

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٥٠	فصل في احرام العبد والامة	٦	باب شرائط الحج
٥١	فصل في محرمات الاحرام	٢٠	فصل في موانع وجوب الحج
٥٣	فصل في مكروهاته	٢٢	فصل في من يجب عليه الوضوء بالحج
٥٥	فصل في مباحاته	٢٢	فصل واذا وجدت الشروط والحج
٥٧	باب دخول مكة	٢٣	باب فرائض الحج
٥٩	فصل يستحب ان يدخل المسجد الحرام	٢٤	فصل في واجباته
٦٠	فصل في صفة الشروع في الطواف	٢٦	فصل في سننه
٦٦	باب أنواع الاطرفة	٢٦	فصل في مستحباته
٦٩	فصل في شرائط صحة الطواف	٢٧	فصل في مكروهاته
٧٠	فصل في تحقيق النية	٢٨	باب المواقيت
٧١	فصل في طواف المقامي عليه والنائم	٢٩	فصل في مواقيت الصنف الاول
٧٣	فصل في مكان الطواف	٣٠	فصل في الصنف الثاني
٧٣	فصل في واجبات الطواف	٣١	فصل في الصنف الثالث
٧٦	فصل في ركعتي الطواف	٣١	فصل وقد يتغير الميقات بتغير الحال
٧٨	فصل في سنن الطواف	٣١	فصل في مجاوزة الميقات بتغير احرام
٧٩	فصل في مستحباته	٣٣	باب الاحرام
٨٠	فصل في مباحاته	٣٥	فصل في محرماته
٨١	فصل في محرماته	٣٥	فصل وحكم الاحرام لزوم المضي بالحج
٨١	فصل في مكروهاته	٣٦	فصل الاحرام في حق الاماكن الحرام
٨٢	فصل في مسائل شتى	٣٧	فصل في وجوه الاحرام
٨٦	باب السعي بين الصفا والمروة	٣٨	فصل في صفة الاحرام
٨٨	فصل في شرائط صحة السعي	٣٩	فصل ثم يتجرد عن اللبس المحرم بالحج
٩٢	فصل في واجباته	٣٩	فصل ثم يصلي ركعتين بعد اللبس بالحج
٩٢	فصل في سننه	٤١	فصل وشرط النية ان تكون بالقلب
٩٣	فصل في مستحباته	٤١	فصل وشرط التلبية ان تكون باللسان
٩٣	فصل في مباحاته	٤٥	فصل في اتمام النية واطلاقها
٩٣	فصل في مكروهاته	٤٦	فصل ولو احرّم بالحج ولم ينو فضا الح
٩٤	فصل فاذا فرغ من السعي بالحج	٤٦	فصل في نسيان ما احرّم به
٩٦	باب الخطبة	٤٧	فصل في احرام المقامي عليه
٩٦	فصل في احرام الحاج من مكة المشرفة	٤٨	فصل في احرام الصبي
٩٧	فصل في الزواجر	٥٠	فصل في احرام المرأة

٩٨	فصل في الروح من متى الى عرفات
٩٩	باب الوقوف بعرفات وأحكامه
١٠٠	فصل في الجمع بين الصلوتين بعرفة
١٠٢	فصل في شرائط جواز الجمع
١٠٤	فصل في صحة الوقوف
١٠٧	فصل في شرائط صحة الوقوف
١١١	فصل في حدود عرفة
١١١	فصل في الدفع قبل الغروب
١١١	فصل في اشتباه يوم عرفة
١١٢	فصل في الاذاعة من عرفة
١١٣	باب أحكام المزدلفة
١١٣	فصل في الجمع بين الصلوتين بها
١١٦	فصل في البسوة بمزدلفة
١١٦	فصل في الوقوف بها
١١٧	فصل في آداب الوقوف بمزدلفة
١١٨	فصل في آداب التوجه الى منى
١١٨	فصل في رفع الحصى
١١٩	باب مسائل منى
١٢٠	فصل في قطع التلبية
١٢٠	فصل في الذبح
١٢١	فصل في الحلق والتقصير
١٢٣	فصل في زمان الحلق الخ
١٢٤	فصل في حكم الحلق
١٢٤	باب طواف الزيارة
١٢٥	فصل في وقت طواف الزيارة الخ
١٢٥	فصل في شرائط صحة الطواف
١٢٦	فصل في اذاعة من الطواف
١٢٧	باب رمي الجمار وأحكامه
١٢٧	فصل في وقت رمي جرة العقبة يوم النحر
١٢٧	فصل في وقت الرمي في اليومين
١٢٨	فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع الخ
١٢٨	فصل في صحة الرمي في هذه الايام

١٣٠	فصل في اذاعة من الرمي الخ
١٣٠	فصل في رمي اليوم الرابع
١٣١	فصل في أحكام الرمي الخ
١٣٥	فصل في مكروهاته
١٣٥	فصل في الشفر
١٣٥	باب طواف الصدر
١٣٧	فصل في من خرج ولم يطئه الخ
١٣٧	فصل في صحة طواف الوداع
١٣٩	باب التران
١٣٩	فصل في شرائط صحة التران
١٤١	فصل في لا يشترط اعادة التران عدم الالماس
١٤٢	فصل في بيان اداء التران
١٤٧	فصل في قرآن المكي
١٤٨	باب التمتع
١٤٨	فصل في شرائطه
١٥١	فصل في تمتع المكي
١٥٤	فصل في لا يشترط لصحة التمتع الخ
١٥٤	فصل في التمتع على نوعين الخ
١٥٧	باب الجمع بين التسكين والمفصلين
١٥٧	فصل في الجمع بين المجتئين أو أكثر
١٥٩	فصل في الجمع بين العمرتين
١٦٠	باب اضافة أحد التسكين
١٦١	فصل في كل من لمسه رفض الحجة الخ
١٦٢	باب في مسح احوام الحج والعمرة
١٦٢	باب الجنائيات
١٦٨	فصل في تعطية الرأس والوجه
١٦٩	فصل في لبس الخفين
١٧١	فصل في الكحل الملب
١٧١	فصل في كل الطيب وشربه
١٧٢	فصل في التداءى بالطيب
١٧٢	فصل في لا يشترط بقاء الطيب في البدن
١٧٢	فصل في تطيب الثوب

- ١٧٤ فصل في ربط الطيب
 ١٧٤ فصل في الخناء
 ١٧٤ فصل في الوسمة
 ١٧٥ فصل في الخطمى
 ١٧٥ فصل في الدهن
 ١٧٦ فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة الخ
 ١٧٧ فصل في الشارب والرقبة الخ
 ١٧٨ فصل في حكم التقصير
 ١٧٨ فصل في سقوط الشعر
 ١٧٨ فصل في حاق المحرم رأس غيره الخ
 ١٧٩ فصل في قلم الاظفار
 ١٨٠ فصل وما ذكر من لزوم الدم الخ
 ١٨١ فصل واذا أبس المحرم محرما الخ
 ١٨٢ فصل فاذا جامع في أحد السيلين الخ
 ١٨٣ فصل وان كان المفسد قارنا
 ١٨٣ فصل ولو جامع مرا قبل الوقوف الخ
 ١٨٤ فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة
 ١٨٤ فصل ولو جامع أقل مرة بعد الخلق
 ١٨٥ فصل وشرايط وجوب البدنة بالجماع الخ
 ١٨٥ فصل ولو طاف لازيارة جنب الخ
 ١٨٦ فصل في حكم دواعي الجماع
 ١٨٧ فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيادة
 ١٨٩ فصل ولو طاف لازيارة جنب الخ
 ١٩٠ فصل حائض طهرت في آخر أيام النحر الخ
 ١٩١ فصل في الجنائية في طواف الصدر
 ١٩١ فصل في الجنائية في طواف القدم
 ١٩٢ فصل في الجنائية في طواف العمرة
 ١٩٣ فصل ولو طاف فرضا أو واجبا أو نفلا الخ
 ١٩٣ فصل ولو ترك ركعتي الطواف
 ١٩٤ فصل في الجنائية في السعي
 ١٩٤ فصل أما جنائيات الوقوف بعرفة الخ
 ١٩٤ فصل في الجنائيات في الوقوف بالمزدلفة
 ١٩٥ فصل في الذبح والخلق
 ١٩٥ فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج
 ١٩٦ فصل في الجنائية في رمي الجمرات
 ١٩٦ فصل في ترك الواجبات بعذر
 ١٩٨ فصل اذا قتل المحرم صيدا الخ
 ١٩٩ فصل ولو نقر صيدا الخ
 ٢٠٠ فصل في صيد بجني عليه رجلا
 ٢٠١ فصل في تغريم الصيد بعد الجرح
 ٢٠١ فصل في حكم البيض
 ٢٠٢ فصل في أخذ الصيد وارساله
 ٢٠٣ فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك
 ٢٠٥ فصل في البيع والشراء والهبة والغصب
 ٢٠٦ فصل في صيد الحرم
 ٢٠٨ فصل في قتل الجراد
 ٢٠٩ فصل في قتل القمل
 ٢٠٩ فصل فيما لا يجب شي بقتله في الاحرام الخ
 ٢١٠ فصل في ذبيحة المحرم
 ٢١١ فصل يجوز للمعمر الخ
 ٢١٣ باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها
 ٢١٣ فصل في شرايط وجوب الكفارة
 ٢١٤ فصل في جزاء أشجار الحرم ونباته
 ٢١٥ فصل في جزاء صيد الحرم
 ٢١٥ فصل في جزاء الصيد مطلقا
 ٢١٧ فصل ثم لا يخلو الصيد الخ
 ٢١٧ فصل ولو قتل صيدا لم يملك الخ
 ٢١٨ فصل في جزاء اللبس والتغطية
 ٢١٩ فصل في أحكام الدماء الخ
 ٢٢٢ فصل في أحكام الصدقة
 ٢٢٥ فصل كل صدقة تجب في الطواف الخ
 ٢٢٥ فصل في أحكام الصيام في باب الاحرام
 ٢٢٧ فصل اعلم ان الكفارات الخ
 ٢٢٨ فصل ولا يجوز للمكفر الخ

٢٢٨ فصل في جنابة المعلن

٢٧٣ فصل ولونذر هديا الخ

٢٢٩ فصل في جنابة القارن ومن يجمعه

٢٧٤ باب المتفرقات

٢٣١ فصل في جنابة المكروه والمكروه

٢٧٧ فصل في حدود الحرم

٢٣٢ فصل في ارتكاب المحرم المحظور

٢٧٧ فصل من جنى في غير الحرم الخ

٢٣٣ باب الاحصار

٢٧٨ فصل ولا بأس بالخروج من الحرم الخ

٢٣٦ فصل في نعت الهدي

٢٧٨ فصل ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم

٢٤١ فصل في التحلل

٢٧٩ فصل أمر كوة الكعبة الخ

٢٤٢ فصل في زوال الاحصار

٢٧٩ فصل يستحب دخول البيت الخ

٢٤٣ فصل في بعض فروع الاحصار

٢٨٠ فصل في أما كن الاجابة

٢٤٣ فصل في قضاء ما أحرم به

٢٨١ فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم

٢٤٤ باب القوات

٢٤٦ فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج الخ

٢٨١ فصل يستحب زيارة بيت سيدتنا رضى الله عنها

٢٤٧ باب الحج عن الغير

٢٤٨ فصل في شرائط جواز الاجهاج الخ

٢٨٣ باب زيارة سيد المرسلين الخ

٢٥٧ فصل ولو أودى ان يجمع عنه الخ

٢٨٤ فصل واذا توجه الى الزيارة الخ

٢٥٩ فصل في التذقة

٢٩٣ فصل وليقتنم أيام مقامه بالدينة الخ

٢٦١ فصل ولو صلى الميت أو وارثه الخ

٢٩٦ فصل في زيارة أهل البقيع

٢٦٢ فصل ولو قال المأمور منعت من الحج الخ

٢٩٨ فصل في المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم

٢٦٢ فصل جميع الدماء المتعلقة بالحج

٣٠٠ فصل في زيارة جبل أحد وأهله

٢٦٢ فصل علم انه اذا حج المأمور الخ

٣٠٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم

٢٦٣ باب العمرة

٣٠٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم

٢٦٥ فصل في وقتها

٣٠٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم

٢٦٦ باب التذرع بالحج والعمرة

٣٠٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم

٢٦٧ فصل اذا قال على المشي الى بيت الله الخ

٣٠٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم

٢٦٧ باب الهدايا

٣٠٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم

٢٧٢ فصل ومن ساقب دنة واجب الخ

٣٠٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم

٢٧٢ فصل لا يجوز مظهر الاذن الخ

٣٠٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم

٢٧٣ فصل في السن

٣٠٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم

شرح الامام العالم العلامة الخبير الجبر الفهامة وجميع دهره
 وفريد عصره ملا على قارى المسمى المسلك المنة قسط
 فى المنسك المتوسط على ابواب المناسك للشيخ
 الامام رحمة الله السندى نفعنا
 الله بهما وأعاده علينا من
 بركاتهما
 آمين

{ وبهامشه كتاب أدعية الحج والعمرة وما يتعلق بهما }
 { جمع العلامة قطب الدين الحنفى أثناء إقامته الثواب الوفى }



كتاب التلخيص

الحمد لله الذي أوتىنا هذه النعمة بأوضح نعمة وأوسع إرفاق أنفاس من أصدقه وأزكاه وألهمنا
 الحاجة وأفضل العلو وأكمل التسلية على من بين مسالكنا وعين مناسكا للتلقي في الله
 وعي آل الكرام وأجابه الغمام وأنساعه الغمام المتورين لله على الأمة حسدوا من
 الدجبة والثالثة (أما بعد) فيقول الماتحي إلى حرم كرم رب الباري على بن سلطان محمد
 القاري أني لما رأيت لباب المناسك محتسرا فتح التأسك للعالم العلامة والفاضل الشهامة
 مرشد السالكين ومفيد السالكين الشيخ راحة الله الذي رحمه الله رحمه الأبدى أجمع
 المناسك وأخصر المسالك سعيه إلى أن أشرحه شرحا يبين عراب مبانيه ويعين غراب
 معانيه ويوضح مشكلاته (وأما بعد) المسالك المنقسط في المناسك المتروكة بقوله
 (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكلام القديم واقتداء بالحديث الكريم والكلام على
 منطلقات البهجة وجزئيات التسمية يخرجنا عن المقصود إلى حد الملائكة لكن من الذوائد
 البديعية لابن القيم الجوزية أن الحذف العامل في هذا المقام حكماء عبيدة لله على تحقيق
 المرام من الله موطن لا ينفك في أن يقدم نفسه مروي ذكر اسم الله تعالى فلو ذكر الله وهو
 لا يستغنى عن فاعله كان ذلك من أقواله مقصود وهو تجريد ذكر المعبود فكان في حيزه
 مشاكلة المبنى لله مني ليكون المبدوء به اسمه سبحانه وتعالى كما تقول في الصلاة الله أكبر ومعناه
 من كل شيء ولكن لا تذكر هذا المنذر ليكون الانتظاف في اللسان معا بقلقه ودالجبان وهو أن
 لا يكون في القلب ذكر الله وحده فكما تجرّد ذكره في قلب المصلّي تجرّد ذكره في لسانه ومنه
 أن الفعل إذا حذف مع الإنداء في كل قول وعمل وليس فعل أولى به من فعل فكان الحذف
 أهم من الذكر فإن أي فعل ذكرته كان المحذوف أهم منه ومنه أن الحذف أبلغ لأن التسكاه

بهذه الحكمة كنهية في الاستغناء بالمشاهدة عن النطق بالثقل وكأنه لا حاجة إلى النطق به لأن
المشاهدة والحال دالة على أن هذا الثقل وكل فعل فائده هو بآية تبارك وتعالى والحوالة على
شاهد الحال أبلغ من الحوالة على شاهد النطق والتمثال كما قيل

ومن عجب قول العواذل من به * وهل غير من أعزى يحب وبه عني
(الحمد لله) نزل الحمد) منسوب على المصدرية عند البصريين وعلى الحالية عند الكوفية ولا شك
أن الأصل هو ما جده بنفسه لذاته أو مدحه من بعض صفاته كما يشير إليه حديث لا بأسى شأنا
عليك أنت كما أثبت على نفسك فثبته إياه إلى أن اللاحق في الحمد انما هو لله وبوقيدته
المنيرة المتعينة شكره بتوكله (على ما عهدنا بالاسلام) أي للإيمان وبما عاقب به من الأحكام فإنه
لولا هداية الله ما اعتدينا ولا اتبعنا قنونا ولا صلبنا على ما ورد في السنة وهو مقتبس من قوله
تعالى من كتابنا من أنزل الجنة الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
ثم لا صرية أن الهداية الموصلة ليس أمرها إليه صلى الله عليه وسلم أقوله سبحانه أنك لا تهتدي
من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وانما هو بسبب الهداية وباعتدائه منقطع الأمة عن الغواية
أقوله تعالى وأنك انت هادي إلى صراط مستقيم فصار معنى اليتين باعتبار إشارات الدلائل
مستترة قوله تعالى وما دميت أي مستقيمة أذريت أي مسورة ولكن الله يهدي أي مستقيمة وقوة
(ومعنا) أي معشر أهل الاسلام (وبسبب نبي الله صلى الله عليه وسلم) أي المتمم للعظم في كل زمان ومقام
وكان المستفاد في هذا الكلام تبيح الامام صاحب الدين الطبري في قوله الجميع أن السليح لم يجب
الاعلى هذه الأمة لكن نظريه المزبنة جماعة وردوا أيضا جماعة بما جاء في كتاب ابراهيم عليه السلام
لما أمر أن يؤذن في الناس بالسليح من أنه قال ان الله كتب عليكم السليح إلى البيت العتيق فأجيبوا
ربكم فهذه صيغة أمر والأصل فيها الوضوب أقول على تنوير حقه وثبوت روايته وتدفق
دلالاته يمكن دفع ارادته بأن السليح المتأخر من على نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى الأمة بعد
الهجرة على خلاف في تلك السنة فأول كان السليح فرضا على عزم الناس من زمن ابراهيم عليه
السلام امكان فرضنا من أول ظهوره وأمر نبينا صلى الله عليه وسلم بنحوه صاعدا على قول من قال شرع
من قبله شرع لما إذا لم يثبت فنجده عندنا لا سيما وهو صلى الله عليه وسلم ما ورد بجماعة ابراهيم
عليه السلام ولم يمتد فعملهم هذا ان الامر أولا كان للاستحباب والله أعلم بالصواب وأغرب الشيخ
ابن حجر المكي في استدلالة الرد على السبب الطبري حيث قال وفي قوله تعالى والله على الناس
البيت دليل ظاهر في ذلك انتهى وغرابته لا تخفى فان الآية تنزلات بالمدينة بعد الهجرة ولا صرية
أنه لا تشمل الناس السابقين الا اذا أريد بهم الاستخبار لا الانشاء وأجمع العلماء على ان فرض
السليح انما هو بآمال هذه الآية بعد الهجرة على خلاف في سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع
نعم قد يجمع بأنه كان واجبا على الانبياء دون أممهم من الاولياء كما يدل عليه ما قاله ابن ابي عمير
أنه لم يبعث الله نبياً بعد ابراهيم الا وقد حج البيت أي بطريق الوضوب والا فتسديد آدم عليه
السلام وقال له الملائكة برحمتك وقد حججنا قبلك ويحج كثير من الانبياء بعده بعد آدم قبل
ابراهيم عليه السلام وقد حج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعد ما قبل الهجرة فحججه لا يعرف
مدد على ما ذكره ابن سريته ثم قال ابن حجر والظاهر انما يشهد الانس والجن بناء على أنه من نوح كما

في القاموس وصرح به قبله صاحب عباب اللغة وعليه ففرض الحج يشهد الجن أيضا وصرح
به السبكي في فتاواه انتهى وفيه بحث فان الآيات القرآنية الدالة على المغايرة بينهما كقوله تعالى
من الجنة والناس ويا معشر الجن والناس وأمثالهما وكذا الاطلاقات العرفية ناطقة
ببما بينهما فيبعد اثبات عموم الحكم الشرعي بمجرد اعتبار مادة الاشتقاق اللغوي المختلف مع
انه غير المقوى (وأفضل الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي على أفضل المخلوقات وأكمل
الموجودات (الذي أوضح لنا سبل السلام) أي أظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والندامة
والإمامة أو طرق دار السلام السالم من جميع الآفات الجامع لسائر اللذات أول بكثرة سلام
بعضهم على بعض في جميع الحالات أو لسلام الملازمة عليهم سلام تعظيم وتكريم أو لسلام
قولهم رب ربهم أو بيننا السبل الموصلة إلى الله بالقربة والوصلة فإن السلام من أعمانه
اطلاقا لا مصدر على الوصف للمبالغة فانه تعالى منزوع عن صفات النقصان ومقدس عن سمات
الحدوثان (وعلمنا المناسك) أي بارادة الله تعالى له كافي دعاء إبراهيم عليه السلام وأربنا
مناسكا (وسائر الاحكام) أي وعرفنا باقي أحكام شرائع الاسلام لقوله تعالى وأمرنا بذلك الذي
لتبين للناس ما نزل إليهم (وعلى آله أي أهل بيته وأقاربه وعترته وصحبه) أي كل من رآه مؤمنا
به ومات عليه ولزم أجنبه وفيه ان المصنف رافض مذهب الخوارج والروافض وأنه
على المشرب الحق العدل الذي هو جامع بين محبة جميع أهل الفضل (الغز) بضم فسند جمع
الاعتز وهو بمعنى الانور (الكرام) بكسر جمع الكرم بمعنى حسن السيرة والوصفان لكل منهما
أو موزع بينهما (وبعد) أي بعد البسملة والحمدلة والصلية والتحية (فهذا) إشارة إلى ما في
الخطب أو إلى ما في الدفاتر (لباب المناسك) بضم اللام أي خلاصة ما يتعلق بعلم الحج وما يتبعه
من المسائل (وعباب المناسك) بضم العين أي ومعظم ما ينبغي معرفته لسالك تلك المسالك من
الوسائل (لخصته) أي اختصرته أو اختصرته (من كتابي جمع المناسك) أراد به المناسك الكبير
الجامع الحاوي لسائر المسائل الحج من القبر والقطمير (عونا للسالك) أي إغاثة للسالك العابر عن
تلك المسالك (وتسهل للناسك) أي وتيسر العابد بالحج وما يتعلق به هناك (سائلا) أي حال
كوني طالبا (من فضل المالك) أي الحقيقي الذي ليس لاحد غيره ملك ولا ملك بل هو مالك لكل
ملك ومالك في جميع الممالك (ان يتق به كل أم) بفتح وتشديد ميم أي قاصد (لذلك) أي لذلك
الكتاب المعبر عنه بالباب أو الإشارة إلى الحج وهو الانسب لقوله تعالى ولا تأمّن البيت الحرام
والله أعلم بحقيقة المرام ثم يقول بعون الملك المعبود قبل الشروع في المقصود ان المخلص
الاخبار والآثار على ما ذكره اخبار الاحبار في تحقيق سبب تعظيم هذه البقعة الكريمة من
الكعبة العظيمة بعد اصطفاؤه الله سبحانه من الافراد الانسانية والحيوانية والاصناف الثبائية
والجمادية والامكنة العلوية والسفلية والازمنة النهارية والليلية هو ان الله سبحانه لما خلق
عرشه على الماء قبل خلق الارض والسماء بالني عام على ما نقله مجاهد من الانبياء فنظر الله إلى
الماء وتجلى على الهواء فتوج واضطرب الماء وخرج منه دخان مرتفع خلق من ذلك السماء
وتزبد فوق الماء قطعة بل بجمع مقصد البقعة فجعلت الارض منها ودعيت من جوانبها
واطرافها ولذا سميت ام القرى ثم لما كانت تلك القطعة كاللوجة غمد وقيل مرارا ولم تستقر

قرارا. خلق الله الجبال أوتادا ومدارا وأولها جبل أبي قبيس ولذا سمي بأمر الجبال استهرا
ثم وقع البناء على تلك البقعة للإشارة إلى الوقعة كما يروى إليه قوله سبحانه إن أول بيت وضع
للناس أي لعبادتهم وجعل متعبدا للطاعتهم والواضع هو الله تعالى كما يدل عليه أنه قرئ بصيغة
الفاعل للذي يبيكه أي للبيت الذي يبيكه فانها الغصة فيها وسميت به لانها تبتك وتدق اعناق الجبال
أولانهم يريدونهم عليا الكرام البررة وقد روى أنه كان في موضعه قبل آدم بناء عليه ثم رفع يقال
له الضراح لانه ضرح من الارض وابعده وهو المشهور بالبيت المعمور المحاذي للبيت المذكور
ويطوف به الملائكة فلما أهبط آدم عليه السلام أمر بان يحججه ويطوف حوله ثم رفع في الطوفان
إلى السماء الرابعة يطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفا لا تحصى لهم نوبة الاعادة وهو لا ينفى
ظاهرا لآية فان موضع التشريف هو تلك البقعة الشريفة والقطعة المنيفة وهي لا يمكن رفعها
وانما رفع البناء الموضوع في محالها للتشريف بوضعه في مكانها العلى شأنها ثم بنى بدله ابراهيم
عليه السلام ثم هدم فبناه قوم من جرهم ودم حتى من اليمن اصهار اسمعيل عليه السلام ثم
العمالقة من ملوك مصر أو الشام ثم قريش قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ووقع تنازع عظيم بين
القبائل الاربعة المتعلق بكل منهم جدار من بناء ذلك المقام في وضع الحجر الاسود والركن
الاسود حيث أراد كل رئيس قبيلة ان يضعه هو واستقلالا ومنعه بقية الرؤساء لادعاء كل منهم
اجلالا الى أن اتفقوا في دفع المنازعة ورفع المناقشة المؤدية إلى المقاتلة أن كل من
دخل من باب السلام في صباح تلك الايام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال ومنع
فدخل صلى الله عليه وسلم بتوفيق رب العالمين فقالوا فربما قدمه هذا محمد الامين فذكروا له
القضية وما جرى اهرهم من القصة والنصة فبسط رداه المكرم ووضع عليه الحجر العظيم وأشار
لكل رئيس أن يأخذ طرفا من رده وأخذ هو صلى الله عليه وسلم مكان الاوسط من ورائه
ورضعوه جلة في محله ثم بناه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه لما تولى الخلافة بمكة وقد بلغه حديث
عن عائشة رضي الله عنها مر فوعا أنه لولا حديث عهد قومك بالاسلام لبنيت البيت على
فواعد ابراهيم عليه السلام وادخلت الحجر المسمى بالحطيم في الكعبة وفتحت الباب الغربي
من البقعة واصقت العتبة العلية بالارض السنية تيسر للدخاين وتسهل للخارجين
فبناه عبد الله على طبق ما عنده صلى الله عليه وسلم فبعقبه الحاج وسنة الباب الثاني وأخرج
الحطيم من المبانى ورد الجدار الذي يليه الى ما كان عليه واعل الحكمة الالهية ان كل أحد
يتمكن من دخول البيت هنالك ولو بالدليل الظنى كما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة بذلك وان
يتميز ما ثبت من البيت بالدليل القطعى عن غيره مراعاة للاحتياط الميقنى في استقبال الصلاة
التي هي الركن الدينى والحاصل انه بنى سبع مرات على طبق سبع سموات ووفق سبع شواط
ثم ان الله سبحانه جعل هذا البيت مباركا كثيرا لخير الدين والآخرى لمن حججه واعتمره
واعتكف دونه وطاف حوله خصوصا وهدى أى مرشدا للعالمين عموما لانه قبله لحيم ومبهم
وسبب هداية الى جهة عبادتهم وأدب جلستهم في طاعتهم وقد قال الامام أبو القاسم القشيري
قدس الله سره الحلى البيت حجرة والعبدة مدرة فربط المدرة بالحجرة فالمدرة مع الحجر وتقدس
وتعز من لم يزل عن الغير فالبيت مظافة للنوم والحق سبحانه مقصود القلوب البيت

الطلال وآثار ورسوم وأحجار ولكن

ان آثارنا تدل علينا * فانظر وابعدنا الى الآثار

ويقال الكعبة بيت الحق سبحانه في الجهر والقلب بيت الحق سبحانه في السرف قال قائلهم

لست من جله المعين ان لم * اجعل القلب يشه والمقام

وطوافي اجالة السرفيه * وهو ركني اذا أردت استلاما

وذكري الاحياء عن مجنون بني عامر من الاحياء

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

وما حب الديار شغف قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

فهو بيت ظاهره الاحجار والاستار وباطنه الانوار والامرار احجاره مغناطيس القلوب
القدسية والنقوس الانسية واستاره أسباب لكشوف التجليلات الرجانية والتزللات
الصمدانية ومن أحجاره المتضمنة لانوار اسراره ما يحى بين الله المنور بلاده بصافح بها
عباده ثم اعلم أن هذا الكتاب المسمى بالالباب مستعمل على أبواب وفصول كثيرة مهمة عند
أرباب الالباب منها قوله

• (باب شرائط الحج) •

وسمى في انها أنواع لكن المصنف أتى بجمله معترضة حيث قال (الحج فرض مرة بالاجماع على
كل من استجمعت فيه الشرائط) أي الاكتمية بكاملها ووجوبه على التراخي في الصميم خلافا
للمكترحي حيث قال يجب على الفور مع الانفاق على صحة تقديمه وتأخيرها وانما الخلاف في تأخير
من أخره بغير عذر عن أول زمان امكانه فاعلم أولان الحج يفتح الحائز بكسر الهمزة المقصد المطلق
أو بقيد التكرار أو قصد المعظم وهو المختار وشرعا قصد البيت المكتم لا داركن من أركان
الدين الاقوم فالعنى الاصطلاحي أضعف من عموم المعنى اللغوي قال الامام ابن الهمام الظاهر
انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرماتية الحج سابقا أي على
الافعال لكن قوله بنية الحج مستدرك لانه لا يتم الاحرام بدون النية والتلبية الا أن يتكاف
ويجعل على التأكيذ أو يؤقول بالتجريد ويقال أراد بعمري ما يليانتم قال تلمبلا لقوله الطاهر لانا
نقول أركانه اثنان الطواف والوقوف بعرفة انتهى ولاشك ان تعريف القوم يستفاد منه ذلك
غاية انهم أجابوا في القضية والمحقق فصله في الجملة وأما على ما ذكر في القاموس من أن الحج هو
القصد والتردد وقد مكنه ذلك فيطابق المعنى اللغوي للمصطلح الشرعي ثم قول المصنف فرض
مصدر بمعنى المنعول أو ماض بصيغة المجهول وأصل الفرض القطع فيمطلق على ما ثبت
بالدليل القطعي دون الظني خلافا للشافعي وحكمه التواب بالفعل والمقاب بالترك وكفر جاحده
وهو فرض عين بلا خلاف مرة وقال بعض الشافعية هو فرض كفاية أيضا بعد أدائه مرة
وهو غير ظاهر بحسب الأدلة مع ما فيه من الجرح العظيم على الأمة نعم قد يفرعن لعارض
كندرا أو قضاء بعد فساد أو احسار أو لشروع فيه بمباشرة الاحرام كأيديل عليه صريح ما قوله
تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فحسبنا قوله تعالى ولا تطلبوا أعمالكم ثم اقتصره على قوله بالاجماع
مع ثبوته أيضا بالكتاب والسنة لكونه أقوى الأدلة أما الكتاب فقوله تعالى والله عن الناس

حج البيت من استطاع اليه سبيلا الآية وقوله سبحانه واذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى
 كل ضامر يأتين من كل فج عميق الى أن قال وليطوفوا بالبيت العتيق وقوله تعالى اليوم
 اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي الآية وأما السنة فمما يدل على فرضيته وفضيلته
 ومنها ما يشير الى ذم تاركه واستحقاق عقوبته فمن القسم الاول ما روى عنه صلى الله عليه وسلم
 يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها
 ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ورواه مسلم وزاد في رواية الحج مرة فمن زاد فطوع
 وعنه صلى الله عليه وسلم من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه رواه البخاري ومسلم
 وعنه صلى الله عليه وسلم الحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة رواه الشيخان والمبرور الذي
 لا يخاطب له ثم وقيل المتقبل وقيل الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا روث ولا نفوق وقيل الذي
 لا معصية بعده وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في العقبى ومعنى
 ايس له جزاء الا الجنة انه لا يقتص فيه على تكفير بعض الذنوب بل لا بد أن يبلغ به الى الجنة
 وعنه صلى الله عليه وسلم الحاج والعمار وفد الله ادعوه أجابهم وان استغفروه غفر لهم
 رواه ابن ماجه وعنه صلى الله عليه وسلم من خرج حاجا أو معتمرا وأغزى ثم مات في طريقه كتب
 الله له أجر الغزى والحاج والمعتمر رواه البيهقي في شعب الایمان وعنه صلى الله عليه وسلم بني
 الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج
 وصوم رمضان رواه الشيخان وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لابن عمر أعلمت أن الاسلام
 بهدم ما قبله وان الهجرة تم بهدم ما قبلها وان الحج بهدم ما قبله رواه مسلم وعنه صلى الله عليه
 وسلم تابعوا بين الحج والعمرة فانهم ما بقيا من الفقة والذنوب كما يبقی الكبر خبث الحديد والذهب
 والفضة رواه الترمذي وغيره وعنه صلى الله عليه وسلم ان الحاج اذا قضى آخر طواف بالبيت
 خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه رواه ابن حبان وجاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 اني أريد الجهاد في سبيل الله فقال الأذلة على جهاد لا شوكة فيه قال بنی قال الحج رواه عبد
 الرزاق في مصنفه ورواه أيضا مرفوعا بخواتم استغفروا وعنه صلى الله عليه وسلم جهاد الكبير
 والصغير والضعيف والمرأة الحج والعمرة رواه النسائي وعنه صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر
 للعاج ولمن استغفر له الحاج رواه البيهقي في سننه وعنه صلى الله عليه وسلم ان دعوة الحاج لا ترد
 حتى يرجع رواه ابن الجوزي وعنه صلى الله عليه وسلم قال ما معمر حاج رواه الفاكهي وغيره
 والمعنى ما افتقر أو ما فنى زاده أو ما انقطع به الاجل وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال للسائل عن
 خروجه من بيته يوم البيت الحرام ان لا بكل وطأة تطوئها راحلته حسنة وتجتني عنه بهم اسية رواه
 عبد الرزاق وابن حبان بمعناه ومن القسم الثاني ما روى عنه صلى الله عليه وسلم لم من ملاك زادا
 وراح له تبلغه الى بيت الله الحرام ولم يحج فلا عابه أن يموت به وديا أو نصرانيا وذلك ان الله
 تبارك وتعالى يقول ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن
 العالمين رواه الترمذي وعنه صلى الله عليه وسلم لم يعمه من الحج حاجة ظاهرة أو سلطان جائر
 أو مرض حابس فمات ولم يحج فلبت ان شاء الله وديا وان شاء الله نصرانيا رواه الدارمي وعنه صلى الله
 عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول ان عبدا صححت له جسمه ووسعت عليه في العيشة تمضى عليه

خمسة اعوام لا يقد الى تهرؤم ورواه ابن أبي شيبة وابن حبان في صحيحه ومعناه انه تهرؤم عن الخير
 الجزيل والثواب الجليل فهو محمول عند الجهور على الاستصحاب خلافا لمن جعله على الايجاب
 واقه أعلم بالصواب وقد تقدم ان ركنا الحج اثنان الوقوف والطواف والاول معظهما
 فانه لا يفتوت الحج الا بقوته ولذا ورد الحج عرفة وسببه ان وقته مضيق بخلاف الطواف فان
 وقته منع الى آخر العمر واماسب الحج فيه البيت والعلم بوجوده وتحقيق محله وأما شرائطه
 فينبها المصنف بقوله (وهي أنواع) أي أربعة شرط الوجوب وشرط الاداء وشرط صحة الاداء
 وشرط وقوعه عن الفرض وسياق بيان أحكامه في تعدد أنواعها (النوع الاول) أي من
 أنواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي اذا وجدت جميعها رجب الحج على صاحبها
 واذا فقد واحد منها لا يجب أصلا بالنسبة ولا بالوصاية والمراد بالوجوب هنا معنى الفرض
 وهي سبعة (الاول منها الاسلام) أي الشرط الاول من شرائط الوجوب هو تحقق الاسلام
 لا مجرد اطهاره أي بين الانام (فلا يجب) أي الحج (على كافر) سواء كان ذميا أو حربيا كفره
 ظاهريا أو باطنيا ولم يلزم من عدم وجوب الشيء عدم صحته كما في حق الفقير فانه لا يجب عليه
 ابتداء لكن ان اذاه صح منه وسقط عنه فرضه حتى لو صار غنيا بعده لا يجب عليه ثانيا قال
 (ولا يصح منه) أي من الكافر (ادائه) أي مباشرة للحج (بنفسه) لعدم صلاحية له لفقد
 أهليته لمطلق العبادة (ولان مسلم له) أي لكافر نيابة عنه (ولو بأمره) أي بأمر الكافر أياه
 لا فرضا ولا نفلا اذ ليس له استحقاق المثوبة بل تتعين عليه العقوبة بل لو صح ثم أسلم لابتدأ بما حج حال
 الكفر اعدم صحته ولا يصير مسالما بمجرد مباشرته على خلاف سياتي في فضيحه وامام ما وقع
 في الكبير من قوله والاسلام شرط الوجوب والصحة والوقوع عن الفرض فقوله الوقوع غير
 واقع في محله لانه مستغنى عنه بعد قوله الصحة اذا الحج ادا لم يكن صحيحا لا يتصور وقوعه عن
 الفرض ولا عن النفل وانما ذكره لتوضيح ما قبله (ولو أحرمت مسلم ثم ارتد) أي في أثناء احرامه
 (بطل احرامه) أي تشبهه بالركن والافارقة لا بطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة وكذا
 بطل بالاولى كل ما فعل من أفعال الحج (ولو حج) أي مسلم مرة أو مرات (ثم ارتد) أي بعد تمامه
 (فعلية الاعادة) أي اعادة حجة الاسلام (حتميا) أي وجوبا (اذا استطاع) أي استطاعة ثانية لانه
 لو ملك الكافر ما به الاستطاعة حال كفره ثم أسلم بعد ما افتقر لا يجب عليه شيء بذلك الاستطاعة
 فكذلك احكم المرتد بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يخرج حتى صار فقيرا فانه يتقرر في ذمته دينه وقد سرح
 بقيد الاستطاعة في وجوب الاعادة صاحب الفتاوى السراجية (بعد الاسلام) متعلق بالاعادة
 وذلك لانه من فريضة العمر وقد بطل ما فعله حال الاسلام بان رداه فيكون بمنزلة المسلم الجديد
 ولهذا لا يجب على المرتد اذا أسلم قضاء الصلوات السابقة ثم لو صلى الظهر مثلا ثم ارتد ثم أسلم
 ووقت الظهر باق يجب عليه ادائه ثانيا ومن فروع هذه المسئلة ان الصحابي لو ارتد بطلت
 صحبته فلو أسلم ولقيه صلى الله عليه وسلم ثانيا صار صحابيا والاف يكون تابعيا وهذا كله عند ثانيا
 على ان مجرد الكفر يحبط الاعمال لقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله خلافا
 للشافعي فان البطلان عنده مقيد بموته على كفره لقوله سبحانه ومن يرتد منكم عن دينه فميت
 وهو كافر فاولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والاخرة واما ان قيد الموت في هذه الآية انما هو

لنحول البطلان حالي الدنيا والاخرة ولحصول خلوده في النار وأما من آمن وعمل صالحا بعد
ارتداده ومات على إيمانه فليس حكمه كذلك بل عمله الثاني مقبول في الدنيا والعقبى وهو محمل
في الجنة وله المثوبة الحسنى (ولو أسلم بعد الإحرام) أى قبل الوقوف بعرفة (كافر) أى أصلى
(أو مرتد) أى بأمر عارض (ان جدد الإحرام له) أى للحج (صح عن الفرض والافلا) أى وان لم
يجدد الإحرام فلا يصح عن الفرض كذا في البحر وهو موهم أنه يضح عن النقل لكن سبق أن
من أحرم وهو مسلم ثم ارتد بطل إحرامه وظاهره الإطلاق على ما بيناه وهو يفيد بطلان إحرام
الكافر قبل الإسلام بالاولى وقد قال المصنف في الكبير وأما قول صاحب البحر فان مضى على
إحرامه يكون تطوعا ففيه نظر لما قال صاحب البدائع من أن إحرام الكافر والمجنون لا ينعقد
أصلا لعدم الاهمية وأنت تعلم أن إحرام المرتد انما وقع حال إسلامه فلا يرد عليه هذا التعليل بل
يتعين ما قدمناه من التفصيل ولعل صاحب البحر مال الى جانب شرطية الإحرام بخصوص
وقوعه حال الإسلام وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد قبل ارتداده وانما قيده بالتطوع
لتوسع أمره ولشبهة شبهه بالركن وهو لا يسامح به في الفرض بخلاف النقل فانه سوح بترك
القيام فيه مع وجود القدرة عليه وكان صاحب النبايع نظر الى أن الإحرام شرط وهو عبارة
عن النية والتلبية والكافر ليس له قابلية قبول النية فلا ينعقد إحرامه لأفرضا ولا نقلا وكذا
المجنون ليس له أهلية النية لكن قد نقل ابن أمير حاج أن مشايخنا قالوا بصحة حج المجنون
وسمائي الجع بين القوانين في محله بقي الكلام في أن حج الكافر هل هو علامة الإسلام كالصلاة
بالجماعة أم لا فذهب الى الاول صاحب النبايع والبدائع حيث قالوا لشهد الشهود انهم رأوه
قد حج أو تهيأ للإحرام وبى وشهد المناسك كما هو مسلم فان امتنع بعد ذلك عن الإسلام فهو
مرتد وخالفهما آخرون يقولون ان حج الكافر لا يعتد به فيعده لو أسلم وهو دليل على انه لا يحكم
بإسلامه على ما في البحر وغيره وصحة بعض المتأخرين ويمكن الجمع بينهما بأن يحمل عدم
الاعتماد فيمن يكون ظاهر الكفر والاعتماد في خلافه ومنزل الحكم في إسلامه يكون الحكم في
إحرامه قال في الكبير وعلى القول بإسلامه هل يسقط عنه فرض الحج أولا ذكر بعضهم أنه يسقط
وهذا في حكم الظاهر ظاهرا وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان مسلما قبل الإحرام يسقط عنه
والافلا انتهى وقوله قبل الإحرام أى قبل تحققه فانه اذا وجد منه الإسلام عند قصد الإحرام
سقط عنه الفرض بلا كلام ثم اعلم ان الكافر مؤاخذ في الآخرة بترك اعتقاده الشرائع
بلا خلاف واختلفوا في حق المؤاخذة بترك الفعل فالحج هو رعى عدمها وبعض المشايخ ذهبوا
الى المؤاخذة في الآخرة بترك الفعل أيضا كما هو مذهب الشافعي مع الاتفاق على عدم
المؤاخذة في حق أحكام الدنيا (الثاني) أى الشرط الثاني من شرائط وجوب الحج (العلم
بكون الحج فريضا في دار الحرب) أى نشأ فيه بالإسلام أو سكن بها ثم أسلم فيها (بمجرد علم)
متعلق بالعلم وهذا عند أي حنيفة وأما عندهما فلا تشترط العدالة والبلوغ والحرية في هذا
الاخبار على ما ذكره ابن أمير حاج في منسكه (وكذا) أى ويجب العلم أيضا بمجرد علم (لوتحول)
أى المسلم الساكن في دار الحرب (الى دار الإسلام) يعنى ولم ينشأ فيه أو قدر ما يتعرف فيها شرائع
الإسلام وقواعد الأحكام كمثل علمه قوله (لأن في دارنا) أى لا يشترط العلم بمن وجد في دارنا

وأسلم فيها (ولو لم ينشأ على الاسلام) أي في بدو أمره وابتداء عمره فإنه لا يعذر في جهله حيث يفتقر معرفة
الاحكام لتقصيره لكن ذكر في منسك الفارسي والهجراته لو أسلم الكافر في دار الحرب وهو مسر
فكث سنين ثم تحول الى دار الاسلام فلم يلم بوجوب الحج الا بعد مضي سنين فيها أيضا لا يجب
عليه الحج حتى يعلم بخبر عدلين أو رجل واحد أو اثنين انتهى وفيه نظر من وجهين (الثالث البلوغ)
وهو شرط الوجوب والوقوع عن القرض لا عن الجواز والعصمة (فلا يجب على صبي) أي عمر
أو غير مميز (فلو حج) أي بميز نفسه أو غير مميز بأمرام وليه (فهو نفل) أي شفعه نفل لا فرض لكونه
غير مكلف فلو أحرم ثم بلغ فلو جتد احرامه يقع عن فرضه والا فلا وانما جوزه التجديد لكون
شروعه غير لازم له بخلاف العبد البالغ اذا اعتق فإنه ليس له أن يجتد احرامه بالفرض لزم
الاحرام الاول في حقه بشر وعه فليس له أن يخرج عنه الا بأدائه وبقضائه لافساده (الرابع
العقل) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض واختلاف هل هو شرط الجواز أم لا فنفى
البدائع لا يجوز أداء الحج من المجنون والصبي الذي لا يعقل كما لا يجب عليهم ما وقال ابن أمير حاج
قال مشايخنا وغيرهم بصحة حج الصبي ولو كان غير مميز وكذا يصحح المجنون قلت فينبغي أن يجمع
بينهما يحمل كلام صاحب البدائع في المجنون على من ليس له قابلية النية في الاحرام كالصبي
الذي لا يعقل وكلام غيره على المجنون الذي له بعض الادراكات الشرعية وعلى صحة حج الصبي
الغير المميز اذا ناب عنه وليس له في النية ويؤيده ما في الحاوي والغاية والمنتقى عن محمد في رجل
أحرم بالحج وهو صحيح ثم أصابه عاهة فقضى به أصحاب المناسك فلبث على ذلك سنين ثم أفاق قال
يجزى به ذلك عن حجة الاسلام وأما عند الشافعي فيشترط أن يكون مقبلاً في كل من الأركان (فلا
يلزم المجنون والمعتوه) والعنه نوع من فنون الجنون في الشئ هو مختلط الكلام فاسد التدبير
الا أنه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الا نادراً والمجنون
صده والمعتوه من يستوى ذلك منه وقيل المجنون من يفعل لا عن قصد مع ظهروا الفساد والمعتوه
من يفعل فعل المجنون عن قصد مع ظهروا الفساد (فلو حج فهو نفل) الطاهر انه مقيد بما اذا عقل
النية وتلقا بالتلبية كما قدمناه والافنيكون كصلاته بلا طهارة حيث لا يصح عن فرض ولا نفل
(وان أفاق) أي عقل وارتفع عنه الجنون (قبل الوقوف فجحد الأبرام) أي كالصبي اذا بلغ
(سقط عنه الفرض والا فلا ولو حج) أي عاقلاً (ثم جن بقى المردى فرضاً) أي ان نواه فيما أداه
أو أطلقه (فلو أفاق لا يقضى) لان الافاق بعد الجنون ليست كالاسلام بعد الارتداد (ولو أحرم
صحيح) أي عاقل ليس فيه مرض الجنون (ثم جن فأدى المناسك) أي بمباشرة لها أو بنيابة عنه
في بعضها (ثم أفاق ولو بعد سنين يجزى به عن الفرض) الا انه يلزمه الطواف فإنه يشترط فيه أصل
النية ولا تجزى فيه النيابة (والسفيه) أي حكم المبذر الحجور عليه (كالمعاقل الخامس الحزينة)
أي الأصلية أو العارضية وهي شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لا الجواز انما قال (فلا حج
على معلوك) أي سواء كان قنأ أو مكاتباً أو مدبراً أو أم ولد (فان حج ولو باذن المولى فهو نفل
لا يقطع به الفرض) أي لعدم كونه واجباً عليه حيث لا يملك المال ومقتضى قاعدة الامام مالك
انه يملك العبد ان ملكه مال كدفوع بماله صح فرضه (السادس الاستطاعة) وهي شرط الوجوب
لا شرط الجواز والوقوع عن الفرض حتى لو تكلف الفقير وج ونوى حج الفرض أو أطلق جازله

وسقط عنه فرضه (وهي ملك الزاد) أي النفقة في المأثي والمعاد (والتمكن من الرحلة) أي
الاعتدال على ركوب المركوب حيث شاء من غير أختيار أو خيل أو بغل لأنه كركوب الجمار
في المسافة البعيدة لعدم تحميله على المشقة الشديدة (بذلك واجارة في حق الاتفاقي) أي ومن
في معناه ممن بينه وبين عرقه مسافة سفر كما سيأتي بيانه (والزاد فقط في حق المكي) أي ومن
في حكمه ممن ليس يوجد في حقه تلك المسافة (ان قدر على المشي) أي بلا كلفة ومشقة (والا
فكالاتفاقي) أي وان لم يقدرا المكي على المشي فحكمه كالاتفاقي في اشتراط الرحلة له أيضا
وانما حملنا الاتفاقي على ما ذكرنا لأن وجوب المشي على أهل الخيف والصفراء ونحوه ما فيه
مخرج عظيم لكن المصنف جل الاتفاقي على ظاهره كما يظهر من قوله (والفقير الاتفاقي اذا وصل
الى مبيعات فهو كالمكي) أي حيث لا يشترط في حقه الا الزاد دون الرحلة ان لم يكن عاجزا عن
المشي وينبغي أن يكون الغني الاتفاقي كذلك اذا عدم الركوب بعد وصوله الى أحد المواقف
فالمقيم بالمعقر لظهور رجزه عن المركب ولم يقدرا أنه يتعين عليه أن ينوي حج الفرض يقع عن
حجة الاسلام ولا ينوي نفلا على زعم أنه فقير لا يجب عليه الحج لأنه ما كان واجبا عليه وهو اتفاقي
فلما صار كالمكي وجب عليه فلو حج نفلا يجب عليه أن يحج حجنا ناسا ولو أطلق بصرف الى الفرض
وعند الشافعي لو نوى نفلا يقع عن فرضه فعلم بهذا ان قولنا الحج لا يجب على الفقير انما المراد
به الاتفاقي قبل وصوله الى المبيعات فانه حينئذ اذا اراد دخول الحرم يجب احرام أحد النساكين
وبدخوله الى مكة ووصوله الى الكعبة تعين عليه فرضية الحج سواء أحرم به أم لا وسيأتي زيادة
تحقيق لذلك (ونصاب الوجوب) أي مقدار ما يتعلق به وجوب الحج من الغني وليس له حكمة من
نصاب شرعي على ما في الزكاة بل هو (ملك مالي يباغى) بالتشديد والتخفيف أي يوصله (الى مكة)
بل الى عرفة (ذاهبا) أي اليها (وجائيا) أي راجعا منها الى وطنه (راكبا في جميع السقولا ماشيا)
أي في جميعه ولا في بعضه الا باختياره فلا يلزم بركوب العقبة والنوبة فهو ما بركوب زاملة
أو شق مجمل وأما الحقيقة فمن مبدعات المترفه فليس لها عبرة (بنفقة متوسطة) متعلق ببلغه أي
يجعله واسلا بانفاق وسط معتدل لا بأسراف ولا بتقتير لقوله تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا
ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما (فاضلا) أي حال كون ملك المال أو ما ذكر من الزاد والراحلة
زائدا (عن مسكنه) بفتح الكاف وكسر هاء أي منزله الذي يسكنه هو ومن يجب عليه سكنه
(وخادمه) أي من عبده وجاريته المحتاج الى خدمته (وفرسه) أي المقتدر الى ركوبه ولو
أحبا نا وفي معناه غيره من البعير ونحوه (وسلاحه) بكسر السين أي عتده بحربه ان كان من أهل
(والأنت حرقه) بكسر ففتح جمع حرقه أي وعدة صنایعه التي يستعين بها على معيشته (وثيابه)
التي يكتسبها (وأثاثه) أي متاع بيته من فراشه وأوعيته (ومرمة مسكنه) أي إصلاح مكانه
ولو في بعض ضرورات شأنه (ونفقة من عليه نفقة وكسوته) أي ونفقة من يجب عليه من عياله
كنسائه وأولاده الصغار والبنات البالغة اذا كانوا من أهل الافتقار وأقاربه الفقراء ممن
ذوي أرحام محارمه (وقضاء ديونه) أي المعجلة له والمؤجلة (وأصدقة نسائه) أي ومهورهن
(ولوم مؤجله) أي فضلا عن المعجلة وقيل لا يشترط كونه فاضلا عن أصدقة نسائه يعني المؤجلة
دون المعجلة (الى حين عوده) متعلق بفاضلا أي من ابتداء سفره الى وقت رجوعه (ولا يشترط

١٠٠٠) أي بقائه نفقة (المبعد إياه) أي لاسنة ولا شهر ولا يوم كما ورد فيه روايات عن بعضهم قال
 ابن الهمام والمسلطور عندنا أنه لا يعتبر نفقة لما بعد إياه في ظاهر الرواية (ومن له مال يملغه) أي
 إلى مكة ذهابا وإيابا (ولا مسكن له ولا خادم) أي والحال أنه ليس له سكن يأوي إليه ولا عبيد يخدمه
 ويكون حوائله وهو محتاج إلى كل منهما أو أحدهما (فليس له صرفه إليه) أي صرف المال إلى
 ما ذكر من المسكن والخادم (إن حضر الوقت) أي وقت خروج أهل بلده للحج فإنه تعين أداء
 القسطن عليه فليس عليه أن يدفعه عنه إليه (بخلاف من له مسكن يسكنه لا يلزمه بيعه) والفرق
 بينهما في البدائع وغيره عن أبي يوسف أنه قال إذا لم يكن له مسكن ولا خادم وله مال يكفيه
 من عمله من وقت ذهابه إلى حين إياه وعند دراهم تبلغه إلى الحج لا ينبغي أن يجعل ذلك
 غير الحج فإن فعل أثم لأنه مستطيع على الدراهم فلا يعذر في الترك ولا يتضرر بترك شراء
 المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فإنه يتضرر ببيعهما (وإن كان له) أي لشخص
 ١٠٠١) فاضل) أي عن سكاؤه وعن يجب عليه مسكنه وانما يؤجره أو يعيره (أو عبد) أي
 لا يستخدمه (أو مناع) أي لا يمتنه (أو كتب) أي لا يحتاج إليها أو إلى بعضها وهي من العلوم
 الشرعية وما يتبعها من الآلات العربية وأما كتب الطب والنجوم والهيئة وأمثالها من
 الكتب الرياضية أو الأدبية فيثبت بها الاستطاعة سواء يحتاج إلى استعمالها أم لا كافي
 التانار خاية (أو ثياب) أي لا يحتاج إلى لبسها (أو أرض) أي لا يزرعها أو زيادة على
 حاجته من غلاتها (أو كرم) أي بستان عنب وشجرة من أشجار ثمار زائدة على مقداره للتشكك بها
 (أو حوائث) أي من دكاكين وحمامات وسائر مستعالات فاضله عن مقدار الحاجات (أو نحو
 ذلك) أي من إبل وبشر وغنم ترعى (عما لا يحتاج إليها) أي إلى لبنها أو شعرها أو لحما (يجب بيعها)
 أي على صاحبها (إن كان به) أي بفنائها (وفاء الحج) أي بنفقة أداء الحج وكذا يحرم عليه أخذ
 الرخصة إذا بلغ نصابا ولو لم يحمل عليه الحول ويتعلق به وجوبه إلا نعمة وصدقة الفطر ونفقة
 ذوي الرحم المحرم (وإن كان له منزل واسع يكفيه بعضه أو منزل) أي يكفيه منزل آخر
 (دونه) أي أقل منه وسعة أو طائفة سواء وجد معه ذلك المنزل الثاني أم لا (أو عبد نفيس) أي
 من تركي أو حبشي ويكفيه للخدمة عبد هندي أو فونجي (فليس عليه بيعه) أي يبيع ما ذكر من
 الواسع والغالي والنفيس (والاقتصار بالدون) أي على استبداله بما دونه لكنه لو فعل فهو
 أفضل لكن لا يجب عليه لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا يتنعمه كما لا يجب عليه بيع المتاع
 على السكنى بالاجارة أو الأمانة اتفاقا وفي شرح الكرخي هشام عن محمد بن
 مسكنه أو في كسوته أو في خدمه فضل عن الكفاف يملغه زاد أو راحلة فعليه الحج وال
 عندنا ما انتقم قاله في البروز كره المصنف في الكبير وسكت عليه والصواب حمل كلام محمد على
 ١٠٠٢) كان له مساكن وثياب وخدام زائدة عن مسكنه وابسه وخدمته ثلاثين في
 وإذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه الحج) أي يبيع بعضه وصرفه في طريقه (وإن كان) أي
 الطعام (أكثر منه) أي من طعام سنة (يلزمه) أي يلزمه الحج إن كان في بيع الزائد وفاء
 بوجه (ولا تنبت الاستطاعة ببذل الغير) أي باعطاء غيره له (مالا) أي قدر زاد أو راحلة (أو طائفة)
 أي خدمة لمن يحتاج إليها في الطريق كالزمن (مسلكا) أي من جهة التملك في المال والخدام

(أو بإحالة) أي بالإعارة في الخادم والراحلة أو بالإجارة في استعمال الزاد من المال فان ثقل
المنفعة تدفع حصول الاستطاعة وفي الخزانة أنه لو تبرع ولده بالزاد والراحلة لا تثبت بذلك
الاستطاعة وان كان المتبرع أجنبيا ففيه قولان أحدهما أنهم لا تثبت انتهى والظاهر أن
القضية تكون منعكسة فان منة الأجنبي أثقل من عطية القرئب لاسيما وقد وردت ومالك
لا يثبت وثبت أن أطيب ما أكرم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم قالوا وكذا لو تصدق به عليه
أو وهبه انسان ما لا يوجب به لا يجب عليه القبول عندنا بخلاف هبة الماء للقيم انتهى ولعل الفرق
أن أمر الماء سهل مبذول عادة لاسيما وقد وجب عليه الطهارة الحقيقية والقيم طهارة ضرورية
على وجه البدلية بخلاف ما هنا فان الحج لا يجب قبل حصول المال ولذا قال (فان قبل المال
وجب) أي عليه الحج اجبا (ولو امتنع الباذل) أي من البذل (بعد احرام المبذول له) أي بامر
الباذل على ما هو الظاهر وأوزل التزامه منزلة الامر له (يجبر) أي الباذل (على البذل) كذا في
المحيط وفيه بحث لان الوعد لا يجب عندنا مقتضاه والقبول قبل القبض لا يفيد التملك خلافا
لمالك في المسئلةين فلعل امتناعه محمول على قصدر جوعه الى هبته فانه لا يمكن في ذلك بعد
احرامه لانه أوقعه في أمر لازم الاتمام بغرضه فانه ولو بقي عين الموهوب في يد الموهوب له لكنه
صار في حكم المستهلك لتعلق حق الخالق والمخلوق به والله سبحانه أعلم (والمعتبر) أي شرعا (في حق
كل) أي كل أحد من مريد الحج (ما يليق بحاله) أي عرفا وعادة (من شق محمل) بكسر الميم
الاولى وفتح النانية أو بالعكس أي نصفه أو طرفيه والمراد بالمحمل الهودج وفي معناه المشقة
المتعارف (أو رأس زاملة) أي بعير مفرد عليه أنهاته ومناعه وزاده وأجل الخيل والغنم والركوب له
(أو بحجارة) أي مما يؤتى من جهة الشام قد يركب فيه واحد أو اثنان (أو رحل) أي بعير مقب
(أو راحلة) والمقصود من الكل كل ما يمكنه الركوب في جميع اجزاء سفره واثنا عشر فلا يجب
عليه اذا قدر على قدر ما يركب عقبة بان يستأجر اثنان بعيرا أو يشتر كما لم يكفيه فيتمعا في
الركوب فرسخا فرسخا أو يومافيه ما أو منزلا فترلا ومن تعب ركب أو نزل أو نحو ذلك والحاصل
انه يعتبر التمكن على الركوب في جميع السقر الا أن المعتبر في حق كل أحد ما لا يلحقه مشقة
شديدة فن كان يستسك على الراحلة لم يعتبر في حقه الا وجدانها عند الاربعة والاف يعتبر وجدان
الحمل ونحوه مع الراحلة قال ابن الهمام وهذا الاق حال الناس مختلف ضعفا وقوة وجلدا
ورفاهة فالمرء لا يجب عليه اذا قدر على رأس زاملة وهو الذي يقال في عزفنا راكب مقب لانه
لا يستطيع السفر كذلك بل قديم لانه هذا الركوب فلا يجب في حق هذا الا اذا قدر على شق محمل
ومثل هذا يأتي في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفيه من خبر وجبن دون لحم وطبيخ قادر على
الزاد بل ربما يملك من ضاجدا ومته ثلاثة أيام اذا كان مترفها معتاد اللحم والاغذية المرتفعة بل
لا يجب على مثل هذا الا اذا قدر على ما يصلح معه بدنه ولذا قال المصنف (وكذا) أي مثل ما اعتبر
كل في حق الراحلة ما يليق بحاله يعتبر (في الزاد من خبر وجبن او لحم) عطف على جبن (وطبيخ)
عطف على لحم والواو بمعنى أوليع أنواع الطبخ الشاملة للطبخ اللحم وشبهه (لاختلاف الناس
ضعفا وقوة) على الحكمين السابقين من تفاوت الراحلة والزاد ونصب ضعفا وقوة على التميز
وهذا الذي ذكره المصنف كام في حق الآفاق ولذا قال ومن كان داخل المواقيت فهو كالسكي

في عدم اشتراط الراحلة) أي اذا قدر واعي المني وقبل الراحلة شرطه مطلقا لان بين مكة و
أربع فراعين وكل احد لا يقدر على مشي أربع فراعين واجلا أي ماشيا كذا في المحيط وهو
الظاهر المتبادر من اطلاق تفسيره صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالراد والراحلة من غير تشرية
بين الامراد الآتية والمكة قال المصنف في الكبير فلا يجب عليهم الحج ما يقدر واعيها
والاول اسع اتهم وفيه نظر ظاهر اذا الحكم السابق مقيد بغير قدر وهو القليل النادر والاكثر
الاغلب ان كل احد لا يقدر على المني وصبي الاحكام القسرية على الامور العالوية فلذا اطله
صاحب المحيط وأما الراد فلا بد منه في أيام اشبعها لهم بذلك الحج كما صرح به غير واحد في
النيابيع لا بد لهم من الراد قدر ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف وزاد في السراج الوهاج الى عر
لكن قال في تناوي قاضيخان والنهاية ان كان مكيا أو ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وإن
فقرا ما يملك الزاد والراحلة قال ابن الهمام وفيه نظر الا ان يريد اذا
في الطريق وقال ابن الجهمي هو محمول على ما اذا لم تلحقه مشقة أقول هذا بعيد جدا ونادروا
أن يعيش أحد بلا زاد في أربعة أيام وأما أمر التوكل فخارج عن حكم العادة وعن فتوى
بل هو من أحوال الخاصة ثم اعلم انه قال الكرمانى وحده أهل مكة عندنا من كان داخل
الى الحرم وهو بعيد جدا وإذا قال ابن الجهمي وهذا فيه نظر فالأوجبنا الحج ماشيا على
كان داخل ذي الحليفة للحقه مشقة زائدة فالمعتبر ما ذكره بعض الاصحاب ان حدث من كان حوا
مكة هنا ان يكون بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وهو الظاهر المطابق لاهله الحنفية المدفوع
عن الحرج في القضايا الشرعية وهو المذلول عن جماعة من اكابر الحنفية في السراج الوهاج
ناقل عن النبايع يجب الحج على أهل مكة ومن حواه ابني من كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة
أيام اذا كانوا قادرين على المني وفي البحر الزاخر واشترط الراحلة في حق من بينه وبين مكة
لثلاثة أيام فصاعدا امامادون ذلك فلا يشترط اذا كان قادرا على المني انتهى وأما ما ذكر
نيرهم من الاطلاقات فقابل للتقيد بالمدكورات في الايضاح وانما اشترط الراحلة في وجوب
الحج على من بعد من مكة فاما أهل مكة ومن حواه هم فيجب عليهم اذا قدروا بغير راحلة قال
البحر المحفل ان يكون البعد مفسرا بثلاثة أيام فما فوقها كما قال صاحب النبايع وغيره
كذا ما ذكر في شرح مختصر الكرخي من أن أهل مكة ومن حواه هم يجب الحج على القوي منهم
بغير راحلة لانه لا تلحقه مشقة في الاداء فهذا كله قابل للتقيد بل متعين كما يدل عليه تعليله
بقوله لانه لا تلحقه مشقة حيث يفهم منه انه اذا كان تلحقه مشقة لا يكون من هذا القبيل وكان
المصنف مال الى ما فهم الكرمانى من عومات كلام الاصحاب غير ملتفت الى تقيدهم في هذا
الباب فبعد عن القول الاقرب الى الصواب بقوله (وقيل بل من كان دون مدة السفر من كان من
ثلاثة أيام فصاعدا فهو كالأقاني في حق الراحلة) يعني وفي حق الزائد بالاولى (وهو
اختيار جماعة) أي عن ذكرناه واختاره (السابع) من شرائط الوجوب (الوقت وهو أشهر الحج)
كما قال تعالى الحج أشهر معلومات أي وقته من فرض فيه الحج الآية وهي عندنا شوال وذو
القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة وسيأتي خلاف بعض أئمة الامة (او وقت خروج أهل بلده
ان كانوا يخرجون قبله فلا يجب الاعلى القادر فيها أو في وقت خروجهم فان ملكه) أي ١١

(قبل الوقت) أى قبل الأشهر أو قبل أن يتأهب أهل بلده (فله صرفه) أى فهو فى سعة من صرف
المال (حيث شاء) من شراء مسكن وخدام وتزوج ونحو ذلك (ولا حج عليه) أى وجوباً لانه لا يلزمه
التأهب فى الحال (وان ملكه فيه) أى فى الوقت (فليس له صرفه الى غير الحج) فلو صرفه لم يسقط
الوجوب عنه) وهذا تصرح به علماء منطوق الماعرف مفهوماً لكن ان صرفه على قصد
حيلة اسقاط الحج عنه فمكروه عند محمد ولا بأس عند ابى يوسف وقال ابن الهمام والاولى أن
يقال اذا كان قادراً وقت خروج أهل بلده ان كانوا يخرجون قبل أشهر الحج لبعده المسافة أو
قادراً فى أشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها ولم يحج حتى افتقره قريته وان ملك فى غيرها
وصرفه الى غيره لاشئ عليه ثم قال واقتصر فى البناء على الاول وما ذكرناه أولى لان هذا
أى ما ذكر فى البناء يقتضى انه لو ملك فى أوائل الأشهر وهم يخرجون فى أواخرها جازله
اخراجها ولا يجب عليه الحج وقال فى البدائع اما اذا جاء وقت الخروج والمال فى يده فليس
له أن يصرفه الى غيره على قول من يقول بالوجوب على الفور فان صرفه الى غيره ثم انتهى
والحاصل ان الائم انما هو على القول بالفور وأما على القول بالتراخي فلا وأما وجوب الحج بذلك
فثبت بالاتفاق وقال الكرماني وأما اعتبار القدرة على الخروج الى الحج عند خروج أهل بلده
فان ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب كدخول وقت الصلوات فانما لا يجب قبل وقتها كذا هنا الا
ان ذلك يختلف باختلاف البلدان فيعتبر وقت الوجوب فى حق كل شخص عند خروج أهل بلده
فالتقديم بأشهر الحج فى الآتية انما هو بالنسبة الى أهل أم القرى ومن حولها وللأشعار بيان
الأفضل أن لا يقع الاحرام فيما قبلها على مقتضى قواعد الحنفية من أن الاحرام شرط خلافاً
للسانعية من انه لا يجوز الاحرام قبل الأشهر لسكونه ركنا مع الاتفاق على ان سائر افعال الحج
من طواف القدوم وسعى الحج ونحوهما لا يجوز قبلها (ولو سلم كافر) أى أصلى أو مرئى (أو بلغ
مصبى أو افاق مجنون أو عتق عبد) وكذا حكم الاناث (قبل الوقت تخافوا) أى كل واحد منهم
(الموت) أى حلوله بامارات تدل على نزوله (وهم موسرون) أى أغنياء قادرين على اداء الحج بحال
أنفسهم (قيل ليس عليهم الا بصاء بالحج) أى لانهم ما أدركهم الوقت ولا تلزم عبادة قبل دخول
وقتها بناء على ان الوقت شرط الوجوب نفسه (وقيل يجب) أى الا بصاء بناء على ان الوقت انما هو
شرط الاداء لا للوجوب وقد وجب بالايثار (فان اوصوا به فعلى الاول) أى على القول بان
الوقت من شرائط الوجوب (لا يصح) أى الا بصاء (وصح) أى الا بصاء (على الثانى) أى القول
بان الوقت من شرائط الاداء وفيه انه لا يلزم من عدم وجوب الا بصاء عدم صحته كجساقى بيان
تحقيقه (والخلاف) أى المذكور (مبنى على ان الوقت شرط الوجوب أو الاداء) كما بيناه
(قولان) أى هما روايتان عن ابى حنيفة وأبى يوسف وزفر ورشح ابن الهمام القول بانه شرط
الوجوب ونسب صاحب الجمع صحة الا بصاء الى الامام وصاحبيه وخلافها الى زفر مع الا بانه شرط
كانوا أهلاً للوجوب وقت الوصية فيصح اباؤهم بأن يحج عنهم فى وقتهم ليجزهم عنه ويؤيده
ما فى فتاوى قاضى خان فلو بلغ المصبى فحضرته الوفاة وأوصى بان يحج عنه بحجة الاسلام جازت
وصيته عندنا ويصح فجعل المذهب الجواز هو لا ينافى جعل الوقت من شرائط الوجوب على
المشهور والمرجح خلاف ما فهمه المصنف على ما ذكره فى الكبير وبني عليه ما فى المتوسط من صحة

الايصاء وعدمها قاتل فانه موضع زلل وموقع خلل (الوع الثاني) من انواع شرائط
 الحج (شرائط الاداء) وسكناها انه لا يتوقف وجوب الحج على وجودها بل يتوقف وجوب ادا
 عليها فان وجدت هذه الشرائط وما قبلها من شرائط الوجوب وجب عليه الاداء
 وان فقد واحد من هذه مع تحقق جميع ما سبقه الا يجب عليه الاداء بنفسه بل اما الاجبا
 في المال واما الايصاء في المال ثم هذه الشرائط كلها يختلف فيها بخلاف الشرائط الساب
 فانها متفق عليها الا الوقت منها لكن الخلاف فيه ضعيف جدا ولذا ادرجه المصنف في
 ثم شرائط هذا النوع خمسة (الاول منها) أي من شرائط الاداء (سلامة البدن عن الامراض
 والعقل فقلil الصحيح) انه اي هذا الشرط الاقل من النوع الثاني وهو سلامة البدن (من
 النوع الاول) وهو شرط الوجوب فحسب على ما قاله في النهاية وقال في البحر هو المذهب الصحيح
 (وقبل الصحيح انه من الثاني) أي من النوع الثاني وهو شرط الاداء على ما صححه قاضيان
 في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (فعلى الاول) وهو القول بأنه شرط
 الوجوب (لا يجب) أي الحج ولا الاجحاج ولا الايصاء (على الاصح والمقعد) بصيغة المجهول أي
 الذي الزم القعود ولم يقدر على القيام (والفلوج) وهو الذي لم يقدر على الحركة بجميع بدنه أو
 يعضه (والزمن) بفتح فكسر أي صاحب المرض المزمن الذي لا يرجي برؤه (ومقطوع الرجلين)
 انظرا ان مقطوع الرجل الواحدة ومقطوع اليدين كذلك لظهور المخرج عليهما ان وقع
 التكليف الحج بانفسهما ثم رأيت الكرمان نص على مقطوع اليدين أيضا فمقطوع الرجل
 الواحدة بالاولى (والمرضى) أي حال مرضه (والعضوب) أي الضعيفت على ما في القاموس
 والمراد به هنا الشيخ الكبير الذي لا يثبت على الرحلة ولا يقدر على الاستسالك والثبوت عليها
 الاعمدة وكلفة عظيمة ولو كان لهم مال وقوله في الكبير سواء كان لهم مال أم لا وجه له أصلا
 قال ابن الهمام في المنهور عن أبي حنيفة انه لا يلزمهم الحج قال في البحر وهذا عند أبي
 حنيفة في ظاهرا لرواية وهو رواية عنهم ما او قال في ظاهر روايتهم ما هو رواية الحسن عن أبي
 حنيفة انه يجب على هؤلاء اذا ملكوا الزاد والراحلة وموثة من يرفعهم ويضعهم ويقودهم الى
 المناسك وهذا معنى قول المصنف (وعلى الثاني يجب) أي وعلى القول بأنه من شرائط الاداء
 يجب الحج أو الاجحاج أو الايصاء (ثم قيل) أي على هذه الرواية المعبر عنها بالقول الثاني (...)
 عليهم بانفسهم) وفيه نظر ظاهر اذا اجتاز عن حرج باهر (وقيل في أموالهم) أي...
 أموالهم بالاجحاج في المال أو الايصاء في المال (وهو المختار عند جماعة) وهو رواية الاصل عن
 أبي حنيفة على ما في البدائع من ان الاعمى لا يجب عليه بنفسه وان وجد زادا وراحلة وقائدا
 راعيا يجب في ماله اذا كان له مال وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يجب عليه أن يبيع...
 قال ابن الهمام وهو خلاف ما ذكره غيره عن أبي حنيفة وفي الذخيرة والاعمى اذا وجد زادا
 وراحلة ولم يجد من يقوده لا يلزمه الاداء بنفسه وهل يلزم الاجحاج بالمال فهو على الخلاف في
 أبي حنيفة وصاحبه كذا ذكره شيخ الاسلام وقال الكرمان الاعمى ان وجد قائدا والزمن
 والمقعد ان وجد اساما لا يجب الحج على هؤلاء عند أبي حنيفة في أموالهم دون أبدانهم ان كان
 لهم مال انتهى فاختار رواية الوجوب عليهم في أموالهم وهو قوله ما ورواية الحسن عن أبي

حنيفة قال ابن الهمام انها الواجبه وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء وصاحب البدائع
انتهى فتبين ان الحسن روايتين أحدهما ما هذه وهي انه يجب على هؤلاء الاجحاج والاخرى انه
يجب الحج عليهم بأنفسهم وهي رواية شاذة على ما أشار اليه ابن الهمام والله أعلم بحقيقة المرام
(والخلاف) أى المذكور (فبين وجد الاستطاعة وهو معذور) أى بالنوع المذكور
(اما ان وجدها وهو صحيح) أى سالم (ثم طرأ عليه العذر فلا تقا) أى اتفاق الروايات أو اتفاق
العلماء (على الوجوب) أى وجوب الحج (عليه) أى فى ماله (فيجب عليه الاجحاج) أى فى
الحال أو الايصافى المال (الثانى) أى من شرائط الاداء على الاصح (امن الطريق للنفس
والمال) وقد اختلف فيه فذهب منهم من قال انه شرط الوجوب وهو رواية ابن شجاع عن أبى حنيفة
ومنهم من قال شرط وجوب الاداء على ما ذكره جماعة من أصحابنا كما صاحب البدائع والجمع
والكرمانى وصاحب الهداية وغيرهم (فى خوف من ظالم أو عدو أو سبع أو غرق أو غير ذلك)
أى غير ما ذكر من فاطع طريق أو مكاس أو ماع (لم يلزمه اداء الحج) أى بنفسه بل بماله
(والعبرة بالغالب) أى فى الامن وغيره (برأوى جراحان كان الغالب السلامة يجب) أى عليه أن
يؤدى بنفسه (والا) أى بأن كان الغالب القتل والهلاك (فلا) أى فلا يجب كذا قاله أبو الليث
وعليه الفتوى وفى القنية وعليه الاعتماد والمراد انه لا يجب عليه أن يؤدى بنفسه بل أمان
يخرج غيره أو يوصى به (ويعتبر وجود الامن وقت خروج أهل بيته) أى الى زمان عودته (لما قبله
وبعدده) على ما ذكره ابن الهمام ثم اعلم انه قال الكرمانى ولولم يتمكن من المتنى وسئلوك
الطريق لا يدفع شئ من ماله ونفقته كما لمكس ونحوه قال بعض أصحابنا هو عذر ولا يجب الحج
حتى انهم قالوا يأتى بدفع ذلك الى الظلمة ويجوز له أن يرجع من المكان الذى يؤخذ منه
المكس والخفارة أى قبل الاخذ منه وفى القنية والمجتبى قال الوبرى للقادر على الحج أن يمنع
منه بسبب المكس الذى يؤخذ من القافلة وكذا لو كان فى الطريق خضارة وقال غير الوبرى
يجب الحج وان علم انه يؤخذ منه المكس قال صاحب القنية والمجتبى وعليه الاعتماد وفى المنهاج
وعليه الفتوى وقال ابن الهمام ما حاصله ان الاثم فى منعه على الاخذ لاعلى المعطى فلا يترك
الفرض لمعصية عاص ثم على هذا يحتسب فى المنازل عن الخرائج الاصلية القدرة على ما يؤخذ
منه من المكس والخفارة كما نهى عليه الكرمانى (الثالث) أى من شرائط الاداء على الصحيح
كما ذكره ابن الهمام (عدم الحبس) أى بالفعلى (والمانع) أى باللسان (والخوف) أى بالقلب (من
السلطان) أى الذى يمنع الناس من الخروج الى الحج فى الكفاية والخائف من السلطان
كأريض لوجود المانع ونزل عن شمس الاسلام ان السلطان ومن يعنه من الامراء ذوى
الشان ملحق بالحبوس فى هذا الحكم فوجب الحج فى ماله يعنى اذا كان له مال غير مستغرق
لحقوق الناس فى ذمته دون نفسه لانه متى خرج من مملكته ويخرب البلاد ونقع السنة بين
العباد وربما يقتل فى تلك الحالة وربما لا يمكنه ملك آخر من الدخول فى حوزة مملكته فتقع فتنة
عظيمة تنفض الى مضرة بليغة امامة المسلمين فى أمر الدنيا والدين انتهى والظاهر ان هذا بالنسبة
الى من تكون سلطنته ثابتة بالشرائط الشرعية والا فيجب عليه خلع نفسه واقامة من يستحق
الخليفة مقامه فى أمره ان لم يتفرع عليه فساد عسكره (الرابع) أى من شرائط الاداء

في خصوص حق النساء (الحرم الامين) وهو كل رجل مأون عاقل بالغ منا حتم احرام عليه
 بالتأسيما سواء كان بالقرابة أو الرضاة أو السهرية بشكاح أو ستاح في الاصح كذا ذكر
 الكرخي وماحب الهداية في باب الكراهة وذكر فوام الدين شارح الهداية انه اذا كان محر
 بالزنا فلا تناسر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه تأخذ انتهى وهو الاحوط في الد
 وأبعد عن التهمة لاسيما وفي المسئلة خلاف الشافعية في ثبوت الحرمة ثم يستوى في هذا
 يكون المحرم حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً الا ان يعتقد حل مناحمتها كالجوسى أو يكون قابلاً
 ما جازعاً لا يلى أو صيباً أو مجنوناً لا يفتيق والنساء الصالحات فلا يجوز لها المسافرة مع هؤلاء
 وقال جاد لا بأس للمرأة أن تنافر بغير محرم مع الصالحين وهو قول مالك وفي قول آخر لما
 والشافعي يخرج مع نساء ثقات وفي آخره ما أن يخرج وحدها اذا أمنت على نفسها قال
 السروجي وما أبعد من الصواب قول من أوجب على المرأة من مسيرة سنة ونحوها من غير
 محرم قال ابن امير الحاج والامر كما قال والامة والمكانة والمدينة وأم الولد ومعتقة البع
 يجوز لها أن السفر بغير محرم والفتوى على أنه يكره في زماننا وعبد المرأة ليس بمحرم ولو
 وكذا الجيوب الذي جف ماؤه في الاصح (أو الزوج للمرأة اذا كانت على مسافة السفر من مكة
 أى وانما يشترط المحرم أو الزوج اذا كان بينهما وبين مكة ثلاثة أيام فصاعداً أما لو كان أقل
 من ذلك فلا مانع من أن يخرج بغير محرم أو زوج الا ان تكون معتدة وروى عن أبي حنيفة وأبي
 كراهة الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم فينبغي أن يكون الفتوى عليه افساد الزمان (ولا يجبر)
 لا يكره (الحرم ولا الزوج على الخروج معها) أى في القول الصحيح خلافاً لابن يوسف في روا
 عنه أنه يجبر الزوج بالخروج معها او تنفق عليها (ولا يجب عليها) أى على المرأة اذا لم يكن لها محرم
 (أن تترزوج بمن يحج بها) كذا في البدائع وقاضيجان وغيرهما وعن أبي شجاع عن أبي
 ان من لا محرم لها يجب عليها أن تترزوج بمن يحج معها اذا كانت موهرة (وهل يجب عليها تنفقة
 المحرم أو الزوج) أى ان امتنع من الخروج معها الا بأن تنفق عليه (قيل نعم) أى وجب عليها
 ذلك ان كان لها غنى كما ذكره التسدوري وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقيل لا) أى
 لا يلزمها ولا يجب عليها ما لم يخرج المحرم بنفقة على ما ذكره الطحاوى وهو قول أبي حنيفة
 البخاري وفي منسك ابن امير الحاج وهل يجب عليها نفقة المحرم والقيام برأسته اختلفوا فيه
 وصحوا عدم الوجوب وفي السراج الوهاج التوفيق بين قول من يوجب عليها نفقة المحرم وبين
 قول من لا يوجب ان المحرم اذا قال لا اخرج الا بامتنعة وجب عليها النفقة بالاجماع واذا خرج
 من غير اشتراط ذلك لم يجب انتهى وهو تنصبل حسن واما اذا حج الزوج
 الحاضر دون السفر ولا يجب الكراهة ثم اختلفوا في ان المحرم والزوج شرط الوجوب أو الامة
 كما اختلفوا في أمن الطريق فصح قاضيجان وغيره انه من شرائط الاداء وصح صاحب البدائ
 والسروجي انه من شرائط الوجوب وثمة الخلاف مشهورة وصنيع المصنف يشعر بأنه
 شرائط الاداء على الاربع (والخمس) أى المشكل (كلائي) أى في الاحكام المختصة بالنساء
 فيستتر في حقه ما يشترط في حق المرأة احتساباً (الخامس) أى من شرائط الاداء وقيل من
 شرائط الوجوب في حق النساء (عدم العدة) أى من طلاق بائن أو وجبي أو وفاة أو فسخ (فلا

كانت معتدة عند خروج أهل بلدها لا يجب عليها) أى الحج كما فى شرح المجموع لابن فرشته وهو
 مشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الاداء وهو الاظهر فى حكم القضاء
 ثم ان سافر بها فطلقها ففيه تفصيل كثير يطلب من المنسك الكبير (ثم اعلم ان شرائط هذا
 النوع) أى النوع الثانى (كلها تختلف فيها) أى كما بيناه فى محالها (فصحح بعضهم انها شرائط
 الوجوب وصحح آخرون انها شرائط الاداء ومنهم من فرق فجعل بعضهم من القسم الاول
 وبعضهم من القسم الثانى وغرة الخلاف نطهر فى الوصية اذا اشار فى الموت) أى قاربه بكبر سن
 أو بضعف بنية مرض (قبل حصول هذه الشرائط فمن جعلها شرائط الوجوب لا يوجب عليه) أى
 على من وجبت فيه (الوصية بالاجحاج ومن جعلها شرائط الاداء يوجب عليه الوصية به) أى
 بالاجحاج وهذا كله ظاهر ووجهه باهر ثم اعلم انه قيل بشرط أيضا أن يكون الحاج متمكنا من
 اداء المكتوبات على الوجه المقرر وض فى الاوقات قال الكرماني لانه لا يلىق بالحكمة ايجاب
 فرض على وجه يفوته فرض آخر قلت ولهذا الوصل محرم الى عرفات وبقي من وقت الوقوف
 زمن قليل بحيث لو ذهب الى الموقف فاته العشاء وان صلى العشاء فاته الوقوف فقبل بصل
 العشاء ويصير فى حق الحج فائتا للاداء وعاملا للقضاء وهو انظار وقيل يدرك الوقوف ويقضى
 العشاء فان فى فوت الوقوف حرجا عظيما وتكليف اجسما ويؤيد الاول أيضا ما قال ابن الحاج
 المالكي لو ضيع صلاة وأخرجها عن وقتها لاجل فريضة الحج لا يجوز اجماعا قال وقد قال
 علماءنا فى المكلف اذا علم انه يفوته صلات واحدة اذا خرج الى الحج فقد سقط الحج عنه انتهى
 وقد قال أبو القاسم الحكيم من أصحابنا من غزافى هذا الزمان غزوة واحدة ففاته صلاة عن
 وقتها يحتاج الى مائة غزوة لتكون كفارة لما فاته من الصلاة قلت ويدل عليه ما شرع من صلاة
 الخوف فانه لو كان يجوز تأخيرها لما ارتكبوا فيها ما لا يجوز فى غيرها حال الامن بها ولما فاته صلى
 الله عليه وسلم صلاة فى غزوة الخندق لاجل اشتغاله باهر الكفار قال شغلونا عن صلاة الوسطى
 صلاة العصر ملائكة يوتهم وقبورهم ناراً وعن أبي بكر الوراق أنه خرج حاجا الى بيت الله
 الحرام فلما سار مرحلة قال لأصحابه ردوني فاني ارتكبت سبع عمائم كبيرة فى مرحلة واحدة
 فردوه قلت واعلمه عدد الخواطر الذميمة ومد اخل الرياء والسعة والاحوال الدينية والغفلات
 الدنيوية كباثر معنوية صوفية فان حسنات الابرار يسأت المقرين الاحرار والافارتكباب
 سبع عمائم فى مرحلة واحدة من المحالات العادية عن آحاد فساق الزمان فكيف يتصور من افراد
 المشايخ الاعيان ثم رأيت فى حاشية المنية ان المراد به ترك اداء الصلاة مع الجماعة لما فى الحديث
 من ترك اداء الصلاة بجماعة فكأنما ارتكبت سبع عمائم كبيرة وقال عليه السلام فى ترك الصلاة
 عن وقتها مثل هذا انتهى والعهد فى رواية الحديثين على ناقلهما ولا شك ان تأخير الصلاة عن
 آخر وقتها أعظم وزرا من ترك الصلاة بجماعة بلا شبهة ثم كثير من الرجال والنساء يصلون فوق
 الدابة من غير الاعذار المعروفة كخوف اللص أو السبع أو كون الدابة بجو حالية قدر على نزولها
 وركوبها الا بعين وايس بحضرة معين وأما ما توهمه العامة من أن الجالين لم يرضوا بذلك فهذا
 من حماقتهم وجهالتهم وغفلتهم عن أمر الدين فانه يجب عليهم أن يشربوا معهم مع انه يتعين
 ايضا بالشرط اهم فانه من الامور الضرورية من الاحوال الاخرية فلا عذر لاحد فى ترك شئ

يحتاج الى نية لكن يصح منه ما لا يتعلق للنية به كالوقوفين (وكذا المجنون ونصح) أى المباشرة
(من وليهما) أى بأن ينوى عنهما وينوب عنهما فيما يجزأ عن مباشرته كالصبي والرمي وكذا
فيما لا يصح له مباشرة كالطواف ثم اتهم ما لا يؤاخذ ان يترك الواجبات وارثه ككاتب
المخطورات (وقيل نصح) أى المباشرة (من المجنون) وقد سبق مستوفى * (النوع الرابع) *
(شرائط وقوع الحج عن الفرض) سواء يصح النقل بدونه أم لا والجملة تسعة (الاسلام)
فهو شرط صحة وقوعه عن الفرض والنقل أيضا كما سبق (وبقاءه) أى بقاء الاسلام (الى الموت)
أى الى أن يموت عليه من غير ارتدادينهما (والعقل) فان المجنون وان صح مباشرة وليه عنه
فانه يصح نقله لا فرضا نعم لو كان حال الاحرام مقيقا بعقل النية والتلبية وأتى به ما ثم أوقفه
وليته وبأشركه سائر أمور صح حجه فرضا الا أنه يبقى عليه طواف الزيارة حتى يفيق فيؤدي
بنفسه (والحرية والبلوغ) فان المملوك والصغير اذا جابقع حجهما نقلهما (والاداء بنفسه ان
قدر) أى على الاداء بنفسه بأن يكون صحيحا قلنا أمر غيره بأن يحج عنه لا يجوز به عن الفرض
وأما اذا كان هذا مانعا من الاداء بنفسه بأن يكون مريضا أو مجنونا أو نحوهما فانه اذا حج غيره
صح عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر الى الموت وأما اذا لم يقدر على الاداء بنفسه كالمغمى
عليه لكن أحرم عنه رفقائه ووقف فانه يصح حجه فرضا وكلاعى والقعد والمفلوج ونحو ذلك
فانه اذا تكلف وجع يقع عن فرضه (وعدمية النقل) أى فى احرام حجه فانه اذا نوى نقله سواء
كان غنيا أو فقيرا فانه يقع نقله لا فلا شافعى وأما نية الفرض فليست بشرط حتى يقع عن
الفرض بمطابقة الحج (والافساد) أى وعدم افساده بالجماع قبل الوقوف (وعدم النية عن
الغير) أى بالنسبة الى المأمور والافهوي يقع عن فرض الا مريضه وطه (فلا يقع حج الكافر
من الفرض) ولا عن النقل (اذا أسلم) اذ لا يحصل له ثواب العبادة حال أدائه فى الكفر (ولا
المسلم) أى ولا يقع حج المسلم عن الفرض ولا عن النقل لبطلان كل منهما (اذا ارتد بعد الحج
وان تاب) أى عن الكفر وأسلم (ولا المجنون والصبي والعبد) أى ولا يقع حج هؤلاء عن الفرض
بخلاف النقل لما تقدم (وان أفاق) أى المجنون (وبلغ) أى الصبي (وعتق) أى العبد (بعده)
أى بعد أدائه حجه (ولا بأداء الغير) أى كالرفيق مأمورا ولا للمغمى عليه (قبل العذر) أى قبل
حصول الانغماء والزمانة والعمى وكل مانع من الاداء فانه لا يقع حينئذ عن الفرض بل يقع نقلا
اذا حج أحد عنهم بل ولو تحقق بعد العذر الا ان العذر ما استمر وارتفع فانه يتقلب نقلا (ولابنية
النقل) أى ولا يقع الفرض بنية النقل بل لابد من نية الفرض أو مطلق النية ليقع عن الفرض
(أو عن الغير) أى ولا يقع الفرض بنية عن الغير فانه اذا حج عن الغير بأمر منه أو بدونه ونواه
عنه نقلا أو فرضا أو قلنا بأن الحج عن الغير يقع عن الامر والمأمور فانه لا يصح أن يقع عن
فرض المأمور وفيه إيماء الى أن المأمور يجوز أن يحج عن الغير مع أنه لم يحج عن نفسه الا انه
مع الكراهة عندنا ولا يصح عند الشافعى بل يقع عن فرضه ولا تصح نيابته عن غيره (أو
مع الفساد) أى لا يقع الحج عن الفرض اذا باشر أفعال الحج مع تحقق فساد الجماع قبل
الوقوف (فهو لازم) أى المجنون والصبي والعبد ومن بعدهم (لوجوبه ولو بعد الاستطاعة) أى
فى الصورة لان العبد ليس له الاستطاعة وهي غير معتبرة فى حق المجنون والصبي حيث لا يجب

عليه ما (لا يقطع عنهم الفرض) أي بل يقع لهم النفل (ويجب عليهم ثانيا) أي أن يحجبوا فرضا
 (إذا استطاعوا) أي أن استقرت استطاعتهم أو تجددت بعد زوال العذر (وأمّا الفقير) أي
 الحقيقي وهو من ليس له مال (ومن بعثناه) أي كفى له مال لكنه مستغرق بالديون أو بمقوق
 المسكين صكا القاطنة من الأحرار والسلاطين (إذا ج) سقط عنه الفرض ان نواه) أي الفرض
 في إخراج حجه (أو أطلق النية) أي وإن لم يقصد بكونه نفلا أو نية (حتى لو استغنى) أي صار غنيا
 بحصول المال من الوجه الملال (بعد ذلك) أي بعد أدائه الحج بغير استطاعة (لا يجب عليه
 ثانيا) أي في المال خلافا للامام أحمد فإنه قال إذا ج مال حرام فإنه لا يقطع عنه حجة الاسلام مع
 الاتفاق على أنه لا ثواب له في أدائه وإن حجه مردود عليه

* (فصل فيمن تجب عليه الوصية بالحج) *

أي أن يحج عنه بعد موته من ماله على ما ينبغي من الشروط في بابها (وهو كل من قدر على شرائط
 الوجوب) (الاولى أن يقال وهو من وجد في حقه شرائط الوجوب) (ولم يحج) أي بنفسه (فعليه
 الإيصاء به سواء قدر على شرائط الأداء أم لا) أي أم لم يقدر على شرائط الأداء أم لا (إذا
 فيه شرائط الوجوب ولم يوجد شرائط الأداء فعليه الإيجاج في الحال أو الإيصاء في المال بخلاف
 من وجد فيه شرائط الأداء أيضا ولم يحج فإنه يتعين في حقه الإيصاء) (أما إذا قدر على شرائط
 الأداء دون الوجوب) أي دون شرائط الوجوب (فلا يجب الإيصاء عليه) (لأنه ما وجب الحج
 والإيصاء شرطه تحقق وجوب الأداء فإنه بمنزلة الكفارة والقضاء وكذا لا يجب عليه إلا
 لما ذكره فلامه وهو لقوله فلا يجب عليه الإيصاء ولا في قوله فعليه الإيصاء على الإطلاق
 (فصل وإذا وجدت الشروط) أي شروط وجوب الحج وأدائه ووجب (قال الوجوب على الفور)
 أي شمول عليه في القول الأصح عندنا وهو اختيار أبي يوسف وأصح الرواية بين عن أبي حنيفة كما
 نص عليه قاضيخان وصاحب الكافي وبه قال مالك في المشهور وأحمد في الظاهر والمأذني من
 الشافعية (بقية قدمه خاتمة العزوية) أي من العنت (على التزوج) لتحقيق نعلن وجوب الحج وسبقه
 (ويأتي المؤخر عن سنة الامكان) أي أول سنى الامكان وهذا طريق امام الهدي
 المتريدي في كل أمر مطلق عن الوقت فإنه يحصل على الفور لكن عملا لا اعتقادا على طرية
 لبعض أن المراد منه الفور والتراخي بل بعقدهم ما إن ما أراد الله به من الفور والتراخي فهو
 حق خلافا للشافعية فإن الوجوب عنده على التراخي وهو قول مجدد ورواية عن أبي حنيفة ومالك
 وأحمد فلا يأثم عندهم إذا حج قبل موته لكن إن مات ولم يحج بهذا الامكان ظهر أنه كان آثما وحرمة
 الخلاف كثيرة الاختلاف محلها الكتب المبسوطة (ولو لم يحج) أي من تحقق في حقه شروط
 الوجوب وقت خروج أهله بل بده ولم يخرج (حتى إذا قدر) أي هلك ماله بحيث لم يقدر على أداء
 الحج راكبا أو ماشيا (تقرر) أي وجوب الحج (في ذمته) أي دينيا (ولا يقطع عنه بالفقر) أي بجدونه
 (سواء هلك المال) أي بنفسه (أو استهلكه) وكذا الحكم إذا عرض له مانع من الأداء بنفس
 كمن وجب عليه الحج وهو بصير ثم عني ونحو ذلك فإنه لا يسقط عنهم الحج ما لم يحجوا أو أجروا (وله
 أي ويجوز لهذا الفقير) (أن يستقرض الحج) أي لأدائه ويتوكل في أمر قضاءه فمن بعد
 أن مات قبل أن يقضى دينه أرجو أن لا يؤخذ بذلك ولا يكون آثما إذا كان من يثمة قضا

الدين اذا قدر (وقيل يلزمه) أي الاستعراض وهو رواية عن أبي يوسف وضعفه ظاهر ولعله مقيد بمن يجد الاستعراض ومع هذا لا يخلو عن اشكال فان تحمل حقوق الله أخف من ثقل جمل حقوق العباد (وان وجد ما لا وعليه حج وزكاة) الأولى وعليه زكاة وحج (يحبج به) وذلك لانهم ما اعتبروا في الفاضل أن يكون عن دين الله بل اقتصر على دين العباد وكان مقتضى الظاهر أن يصرف المال الى مصارف الزكاة أو لانه لعله في ذمته سابقا لكنهم أوجبوا عليه الحج وتر كوا في ذمته الزكاة زجرا لما صدر عنه من التأخير (قيل الا أن يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة) أي من النقود والسيوآت (فيصرف اليها) وهو قيد حسن بل فيه تفصيل مستحسن على ما ذكر في خزائن الاكمل من عليه زكاة ماله ألف ورج وفي يده ألف يصرفها الى الزكاة الا أن تكون تلك الالف من غير مال الزكاة فتصرف الى الحج ان أصابها في أو ان الحج أما اذا أصابها في غير أو انه فتصرف الى الزكاة (وله) أي ويصح له (أن يحج وعليه دين) أي للعباد (لا وفاقه) أي وليس لاحد أن يمنع عن الذهاب الى الحج اذا ثبت افلاسه (وان كان في ماله وفاء بالدين) أي سلكه أو لبعضه (يقضى الدين) أي أو لا بطريق الوجوب اذا كان مختلفا فقوله في الكبير الا فضل أن يقضى الدين ولا يحج ليس في محله أو محمول على دينه مؤجلا

(باب فرائض الحج)

الفرائض أعم من الأركان والشرائط وغيرها كالإخلاص في العبادة (وواجباته وسننه) أي المؤكدة (ومستحباته ومكرهاته) فيذكر كل واحد من الخمسة في فصل على حدة (فصل في فرائض النية) أي نية الحج بالقلب واقتراحه باللسان أحب (والنية أو ما يقوم مقامها) أي من الذكر أو تقليد البدنة مع السوق (وهذا) أي ما ذكر من النية والتلبية (هو الأحرار) وهو شرط للحج من وجبه ولذا يجوز قبل الوقت وركن له من وجبه ولذا لو أحرم صبي قبل بلوغه فان جدد أحرامه للفرض وقع عنه والإفلا ومعايدل أيضا على ركنيته اعتبار نية فان الشروط لا تحتاج الى النية كما في شروط الصلاة إلا الطهارة عند الشافعية فانها لا تصح بدون النية (والوقوف بعرفة) أي في وقته ولولساعة (وأكثر طواف الزيارة) أي في محله وهما ركنان للحج وأما ما قيل من أن طواف الزيارة واجب فيحمل على أن الواجب بمعنى الفرض كما وقع كثيرا في كلامهم فوجب الزكاة لما صرح به في البدائع وغيره أن الأئمة قد اجتمعت على كونه ركنا (ونيته) أي نية الطواف ولو على وجه الإطلاق وهي من شروط صحة الطواف فلا تعد من فرائض الحج هذه النية الأعلى طريق التبعية وكذا قوله (قيل وأندأؤه من الحجر الأسود) فانه عده بعضهم من فروض الطواف وبعضهم من سننه والمعمدانه من واجباته لو اظلمته صلى الله عليه وسلم عليه من غير دلالة قطعية على فرضيته وزاد في نسخة (والترتيب بين الفرائض) أي من الفرائض ترتيبها بأن يقع الأحرار أو لا ثم الوقوف ثم الطواف (وأداء كل فرض) أي ركن (في وقته) أي من الوقوف بعد زوال يوم عرفة الى فجر يوم النحر ومن الطواف بعده الى آخر العمر (ومكانه) أي من أرض عرفات للوقوف ونفس المسجد للطواف (والحق بها) أي بالفرائض (ترك الجماعة قبل الوقوف) وانما قال الحق لان الفرض عمل محتم والجماع أمر محتم لكنه فرض تركه لانه مفسد له ثم قال (وحكم الفرائض انه لا يصح الحج الا بها) أي بوجود جميعها (ولو ترك واحد منها) لا يصح أدأؤه فقوله (لا يجبر بدم)

من القلم لان الحج اذا لم يصح كيف يشال انه يجبر ولا يجبر وانما الجبر من احكام ر...
 كسجدة السهو في الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج بلا عذر وكذا في ارتكاب المحظورات
 ولو بلا عذر (ولا يخرج من الاحرام بالكلمة ما بقي عليه شيء منها) أي من فرائض الحج فانه ان
 فاته الوقوف فلا بد أن يأتي بأفاهال العمرة فيتحلل منه وان تمتدق الوقوف فبقي احرامه في حق
 النساء حتى يأتي بطواف الزيارة وان كان يخرج من الاحرام في الجدة بعد الحلق
 (فصل في واجباته الاحرام من الميقات) أي لا بعده ويجوز قبله بل هو أفضل بشرطه (والسعي
 بين المروتين) أي بين الصفا والمروة فنه تغليب كالعمرين والقمرين (والبداءة بالصفا) وقد ذكر
 في البدائع والوحيز وغيرهما انه هو الأرجح لكن فيه ان البداءة من واجبات السعي لا
 واجبات الحج بلا واسطة والكلام فيها وكذا قوله (والمنى فيه) أي في السعي وكذا في الطواف
 على ما سيأتي (واستدامة الوقوف بعرفة الى الغروب لمن وقف هنارا) وفيه خلاف سبأ
 (ورقوف جزم من الليل) أي له كذلك (ومتابعة الامام في الافاضة) أي بالنسبة اليه
 لا يخرج من أرض عرفة الا بعد شروع الامام في الافاضة المعروفة فلونأخر الامام بآزله التمتع
 ولونأخر عن الامام لضرورة من زجة وغيرها مجاز وقيل المتابعة سنة (والوقوف بمزدلفة) أي ولو
 ساعة بعد الفجر (وتأخير الصلاتين) أي العشاءين (اليما) بأن يؤتيمه الى وقت العشاء بمزدلفة
 (قيل ويتوته جزم من الليل بها وهو شاذ) أي وانما ذكره صاحب الايضاح منقردابه وفي كونه
 شاذاً انظر اذ يلزم من وجوب تأخير الصلاتين اليها ادراك الجزم من الليل بها الآن يرا...
 يجعل واجبا مستقلا وأما ميتوته أكثر الدليل به انه سنة عندنا وواجب عند الشافعي وقيل
 ركن (ورمى الجمار) أي في الأيام الثلاثة لأن له انخيارا في التفرقة قبل دخول اليوم الرابع (وكون
 الرمي الاقول) وهو رمي جرة العقبة في اليوم الاول (قبل الحلق) أي عند الامام سواء كان مفردا
 أو غيره (وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثانيه) أو ما يليه من أيام التشريق فانه يجب عليه أن يرمي كل
 يوم في وقته فان أخره الى ما بعده يكون قضا ريصراً عما كمن أخر صلاة عن وقتها الى وقت صلاة
 أخرى (قيل والترتيب بين كل من الرمي والحلق وبين الطواف وهو) أي وهذا القيل (خلاف
 المشهور) فانهم نصوا على ان الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب بل هو سنة ولو حلق بعد
 اراف الزيارة لاشئ عليه وكذا الترتيب بين الرمي والطواف ليس بواجب بل سنة وأما الترتيب
 بين الرمي والحلق فواجب كما سبق (والحلق) أي نفسه (أو التقصير) أي بدله مقدار الرمي
 من الرأس عند الاحلال فان قلت الحلق عذر من الواجبات وهو شرط للخروج من الاحرام
 بالشرط لا يكون الا فرضا خارجا عن الاركان قلت هو من حيث صحة وقوعه في...
 رانه وهو ما بعد اتيانه بالركن الاعظم في الحج وبعداً كثر طوافه في العمرة شرط وباعتبار
 ايقاعه في وقته المشروع وهو أن يكون بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة واجب والله
 أعلم (وكونه) أي الحلق أو بدله (في أيام النحر) أي من الأزمسة (وفي الحرم) أي من الامكنة
 ولو بغيره (وطواف الزيارة) أي أكثره (في أيام النحر) أي على قول الامام (وما زاد على
 أكثره ولو في غير أيام النحر والطواف من وراء الحطيم) أي الحجر (قيل وابتداءه من الحجر
 الاسود) لكن الأصح انه سنة مؤكدة عندنا الآن صاحب الوجيز ذكر ان الابتداء بالحجر الاسود

في الطواف من الواجبات وهو ظاهر المواظبة (والطهارة في الطواف) أي عن النجاسة الحكمية
 وقيل بالسنية (والتيامن فيه) وقال بعضهم انه سنة (وستر العورة) أي ولو كان فرضاً من
 أصله مطلقاً (وطهارة قد وما يستتر به عورته من ثوبه) وفيه خلاف (والمنشئ فيه) اعلم ان ما ذكره
 بعد طواف الزيارة في أيام النحر فهو من واجبات الطواف مطلقاً لا من واجبات الحج خصوصاً
 وكذلك قوله (وركعة الطواف) ففيه مسامحة اذا ثبت صلاة الطواف من واجبات
 الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غاية أنه مرتب على الطواف مطلقاً فهذا
 العموم يدخل في واجبات الحج خصوصاً في الجملة (وهذه الواجبات العامة) أي الشاملة للأمكنة
 وغيره (وأما الخاصة) أي لغير المكي (فطواف الصدر) بتفخيم أي الوداع (للافاقي) أي اذا لم
 يستوطن بمكة قبل النفر الأول (ورمى القارن والمتع قبل الذبح والهدي عليهما وذبحهما قبل
 الحلق) لكن هذا الترتيب وما قبله انما هو واجب عند الامام (وفي أيام النحر) أي وذبحهما
 فيها وكذا وقوع الذبح في الحرم على ما ذكره في الكبير لكن فيه نظر اذ هو شرط لا يصح غيره وزاد
 في نسخة (قيل وطواف القدوم) في خزانة المفتين ان طواف القدوم واجب على الاصح
 لكن الجمهور على انه سنة مؤكدة (ويلحق بالجملة) أي بجملة ما ذكرناه من واجبات الحج
 (ترك محظورات الاحرام) وفيه أن الاجتناب من المحرمات فرض وانما الواجب هو الاجتناب
 من المكروهات التحريمية كما حققه ابن الهمام الا ان فعل المحظورات وترك الواجبات لما
 اشتركا في لزوم الجراء ألحقت بهما في هذا المعنى وزاد في نسخة (فصار المجموع) أي مجموع
 الواجبات لموقوف ترك المحظورات (خمس وثلاثين واجبا وحكم الواجبات لزوم الجزاء) أي الدم
 كافي نسخة صحيحة (بترك واحد منها) وهو أحسن من قوله بتركها في الكبير (وجواز الحج) أي
 حجه معه (سواء تركه عمداً أو سهواً) وكذا خطأ أو سهواً أو نسياناً جاهلاً أو عالماً (لكن العامد) اذا كان
 عالماً (آثم) أي بتركه (وبسنتين من هذا الكلي) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك ركعتي
 الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه انه لا يتصور تركهما فكيف يستثنى (وترك الحلق
 لعذر) أي اعلم في رأسه كافي نسخة والنسخة الاولى أعم وأتم فانه شامل لما اذا كان لم يوجد
 هنالك حلق أو آلة لحلق ومع هذا فيه ان هذا داخل تحت الكلي الآتي ان ترك الواجبات بعذر
 لا يوجب الجزاء (والبيتوتة) أي في جرم من الليل (بمزدلفة عند موجه) أي القائل بوجوبها
 وفيه انه لا يظهر موجب وسببه فانه يلزم من القول بالوجوب ترتب الجزاء على تركه الا بعذر
 واهل وجهه كونه محتلفاً فيه وكذا ترك الابداء بالخروج عند موجه (وترك تأخير المغرب الى
 العشاء) أي عند القائل بوجوبه وفيه البحث المذكور (وترك الواجب) أي جنسه (بعذر) أي
 معتبر شرعاً (قال في البدائع ان الواجبات كلها) أي فضلاً عن بعضها أو والمعنى كلامها (ان
 تركها العذر لا شيء عليه) لان الضرورات تبيح المحظورات (ومما صرحوا) أي بقية العلماء
 بثبوت العذر فيه) أي وبترك وجوب الجزاء عليه (ترك المتني في الطواف والسعي لمريض) وفي
 معناه كبر السن وقطع الرجل ونحو ذلك (وترك السعي لعذر) أي من النسيان وخروج الرفقاء
 وامثال ذلك دون الرخصة فانما ليست بعذر بل هو تأخيرها الى وقت السعة (وتأخير طواف الزيارة
 عن أيامه) أي عند الامام (لحيض أو نفاس) وكذا الحبس أو مرض ولم يوجد له حامل أو لم يتحمل

الجبل (وترك طواف الصدر لهما) أي للحائض والنفساء الدال عليه ما الحائض والنفساء
 لاجل تحقق الحيض والنفساء (وترك الوقوف بمزدلفة) أي بالذهاب إلى منى في الليل (أو
 الرحلة) أي ازدحام الناس والغلبة (والضعف) أي وضعف البدنية من الشيخ والنسوة (وأ
 ارتكاب محظورات فليس يسقط للجزء) أي بالكلية بل عليه الجزاء لكن على وجهه الله
 والخفيف حيث أنه مدد عنه من غير ارتكاب المعصية
 (فصل في سنته) أي سنن الحج (طواف القدوم) أي على الصحيح خلافا لمن قال
 (اللا ثاني) أي دون المكي ومن في معناه (المفرد بالحج) أي لا بالعمرة (والقارن) أي دون
 فانه في حكم المفرد بالعمرة أو لا وفي حكم المكي بالحج ثانياً وأما القارن فلكونه محرماً ما إذا
 بطواف العمرة وسعيها أو لا ثم يأتي بطواف القدوم ويقدم سعي الحج أو يؤخره إلى ما بعد طواف
 الزيارة (والاستدانة من الحجر الأسود) أي على الأصح ومع هذا هو من سنن الطواف لأن سنن
 (وخطبة الإمام في ثلاثة مواضع) الأول بمكة يوم السابع والثاني بعرفة يوم التاسع والثالث
 يوم الحادي عشر (والخروج من مكة إلى عرفة يوم الترتيب) أي بعد فجره حتى يصلي خمس
 في منى (والبيتوتة) أي كون أكثر الليل (بمنى ليلة عرفة) أي لا بمكة ولا بعرفات الأحداث
 الضرورات (والدفع منه) أي من منى بالتزوين وذكر باعتبار المكان والموضع (إلى عرفة) أي
 متوجهاً إليها (بعد طلوع الشمس والغسل بعرفة) أي على خلاف أنه اليوم أو الوقوف
 الأصح كالخلاف في غسل الجمعة هل هو اليوم أو الصلاة وكذا الغسل للأحرام من سنن الحج
 وأما أخره ليدكره في محله (والبيتوتة بمزدلفة والدفع منها إلى منى قبل طلوع الشمس) أي إلى
 وقف بها (والبيتوتة بمنى إلى أيامه) أي لمن استنار التأخر إلى يوم الرابع والافتي ليلتين وأما
 بالليل إلى هنا الآية بعد أيامها لا الماضية قبلها (والنزول باباطح) أي بالمحصب ولو ساعد (وهذا
 أي هذه المذكورات (هي المؤكدة) أي السنن المؤكدة (وهي) أي باعتبار جميعها (أكثره
 ذكر) أي هنا (كما سيأتي إن شاء الله تعالى) أي بقيت في إنشاء أفعال الحج وأبوابها وقد ذكر
 الصغير سبع عشرة سنة مؤكدة (وحكم السنن) أي المؤكدة (الاسماء بتركها) أي لتركها إجماع
 (وعدم لزوم شيء) أي من دم أو صدقة على فاعلها وحصول الإجماع على الاتيان بالسنة لكن
 أجزاها واجباً كما أن أجزاها واجب دون أجزاها فرض ولذا أبواب المنفعية في ركعتي الطواف والوجه
 ونحوهما أكثر من الشافعية كما أن أبواب قراءة الفاتحة لاشافعية في الصلاة أزيد من المنفعية
 (فصل في مستحباته وهي أكثر من أن تحصى) أي تعدد وتخصي (ولنذكر نبذة) أي
 فكون أي شيئاً قليلاً يسيراً على ما في التمام ومن وقوله (منها) يحتمل أن يكون من
 أو من متممات ما بعده (أفضل الحج) أي أفضل أعماله بعد فروضه وواجباته وسنن مؤكدة
 (العج) وهو رفع الصوت بالتلبية لكن لغير المرأة فإن صوتها عورة واطفأها عورة مؤنة
 والعبرة (والشج) أي سبلان دم الهدى والمراد هنا ما يفعل تطوعاً (والغسل لدخول مكة) أي
 للآفاق (والمزدلفة) أي للمكي وغيره أن تيسر (وانتزل بقراب جبل الرحمة) أي أن لم يركب
 هذا الزحمة ولا محظالة ولا ظهر ومعهمة وأما طلوع الجبل فليس له أصل بل بدعة من
 الاستحسان الرجال بالنسوة (والجمع بين الصلاتين) أي بين الظهر والعصر جمع تقديم بشهر

المذكورة في محله (بعرفة) أي للمساقر وغيره خلافاً لما في ومن تبعه عن خصه بالمساقر
 (والأكثر من الدعاء) أي حال الوقوف وكذا كثرة التلبية مطلقاً (والوقوف خلف الإمام)
 أي حال الدعاء أن وجد ذلك القضاء (وبشره) أي الوقوف بقرب الإمام أن كان من يتقرب
 بقربه كما ذكره في قرب الخطيب ومنبره (والوقوف بالمشعر الحرام) أي في فجر يوم النحر وهو
 موضع معروف من جملة المزدلفة والأهسي كلها موقف الابن محسر (وإداء الصلاة) أي صلاة
 الصبح (به) أي بالمشعر بفلس (ورمي جرة العقبة في فوره) أي بعد طلوع الشمس فإنه يجوز الرمي
 بعد فجره إلا أنه يستحب بعد طلوعها (في اليوم الأول) أي أن لم يكن من حاجة مؤذية (وطواف
 الزيارة يوم النحر) أي أول أيامه والأفوه واجب في أيامه (والمواظبة على الأعمال) أي الأذكار
 المتكررة في الأحوال (وحكمها) أي حكم المستحبات (حصول الأجر) أي الزائد (بالاتيان)
 لكن دون حصول أجز السنة وفوق أجز النافلة (وفواته) أي وفوات الأجر الكامل (بالترك)
 إلا أنه لا يلزم تاركها الإساءة بخلاف السنة المؤكدة وبهذا يتميز عن المستحبة والافتاد كرهها
 مشترك القضية

(فصل في مكروهاته وهي كثيرة منها خطبة الإمام بعرفة قبل الزوال) فإن السنة أن تقع بعده
 (وتأخير الوقوف) أي في غير أراض عرفة (بعد الجمع بين الصلاتين) أي في مسجد نغرة (وتقديم
 الدفع من عرفة على الإمام وتأخير عنه) وهو ما كراهه تحريم أو تنزيه فيه مما بناء على الخلاف
 في أن المتابعة في الإفاضة واجبة أو سنة (والرمي بحصى الجمار) أي الرمية في الجمرات فإنها غير
 مقبولة على ما في بعض الروايات (والمسجد) أي ويحصى المساجد لأن أخذ ما في المسجد
 وإخراجه منه مكروه لا سيما وفي الرمي به مهانة له (ومحجر كبير) لأن السنة مقدار الزواة أو
 الباقلا مع ما فيه من احتمال الأذى للكثير وكذا كسر الكبير لتحصيل الصغير بكره لأنه فعل
 عبث يستغنى بغيره عنه (والاقصا على حلق الرمح) أو تنقصه (عند النخل) أي عند خروجه
 من أحرار الحج أو العمرة بل في مطلق أحوال الخاق فإن القرع منه حتى في حق أولياء
 الصغير وأما ما يعل به بعض علماء الأروام وجه اللهم من تخلفه بعض الشعر في وسط الرأس المسمى
 بالكأكل فهو من المكروهات الشذبة ولا التفات لما يذكره من الاعتذار بالبدعة بل مختار
 ابن الهمام أنه لا يصح الخروج من الأحرار إلا بحلق الكل كما هو مذهب مالك وهو ظاهر الأدلة
 في هذه المسئلة (والمبيت بمكة) الأولى أن يقال بغير معنى (ليلة) عرفة وبغير معنى أيام الرمي أي
 لياليها (قبل الوقوف بعرفة) بضم ففتح واديين الحرم وعرفات (ومحسر) بكسر السين المهملة
 المشددة وهو واديين المزدلفة ومنى (وقيل لا يصح) أي كل من الوقوفين (بهما) وهو الصحيح
 (وترك كل واجب) كراهة تحريم (وسنة مؤكدة) أي كراهة تنزيه (وحكمها) أي حكم
 المكروهات (دخول النقص) أي نقص الثواب (في العمل) أي الذي ترك فيه المستحب (وخوف
 العقاب) أي وتحقيق العقاب فيما ترك فيه السنة المؤكدة وتحقيق العذاب في ترك الإيجاب (وعدم
 الجزاء فيما عدا الواجب) أي وعدم لزوم الجزاء من الدم أو الصدقة في ترك شيء من المكروهات
 بخلاف ترك شيء من الواجبات (وأما محترمانه) أي محظورات أحراره وكذا مكروهاته وآدابه
 (وفسده) وهو الجامع قبل الوقوف (ومباحاته) أي ما عدا المذكورات (فستأني بعد) أي في

فصل على حدة الآن كما هي من متعلقات الاحرام مطلقا لا تعلق لها بالحج - وصا
* (باب المواقيت) *

جمع الميقات وهو زمان ومكان معين ولذا قال (وهي نوعان زمانية ومكانية) أي نوع منها
منسوب الى الزمان وآخر الى المكان (فالاول) وهو الزمان (شوال وذو القعدة وعشرة ايام
ذي الحجة) أي عندنا وتسعة من ذي الحجة بذي الحجة عند الشافعي وذو الحجة عند
وبناء الخلاف على ان المراد بقوله تعالى الحج اشهر معلومات وقت اعماله ومناسكه أو وقت احرامه
أو ما لا يحرم من فيه غيره من المناسك مطلقا فان ما لكراهه العمرة في بقية ذي الحجة وأباحه
وان صحح الاحرام به قبل شوال لكنه عدّه مكروها وانما سمى بعض الشهر شهرا عند الجمهور
اقامة للبعض مقام الكل أو اطلاقا للجمع على ما فوق الواحد مع السكوت عن الكسر (ومر
احكامها) أي ومن أحكام المواقيت التي من جعلها الميقات الزمان فكان حقه أن يقول ومن
أحكامه ولا يبعد أن يقال للمعنى ومن أحكام اشهر الحج (صحة افعال الحج فيها) أي من طواف
القدوم وسعى الحج ونحوهما (ومنها عدم صحة شيء من افعاله الواجبة) وكذا السنن وال
(قباهما سوى الاحرام) فانه يجوز عندنا مع الكراهة ولا يجوز عند الشافعية لكونه مكرا
ر طمان وجه عندنا (فالاحرام به) أي بالحج ولو قبل الاشهر (وطاف) أي أكثر طواف القدوم
(وسعى) أي بعد الطواف (له) أي للسعي (في شوال يقع سعيه) أي يعتبر (عن سعي الحج) ويحب
طوافه للقدوم عن سنن الحج أو واجبا له على ما قبل (ولو فعل ذلك) أي ما ذكر كله (في رمضا
لم يجز) عندنا وكذا لو كان أكثر طوافه في رمضان وأقله في شوال فانه لم يجز وكذا لو
أقبل طواف القدوم ولو في شوال (ومنها اشتراط وقوع الوقوف فيها) أي في الجبل (فلو
عليهم يوم عرفة فوقفوا) أي في يوم ظفروا انه يوم عرفة (فأذا هو يوم التضرع ولو ظهرا ١١١
عشر لم يجز) لما سبأ في محل وقوعه في زمانه (ومنها اشتراط وجود أكثر أفعال العمرة
الصواب أكثر أو طواف العمرة (فيها الصحة التمتع وكذا القرآن) يحتمل الرفع والخفض
أي حكمه أو وكذا اشتراط صحة القرآن وكان الاولى أن يقول والقرآن (ومنها الواجب
بالحج وسعى له) أي فيه بعد طواف (ثم حج بذلك الاحرام من قابل يصح سعيه) لوقوعه ما
وأما احرامه فقد تقدم انه يجوز تقدمه مطلقا (ومنها الواجب يوم التضرع بعمره وأن يافعا لها)
في يوم التضرع وان كان تكبره العمرة في أيام التضرع (ثم أحرم) أي بعد خروجه من احرامها
بالحج ويح من قابل يكون متمعا) وهل يكون مستنأ أو غير مستنأ ان الظاهر الشا قبا
التمتع للمكي (وقيل لا) أي لا يكون متمعا أصلا بشرط صحة التمتع ان يكون أداء العمرة
في راحدة على قول الأكثر سرح به غير واحد وكذا ذكره في الكبير (ومنها جواز
التمتع والقرآن) أي بالثلاثة (فيها الاقبها) أي ولا بعد حاجتي لا يجوز في أيام التضرع كلها
الصوم فيها (ومنها كراهة العمرة فيها للمكي) أي اذا حج من عامه لانه ممنوع عن التمتع والذر
الاتفاق ولان العمرة جازت في السنة كلها الا انها كرهت يوم عرفة الى آخر أيام التضرع
وقيل تكبره العمرة للمكي فيها مطلقا ووجهه غير ظاهر نقلا (والشافعي المكي وهو
١١١ خلاف الناس وهم في حق المواقيت) أي المكانية (اصناف ثلاثة أهل الاتفاق) أي

أو كما وهو من يكون خارج المواقيت (وأهل الحل) وهو من كان داخل الميقات فوق الحرم (وأهل الحرم) من المكي وغيره

• (فصل في مواقيت الصنف الأول وهم كل من كان منزله خارج المواقيت) وكذا كل من خرج اليهم وصار لمحقاقهم (فميقات أهل المدينة) وكذا من مرتبهم من غير أهلها (ذو الحليفة) بالتصغير وهذا المكان آثار تسمى العوام آثار على قيسل لانه رضى الله عنه قال الجن في بعض تلك الآثار وهو كذب من قال ذلك ابن أمير الحاج (ولاهل مصر والشام والمغرب من طريق تبوك) بفتح فضم غير منصرف وقيل منصرف وهي على ما في القاموس أرض بين الشام والمدينة (الحففة) بضم الجيم وسكون الحاء (وهي بالقرب من رايغ) بكسر الموحدة واد بين الحرمين قرب البحر (فن احرم من رايغ) وهو الموضع الذي يحرم الناس منه على بساير الذاهب الى مكة (فقد احرم قبلها) أى قبل الحففة لانها متأخرة عنه فيجوز التقدم عليها (وقيل الاحوط) أى الموجب للوجوب (أن يحرم من رايغ أو قبله لعدم التيقن بمكان الحففة) وذلك لانها كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهبة فنزل بنو عبيدوهم اخوة عاد وكان أخرجهم العماليق من يثرب فجاءهم سبيل فاجتحفهم الخفاف فسميت الحففة (ولاهل نجد اليمن) بالاضافة وكذا قوله (ونجد الحجاز ونجد تهامة) بكسر أولها (قرن) بفتح فسكون وهي قرية عند الطائف واسم الوادى كله وغلط الجوهري في تحريكه وفي نسبة أويس القرني اليه لانه منسوب الى قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده كذا في القاموس (ولاهل اليمن وتهامة يالم) ويقال ألم جبل على مرحلة من مكة (ولاهل العراق) أى أهل البصرة والكوفة ويسعونهم أهل العراقيين (وسائر أهل المشرق ذات عرق) بكسر فسكون في القاموس ذات عرق بالبادية ميقات العراقيين (والافضل أن يحرم من العتيق) أى اجتياطا (وهي) أى العتيق ولعله أنث باعتبار البقعة (قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلةين) أى على خلاف فيه (وهن) أى هذه المواقيت (لهن) أى لاهلن كما في نسخة والمعنى لاهل الاماكن المذكورة المختصة لهذه المواقيت (ولن أتى علمين) أى على هذه المواقيت (من غير أهلهن) أى من غير أصحاب هذه المواقيت من المواضع المذكورة (وحكمها وجوب الاحرام منها لاهل النسكين) أى بالاجماع مع جواز تقديمها بالاختلاف (وتحريم تأخيرها عنها) أى لمن أراد أحد النسكين أيضا بالانزاع وانما الخلاف ما ذكره بقوله (لمن أراد دخول مكة أو الحرم وان كان لقصد التجارة وغيرها) أى من ارادة النزاهة أو دخول بيته (ولم يرد نسكا) أى عند دخوله فيها فعندنا يجب الاحرام مطلقا وعند الشافعي لا يجب الا اذا قصد نسكا (ولزوم الدم بالتأخير) أى بتأخير الاحرام عنها زاد في نسخة (وجوب أحد النسكين) أى أن لم يحرم عند دخولها أو بعده الى أن دخل مكة فيلزم التلبس بعمرة أو بحة ليقوم بحق حرمة البقعة (وأعيان هذه) أى المواقيت فقط (ليست بشرط) ولهذهذا يصح الاحرام قبلها (بل الواجب عيها أو حذوها) أى محاذاتها ومقابلتها (فن سلب غير ميقات) أى طريقا ليس فيه ميقات معين (برأ أو بجر الاجتهاد وأحرم اذا حاذى ميقاتا منها) أى من المواقيت المعروفة (ومن حذوا الأبعد أولى) فان الافضل أن يحرم من أول الميقات وهو الطرف الأبعد من

في لا يرشئ مما يبيح ميقاته غير محرم ولو أحرّم من الطرف الأقرب الى مكة جاز
 باتفاق الأربعة (وان لم يلم الحاذة) فإنه لا يتصور عدم الحاذة (فعلى مرحلتين من مكة) بحجة
 المحرومة من طرف البحر (ولو ترك وقته) أي ميقاته الذي جاوز (وأحرّم من آخر) أي من ميقات
 آخر ولو أقرب من الأول الآن الأول هو الأفضل (سقط عنه الدم) أي ولا يشترط في سقوط
 الدم عنه أنه يعود الى ميقاته الذي تجاوز عنه بمخصوصه لأن الماقه ودم من الميقات تغلیم الحرم
 المحترم وهو يحصل بأي ميقات اعتبره الشارع المكرم يستوى فيه القريب والبعيد في هذا
 المعنى ويمكن أن يكون التقدير ولو ترك وقته المختص به وأحرّم من ميقات آخر كالشافعي إذا أحرّم
 من ميقات المدني أو عكسه جاز لكن قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قدمناه من المعنى (والمدني) أي
 ومن بمكانه (ان جاوز وقته) أي تجاوز عن ميقاته المعروف بذى الحليفة (غير محرم) حال
 بين جاوز ومتعلقه وهو (الى الحليفة كره وفاقا) أي بين علمائنا خلافا لابن أمير الحاج حيث قال
 هو الأفضل في هذا الزمان (وفي لزوم الدم خلاف) وفيه أنه لا معنى للخلاف لجواز مع التكرار
 وفاقا وله اشار الى ما في الحجة أن من كان في طريقه ميقاتان يجوز الى أن يتعدى الى الثاني على
 الاصح فالدم يكون متقرا على القول المقابل للاصح (وصحح سقوطه) لان الواجب
 مطلقا اذا مر به الا أنه يسقط عنه بالاحرام من غيره وهذا ظاهر كما قاله في الكبير ولكن الاظهر
 أن يقال وصحح عدم وجوبه لانه اذا كان في طريقه ميقاتان قال السالك مخير في أن يحرم من الأول
 وهو الأفضل عند الجمهور ونحو وجاعن الخلاف فإنه متعين عند الشافعي أو يحرم من الثاني
 منصفه وقيل بل انه أفضل بالنسبة الى أكثر ارباب النسك فانهم اذا أحرّموا من الميقات
 الأول ارتكبوا كثيرا من المحظورات بعدد وبغيره قبل وصولهم الى الميقات الثاني فيكون
 الأفضل في حقهم هو التأخير والله أعلم وهذا ما ينافي ما في البدائع من جواز ميقاتنا من
 المواقيت غير احرام الى ميقات آخر جازا الآن المستحب أن يحرم من الميقات الأول كره
 روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة اذا مر واعي المدينة تجاوزوها أي الجوز
 بأمر بذلك وأحب الى أن يحرموا من ذى الحليفة لانهم لما وصلوا الى الميقات الاوّل لم
 يتركها هم تركها انتهى ومثله ذكره القدوري في شرحه وبه قال عطاء وبعض
 المالكية والحنابلة ووجه عدم التناقى أن حكم الاستحباب المذكور تنظرا الى الاصول
 ونحو وجاعن الخلاف في المسئلة والمسارة والمبادرة الى الطاعة في التقديم وأن قوله الاذن
 التأخير بناء على فساد أهل الزمان ومكاثرة مباشرة العصيان ومثله قولهم التقديم على الميقات
 أفضل حتى قال بعض السلف من اتمام الحج الاحرام من ذبيرة أهل لسكره مقيد بن يكون
 أمونا من الوقوع في محظورات اسرامه الآن قول أبي حنيفة في غير أهل المدينة اشارة الى أن
 أهل المدينة ليس لهم ان تجاوزوا عن ميقاتهم المهيّن لهم على لسان الشارع وبه يجمع بين
 الروايتين المختلفتين عن أبي حنيفة فعنه أنه لو لم يحرم من ذى الحليفة وأحرّم من الحليفة أن عليه
 دما وبه قال مالك والشافعي وأحمد وعنه ما سبق من قوله لا بأس فيحمل رواية
 المدنيين وعدمه على غيرهم والله أعلم
 (فصل في الصنف الثاني وهم الذين منازلهم في نفس الميقات أو داخل الميقات
 الحرم فوقهم الحل) أي ميقاتهم جميع المسافة من الميقات الى انتهاء الحل (الحج والعمر)

سعة) أى جواز ورخصة وعدم لزوم كفارة (ما لم يدخلوا أرض الحرم) أى بلا احرام (ومن ديرة أهلهم أفضل) أى لهم (وإلهم دخول مكة بغير احرام اذا لم يريدوا نسكا والالا) أى وان أرادوا نسكا فأتى النفي اثبات (فيجب) أى الاحرام حينئذ وهذا قد علم مما تقدم والله أعلم وما ينبغي ان يعلم أن مذهب الطحاوى من أصحابنا ان من كان فى نفس الميقات فهو فى حكم أهل الآفاق ونقل عن بعض العلماء ان من كان بين الميقات والحرم فحكمه حكم أهل الآفاق أيضا وقد قال سعيد بن جبير لا يجزئ لئلا نارك الاحرام من الميقات وظاهره انه جعله ركنا والمشهور وعند الجمهور انه واجب بغير دم ويمكن حمل كلامه على مذهب العامة بأن يقال التذخير لا يجزئ كاملا

(فصل فى الصنف الثالث وهم من كان منزله فى الحرم) * كسكان مكة ومنى (فوقته الحرم للحج) ومن المسجد أفضل او من ديرة أهله (والحل للعمرة) ليحصل لهم نوع من السفر وفى الجلالة مشقة بوجوب زيادة الاجزأ احرام المكي من التمتع أفضل عندنا للعمرة ومن الجمرات عند الشافعى بناء على أن الدليل القولى أقوى وهو مذهبنا والدليل القولى وهو مذهبه (وكذلك) أى مثل حكم أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهله وان لم ينو الإقامة به كالمقرب للعمرة والمتمتع) أى من أهل الآفاق (والحل) أى وكغير الحرم (من أهل الحل اذا دخله) أى الحرم (لحاجة) أى غير ارادة للنسك (الامن دخله) أى الحرم (تارك وقته) أى ميقاته من الحل (فيجب عليه) أى على الداخل من غير احرام (العود اليه) أى الى الحل والاحرام منه فان لم يعد وجب عليه الدم والله أعلم ثم هل ياتم بترك العود فان كان قادرا عليه نعم والا فلا لأنه لا يجب عليه دم آخر بترك هذا الواجب فتأمل فانه ما أوجبوا عليه العود الا لتدارك العصيان الاول ليكون فعله على الوجه الاكمل

(فصل فى وقته بغير الميقات بغير الحال) * أى من كون الواحد فى الحرم أو الآفاق أو ما بينهما من غير أهلها (فيكون ميقات الآفاق الحرم أو الحل) أى اذا صار من أهلها (والمكي الحل أو الآفاق) أى على حسب اختلاف حاله (والاضابط فيه) أى القاعدة الكلية فى هذا الحكم (ان من وصل الى مكان صار حكمه حكم أهله) أى اذا تمكن قصده اليه على وجه مشروع بخلاف ما اذا كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير احرام ودخل الحرم أو خرج المكي الى الحل للاحرام الحج فانه لا يصير حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل اليه (فلو خرج المكي الى الآفاق أو الحل لحاجة فهو وقته للحج أو العمرة) أى بطريق الافراد اذا خرج فى الشهر وأما ان خرج قبله بإفله القرآن والتمتع أيضا (الاذا قصد) أى فى خروجه الى الآفاق أو الحل (ترك وقته) أى ترك ميقاته (عمدا) لا لقصد آخر بل لاجل ان يدخل للاحرام كما تقدمناه (والآفاق أو الحل) أى المنسوب الى ما بين الميقاتين (اذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته) أى فالحرم صار ميقاته للحج والحل للعمرة (الاذا قصد) أى بالمجاورة (ترك وقته) أى عمدا (بأن دخل لاجل الاحرام لا غير) أى لا غير الاحرام من المقاصد فى الخروج

(فصل فى مجاوزة الميقات بغير احرام من جاوز وقته) أى ميقاته الذى وصل اليه سواء كان ميقاته الموضوع المعين له شرعاً أم لا (غير محرم) بالنسب على الحال (ثم أنعم) أى بعد المجاوزة (أولا) أى لم يحرم بعده (فعليه العود) أى فيجب عليه الرجوع (الى وقت) أى الى ميقات

من المواقف ولو كان أقرب إلى مكة ولم يتعين عليه العود إلى حوض مبعثه الذي تجاوز
عنه بلا إحرام إلا في رواية عن أبي يوسف والأولى أن يحرم من وقته كما صرح به في المحيط وجا
عن الخلاف (وإن لم يعد) أي مطلقاً (فعلية دم) أي للمحاربة الوقت (فلو أحرم آفاق أهل الوقت)
أي في داخل الميعات (أو أهل الحرم) أي أسرموا (من الحل للبحر ومن الحرم للعمرة أو أهل
الحل من الحرم) أي على عكس ما عي بهم من الوقت (فعلية العود إلى وقت) أي ميعات شرعية
لهم لا ارتفاع الحرم وسقوط الكفارة (وإن لم يعودوا فعليه الدم) والائتم لازم لهم (فإن عاد) أي
المجاور (عدل شرعاً في طواف) أي من طواف تلك طواف عمرة أو قدوم (أو وقوف) أي
في وقوف بعرفة (سقط) أي الدم (إن لم يمه) أي من الميعات على مرض أنه أحرم منه سده والا
ولا تذاق سوى ويلى يصبر بحر ما جئت ودل بسقطه عمرة العود وإن لم يلب (وإن عاد) أي
المجاور إلى الوقت (هذه شرعاً) أي في أحدهما (كان استلم الحجر) الأولى كأن يوى الطواف
سواء استلمه أولاً وسواء ابتدأ منه أم لا بل الصواب أن يقال أن يوى فانه ليس له ولما بعده تطهير
في الذاب (أو وصف بعرفة) أي من غير طواف قدوم (لا يسقط) أي الدم (والعود إلى ميعاته) أي
الذي تجاوز (أو أهل) أي ولو كان أنه للعروج عن الخلاف السابق وإن الأسرع في قدر المشقة
(وليس) أي العود المذكور (شرط) أي في سقوط الدم على طاهر الرواية خلافاً لابي يوسف في
رواية (بل المبه) أي الرجوع إلى وقته (وغیره) أي وغير وقته (سواء في سقوط الدم ومن جاور وقته)
أي الذي وصل إليه سال كونه (يقصد مكاناً في الحل) كاستان بنى عامراً أو حدة أو حدة مثلاً
بحيث لم يجر على الحرم وليس له عند المحاربة وهذا أن يدخل الحرم بعد دخول ذلك المكان (ثم يدله)
أي ظهر رأى حادث (أن يدخل مكة) أي أو الحرم ولم يرد كما جئت (وله أن يدخلها) أي مكة
وكذا الحرم (بغير إحرام) وفيه اشكال اذكر الفقهاء في حيلة دخول الحرم بغير إحرام أن يقصد
بستان بنى عامر ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقريناه لم تحصل الحيلة كما لا يخفى فالوجه في
الجملة أن يقصد البستان أولاً ولا يصرف قصد دخول الحرم بعده وهذا استنباطاً أو عارضياً
كما إذا قصد مدنى حدة لم يسمع وشراً أولاً ويكون في حاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانياً
بجوارف من جاء من الهدم مثلاً قصد الحج أولاً وأنه يقصد دخول حدة فتعاولوا قصد ما وشراً
لا يقال فصار كذهب الشافعي أنه إذا كان قصد الأصل أحد السكبين يجب عليه الإحرام
والأولاً ما نقول هذا الذي ذكرنا فيما إذا لم يقصد أولاً في دخوله أرض الحرم فانه إذا قصد دخول
بغير إحرام يجب عليه إهتك حرمة الحرم والله أعلم (ومن دخل) أي من أهل الآفاق (مكة)
أو الحرم (بغير إحرام عليه أحد السكبين) أي من الحج أو العمرة وكذا عليه دم المحاربة أو العود
(فإن عاد إلى ميعات من عامه وأحرم بحج فرض) أي إذا رزق أو قضاء أو عمرة ندراً أو قضاء
وكذا عمرة سنة ومستحبة (سقط به) أي سلبته للإحرام من الوقت (مأله بالدخول من السكك)
أي العبر المتعين (ودم المحاربة وإن لم ينو) أي بالإحرام (بعماله) أي بالخصوص لأن المقصود
تخصيل تعظيم المنفعة وهو حاصل في ضمن كل ما ذكره وهذا استنباطاً والله أسأل لا بسقط ولا
يجوز إلا أن ينرى ما وصح عليه للدخول وهو قول روبركوا لفتحوات الله فانه لا يجوز به بالاتفاق
عالمه إلا تعبير البنية ولعل الفرق بين الصورتين عند الأئمة الثلاثة أن السنة الأولى كما عمار

لما التزمه فيندرج في ضمن إطلاق النية ومقتضاها بخلاف السنة القابلة لانها ليست لما ذكرناه
 قابلة (وان لم يعد الى وقت) اي بل أحرم بعد المجاوزة (لم يسقط الدم ولولم يحرم من عامه) أي لذلك
 النسك (لم يسقط) أي ما لزمه (الا أن ينوي عماله) أي خصوصاً (بالدخول) أي بسبب دخوله
 (بغير احرام) أي حينئذ (ولو دخلها مراراً) أي بغير احرام (فعليه اكل دخول نسك حج أو عمرة)
 بيان أن نسك وكذلك اكل دخول دم مجاوزة ومن وهم عدم وجوب الدم اذا لم يرد أحد النسكين
 كصاحب الايضاح شرح الاملاح فقد خالف الصواب فانه مخالف لاطلاق الاحكام بأن
 من جاوزه فاحرم عليه دم المجاوزة ان لم يعد الى الميقات (فان احرم) أي المتجاوز عن
 الميقات مراراً (من عامه بفرض أو نذر فهو) أي فاحرامه معتبر (عن الاخير منها) أي عن
 التجاوز الاخير من المرات (وعليه قضاء البقية وان لم يحرم من عامه فسكاً من) أي من النفس
 الذي سبق (ولو جاوزه كافر فأسلم أو صبي فبلغ أو مجنون فافاق ثم احرم من حيث هو) أي من حيث
 وصل بعد تغيره من حال عدم التكليف اليه (ولو في مكة اجزأه) أي احرامه (ولا دم عليه) لانه
 صار من أهل محل احرامه والمجاوزة وقعت له في غير حال تكليفه (والعبد اذا جاوز) أي من غير
 احرام وكذا اذا باشر محظوراً آخر مما تجب فيه كفارة مالية وهو بالغ (ثم عتق فعليه دم) أي
 بعد عتقه (وكذا لو لم يعتق ويؤديه بعد العتق) وهذا فرع غريب وحكم عجيب حيث لا يتصور
 أن يؤديه بعد العتق اذا لم يعتق اللهم الا أن يتكلف ويقال التقدير ثم عتق بعد مجاوزته فوراً
 وكذا لو لم يعتق أي حينئذ ويؤديه بعد العتق اذا عتق

* (باب الاحرام) *

وهو الدخول في التزام حرمة ما يكون حلالاً عليه قبل التزام الاحرام بالنية والتلبية (شروط
 صحته) أي صحة الاحرام (الاسلام) وتقدم عليه الكلام (والنية والذكر) والاولى أن يقول
 والتلبية أو ما يقوم مقامهما من الذكر (او تقليد البدنة) أي مع السوق وفيه ان النية والتلبية
 نفس الاحرام وحقيقته لا يشترطه بل الاحرام شرط للنسك والتلبية من فرائض الاحرام اذ
 لا يعتقد بدونها الجاعل وان ابي وكذا التلبية أو ما يقوم مقامهما من فرائض الاحرام عند أصحابنا
 لانهم صرحوا انه لا يدخل في الاحرام عجز النية بل لا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى
 لو نوى ولم يلب لا يصير محرماً وكذا الولي ولم ينو وعن أبي يوسف انه يصير محرماً بمجرد النية وهو
 مذهب الشافعي ومن تبعه وعلى المذهب انه يكون شارعاً عند وجوده ما هل يصير محرماً بالنية
 والتلبية جميعاً أو باحدهما بشرط وجود الآخر فالمعتمد ما ذكره حسام الدين الشهيد انه يصير
 شارعاً بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارعاً في الصلاة بالنية لكن عند التكبير
 لا بالتكبير (وتعيين النسك ليس بشرط) بل يكفي في صحته أن ينوي بقلبه ما يحرم به من حج أو عمرة
 أو قرآن أو نسك من غير تعيين (فصح) أي احرامه (مبهماً) وان كان لا بد من أن يصير مبيناً
 ومعيناً (وبما أحرم به الغير) أي معارفه كما في حديث علي كرم الله وجهه حيث قال احرمت
 بما أحرم به النبي صلى الله عليه وسلم (وشروط بقاء صحته ترك الجماع) اي قبل الوقوف في الحج وقبل
 الطواف في العمرة لأن الجماع حينئذ مفسدها ما وفيه ترك المفسد شرطاً لمسامحة لا تخفى لان
 الشرط هو الفرض المقتضى عدمه على الركن سواء مراد بتأويله الى آخر الفعل اولاً كالتطهارة والنية

في الصلاة وكذا ترك الارتداد مطلقا (وشروط بقائه) أي بقاء الاحرام على حاله من غير رفضه (ان لا يدخله) أي الاحرام بحجة أو عمرة أخرى (على جنسه) أي من احرام حجة أو عمرة سابقة (قيل اتمام الاول) أي قبل اتمام العمل المتعلق بالاحرام الاول ونحو وجهه عن اعماله جميعا (وكذا على خلاف جنسه) بأن يكون الاحرام الاول بجمع أو عمرة والثاني على خلافه (في صور) أي خاصة (تأني) أي سبأني بيانها واحكامها من الرض وما يترتب عليه من الدم في باب اضافة أحد النكس إلى الآخر (وواجبانه) أي واجبات الاحرام (كونه من الميقات وصونه عن المخطورات) أي باعتبار اختيار تركها بالدماء والكفارات فلا ينافي ان ترك المخطورات من المفروضات (وسننه كونه) أي كون احرامه بالحج لا مطلق احرامه لقلبه بقوله (في اشهر الحج) أي لاقبائها فانه مكروه عندنا غير جائز عند السانعي (ومن ميقات بلده) أي ان مر به كما في نسخة صحيحة لان الواجب هو الاحرام من الميقات ويصح من غير الميقات أيضا والسنة أن لا يعدل من خصوص ميقات بلده أو طريقه وهذا عام لمطلق الاحرام وكذا قوله (والفصل) وهو سنة للاحرام مطلقا (أو الوضوء) أي في النيابة عنه لكن عند ارادة صلاة ركعتي الاحرام ثم هذا الفصل للتطافة في الاصل حتى يلزم الحائض والنفساء ولا ية وم مقامه التيمم بخلاف الحدث اذا أراد أن يصلي صلاة الاحرام (وليس اذا ورداه) فالأزار من الحقوق والرداء من الكتف ويدخل الرداء تحت البدن المبني بقلبه على كنفه الايسر ويبقى كنفه الايمن مكشوبا كذا في الخزانة ذكره البرجندي في هذا المحل وهو موهم ان الاضطباع يستحب من أقل أحوال الاحرام وعليه العوام وليس كذلك فان محل الاضطباع المستحسن انما يكون قبيل الطواف الى انتهائه لا غير (والتطيب) أي استعمال الطيب في البدن والنوب قبل الاحرام سواء بقي جرمه بعد أو لم يبق وفي الاول خلاف (واداء الركعتين) أي لسنة الاحرام (الاي وقت السكراحة) أي كراهة الفرض أو الفل (وتميب التلبية) أي الواردة في الروايات الحديثية من غير زيادة ونقصان وقيل ان زاد جازيل أحب (وتكرارها) أي ثلاثا في كل ما ذكرها (ورفع الصوت بها) لشهادة الارض والجور والمد والشمس والمرأة فان موته عورة فيجب صونها (ومستحباته ازالة التفت) أي ما يوجب الوضوء (قبل العمل) بيان للافضل والافهم من السنن قبل الاحرام مطلقا (كقلم الاظفار) أي اظفار اليد والرجل (وتقف الابط) أي شعره وينوب عن التفت الافضل لمن اعتاده حلقه (وحلق العانة) ويقوم مقام التفت والحلق ازالة الشعر بالنورة (ونية الغسل للاحرام) فان مطلق النية يكفي لمصلا أصل السنة وكذا نية غسل الجنابة أو الحيض (وليس ثوبين) أي أبيضين كما في نسخة (جديدين) أي غير ملبوسين قياسا على الكفن أو لكونهما لم يعص الله فيهما (أو غسيلين) تبعيداعن النجاسة ونزها عن الوساخة فيفيدان أصل لبس الأزار والرداء سنة وبقيّة الاوصاف مستحبة (والنعيلين) أي وابس النعلين وان جاوز لبس غيرهما لا يستل الكعبين في وسط الرجلين (والنية باللسان) لان المعبر بالمشروط هو قصد الجنان وان جرى على لسانه خلاف ما نوى بقلبه فلا عبرة به (ونية بعد الصلاة) أي على تقدير انه صلى (بلا فصل) أي بلا فاصلة كثيرة (جالسا) أي حال كونه جالسا قبل أن ية يوم أو يركب أو يعتنى (وسوق الهدى) أي بعثه والتوجه معه والهدى شامل للابل والبقر والغنم (وتقليده) أي

تقليد الهدى تطوعاً وغيره لكنه مقيد بالابل والبقر والحاصل ان تقليد الشاة ليس بسنة اجماعاً
والابل والبقر يقادان اجماعاً والتقليد هو أن يربط على عنق البدنة قطعة نعل أو شراذم على
أو عروة مزادة أو لحاء شجرة أي قشرها وفحوا ذلك مما يكون علامة على انه هدى قال الكرمانى
ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
ولله الحمد (وتقديم الاحرام على وقته) أى ميقانه (المسكاني) لا لا فاقى (ان ملك نفسه) أى
بالاحترار عن المحظورات والحفاظ عن المحذورات

(فصل في محرماته) أى محرمات الاحرام (وهى كثيرة وسيأتى بعضها) أى فى
المحظورات مفصلة (ومن هنا تأخير الاحرام عن الميقات) فان الاحرام منه واجب فقوله (وترك
الواجبات) تعميم بعد تخصيص (و) اما قوله (ارتكاب المحظورات) أى المحرمات المقيدة
بمحال الاحرام من بين الحالات (والانقاع بها) أى الارتفاق بالمحظورات ولو بغير ارتكاب
المباشرة بأن يكون اكرهاً أو نسياناً أو خطأً أو جهلاً فإنه يفيد رفع الاثم مع تحقق الكفارات
(واما مفسده فالجماع) أى الحقيقي (قبل الوقوف) أى فى الحج وقبل الطواف فى العمرة بخلاف
ما بعد هما وزاد فى نسخة (ومبطله الرد) أى الارتداد مطلقاً (الاجنون والانعماء) أى الحادثان
بعد الاحرام أو بعد الانتهاء (ومانه عن المضى) أى مضى متلبه وشارعه (فى موجب) بفتح
الجيم أى مقتضاه من اداء النسك الذى احرمه (فوت الوقوف) أى فى الحج (او الحصر) أى
حبس العدو وغيره فى الحج أو العمرة وسيأتى حكمهما (ورافعه الرض) على ما سيأتى بيانه
(ومن مكر وهائه تقديمه على وقته الزمانى مطلقاً) أى سواء ملك نفسه أو لم يملكها للخروج عن
الخلاف (وعلى المسكاني ان لم يملك نفسه) والافالاحرام من ديرة أهله أفضل وقبل لزومه
وتضييقه أكمل (والاحرام بلا غسل) حتى للحائض والنفساء (او وضوء) أى نياية عن الغسل
لمن أراد الصلاة (وترك كل سنة) أى الابدور وعدم قدرة وهو تعميم بعد تخصيص (واحرام
القارن بالحج قبل العمرة) فان السنة فى حقه أن يحرم بالعمرة قبل الحج حتى فى النية (والجمع
بين النسكين المتحدین) كحجتين وعمرتين (مطلقاً) أى لا فاقى وغيره بالاخلاف (وبين
المختلفين) كالقران والتمتع (لله كى) خلافاً للشافعى رحمه الله

*(فصل في وجبكم الاحرام) أى بعد صحته (لزوم المضى) أى باتمامه وبفسره قوله
(وعدم امكان الخروج منه الا بعمل النسك) أى جنسه (الذى احرمه) أى من حج أو عمرة وان
كانا تفلين (وان افسده) أى الاحرام بالجماع (الافى القوات) هذا استثناء من الاستثناء وما
بينهما جله اعتراضية من شرطية ووصفية والمعنى لا يخرج عن الاحرام بشئ الا بعمل نسك فى
جميع الحالات الا فى حال فوات الحج بفوت وقوفه (فبعمل العمرة) يخرج من احرامه
(والاحصار) أى والافى حال الاحصار فى الحج والعمرة (فبذبح الهدى) أى يخرج (والجمع
اى والافى الجمع) (بين النسكين فبنية الرض مع ترك الاعمال فى صور) أى فى بعض الصور
المفروضة من المسائل (وبالشروع فى الاعمال فى اخرى) أى فى صور اخرى (ولو بلانية الرض فى
صور) كما سيأتى تفصيلها فى محالها (ووجوب القضاء) بالرفع عطف على لزوم (اذا خرج بغير فعل
ما احرمه) كفى القوات والاحصار (او بفسده فاسداً) كفى الجماع المذكور (قبيل

الاف المظنون) اى الافين شرع باحرام يظن انه عليه (اذا احصر) فانه لا يجب حينئذ عليه
القضاء لانه لا يجب عليه الاداء كفى الصلاة والصوم ولكن هـ ذا الحكم مقيد بحال الاحصار
لانه اذا احصر وتمثال بالدم لا يحتاج الى الافعال للخروج فلا يلزم القضاء بخلاف ما اذا كان
احرامه على غير وجه الظن ثم احصر فانه يجب عليه القضاء عندنا خلافا لشافعي واما لو احرم
بجعة او عرفة على ظن انه عليه ثم تبين انها ليست عليه يلزم المضي بخلاف الصلاة والصوم
لعموم قوله تعالى واتقوا الحج والعمره لله ولانه لم يشرع فسخ الاحرام ابدا الا بالدم والقضاء
وذلك يدل على لزوم المضي مطلقا بخلاف المظنون في الصلاة على ما حقه ابن الهمام (وشروط
الخروج منه) اى من احرام العمرة والحج في الجملة (الحلق والتقصير) اى قدر ربيع شعر
الرأس (في وقته) وهو باعتبار صحته بعد طلوع الفجر في الحج وبعد اكثر الطواف في العمرة واما
باعتبار وجوبه فوقته بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة واما باعتبار جوارزه فوقته طول
عمره (الاذا تعذر) اى الحلق او بدله بأن لا يوجد حلق او آلة او وجد الكفن في الرأس علة
مانعة من الحلق (فيسقط) اى التحال (بلا شيء) اى من وجوب دم أو صدقة واما اذا لم يكن
في الرأس شعر او يكون فيه عقر فيجب اويسحب امرار المويى عليه (الافى الرقص كما هو)
فانه يخرج من الاحرام بدون الحلق وما يقوم مقامه (وتحليل زوجته) اى والافى تحليل زوجته
(وعملوك) اعم من عبده وجاريته (بفعل محفلور) اى محفلور كما كان في نكحة أى محفلور من
محفلورات الاحرام كالجناح للمرأة والبارية والتطيب والحلق ونحوهما الهه او غيرها (فانه)
اى المحرم من الزوجة والمملوك (يخرج منه) اى من الاحرام (بالحلق) اى ولا تقصير بل
بفعل ذلك المحفلور

• (فمسل) الاحرام في حق الاماكن) اى باعتبار اصحابها (على وجوه) اى انواع
مختلفة الاحكام (الواجب) اى منها الواجب كون احرامه (من اى ميقات كان) اى سواء كان
ميقات بلده أو غيره (والسنة) اى والشريعة المقررة ان يكون احرامه (من ميقات بلده) اى
دفعه للمخرج عن الامة فلا ينافيه قوله (والافضل من ديرة اهله) لانه من باب المبادرة الى
الطاعات والمسايرة الى الخيرين ولما فسره بعض السابق قوله تعالى واتقوا الحج والعمره لله
(والفاضل كل ما قدمه على وقته) اى من غير ديرة اهله قبل وصول ميقاته اسكن بشرط كونه في
اشهر الحج (والحرام) اى المحرم (تأخيره عن الوقت) اى الميقات المعينة (والمكروه تجاوز
وقته الى ادنى منه) اى اذا كان في طريقه ميقتان وهو ممن يملك نفسه بالحفظ عن المحفلور والافضل
فقد سبق ان تأخيرها الى الميقات الثانية افضل من اسرامه في الميقات الاولى (ويصح في الكل)
اى ويصح الاحرام في جميع الصور الموافقة والمخالفة حتى في المحرم مما تقدم الا انه يجب فيه
الدم (فلا يشترط لصحته) اى لصحة الاحرام (مكان ولا زمان) خلافا لشافعي في الثاني فان
الاحرام ركن عنده فلا يصح قبل وقته وشرط عندنا فيه ص ما لا يكرهه او ملك نفسه ام لا
(وكذا لا يشترط) اى لصحة الاحرام (هيئة) اى صورية (ولا حالة فلا حرام لابس الخيط او بحمامه
انما تنفى الاول صحيحا) اى ويجب عليه دم ان دام لبسه يوما ولا يفسد (وفي الثاني فاسدا) اى
انفقد حال كونه فاسدا فيعمل ما يعمل مفسدا للحج من المضي فيه ثم قضاؤه من قابل وفي المطلب

الفائق عن السفن في لوا حرم مجامعة بسد حجه ويلزمه المضى فيه هكذا أطلق رقباس ما ذكرنا
في الصوم انه ان نزع في الحلال لم يفسد احرامه والافسد انتهى ومعنى في الحلال انه لا يقع منه
الادخال بعد تحقق النية والتلبس فان الاخراج لا يسمى جماعاً من كل وجهه فهو بمنزلة خلخ
التياب فانه لا يسمى لبساً لكنه لا يخلو عن التلبس والمباشرة بالكلية واهل هذا هو وجه الاطلاق
والقياس على الصوم قديقال انه مع الفارق لان امر الصوم مما سوغ فيه جماع الناس بخلاف
خال الاحرام والله اعلم بالمرام

* (فصل في وجوه الاحرام) * اى انواعه بالنسبة الى الخاص والعام وهى اربعة
(قران) وهو الجمع بين العمرة والحج (وتمتع) اى بانتفاع المحظورات بين تحلله من العمرة وبين
احرامه بحج اذ لم يسبق الهدى (وافراد بحجة) أى سواء أتى بعمرة بعدها أو قبلها الكن في غير
الاشهر (أو عمرة) أى سواء حج قبلها أو بعدها الكن لم يقع في أشهره أو لم يحج أصلاً ومن غير حج
أو قبل وفته (وأفضلها الاول) أى القران وهو اختيار الجمهور ومن السلف وكثير من الخلف
(ثم الثانى) أى التمتع وهو أفضل عند الامام أحمد بن حنبل (ثم الثالث) أى الافراد بالحج وهو
الأفضل عند الامام مالك والشافعى (ثم الرابع) وفيه انه لا وجه للافضلية في حق افراد العمرة
بل الأفضل عند القائل بافضلية افراد الحج هو ان يفرد الحج ويفرد العمرة أيضاً ولا خلاف
ان الاتيان بالعبادتين أفضل من الاكتفاء بواحدة على سبيل الانفراد (وهذه الوجوه) أى
الاربعة (هى المشروعة) أى فى الجملة لكن فى جوازها تفصيل بالنسبة الى أهل الامكنة وإذا
قال (الاولان) أى القران والتمتع (للا فاقى) أى جازان أو مشروعان له (والاخيران) بهما
الافرادان المذكوران (مطلقاً) اى لم يلق الناس من الآفاق والمكي لقوله تعالى ذلك أى
التمتع وفى معناه القران لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ثم هذا حكم وجوه الاحرام
المشروعة المأمور به فى الجملة (وأما المنهى عنها) أى من أنواع الاحرام المتصورة (فالجمع بين
الحجتين) أى باحرام واحد أو بادخال واحدة على أخرى قبل الفراغ من الاولى (أو العمرتين) أى
بينهما كذلك وهما منى تحريم فيجب عليه الرضى ودمه على ما سبى أى فى محله (رادخال العمرة
على الحج مطلقاً) أى لا فاقى وغيره لكنه منى تنزيه لا فاقى ومنى تحريم للمكى قال الشافعى
رحمه الله لو أحرمت من الميقات بحجة ثم أحرمت بعمرة قبل أن يطوف كان قارناً وهو قول الشافعى
لنفعه صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع ولو أحرمت بعمرة بعد ما طاف طواف القدوم كان قارناً
أيضاً ويلزمه فى هذه دم جبر على الصحيح انتهى وأما بالصورة الاولى فيصير قارناً مبيتاً وعليه دم
شكر ونحن ننزهه صلى الله عليه وسلم عن هذا النوع بل نقول انه لو اهما معا ونوى بالعمرة
أو لانهما بالحج والله أعلم ولذا قال (وادخل الحج على العمرة للمكى خاصة) الا أنه يصح أدؤهما
ويكون قارناً مبيتاً لا يجب عليه دم جبر لا شكر (وكذا القران) أى الجمع بين النفسين معا أو
باحرام عمرة ثم بحج من غير تحلل بينهما (والتمتع) وهو الاتيان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط
وقوعهما فى أشهر الحج (له) أى منى للمكى خاصة لم يسبق وقى ما تقدم حكمه (وأما تنسيب
الوجوه الاربعة فان افراد الاحرام بالحج) أى ولم يدخل عليه شيئاً (ففراد) أى فهو مفرد وجهه افراد
(وان افراد بالعمرة) أى ولم يدخل عليه شيئاً (فاما فى أشهر الحج أو قبلها) وهو شامل لما بعدها (الا انه

أوقع أكثر اشواطها) أى العمرة (فما) أى فى الأشهر وكذا اذا وقع من غير اختيار
 من زمان وغيره (أولا) أى لم يقع أولم يقع أكثر اشواطها فيها (الثانى مفرد بالعمرة والاول)
 أى وهو الذى أوقع أكثر اشواطها فيها (أىضا كذلك) أى مفرد بالعمرة (ان لم يجمع من
 عامه) كما قدمنا (أوجب) أى من عامه (والم) أى نزل (بأهله) أى الكائن بالآفاق (الماسما حصصا)
 بان يكون ما بين الاحرامين (وان لم يلزم بينهما) وهو ظاهر (أوالم الماسما فاسدا) بان الم بأهله حال
 كونه محرما يجمع (فتمتع) أى مسنون (ان سلم الفساد) أى فى عمرته أو وجهه (ولا) أى فان لم يلزم
 فيه ما أوفى أحدهما (فان أنفد عمرته مفرد بالجمع أو وجهه فبالعمرة) أى وان أنفد أحدهما مفرد
 بالعمرة (وان لم يفرد الاحرام بواحد منهم ما بل احرم بهما معا) أى فى زمان واحد (أو أدخل
 احرام الحج على احرام العمرة قبل ان يطوف للعمرة أربعة اشواط فتقارن شرعا) أى بحسب
 الشرع سواء كان مبنيا أولا (ان أوقع أكثر طواف العمرة فى الأشهر والا) أى بان أوقع
 أكثر طواف العمرة قبل الأشهر (فلعملة) أى فتقارن من جهة اللغة دون الشريعة (فيلزم دمه)
 أى دم القران شكرا أو جبرا (فى الشرعى لا غيره) أى لاقى غيره وهو اللقوى لانه ليس مما يوجب
 الشكر ولا مما يقتضى الجبر (وان أدخل) أى الآفاق (احرام العمرة على الحج) أى على احرامه
 (قبل أن يطوف للقدوم) أى قبل أن يسرع فيه (ولو شوطا فتقارن مسىءا وبعد ما طاف له) أى
 للقدوم والمعنى ان وقع ادخاله بعد سرعته فى طواف القدوم (ولو شوطا) أى ولو كمل شوطا
 (فأيضا مسىءا) أى قارن مسىءا (الا انه أكثر اساءة من الاول) فكان حقه أن يقول فى الاول
 شوطا وفى الثانى ولو شوطا ليقترقا القارئان ويتبين حكمهما فأنما لم يظهر لك وجه الخلل وسيجىء
 بيانه فى محله الالىق به

(فصل فى صفة الاحرام) أى فى كيفية صفة دخول المحرم فى الاحرام لاحد النسكين على
 وجه السنة والاستحباب والافضلية (اذا أراد) أى الناسك (ان يحرم) أى يجمع أو عمرة أو غيرها
 (يستحب ان يقص شاربه) أى تنظيفا وخشية لاطالته لوطال زمان الاحرام ولم يذبح حتى رأسه
 لان المستحب هو ابقاء شعره لوقت الخروج من الاحرام بحلقه تنظيلا ليزان أجره ولانه صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يحلقون رؤسهم الا بعد فراغهم من مناسكهم غير ما وقع لسهب دنا على
 رضى الله تعالى عنه ولا عبرة بما يشعله العامة من أهل مكة وغيرهم من حلق رؤسهم عند قصد
 احرامهم ولو كان مدة احرامهم بسيرة (ويقل) بتشديد اللام المكسورة وتخفيفها أى يقطع
 (اظفاره) أى من يديه ورجليه (ويقتف) وهو الافضل لمن اعتاد (أو يحلق ابطيه) أى شعرهما
 وهو متنازع فيه (ويحلق عاتيه) أى شعرها والمقصود النظافة بأى نوع من أنواع الازالة
 ولو بالنورة فيها وفيما قبلها (ويجمع أهله) أى امرأته (أو جاريته ان كان) أى أهله (معها) تحصينا
 للفرج وحفظا عن النظر لهما (ويتجرد عن لبس الخيط) أى قبل النية والتلبية (ويقتل بسدر
 أو نحوه) كالدلوك وماء الحار وغيره (ينويه) أى حال كونه يقصد اغتساله (للاحرام) أى
 ليحصل له الاجر التام والا فكفيه أصل الفعل أو طلاق النية أو انضمام نية غسل الجنابة معه
 (أو يتوضأ) أى يغسل أعضائه وضوئه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله (والفضل أفضل) أى لانه
 سنة مؤكدة (والهضوء يقوم مقامه فى حق إقامة السنة) أى المستحبة (لا الفضلة) أى لافضلة

السنة المؤكدة وفيه اشارة الى ان التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقا الا اذا اراد به صلاة الاحرام ثم الغسل انما يقع عن السنة اذا تحقق معه الاحرام سواء صلى به أم لا (ويستألف) أي في أول طهارة (وبسرح) بتشديد الراء أي يمشط (رأسه) أو شعر رأسه بعد تدنيه أو قبله وكذا حكم لحيته (عقيب الغسل) أي حال بقائه رطوبته (وهذا الغسل أو الوضوء يستحب للمحائض والنفساء والصبي) أي الذي لا يصلي (ولا يقوم التيمم مقامه عند العجز عن الماء) أي الامان جازله ان يصلي صلاة سنة الاحرام فانه يتيمم حينئذ (ولو اغتسل ثم احدث ثم توضأ) أي أو تيمم (واحرم لم ينل فضل الغسل) لأن كماله أن يصلي به (وقيل ينال) أي فضله السنة لأن الغسل من سنة الاحرام واهذا يستحب لمن لا يصح له الصلاة أيضا ويكون في وقت كراهة الصلاة وهذا هو الاظهر وان كان الجمع اذا أمكن افضل واكمل فتأمل (ولو احرم بالغسل ووضوء) وكذا بالصلاة (جاز) لانه ليس من شرائط الاحرام ولا من واجباته (ويكره) أي حيث ترك السنة بلا عذرة (ويستحب ان يطيب ويدهن) بتشديد الدال أي يستعمل الطيب والدهن في بدنه وكان الاولى ان يقول يدخن ويطيب ليتوجه قوله (وبما لا يبق أثره) أي من الطيب (أفضل) أي خروجا عن خلاف محمد وغيره (ويستحب ان يكون بالمسك واذهاب جرمه بماء الورد ونحوه) أي من الماء الصافي (والاولى ان لا يطيب ثيابه) لانه نوع من أثر بقاءه لاسيما وقد يتصل احيانا عن بدنه فيكون كانه لا لبس نوب مطيب أو مستعمل للطيب في اثناء احرامه والله أعلم

* (فصل) ثم تجرد عن الملبوس المحرم) بتشديد الراء المفتوحة أي الممنوع المنهي (على المحرم) من الخيط والمعصر ونحو ذلك (ويلبس من أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أي ارادة كل عبادة (ثوبين جديدين) تشبيها بكفن الميت وهو الافضل (أو غسيلين) أي للطهارة والنظافة (أبيضين) وصف لثوبين وهو الافضل من لون آخر كما هو في أمر الكفن مقرروا لقوله صلى الله عليه وسلم البسوا الثياب البيض فانها أطهر وأطيب وكننوا فيها موتاكم رواه جماعة (غير مخيطين) بيان للافضل والا فاذا لم تكن الخياطة على وجه الخيط الممنوع جاز (ازارا) أي بستر العورة (ورداء) بستر الكتفين فان الصلاة مع كشفهما أو كشف أحدهما مكروهة وانما يسن الاضطجاع حال الطواف فقط خلافا لما توهمه العوام من مباشرة في جميع أحوال الاحرام (ويجوز) أي الاحرام (في ثوب واحد) أي بأن يكفي بما يجب عليه من ستر العورة (وأكثر من ثوبين) بأن يجعل واحد فوق واحد أو يبدل أحدهما بالآخر (وفي اسودين) وكذا في أخضرين وأزرقين (أو قطع خرق) أي وفي خرق مقطعة أولا (مخيطة) ثانيا (والافضل أن لا يكون فيه ما خياطة) أي اصلا

* (فصل) ثم يصلي ركعتين بعد اللبس) أي لبس الارارين وكذا بعد التطيب (ينويهم) أي بالركعتين (سنة الاحرام) ليحرق فضيلة السنة ولو أطلق جاز (يقرا فيهما الكافرون والاخلاص) أي بعد الفاتحة لحديث ورد بذلك ما فهم من البراءة عن الشرك وتحقق التوحيد فهو بيان الافضل وفي الظهيرية ان كثيرا من علمائنا يقرؤون بعد الكافرون ربنا لاترغ ولوبنا الآية وبعد الاخلاص ربنا آتامن لذلك رجاء الآية (ويستحب ان كان بالمبقيات مسجد) أي مأثور (أن يصليهما فيه) أي لتحصل له زيادة بركة المكان (ولو احرم بغيره فلا جاز) أي جاز احرامه لافعله

بينهما بهذا الدعاء والله أعلم وفي شرح الكنز واستحب بعضهم ان يقول بعد التلبية اللهم اعني على فرض الحج وتقبله مني واجعلني من وفدك الذين رضى عنهم وارضى وقبلت اللهم قد احرم لك شعري وبشري ولحي ودمي وعظامي (وان احرم بعد ما سارا وركب جاز) وكذا اذا قام أو مشى (وبسحب ان يذكر في اهلاله) أي في رفع صوته بالتلبية حال احرامه (ما احرم به من حج أو عمرة) أي بانقرادهما (أو قران) أي باجتماعهما (فيقول لبيك بحجة) أي اذا أراد الحج فقط والافيه قول لبيك بعمره أو لبيك بعمره وحجته ولو اكتفى بجاءينه منها في النية لكتفى ولما كان الدعاء والنية المذكورين سابقا لمصوّر بن في الحج فقط قال (وان أراد العمرة) أي وحدها (أو القران يذكرهما) أي العمرة وحدها أو القران بأن يقول اللهم اني أريد العمرة فيسرها لي وتقبلها مني نويت العمرة وأحرمت به الله تعالى لبيك بعمره أو العمرة والحجبة جميعا (في الدعاء والنية) أي كليهما ما غايته انه في النية بطريق الفرضية لافادة التعيين وفي الدعاء على سبيل الاستحباب كما في التلبية (وفي القران) أي دعاء ونية (يقدم) أي بطريق الاستحباب (ذكر العمرة على الحج في اللفظ) أي المقررون بالنية بأن يقول اللهم اني أريد العمرة والحج فيسرها لي وتقبلها مني نويت العمرة والحج وأحرمت به الله تعالى لبيك بعمره وحجته ويستحب زيادة قوله حقا تعبد اورقا (وان كان احرامه عن الغير) أي نيابة أو تطوعا (فليمنوعه) وهذا متعين ويستحب في الدعاء ذكره أيضا (ثم ان شاء قال لبيك عن فلان) أي بحجة وبخوها وهو الافضل ولو مرة (وان شاء اكتفى بالنية) أي عنه ولم يذكره لاني الدعاء ولا في النية

*** فصل وشرط النية أن تكون بالقلب *** اذ لا معتبر للسان اجابا بل قبل انه بدعة الا أنها مستحسنة أو مستحبة لند كبر القلب واستحضاره (فينوى بقلبه ما يحرم به) أي ما يقصده به الاحرام (من حج أو عمرة) أي مفردين (أو قران) أي مجتمعين (أو ناسك من غير تعيين) أي ولو احتاج بعده الى تبين وكذا اذا كان مبهما معلقا بنسك غيره (وذكره) أي بيان ما يحرم به (باللسان مع ذلك) أي مع قصده بقلبه (أفضل وليس) أي الجمع بينهما (بشرط) اتفاقا (ولو نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أي اذا لم يلسانه (وان جرى على لسانه) أي نوع من النية (خلاف ما نوى بقلبه) أي بالخصوص (فالعبارة بما نوى) أي في جزمه (لا بما جرى) أي مضى على لسانه كما في باب الصلاة وهذا حكم النية وفي معناه حكم التلبية ولذا قال (فلولي بحجة ونوى بقلبه العمرة أو لولي بعمره ونوى بقلبه الحج أو لولي بهما جميعا ونوى أحدهما أو لولي باحدهما ونوى كليهما فالعبارة بما نوى) ثم التلبية وان كانت فريضة لا تصح الا باللسان مع القدرة لكن لا يشترط فيها التعيين بل مطلق التلبية كاف في حصول الشرط

*** فصل وشرط النية أن تكون باللسان فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها *** أي تلك التلبية اللسانية المجردة عن احضار النية الجنازية (والاخر من يلزمه تحريك لسانه) أي ان قدر فاته نص محمد على انه شرط (وقيل لا) أي لا يلزم (بل يستحب) أي تحريكه في المحيط تحريك لسانه مستحب كما في الصلاة وظاهر كلام غيره انه شرط أمافي حق القراءة في الصلاة فاختلفوا فيه والاصح انه لا يلزمه التحريك قلت فينبغي أن لا يلزمه في الحج بالاولى فان باب الحج أوسع مع أن القراءة فرض قطعي متفق عليه والتلبية أمر ظني مختلف فيه (وبل ذكره يقصده تعظيم الله سبحانه) أي

ولم يروا بالبدعاء على الصحيح (يقوم مقام التلبية كالتلهيل والتسليم والتسبيد والتكبير وغير ذلك) أي من أنواع الثناء والتعجب (ولو قال اللهم بمعنى يا الله) وهو الأصح في الصلاة أيضا كما في المحيط (وقبل لا) أي قياسا على الصلاة حيث لا يجوز فيها بدلا من تكبير الافتتاح عند بعضهم والدرق ظاهر (ويجوز الذكر) وكذا التلبية (بالعربية والفارسية وغيرهما) كالتركية والهندية ونحوها (بأي لسان) أي بأي لغة وبيان (كان) واجهه ورعى أنه يستوى فيه من بحس العربية ومن لا يحسنه أو هو الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالفرق أن باب الحج أوسع (والتلبية مرة فرض) وهو عند الشروع لا غير (وتكرارها سنة) أي في المجلس الأول وكذا في سائر المجالس إذا ذكرها (وعند تغير الحالات) كالأصباح والامساء والامحار والمخروج والدخول والقيام والقعود والمشي والوقوف وملاقاة الناس ومقارقتهم والمزاينة والنوذة وامثال ذلك (مستحب مؤكد) أي زائد تأكيده على سائر المستحبات (والاكثار مطلقا) أي من غير تقييد بتغير الحال (مندوب) أي مطلوب شرعا ومثاب عليه أجزأه عن التكبير مرة للثب دون مرة الاستحباب (ويستحب أن يكرر التلبية في كل مرة) أي شرعا (ثلاثا) وإن يأتي بها (أي بالثلاثة) (على الولا) بالكسر أي الموالاة والمناجاة من غير فصل بينهما بنحو أكل طعام وشرب ماء (ولا يقطعهما بكلام) أي أجنبى عن التلبية (ولورد السلام في خلالها) جاز) يعني وجاز أن لا يرده في خلالها بل يؤخره حتى يرده بعد فراغه إن لم ينته الجواب بالتأخير عنها (ويكرهه غيره أن يسلم عليه) أي حال تليته جهرا وهل يستحق الجواب حينئذ لا طهر ثم (ولا ينبغي أن يخل) أي يقع خللا (بشيء من التلبية) أي من شأنها وأعرابها (المسنونة) أي التي تقدمت والمقصود أنه لا يتنص شيئا منها (فإن زاد عليها) أي بعد فراغها (التي خلالها) (خسن) بل مستحب بأن يقول ليك وسعديك والخير كله بيدك والرغبات اليك ليك اله الخلق ليك بحجة حقها تعبدوا ورعا ليك إن العيش عيش الأسرة ونحو ذلك في ما وقع ما تورا ليسحب زيادته وما ليس مرويا بخبر أو حسن وقد أخرج البراء والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه قال يجب مع الله الناس في صعيد واحد لا تسلكهم نفس فيكون أول من يدعى محمد صلى الله عليه وسلم فيقول ليك وسعديك والخير في يديك والمهدي من هديت وعبدك بين يديك لك واليك لا منكم منك إلا اليك تباركت وتعاليت سبحانك رب البيت فعند ذلك يشفع لذلك قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقام محمودا كذا في البدور السائرة للسيوطي فهو صلى الله تعالى عليه وسلم أول من قال بلى وأول من قال ليك في عالم الأرواح وأول من ألبى في بعث الأشباح (ويستحب اكثارها) أي غير مقيد بحال من الأحوال بل يستحب (قامعا وقاعدا) وكذا مضطجعا وماشيا (راكبا ونازلا وافتنا وسائر أطاها) وهو الأكل (ومحذرا) أي بالحدث الأصفر لقوله (جنبوا حائضا) وكذا انفساء (وعند تغير الأحوال) أي عما ذكر وعما لم يذكر كحبوب الریح وطلوع شمس وغروبها وأمثالها ويستثنى منها حال قضاء الحاجة (والأزمان) أي وتغير الأزمان المشتملة على تغير الأحوال وكذا تغير المكالم (وكلماء لأشرفا) بفتح تين أي هدم مكابا عاليا الأاء يستحب حينئذ ضم التكبير معها (أو هبطا وأدبا) أي نزل سكانا ففضل الكسر يستحب زيادة التسليم أيضا (وعند أقبال الليل والنهار) أي كما أنهم من اختلاف الزمان (وبالاصح) بكسر

الهمة زداى بالدخول في وقت السجدة لقراهم وإذا أصر ويجوز رفع الهمزة على أنها جمع صحرأى في
 أو فأنما (وبعد الصلوات) أى فراغها (فرضا) أى أداء وقضاء وكذا الترتيل لأنه فرض عملا (ونفلا)
 أى ما ليس بفرض فيشمل السنة والتطوع وهذا الإطلاق هو الصحيح المعتمد المطابق لظاهر
 الرواية وأما ما خصه الطحاوى بالمكتوبات دون النوافل والنوافل فهو رواية شاذة كما قاله
 الاسدي جابى اللهم الآن يقال أراد زيادة الاستحباب بعد الفرائض الوقتية ولذا قال ابن الهمام
 والنعم ميم أولى (وعند كل ركوب ونزول) كما استفيد من قوله راكبا ونازلا (ولقاء بعضهم بعضا)
 أى بعضا آخر كما قدمناه (وإذا استيقظ من النوم) أى استنبه وكذا إذا قصد النوم وأراد له من
 جملة تغير الحالة (أو استعطف راحلته) أى صرف عنان دابته من طريق إلى أخرى (وإذا كانوا
 جماعة) وأقارها هذا الشأن ولذا قال (لا يمشى أحد على تلبية الآخر) لأنه يشوش الخواطر
 ويشوش كمال سمع الحاضر (بل كل إنسان يابى بنفسه) أى منفردا بصوته (دون أن يمشى على
 على صوت غيره) أى على وجه المعية لا الشبهة وكذا قيل إن المدايسة القرآنية إنما تستحب
 إذا كان يقرأ أو واحد بعد واحد دون الهيئة الاجتماعية على ما أحدثه القراء المصرية والشامية
 (وبسحب أن يرفع بها) أى بالتلبية (صوته) وكلما بالغ فهو أحب لشهادة كل من بالغه لكن
 لا بحيث ينقطع صوته ويتضرر به نفسه لما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم قال لبعض أصحابه
 حين تجاوزوا عن الحد في رفع أصواتهم لبعض الأذكار في الاسفار اربعوا على أنفسكم فانكم
 لا تدعون أصم ولا بعيده بل تدعون سميعا قريبا وهذا قال ابن الحاج المالكى وليحذر عما
 يفعل به بعضهم من أنهم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى يعثر واحد قهقههم وبعضهم يحفظون
 أصواتهم حتى لا تكاد تسمع والسنة في ذلك التوسط انتهى فاذكره المصنف من أن رفع
 الصوت بالتلبية مستحب فيه مسامحة لأن المعتمد أنه سنة كما صرح به قوام الدين في شرح
 الهداية وكذا قال المحقق ابن الهمام هو سنة فإن تركه كان مسيئا ولا شيء عليه ولا يالع فيه
 فيجهد نفسه كيلا يتضرر ثم قال ولا يحنق أنه لا منافاة بين قولنا لا يجهد نفسه بشدة رفع الصوت
 وبين الأدلة الدالة على استحباب رفع الصوت بشدة إذا لا يلزم بين ذلك وبين الاجتهاد إذا قد
 يكون الرجل جهورى الصوت عالیه طبعاً فيحصل الرفع العالى مع عدم تعب به (الأن يكون
 في مصر) فإنه لا يستحب أن يرفع صوته خوفا من الرياء والسمعة والظاهر أن يكون يتضرر
 فصحف على بعض من حرر (أو امرأة) فإنها لا ترفع صوتها بل تسمع نفسها لا غير كما صرح به
 شارح الكنز ولأن صوتها عورة فرفعها بكشفه عبرة (ويابى) أى حال أحراره (في مسجد مكة)
 الظاهر أنه من غير رفع صوت بالغ يشوش على المصلين والناطقين فإن ابن الضياء من علمائنا
 صرح بأن رفع الصوت في المسجد ولو بالذكور حرام (ومنى) أى وفى منى أو فى مسجدها كما ذكرنا
 (وعرفات) وكذا بعده فى من دلالة إلى أن يرمى (لا فى الطواف) أى لا يلبى حال طوافه مطلقا لأن
 اشتغاله حينئذ بالادعية المأثورة أفضل وهذا إذا أراد به طواف القدوم أو طواف الفرض على
 فرض تقديمه على الرمي والالتلبية فى طواف العمرة ولا فى طواف الفرض بعد الرمي (وسعى
 العمرة) أى ولا فى سعى العمرة فإن التلبية تنقطع بأول شروعه فى طوافها وأما ما أطلق بعضهم
 من أنه لا يابى حالة السعى فمخبر جملة على سعى العمرة أو سعى الحج إذا أخره وأما ما صرح فى الأصل

من أنه يلي في السعي فيحصل على السعي الحج إذا قدمه ثم لا خلاف في أن التلبية اجابة الدعوة
 وانما الخلاف في الداعي من هو وقبل هو الله تعالى وقبل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل
 هو الخليل عليه السلام قال المصنف في الكبر وهو الاظهر قلت ان كان المراد الاجابة الروحانية
 فلا شك أنه الاظهر والا فهو صلى الله عليه وسلم امر بالنداء أيضا القوله تعالى وأذن في الناس
 بالحج على خلاف فيه ان المأمور به ابراهيم أو هو عليهم الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج
 عام الوداع ثم لا مريية ان الداعي الحقيقي هو الله سبحانه فالصواب ان الخطاب في ليك لرب
 الابواب لدلالة ما بعده من انقل اللهم ولا شريك لك وغيره ودعوى الالتفات مما لا يلتزم به ولا
 يعرج عليه (وبقوم تقليد الهدى مقام التلبية) الهدى يعمل الابل والبقر والغنم فكان سقمه
 أن يقول تقليد البدنة كما سرح بقوله (وهو) أي تقليده (أن يربط) بكسر الموحدة وهي
 النقص وبضمها (في عتق بدنة) أي في رقبتها وهي متناولة لبقرة عندنا خلافا للشافعي ولنا عطف
 عليه انصر بحال ما راد بقوله (أو بقرة واجب) أي هديا كقران ودمعة ونذر وكفارة (أو نفل)
 أي تطوع شامل للسنة فانه يستحب الهدى لكل مالك ان يدر عليه فقد أهدى صلى الله تعالى
 عليه وسلم عام حجة الوداع مائة بدنة فخر منها اثلاثا وستين بيده الشريفة عدد سنى عمره المنقبة
 وأمر المرتضى بنصر البقرة (قطعة نفل) أي كاملة أو ناقصة (أو مزادة) أي قطعة مزادة
 وعروتها وهي شحم الميسم كجراب زوادة أو الفرة التي غالبها من الجلد المعسوب في السفر (أو
 لحاء شجرة) وهي بكسر اللام مدود أي قشرها (أو نحو) من شر النعل وغير ذلك مما يكون
 علامة على انه هدى لثلاثة مرضوا له وان عطب وذبح فلا ياكل منه الا الفقراء دون الاغنياء
 (ويسوقها) أي يدفعها من ورائها فان السوق ضد النود (ويتوجه معها ناويا بالاسواق) أي
 بأحد التسكين معناه أوهمها أو جمعها قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق
 الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد (فيصير بذلك) أي بما ذكر من التقليد
 والسوق مع النية على الدواب كما سرح به الاصحاب (محرم) أي ولولم يلب اقيا هسما مقام
 التلبية (لكن الافضل أن يقدم التلبية على التقليد) أي اذا جمع بينهما (ان لا يصير محرم
 بالتقليد) أي أولا (لأن السنة أن يكون الشروع بالتلبية) يعني فلو عكس القضية فانه
 الذميلة (ولا يقوم الاشعار) وهو بكسر الهمزة شق جلد البدنة أو طعننا حتى يظهر الدم منها
 (مقام التلبية) ولتوجهه معها ناويا (بل هو مكروه عند خوف السراية) أي في قولهم جميعا
 فان أحسنه قال بكراهمه مطلقا واما فلا يباحنه لكنه يكره عند خوف سرايته (والأ) أي
 بأن لا يكون خوف السراية (محسن) أي عندهما (في الابل) دون البقر والغنم وكذا الرجل
 البدنة من غير تقليد ونوى الحج لا يصير محرم وان توجهه معها (والابل تقلد وتجعل) بتشديد اللام
 المستوحدة فيهما (ونشمر) من الاشعار (والبقر لا تشمر) أي بل تقلد وتجعل لكن يستحب
 التحليل والتقليد أحب منه والجمع بينهما افضل (والغنم لا يقع به شيء من ذلك) أي بما ذكر من
 الاشياء الثلاثة (ولو اشترى شبعة) أو أقل (في بدنة) أي ابل أو بقرة (فقلدها أسداهم بامرهم)
 أي بأمر بقتيمهم (ساروا) أي كاهم (محرمين ان ساروا معها أو بغير أمرهم ساروا) أي وسدده
 (محرم) أي لا بقتيمهم (ولو لم يباشروا) أي أرسله مع شخص أو سيده وقدمه (ثم توجه) أي بعد

ذلك (فان كان) أى الهدى المبعوث (هدى قران أو متعة) أى هدى تمتع (فى أشهر الحج) وسأقضى بيانه (صار) أى صاحب الهدى المذكور (ان سارنا ويا) أى للاحرام والجلالة الشرطية معترضة بين العامل وهو صار ومعموله وهو (محرم بالتوجه) أى الى الكعبة حال سيره (وان لم يكن لهما) أى للقران والمتعة (أولاهما) فى غير أشهره ولا يصير محرما حتى يلحقها وبسوقها) والحاصل ان لاقامة البدنة مقام التلبية شرائط فتم النية وقد تقدمت ومنها سوق البدنة والتوجه معها والادراك والسوق ان بعث به او لم يتوجه معها فى بدنة المتعة والقران فلو قلد هديه ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه لم يكن محررا على المشهور فى المذهب واما اذا قلد البدنة وبعث به على يد رجل ولم يتوجه معها ثم توجه بعد ذلك يريد النسل فان كانت البدنة بغير المتعة والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا أدركها وساقها صار محرما لكن المحرق شرط بالاتفاق واما السوق بعد المحرق فختلف فيه فى الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه فى الاصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال نخر الاسلام ذلك أمر اتفاق وانما الشرط ان يلحقه وفى السكاكى قال شمس الأئمة المرخسى فى المبسوط اختلاف الصحابة فى هذه المسئلة فتنهم من يقول اذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه به فى اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا أدركها وساقها صار محرما فأخذنا بالمتيقن من ذلك وقلنا اذا أدركها وساقها صار محرما لاتفاق الصحابة على ذلك رضى الله تعالى عنهم واما قوله فى أشهر الحج فخراده انه يصير محرما فى هدى المتعة بالتقليد والتوجه اذا حصل فى أشهر الحج واما اذا حصل فى غيرها فلا يصير محرما لم يدركها وبسر معها وكذا دم القران على ما ذكره بعضهم واما بدنة التطوع والنذر والجزاء فلا يصير محرما كيفية كان سواء كان فى أشهر الحج أم لا لم يدركها وبسوقها

• (فصل فى ايام النية واطلاقها * ومن نوى الاحرام) أى نفسه وكذا اذا نوى النسيك (من غير تعيين حجة أو عمرة) أى أو اراد تجميع بينهما ان كان حقه أن يقول أو قران بكافى الكبير (صح) أى احرامه اجماعا فيترتب عليه المحظورات (ولزمه) أى المضى فى أحد النسيكين (وله أن يجعله) أى بغير احرامه المبهم (لا يه ما شاء) أى من أحد النسيكين (قبل ان ينسرع فى أعمال أحدهما) أى من أركانهما (فان لم يعين حتى طاف) أى العمرة أو مطلقا (ولو شوطا كان) أى صار (احرامه للعمرة) أى منقلبا ومصرفا (أو وقف بعرفة) أى قبل الطواف (فالحجة) أى فصار احرامه متعينا للحجة (وان لم ينو) أى وان لم يقصد الحج فى وقوفه فانه ينصرف اليه شرعا وكذا اذا لم ينو فى طوافه فرض العمرة فانه ينقلب اليه (ولو أحصر قبل الافعال) أى أفعال الحج أو العمرة من أركانهما ما وتحلل بدم (أو فاته الوقوف) أى بنوت وقته (أو جامع) أى قبل الوقوف أى فاقصد (تعيين) أى احرامه المبهم (للعمره) فى الصور الثلاثة فى الاولى يجب عليه قضاءها لا قضاء حجة وفى الثانية يفعل أفعال العمرة ويتحلل ولا يج عليه من قابل وفى الثالثة يجب عليه المضى فى عمرة وقضاءها (ولو أحرم مبهما) أى أولا (ثم أحرم ثانيا بحجة فالاول للعمرة) أى فالاحرام الاول المبهم معين بهما (أو بعمره) أى بأحرم مبهما ثم أحرم بهما (فالاول للحجة) أى تعيين لهما (وان لم ينو بالثانى شيئا) أى معينة فى الصورتين (فهو قارن) فيلزمه حجة وعمرة اما اذا خرج من بيته يريد الحج فأحرم ولم ينو شيئا فعن أبى يوسف ومحمد انه حج بناء على جواز العبادة بنية سابقة

(ولو أحرم بما أحرم به غيره) أي ولم يعلم ما أحرم به غيره (فهو مبهم) أي ما أحرمه أو حكمه كالهميم
(فأحرمه بحجة أو علة) أي على ما سبق (وإن فاته) أي وقوفه (نعين للعمرة فيلزمه وكذا الواحصر)
وكذا الواجبات فافسده كما تقدم

• (فصل في ولو أحرم بالحلج) أي مطلقا (ولم يفرضا ولا تطوقا) وهو فرض (لأن المطلق ينصرف
إلى الكامل فإن كان عليه حجة الإسلام يقع عنها استحبابا بالاتفاق في ظاهر المذهب وقبل إذا بدأ
بالحج وعليه حجة الإسلام فأحرم مطلقا كان نقلا ذكره الزاهد (ولو نوى) أي الحج (عن الغير أو
النذر أو النقل) أي التطوع (كان) أي يجب (عما نوى) أي عما عين له (وإن لم يحج للعرض) أي
لحجة الإسلام بعد ذلك ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المشهور الصريح عن أبي حنيفة
أبي يوسف من أنه لا يتأدى العرض بنية النقل في هذا الباب وروى عن أبي يوسف وهو مذهب
الشافعي أنه إذا حج بنية النقل يقع عن حجة الإسلام وكأنه قاس على الصيام المقروض لكن
الفرق أن رمضان معيار الصوم الفرض بخلاف وقت الحج فإنه موسع إلى آخر الشهر وتطيره
وقت الصلاة وعنه أيضا إذا نذر بحجة وعليه حجة الإسلام فأحرم مطلقا كان نقلا (ولو نوى
للمنذر أو النقل) أي معا (قبل فهو نذر) وهو قول محمد (وقبل نذر) وهو قول أبي يوسف والأول
أظهر وأحوط والثاني أوسع ويؤيد الثاني قوله (ولو نوى فرضا) أي حجة (ونقلا فهو فرض)
أي عند محمد وكذا عند أبي يوسف على الأصح كما في البحر لكن في الكافي ولو نوى حجة الإسلام
والتطوع فهو حجة الإسلام اتفاقا ما عند أبي يوسف لأن نية التطوع غير محتاج إليها انفلت
وعند محمد لما بطلت الجهتان فأنه إذا نذر حجة أو حجتا تساقطتا في الحج فتعين صرفه إليه (ولو
نوى نصف نسك) أي مثلا (أو جبالا يطوف له) أي طواف الزيارة (ولا يتفق) أي بمرقة لأجله
(فبما ينسك) أي كامل لأنه لا يتجزأ وحكم المبهمة تقدم (أو حج كامل) أي عليه بطواف ووقوف
لأنه إذا كان له وكذا عليه سائر الواجبات واجتناب المحظورات (ولو أحرم) أي بحج (على ظن
أنه عليه) أي فرضا أو نذر (فتبين عدمه) أي خلاف ظنه (لزمه المضي) أي انشروعه (وإن
أفاده فقضاؤه) أي لزمه وهذا بخلاف الصلاة لما قد مر (وإن أحصر) أي الظان المذكور
(فتقبل) أي على ما في الغزوي وكشف الاسرار شرح الممار (لا يلزمه القضاء) لأنه إذا أحصر
وتحامل بالدم لا يحتاج إلى الأفعال للخروج (وقيل يلزمه وصحبه) أي اللزوم (في الغاية

• (فصل في نسيان ما أحرم به) أي المحرم بعد تعيين إحرامه أولا (أحرم بشئ) أي معين كحج
أو عرفة أو قرآن (ثم نسيه) أي ما أحرم به ولم يترج بعبادة ظنه بشئ (لزمه حج وعرفة) أي احتياطا
أولاً لأنه الفرد الأكمل فإنه النوع الأفضل (يقتدأ فعلها عليه) كالقرآن المعروف (ولا يلزمه
هدى القرآن) أي تحقيقا عليه بسبب النسيان فإن اللزوم نوع مؤاخذة ولو كان بالقيام للشكر
بتوفيق الجمع بين التكبير وليكون فرقا بين إحرام المذكر والناسي في الجملة لا يكون حكمهما
واحدا من جميع الوجوه (ولو أحصر محل) أي يتحامل (بهدي واحد) وهو دم التحلل عن مطلق
نسكه لما سبق (وبقي حجة وعرفة) أي احتياطا (إن شاء جمع بينهما) أي بالقرآن (أو فرق) أي
فصل بالتمتع أو غيره (وإن جامع) أي قبل طواف العمرة (فعله المضي فيهما وقضاؤهما) أي
لفسادهما ما بالجامع وعليه شاتان وسقط عنه دم القران كما تقدم وأما إذا جامع به بطوافها قبل

الوقوف فيفسد حجه دون عمرته وعليه دم الفساد الحج ودم الجماع في احرام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وسقط عنه دم القران وباقي الصور سيأتي في محله (وعبارة بعضهم) اى كالكرماني والسروجي ومؤدى العبارتين واحد الا انه زاد حكم الشك فيه (وان احرم بنفسك واحد معين نفسه اوشك فيه قبل الافعال) اى قبل ان يأتي بفعل من افعال النفس (تحرى) اى اجتمد وظلب الاخرى لان غلبة الظن تقوم مقام اليقين في فروع مسائل الدين (وان لم يقع تحريره على شئ) اى معين (لزمه ان يقرن) اى قرانا لغويا وهو الجمع الصوري لا القران الشرعى الموجب للدم ولذا قال (بلاهدى) اى دم للقران على ما صرح به في الغاية واما قوله في المحيط فلا يكون قارنا فمحمول على القران الشرعى للجمع بين العبارات فانه اولى من الحمل على اختلاف الروايات (ولو اهل بشيتين) اى نسكين معينين (فذهبوا) اى انهما جحطان أو عزران أو حجة وعمره (لزمه القران) اى الشرعى جلا لفعل المؤمن على الصلاح المستحسن في الدين (ودمه) اى دم القران الموجب للشكر وهذا في الاستحسان والقيام ان يلزمه جحطان أو عزران (فلو احضر بعث به دين) اى لانه في احرامين (وعليه قضاء حجة وعمرتين) لانا جعلناه قارنا بخلاف ما قبله اذ لم يعلم يقينا ان احرامه كان بشيتين

* (فصل في احرام المغمى عليه * من أغمى عليه) اى من توجه الى البيت الحرام يريد حجة الاسلام فأغمى عليه قبل الاحرام (اونام) اى وهو مريض كما سيأتي (فنوى ولي عنه رقيقه) اى بعد ما نوى رقيقه عن نفسه أو قبله بأن قال اللهم انه يريد الحج ارأريد الحج له فيسره وتقبله منه ثم ابلى عنه (او غيره) اى غير رقيقه (بأمره) اى السابق على انعمائه ونومه (اولا) اى اولا بأمره نصاب لفعل الغير باختباره (صح) اى احرام الرقيق أو غيره عنه مطلقا وسيأتي بيان الخلاف فيه (وبصير) اى المغمى عليه (محرم) اى بنية رقيقه وتليته وربما يقال يكتفى بتلبية رقيقه عنه بناء على جواز العبادة بنية سابقة (ولا يشترط) لصحة احرامه (تجريده عن لبس المحيط) لانه من باب ارتكاب المحذور (ويجزيه عن حجة الاسلام) اى بخلاف (ولو ارتكب) اى المغمى عليه المحرم عنه غيره (محظورا) اى ممنوعا من محرمات الاحرام (لزمه موجه) (بفتح الجيم) اى مقتضى المحذور من الدم أو الصدقة أو غيره ما وان كان غير قاصد (للمحظور لا الرقيق) اى لا غيره لانه احرم عن نفسه بطريق الاصل وعن المغمى عليه بطريق النيابة كالولى يحرم عن الصغير فينتقل احرامه عنه محرما كما لو نوى هو وولى ولذا لو ارتكب هو ابضا محظورا لزمه جزاء واحد لا احرام نفسه ولا نسي عليه من جهة اخلاله عن غيره ثم اعلم انه اذا أمر اصحابه ورفقاء بذلك فلا خلاف فيه واما ان لم يأمرهم بذلك نصا فاهلوا عنه فجاز ذلك ابضا عند ابي حنيفة خلافا لهما ولو احرم عنه غير رقيقه بغير أمره لا رواية فيه واختلاف المشايخ على قول ابي حنيفة قبل يجوز عنده وقيل لا يجوز وقد ذكر التولبي في المحيط والذخيرة قال ابن الهمام والجواز هو الاولى قلت وهو الظاهر لثبوت عقد الاخوة بدليل قوله تعالى انما المؤمنون اخوة وقوله عليه الصلاة والسلام المسلم اخو المسلم لم لا يتخذله (ولو افاق) اى المغمى عليه بعد الاحرام عنه (أو استيقظ) اى النائم المريض بعد نومه الباعث على الاحرام عنه (لزمه مباشرة الافعال) اى بنية أعمال الحج وكذا اجتناب المحظورات (وان لم يفق فقل لا يجب) اى على الرفقاء (أن يشهدوا به) يضم

أوله أي يحضره (المشاهد) أي المشاعر (كالطواف) أي طواف الزيارة (والوقوف) أي برفة
بعض وسائر الواجبات من وقوف مزدلفة ورمي الجمره والهدي وانما اقتصر على الركنتين لانهما
المهم في حجة الحج (بل مباشرة الرفقة) بضم ف تكون ويجوز تثليث الراء وهم جماعة يترافقون
في الطريق (تجزيه) لأن عهد المرافقة قام مقام الامر بالنياية وهذا القول اختاره جماعة
جعله صاحب المبسوط الاصح وفي العناية الاصح أن يثبتهم عنه في أدائه صحيحة الا ان احضاره
أولى لامتنع وقبل لاتنادى بأداء رفته، والله مال قاض يخاف وصاحب البدائع وغيرهما في
فتاوى قاض يخاف لو أحرم بالحج ثم أغنى عليه فطافوا به حول البيت على بعير أو برفقه بعرفات
ومزدلفة وادخلوا الحجاري يده ورموا به وسعوا به بين الصفا والمروة جازي عنى والا فلا لكن
عن محمد لورى عنه بالاجار ولم يحمل الى موضع الرمي جاز والافضل ان يرمى الجمار بيده ولا يجوز
ان يطاف عنه حتى يحمل الى الطواف ويطاف به وكذا الوقوف برفة انتهت كلامه وهذا
التفصيل حسن جدا والله أشار المصنف بقوله (وقيل يجب له في الطواف) أي طواف
الاقاضة بان يحمله الرفيق على ظهره أو ظهر غيره وينوي عنه الطواف في أوله (والوقوف) أي
باحضاره في موقف عرفة ولو ساعة ليكون أقرب الى أدائه لو كان مقيما والله مال خمس الأئمة
السرخسي (لا في الرمي ونحوه) من وقوف المزدلفة والهدي لكونهما من الواجبات وهي دون
الاركان في الاعتبار (ولو أغنى عليه بعد الاحرام) أي بعد تحقق احرامه لنفسه (فحمله
متعين) أي على رفائه (وفاقا) أي اتفاقا فقد ذكر غير الاسلام انه اذا أغنى عليه بعد الاحرام
فيطاف به المباشك فانه يجزئه عند أصحابنا جبالا انه هو الفاعل وقد سبقت البيهقي قال ابن
الهيتمام ويشكل عليه اشتراط النية في الطواف حيث لم توجد منه فالاولى أن يفعل بأن جوار
الاستنابة فيما يجزئه ثابت فيجوز النياية في الافعال ويشترط نيتهم الطواف كما يشترط نية الا
ان هذا يقتضي عدم تعيين حمله والشهود أي الحضور وهو الاصح على ما ذكره في محل آخر
(فصل في احرام الصبي) يعقد احرام الصبي المير للقل لا للفرس) اذ لا ينعقد احرامه
عن حجة الاسلام اجماعا فتوله في الكبير عندنا ليس في محله (ويصح ادائه) أي مباشرة أفعاله
(بنفسه) أي دون غيره بامره أو بغير أمره لعدم جواز النياية عند عدم الضرورة (ولا يصح
من غيره) أي من غير الصبي المير (في الاداء) أي مباشرة الافعال (ولا الاحرام) على ما في
البدائع من انه لا يجوز ادائه الحج بنفسه وكان حق المصنف أن يعكس في ذكره ما حكمه
المرتب بينه ما في وضعه ما حيث قدم الاحرام على الاداء شرعا (ول يعن من وليه) أي
نياية عنه (فيحرم عنه من كان أقرب اليه) أي في النسب (فلما جتمع والد وأخ يحرم له الواك)
على ما في فتاوى قاض يخاف والظاهر انه شرط الاولوية وهذا كله مبني على انه قاده نقلا
لكن في شرح المجموع وعندنا اذا أهل الصبي أو وليه لم ينعقد فرضا ولا نقلا وفي الهداية ما يدل
على انه قاده نقلا ثم قال صاحب الهداية واختلف المتأخرون فنع بعضهم انه قاده أصلا وقيل
ينعقد ويكون حج عمرين واعتباد انتهى ويمكن الجمع بأنه لا ينعقد انعقادا ملزما وينعقد نقلا
غير ملزم لانه غير مكلف فقائه التعود بعمل الخير ويتبرع عليه انه لو لم يفعل شيئا من
اليامورات أو ارتكب شيئا من المحظورات لا يجب عليه شيء من القضاء والكفارات ويقوى

ما ذكرنا في اختلاف المسائل واختلفوا في حج الصبي قال أبو حنيفة لا يصح منه قال يحيى بن
محمد سمعني قول أبي حنيفة لا يصح منه على ما ذكره أصحابه انه لا يصح صحة يتعلق بهم اوجوب
الكفارات عليه اذا فعل محظورات الاحرام زيادة في الرقي لانه يخرجهم من ثواب الحج وكذا
يريد ما قلنا في الغاية من ان اعتكاف الصبي وصومه وحجه صحيح شرعي بلا خلاف وأجره له
دون أبيه انتهى وانعقدت الأئمة الاربعة على ان الصبي يثاب على طاعته وتكسبه حسنات
سواء كان مميزا أو غير مميز لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسنة له دون أبيه أو يكون الاجر
لوالديه من غير ان ينقص من أجر الولد شيء ففي قاضي خان قال أبو بكر الاسكاف حسنة تكون له
دون أبيه وانما يكون للوالدين ذلك أجر التعليم والارشاد اذا فعل ذلك وقال بعضهم
حسنة تكون لأبيه يعني أيضا بناء على التسبب والاحاديث تدل عليه فقد روى عن أنس بن
مالك رضي الله عنه انه قال من جملة ما ينتفع به المرء بعد موته ان ترك ولدا تعلم القرآن والعلم
فيكون لوالده أجر ذلك من غير ان ينقص من أجر الولد شيء (وينبغي لوليه ان يجنبه) بتشديد نونه
اي يحفظه ويوعده (من محظورات الاحرام) كلبس الخيط واسنة عمال الطبيب ونحوهما (وان
ارتكب) اي الصبي شيئا من المحظورات (لا شيء عليه) أي ولو بعد بلوغه اعدم تكليفه قبله
(ولا على وليه) أي وان كان سببا للاحرامه وقائما مقامه في مباشرة أفعاله وكذا اذا فعل وليه
محظورا فعليه دم واحد ولا يجب عليه من جهة اهلاله عن غيره شيء (وكل ما قدر الصبي عليه) أي
المميز (بنفسه لا يتجاوز فيه النيابة عنه) بل يفعله هو بنفسه (والا) أي وان لم يقدر بنفسه عليه
سواء كان مميزا أو غير مميز (جاز) أي فيه النيابة عنه (الاركة في الطواف) فان الولي لا يصليهما
عن الصبي مطلقا كما أن الوصي لا يصلي ولا يصوم عن الموصى عندنا خلافا للشافعي فيمنع ذلك ان
كان الصبي مميزا يصلي ركعتي الطواف والافيسقط عنه كسائر الواجبات وأما الطواف فلا بد
انه يطوف بنفسه ان كان مميزا ولا يفيمه له وليه ويطوف به وكذا حكم الوقوف وسائر المأمورات
كالتسبيح ورمي الجمرات (ولو أنفسه لم ينسكه) فيه انه لا يتصور منه الافساد بالجماع فالمعنى انه لو ترك
أركانها جميعا كما يدل عليه قوله (أوترك شيئا منه) أي من أركانه أو واجباته (لا جزاء عليه) أي لترك
الواجبات (ولا قضاء) أي بترك الأركان من المأمورات حيث شروعه ليس يلزم له لانه غير مكلف
في فعله (ولو بلغ في احرامه) أي في اثباته (فان جددته) أي احرامه (للفرض) أي بعد بلوغه
(قبل الوقوف) أي قبل فونه (سقط عنه) أي الفرض (والا) أي وان لم يجد ادا حرامه للفرض
بان دام على احرامه المنة فقد لفتل (فهو) أي نجسه (ثقل) وكان القياس ان يصح فرضا لو نوى
حجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط كما ان الصبي اذا طهر ثم بلغ فانه يصح ادا فرضه
بتلك الطهارة الا ان الاحرام له شبه بالركن لاستماله على النية بحيث انه لم يعد ماصح له كما ان
الصبي لو شرع في صلاة ثم بلغ فان جدد احرام الصلاة ونوى بها الفرض بقع عنه والا فلا
(والجنون كالصبي الغير المميز) أي في جميع ما ذكرنا من الاعتقاد وغيره فلو افاق المجنون الذي
أحرم عنه وليه وجدد الاحرام قبل الوقوف يكرن ذلك عن حجة الاسلام ثم المجنون حال جنونه
لا شيء عليه اذا فعل المحظورات أو ترك الواجبات وذكر نكر في الاسلام التزوي وغيره انه يثاب عليه
اذا فعل شيئا من الطاعات واداء الواجبات فقله (الا انه اذا جن بعد الاحرام يلزمه الجزاء) مبني

على ما ذكره في الذخيرة عن النوادر من انه اذا اجن البالغ بعده ثم ارتكب شيئا من محظورات
 الاحرام فان فيه الكفارة فراقبته وبين الصبي لكنه مخالف لما سرح به الكرماني من ان
 الجنون لو ارتكب بعض محظورات الاحرام لاشئ عليه وهو محمول على اطلاقه المتناول بخلافه
 بعد الاحرام وهو المطابق للقواعد الاصولية ان الجنون والصبي خارجان عن التكليف
 الشرعية بل اظن ان هذا مما انفق عليه الائمة الاربعة وكذا قال عز بن جماعة وقيل عليه
 الكفارة ثم قوله (ويصح منه الاداء) أي بلا خلاف بخلاف ما اذا احرم حال جنونه فانه مما
 اختلف في بطله ففي البدائع احرام الكافر والجنون لمرئته لعدم الاهلية وهو لا ينافي
 ما قاله ايضا من انه ملحق بالصبي الذي لا يعقل فقال لا يصح منه اراء الحج بنفسه يعني بل يفعله عنه
 وله فيوافقه ما قاله صاحب المحيط وخزانة الاكل انه يحرم عنه أبوه

• (فصل في احرام المرأة هي فيه) أي المرأة في حق الاحرام (كأن رجل الا) في اثني عشر شيئا
 منها (ان الله ان تلبس الخيط) أي المحرم على الرجل (غير المسوخ) أي يورس أو زعفران
 أو عصفر الا ان يكون غسبا لا يفتض (والحقين) أي وله ان تلبس الخطين (والفازين) أي
 ما في شرح العوفي للقدوري وشرح الكرخي وغيرهما وهو بضم القاف وتشديد الفاء ما تلبسه
 المرأة وتغطي به يدها قال في البدائع لان لبس النساء من ليس بالتعطية يديها وانما غير
 ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفار من نهى نبي جلداء عليه جماعة بين
 الدلائل بقدر الامكان وسيأتي زيادة تحقيق في البيان (وتغطي رأسها) أي لا وجهها الا ان
 غطت وجهها بشئ متجاف جاز وفي النهاية ان تسدل الشئ على وجهها واجب عليها وذلك
 المسئلة على ان المرأة منهية عن اظهار وجهها للاجانب بلا ضرورة وكذا في المحيط وفي الفتح قالوا
 والمستحب ان تسدل على وجهها شيئا وبجافيه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) أي لان صوتها عورة
 فيجب الحكيم ببقية عند الاجاب (ولا ترمي) أي في الطواف (ولا تضرب مع ولا تسجي بين الميئين)
 أي بالاسراع والسرولة (ولا تحلق رأسها) لانه مثله كحلق الرجل لحينه بل تقصر (ولا تستلم الحجر)
 أي الأسود (عند المزاخرة) أي اذا كان هناك جمع من الرجال (ولا تصعد الصفا كذلك) أي عند
 المزاخرة (ولا تصل عند المقام) أي قرب مقام ابراهيم عليه السلام (كذلك) أي وقت التزاحم
 (ولا يلزمه ادم لترك المصدر) أي طواف الوداع (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) أي وتأخير
 طواف الافاضة عن أيام الحرة (لعذر الخيض والنفاس) فيد في المسئلة لكن على ما في البدائع
 من ان ترك الواجب بعد لا يوجب شيئا لانه يكون الصورتان مما اختص به السماء وان كان
 لا يتصور وقوعهما من غيرهن وكله في الكبير اعتمد عليه حيث قال انه لا دم عليها التأخير
 طواف الزيارة عن أيامه بعد ما تم زاد في الكبير ان الله ان تلبس الحرير والذهب وتتملى بأى
 حلى شئت عند عامة العلماء وعن عطاء انه كره لها ذلك ثم قال وهذا القرقي البصر والعناية
 ولم يذكره الكرماني وهو أولى لانه غير محتص بحال الاحرام قلت بل الخلاف المذكور محتص
 بالاحرام والا فلا خلاف لعطاء وغيره في عدم كراهة لبس المرأة حريرا أو حليا (والخنثى) أي
 المشكل (فيه) أي في هذا الفصل (كالاتنى) أي استحياط الكن حاله في هيئة اللبس مشكل
 • (فصل في احرام العبد والامة) أي ولو كان لهما الرقبة من حبيثة (باعتقده) أي اجماعا (احرام

المملوك) أي مذكرا كان أو مؤنثا (بأذن سيده) أي مالكة أو مالكة (وبغير إذنه للنفل) أي
وينبغي له أيضا للتطوع أي لا لافرض في الصورتين (وللمولى أن يحمله) أي يخرجهم من إحصاءه
بمحظور (أن إحصاءه بلا إذن وكره) أي تحليله (بعده) أي بعد إذنه لأنه رجوع عن وعده وفي رواية
عن أبي يوسف أن المولى إذا أذن لعبده في الحج فليس له أن يحمله لأنه أسقط حق نفسه بالأذن
فصار كالمحرر فلا يحل الإبالا إحصاءه ثم ليس على المولى هدى لتحليله بل على العبد إذا أعتق وعليه
أيضا أن يقضى ما أحرم به (وأن ارتكب) أي المملوك (محظورا في إحصاءه لزمه جوارؤه) أي في
الجملة (فإن كان) جوارؤه (صوما) كلبسه معذورا (ففي الحال) أي يلزمه قبل عتقه (والا) بان
كان الجوارء ماليا (فبعد العتق) يكاف بأدائه ولولزمه الآن في ذمته (ولو عتق في الإحصاء لا يمكن
فسخه) أي فسخ إحصاءه وتجبدي إحصاءه آخر للعرض لأن إحصاءه يلزم له فيجب عليه إتمامه
(بخلاف الصبي إذا بلغ) أي فإنه يجوز له فسخه أي فسخ إحصاءه وتجبديده كما سبق (فيمضي) أي
المملوك (فيه) أي في إحصاءه نفلا (ولا يسقط به) أي بهذا الحج (العرض) أي ولو فرض عليه
بعد عتقه

* (فصل في محرمات الإحصاء) أي محظورات إحصاء أحد المسلمين ومنوعاته المستحيلة على
المكروهات التحريمية والشاملة للمفسد منها (الرفق والنسوق والجدال) أي المذكورة في
الآية حيث قال من فرض فيهن الحج فلا رفق ولا نسوق ولا جدال فالرفق هو الجماع عند
الجهور وأذ كره أو دواعيه مطلقا قبل وهو الأصح لأنه أبلغ في إفادة المبالغة أو بمحضرة النساء
أو كل كلام غش وجور وزيور والنسوق المعاصي كلها وخصت بحال الإحصاء لأنها أقيح حينئذ
كلبس الحرير حالة الصلاة وقيل هو السباب وأما الجدال فهو أن يجادل رفيقه حتى يفضيه
بالمنازعة القبيحة بخلاف الجدال على وجه النظر في أمر من الأمور الدينية فإنه لا بأس به وأما
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل أحد في كل حال
(والجماع) خص بالذكر اهتماما بحاله فإنه مفسد للنسك في بعض أحوال إحصاءه (ودواعيه
كالبهله واللامس) وفي معناهما النظر بشهوة والكلام بمفسدة في الأجنبية (والمفاخدة
والمعاينة) كان الأولى ذكرهما بالعكس (بشهوة) هذا القيد للمعاد الجماع بالنسبة إلى حلاله
من المرأة والامة (وإزالة الشعر) من الإبط والعانة وغيرهما (حلقا وتفتوتورا) أي استعما لا
للزورة (وأحراقا) لو أمكنه (مباشرة) أي بنفسه (أو تمكينها) أي لغيره حتى يترتب عليه الأثم والا
ففي وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون بتمكينه أو بغيره كراهلأ ومما ونحوهما (وحاق
الرأس) أي وحلق المحرم رأسه أو رأس غيره حلالا كان أو محررا ما لم يفرغ عن أداء نسكه ما وهو
تخصيص بعد تعميم وكذا الحكم في قوله (وتقصيره والشارب والإبط والعانة والرقبة وموضع
المحاجم) وكذا موضع حجيم (وقص الشعر) وكذا تنقيها (وحلق رأسه أو رأس غيره ولو حلالا) أي
ولو كان غيره حلالا وهذا نصريح بما علم ضمنا ويستثنى من ذلك قلع الشعر النابت في العين (وقلم
الظافر) الأولى وقلم الظفر (ولبس الخيط) أي على وجهه المعتاد (والقميص) خص بالذكر لأنه
لا يجوز لبسه ولو عدم الأزارع فإنه لا يمكنه أن يأتز به وفي البدائع وإن لم يجد ردا مشق قميصه
وارتدى به يعني ليكون أقرب إلى السنة في خصوص الهيئة فلا ينافي ما في البحر لا يحتاج إلى شق

قصه لانه لو ارتدى بالله يص من غير شق لا بأس به (والسراويل) أى الاعتدال عدم الازرار على
 ما سرح به الرازي لكنه ينبغي أن يجعل على سراويل غير قابل لأن يشق ويؤثر به كالثياب في قول
 الجوهري وروان لم يجد الازار يشق ما حول السراويل ما خلا وضع الشكة ويقتر به ولولبه كاهو ولم
 يشقه عليه دم (والعمامة) بكسر العين والمراد به النسي عن تقطية الرأس بلبس المعتاد الا عم
 من العمامة وغيره اقوله (والقلنسوة) كالخصبص (والبرقع) أى على الوجه (والبرنس)
 بضم نين كالبرقع وهو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كانت أوجبة أو طراعى ما
 الا ماوس فكان حقه ان يذكر بعد القلنسوة (وزر الطيلسان) مثلثة اللام والزر يفتح الرازي
 أى ربطه بالزر وعنده على عنقه ومحل فصل المكر وهاتن كياسا فى فانه ان أراد لبسه فوق رأسه
 فلا يحتاج الى تدنزه (والقباء) الطاهره عطف على الطيلسان فذهب معافيه والاولى ان يعطف
 على الخيط أى ولبه لكي اذا أدخل يده في كفه والافان أدخل منكبيه فيه بلا ادخال يده فانه
 يكره وقال زفر عليه دم (ونحوه) أى من البلية والفروة واللباد والعباء (وليس الخفين) أى الا ان
 لا يجد زملين فانه يقطعهما أسفل من الكعبين (والجوربين) أى ولبه سواء كانا من علفين أو غير
 من علفين (وكل ما يوارى الكعب الذى عند معقد شر الكعب) أى فى المفصل الذى في وسط
 القدم لا الكعب المعبر عند غسل الرجلين وكذا لبس المحرم الفقازين لما نقل عز الدين بن
 جماعة من انه يحرم عليه لبس الفقازين في يديه عند الأئمة الأربعة وقال القارسي ويلبس المحرم
 الفقازين ولعله محمول على جواز مع الصكر راحة في حق الرجل فان المرأة ليست بمسحوعة عن
 لبسهما وان كان الأولى لهما ان لا تلبسهما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا تلبس الفقازين
 بجما بين الدلائل كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يدل على ان الرجل ممنوع عن تعطيه قيديه اللهم
 الا ان يقال هو نوع من لبس الخيط والله اعلم (وليس ثوب مصبوغ بطيب) أى بورس أو زعفران
 أو عصفر أو غيرهما بطيب به غيظا كان أو غير غيظ (الا ان يكون غسلا) أى غسلا ولا كثيرا
 بحيث انه (لا يتنقض) بتشديد الضاد المجمة أى لا يتأثر أثر صبغه لما روى عن محمد انه لا يتعدى
 أثر الصبغ الى غيره ولا تنقوح منه رائحة الطيب وهو الاصح على ما في البحر الزاخر والبحر
 العميق وقناوى قاضيخان والبدايع فالعبارة للرائحة لا اللون وللهو كان الثوب مصبوغا
 بصبغ ليس فيه طيب كالغرة ونحوها فلا بأس بلبسه ولو قبل الغسل لأن فيه الزينة فقط
 والاسرام لا يمنعها وامامنا في الملة طاعت من قوله ولا يترين المحرم فمحمول على خلاف الأولى
 ونهى التنزه عنه (وتقطية الرأس) أى كاه أو بعضه لكنه في حق الرجل (والوجه)
 أى للرجل والمرأة وكذا قوله (والطيب) أى استعمال الطيب بعد الاسرام (والتهدين) أى
 تهدين نفسه والاولى أن يقول والتهدين أو والدهن بالفتح والادهان أى استعمال الدهن مطبيا
 أو غير مطبى في بدنه وأما قوله في الكبير في ثوبه أو بدنه فيخص بالدهن المطيب على ما هو الظاهر
 (وأكل الطيب) أى وحده لكن عنده خلافا لهما وسبأ في زيادة بيان (وشده بطرف ثوبه) أى
 ربط طيب بفوح ريحه بخلاف شدة عود أو صندل مثلاً في الفتح لا يجوز له ان يشتمس كأي
 طرف ازاره وهو لا يفيد العموم المستفاد من اطلاق المصنف (وقال صيد البر) أى دون البحر
 وكذا اصطيداه (وأخذه) أى امسا كما ابتداء والاعانة عليه (ودوام امساك في يده) أى انتهام

(والإشارة إليه) أي حال حضوره (والدلالة) أي حال غيبته (والإعانة عليه) أي بنوع من أنواع الإعانة كإعانة سكين أو مناوله ترع وسوط (وتنقيه) أي لأخراجه عن محله من غير ضرورة داعية إليه (وكسري بيضه وتبري ريشه وكسرقوائحه وجناحه وحلبه) أي حلب ابنه (وشبهه) وكان حقه أن يذكره عقب قوله وكسري بيضه للمعبر في الكبير عنه بقوله ونشئ بيضه أو المراد بالشيء طبعه الشامل للصيد وبيضه بأي نوع من أنواعه (وبيعه وشراؤه وأكاه) فيفيد أن قله وطبعه وأكاه كل واحد منهما لا يحل فعله (وقتل القملة ورميها) أي في الشمس وغيرها (ودفعها الفير) مطا (والامر بقتلها والإشارة إليها أن قتلها المشار إليه) وفيه ان الإشارة منه إلى عنها وان كان الجزاء لا يتقرب الأعلى مباشرة المشار إليه قتلها (والقاء ثوبه في الشمس) أي في غيره بشبهه وتخليته (وغسله لهلا كهذا) أي لأجل موته أبقده ولما قبله (وخضب رأسه ولحيته أو عضواً آخر بالحناء وغسلهما بالخطمي والوسمة وتليده شعره) أي شعر رأسه (بشئ) أي بشئ غليظ (غير مائع) هذا بيان للواقع والافهم مستدرك لفظاً ومعنى حيث لا يتصور التليد بالمائع ولو تصور لم يمنع عنه أيضاً (ولومن غير طيب) وأما إذا كان تليد بطيب فهو حرامان قال ابن الهمام وما ذكره رشيد الدين البصري وحسن أن يلبد رأسه قبل الإحرام مشكلاً لأنه لا يجوز استحباب التغطية السكائنة قبل الإحرام بخلاف الطيب انتهى وأما فاسه عليه وهو ليس بيبعد ولا يظهر له فارق بل هو دون الطيب في مقام الارتفاق لانا الصاق شعر الرأس بالصبغ ونحوه كيلاً يتخلله الغبار ولا يصيبه شيء من الهوام ويقع من حر الشمس وهذا جائز عند الشافعي ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل ملبد أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه ملبد اللهم الآن يقال تليده كان ضرورة (وقطع شجر الحرم وقلمه ورعيه إلا الأذخر) ذكره استطراداً تعالفاً في النهاية وإن كانت حرمة لا تتعلق بحالة الإحرام على الخصوصية ولعل الوجه في ذكره ههنا أن تعرض الحرم لصيد الحرم ونحوه أشد حرمة وأقبح معصية وللتبسيه أن كل حج ليس فيه ارتكاب المحظور فهو الحج المبرور كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه والتخصيص بالرفث مع دخوله في عموم الفسق لكونه مفسداً للحج ولئلا يتوهم جواز الجماع مع الحلال فإنه حرام بالاجماع (وعاب هذه المحظورات) أي المذكورة في فصل المحرمات (يجب الجزاء بمباشرتها) أي ماعداً الفسوق والجسدال (وأما التي) أي المحظورات بمعنى الممنوعات التي (لأجر فيها سوى الكراهة) استثناء منقطع (فهى هذه) أي المذكورات الآتية بعد قوله هذا

فصل في مكروهاته وإزالة التفتت بفتح تين أي الوسخ والدرن وكذا الشعث وهو تفرق الشعر لحديث الحاج الشعث التقل ولقوله تعالى ثم ليعضوا أنفسهم وظاهر الآية أن إزالة التفتت حال الإحرام حرام ويؤيده ما في المحيط إزالة التفتت حرام لكنه مقيّد بما إذا كان الاغتسال بالماء الحار كما قال ابن الأثير (وغسل الرأس والحية والجسد) أي سائر البدن (بالسدر ونحوه) كالإشنان والدولك والصابون (ومشط رأسه) لاحتمال قطع شعره ولما فيه من التزين وإزالة الشعث فكان الأولى أن يقول ومشط شعره ليشغل لحيته أيضاً (وحكه) أي حك

شعر رأسه وكذا لحيته وسائر جسده كحاشيد المانيه من الشعر من لقطع الشعر وازالته وتنقه
وأما قوله (ان افنى الى قتل الهوام وازالة الشعر) فغير ظاهر لانه حينئذ به من المحرمات
لأمن المكروهات (وعقد الطليان على عنقه) فلو طلياس من غير عقد فلا بأس به (والقاء التبا
والعباء ونحوهما) كالجبة والقميص واللباد (على منكبيه من غير ادخال يديه في كفيه) والظاهر
ان ادخال احدهما كذلك (وعقد الازار والرداء) أي ربط طرف أحدهما بطرفه الآخر (وان
يغله) أي كل واحد منهما (بخلال) كحواصة (وشدهما بجبل ونحوه) من بباط منطقة (وليس
التوب المجرى) أي الذي يجزؤه به الاحرام قال صاحب السراج الوهاج ولا بأس ان يلبس
التوب المجرى لانه غير مستعمل يجزؤه من الطيب وانما يحصل منه مجرد الرائحة وذلك لا يكون
طيبا لكن قد مع العطارين واغرب المصنف بقوله في الكبير ويرد عليه قولهم ان المنع للطيب
والرائحة لا اللون انتهى حيث لا كلام في اللون ولا في الطيب لعدم الخلاف فيه ما ولا في قصد
الرائحة بالفعل كالشم وانما الكلام للرائحة التي تحصل في الثوب أو البدن من غير قصد
كالفرد مع العطار ونحوه من لا يكون له ريح فانها بائنة لا خلاف نقاس عليه لبس الثوب
المجرى فان بخوره لم يقع بفعله وشبهه لم يحصل بقصد مع انه قال في المحيط على ما نقله عنه القاري
اذا شم الطيب لا يكره وكذا لو أجرأى ثوبه بلبس ثوب رائحته بعد الاحرام فقوله (وشم الطيب)
اما تحت لف قمه واما محمول على قصده وكذا ما ذكره في البحر الآخر ويكره له شم الریحان والطيب
والسفرجل والارج وما أشبه ذلك انتهى وأبعد بعض الشافعية حيث قال يكره للصائم ان
يرى الطيب ولو من بعد (ومسه) أي لمس الطيب (ان لم يلتزم) أي شيء من جرمه الى بدنه فانه
حينئذ نوع من استمهاله بخلاف ما اذا تعلق به ريحه وعميق به فوجه فانه لا يضره (وشم الریحان)
أي المعهود (والثمار الطيبة وكل نبات له رائحة طيبة والجالوس في مكان عطار) وكذا ما
(الاستحمام الرائحة) بهذه النية (والترين) لما قدمناه (وتعصيب شيء من جسده) قال ابن
الهام ويكره تعصيب رأسه ولو عصب غير الرأس من بدنه يكره ايضا ان كان بلا علة انفسى
وهو يقيدان تعصيب أجزاء الرأس مكرره مطلعا بموجب (للجزاء) بعذرا وبغير عذرا لأن
صاحب العذر غير آثم فالصواب ان يذكر تعصيب الرأس والوجه في المحظورات وتعصيب غيرهما
في المكروهات (والدخول تحت استار الكعبة) أي مع شرافتها (ان أصاب رأسه أو وجهه)
ولو بعضهما (وتغطية أنفه أو ذقنه) أي ما بين طيبيه (أو عارضه) بفتح الراء أي طرف وجهه
(بنوب) متعلق بالتغطية وقيد لها احترازا من تغطية ما بالبدن (واكل طعام) أي غير مطبوخ
(يوجد منه رائحة الطيب) بخلاف المطبوخ فانه لا يكره وكذا اذا كان المخلوط غير مطبوخ ولم
يوجد منه ريح فانه حينئذ مغلوب مسه لك فلا شيء عليه وكذا حكم الشراب وهذا كله عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهم فلا شيء عليه بأكل الزعفران فانه يسهل في الاطعمة
والحق فيها ولا ي حنيفة انه طيب حقيقة ولا لقطعة هذه الحقيقة الا لضرورة التسمية للطعام
بأن كان في طعام مسه النار لم تفسد كذا في الشئ (وكب وجهه على وسادة) فانه بمنزلة
تغطية وجهه فيكره (بخلاف خديه) أي وضعهما وكذا اوضع رأسه عليها فانه وان كان يلزم منه
تغطية بعض وجهه أو رأسه الا أن يرفع تكليفه لدفع الحرج فانه الهبة المعتادة في النوم بل

الكيفية المستحبة فيه بخلاف كب الوجه فأنهم الرقعة الغير المتعارفة بل الكيفية المبعوضة عند آداب المرأة

* (فصل في مباحاته الغسل) أى الغتسال بالماء القراح وماء الصابون والاشنان ويكره بالسدر كما سبق لكن يستحب ان لا ينيل الوسخ بأى ماء كان بل يقصد الطهارة وودفع الغبار والحرارة (والغمس في الماء) حيث لا فرق بينه وبين الغسل في هذا الباب مع ما فيه من الايماء انه لا يضره التغطية بالماء (ودخول الحمام) لتقوية البدن وغيرها وكذا الغسل بالماء الحار (وغسل الذوب) أى للطهارة أو النظافة لا لقصه قتل القمل والزينة (ولبس الخاتم) أى لانه سنة لمن احتاج اليه والا فلاولى تركه مطلقا (وتقلد السيف) أى ونحوه (والقتال) أى مة اتله عـ دونه بدأ ودفعاً على وجهه جوز شرعا (وشدت الهيمان) بكسر فسكون أى ربطه في وسطه سواء كان فيه نفقة أو نفقة غيره (والمنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أى وشدها وفي رواية عن أبى يوسف كراهتها اذا شدها بربسم وفي أخرى عنه يكره اذا كان لها بزيم وهو حلقة لها لسان يكون في رأس المنطقة يشد به او عنه كراهة منطقة الحرير (والسلاح) وهو تعميم بعد تخصيص السيف فذكر أحدهما ٣ مغن عن الآخر (والاستظلال) أى قصد الانتفاع الى الظل (بيت) أى من داخل أو خارج (ومحمل وعمارية) بتخ العين وتشديد التحيية أى محفة وفي الكبير هي مركب صغير كهذا الصبي أو قريب منه (وغس طاط) بضم الفاء أى خيمة كبيرة ولعل المراد بها ما يصل رأسه اليها أو فيه تجريد أريد به مطلق الخيمة (وثوب) أى مرفوع على عودا أو بيده أو بيد غيره بحيث لا يمس رأسه (وغیرها) أى وغير المذكورات كظل الجدار والجل والجل وأمثالها (والا كتمال بما لا طيب فيه) أى عملا بالسنة وقوية للباصرة لا قصد الزينة (والنظر في المرأة) أى للاطلاع على الهيئة (والسوال) أى استعمال المسوال (وزرع الضرم) أى قلعه مطلقا (والظفر المكسور) أى قطعه (والقصه) أى الاقتصاد (والحجامة) أى الاحتجام (بلازالة شعر) أى في موضعين (وقلع الشعر النابت في العين) وكذا قطع العرق والاختتان وانفقاء الدمل والقروح (وجبر المكسور) أى اصلاح المكسور (وتعصبيه بخرقعة) وكذا انغطيته اذا لم يكن برأسه ووجهه (ولبس الخنز) وهو نوع من الثياب كالقطنى (والبز) أى سائر انواع البز (والثوب الهزوى والمروى والقصب) بثنتين أصنافا من الثياب وهذا كله اذا لم يكن مخيطا ولا حريرا ولا ملونا بطيب (والبرد الملون كالعدنى) أصنافا من الثياب بخلاف الابريسم كما قاله الفارسي (والتوشع بالقميص) بأن ياتر به ويجعل باقيه في جانيه أو في أحدهما وأما ما يفعله بعض الجهلة من اخراج كم واحد غير مفيد اذ يصدف عليه انه لا لبس القميص على وجهه الخبط (والارتداء به) أى بالقميص (والاتزار به) أى بالقميص على طريق الانفراد او الاجتماع (وبالسراويل) أى الاتزار بها (والتحزم بالعمامة) أى الاتزار بها من غير عقدتها فانه بمنزلة لا يطاق عليه انه لبس العمامة اذ المنهى عنه هو اللبس المعتاد (وغر زطر في ردائه في ازاره) بل يستحب هذا عند ارادة صلاته للتمهي عن الاسباب (والقاء القباء) ثوب مشهور (والعباء) كساء معروف (والقروة) وكذا اللباد (علمه) أى على نفسه (بلا ادخال منسكبه) وقد سبق عنه هذا في باب المكر وهاتين ناقضه ذكره في المباحات فالصواب أن يقول والقاء

القباء ونحوه على نفسه وهو مضطرب إذا كان لا يبعد لأبسا إذا قام كما ذكره في الكبير اللهم إلا
أن يقال مراده ههنا بالقاء القباء إليه مقلوباً ومعكوساً لكن صرح في باب المباحات من المنك
الصغير بالنظر والقاء القباء على منكبيه بلا إدخال يديه في كفيه (ووضع خذمه) وكذا رأسه (على
وسادة) أي بلا خلاف لما تقدم (ووضع يده أو يده غيره على رأسه أو أنفه) أي بالاتفاق لأنه
لا يسمى لأبسا الرأس ولا مغطياً للأنف (ولبس المداس) بكسر الميم وهو ما يداس به الأرض من
التعل المتعارف عند العرب (والججم) بفتح الجيمين معرب المداس على ما في القاموس
(والمكعب) وهو الكوش الهندي الذي لا يغطي كعب الأحرار (والشمسك) وهو السرموزة
المعدنية التي لا تغطي المكعب (والمسندلة) بصيغة المجهول في البدائع رخص مشايخنا
المأخرون في لبس المسندلة قياساً على الخلف المقطوع لأنه في معناه انتهى وهذا كما مع وجود
التعليق وقدرته عليه إلا أنهم ما انفصل لكونهم ما على هيئة السنة وللحرج عن خلاف بعض
الائمة (ونعطة الله) ما دون الدقن) لأنه ليس من الوجه وهو يدل بعض منها (واذنيه) لأنه سما
عضوان مستقلان ولوعدهما الرأس في حكم المصح عندنا ووعدهما من الوجه عند بعض السلف
(وقناه) لأنه عضو على حدة بلا خلاف في القاموس والقواهر والعنق ويذكر وقديعة (وقناه)
لا يصح معني أما المعنى فليكونه مجروراً بالاضافة فحق العبارة أن يقول فيه أوفه وأما المعنى
فلأنه جزء من أجزاء وجهه فليس ذلك مباحاً بل كرهه كتعطية ذقنه وانفثه ثم قوله (ويديه)
بظايره يفيد جواز لبس القفازين وفيه بحث سبق وتقدم أنه حرام عند الأربعة فيحمل على
تعطية يديه بتدليل ونحوه (وسائر يده سوى الرأس والوجه) أي كاهما أو بعضها (والجل على
رأسه أجناته) بكسر هـ وتشد يديهم أي مرثلاً وطنشتاً (أو عدلاً) بكسر العين أي نصف جل
بعدل مثله (أو جوالقا) الظاهر أنه غير منصرف لأنه جمع على ما في القاموس لوعده معروف
والأظهر أنه معرب بلوال وزيد فيه القاف حال التعريب (أو طبقا) أي صحناً أو صحنفة (ونحو
ذلك) كقندر ولوح وباب (بخلاف جل النياب) أي على رأسه ولو كانت في عتبة وأكل
ما اصطاده) أي بغير أمره (حلال) أي في الحل من غير أن يشاركه فيه محرم وجهه من وجوه الامانة
عليه وذبحه غير محرم في غير الحرم (وأكل طعام فيه طيب مما مسسته النار) وكذا إن لم تسمه كما
سبق (أو تغير) ففي الحجة وله أكل طعام فيه طيب مما مسسته النار وتغير وأما كل طيب غيره
النار ولم يخلط بطعام أو خلط وطبخ ولم تغيره الدافكه أكله إن وجد منه رائحة ولا يجب عليه شيء
(والسمن) أي وله استعمال السمن بالأكل أو الشرب (والزيت) أي دهن الزيتون (والشيرج)
أي دهن السمسم والمراد به الخالصان من الطيب المستفاد من عموم قوله (وكل دهن لا طيب
فيه والشحم) أي دهنه وكذا الآلية والمراد أكل هذه الأشياء ويحتمل الأدهان بها أيضاً في
الخزانة الأكل لو غسل رأسه ولحيته بالصابون أو الخرض أو دهن بربت أو شحم لأبأس به لكن
قال المصنف في الكبير قوله بربت يخالف لما في غيره من أن استعمله لا يجوز إلا في جراحة فالت
ولعل كلام غيره من الزيت المطيب أو محمول على عدم الضرورة فلا ممانعة ولا مخالفة ولذا
أطلق في قوله (ودهن جرح) بفتح الدال وضم الجيم وقضها (أو شقاق) بضم أوله (وقطع شجر
الحل وحشيشه رطبار يابس) أفاد ذكره عدم القياس للحل على الحرم (واشاد الشعر الذي)

لا اثم فيه فان انشاد الشجر القبيح وانشاء مذموم مطلقا وفي حال الاحرام أكثر حرمة الا أنه لا يجب فيه شيء الا التوبة (والتزويج والتزويج) أي اصالته ونيابة خلافا لما في حيث يحرمهما حال بقاء الاحرام ولو قبل سعي الحج (وذبح الابل والبقر والغنم والدجاج) اجماعا وهو بالتثليث والفتح أخف وأشهر (والبط الاهلي) بخلاف الوحشي فانه مبيد (وقتل الهوام) كالوزغ والحية والعقرب والذباب والبعوض والبرغوث ومن غريب ما وقع أنه سأل عراقي بعض أهل العلم عن قتل الذباب في حال الاحرام فقال سبحانه الله تقتلون أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير حق وتخرجون عن قتل الذباب هذا من أعجب العجائب (وحك رأسه برفق) أي يطون أنامله لئلا ينقطع شعره وكذا حكم لحيته (وجسده) أي وحك ساكنه برفق ان خاف سقوط شيء من شعره وان لم ينجف فلا بأس بالحك الشديد ولو أدى به ذمعا في قوله (ولو بشدة) وأخرج دم والجلاوس في دكان عطار) وكذا مع من له رائحة فائحة (لا لاشتمام رائحة) أي لالتصاؤن يشتم رائحته أو يعبق به من فائحته وزاد في الكبير وضرب خادمه أي اذا استحققه لضرب الصديق عبده الذي أضل الناقة التي كان عليه ازاملته بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينعه ويؤخذ منه ما اشتهر أن من غمام الحج ضرب الجمال على اضافة المصدا الى مفعوله وان حمله بعضهم على انه من اضافته الى فاعله فيفيد كمال تشبهه له في سبيله (واذا تم اسرامه) أي بشرائطه وكل باجتناب محظوراته ومكروهاته (دخل مكة) أي باذابه (وفعل ما ياتي في باب هذا) وفيه اشارة لطيفة الى ان التقدير هذا

* (باب دخول مكة) *

أي آداب دخولها (زادها الله تعالى شرفا وكرما) أي كرامة (وتعظيما) أي مهابة (وصفة أداء الأفعال) أي اللازمة أن يفعلها حينئذ (اذا وصل الحرم أقول الحرم) المحترم وهو معين من كل جانب بنوع من العلامة يبين بها الحل من الحرم المحترم وأما قوله في الكبير ووصل الى العلمين فهو موهم أنه مختص بمن رجع من عرفات وليس كذلك كما يدل عليه بقية كلامه الا أن (فعله بالسكينة) أي الطمأنينة في الباطن (والوقار) أي الرزانة المتألفة للخدمة في الظاهر (والدعاء) أي وبالعزيمة الدعوات (بقضاء الاوطار) أي لاجل قضاء الحاجات الدينية والدينية (والاكثار من الاستغفار) الاولى بالاكثر (لخط الاوزار) أي لوضع أثقال الآثام ومحو ما سبق له من الذنوب في الايام (والافضل) أي ان قدر (ان يدخله) أي الحرم (حافيا) لقوله تعالى فاخلع نعليك انك بالوادي المقدس طوى (راجلا) أي ماشيا بالقوله سبحانه يا أيها الذين آمنوا اذا دخلوا مكة فخلعوا نعالهم انما هم يذوقون طوى فدخله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما ذكره اسرايل لم يدخلوا مكة حتى عقلوا أنعامهم يذوقون طوى فدخله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما ذكره لدفع الخرج عن الامة المرحومة لكونه نبي الرحمة وفيه ايماء الى ماله من العظمة الزائدة على كل من له منزلة المرتبة (حاسرا) أي كاشف الرأس وفيه أنه أي المحرم لا يكون الامكشوف الرأس ولعله أراد ان المعذور أيضا يكشفه ولو ساعة ان لم يكن فيه مضرة ليفيد نوع مذلة في حضرة العزة

كما أشار إليه بقوله (كسبون) أي من ذنب محبوس أو عبد شارد مأخوذ (يعرض على الملك
العقار) فإن السلطنة تقتضي العزة المحبة لغير المذلة المتضخمة بالمرحمة والمعزة وروى قول اللهم
ان هذا حرمك وحرم رسولك لحرمي ودي وعلمي على السائر اللهم آمين من عذابك يوم تبعث
عبادك (نريجي) أي يستمر على تليته (ويشئ على الله تعالى) أي بالتسليم والتعبد والتقدير
والتعبد (ويشئ على نبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم) لأنه الهادي إلى صراط الحميد (ويذكر)
لنفسه أيضا أولوالديه ومشايخه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين (إلى أن يصل بذي طوى) بضم
الطاء منقوفا وغيره من آل القرآء إلى القاموس مثلثة الطاء من موضع قريب
مكة من طريق العمرة يعني التسليم وقال ابن جماعة إن ذا طوى ما بين الثنية التي يصعد إليها من
الوادي المعروف بالراهر وبين الثنية التي ينحدر منها إلى الأبلج والمقابر وقبل غير ذلك فإن تسير
الماكان المتعين فيها والألقب معاذبه (فيقتل) أي من ما يترأه أو غيره (به) أي فيه (أن دخل) مكة
(من طريقه) لأنه فيما بين الحرمين (والأخيت تسير) أي يحاقبله أو ما بعده أو أي موضع من
قرب مكة أن دخل من غير طريقه كمن دخل من طريق العراق مثلاً فيقتل من يترمي بوقته
ببطله أمكة الذي جعل حرام (وهو) أي هذا الفل (مستحب) أي للعلماء أو المتأدبة على
قصد الدخول (حتى للعاشر والنفساء ولا بأس بدخوله) أي الحرم والحداب بدخولها أي مكة
(للبلا ونهارا) أي لكن بدخولها نهارا (أفضل) أو التقدير لا بأس بالدخول ليلاً ونهاراً وهو
أعني النهار أفضل وهذا قول النخعي وأما حق من الشافعية وفي قنأوى قاضيخان المستحب أن
يدخلها نهاراً لما كان ابن عمر رضي الله عنهم لا يقدم مكة إلا ما بين طوى حتى يصبح ويقتل
ثم يدخل مكة نهاراً ويذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه فعله رواء الشيخان والآنظار سلم
والجمهور على أنه يجوز له أن يدخل ليلاً ونهاراً متى شاء من غير كراهة بل هما على السواء وقال
بعض الناس يكره دخوله ليلاً وله كراهة تنزيه للمخافة على أسباب من الحرمانية (ويستحب)
أي عند الأربعة (أن يدخل) أي مكة (من قبة كداه) بفتح الكاف مدوداً على ما سمعته صاحب
القاموس وهي العقبة العليا على درب المملى (من أعلى مكة) وهو الجرن لأن النبي صلى الله
عليه وسلم دخل منها عام الفتح تقاولاً بالاستعلاء ولأن إبراهيم عليه السلام دعانيه بأن يجعل
أقبرة من الناس تحوي إليهم ولأن باب البيت مثل الوجه والوجه في أمثال الناس أن يقصد إليهم
من وجوههم لأن ظهورهم (فيل) قائله الطرابلسي (وان لم تكن) أي الثنية العليا (في
طريقه) بأن جاء ثلثاً من جهة اليمن أو العراق (يفتحي أن يمرح) أي يميل من طريقه (إلى أي)
إلى تلك الثنية ليدرك المذوبة على متابعة المسنة السفية (في الحج والعمرة) أي بالفرق بينهما
وهو ظاهر بالتسبة إلى الآذنية من طريق المدينة النبوية والآنظار اعتمر صلى الله عليه وسلم من
الحجرانة ولم يروا أنه دخل من تلك الثنية وهذا كماه إذا لم يكن ضيق ورجحة فإن كان فلا بأس
أن يدخلها من أي موضع شاء خصرها في هذا الزمان الذي ارتفع فيه الرجحة من غالب أفراد
الأنمان عند حصول ضيق المكان (وقيل في العمرة يدخل من أسفل مكة) ولعل هذا التبدل
خص من خرج من مكة على قصد إحرام العمرة من التسليم والآنه ومعارض بما ثبت في السنة
(وإذا رأى مكة) أي بالدها (دعا) أي بقوله اللهم اجعل لي بها قراراً ورزقي فيها رزقا جلالاً

وكذا اذا بلغ رأس الردم من أعلى مكة وهو المسمى الآن بالمدعى وكان يسجد والمبيت منه فهناك
يقف ويدعو بما شاء من الدعاء وأحسن ما يقال فيه وفي غيره ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه
وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (ويكون في دخوله
مليها) أى تارة (داعيا) أى أخرى (الى ان يصل باب السلام) أو غيره من الابواب الكرام
والأول أفضل (فيبدأ بالمسجد) أى بدخوله تعظيما لبيت الله وقصدا ليلالعبادته الا أن يكون له
عذر بأن يخشى على أهله وماله الفتنه والضياح ولهذا قال تعالى للجر الزاخر وشرح القدورى
(بعد خط أنقاله) أى في موضع حصين ليكون قلبه فارغا (وقبله) أى قبل خطه (أفضل) أى
دخوله في المسجد (ان تيسروا) كانوا جماعة اشترعوا بعضهم يحيط الاثقال) أو يحفظها بعد
خطها (وبعضهم ياداء الافعال ولا يؤخره) أى دخول المسجد والطواف (لتعير ثياب ونحوه)
أى من استتجار منزلا وكل وشرب (الا عذروا) كانت امرأة لا تبرز لرجال) أى سواء جملة
أو غيرها (يستحب لها ان توخر الطواف الى الليل) لانه استرلها

* (فصل يستحب) * أى باتفاق الاربعة (ان يدخل المسجد من باب السلام) أى ولودخل من
أسفل مكة (مقبلا مارحله اليمنى) أى على اليسرى في الدخول كما هو السنة مطلقا (داعيا) أى
على النبي صلى الله عليه وسلم) أى فيقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم
من الشيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي جميع ذنوبي
وافتح لي أبواب رحمتك ويتناسب المقام ان يقول ما روى اللهم أنت السلام ومنك السلام
وا اليك يرجع السلام حيناز بنا بالسلام وأدخلنا دار السلام تباركت وبناتوعاليات يا ذا
الجلال والاكرام (حافيا الا ان يستغفر) كفى الاختيار وزاد في كبر العباد ويقبل عتبته
(واذا رأى البيت) أى الكعبة المعظمة (هلا وكبر ثلاثا) قيد لهما أولا لا خير منهما (وصلى على
النبي صلى الله عليه وسلم ودعاهما أحب) وقد روى الطبراني انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان
اذا نظر الى البيت قال اللهم زدني تقيا وتعظيما وتكريما وبرأوا بهاية (ومن أهم
الادعية طلب الجنة بالاحساب) وهو مستلزم لحسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب (ولا يرفع
يديه عند رؤية البيت) أى ولو حال دعائه اعدم ذكره في المشاهير من كتب الاصحاب كالفردوى
والهداية واليكافى والبدايع بل قال السروجى المذهب تركه وبه صرح صاحب اللباب
وكلام الطحاوى في شرح معاني الآثار صريح أنه يكره الرفع عند أى حنيفة وأبي يوسف
ومحمد ونقل عن جابر رضى الله تعالى عنه ان ذلك من فعل اليهود (وقيل يرفع) أى يديه كما ذكره
الكرمانى وسماء البصرى مستحبا وكانهم اعتمدوا على مطلق آداب الدعاء ولكن السنة
متبعة في الاحوال المختلفة أما ترى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعا في الطواف ولم يرفع يديه
حينئذ وأما ما يفعله بعض العوام من رفع اليدين في الطواف عند دعاء جماعة من الأئمة
الشافعية والحنفية بعد الصلاة فلا وجه له ولا عبرة بما جوزه ابن حجر المكي وقد بلغنى ان
العلامة البرهمطوشى كان يزجر من يرفع يديه في الدعاء حال الطواف (ثم توجهه نحو الركن
الاسود ولا يشغل بجمعة المسجد) لان تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف ان عليه

الطواف أداؤه بخلاف من لم يردّه وأراد ان يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد
الا ان يكون الوقت مكروها للصلاة (ولاشئ آخر) أى من السنن الزائدة كصلاة الضحى
والاشراق والتهجيد (الا ان يكون عليه فائتة) من القروض أى وهو صاحب ترتيب (أو) كان
(بخاف قوت المكتوبة) أى نفسه (أو الوتر) أى فوته (أو سنة راتية) أى من السنن المؤكدة
القبلية أو البعدية (أو قوت الجماعة) أى فى المكتوبة وكذا جماعة الجنائز (فيقدم كل ذلك على
الطواف) أى طواف التحية وغيرها

• (فصل فى صفة الشروع فى الطواف اذا أراد الشروع فيه) • أى فى طواف بعده سعى فانه
حينئذ يستلزم الاضطباع والرمل له (يتبني ان يضطبع قبله) أى قبل شروعه فيه (بقابل) وليس كما
يتروهمه العوام من ان الاضطباع سنة جميع أحوال الاحرام بل الاضطباع سنة مع دخوله فى
الطواف على ما صرح به الطرابلسي وغيره لكن قال ولو اضطبع قبل شروعه فى الطواف بتأجيل
فلا بأس به وهذا يقتضى أفضلية المعية وما ذكره فى الاصل مطابق لما قاله ابن الهمام فيفيد
أفضلية القبلة فيهنّ - ما تبين فى الجملة فتقوله فى الكبير ولا تنافى بين القولين كما لا يخفى غير ظاهر
كما لا يخفى هذا واعلم ان الاضطباع سنة فى جميع أشواط الطواف كما صرح به ابن الضياء فاذا
فرغ من الطواف فبترك الاضطباع حتى اذا صلى ركعتى الطواف مضطبعا يكره لكسب
منكبيه ويأتى الكلام على أنه لا اضطباع فى السعى (وهو) أى الاضطباع المسنون (ان يجعل
وسط رداءه تحت ابطنه الايمن ويلقى طرفيه) أو طرفه (على كتفه الايسر ويكون المنكب الايمن
مكشوفاً) أى على هيئة أرياب الشجاعة اظهاه اللبس لاداء في ميدان العبادة (وهو) أى
الاضطباع (سنة فى كل طواف بعده سعى) كطواف القدوم والعمرة وطواف الزيارة على تقدير
تاخير السعى وبفرض أنه لم يكن لا بأس فلا يتنافى ما قال فى البحر من انه لا يستلزم طواف الزيارة
لانه قد تحال من احرامه وليس الخيط والاضطباع فى حال بقاء الاحرام وهذا ظاهر ولكن من
لبس الخيط لعذر هل يستلزم فى حقه التشبه به ولم يتعرض له أصحابنا وذكره بعض الشافعية ان
الاضطباع انما يستلزم ان لم يلبس الخيط أما من لبسه من الرجال فيستعذر فى حقه الايمان بالسنة أى
على وجه الكمال فلا يتنافى ما ذكره بعضهم من انه قد يقال بشرع له جعل وسط رداءه تحت
منكبيه الايمن وطرفيه على الايسر وان كان المنكب مستورا بالخيط للعذر قال فى عمدة المائتات
وهذا لا يعدلما فيه من التشبه بالاضطباع عند العجز عن الاضطباع وان كان غير مخاطب فيها
بظهر قلت الاظهر رفعه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله ومن تشبه بقوم فهو ومنهم (ثم ينفذ
يستقبل البيت بجانب الحجر الاسود مما يلي الركن اليماني بحيث يسير بجميع الحجر عن يمينه
ويكون منكبه الايمن عند طرف الحجر فينوى الطواف وهذه الكيفية مستحبة) أى للخروج
عن خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع يده قال الكرماني وهو الاكل والافضل عند
الكل لان الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (والنية فرض) أى بأصلها أو عندنا هذه
الهيئة مستحبة والافلو واستقبل الحجر مطلقا وتوى الطواف كفى عندنا فى أصل المقصود الذى
هو الابتداء من الحجر سواء قلنا انه سنة أو واجب أو فريضة أو شرط وهذا الاستقبال فى ابتداء
الطواف سنة عندنا لا واجب كما فى شرح النقاية وأما ما ذكره المصنف فى الكبير ثم يشي

مستقبل الحجر مارا الى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزه انقلب وجعل يساره الى البيت
وعينه الى خارج البيت فهذه كيفية مستحبة عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة
الائمة وليس ما يدل عليه شيء من السنة فلا يكون داخل في الخروج من الخلاف خلاف ما يشير
اليه كلام المصنف في التكبير (ثم عشي مارا الى يمينه) أي الى جهة اليمين من الطائفت (حتى
يجاذي الحجر) أي يقابله (فيقف بحجالة) أي بقابلته ويدنو منه غير مؤذ (ويستقبله) أي بوجهه
وفيه خلاف المالكية ووافقهم الامامية (ويسلم ويكبر ويحمد ويضلي ويدعو) أي يقول
بسم الله والله أكبر ولله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم
إيمانك وتصديقك بكتابتك ووفاءك بعهدك واتباع السنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو
نار (ويرفع يديه عند التكبير) أي مقابلا للحجر (حذاء منكبيه أو أذنيه) أي كافي الصلاة
وهو الأصح (مستقبلا ياطن كفيه الحجر) حال من ضمير يرفع (ولا يرفعهما عند النية) أي اذا لم
يكن إهامع التكبير معية (فانه) أي رفعهما عند النية الواقعة قبل محاذاة الحجر (بدعة) مكروهة
عند الأربعة ولا يغرك ما يفعلها المعلمون للطواف من الجهلة (ثم يستلم الحجر) أي يلمسه اما بالقبلة
أو بالسدة على ما في القاموس (وصفة الاستلام) أي المسنون على وجه الكمال (ان يضع
كفيه على الحجر) أي لا كفا واحدا على هيئة المتكبرين فان الحجر الاسود يعين الله في أرضه
بصافح بهاء عباده (ويضع فيه بين كفيه) أي تشبها بحالة السجدة المسنونة (ويقبله من غير
صوت) أي يسمع (ان تيسر) أي كل من الوضع والتقبيل (والاستمسك به) أي يمس ويلبس الحجر
(بالكف) أي الأولى أي يباطنه موضع الوضع (ويقبله) أي كفيه بدل التقبيل (ويستحب
ان يسجد عليه) أي يضع وجهه أو جبينه عليه على هيئة السجود (ويكرره) أي السجود
(مع التقبيل) أي مع تحفته قبله (ثلاثا) قديها وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في
شرح التكنيز يسجد وكذا نقل السجود عن أصحابنا العزيز بن جماعة لكن قال قوام الدين
الكاكي الأولى ان لا يسجد عند النية في المشاهير (وان لم يتيسر ذلك) أي جميع ما ذكر
من الوضع والتقبيل والسجود والمسح بالكف (أمس الحجر شيئا) أي من عصا أو نحوها (وقبل ذلك
الشيء ان أمكنه) أي الاستمسك أو التقبيل (والا) أي بان لم يمكنه الاستمسك أيضا للزجة
وحصول الأذية أو لكون الحجر ملطخا بالطيب وهو محرم (يقف بحجالة) أي بحذاء الركن
(مستقبلا له) رافعا يديه مشبرا بهما اليه كأنه واضع يديه عليه (يجوز بالإضافة وبالتنوین (مبسلا
مكبرا منه للاحكام مصلها اداعيا وقبل كفيه بعد الإشارة صرح به) أي بالتقبيل بعد الإشارة
(الحدا دي) أي شارح القسودري وهو المسمى بالسراج الوهاج وكذا ذكر قاصيخان وغيره وهو
موافق المذهب الشافعي ويدل عليه حديث المحجن انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم بحجن معه
ويقبل المحجن فأعرب ابن جماعة حيث قال والذي اختاره انه لا بأس به ولكنه ليس مسنوناً
استدل برواية البخاري واستلم الحجر كلها به ان استطاع من غير ابداء انتهى ووجه غزابه
لا يفتي اذ لا دلالة فيه على المدعى مع ان من قواعدهم ان المطلق محمول على المقيد والغام يخضع
بالدليل مع كون القياس يقتضي ذلك أيضا لان الإشارة بمنزلة وضع الكف فيتم قرع التقبيل
في البذل على وفق الأصل المبدل منه فتأمل ثم لا يشير بالهم ولا برأسه الى القبلة ان تعذر التقبيل

(ومن الاستسلام في كل شوط وان استلمه في أوله وآخره اجزأه) أي عن أصل السنة أو المعنى
كفاه ولا ينبغي عليه لكن قال في فتاوى السراجية وشرح المختار ان الاستسلام في أول الطواف
وآخره سنة وبينهما أدب وما يجب البدائع والكافي صرحا بأن السنة ان يستلم بين كل شوطين
وكذا بين الطواف والسعي ولا تثنى بين القولين فان استلام طرفيه آكد مما بين ما أوله السبب
انه يفرع على استلام ما بينه مانع من ترك الموالاة بخلاف طرفيه ما ثم هل يرفع اليدين في كل
تكبير يستقبل به في مبدأ كل شوط أو يختص بالاول فقال ابن الهمام الى ان الثاني هو المعقول
وظاهر كلام الكرماني والطحاوي وبعض الاحاديث يؤيد الثاني فينبغي ان يرفعه ما مرة ويترك
رفعه ما أخرى فان الجمع في موضع الخلاف هما امكان أخرى ثم ان كان معترا أو متمتعاً قطع
التبعية بالشروع في الطواف بخلاف القارئ والمثرد (واذا فرغ من الاستسلام) أي وبما يتعلق
به من الاحكام (أخذ عن عيين نفسه) أي أو عن عيين الجبر باعتبار حد ذاته وما آلهما واحد اذا
القصد التيامن الواجب وهو (بما يلي الباب وجعل البيت عن يساره) كما يستلزمه ما قبله
(فطواف سبعة أشواط) أي جماعين الركن والواجب (وراء الحطيم) أي الجبر وجوبا (ومن
الجبر الى الركن الاسعد (اليه) أي الى وصوله اليه ثانيا (شوط) وهذا على تقدير مراعاة
الوجوب أو السنة أو القرصية أو الشرطية في الكيفية الابتدائية والا فلا ضرورة حاصلة من كل
جزء من اجزاء حول البيت الى انتهائه ولا يفرق ما يفعله بعض العامة على هيئة الخاصة من جعل
استداه طوافهم فيما بين الركنين لانه مخالف للاجتماع ولا يحسب القصد الزائد الى الجبر عند
الاكثر قنأمل وتدبر (ويرمل في الثلاثة) أي في دورات الاشواط (الاول) يضم فقطح مخفف جمع
الاولى ضد الاسر فان مشى في الشوط الاول ثم تذكّر لم يرمل الا في شوطين وان لم يرمل في
الاولين رمل في الثالث والحاصل انه لم يرمل في الاربعة الاخيرة ولو تذكّر بعد الثلاثة الاول
لا يشال الاصل في الحكم أن يزول بزوال علته فانما قول قد فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد
زوال المشر وعية تذكّر النعمة الامن بعد الخوف ليذكر عليه هذه علة أخرى والحكم قد
يثبت بعلة متبادلة وافتقار شخص العلة لا يؤثر في انتفاء نوع الحكم ولئن سلم فالحكم هنا مع
عدم العلة فهو وغير معقول المعنى فيكون بعيدا في المبني (حول جميع البيت) يعني فيرمل بين
الركنين أيضا خلافا لما خالف أي بعض الشافعية (وهو) أي الرمل (أن يسرع في المشي) أي
لاما لمقابل كما قال (ويمزكته) أي يحركه ما من جانبيه (ويرى) يضم فكسر أي يظهر
(من نفسه الجلادة) أي في قيامه بالعبادة المؤذنة للشجاعة في ميدان الجهادة (والقوة)
أي على الطاعة والمقاومة كذا قسره قاضيخان في شرحه والمصنف خاطئه بما قبل هو الاسراع
(مع تقارب الخطا) بالضم والفتح جمع خطوة (دون الوثوب) بالضم أي القفز (والعدو) بفتح
فكون أي الطلق ثم الرمل سنة متتابعة على الصحيح وقيل الرمل لم يبق سنة في هذا الزمان (ويمشي
في الباقي) وهو الاربعة (على هتته) بكسر الهاء أي سكونه وطمانيته المعادة في هتته (والرمل
بالقرب من البيت أفضل عند الامكان) أي من غير مناجاة في المسكان ومدا فة محرمة للانسان
وكذا نفس الطواف بلا رمل أيضا لانه فينبغي ان يراعى الخروج عن الخلاف بان لا يعزبه
او توبه على الشاذ وان (والا) أي وان لم يمكنه بسهولة ولا بغير مدافعة (فالطواف بالبدنه)

أى من البيت بالرمل وكذا يغبره حينئذ (أفضل من القرب بفيرمل) أو مع مدافعة لأن تقصر
 الرمل سنة والقرب فضيلة والأذية بالمداغة معصية (فإن ازدحم الناس) أى بحيث لا يمكنه
 الرمل لأن قريبا ولا من بعيد (صبر) أى من أول الوهلة (حتى تزول الزجة) أى وتنكشف
 القعة (فيزيل) لأن المبادرة مستحبة وهى لا تدافع الرمل الذى هو سنة مؤكدة وهذا معنى قوله
 (ولا يطوف بالرمل إلا إذا تذرارض) وكذا إذا تضرع لكبر وغيره وأما عبارته فى الكبير فإذا
 ازدحم الناس فى الرمل يقف حتى تزول الزجة ويحذر من كفايرمل فوهمة أنه يقف فى الأثناء
 وهو مستبعد جدا عرفا وعادة لما فيه من الحرج والمشقة ولكون الموالاة بين الاشواط واجزا
 الطواف سنة معتق عليها بل قال بعض العلماء انها واجبة فلا تترك لحصول سنة مختلفة فيها
 والله أعلم فالوحصل التراحم فى الأثناء بفعل ما يتقدر عليه من الرمل ويترك ما لا يقدر عليه
 فان ما لا يدرك كله لا يترك بعضه ثم قوله فى الكبير ولا يطوف بدون الرمل فى تلك الثلاثة لأنه لا بد
 له بخلاف استلام الحجر حيث لا يقف فيه عند الازدحام لان الإشارة اليه بدل له فينبغى ان
 يحتمل على الاتيان فى حال الابتداء والانتهاى لعدم ما يترتب عليهما من فوات الموالاة مع
 الامكان على أصل الاستسلام الذى هو سنة مؤكدة فيهما (ويكون فى طوافه) أى فى جميع
 اشواطه أو أنواعه (ذا كرا) أى بسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة
 الا بالله على ما ورد الحديث به وفى حكمه سائر اذكار ربه وهو أفضل من قراءة القرآن من
 حيث علمه صلى الله تعالى عليه وسلم فى الاطوفة الواقعة فى حجه وعمره لكن قد يقال انه صلى الله
 تعالى عليه وسلم قرأ آية ربنا آتانا فى الدنيا حسنة الآتية بين الركنتين مشيرا الى جوازه
 ومشعرا بانه عدل عن القراءة دفعا للحرج عن الامة لئلا يتوهموا ان القراءة فى الطواف شرط
 أو واجب فيه كما فى الصلاة وأما ما قيل من ان قراءة آية ربنا ان كان على قصد الدعاء دون
 القراءة فهو مع عدم الاطلاع على الارادة بعيد بحسب العادة انه تفوقه القضية له الجائزة بالجمع
 بين الخاتمتين كما هو مقتضى مقام أهل الجمع دون أصحاب التفرقة (داعيا) أى بالدعوات
 المأثورة وغيرها المتعارفة المشهورة فى محالها المسطورة ومن جلتها اذا اجتبا وزعن الركن أن
 يقول اللهم هذا البيت بيتك وهذا الحرم حرمك وهذا الامن امنك وهذا المقام مقام العائذ
 بك من النار ولا يصد به مقام ابراهيم عليه السلام ولا يريد بالعائذ أيضا بل أراد بالمقام هذا
 المكان وبالعائذ جنس المستعبد أو خصوص نفسه المتجنى الى حرم ربه ومن المأثور اللهم
 قننى بعمارتى وبارك لى فيه واخلف على كل غائبة لى بخير لا اله الا الله وحده لا شريك له
 الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير واذا حاذى الركن العراقى يقول غير مشير اليه ولا مسلم عليه
 اللهم انى أعوذ بك من الشك والترك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب فى الازل
 والمآل والولد ثم يقول وهو فى محاذة الميزاب اللهم أعطنى تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك
 ولا باقى الأوجهك من غير ان يقول ولا فانى الا خلقك لتوهم المعنى الفاسد واسقنى بكاس محمد
 صلى الله تعالى عليه وسلم شربة لا أظمأ بعدها أبدا وعند الركن الشامى اللهم اجعله حجامبرورا
 وسعيه مسكورا وذنبه مغفورا وتجارة ان تبور يا عالم ما فى الصدور اخرجنى من الظلمات الى
 النور وعند الركن اليمانى اللهم انى أسألك العفو والعافية فى الدين والدنيا والآخرة وفيما بين

الركنين ربنا آتينا في الدنيا حسنة الآتية واعلم انه لا يتفق للدعاء في اثناء الطواف لافي
الاركان ولا في غيرها من المطاف فان الموالاة بين الاشواط والاجراء مستحبة ويصح السباط
الدعوات خصوصاً المأثورات لئلا يلحق فيها النقص عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام
من كذب على متعمداً ما ينزل الله به من النار (مصابي على النبي صلى الله عليه وسلم) أي
في اثناء دعوات الطواف أو يبدل الدعوات فله من أفضل القربات أو بالخصوص عند الاركان
لأسماء عند الركن الأعظم وليجذر كل الجذر من قول بعض الجهلة قبالة الحجر الأسود اللهم صل
علي نبي قبلك فانه موهم بالكفر من قائله الا انه محمول على الالتفات بناء على حسن الظن بالؤمنين
واعلم ان هذا التركيب من قول بعضهم اللهم صل على نبي قبلك وقول آخر من صلى الله على نبي
قبلك وهما كلامان مستقيمان مركبان منها بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام
وقوعوا في الطعن واللام هذا ولم يعبر الامام محمد عن اعتنا المشاهدة للحج شيئاً من الدعوات فان
توقيتها يذهب بالركة لانه يصير كمن يكرر رخصة طوطه بل يدعو عبادة ويذكر الله تعالى كنهها
طهره متضرعاً وان تركها بالمأثور منها تحسن أيضاً على ما فاه غير واحد من أصحابنا لكن
الاطهر ان اختيار المأثور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب والمرى عن السلف مستحسن
ويجوز الاكتفاء بما ورد على السالك ان كان أحد ذلك (ويستحب استلام الركن اليماني)
بتخفيف الياء وجوز تشديدها أي الواقع من جهة اليمن (في كل شوط) أي حين وصوله والمراد
بالاستلام هائله بكفيه أو بيديه دون يساره كما يفعله بعض الجهلة والمنكبة من دون تقبيله
والسجود عليه ثم عند العجز عن اللمس للرجة ليس فيه النيابة عنه بالاشارة وهذا الذي ذكرناه
حسن في ظاهر الرواية كما في رواية الكافي والهداية وغيرهما من كتب الرواية وقال
الكرمانى وهو الصحيح وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد بن الركن اليماني في الاستلام والتقبيل
كالحجر الأسود وقال في الحجة وهو ضعيف جداً وفي البدائع لا خلاف في ان تقبيله ليس بسنة
وفي السراجية ولا يقبله في أصح الاقوال وذكر الكرماني عن محمد بن الحسين بن عيسى بن عيسى
ولا يقبله والحاصل ان الأصح هو الاكتفاء بالاستلام والجهر على عدم التقبيل والاتفاق على
ترك السجود فاذا عجز عن استلامه فلا يشير اليه الا على رواية عن محمد وأما الركن الاخران
فلا استلام فيهما ولا اشارة فيهما بل هما بدعة مكروهة باتفاق الاربعة ثم لا خفاء ان الاشارة في
الركنين اليمانيين أيضاً دون العجز والرجة غير معتبرة فلا يفترق ما يفعله بعض الجهلة والمنكبة
(واذا طاف سبعة اشواط استلم الحجر) أي بطريق السنة المذكورة كما سبق (فخم به) أي كما بدأ به
ليقع ختامه مسكاً في الكبير ولا يلي في حالة الطواف أي جهراً أو يسيراً بطواف العمرة
والاقاصصة (ثم يأتي المقام) وهو مخالف لما ذكره في الكبير في هذا المقام حيث قال ثم يأتي المقام
ثم يأتي المقام وسبب تحقيق المرام في منشا اختلاف علماء الامام والمراد بالمقام مقام ابراهيم
عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى أي لصلاة الطواف على وجه
الاستحباب عند جهره والمفسرين والفقهاء المعتبرين (فيملى خلته) وهو الأفضل لقوله صلى الله
تعالى عليه وسلم وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفاً أو حيث يسر له من المسجد الحرام
أو غيره من الحرم ولو صلى في بلاده جاز (ركعتي الطواف) وهما واجبتان عندنا ستان عند

الشافعي فيطلق في النية من الفرض أو يقيده بالوجوب لا بالسنة لكن لو نوى سنة الطواف
 أجزأه لأن المراتب بالوجوب هنا الفرض العملي لا الاعتقادى (يقراً) أى استحباباً عند الأربعة
 (في الأولى) أى الركعة الأولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (وفي الثانية
 الإخلاص) أى سورتها بعد الفاتحة وخصته بالدلالة على التوحيد والتعبد (ويستحب أن
 يدعو بعدهما) ومن المأثور دعاء آدم عليه الدلالة والسلام اللهم أنك تعلم سرى وعلايتى فاقبل
 معذرتى وتعلم حاجتى فأعطينى سؤلّى وتعلم ما فى نفسى فاغفر لى ذنوبى اللهم انى أسألك إيماناً
 يباشر قلبى ويقيناً صادقا حتى أعلم أنه لا يصيبنى إلا ما كتبت لى ورضاً باقست لى يا أرحم الراحمين
 روى أنه أوحى الله تعالى الى آدم يا آدم أنك دعوتنى دعاء استجبت لك منه وغفرت ذنوبك
 وفرجت همومك ونعمت بك وإن يدعوك أحد من ذريتك من بعدك إلا فعلت ذلك به ونزعت
 فقره من بين عينيّه وانجرت له من وراء كل تاجر واتقه الدنيا وهى كارهة وان لم يرد على
 ما رواه الأزرقي والطبرانى فى الأوسط والبيهقى فى الدعوات وابن عساکر وورد أن آدم عليه
 السلام دعاه خلف المقام وفى رواية عند الملتزم وفى رواية عند الركن اليماني ولا منافاة بين
 الروايات لاحتمال أنه دعا فى المقامات وأما ما أحدثه بعض الناس من اتیان المقام بعد الطواف
 فى وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده للدعاء مستقبلاً اليه أو الى الكعبة فلا أصل له فى السنة
 ولا رواية عن فقهاء الأئمة الأربعة (ثم يأتى الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (بعد أداء
 الركعتين أو قبلهما) أقول ينبغى أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة الى من عليه السجى بقريته
 سوق الكلام وبين الرمل والاضطباع فى هذا المقام وأما من ليس عليه سعى فينبغى أن لا يكون
 فى حقه خلاف أنه يأتى الملتزم ثم يصلى خلف المقام إذا لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة
 والخاصة وسأأتى زيادة تحقيق وتوضيح لهذه المسئلة (فيتشبه به) أى يعلق بالملتزم أو بأستار
 البيت المأظم (يقرب الحجر ويضع صدره وبطنه وخده الأيمن عليه) أى تارة ولا يسر أخرى
 والوجه بكافة لانه لا المقصود حصول البركة وهو أتم فى هيئة السجدة (رافعا يديه فوق رأسه)
 أى قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن العجى فى منسكه ويستطيه اليمنى مما يلي الباب
 واليسرى مما يلي الحجر (داعياً) أى بما أحب ومن المأثور يا واحد يا ماجد لا تزل عني نعمه
 أنعمت به على ومن المستحسن الهى وقفت بيباك والتمت باعتابك أرجو رحمتك وأخشى
 عقابك اللهم حرم شعرى وجسدى على النار اللهم كما صنت وجهى عن السجود لغيرك فصن
 وجهى عن مسئلة غيرك اللهم يارب البيت العتيق أعق رقابنا ورقاب آباءنا وأمهاتنا من النار
 يا كريم يا غفار يا عزيز يا جبار ويقول ربنا قبل منا أنك أنت السميع العليم وتب علينا أنك
 أنت التواب الرحيم (بالنضوع) أى مقرّونا بظواهر الضراعة والمسكنة (والابتهال) وهو زيادة
 المذلة فى الحضرة والمأزمة (مع الخضوع) أى خشوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع
 الباطن (مصلحاً على النبي المختار) أى أولاً وآخره بعد الحمد والثناء وسائر الأذكار (ثم يأتى
 زمزم) أى يترها (فيشرب من مائها) أى قائماً أو قاعداً وراهها مستقبلاً مبتدئاً بقوله اللهم انى
 أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاعة من كل داء ويسمى ويتنفس ثلاثاً ويحمد (ويتضلع) أى
 يبالغ فى شربه فانه ورد آية فابتننا وبين المذاقين انهم لا يتضلعون من زمزم ويستحب أن ينزع

دلوا بنفسه ان قدروا يشرب منه ويشرع الباقي على جسده وقبل يفرغ الباقي في البئر وهو عمالا
 يظهر وجهه وأما ما اشترى من أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فعلى فرض صحته محمول على
 خصوصيته مما صح في البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه أتى زمزم وهم يسقون
 فقال لولا أن تغفلوا لتركنا حتى أضع الحبل لي هذه أي رقبته وفي مسند أحمد وغيره عنه أيضا أنه
 صلى الله تعالى عليه وسلم أتى زمزم ففرغ منه دلوا فشرب ثم شرب فيها فافرغها في زمزم ثم قال لولا
 أن تغفلوا علمنا لتركنا يشرب في هذا امر شري في أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزع يده ولا يمسح بنفسه
 وانما مسح غيره للتبرك بآثاره على وجهه العاموم لكل من شرب من مائه كما أشار بجمعه فيها إليه
 صلى الله عليه وسلم (ثم يعود الى الحجر الأسود فيستلمه) أي كما سبق (ان قدروا والاستقبال) أي
 ويشرب كما تقدم (وكبروهال وجسدوا) أي على المصطفى (ثم مضى الى الصفا) أي من باب
 الصفا استحبابا (فهي) أي وجوهها وهذا الترتيب على ما ذكره الكرماني والسروجي والاصل ان
 كل طواف بعده سعى فانه يعود الى استلام الحجر بعد الصلاة وما لا فلا على ما قال قاضي خان في
 شرحه ان هذا الاستلام لا افتتاح السعي بين الصفا والمروة فان لم يرد السعي بعده لم يعد اليه
 انتهى وقوله لا افتتاح السعي أي لا رادة افتتاحه وادل وجهه أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يبر
 عليه من غير اقبال اليه حال توجهه الى الصفا يقتضي المروءة والوفاء وموجب الاستعانة بمجاهده
 من محل المدد بالدماء والثناء قال الكرماني وفي بعض الروايات يأتي الحجر أولا ثم يأتي زمزم قال
 والاول أظهر يعني وهو أن يقدم زمزم قال ابن الهمام ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركنين
 قبل الخروج الى الصفا ثم يأتي المزم قبل الخروج وقبل يلتزم المأتم قبل الركنين ثم يصليهما
 ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر انتهى والثاني هو الاسهل والافضل وعليه العمل وفي كثير من
 الكتب أن يعود بعد طواف القدوم وصلاته الى الحجر ثم توجه الى الصفا من غير ذكر زمزم
 والمأتم فيما بين ما واصل وجهه تر كهما عدمنا كدهما مع اختلاف تقدم أحدهما (ثم ان كان
 الحرم مفردا بالحج وقع طوافه) هذا (للقدوم) أي لو نوى غيره لانه وقع في محله وهو سنة لا فاق
 كما هو (وان كان مفردا بالعمرة) سواء كان في أشهر الحج أو غيره (أو متمعا) بأن يكون مفردا
 بالعمرة في الأشهر ناويا للعج في سنته (أو قارنا) أي جاءه ما بين النسكين في احرامه (وقع) أي
 طوافه هذا (عن طواف العمرة) أي في اليوم الثلاثة (نوافله) أي نوى الطواف لقرض العمرة
 (أو غيره) أي من القدوم والنفل ونحوه لتعين ميعاد الوقت بخصوصه (وعلى الفارن) أي
 بطريق الاستحباب (ان يطوف طوافا آخر للقدوم) أي بعد فراغه من سعي العمرة ولاية داخل
 طواف القدوم في طواف فرض عمرته كما ذهب اليه المشافعي رحمه الله تعالى بل مذهبا أن عليه
 طوافين وسعين للجمع بين المسكين

• (باب أنواع الطوفة) •

الطاهر أنواع الطواف (وأحكامها) أي المتعلقة بكل منها ومنها بيان أسماؤها المتميزة عن اخواتها
 (أما أنواعها فسبعة) هذا يؤهم ان أحكامها أيضا متعددة معينة بذكرها على حدة وليس الاصل
 كذلك حيث لم يأت في كلامه وأما أحكامها فكذلك انما يذكر أحكامها في ضمن أنواعها
 فانها طاهر أن يقول كما في الكبير وأنواعها سبعة (الاول طواف القدوم) ويسمى طواف التحية

وطواف اللقاء وطواف أقول عهد بالبيت وطواف أحداث العهد بالبيت وطواف الوارد
والورود (وهو سنة) أي على ما في عامة الكتب المعتمدة وفي خزائن المفتين أنه واجب على
الاصح (للافتاق) دون الميثاق والمكي (المفرد بالحلج والقارن) أي الجامع بين الحلج والعمرة
معاً (بخلاف المعتمر) أي المفرد بالعمرة مطلقاً (والمتمتع) ولو آفاقاً (والمكي) أي وبخلاف المكي
إذا كان مفرداً بالحلج (ومن بعنانه) أي ومن سكن أو أقام من أهل الآفاق بمكة وصار من أهلها
(فانه لا يسن في حقهم) أي طواف القدوم إذا أفردوا بالحلج (الا ان المكي إذا خرج الى
الآفاق) أي قبل الأشهر فانه لو خرج فيها ثم عاد الى مكة ليس له القرآن والتمتع على الوجه
المسنون (ثم عاد محرماً بالحلج) أي مفرداً (أو اقران فعليه طواف القدوم) أي مستحباً
حينئذ (وأول وقته) أي وقت أدائه (حين دخوله مكة) لأن أول وقت صحته دخول الأشهر
(وأخره وقوفه بعرفة) أي ينتهي بوقوفه بعرفة والآفاق خروقت أدائه باعتبار جواز ما آخر أول
يوم النحر فان غابته الأشهر التي هي محل أفعال الحلج (فإذا وقف فقفاته وقته) أي سقط أدائه
(وان لم يقف فالي طلوع فجر النحر) اذ هو نهاية وقت الوقوف وامام في المشكلات من أن وقته
قبل يوم التروية فانه خرج مخرج الغالب أو يسان لوقته الأفضل كذا حرره في الكبير لكن فيه انه
ليس الافضل على الإطلاق إذا فضل وقوعه حين قدومه وهو مختلف باختلاف زمان وروده
(ولو قدم الافتاق مكة يوم النحر أو قبله) وهو يوم عرفة (بعد الوقوف) أي بعد وقوفه بعرفة وهو
قيد لهما (سقط عنه هذا الطواف) لأن محله المستون قبل وقوفه (ولو تركه) أي طواف القدوم
مع القدرة عليه وسعة وقته (فذهب الى عرفة) أي بعد ادراك زمن الوقوف (ثم بدله) أي ظهر له
أن يطوف طواف القدوم وتبين له انه أخطأ في تركه (فرجع) أي الى مكة (وطاف له) أي للقدوم
(ان رجع قبل الوقوف في وقته) وهو من زوال عرفة الى فجر يوم النحر (أجزأه) أي طوافه عن
سنة القدوم لوقوعه قبل الوقوف (والا) أي وان لم يرجع أو رجع ولم يدرك الوقوف في وقته
(لم يجزه) أي طوافه عن سنة القدوم لعدم حصول الوقوف بعده فوقع طوافه في غير محله (ولا
اضطباع ولا رمل ولا سعي) أي بالاصالة (لأجل هذا الطواف وانما يفعل فيه) أي في طوافه
(ذلك) أي ما ذكر من الاضطباع والرمل (إذا أراد) أي المفرد أو القارن (تقديم سعي الحلج على
وقته الاصل) وهو أي وقته الاصل (عقب طواف الزيارة) لأن السعي واجب والاصل فيه أن
يتبع الفريضة كما في التحفة لكن رخص لخافة الزحمة تقديمه على وقته اذا فعله عقب طواف ولو
تفلا واختلافوا في الأفضل من التقديم والتأخير في حق الافتاق وكذا بالنسبة الى المكي لكن
الاحوط في حقه التأخير لانه لازمة في حقه لتوسع زمان السعي بالنسبة الى فعله واعمل هذا الوجه
عدم جواز التقديم له عند الشافعي والخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (الثاني طواف
الزيارة) ويسمى طواف الركن والافاضة وطواف الحلج وطواف الفرض وطواف يوم النحر
لكون وقوعه فيه أفضل (وهو ركن لا يمت الحلج الابه) لكنه دون الركن الاعظم وهو الوقوف
بعرفة لفوات الحلج بدونه بخلاف الطواف فانه يستدرك بأدائه في وقته الموسع الى آخر عمره أو
بإزوم بدنه بقوة عند موته ان أوصى بإتمام الحلج (وأول وقته) أي وقت جوازه وصحته (طلوع
الفجر من يوم النحر ولا آخر له في حق الجواز الآن الواجب فعله في أيام النحر) أي عند الامام

(وفيه رمل لا اضطباع) أي ان كان لابسا كما سبق (وبعد) أي بعد طواف الزيارة (سعي) بالرفع
وهو عطف جملة على جملة وقوله لا اضطباع معترضة (الا اذا فعلها) أي الرمل والسعي لا الرمل
والاضطباع لنفسه المعنى (في القدوم) أي في حال طواف قدومه وفيه مساهمة اذا السعي لا يفعل
في طواف القدوم بل في حال القدوم والرمل لا يفعل في حال القدوم بل في طوافه فالصواب ان
يقول الا اذا فعله أي السعي في القدوم أي حال قدومه بعد طوافه سواء رمل في طوافه أو لم يرمل
(فلا يرمل فيه) أي في طواف الزيارة (ولا يسعي بعده) لان السعي لا يتكرر والرمل تابع لطواف
بعده سعي (الثالث طواف الصدر) بفتحين يعني الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس
اشتناوا وإذا سعى طواف الرجوع ويسعى طواف الوداع بفتح الواو وبكسرهما والوداع البيت
والحج لعدم محنته بدونه ويسعى حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع لانه ما حج بعده ويسعى
طواف الافاضة لكونه لا يصبح الا بعد المراجعة من الوقوف وأداء طواف ركنه وطواف آخر
عهده بالبيت لانه يسكن وقوعه حينئذ عند ذناوب يجب عند الشافعي وطواف الواجب لكونه واجبا
دون الفرض الذي هو طواف الزيارة لكون طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعي وهو قوله تعالى
وليطوفوا بالبيت العتيق وبالإجماع على كونه ركنا بخلاف طواف الوداع فانه ثبت بالدليل
الظني ويؤيده انه يسقط بالعذر وينحصر بالدم لغير عذر وهذا معنى قوله (وهو) أي طواف الصدر
(واجب) أي على الاتفاقي دون المكي ومن معناه من استوطن مكة قبل النشر الاقل (وأول وقته
بعد طواف الزيارة) وإماما في المشكلات من ان وقته بعد الفراغ من مناسك الحج فمحمول على
وقت استجبابه (ولا آخره) كانه قد تم (وأيس فيه رمل) وكذا الاضطباع فيه (ولا بعده سعي)
وكان حقه أن يقول ولا سعي بعده فليس فيه رمل ولا اضطباع لانهم سمعوا نعران على طواف
بعده سعي (وهذه الاطوفة الثلاثة) من القدوم والزيارة والصدر (في الحج) أي في حقه
خاصة (الرابع طواف العمرة وهو ركنا فيهما) أي فرض في أدائها (وفيه اضطباع
ورمل) وهما مستان فيه (وبعد سعي) أي واجب (وأول وقته) أي وقت طوافه (بعد
الاحرام بها ولا آخره) أي في حق أدائها (الخامس طواف النذر وهو واجب) أي فرض
عملا لا اعتقادا (ولا يختص بوقت) أي اذا لم يفته (الأأن يكون عليه) أي على الناذر (غيره) أي
غير النذر الذي هو واجب غير معين بوقت (أقوى منه) أي قد تم حينئذ الاقوى عليه من
طواف فرض أو غيره من الفروض أو واجب معين من النذور أو غيره (السادس طواف
تحية المسجد وهو مستحب لكل من دخل المسجد) أي المسجد الحرام (الا اذا كان عليه غيره)
أي من الاطوفة (فيقوم هو) أي ذلك الغير (مقامه) أي يشوب منابه ويدخل في ضمنه
(كالعمرة) أهم من أن يكون متمعا ولا فانه بطواف طواف فرض العمرة وبندرج فيه طواف
تحية المسجد كما ارتفع به طواف القدوم الذي هو أقوى من طواف تحية المسجد وكذا اذا
دخل المسجد من عليه فرض أو غيره فصلى ذلك فانه قام مقام صلاة تحية المسجد وذلك لان
تحية هذا المسجد الشريف بنفسه هو الطواف الا اذا كان له مانع حينئذ يصلى تحية
المسجد ان لم يكن وقت كراهية الصلاة (السابع طواف التطوع) أي النافلة والا
فطواف التحية أيضا تطوع وهو لا يختص بوقت أي برزمان دون زمان بل وازن في أوقات كراهة

الصلاة عذرنا أيضا خلافا لالامام مالك رحمه الله تعالى وقوله (اذا لم يكن عليه غيره) يفيد أنه لا ينبغي أن يتطوع ويكون عليه غيره من الطواف ونحوه من سائر الفروض فإنه لا يليق بشخص عليه مثل أداء الزكاة أن يتطوع بالصدقة أو عليه قضاء صلوات فيأتي بأقله من طواف أو صلاة وسائر عبادات متطوعات لكن مفهوم عبارته أنه اذا كان عليه غيره يختص هو بوقت وهو لا بأس به لاننا نقول يختص حينئذ بالفراغ عما عليه من غيره لكن لا بطريق نفى الجواز والصحة كما قيل بل على سبيل اللزوم والفرضية (ولا يشخص) أي ولا يختص جواز وصحته بأحد (اذا كان مسلما) لكن لا بد أن يكون مميزا عقلا فإنه لا يصح أيضا من المجنون وغير المميز من الصغار (طاهرا) أي من الجنابة والحيض والنفس لانه يحرم الطواف عليهم وكذا دخولهم المسجد الا أنهم لو هجموا وفعلا وصح وعلمهم الاثم والكفارة كما سيأتي في محله وكذا سئل في محله حكم الطهارة عن الحدث والخبث في البدن والثوب (ويلزم) أي اتمامه (بالشروع فيه) أي في طواف التطوع وكذا في طواف تحية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشروع فيه أي بمجرد النية (كاصلاة) أي كما يلزم الصلاة بالشروع فيها بالنية مع تحقق سائر شروطها ويستثنى من هذا الحكم اذا شرع يظن أنه عليه فإنه لا يلزم في الطواف وفي المسئلة خلاف للشافعي حيث يقول المتطوع أمير نفسه ان شاء فعل والا فلا كما ورد لكن يدفع بأن المتطوع أمير نفسه قبل التزامه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ولثلاث تصير العبادة ملعبة وللقياس على الحج والعمرة فان الاجماع على ان من شرع فيها بنية النقل يلزمه اتمامها لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والله أعلم

• (فصل في شرائط صحة الطواف) * أي مطلقه (الاسلام) لان الكافر ليس أهلا للعبادة المحتاجة الى النية وقد شرطت فيه لقوله (والنية) وهي شرط فيه عند الجمهور وقيل ليست بشرط أصلا وان نية الحج في ضمن الاحرام كافية ولا يحتاج كسائر الافعال الى نية مفردة وقيل النية ليست بشرط لكن الشرط أن لا ينوي شيئا آخر وهذا كله في طواف الزيارة مع احتمال في طواف القدوم والصدور والعمرة وأما طواف النفل فلا أطن فيه خلافا لعدم اندراجها في ضمن نية سابقة وسيأتي لهذه المسئلة في فصلها تمة (والوقت) أي لبعض افرادها وهو أكثر أنواعه (وكونه بالبيت) أي كون الطواف ملتصبا به من خارجه (لانيه) أي لا واقعافي داخله وكذا قال الشافعي لو تربع عليه ثيابه أو بدنه على الشاذروان أو على جدر الجربط لطل طوافه وما التفت اليه علمائنا حيث أنهم ليسوا من البيت الا بالدليل الظني لكن الاحوط رعايته والمقصود عندنا انه لو طاف داخل البيت حول جدرانه لا يصح ثم كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لانه شرط (وفي المسجد) أي المسجد الحرام (ولو على سطحه) وسيأتي زيادة تحقيق له (وانبان أكثره) لانه مقدار الفرض منه والباقي واجب فيه وفي عده شرطامساحة له اذ هو ركن أيضا (قيل) والابتداء من الحجر) أي عدا من شرائط صحة الطواف ففي شرح المنار للكاكي والمطاب الفائق اشارح كنز الدقائق ان الابتداء من الحجر الاسود شرط على الاصح لكن الاكثر على انه ليس بشرط بل هو سنة في ظاهر الرواية ويكره تركها وعليه عامة المشايخ وانص محمد في الرقيات على انه لا يجوز به أي الاقتراح من غيره قال في الكبير فجعله فرضا أقول بل جعله شرطا كما ينبغي

مصرحاً في كلام ابن الهمام حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الجرح واختلاف فيه
المتأخرون قبل لا يجزيه وقيل يجوز غير ان الافتتاح من الجرح واجب لانه عليه الصلاة والسلام
لم يتركه قط ثم ذكر في موضع آخر ان افتتاح الطواف من الجرح سنة فلو انتقمه من غيره جاز وكره عند
عامة المشايخ ولو قيل انه واجب لا يعدل ان المواظبة من غير ترك مرة دليله فيما يجرى به
ولو كان في الآية اجمال لكان شرطاً كما قال محمد لكنه منتف في حق الابداء فيكون مطلق
التفاوت هو فرض وافتتاحه من الجرح واجب للمواظبة كما قالوا في جعل البكعة عن يساره
والحاصل انه اختار الوجوب فيه صرح في المنهاج نقلاً عن الذخيرة حيث قال في عدة الواجبات
والبداءة بالجرح الاسود وهو الاشبه والاعدل فينبغي ان يكون هو المقول

«(فصل) هـ أي في تحقيق النية (الشرط) أي صحة الطواف المتوقف على النية على ما عليه
جمهور الأئمة (هو أصل النية دون التعيين) أي لا تعين القرصية والوجوب والسنة ولا تعين
كونه للزيارة أو الصدر أو لتمامه ونحو ذلك فانه ليس بشرط ولا واجب بل هو سنة أو مستحب
فاذا ثبت ذلك (فلوطاف) أي دار حول البيت (لا يشوي طوافاً) أي أصلاً (بأن طواف طالبا
لغيره) أي لمديون ونحوه (أو هارباً من عدو) أي ظالم أو غيره (أو لا يعلم انه البيت) أي بيت الله
تبارك وتعالى أو البيت الذي يجب الطواف به أو يستحب (لم يعتد به) أي لم يعتبر بذلك الطواف
حينما وجد فيه النية الشرعية لانه لم يقصد به القرية وان حصل منه النية المغوية وهي مجرد
ارادة الدورة (ولو نوى أصل الطواف) أي على جهة القرية (جاز) أي لحصول أصل النية (ولو
طاف طوافاً في وقته) أي زمانه الذي عين الشارع وقوعه فيه (وقع عنه) أي بعد أن يترى
أصل الطواف لكونه معياراً له كما في صوم اداء رمضان (نواه بعينه أولاً) أي أو ما نواه بعينه بل
أطلقه (أو نوى طوافاً آخر) وهذا كله مبني على أن التعيين ليس بشرط في نية الطواف بخلاف
الصلاة فان التعيين لا بد منه في الفرض والواجب وأما الصوم ففيه تفصيل ليس هذا محل
والحاصل انه اذا نوى طوافاً آخر يكون للاول وان نوى الثاني فلا يعمل النية في تقديم ذلك
عليه ولا تأخير عنه كما سيأتي ومثاله ما ينسب بقوله (ومن فروعه لو قدم) أي من سفره (معترا
وطاف) أي بأى نية كانت (وقع عن العمرة) أي عن طوافها (أو حاجاً) أي أو قدم حاجاً
(وطاف قبل يوم النحر وقع) أي طوافه (للقدم أو فارناً) أي قدم فارناً وطاف طوافين من غير
تعيين فيهما (وقع الاول للعمرة والثاني للقدم ولو كان) أي طوافه (في يوم النحر) أي ونوى
تسلاً أو وداعاً أو أطلقه (وقع للزيارة أو بعد ما حل النحر) أي بعد ما طاف للزيارة كما في نسخة
(فهو للصدر وان نواه للتطوع) وكذا اذا أطلقه (فالحاصل ان كل من عليه طواف فرض
أو واجب أو سنة اذا طاف) أي مطلقاً أو مقيداً (وقع عما يستحقه الوقت) أي من الترتيب
المعتبر الشرعي (دون غيره) حتى لو رتبته على خلاف ذلك أو أهمل ترتيبه أو تعينه (فيقع
الاول عن الاول وان نوى الثاني أو غيره) أي من الثالث ونحوه (والثاني عن الثاني وان نوى
غيره) أي من الاول وأمثاله (فلا تعمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى من
الاول) باعتبار المرتبة المرتبة كالفرص بالاضافة الى الواجب والواجب بالنسبة الى السنة
(فيبدأ بالأقوى) أي فيعتبر ابتداءه بالأقوى وان كان فعلاً على خلاف الاول (كالوتر)

طواف الصدر ثم عاد بإحرام عمرة فبدا بطواف العمرة) لأن طواف العمرة أقوى لكونه فرضا
(ثم الصدر) أي ثم يأتي طواف الصدر ولم يجعل الطواف مصر وفا إليه مع أنه سبق تعلق الذمة به
لكونه واجبا ومرتبته دون الفرض وهذا واضح جدا (ولو طواف لعمرته ثلاثة أشواط ثم طواف
للقدوم كذلك) أي ثلاثة أشواط (فالأشواط التي طاف للقدوم) أي بحسب السنة (محسوبة
من طواف العمرة) أي بموجب اعتبار الشريعة (فبقي عليه للعمرة شوط واحد فيكملة) أيضا
وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا فمن طاف لعمرته أربعة أشواط ثم طواف يوم النحر
للزيارة فإن ثلاثة أشواط منه تحول لعمرته ولو قدم الأقوى لما قالوا بخويل ثلاثة أشواط من
الزيارة إلى العمرة لأن الثلاثة الأخيرة منه واجبة والزيارة فريضة والجواب أنه ليس بخويل
من الفرض إلى الواجب بل من الواجب المتأخر إلى الواجب المتقدم الذي استحق أن يكون
الطواف له أولا فهو الأقوى من هذه الحينية مع أن تدارك الأول لا يتصور ويدونه ويتصور
تدارك الثاني بغيره وما ما ذكره في الكبير بقوله بل من الفرض إلى الفرض كما إذا ترك الأكثر
من طواف العمرة ففيه ان الظاهر فيما نحن فيه أنه من الواجب إلى الواجب كما حذرناه ومع
هذا لم يدفع الإيراد اذ قيل من الفرض إلى الفرض إلى آخره إبقاء الاشكال على حاله اللهم
الأأن يقال يصرف من طواف الزيارة شوط واحد إلى العمرة لتكتمل ركنها فيكون من الواجب
إلى الفرض ثم قوله أو نقول إذا طاف ولو مفرقا وقع الكل عن الفرض أي السابق كما لو أطلال
الصلاة يقع الكل فرضا فلا سؤال انتهى وهو من عجيب المقال لأن معنى السؤال انما هو على أن
تقديم الأقوى هو المعتبر في الحال فإذا استوى الحكم في الفرضين فأين يتصور تقديم الأقوى
في البين ثم الاظهر ان المراد بالأقوى أعم من أن يكون حقيقة كما سبق أو مجازا لقوله (ولو طاف
للعمره بعضه) أي وترك بعض أشواطه ولا فرق بين القليل والكثير في المتروك (ثم طاف للزيارة)
أي كمالا (يكمل طواف العمرة من الزيارة) أي لاستحقاق طواف العمرة أولا فهو أقوى من
طواف الزيارة من هذه الحينية مع استوائهما في الركنية فصرفه إلى طواف العمرة أولى سواء
كانت المسكلة من فرائض طواف الزيارة أو من واجباته وأما القارن إذا لم يدخل مكة ووقف
بعرفة فعليه دم لرفض العمرة وعليه قضاؤها كذا ذكره الشافعي ولعل هذا وجه تقييده ببعضه
(وكذا لو طاف للزيارة بعضه ثم للصدر) أي جميعه (يكمل الزيارة من الصدر) وهذا ظاهر لا غبار
عليه لأن طواف الزيارة أقوى من الصدر رتبة ومرتبة فالصرف إليه أولى كما لا يخفى ومن جملة
الفرع لو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجزئه عن النذر ثم تقيده الأحكام
الذكر كورة بالطواف فيمده ان حكم السعي ليس كذلك فبقي عليه سعي الحج وأحرم بعمره وطواف
وسعي للعمرة لم ينتقل سعيها إلى سعيه مع تقدم سببه وقوة مرتبته ولعل وجه الفرق هو أن
الطواف ميسر في الحج بخلاف السعي فلهذا الترتيب سجدة في ركعة وأقرب ثلاث سجعات
في ركعة أخرى جاز في تلك الصلاة دون غيرها وبهذا يتبين أنه لو كان عليه طواف الحج وطواف
للعمره لم ينتقل طوافها إليه مع أنه أحق لكونه أسبق

• (فصل في طواف المغمى عليه والنائم) أي من المرضى (ولو طافوا) أي الرفقة (بالمغمى عليه
محمولا أجزأ ذلك) أي الطواف الواحد المشتمل على فعل الفاعل والمفعول (عن الجامل) أي

أصله (والحمول) أي وعنه نيابة (ان نوى) أي الحامل (عن نفسه وعن الحمل) أي ما
أوراحد بعده واحد قبل الشروع (وان كان) أي ولو كان الحمل (بغير أمر المغمى عليه) أي
بناء على ان عقد الرقعة متضمن للفعل هذه المنفعة وهذا اذا اتفق طوافهما بأن كان لعمرتهم ما
أول يارتهم ما ونحوهما (وكذا ان اختلف طوافهما) أي وصفا واعتبارا (بأن كان لاحدهما
طواف العمرة وللاخر طواف الحج) أو أحدهما فخرضه والآخر واجبا (فيكون طواف
الحمل عما أوجب به إجماعه) أي من فرض العمرة أو طواف القدوم أو الزبارة (وطواف
الحامل كذلك) أي على وفق ما اقتضاه إجماعه من الاطوفة المذكورة (ولو طافوا بغير رض
وهو نائم من غير انغماس) فقيهه تفصيل (ان كان بأمره وحجوه على فوره) أي ساعته عرفا وعادة
(يجوز والا) أي بان طافوا به من غير أن يأمرهم به أو نفعوا به (لكن لا على فوره) (فلا)
أي لا يجزئ به عن الطواف ونقصه (بله) على ما يحصل له به توضيحه ما في الكبير لو أن رجلا مضى
لا يستطيع الطواف الا بحولا وهو يعقل نام عن غير عتبه فله أحجابه وهو نائم فطافوا به
أو أمرهم أن يحملوه ويطوفوا به فلم يقدروا حتى نام ثم احتملوه وهو نائم أو حجوه حين أمرهم بحمله
وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ
روى ابن سماعة عن محمد بنهم اذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يجزئهم ولو أمرهم ثم نام فحملوه
بعد ذلك وطافوا به أجزأه ولو قال لبعض عبيده استأجر لي من يطوف بي ويحمله لي ثم غلبته
غيبته ولم يرض الذي أمره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلا ثم استأجر قومًا يحملونه وأتوه
وهو نائم فطافوا به قال ابن سماعة استحسن اذا كان على فوره ذلك انه يجوز فاما اذا طال ذلك
ونام فاتوه وحملوه وهو نائم لا يجزئهم عن الطواف ولكن الاجر لازم بالامر قال ابن سماعة
والقياس في هذه الجملة أن لا يجزئهم حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ ينوي الدخول فيه لكن
استحسننا اذا حضر ذلك فنام وقد أمر أن يحمله فطاف به أنه يجزئهم قال ابن الهمام وحاصل
هذه القروع الفرق بين النائم والمغمى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه انتهى وقد
أطلقوا الاجراء بين حالتي النوم والانغماس في الوقوف ولعل الفرق ان الوقوف لا يتوقف صحته
على النية لعدم اشتراطها فيها اكتفاء باندراج نيته في ضمن نية الاحرام توسعة على العباد في
الرحمة بخلاف الطواف فان النية شرط فيه عند الجمهور وعلى ما سبق فالتقي بوجود حقيقة تها في
حق المغمى عليه بالاكتفاء عن تحقيق حكمها بالنسبة الى الرقعة بناء على عقد المودة والمشاركة
في العهدة واعتبرا لامر الصريح في المريض النائم لقيام نيته بمقام نيته لان حاله أقرب الى
الشهور من حال المغمى عليه والله أعلم (وان لم ينو الحامل الطواف) أي أصله (بل نوى)
أي الحامل بطوافه (طلب غريم) أي مثلا (فان كان الحمل عاقلا) أي متيقظا ومستيقظا
(ونوى الطواف) أي قربته (أجزأه) أي الحمل لتحقق نيته (دون الحامل) لفقد قصد
الشرعي (وان كان الحمل مغمى عليه) وكذا النائم والمجنون والمستهل بجهالة (لم يجزئه) أي
الطواف لهما (لاكتفاء النية) أي الشرعية (منه) أي من الحمل (ومنهم) أي الحملون
الذال عليه الحامل وكان الاولى أن يقول منهم ما وعلم منه أنه لو نوى الحامل عن نفسه ولم ينو
الحمل جاز له امل دون غيره سواء كان متيقظا أولا (وان نوى من استأجره لا يعتد بنيته)

أى بنية المسجد تأجر الحامل للمحرمول اذا كان مقيمة أو نائما بخلاف ما اذا كان مغمى عليه
أو نائما فان فيه تفصيلا كما تقدم والله أعلم وكان حقه ان يقول بنية له ولا فنيته لنفسه صحيحة
ولو كان حمله يشاء على اجارته كما اذا علم طائفة غيره فان طوافهم لا يحسب عن كل منهم اذا
وجد النية لهم

* (فصل فى مكان الطواف * مكانه حول البيت لافيه) أى لافى داخله كما مر (داخل المسجد) أى
سواء كان قريبا من البيت أو بعيدا عنه بعد أن يكون فى المسجد (ويجوز) أى الطواف (فى
المسجد) أى فى جميع أجزائه (ولو من وراء السورى) أى الاسطوانات (وزعم) وكذا المقامات
(ولو طاف على سطح المسجد ولو مر رفعا عن البيت) أى من جدرانها كما صرح به صاحب الغاية
(جاز) لان حقيقة البيت هو الفضاء الشامل لما فوق البناء من الهوى وإذا صحت الصلاة فوق
جبل أى قبس اجماعا حتى لو انهم دم البيت فعوذ بالله جازا الصلاة الى البقعة وفيها أيضا عندنا
خلافا للشافعى فى الصلاة فى داخلها بلا حائل لتحقيق الخرج العام بالنسبة الى من كان خارجها
بخلاف أهل الداخل فانهم يكونون جمعا محصورا أو واحدا مغمورا فلا خرج بالنسبة اليهم لاسيما
اذا كان يمكنهم الخروج وبهذا يدفع ما قاله صدر الشريعة فى شرح الوقاية ان هذا فرع عجيب
من الشافعية وانما حقت انا هذه المسئلة من المشايخ البكرية هذا ولو طاف خارج المسجد دفع
وجود الجدران لا يصح اجماعا أو ما اذا كان جدرانها منه مدممة فكذا عند عامة العلماء خلافا
لمن لم يعد بخلافه

* (فصل فى واجبات الطواف) * أى الافعال التى يصح الطواف بدونها وينجبر بالدم لتركها وهى
سبعة (الأول الطهارة عن الحدث الاكبر والصغر) أى وان فرق بينهما فى حكم الاثم والكفارة
وهما من التنجسات الحكيمة وجوبها عنهما هو الصحيح من المذهب وهو اخذى الروايتين عن
الامام أحمد وقال ابن شجاع هو سنة ونقل الثوري فى شرح مسلم عن أبى حنيفة استحبابها أو كانه
أخذ من قول ابن شجاع والجمهور على أن الطواف كالهلافة فى اعتبار الشرائط كلها إلا ما استثنى
بقوله عليه الصلاة والسلام من ترك الاستقبال وجواز المائى ونحو ذلك ثم اذنبت أن الطهارة
عن النجاسة الحكيمة واجبة فلو طاف معها أصبح عندنا وعند أحمد ولم يحل له ذلك ويكون عاصيا
ويجب عليه الاعادة أو الجزاء ان لم يعد وهذا الحكم فى كل واجب تركه (الثانى قيل) أى قال
بعضهم ان من واجبات الطواف أيضا (الطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى سواء فى الثياب
الملبوسة أو الاعضاء البدنية وفى معنهما الأجزاء الارضية عند بعضهم (والاكثر على انه) أى
هذا النوع من الطهارة فى الثوب والبدن (سنة) أى مؤكدة (وقيل) وهو خلاف ظاهر الرواية
(قد رما يستبره عورته من الثوب واجب) أى طهارته (فلوطافى وعليه قدر ما يوارى العورة
ماهر والباقي نجس جاز) أى ولا يلزمه شئ إلا أنه يكره له ذلك وقيل عليه دم (والافه وبنزلة
الريان) لأن الأكثر له حكم الكل عند الأعيان وفى النجبة اذا طاف فى ثوب كانه نجس فهذا
والذى طاف عربا نساء وسبأى حكم الریان وامامنا وقع فى الطرابلسى عن أنه لو غس ثوبه
فى بول فهو كالوصلى عربا نساء فهو بين عدم القائل بأشراط ذلك لما صرح فى البدائع من أن
الطهارة عن النجس ليست من شرائط الجواز بالاجماع وهذا فى الثوب والبدن على ما صرح

ما الاحتجاب وأما ظاهرة مكان الطواف فذكر عز بن جماعة عن صاحب الغاية أنه لو كان
 في موضع طوافه فجيلة لا يبطل طوافه وهذا يفيد في الشرعية والفرضية واحتمال ثبوت
 الوجوب أو السنية والارجح عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) أي من الواجبات (سائر
 المودة فلو طاف مكثوقا) أي قدر ما لا يتجاوز الصلاة معه (وجب الدم) أي أن يعده (والمانع)
 أي قدره (كشف ربيع العضو) أي من أعضاء المودة بالنسبة إلى الرجل أو المرأة والامة كما
 فصلت ذلك في محله (فما زاد) أي على قدر الربع (كما في الصلاة) أي عند أبي حنيفة ومحمد حيث
 قالوا (وان كان كشف أقل من الربع لا يمنع ويجمع المتفرق) وأما ما نقل عن السروجي من أنه
 لو ظهر شعرة من شعراتها أو ظفر من ظفر رجليها لم يصح طوافها كالمصلاة فيه وظلم من الناقل لأن
 السروجي اتماذ كذا ذلك عن النووي على مقتضى مذهب الشافعي (الرابع) أي من الواجبات
 (المشي فيه للقادر) ففي الفتح المشي واجب عندنا وعلى هذا نص المشايخ وهو كلام محمد وماتى
 فتاوى قاضيان من قوله والطواف ماشيا أفضل تساهل أو محمول على النافلة بل ينبغي في النافلة
 أن يجب لأنه إذا شرع فيه وجب فوجب المشي انتهى لكن قد يقال بالفرق بين ما يجب باليجاب
 الله تبارك وتعالى وبين ما يجب بفعل العبد ولذا يجوز قضاء الوتر وقت الكراهة دون أداء ركعتي
 الطواف مع أنه لم يلزمه بوصف المشي مع الاتساع في التطوع وله ذابوز بلا عذر في صلاة
 البطل ترك القيام الذي هو ركز في المرض عند القدرة (فلوطاف) أي في طواف يجب المشي
 فيه (راكبا أو متجولا أو زحفا) أي على أسننه أو على أربعته أو جنبه أو ظهره كالطيح (بلا عذر
 فعلية الاعادة) أي ما دام بحكة (أو الدم) أي تركه الواجب (وان كان) أي تركه (بعذر لاشي عليه)
 كما في سائر الواجبات (ولو نذر) أي وهو قادر على المشي (أن يطوف زحفا) وكذا ما في معناه
 (لزمه) أي الطواف (ماشيا) لالتزامه بالوجه الاكيد بخلاف من شرع زحفا بشية النقل فان المشي
 في حقه هو الافضل كما تقدم والله أعلم ويؤيده ما في الكبير ثم إن طافه زحفا أعاده كذا في الاصل
 وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه إذا طاف زحفا أجزأه لأنه أدى ما أوجب على نفسه
 هكذا حكى في البدائع وذكر الطرابلسي في هذه المسئلة قيل عليه الاعادة والافهم وقيل
 لا يلزمه شي انتهى فتحقق ان المسئلة خلافية وأما ما ذكره ابن الهمام في المناقشة في أن الأجزاء
 لا ينفى ما في الاصل من الاعادة والأجزاء فمدفوع لما يستفاد من تعليقه لقوله لأنه أدى ما أوجب
 على نفسه ثم قوله ولو كان خلافا كان ما في الاصل هو الحق لأن من ترك واجبا في الصلاة وجب
 عليه الاعادة أو سجدتا السهو وان لم يفعل قلنا صحة صلاته تتدفع بالفرق الذي قررناه سابقا في
 الترام عبادته (الخامس) أي من الواجبات (التيامن) صرح بوجوبه الجمهور ومن الاحتجاب وهو
 الصحيح وقيل سنة وقيل شرط وفي الفتح الاصح الوجوب (وهو أخذ الطائفة) أي شروعه (عن
 عين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيده لما قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب فوردى
 الكل واحدا لان المراديين الجرح عند استقباله أو لوقوعه في عين الباب (وضده أخذه عن يساره
 وجعل البيت عن يمينه وهو الطواف المنكوس) الظاهر أنه الطواف المقلوب والمكوس
 وأما المنكوس فهو وأن يجعل رأسه من جهة الارض ورجليه من جهة السماء ومنه قوله تعالى
 ثم نكسوا على رؤسهم في القيام من نكسه قلبه على رأسه كنكسه وأما ما في الكبير من أنه ذكر

في منسك الرومي عن السروجي وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت الاقبالة الحجر
 انتهى وهو غلط منه لانه انما ذكره السروجي عن الشافعية وقد صرح في الغاية ومنسك
 البخاري لو استقبل البيت بوجهه وطاف معترضا وجعل البيت عن يمينه ومشى القهقري
 أو معترضا مستدبرا بيت لا يبطل عندنا لأن المأمور به مطلق الطواف عندنا وهو الدوران
 حول الكعبة وقد أتى به الا انه أخل في وصفه ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بتركه الترتيب
 او تركه الصفة انتهى ولا يخفى ان ما نقل عن السروجي يمكن حمله على ما وافق المذهب بأن يقال
 معنى لا يجوز يحرم فعله اتركه الواجب وأما قياسه بقوله ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل
 بترك الترتيب أو ترك الصفة فغ ظهور الفارق بينهما ليس للترتيب دخل فيه ما والحاصل ان وجوب
 التمام يفيده ان من أتى بخلافه من الصور المذكورة المخالفة للتمام في الهيئة والكيفية
 يحرم عليه فعله ويجب عليه الاعادة أو لزوم الجزاء ومن ذلك ما رأينا من بعض المجانين على صورة
 المجاذيب من أهل الامكار انه طاف على هيئة السماع الدوار فانه لاشك أنه يحرم عليه لاشتماله على
 الاقبال والادبار والمشى باليمين واليسار (السادس) من الواجبات (قبيل الابتداء من الحجر
 الاسود) وقد تقدم انه المختار لابن الهمام وغيره والاكترون على انه سنة وقيل فريضة وشرط
 (السابع) الطواف وراء الحطيم أي جدار الحجر (فلولم يطف وراءه بل دخل الفرجة التي بينه وبين
 البيت) أي وخرج من الفرجة الاخرى (فطاف فعليه الاعادة أو الجزاء) أي كما سيأتي
 (ثم الواجب أن يعيده على الحجر) أي فقط كما سيصور (والافضل اعادة كله) أي ليؤديه على
 الوجه الحسن المستحسن عند العلماء وللخروج به عن خلاف بعض الفقهاء وهذا عند الأكثر
 من أئمة المذهب خلافا لظاهر كلام الكرماني فعليه ان يعيد الطواف ولما صرح به ابن الهمام
 حيث قال فيجب اعادة كله ليؤدي على الوجه المشروع انتهى وهو ظاهر لانه كما يجب عليه
 تدارك نقصانه من أصل الطواف يجب عليه تدارك وصفه الواجب كما في ترك سائر الواجبات
 الاصلية والوصفية وهذا كله بناء على ان كون الحجر من البيت ثبت بالدلالة الظنية خلافا لما قاله
 الشافعية (وصورة الاعادة على الحجر أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر) أي مبتدئا من أول اجزاء
 الفرجة أو قبله بقليل للاحتياط (حتى ينتهي الى آخره) أي من الشق الآخر كما تقرّر (ثم يدخل
 الحجر من الفرجة) أي التي وصل اليها (ويخرج من الجانب الآخر) وهو الذي ابتدأ من طرفه
 (أو لا يدخل الحجر بل يرجع ويبتدئ من أول الحجر) وهو الاولى لئلا يجعل الحطيم الذي هو من
 الكعبة وهو أفضل المساجد طريقا الى مقصده الا اذا نوى دخول البيت كل مرة وطالب
 البركة في كل مرة في الصورة الاولى من الاعادة لا يعيد عودته شوطا لانه منكوس وهو خلاف
 الشرط أو الواجب فلا يكون محسوبا ولهذا قال (هكذا) أي مثل ما ذكر من صورتي الاعادة
 (يفعل سبع مرات) أي ان تركه في جميع أشواط الطواف والافقه قدره (ويقضى حقه فيه) أي
 ويقع في حال اعادته ما يستحق الطواف وجوبا أو سنة (من رمل) ان كان فيه رمل أو اضطباع
 (وغيره) من تيامن ونحوه (فاذا أعاده سقط الجزاء) وهو ظاهر (ولو طاف على جدار الحجر قيل
 يجوز) إشارة الى ما في الكثر من انه ينبغي أن يجوز لأن الحطيم كله ليس من البيت (وينبغي
 تقييده بما زاد على حقه وهو قدر سنة أو سبعة أذرع) وقال في الكبير امكن برده عليه ان بعضه

منه وهو سبعة أذرع إلا يشوب عن الواجب ذلك القدر انتهى وفيه نظر لا يخفى لأن شراح الكفر
صرح بأن الحطيم كله ليس من البيت فخصناه أن بعضه منه سواء يكون ستة أذرع أو سبعة ولا يشك
أن ذلك البعض داخل في الحطيم مع الزيادة فلا في ذلك والملاحظ خارج عن الكلي احتياطاً
نعم على مقتضى مذهب الشافعية أنهم جعلوا الجدار حكمه حكم البيت وأه واقع في محل حائطها
البيت قد عدا الاشبهة أنه حينئذ لا يجوز فيه دمهم والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع
(وقيل غير ذلك) أي غير ما ذكر من السنة والسبعة في مقدار الحطيم من البيت حتى قيل كله منه
واقعه سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل في ركعتي الطواف وهي) أي صلاة الطواف (واجبة) أي مستقلة لاسنة كما قال
الشافعي في قول (بعد كل طواف) أي ولو أدى ناقصاً (فرضا كان) أي الطواف كركعتي الحج
والعمرة (أو واجبة) كالصلاة والنذر (أو سنة) كالقدوم وكذا إذا كان مستحباً كحصة
المسجد (أو قلاً) كأنه ما عدا ما عدا الفرق بين الإطوافة والركعة قال ابن كثير
واجبتين على أثر الطواف الواجب قال ابن الوهم وهو ليس بشئ لا إطلاق الأدلة وفيه إن
إطلاق الأدلة لا يفي بقول التقييد في المسئلة أن صح فيها وجه من وجوه المقايضة (ولا تخص)
أي هذه الصلاة (بزمان ولا مكان) أي باعتبار الجوارز والجمعة والإفباع باعتبار الفضيلة تختص
بوقوعها عقب الطواف إن لم يكن وقت كراهة وتختص بإبقائها خلف المقام ويحرم من أرض
الحرم (ولادة موت) أي الابان يموت (فلو تركها لم تجبر بدم) وفيه أنه لم يتصور تركها فكيف
يتصور الجبر اللهم إلا أن يقال المراد منه أنه لا يجب عليه الإبقاء بالكفارة للإسقاط بخلاف
الصوم والصلاة حتى لو ترك الواجب ولعل الفرق ما قدمناه هذا والمسئلة خلافية في البحر
العسقي وحكم الواجبات أنه يلزمه دم مع تركها إلا ركعتي الطواف انتهى ووجهه أنه واجب
مستقل ليس له تعلق بواجبات الحج أو لعدم تصور تركها كما يكفي بعض المسائل ولا تجبر بالدم
فإن ما في ذمته ما لم يصحها لا لا يختص بزمان ولا مكان لكن ذكر الجدادى في شرح القدرى
أنه إن تركها ما ذكر في بعض المسائل أن عليه دماً ويؤيده ما في البحر الآخر وهو ما واجباً
فإن تركها ما فعله دم وفي منك إلا أكثر على أنه لو تركها ما لا يلزمه دم ربه قالت الشافعية وقيل
يلزم انتهى ولعله يجوز تركه على القوة بالموت فيجب عليه الإبقاء ويستحب للارثة أم الجراء
(ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جاز ويكره) أي كراهة تنزيه لتركه
الاستحباب كما سيأتي أو تحريم لحالفة الموالاة أو له ما جيعاً (والسنة المواتية بينهما وبين
الطواف) أي فراغه إن لم يكن وقت الكراهة والافصل بعد فرض المغرب قبل السنة إن كان
في الوقت سنة (وتستحب مؤكداً) أي استحباباً مؤكداً أن مراتب الاستحباب مختلفة
كراتب السن المؤكدة (خلف المقام) لموافقة فعله صلى الله عليه وسلم على وفق الآية الكريمة
واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى لاسيما وقد قيل في الآية أن الأمر للوجوب وهذا يقتضى أن
تكون الصلاة خلفه من السنة ويحلفه ما حوله وسائر أماكن الفضيلة من الحرم لأن فيه قولاً
لبعض المفسرين أن المراد بمقام إبراهيم هو الحرم جميعه ولذا قال (وأفضل الإجماع لا بدائها
خلف المقام) وفي معناه ما حوله من قرب المقام كما يشير إليه من التبعيض في الآية الشريفة

وكون الخلف أفضل لاختياره الحضرة المنيرة (ثم في الكعبة) أي داخلها (ثم في الحجر تحت
 الميزاب) أي خصوصا (ثم كل ما قرب من الحجر إلى البيت) أي من قدر سبعة أذرع وما دونها
 (ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت) أي في جواربيه وخصوصا محاذة الأركان ومقابلة
 الملتزم والباب ومقام جبريل عليه الصلاة والسلام (ثم المسجد) أي جميعه ليكن المطاف الذي
 حول المسجد في زمنه صلى الله عليه وسلم أفضل إلا أنه لا يصلح بحيث يشوش على الطائفتين
 ويوجههم إلى المرور بين يدي المصلي (ثم الحرم) أي مكة وما حولها من إعلال الحرم المحترم (ثم
 لأفضله بعد الحرم) أي بالنسبة إلى هذه الصلاة من حيثية اختصاصها بالحرم وهو لا ينافي أنه
 لو صلاها في المسجد النبوي أو المسجد الأقصى لأفضله لها بالاضافة إلى ما عداها (بل الإساءة)
 أي حاصله تجاوزته عن حيد أدائها من المكان الذي هو المستحب والزمان الذي هو السببة إلى
 غيرهما من الإمكانية والإزمينية (والمراعى خلف المقام) أي بالموضع الذي يسمى خلف المقام
 (قبل ما يصعد في عليه ذلك) أي خلف المقام أو المقام عادة وعرفا مع القرب) وهذا القيل متعين
 فان من صلى آخر المسجد وراء المقام لا يدرى فضيلة خلف المقام باتفاق علماء الأنام فان العرف
 يخصه بمكانه ومقروش بحجارة الرخام (وعن ابن عمر رضي الله عنه) حاله إذا أراد أن يركع خلف
 المقام جعل بينه وبين المقام صفأ وصفين) أي مقدار جماء أو الشك أو اللغو بوجع المفيد للتخيير
 (أو رجلا أو رجلين) يحفل الشك والتبويج كذلك ثم يحتمل أن المراد قدر ما يقف رجل
 أو رجلان فيوافق ما قبله أو كان يتأخر عنه ما بالقول متحررا إلى مقامه صلى الله عليه وسلم إن صح
 مرفوعا ولعل وجه تأخره عليه الصلاة والسلام على تقدير صحته عن قرب المقام المنزه عن
 مشابهة عبدة الأصنام في تلك الأيام أو كان وقت الزحام وعدم التفات العوام لخير الانام (رواه
 عبد الرزاق) وأما في رواية الشيخين عن عائشة رضي الله عنها فركع عند المقام ركعتين
 وفي رواية ما عن جابر ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فجعل المقام
 بينه وبين البيت هذا وقال ليكرمانى وحديث ما يصلح من الحرم يجوز وقال مالك والنوري أن
 لم يصلح ما خلف المقام لم يجز وعليه دم ولنا أن المراد بمقام إبراهيم في الآية الحرم كله لأن أكثر
 الصحابة صلوا بركعتي الطواف في المسجد دون المقام وكذا في الحرم بذي طوى وغيره فحمله فاعله
 عليه الصلاة والسلام على بيان الأفضل في المقام انتهى وفيه بحث لا يخفى لأن الإمام مالك كان
 صح عنه ما نسب إليه تنييك بأن الأمر للوجوب في حق المقام وفعله عليه الصلاة والسلام
 مبين للمرام وغاية احتجاجنا عليه بفعله الصحابة الكرام وهو لا ينافي كون الأمر للوجوب
 غاية الخلاف في أن المراد بالمقام عموم الحرم أو خصوص المقام مع أن أحيدامن على ثلث ما يقبل
 بالوجوب في هذا المقام (وبستحب) أي عند الأربعة (أن يقرأ في الأولى بسورة البقرة) أي سورته
 القراءة تتعدى بالباء وغيرها الباقون بالرفع على الحكاية (وفي الثانية الإخلاص) أي سورته
 (وبستحب أن يدعو بعدها) أي بعد صلاة الطواف (لنفسه ولأن أحب) أي من أهله ومشايعه
 وأصحابه (والمسلمين) أي ولعمومهم (ويدعو بدعاء آدم عليه السلام) وقد قدمنا (ولو صلى أكثر
 من ركعتين) أي أطراف واجبة (جائز) إلا أن الزايد على الركعتين يكون تطوعا (ولا تجزئ
 المكتوبة) أي المفروضة الإلهية (والمنذورة) أي المفروضة الانسانية (عنها) أي عن صلاة

الطواف الكونى واجبة مستقلة (ولا يبرؤوا منه على ركعتي الطواف بمكة لان طواف
 هذا) الاول ان يقول لان طواف كل (غير طواف الاخر) أى لاختلف طواف البيت كمثل
 الظهر والعصر وان كان الطوافان من نوع واحد والمصلتان من جنس متعدد (ولو طاف
 بمكة) أى غير مجزئ (فابطل) عنه أى ركعتي الطواف لانه لا ينعى الصلاة عنه ذناب العبادة من
 الصوم والصلاة كما سبق في امكانها (وبكره تأخيرها عن الطواف) لان المأذنة بينهما وبينهما
 سنة (الاول وقت مكروه) فلذلك اقل كما قيل (ولو طاف بعد العصر بصلّى المغرب ثم ركعتي
 الطواف) الكونى ما واجبهين وليسقط قطعهما بالذمة قبل السنة (ثم سنة المغرب) ويؤيده ما رواه
 في صلاة الجنائز اذا حضرت بصلّى المغرب ثم الجنائز ثم سنة المغرب ولا شك ان هذا امثل لان حكم
 الواجب والفرض سواء في العدل وان كان بينهما فارق في الاعتقاد (ولا تولى) بصيغة الجهرول
 أى لا تولى هذه الصلاة (الان وقت مباح) أى لعدة زمانه (فان صلاها في وقت مكروه) كما سبق
 بيانه (قبل صحت مع الكراهة) أى ان اداها (ويجب عليه قطعها) أى في أثناءها (فان مضى فيها)
 أى بان تكملها (فالا حبان بعد هذا) عموم القاعدة ان كل صلاة اديت مع الكراهة التزيمية
 بنسب اذ تم اوسع الكراهة التعريمية يجب اعادةها (وأوقات الكراهة) أى هذه الصلاة
 وهي أعظم من التعريمية والتزيمية (بعد طلوع النجوى الى طلوع الشمس قدر ربح) لكن عند
 الطلوع حرام كما هو عند الغروب وكذا ما خصه بقوله (ووقت الاستسواء) أى قرب أو بانه لعدم
 ادراك الحقيقة زمانه (وبعد العصر) أى بعد أدائه (الى اداء المغرب) أى حتى بعد الغروب
 قبل أداء الفرض (وعند المظلمة) أى المظلم كلها الا ان عند خطبة الجمعة أشد كراهة
 (وشروع الامام) أى امام مذهب (في المكتوبة) لما ورد اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة
 الا المكتوبة وفي سنة السبع تفصيل طويل متعلق بالمسئلة (وبين صلاتي الجمع يدورات) أى
 في جمع التذم (ومزدلفة) أى في جمع التأخيرين يجمع بينهما كما يستفاد من قيد الجمع واعلم انه
 مسح الطحاوى وغيره بكراهة أداء ركعتي الطواف في الاوقات المحسة المنهى عن الصلاة فيها
 عند أى حنفية وأبي يوسف ومحمد وتدل عن مجاهد والضبي وعطاء جواز أدائها بعد العصر
 قبل امشراق الشمس وبعد الصبح قبل طلوع الشمس أى قبل اجراء آثارها قال الطحاوى واليه
 نذهب والحاصل انهم فرقوا في المسئلة حيث جوزوا وقت الكراهة التزيمية دون زمان
 الكراهة التعريمية الخاف للصلاة الطواف من حيث انه واجب بالقرآن وسائر الواجبات
 والمحققون فرقوا بين قضاء الوقت وأداء ركعتي الطواف ولو كانا واجبتين بأن الاول واجب
 بايجاب الله تعالى عليه والاخر بايجاب العبد على نفسه بالتزامه لثقل الطواف ولو كان واجبا
 عليه وهذا التحقيق وتدقيق ويؤيده ما ذكرناه ما علة الطحاوى فيما اختاره بقوله ولما كانت
 الصلاة على الجنائز كالصلاة الفاتحة كانت صلاة الطواف مثله يجوز اداؤها في هذين الوقتين
 لان وجوبها كوجوب صلاة الجنائز انتهى وفيه مباحث لا يتخفى عليها في المطالعة بين كلامه
 وبين ما ذكرناه تقدم واقع أعلم

• (فصل في سنن الطواف استلام الحجر مطلقا) أى من غير قيد الاولوية والآخرية والائتامة
 وان كان بعضها آكل من بعض بل قيل يستحب قيامه اطرافه ويمكن أن يكون مراده بالاطراف

استواء التقبيل والسجود وعدمهما (والاضطباع) أى فى جميع أشواط الطواف الذى سن فيه كما صرح به ابن التيمية خذلانما يوجب قوله (والرمل فى الثلاثة الاول) لان المتبادر أن الظرف قبل لهما (والمنشئ على هيئته فى الباقي) من الاشواط الاربعة أو المراد فى باقى الاطوفة بكما لا بأن لا يسرع اسرعا لما يتفرع عليه من تشويش خاطر وأذية السدافع ولا يعنى مشى المتهاون لما يترب عليه من خوف اليباء والسبعة والعجب والغرور ودعوى الشعور والحضور (فى طواف الحج والعمرة) قيد للاضطباع والرمل لكونهما من سنن طواف بعده سعى لا يقال قد زالت عنه الرمل والاضطباع وهى موجبة لزوال حكمهما لانا نقول زوال علمهما ممنوع فان النبي صلى الله عليه وسلم رمل واضطبع فى حجة الوداع تذكر النعمة الامن بعد الخوف يشكر عليها وقد أمرنا بتذكر النعمة فى مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز ان يثبت الحكم بعمل متناولة فحين غلبة المشركين كان عنه الرمل ايهام المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان عنه تذكر نعمة الامن (والاستلام) أى استلام الحجر (بين الطواف والسعى) أى وبينه لكن لا مطلقا (بل لمن عليه السعى) وأراد أن يسعى حينئذ سواء صلى ما بينهما والتزم وأتى زمزم أم لا (ورفع اليدين عند التكبير مقابلة الحجر) أى فى الابتداء للخلاف فى الانشاء (والابتداء من الحجر) أى ابتداء الطواف منه اعم من ان يكون باستلام واستقبال ام لاسنة (هو الصحيح) أى خلافا لمن قال انه شرط أو فرض أو واجب ككما اختاره ابن الهمام وهو باعتبار الدليل أظهر وان كان الاول عليه الاكثر (واستقبال الحجر فى ابتداءه) أى بخلاف اسمة قبالة فى أثناءه فانه مستحب (والمواالة) أى المتابعة (بين الاشواط) أى أشواط الطواف وكذا أشواط السعى وكذا بين الطواف والسعى لكن المتتابع بينهما على التوسعة بخلافه فيما بين الاشواط واجزاء الاشواط والظاهر ان يراد به المواالة العرفية لانه لا يقع فيها مطلق الفاصلة لتجويرهم الشرب ونحوه فى أثناء الطواف (والطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى فى الثياب والاعضاء البدنية وكذا فى الاجزاء المكنية

* (فصل فى مستحباته استلام الركن اليماني) أى من غير قبلة ووضع جهة (وأخذ الطواف عن عین الحجر) أى باعتبار وضعه فانه على عين الباب لا باعتبار مسمة قبلة والمراد من الاخذ أى شروعه فيه بالنية بلا رفع يدها بان يقف قبيل الحجر مستقبلا ثم يطوف متيامنا (بحيث يمر جميع بدنه عليه) أى على الحجر (وتقبيل الحجر) أى بالاتفاق والظاهر عدمه من السنن المؤكدة لشبوته بالاحاديث الواردة وانه أراد أن تليته مستحب (والسجود عليه) يعنى مع التقبيل كما سبق (ثلاثا) لما ورد فى بعض الروايات لكنها غير مشهورة (واتيان الاذكار والادعية فيه) أى من المأثورة وغيرها (وأن يكون طوافه قريبا من البيت) أى بشرط الاحتراز عن الأذية (وللمرأة البعد) أى ان كان زجاجة الرجال أو لم يكن وقت الطواف مختص بالنساء (وان تطوف ليلا) لانه استراها وان كانت بحوزة مستورة (والطواف وراء الشاذروان) أى للخروج عن الخلاف فانه مستحب بالاجماع وهو يفتح الذال المعجمة الزيادة الملائمة بالبيت من الحجر الاسود الى فرجة الحجر ثم كذلك الى الحجر (واستئناف الطواف لوقطعه) أى ولو بعد زوال الظاهر انه مقيد بما قبل اتيان أكثره (أو فعله) أى ولو بعده (على وجه مكرره) أى قياسا على استحباب اعادته لو أكمله على

وجه مكروه (وترك الكلام) أي الكلام المباح لأنه ينافي المنفوع (وكل عمل ينافي المنفوع)
أي التذلل له - صحته كالتعم على ما صرح به في الكبير وكذا الالتفات بوجهه إلى الناس لغير ضرورة
ووضع اليد على الخامة أو على الثياب أو ما شاءوا أو ما توجبه بعض من الرواية له ولا ذرية من
استصحاب وضع اليدين كالصلاة فهو ولشأن من عقلته عما توافقه صلى الله عليه وسلم من الأوامر
في الطواف فليس فوق أدب من أدبه وبه أدب مستحب ولا فوق آداب الأصحاب والتابعين
من الأئمة الأربعة وإجماعهم ويكفي المستند عدم ذكره في مناسكهم فإن الأصل هو التقيس
بصحة الثبوت بخلاف وضع اليدين في الصلاة لما صرح في البخاري وغيره وعما يدل على عدم
وضعه صلى الله عليه وسلم كون المحجن في قبضته المانع ظاهراً من قبضته نعم كان يقتضي
مشابهة الطواف للصلاة من حيث العبادة أن يكون فيه الوضع أيضاً لكنه ضد إلى الله عليه وسلم
من حيث أنه نبي الرحمة لم يقع له دفع الجرح عن الأئمة وعما يدل على عدم فعله عليه الصلاة
والسلام اتفاق الخاص والعام على الأوسال سال طوائفهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع
أمتي على الضلالة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير
مبيل المؤمنون قوله ما تولى ونصه جهنم وساءت مصيراً وهذا يقتضي أنه يقال الوضع مكروه
لأنه خلاف السنة المأثورة وأظهره ما قال الطرابلسي ويغني أن تكراه الصلاة على المروءة بعد
النسي لأنه ابتدأ شعرا انتهى فهي المبتدع المخترع أثبات الوضع في الطواف والصلاة بعد
السعي بدليل من كتاب أوسنة والأفالمانع والثاني لا يحتاج إلى دليل كما هو مقرر في آداب البحث
ثم لا يخفى ما فيه من الرياء والسمعة والغرور والمجب وإقتداء الجاهل به لاسيما إذا كان على هيئة
طالب العلم أو صورة الصوفية (والأمرار) بالكسر أي الاستفهام (بالذكر والادعية) وفيه بحث لأنه
يجب الاستفهام إذا كان الملهو مشوشاً لاطنين والمسلمين فقد صرح ابن القيسية أن رفع الصوت
في المسجد حرام ولو بالذكر والعلة أراد بالاعتراف بالمخالفة في الاختفاء تبعيداً عن السمعة والرياء
(وصون الظن) أي حفظه (عن كل ما يثقله) أي عما هو في صدد من الحضور

(فصل في بيان أحكام الكلام) أي الكلام المباح واعلم أن المباح ما يستوي طريقه من الفعل
والترك والمصحب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق في أن ترك الكلام مستحب فلا
يكون الكلام مباهاً فتناقض قوله وقد صرح ابن الهمام بأن المباح من الكلام في المسجد
مكروه بأكل الحسنات فكيف في الطواف وهو في حكم الصلاة كما رواه الترمذي وغيره عن ابن
عباس من فروع الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا
يتكلمن إلا بخبر من ذكر الله يعني أو ما في معناه ولا شك أن النهي المذكر محمول على الكراهة
التحريرية أو التزمية كما هو مقرر في القواعد الأصولية (والسلام) لكن لا على من يكون
مشغولاً بذكره وأما جوابه فقرض كفاية على إطلاقه وكذا أجواب العاطس الحامد وأما قوله
في الكبير ولا بأس بأن يفتي في الطواف ويسلم ويرد جواباً ويحبه عند العطاس ويرد جواباً
فردود في الردين فرضيت ما ردد في الجملة عند الفتنة لأنه من الدين المؤكدة مطلقاً والحمد
من الأذكار المشروعة في الطواف فلا يقال في حقه لا بأس فإنه يقع في موضع يستحبون له بعض
الباأس وأنه ان يكون خلاف الأولى وكذا عده السلام مطلقاً من المباح فإن فيه نظراً ظاهراً

اذ قالوا الله من السنة التي هي أفضل من القرية التي هي جوابها والحاصل ان المسلم عليه
لا يتخلو عن أنه مشغول بذكر الله فيكره السلام عليه ان علم اشتغاله والا فيكون سنة بدل قول
ابن عمر اعتذارا عن سلم عليه وهو في غير شعور ولا استغراقه في حضور كآثر اى الله والله أعلم
أراد به معنى الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه (والافتاء والاستفتاء) أى الافادة والاستفادة
العلمية في نحو القواعد العربية وأما معرفة المسائل الشرعية فهي أفضل من العبادات
النفسية بل قد تجب بطريق الكفاية أو الجهة العينية (والخروج منه الحاجة) أى ضرورة
(والشرب) أى اعدم تأديته الى ترك الموالاة له زمانه بخلاف الاكل المانع عن الموالاة وأما
قوله في الكبير ويكره الاكل والشرب فنقاض لقوله فيه أيضا ويشرب ويفعل كل ما يحتاج اليه
(والطواف في نعل أو خف اذا كانا طاهرين) أى والا فيكون مكرروها الاحراما كما يتوهمه
العوام لما سبق من أن الطهارة عن نجاسة الحقيقة سنة مؤكدة لكن في النعلين ولو طاهرين
ترك الادب كما ذكره في البدائع الا انه محمول على حال عدم العذر (وترك الاذكار) وكذا الادعية
في الكبير ولو سكنت في جميع الطواف أو ترك الاضطباع والرمل والاستسلام فطوافه صحيح
باتفاق الاربعة لكنه مسمى انتهى فقوله مسمى لا يصح على اطلاقه بل يحتمل على ما عدا
السكوت فان فعل المباح لا يوجب الاساءة وانما الاساءة في ترك السنة وفعل الكراهة (وقراءة
القرآن) أى في نفسه لما قالوا في غير موضع يكره أن يرفع صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس
بقراءته في نفسه فهذا هو الاظهر وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ القرآن رافعا صوته
في الطواف ولا في نفسه قال وهو الاصح انتهى وهو مختار بعض الشافعية كالخطيب والاوزاعي
وفي المنتقى وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى انتهى وهو
قابل أن يحتمل على رفع الصوت وأما قوله ولا بأس بذكر الله فهو ان السكوت هو السنة وليس
كذلك ولا يتصور أن يقيده برفع الصوت في الذكراهة ممنوع وجعله اراد بأنه لا بأس بالاذكار
المصنوعة المسطورة من غير الاذكار والادعية المأثورة (واشادته بمحمود) وكذا انشائه
والمراد بالمحمود ما يباح في الشرع والا فلا يكون من قبيل الاشعار المستفاد منها العلوم فهو
داخل في المستحبات والشعر المذموم حرام أو مكرره مطلقا وفي الطواف أقبح (والطواف
راكبا أو محمولا لعذر) فان الضرورات تبيح المحظورات

* (فصل في محرماته * الطواف) أى جنس الطواف حال كون الطائف (جنباً أو حائضاً أو
نفساء) حرام أشد حرمة (أو محدثاً) وهو دونهم في الحرمة لانه يحتاج الى الطهارة الصغرى ولما
سميأتى من الفرق في الكفارة (أو عرياناً) أى كشف العورة قدر ما لا تصح به الهلالة (أو راكباً
أو محمولا أو زحفاً) أى بانواعه (بلاعذر) قيد للثلاثة أو الاربعة (أو منكوساً) أى دقلوبا وكذا
معكوساً (أو داخل الحجر) أى الحطيم (وترك شيء منه) أى من الطواف الا أن ترك الاربعة حرام
وترك الثلاثة كراهة تحریم (ولو نقلاً) أى هذا كله حرام ولو كان الطواف نقلاً (ولا مفسد
للطواف) وانما بطله الارتداد انعوز بالله تبارك وتعالى منه

* (فصل في مكرهاته * الكلام الفضول) أما ما يحتاج اليه بقدر الحاجة فيباح كما سبق لكن
الصمت أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً

أوليسيت (والبيع والشراء) وهما مكروهان في المسجد مطاقا في الطواف أشد كراهة بل
 مكاتمة مكروهة أيضا (وانشاد شعر يعرى) يفتح الراء أي يخلو (عن جد وثناء) وفي معناهما
 ما يخلو من افادة علم وموعظة وترغيب وترهيب (وقيل طاقا) فيعمل على الكراهة التثنية
 لان الاشتغال بالاذكار والادعية أفضل (ورفع الصوت ولو بالقرآن والذكر والدعاء) أي
 بحيث يشوش على الطائفتين والمصلين (والطواف في ثوب نجس) أي غير قدر معفو وهذا مبني
 على ما قيل من ان الطهارة عن قدر ما يستريحه عورته من النوب واجب أو سنة (وترك الرمل
 والاضطباع) أي الاحالة الضرورة (من عليه) أي بطريق السنة (وترك الاستلام) أي المسنون
 وهو استلام الحجر لا الركن اليماني فإنه ان تركه لا بأس به فإنه مستحب وتركه خلاف الاولى
 (ونفريق الطواف) أي الفصل بين اشواطه (تفريقا كثيرا) فاحشاه واء مرة أو مران لترك
 المواصلة لكره قسده الكثرة بظاهريه بعد في القلة على ما قدمناه من جواز الشرب (والجمع بين
 أموعين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما يتروى عليه من ترك السنة وهي المواصلة بين الطواف
 وصلاته لكل أسبوع عند أبي حنيفة ومحمد وسواء انصرف عن شفع أو وتر وعند أبي يوسف
 لا بأس به اذا انصرف عن وتر وان فعل صلى لكل أسبوع ركعتين فلو انصرف عن شفع ركعة
 اتفاقا (الاي وقت كراهة الصلاة) لانه لا كراهة حينئذ بالجمع شفعاً وتر اتفاقا لكن يؤثر ركعتي
 الطواف الى وقت باح (ورفع اليدين عندنية الطواف) أي اذا لم تكن مقرونة بالتكبير حال
 استقامة الحجر والا فهو سنة كما سبق (والطواف عند الخطبة) أي مطلقا لا شامرا بالاعراض ولو
 كان ما كذا (واقامة المكتوبة) فان ابتداء الطواف حينئذ مكروه بلا شبهة وأما اذا كان يمكنه
 اتمام الواجب عليه والحقاقه بالصلاة زاد رآل الجماعة فالظاهر انه هو الاولى من قطعه (والاكل)
 في اثناء طوافه لازم تركه لولا أو بخالفته حسن الاداء (وقيل الشرب) الا أنه سوي فيه عند
 الاكثر لقلة زمانه ولورود وقوعه مرفوعا ومرفوعا في شأنه (والطواف حاقنا) بكسر القاف
 وبالنون أي قياسا على الصلاة في تلك الحالة أي المشقة فنفى عنه الحازن والحاقب والجميعان
 والغضبان والله أعلم

• (فصل في مسائل شتى) • المشهور وعند أبواب التصنيف ان يعنونوا المسائل المتفرقة التي
 لا يجمعها فصل ولا باب من كتاب بقولهم مسائل شتى من غير ان يسموا الفصل أو الباب (طاف)
 أي كاملا (واسى ركعتي الطواف) وفي نسخة صحبته ركعتيه (ولم يتذكر الابعاد شروعة في طواف
 آخر) هذه المسئلة متفرعة على سنة المواصلة بين الطواف وصلاته (فان كان) أي التذكر (قبل
 تمام شوط رفضه) أي تركه وقطعه لتحصيل سنة المواصلة (وبه اتمامه) أي اتمام شوطه الذي
 بمنزلة ركعة (لا) أي لا يرفضه (بل يتم طوافه الذي شرع فيه) أي كما لو ترك بعد شوطين بالاولى
 (وعليه لكل أسبوع ركعتان) أي اتفاقا اذا لا يتدرج أحدهما في الآخر ولو اتصلا صورته
 (ولو طاف فرضا) أي طواف فرض لعمرة أو زيارته (أو غيره) أي غير فرض من واجب
 كطواف صدره وندرا ومن سنة كطواف قدوم أو من نفل كطواف تطوع (غاية اشواط) أي
 بزيادة واحدة على سبعة (ان كان) أي الطائف حين شرع في هذا الشوط (على ظن ان الثامن
 سابع فلا شيء عليه كالمظنون) أي كطواف المظنون ابتداء فإنه ليس عليه شيء بتركه كما سبق في

محله لكن فيه انه اذا غلب على ظنه ان الثامن سابع يجب عليه اتيانه ويحرم عليه تركه فلا معنى
 لقوله فلا شيء عليه كالمظنون اللهم الا أن يقال مراد ما نه ظن أولاً أنه سابع ثم تبين له ويقن أنه
 الثامن فلا شيء عليه بشروعه في طواف آخر حيث كان منه با على ظنه كما يدل عليه قوله (وان
 علم) أي حال ابتداءه (انه الثامن) أي لكن فعليه بناء على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول
 طواف آخر فانه حينئذ يلزمه اتفاقا بخلاف ما قررنا فانه كما قال (اختلف فيه) أي اتردد بينه
 بين دخوله في ذلك الشوط (والصحيح أنه يلزمه) أي احتياطاً (تتمس بعبادة الشواطئ للشروع) أي
 لشروعه المزم (ولو طاف أسابع) أي متفرقة أو مجمعة وترأوشقعا (ولم يصل بينهما) أي بين
 كل طوافين منها وكان الإظهار أن يقول بينهما أي بين الأسابع سواء كان طوافه في أوقات
 كراحة الصلاة أو لا (فعليه لكل أسبوع ركعتان على حديثين) أي مستتبعين لامتدادتين ولا
 مندرجتين في ضمن فرض أسبوع (ولو شك في عدد الشواطئ) أي بالزيادة أو النقص (في طواف
 الركن) أي ركن الحج أو العمرة (أعاده) أي احتياطاً (ولا يني على غالب ظنه بخلاف الصلاة)
 أي ولو كانت نافله وأعمال الفرق بينهما كثرة الصلوات المكتوبة وندرة الطواف من أركان الحج
 والعمرة ثم يفهم المسئلة أنه اذا شك في عدد أشواط غير الركن لا بعدد بل يني على غلبة ظنه
 لأن أمر غير الفرض على التوسعة والظاهر أن طواف الواجب في حكم الركن لأنه فرض على
 فكان الأولي أن يقال في طوافه الفرض ليشمله (ويقال اذا كان يكثر ذلك) أي الشك في طوافه
 الموجب لوسوسته سواء كان الطواف ركناً أو غيره (ينحصر) أي قياساً على الصلاة فانه يستأنف
 اذا كان أول مرة أو قليلاً نادراً ويحصر عند كثرة الشك على غلبة ظنه أو يني على الأقل المتيقن
 في أموره (ولو أخبره عدل بعدد) أي مخصوص مخالف لما في ظنه أو علمه أيضاً (يستحب أن يأخذ
 بقوله) أي احتياطاً فيما فيه الاحتياط فيكذب نفسه لاحتمال زيادته ويصدق به لانه عدل لا عرض
 له في خبره (ولو أخبره عدل أن وجب العمل بقوله ما) أي وإن لم يشك لأن علمه خير من علم واحد
 ولأن أخبارهم بمنزلة شهودين على انكاره في فعله أو اقراره (وصاحب العذر الدائم) أي حقيقة
 أو حكماً (اذا طاف أربعة أشواط ثم خرج الوقت توضاً) أي قياساً للطواف على الصلاة (وبني)
 أي عليه وأني بالباقي من الواجب (ولا شيء عليه) أي بفعله ذلك لترصه الموالاة بعذر والظاهر
 أن الحكم كذلك في أقل من الأربعة الا أن الإعادة حينئذ أفضل لما تقدم والله أعلم (ولو حاذته
 امرأ في الطواف لا يفسد) أي طوافه ما لا ينال الطواف ليس كالصلاة حقيقة ولذا جاز اتجاهاه
 بوضوء آخر ولأن المحاذاة المفسدة لها شرط لم يتصور وجود جميعها في تلك الحالة (والطواف
 متنعلاً) أي لا متحققاً (ترك الإدب) أي المسبة قادم من قوله تعالى فاجلعه نعليك الاضرورة التعب
 والتجدي فيه بما لا يعنى غفلة عظيمة) أي عن مرتبة الحالة السكرية لقوله تعالى الذين هم في
 صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون ولحديث من حسن اسلام امرئ تركه ما لا يعنيه
 مطلقاً فكيف بحالة المناجاة واثناء العبادات (ولو ترك الأذكار) أي والادعية المأثورة وغـيرها
 مما يستحب اكاره حينئذ (فسكت في جميع طوافه جاز) وهذا مستدرك قد ذكره في المباحات
 (ولو ترك الرمل والاضطباع) أي فيما يسنان له (والاستبلام) أي المسنون (فطوافه صحيح) أي
 باتفاق الأربعة (الكنهه سي) أي بتركه السنة اذا كان من غير عذرة وذكر ترك هذه الثلاثة

في المكروهات (والاشتغال بالأذى كأفضل من قراءة القرآن فيه) أي في الطواف وفهم
من كونه أفضل أنه لو قرأ القرآن جازا كان لا مطلقا لأن رفع الصوت به وبالذكر والادعية فضلا
عن غيرها ممنوع ولذا قال (وان قرأ في نفسه لا بأس) اعلم أن صاحب التبيين صرح بأن الذكر
أفضل من القراءة في الطواف وقال الكرماني لا بأس أن يقرأ في نفسه ولقطة لا بأس ندل على
أن الأولى هو الاشتغال بالدعاء دون القراءة وسمع ابن عمر رضي الله عنهم ما رجلا يقرأ القرآن في
الطواف فذكر في صدره فمثل عطاء عنه فقال له محمد بن أي بدعة غير مستحسنة وهي محمولة على
رفع صوته لأعلى مجرد القراءة كما يوهم إرادته في التكبير من إطلاق العبارة ثم قال في الفتح
والحاصل أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولا ثبت عنه في الطواف القراءة بل
الذكر وهو المتوارث عن السلف والجمع عليه فكان الأولى أقول الظاهر أنه صلى الله عليه
وسلم اعتمد على القراءة مع أهم الأفضل الأذى كأروادعية لقوله صلى الله عليه وسلم من شغل
القرآن عن ذكرى ومستثنى اعطيته أفضل ما أعطى السائلين للرحمة على الأمة بدفع الحرج
عن العامة ولم يردني عليه الصلاة والسلام عن القراءة ليدل على الكراهة كما ذكرها جماعة ثم
لو قيل إن الدعاء المأثور أفضل من القراءة كما هو القول الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجبه
وتنبه عليه وأما الخلاف في غيره فلا يظهر وجهه وهذا كله ينبغي أن يكون محله طواف الركن
فإن أمر النوافل مبني على التوسعة (وينبغي أن ينزه طوافه عن كل ما لا يرتضيه الشرع)
أي من القول والفعل ظاهر أو باطنا (ومن النظر إلى ما لا يحل) أي من المردان والنسوان بشهوة
(واحتقار من فيه) أي ومن استغفار من فيه (نقص) أي في الخلقة أو الهيئة (أو جهل بالمناسك)
أي عمدا أو خطأ (وينبغي أن يعلم) أي الجاهل (برفق) أي بلطافة وهم ولما قال الله تبارك وتعالى
ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة (ولا يأمن) أي الطائفة الغير المتأدب (عقوبة
سوء الأدب) أي في كل باب (فليس الأساءة على البساط) أي بساط قرب الجناب (كالأساءة مع
البعاد) أي بالبعد ولو على الباب لحصول الجناب (وطواف التطوع أفضل من صلاة التطوع
للغربة وعكسه لأهل مكة) أي ومن فيهم من المتوطنين بها وذلك لأن الصلاة وإن كانت أم
العبادات وأفضل موضوع في الطاعات إلا أنها تنصوّر كثرتها في جميع الجهات والطواف يختص
وجوده بالكعبة ذات البركات وفي المسئلة خلاف للشافعية وبه ض المالكية ثم ذكر في البحر
تعالاهم بن جماعة واعلم أنه لا يسن ولا يستحب رفع اليدين عندنية الطواف قبل استقبال الحجر
على المذاهب الأربعة ولا يسن عند استقبال الحجر الأعلى مذهبا وانما ذكرت هذا ونهت عليه
لأن كثيرا من العوام يرفعون أيديهم عندنية الطواف والحجر عن يمينهم يكتفرون ويبالغ بعضهم في
الجهل فيتوسوس عند النية مع رفع يديه كما يتوسوس عند افتتاح الصلاة وما هكذا فعله صلى
الله عليه وسلم فليحجب ذلك فإنه بدعة وكل بدعة ضلالة انتهى والحاصل أن رفع اليدين في غير
حال الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غيره حتى عما بين الركنين كما يشهد له من لا عقل له وهو في
مسورة الفقهاء وسيرة المشايخ والأولياء فهو حرام أو مكروه كراهة تحريم أو تنزيه بناء على أقوال
عندنا من أن الابتداء بالحجر شرط أو فرض أو واجب أو سنة وانما يستحب أن يكون الابتداء
بالنية من قبيل الحجر للخروج عن الاختلاف لا بحيث أنه يقع في الأمر المكروه بالإختلاف ثم اعلم

ان بعض الشافعية وافقوا مذهبنا في رفع اليدين عند ابتداء الطواف كما في الصلاة ويستحب
 أيضا فيه عندهم ابتداءه بالتكبير وعن ابن الملقن انه لو قيل بوجوبه لم يبعد كما يحسنه الطبري انتهى
 لكن رده ابن جماعة بقوله والاظهر عندي وجوده اما وجوب ان ثبت به المواظبة واما استحبابا
 ان وجد تركه احيا نالتوافق هيئة ابتداء الطواف الصلاة في الجمع بين النية والتكبير ورفع اليدين
 والارشال مشيرا الى التقى والاثبات ايماء الى معنى التوحيد المستفاد من قول لا اله الا الله ولذا
 ورد التلميل أيضا هنا بالخصوص فالجمع أولى في حضرة المولى ومن البدع المستنكرة ما يفعله كثير
 من الجهلة من ملازمة التزام البيت وتقبيله عند ارادة الطواف قبل الشروع فيه اذا الذي
 سنه صلى الله عليه وسلم وهو النائب عن الله سبحانه وتعالى انما هو الابتداء من الحجر فلا يناسب
 البداءة بغيره وأيضا كان ابتداءه منه مقررا بالنية لا كما يفعله بعض العامة من تقبيله أو لا ثم
 النية ثم التقبيل فانه خلاف الموضوع المشروع ثم مما أحدثه بعض الجهلة الموسوسه بآداب
 الطواف من يحتاط في طوافه المروى على الشاذر وان يخرج من الخلاف أو لما في مذهب من
 حكم شرط الصحة فانه حين يستلم الركبتين أو أحدهما يرجع قهقري وراءه فيؤذى من خلفه
 ويتأذى بدفعه بحيث قد يؤدي الى فتنة عظيمة وذلك لجهله بالمسئلة فانه يـ^{مكن} في الخروج عن
 العهدة بأن يقف في محله ويقيم رجلاه في موضعه ثم يستلم ويرجع الى حاله فيطوف من غير عود
 الى خلفه ومن المنكر الفاحش ما يفعله الآن نسوان بمكة في تلك البقعة من الاختلاط بالرجال
 ومن اجتمعت لهم في تلك الحالة مع ترينهن بأنواع الزينة واستعمالهن ما يفوح منه الروائح
 العطرة فينشوشن بذلك على متورعي الطائفتين ويستجلبن بسببه نظر الباقيين وربما طافت بهضهن
 بكشف شيء من أعضائهن لاسيما من أيديهن وأرجلهن وقد تقع محاسن تنقذ الطهارة عند
 الشافعية وتندم صحة طوافهن وطواف من مسهن ومن المنكرات في صورة العبادات دخول
 بعض الأكابر من الطائفة مع عبيدهم وخدمهم فيدفعون الناس من قدامهم وأطرافهم فيريدون
 الطاعة ويريدون المعصية وكذا امر اوجة العامة ومدافعهم في الطواف حال العجالة لاسيما عند
 استقبال الحجر الافضل فانهم لا يراعون الاول من المستحق فالأول بل يقدّمون عليه ويدفعونه
 ويؤذونه فضررهم أكثر من نفعهم في طوافهم وربما يستقبحون البيت في مناجاة الطواف
 ويضيق المظاف أو يستدبرونه في المظاف فيخرجون عن حكم التيامن الذي هو واجب عندنا
 وشرط عند الشافعي ثم احسن من يطوف في هذا الزمان الفاسد بطريق العجالة أن يقول
 الطريق الطريق أو حاشاك حاشاك وهو أول بدعة ظهرت في الاسلام حتى في الاسواق وازقة
 العام ومن جملة المنكرات قعود الصغار والبنات والعميان والعرجان حتى النسوان في
 بعض الاحيان من الشحاظين حول البيت رافعين أصواتهم بالطلب أو ساكنين أو قاعدين
 في طريق الطائفتين مع كشف عوراتهم وترك صلواتهم مع المصلين ومنهم ادخلوا الجانين ورفع
 أصواتهم بالكلمات المهذلة وادخل الصغار المتجسبين وأمثال ذلك من ادخال المحفات والقرب
 والمحارات وغير ذلك مما يجب انكاره قلبا ولسانا ويدا لاسيما على مشايخ الحرم والقضاة وشيوخ
 البوابين ورؤيس المشتدين وغيرهم ممن يأكل الوظائف المحرمة من وجوه كثيرة مع غير قيام بما
 يجب عليه من الخدمة فنسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

(إذا فرغ من الطواف) أي الطواف الذي بيده سعى (فالسنة أن يخرج للسعي على فورده) أي
 ساعته من غير تأخير (فإن أخره لعذر) أي لعذر ضرورة (أو لستر يح) أي ليحصل له الراحة وتعود
 البهاقمة (فلا بأس به) أي لا يكون ميباً (وإن أخره لغير عذر) أي من استراحة وغيرها فقد
 أساء) أي تركه الموالاة التي هي سنة بين الطواف والسعي (ولاشئ عليه) أي من الجزاء بالدم
 أو الصدقة (ويستحب أن يخرج) أي للسعي (من باب الصفا) أي المعروف به من أبواب المسجد
 (فإن خرج من غيره جاز) كافي البدائع وغيره (ويقدم رجله اليسرى للخروج) أي كما هو مطلق
 آداب الخروج من المسجد ولكن هذا دقيقة وهي أنه يستحب أن يقدم اليسرى ويؤخر اليمنى
 عكس آداب الدخول ويستحب مطلقاً خلع اليسرى أولاً وكذا اليسرى اليمنى ابتداءً فليحيط بملاحظة
 الجمع ومراعاة الجمع (ثم يتوجه إلى الصفا) لكن قيل أن يصلي عليه يستحب أن يقول أبدأ بما
 بدأ الله تعالى به إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو عتمر فلا جناح عليه أن يطوف
 بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم كما ورد في الحديث (ويصلي عليه) أي يطالع على الصفا
 (حتى يرى البيت) أي الكعبة (من الباب) أي باب الصفا المحاذي لها (لأمن فوق الجدار) أي
 لا يلزمه أن يصعد بحيث أنه يرى البيت من فوق جدار المسجد (إن أمكنه) أي الميعود لرؤية
 البيت من الباب حقيقة أو محابذاً فإن المطلوب الحقيقي هو الابتداء من الصفا ومن حقيقته
 الاستقبال وأما رؤية البيت فشرط الكمال (والافتقد ما يمكنه) واعلم أن كثيراً من درجات
 الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة بين درجات الموحدة
 أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما يؤيده بعض أهل البدعة وأهل السنة وسوسة
 من الصعود عليه حتى يلصقوا أنفسهم بالجدار فهو خلاف طريق أهل السنة والجماعة
 (ويستقبل البيت) أي يولي وجهه لأن الاستقبال أحسن هيات الأحوال لاسيما وهو من آداب
 الدعاء (ويرفع يديه حذوه شكبه) أي بمقاييسهما (جاءوا بطنهما نحو السماء) لأنما قاله الدعاء
 (كاللذعاء) أي كما رفعهما المطلق الدعاء في سائر الأماكن والأزمنة على طبق ما وردت به السنة
 لا كما يفعل الجهلة تخصوصاً على الغريباء من رفع أيديهم إلى آذانهم وكتافهم ثلاثاً كل مرة
 مع تكبيرتان السنة الثابتة بخلافه فيرفع يديه من غير إرسال إليه (فيحمد الله تبارك وتعالى)
 أي يشكركه (ويثنى عليه ويكبر ثلاثاً) قيد الثلاث من الحمد والثناء والتكبير دون الرفع معاً
 كإتوهم العبارة (ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ويلقبه بمشائ)
 كان من حقه تقديم نفسه (ويكرر ذلك مع التكبير ثلاثاً) وهذا مما قد علم والحياصل أنه إذا رفع
 يديه يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الجيد الحديثي على ما ذهبنا إليه من أن الله على ما
 الله على ما ألهنا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لا اله الا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا
 الله وحده صدق وعده وأمر عبده وأمر جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الا الله
 مختصين له الدين ولو كفر الكافرين بالله كما يدعي للإسلام أمثالك أين لا تنزع مني حتى توفاني
 وأنا مسلم سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه الى يوم الدين اللهم اغفر لي ولوالدي
 ولشايخي وللمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (ويطيل القيام عليه) أي
 باطالة الاذكار والدعوات لديه وفي العدة لصاحب الهداية ومكت فيه قدر ما يقرر أسورة من
 المفصل وذكر بعضهم قدر ما يقرأ خمسة وعشرين آية من البقرة (ولا يجمل) أي بالنزول عنه فانه
 مقام اجابة الدعوات وقضاء الحاجات وهل هو مختص بهذه الفضيلة لمن يكون مباشر بالصحة
 وعمرة أو عام في كل حالة والظاهر الا قول وعلى الثاني جرى العمل (تم يهبط نحو المروة) أي ينزل
 متوجها اليها حال كونه (داعيا ذا كراما شيعا على هيبته) بكسر الهمزة أي سكونه في حالته (حتى
 اذا كان) أي الطائف أو المكان (دون الميل) أي قريته وقبيله (المعلق) أي على بساره الكائن
 (في ركن المسجد) أي من جداره (قبل نحو ستة أذرع سعي سعيًا شديدًا) المذهب الصحيح هو
 انه اذا وصل الى الميل أو قبيله شرع في الاسراع المبالغ فيه وقيل يستعي قبل الميل بنحو ستة أذرع
 وهو منسوب الى مذهب الشافعي سقى الله ثراه وذكر أيضا في بعض المناسك لاصحابنا وامامنا ذكره
 البرزجندى من ان السعي بين الصفا والمروة واجب عندنا على الرجال دون النساء لخطأ واضح
 اذا السعي المخصوص بالرجال هو الاسراع بين الميلين والافالسعي المطلق بين الصفا والمروة واجب
 اجماعا على الرجال والنساء ثم أغرب أيضا حيث قال وفي الخزانة ان السعي بين الميلين سنة ولعل
 مراده بكون السعي بين الميلين سنة ان واجب السعي يتأدى في أي موضع كان مما بين الصفا
 والمروة والسنة أن يقع السعي الواجب في هذا الموضع انتهى وهو خطأ أيضا حيث توهم أن
 السعي في الموضعين بمعنى واحد ولم يدرك أن السعي الواجب بين الصفا والمروة بمعنى الشيء المطلق
 والسعي بين الميلين بمعنى الاسراع ولم يعرف ان ما بين الميلين بعض مما بين الصفا والمروة وان
 الطريق منحصر فيما بين الميلين فتأمل فانه موضع زال والحاصل انه يكون ساعيا (في بطن الوادي)
 أي باعتبار ما كان سابقا فان ما بين الاميال كان منخفضا وطرافهما من جهة الصفا والمروة
 مرتفعة وان وأما الآن فبقي نوع من الارتفاع في شق الصفا بخلاف طرف المروة فيسعى فيه (حتى
 يجاوز الميلين) أي الأخضرين أو يحاذيهم ما والاقل أحوط (بقضاء المسجد) بكسر الهمزة أي
 الكائنين بجداره الخارج منه (وقضاء دار العباس) والمعنى ان أحدهما ملتصق بالقضاء والاخر
 منه ان يجاوز داره المنسوبة اليه في زمنه صلى الله عليه وسلم وية قول في سعيه هذارب اغفر
 وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم اللهم اجعله بحاجته وروا وسعيًا مشكورًا وذنبا
 مغفورا اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات يا مجيب الدعوات وربنا نقبل منا وربنا
 آتنا وأمنالهما (ثم) أي بعد وصوله الى الميلين الاخضرين (يمشي على هيبته حتى ياتي المروة)
 والمقصود انه لا يجري من أول الصفا الى آخر المروة ولا انه يمشي على هيبته في جميع ما بينهما ما كما
 يفعل بعض الجهلة أو المتكبر (فيمصده عليهم ان كان ثم) بفتح التاء وتشديد الميم أي هذا (المصعد
 الى أن يبدوله البيت) أي تظهر الكعبة (ان أمكن) أي الصعود اليه للبدو وأما اليوم فليس ثم
 مصعد لان أدنى المروة تحت العقد المشرف عليها وانما جعلت درجات وراءها واقعة فوقها فمن
 وقف على الدرجة الاولى بل على أرضها يصدق عليه انه طلع عليها فلا يحتاج الى أن يطلع ولا أن
 يلصق بالجدار الذي وراءها كما يفعل الجهلة من المبتدعة والمتوسوسة (يفعل على المروة جميع

مانعه على الصفا من الاستقبال) أي بأن يميل إلى يمينه أدنى ميل لصبر متوجهها إلى جهة البيت
 والأفاليبت الشريف لا يبدو اليوم بناء على حجب البنيان (والتكبير والذكر) أي التماسل
 للتمليل والتحميد وغيرهما (والدعاء) أي المستقل على الصلاة والثناء (ثم يزل منها) أي متوجهها
 إلى الصفا (داعيا إذا كرأوتني على هيئة فإذا بلغ المليون سعي كما مر) أي أنفا (هكذا) أي مثل
 ما ذكرنا من الأوصاف (بفعل ذلك) أي في سعيه (سبعة أشواط يبدأ) أي وجوبا (بالصفا) أي
 أول مرة (ويختم بالروة) في آخر الكثرة وهذا معنى قوله (من الصفا إلى الروة وشروط والعروة منها
 إلى الصفا وشروط آخر) أي في ظاهر الرواية وهو المختار خلاف القولين معاوي وبه نظر الشافعية حيث
 قالوا أنه من الصفا إلى الروة ثم العود إلى الصفا وشروط وهكذا سبع مرات فيقع البدء والتتم
 كلاهما بالصفا وهو خلاف طريق الاصطفا وسعي الصفا في فاته كان ختمه بالروة وعلى ما سمع
 في السنة وإنما قاسوا على شوط الطواف حيث أنه من الجبر إلى الجبر وقد سرحوا بأن الخروج
 عن هذا الخلاف لا يستحب لضعفه (ويستحب أن يكون السعي بين الميادين فوق الرمل) بتقصين
 وقد سبق (دون العود) بفتح فسكون وهو جري شديد يجرى الفرس ومنه قوله تعالى والعاديات
 ضبحا أقسم بخيل العذرة وفي معناها الباقات للجهاج (وهو) أي السعي بين الميادين (سنة في كل
 شوط) أي من أشواط السعي بخلاف الرمل في الطواف فانه محص بالثلاثة الأول خلافاً لم
 خص هذا السعي أيضاً بالثلاثة الأول كما ذكر في المحيط والتمسك الفارسي لكن الصحيح المعول هو
 الأول على ما نص عليه في الهداية والكاوي والبدائع وغيرها من المنون والشروح ثم لا اضطباع
 في السعي مطلقاً عندنا كما حققناه في رسالته خلافاً للمشافعية (فلتركة) أي السعي بين الميادين
 (أو هروا) أي أسرع (في جميع السعي فقد أساء) أي ترك السنة (ولاشئ عليه) أي من الدم
 والصدقة (ويلي في السعي الحجاج) أي أن وقع سعيه بعد طواف القدوم (لا المعتمر) ولو كان
 متمتعاً لانتليته تقطع بالشروع في طوافه ولا الحجاج إذا سعى بعد طواف الأفاضة لانتقطاع
 تليته بأول رمي الجمرة (وان عجز عن السعي بين الميادين) أي بسبب الازدحام (مسبر) أي من
 أول الوهلة (حتى يجد فرجة) أي فرصة من الأزملة الخالية (والاقتسب بالسعي في حركته)
 أي في الجملة لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله (وان كان على دابة) أي لم يذرفان المني في السعي
 واجب عندنا (حركهما من غير أن يؤذي أحداً) أي من الركبان والمشاة (وابتحز) أي كل
 الاحترار (عن أدى غيره) أي بكل وجه من وجوهه فانه حرام مجمع عليه داخل تحت الفرق
 المنهي عنه (وتعريض نفسه للآذي) أي للتأذي من غيره مع عدم تحمله وحصول جرعه
 ووصول نزاعه

* (فصل في شرائط صحة السعي) وهي سبعة بعدد أشواطه وقد سبق أن السعي بنفسه واجب
 خلافاً للشافعية حيث قال أنه فرض وركن (الأول) أي الشرط الأول وجهه في التكبير وكذا
 للسعي وهو الصواب (كيئوته بين الصفا والروة) أي بأن لا ينحرف عنهما إلى أطرافهما (سواء
 كان بفعل نفسه) أي ماشياً أو راكباً (أو بفعل غيره) بأن كان مغفياً عليه ولو بغير أمره) وكذا أن
 كان مجنوناً أو صغيراً غير مميز (أو مريضاً أو مجنوناً بأمره) أي بأمر كل منهما (فسي) به أي بكل منهما
 (محو لا أورا) كما يصح سعيه لمصلحة (أي لمصلحة سعيه) كائناً بينهما أي بين المسكينين (ولا يجوز)

فيه النيابة الاللمغى عليه قبل الاحرام) يعني اذا دام اغماؤه الى حال سعيه أو أفاق حينئذ وفيه
انه اذا حدث له الاغماؤه بعد احرامه مفيقا ينبغي أن يكون كذلك لكن لا ضرورة في نيابته للسعي
اذ يمكنه سعيه محمولا بخلاف نيابة الاحرام فان النيابة فيه جوزت للضرورة وللبناء على الخروج
عن عهدة عقد الرفقة والظاهر ان التقدير لا يجوز في أمر الحج النيابة المطلقة الاللمغى عليه
قبل الاحرام فانه يجوز وحيث نيابة الرفقة في عقد الاحرام عنه والا فلو كان ضمير فيه راجعا الى
السعي فلامعنى لقيده قبل الاحرام فتأمل فانه منزلة الاقدام والله أعلم بحقيقة المرام (الثاني أن
يكون) أي السعي (بعد طواف) أي كامل ولو نفلا (أو بعد أكثره) أي أكثر أشواطه (فلوسعي
قبل الطواف) أي أكثر جنسه (أو بعد اقله لم يصح) لعدم تحقق ركنه (ولوسعي بعد أربعة أشواط
صح) كرهه للاهتمام بأمره والافهم مستدرك في ذكره (الثالث تقديم الاحرام عليه) أي احرام
حج أو عمره (فلوسعي قبله) أي قبل الاحرام ولو بعد طواف (لم يحجز) لان السعي من واجبات الحج
والاحرام بشرطه والواجب والركن وغيرهما لا يصح بدون الشرط ولما كان بعض الشروط
يشترط بقاؤه الى الفراغ عن جميع الاركان كالطهارة في الصلاة وبعضها لا يشترط دوامه بل يكفي
تحقيقه أو لا قبل الشروع في اركانه كالثنية قال (وأما وجود الاحرام) أي ثبوت بقائه بعد تحقق
ابتدائه (حالة السعي فان كان) أي السعي (سعي الحج) سواء كان قارنا أو متعاهدا أو مفردا (وقد
سعي قبل الوقوف) هذا خطأ بحسب العربية من ان الجملة المصدرة بقدم منصوبة المحل على
الحالمة المنخقة في الازمنة الماضية والحال انه ليس كذلك فيما أراد من المسئلة الفقهية اذ كان
الصواب أن يقول وهو سعي قبل الوقوف بالصيغة المضارعية بمعنى انه يريد سعيه مقدم عليه
بل حسن المقابلة ان يقول فان كان سعيه للحج قبل الوقوف (فيشترط وجوده) أي ثبوت بقائه
لعدم حلول زمان تحلله (وان كان) أي سعيه (للحج بعده) أي بعد الوقوف (فلا يشترط)
أي وجود الاحرام لجواز أن يكون بعد تحلله من احرامه (ولا يسن) أي وجوده أيضا لجواز
سعيه قبل حلقة لكن مع الكراهة فانه يسن الترتيب بين الرمي والحلق والطواف والسعي
فكان حقه أن يقول بل ويسن عدمه اذ لا يلزم من نفي كونه وجوده سنة وقوع سعيه بعد
خروجه من احرامه سنة وان كان أي سعيه (سعي العمرة فلا يشترط فيه وجوده) أي وجود بقائه
لانه ليس بشرط بل ركن فيها حال ابتدائه كما سألني ويتفرع عليه انه لو طاف ثم حلق ثم سعي صح
سعيه وعليه دم لتحلله قبل وقته وسبقه على ادائه واجبه وقد قال الكرماني اما الاحرام فقال
بعض أصحابنا هو ركن في العمرة والاصح انه ليس بركن بل هو شرط لصحة ادائها أي في الجملة
وهو لا يدل على كونه شرطا لجميع اجزائها (وهل يجب) أي وجود بقائه (حال سعيه الظاهر) أي
المتبادر من اطلاق القوم وما فرعوا عليه بعض المسائل (نعم) أي يجب بل هو المتعين لعدم
ظهور رواية بخلافه فقد قال الطرابلسي تبع المالكي المبسوط ولا ينبغي له في العمرة أن يحل حتى
يسعي بين الصفا والمروة لان سعي العمرة لا يؤدى الا في احرامها بخلاف سعي الحج فانه يؤتى به
بعد التحلل من احرامه انتهى وقوله ولا ينبغي يعني لا يصح له كما يدل عليه آخر كلامه ومما يشهر
بانه شرط أو بمعنى يجب أن لا يحل بحلق أو تقصير حتى يسعي بينهما فانه لو خالفه يجب عليه دم
ولا يسقط عنه السعي اتفاقا وهو الذي ينبغي أن لا يقال غيره والله أعلم واضطرب كلامه في

الكبير عما ليس في خلافه كبر (الرابع) من شرائط صحة السعي (البدء بالصفا والظن بالمرورة
فخرج بالمرورة لم يعتد بذلك الشوط فإذا أعاد من الصفا كان هذا أول سعيه) وهذا في الرواية
المشهورة على حال البدائع حتى لو بدأ بالمرورة ونهت بالصفا يلزمه إعادة شوط واحد حتى إن
يعود من الصفا إلى المرورة ليحصل البداء بالصفا والظن بالمرورة ويكون شوطه الأقل من المرورة إلى
الصفا ساقط الاعتبار وهذا يستوي فيه التول بالشرط والوجوب بل بالسنة المؤكدة أيضا لأن
الإعادة مطلوبة في تكميل كل من الأحوال الثلاثة ثم قال صاحب البدائع وروى عن أبي حنيفة
أن ذلك ليس بشرط ولا شيء عليه لو بدأ بالمرورة كذا في المحيط وهو يدل على كون الابتداء بالصفا
سنة وأنه لا شيء عليه من لزوم الجزاء وإن كان ترتيب على تركه الإساءة والإعادة كما صرح به في
الكبير حيث قال وعن أبي حنيفة لا شيء عليه لأنه ليس فيه الترك الترتيب أي الذي هو سنة وهو
اختيار الكرماني لأنه قال الترتيب في السعي ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمرورة ثم أتى الصفا
يجوز ويعتد به لكنه مكروه لما فيه من ترك السنة وسحب إعادة ذلك الشوط ليكون البداء
على وجه السنة هذا وفي الطرايحي يجب البداء بالصفا والظن بالمرورة للكل لا للكل شوط في
الصفا إلى المرورة وشوط ومن المرورة إلى الصفا شوط وهو الأصح وإلى الأصح أشار محمد بقوله يبدأ
بالصفا ويختم بالمرورة وكذا ذكر في الهداية والمكاشي وغيرهما البداء بالصفا ثم استدوا بقوله
صلى الله عليه وسلم ابدؤا بمجد الله به أي بصيغة الأمر فإن الأصل فيه أن يكون للوجوب كما قال
ابن الهيثم وهو يشيد الوجوب بمعنى عدم وصاحبه شريطة قوله صلى الله عليه وسلم لم لما أخذوا
عني منكم أي عموما والحاصل أن القول بالأعدل المختار من حيث الدليل هو الوجوب
لا الشرط ولا السنة في ابتداء السعي بين الصفا والمرورة وأما عدمه في الكبير والظن بالمرورة أيضا من
الشرط أو الواجبات فلا يظهر له وجه لأنه إذا وقع الابتداء على وفق الوجوب وتم عند السعي
المطلوب حصل القصور ودان زاد على المعدود والاتفاق على صحة فعل السعي على وفق مذهب
الطحاوي وغيره مما يلزم الظن بالصفا مع أنهم قالوا لا يجب الخروج عن الخلاف في هذه
المسئلة لوضوح ضعفه والله أعلم وقد أغرب في الكبير حيث قال والواجب لا ينافي الاشتراط
لأن غرة الخلاف على القولين لا تظهر فإنه إذا بدأ من المرورة يلزمه إعادة شوط واحد أو جزاء
إن لم يعد - واه قلنا بالوجوب أو الاشتراط لأن صاحب البدائع صرح بنفسه بوجوب الجزاء
بترك الشوط انتهى وفيه أنه إذا قلنا بالاشتراط ولم يعد يلزمه جزاء ترك السعي كله لعدم صحة المشروط
يدون الشرط وإذا قلنا بالوجوب لم يلزمه جزاء ترك شوط واحد وإن لم يفرق بما قلنا فلا معنى
للاختلاف في التعبير بالشرط الذي هو من القرض المؤكدة وبالواجب الذي هو واحد من رتبة
من القرض في باب الحج والعمرة إجماعا وعندنا في جميع الأبواب اتفاقا وأما ما ذكره صاحب
البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط فهو بناء على رواية كون الابتداء واجبا للشرط والامتناع
كما هو ظاهر عند من جمع بين الأقوال المتفرقة اللهم إلا أن يقال الشرط هو حصول الابتداء
بالصفا ولو كان في الإثناء غاية أنه يلزمه ترك شوط واحد في الانتهاء وهو من ترك الواجبات
فلزمه جزاء الواجب ونظيره الابتداء من الجرا الأسود في الطواف الآن في الطواف يحتاج إلى
إعادة في الابتداء في الإثناء بخلاف السعي فإنه لا يشترط فيه النية ولو في الابتداء والتعقيق أن

الشوط الاوّل في الطواف والسعي اذ لم يكن مبدؤاً بما هو مشروع لايصح وقوعه ولا يثاب عليه
 بناء على القول بالشرط ويصح أدائه لكن يعاقب عليه عقاب بدون عقاب ترك الفرض بناء على
 القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزاء أو الاعادة في الشوط الاخر ما بناه على عدم صحة
 الشوط وبقاء شوط آخر في ذمته اذا قلنا ان الابتداء بشرط وامبا بناء على عدم اثباته الشوط الاوّل
 بوصف الوجوب فكانه لم يأت فيجب عليه الاعادة أو يجزى عليه الجزاء لترك الواجب وعدم تداركه
 بالاعادة (الخامس أن يكون السعي بعد طواف) أي أي طواف كان (على طهارة عن الجنابة
 والحيض) وكذا حكم النفاس (فان لم يكن طاهراً) أي عنهما (وقت الطواف لم يجز رأساً) أي
 أصلاً (هكذا صرح به صاحب البدائع) وهذا اشارة كون التطهر عنهما شرطاً والا فلو كان
 واجباً لجاز سعيه ناقصاً وانجبر بالدم وقد تقدم انه واجب (وأما الطهارة عن الحدث الاصغر في
 الطواف) وكذا طهارة البدن والثوب والمكان (فليت بشرط لصحة السعي) فيصح سعيه كاملاً
 وان كان طوافه ناقصاً وحاصل ما في البدائع ملخصاً ان حصول الطواف على الطهارة عن الحدث
 الاكبر بشرط جواز السعي سواء كان طاهراً وقت السعي أم لا وان لم يكن طاهراً وقت الطواف
 عنه لم يجز سعيه مطلقاً سواء كان طاهراً في وقت سعيه أم لا لكن فيه اشكال وهو ان الطهارة
 ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطاً لكون السعي بعد طواف على طهارة بل
 الشرط هو وقوع السعي عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتمل على اداء واجباته وقد
 سبق ان الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر من واجبات الطواف لامن شرائط صحته ولذا
 قال ابن الهمام وما في البدائع من قوله ان حصول الطواف على الطهارة عن الحيض من شرائط
 جواز السعي تساهل اى تساهل حيث نزل الواجب منزلة الشرط ولان الطواف الذي هو الركن
 القوي اذا صح مع الجنابة فالسعي بعده أولى ان يصح ولانه كما ان طواف المحدث معتد به من
 وجه كذلك طواف الجنب معتد به من وجهه ولهذا يتحمل به فكايصح السعي بعد طواف مع
 الحدث اتفاقاً كذلك ينبغي أن يصح مع الجنابة لعدم الفرق بينهما في الاعتماد في حق التحلل
 وبهذا يدفع ما قاله في الكبير من انه يشترط لصحة السعي أن يكون بعد الطواف على الطهارة
 عن الجنابة كما قاله في البدائع ولا يشترط كونه على طهارة عن الحدث كما في غيره فرقا بين
 الحدث الغليظ والخفيف واغرب حيث قال مستدلاً على مدعاه وقد صرح بالفرق فيما نحن
 فيه الكرماني والطرابلسي صاحب الفتح أيضاً فيمن طاف للقدوم على غير طهارة وسعى بعده
 ان كان جنباً فعليه اعادة السعي وجوبا وان لم يعد فعليه الدم وان كان محدثاً بعد السعي
 استحب ما وان لم يعد لا شيء عليه فهذا صريح أيضاً في اشتراط الطهارة في الطواف لصحة
 السعي انتهى وهذا خطأ ظاهر لا يخفى لان فيما ذكره عن الجماعة تصریح بما بصحة السعي بعد
 طوافه جنباً غاية انه يجب عليه اعادة السعي بعد طواف كامل وان لم يعد فعليه الدم والله اعلم
 (السادس الوقت) وهو أشهر الحج لكن بشرط تقدم الاحرام (السعي الحج) أي بخلاف سعي
 العمرة فانه لا يشترط أن يقطع في الوقت الا اذا كان قارناً ومتمتعاً (فلو أحرّم بالحج وسعى له) أي
 كاملاً وناقصاً ولو بعد طواف (قبل أشهر الحج لم يصح سعيه) لان السعي من الواجبات والوقت
 شرط لجميع افعال الحج الا ان الاحرام شرط يصح وقوعه قبل الوقت لكن يكره للخروج عن

الخلاف أولان له شيم بالركن (ولو سعى فيها) بأن أوقع سعيه بعد أكثر طواف القدوم (أو بعد
 مضياً) بأن سعى عقب طواف الأفاضة بعد شئ يوم النحر (صح) والحاصل أنه يشترط لسعي
 الحج دخول رقبته ابتداءً لا حصوله بقاء فلا يجوز تفتيته عليه ويصح تأخير عنه (السابع
 اتيان أكنه فلو سعى أنه فكأنه لم يسع) والطاهران الاكثر هو ركنه لا شرطه
 • (فصل في راجبانه) • أي راجبات السعي منها أو أولها (الكال عدده سبع مرات) وهو
 اتيان ثلاثة أشواط من آخره (فإن تركه أله صح سعيه) لأنه أتى بركنه كافي الطواف (وعليه صدقة
 ترك ما بقي) أي بعد ذلك شوط متروكة صدقة وكان القياس أن يجب عليه دم بترك كل ما بقي
 ولعل الفرق بين الأقل في الطواف والسعي أن الأول تمكيل للقرض والثاني تمكيل
 للواجب والأول أقوى فيجب بتركه دم والثاني أدنى فيجب بتركه صدقة (والمنهي فيه فان سعى
 راكبا أو محمولا أو زحفا) أي بجميع أنواعه لا يطلق عليه أنه مشى (بغير عذر فعليه دم ولو بعد ذلك
 فلا شئ عليه) وهذا واضح (وكونه في حالة الأحرام في سعي العمرة) أي بناء على ما سبق من أن
 الأحرام فيه واجب لا شرط لكن فيه أنه ان سعى بعد التحلل هل يجب عليه دم واحد لخطا
 الحلق أو دم آخر أيضا لا يقع السعي في غير حالة الأحرام (وقطع جميع المسافة بينهما وهو أن
 ياتى عقبه بيها) وكذا عقبى حافر دابته إذا كان راكبا وهذا هو الاحوط (أو ياتى عقبه في
 الابتداء بالصفا وصابع رجليه بالمرودة وفي الرجوع عكسه) وهذا هو الأظهر لكن تصويرهما
 انما كان يتصور في العهد الأول حيث يوجد كل من الصفا والمرودة من ارتفاع الأرض وأما في
 هذا الزمان فلنكون دفن كثير من أجزاءهم لا يمكن حصول ما ذكره فانه في الضرورة فوق
 أوائلها ثم الظاهر أن هذا أيضا ركن أو شرط في الأشواط الأربعة ولذا لم يذكر والترك قطع
 المسافة شيئا من الكرامة ثم رأيت قول الطرابلسي في ريجها والشرط أن يقطع جميع المسافة بين
 الصفا والمرودة وتعبه المذهب بقوله في الكبير وهو ليس بظاهر لأنه مذهب الشافعية لا مذهبنا
 ويجعل قوله على أنه شرط لاستيفاء هذا الواجب لا صحة لكن ينبغي أن تستوفي المسافة بينهما
 لانه واجب وإن لم يكن شرطا انتهى وفيه ان الصواب كونه شرطا للصحة هذا الواجب الذي يجب
 فيه الاستيفاء وانما يخالف مذهبنا مذهب الشافعية في جعلهم السعي ركنا ونحن نعدّه واجبا
 والله أعلم

• (فصل في سنته) • أي سنتي السعي وهي خمس (الموالاتية وبين الطواف) وقد
 سبق الكلام عليها (والصعود على الصفا والمرودة) أي بعد تحقق قطع المسافة ان كان ثم مصعد
 لهما أو لم يحصل صعودهما في ضمن طي سعيهما (والموالاتية بين أشواطه) هذا المخالف بظاهره
 لما قاله في الكبير والموالاتية ليست بشرط بل هي مستحبة فلو فرق السعي فتريقا كثيرا كان سعي كل
 يوم شوطا أو أقل لم يطل سعيه ويستحب أن يستأنف يعني أن فعله بغير عذر ثم الظاهر أن الموالاتية
 بين أبرام شوط السعي أيضا مستحبة ومع «ذاني إعادة السعي المؤدى بترك الاستحباب محل
 نظر إذا السعي ليس بعبادة مستقلة ولذا لا يعد تكراره طاعة بخلاف الصلاة والطواف ونحوهما
 (والهرولية بين الميادين) وقد تقدمت (وسرا العورة) أي سنة فيه مع أنه فرض في كل حال لا يوم
 وجوب الجزاء بتركه أو لانه بأنم بتركه في السعي اثم تارك السنة لأجل السعي مع ثبوت اثم ترك

الفرض والتميز في الكبير بالواجب بدل الفرض تساهل ولعل الفرق بين الطواف والسعي حيث جعل ستر العورة واجبا في الطواف وسنة في السعي ايماء الى تفاوت مرتبتهم ما فان الطواف ركن في النسيك بخلاف السعي فانه من واجباتهما وما وخصه خصوص وروى حديث لا يطوفن بالبیت عربان وأسكون الطواف كالمصلاة في الجلالة والحاصل انه لو تصور أنه يطوف أو يسعى عربان لم يكن هناك أحد ففي الطواف يكون تارك للواجب وفي السعي يكون تاركا للسنة وان كان هناك ناس فيحرم عليه ان ينعف فعله ولا يجب عليه شيء في سعيه دون طوافه

* (فصل في مستحباته المذكور والدعاء) أي من المأثور وغيره (والطهارة) في الثوب والمبدن (عن النجاسة) الحقيقية والحكمية كبرى وصغرى (والنية) الاولى ذكرها في السنن ايترب على فعله المثوبة الكاملة وليكونها شرطا عند الحنابلة خلافا للثلاثة واعلمهم ادرجوا نية في ضمن التزام الاحرام بجميع أفعال المحرم به فلو مشى من الصفا الى المروة هاربا أو بائعا او متنزها أو لم يدركه مسعى جاز سعيه وهذا توسعة عظيمة كعدم شرطية الوقوف ورحى الجرات والخلق (والخشوع) أي ظاهر أو باطنا (وطول القيام عليهم) ما مر ذكره (وتكرار الذكر) أي المذكر سابقا عليهم ما (ثلاثا واستغناؤه لوفزته) أي أشراط سعيه أو اجزاء شوطه بترك الموالاة التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكثوبة أو الجنازة وهو يسعى ينبغي أن يصلي ويبنى وكذا لو عرض له مانع أو باعث ولم يذكر وانيه الاستئذان ولعل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السعي غير مشروع بخلاف الطواف (وإذا ركعتين بعد فراغه منه في المسجد) كذا في فتاوى قاضيخان وغيره وهو لا ينافي ما في منسك السروحي ليس للسعي صلاة لانه محمول على نية صلاة واجبة كماللطواف قال الطرابلسي وينبغي أن تكون الصلاة على المروة لانه ابتداء شعائر وشيحي زيادة تحقيق هذه المسئلة

* (فصل في مباحاته الكلام) أي المباح الذي لا يشغل المماس بأي ولا فضل ترك الفضول وما لا يعنيه في جميع أوقاته فكيف في سعيه الذي من جملة عباداته (والاكمل والشرب) وفيه ان هذا يعارض كون الموالاة فيه سنة نعم سوغ الشرب في الطواف لقلته زمانه بخلاف الاكل اللهم الا أن يكون الاكل بحيث لا يقطع الموالاة في السعي مع ان مثل هذا العمل في الطواف مكروه ولعل الفرق ان أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والخروج) منه لاداء مكتوبة أي للجماعة وغيره وفيه ان هذا الخروج ما فرض أو واجب أو سنة فعده من المباحات غير ظاهر وترك الموالاة لذكره لا بأس به (أو صلاة جنازة) هذا قد يعتد من المباحات اذا كان هناك من يخرج عن عهدته فروض الكفايات والابان يكون هو متعمها

فيكون فرضا عليه

* (فصل في مكروهاته الركوب من غير عذر) هذا ليس كما ينبغي لان المشي في السعي واجب وتركه حرام موجب للدم اللهم الا أن يحمل المكروهات على معنى الاعمال الشامل للكرهية التحريمي والتنزيهي (وتفريقه بقرينة كثيرا) أي فانه ينافي الموالاة المعهودة من السنة (والبيع والشراء والحديث اذا كان يشغله) قيد الثلاثة والمعنى يشغله عن الحضور

ويُدفعه عن الذكر والدعاء أو يجتمع عن المبالاة (وترك الصلوة) أي إذا كان ثم صعد أو احتاج
إلى الصلوة تصح أي رؤية الكعبة (والله رولة) أي تركها فأنه سائتة (ونأخيره) أي وتأخير
السعي (عن وقته) أي عن زمانه المختار تأخيرا كثيرا من غير عذر (وترك مسرة العورة) وهو من
الحرام المفض مطلقا في حال السعي أقيم وأشنع إلا أنه لا يجب عليه شيء وكله لهذا المعنى
ذكره في المكروهات

(أصل) فإذا فرغ من السعي يستحب له أن يصلي ركعتين في المسجد (لماروى المطلب بن
أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى
الركن فصلى ركعتين في ساحة الطواف وليس بينه وبين الطائفتين أحدر رواه أحمد وابن ماجه
ابن حبان وقال في رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الأسود
والرجال والنساء يمررون بين يديه ما بينهم وبينه مسرة وقته أنه رآه عليه الصلاة والسلام يصلي بما
يلي باب بني سهم وهو الذي يقال له اليوم باب العمرة لكن على هذا لا يكون حذو الركن الأسود
والله أعلم بحقيقة الحال كذا ذكره ابن الهمام وفيه أنه لا دلالة في الحديث أن صلاته هذه من
مستحبات السعي لاحتمال أن تكون لتحية المسجد حين أراد أن يتقدم في غير قصد له إلى
طواف وأما ما عله بعضهم بقوله ليكون ختم السعي كختم الطواف بطريق المقايضة مع أنه
لا حاجة إليه الماتتقدم من الرواية فيعارضه قولهم (ولا يصلي على المروة) فإن قيامه كان يقتضي
جوارزه واستحبابه وحل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل أن ثبت أن صلاته للسعي والله
أعلم (ثم إن كان الشارغ منه) أي من السعي (فأرنا أو متمتعا) لكن لا مطلقا بل مقيدا بما وصفه
بقوله (ساق الهدى أو مفردا بالحج) أي من أول الوهلة (فانه يقيم بمكة حراما) أي عزمه ما حرما
عليه من كل شيء من الأضحية (فلا يصير ولا يحمي ولا يلبس الخيطة) وهذا كله من التشرقات
الواجبات (ويطوف بالبيت كالمباذلة) أي ظهره قصد واردة لأنه عبادة مستقلة وأكثره
بالاجتماع مستحب إلا أن المالكية يقولون بتركه في الأوقات المكروهة (بلا رسل
ولا اضما باع) لاختصاصهما بطواف بعده سعي وهو منفي كما سرح به بقوله (ولا سعي بعده) أي
بعد طواف النفل لأن السعي انما هو من واجبات الحج والعمرة ولا تعاقب له بالطواف إلا أنه
لا يصح إلا بعد طواف (ويصلي لكل أسبوع ركعتين) لكون هذه الصلاة من الواجبات عقب
كل طواف فرض أو نفل (ولا يترك التلبية في الأحوال كلها في المسجد وخارجه) بالخلف
أو النصب إلا أنه لا يرفع صوته في المسجد وحال الطواف بحيث يشوش على الصلوات والطائفتين
وأما قوله في الكبير ولا يلبس حالة الطواف لاني القدم ولا غيره تفسير صحيح على إطلاقه (إلى أن
يرمي جرة العقبة الأحال كونه في الطواف) لا ينبغي أن استثناء من قوله إلى أن يرمي غير مستقيم
فهو ومتعلق بما سبق استثناء مفردا من أعم الأحوال وفيه ما تقدم والله أعلم (ولا يعتمر) أي
المتعم مطلقا (حال إقامته بمكة) أي لكونه متلبسا بالأحرام ولأن المقيم يمكنه ما صار من أهلها
امتنع التمتع في حقه (فإن فعل أساء) أي سواء كان محرما أو حلالا (ولزمه دم) أي للرفض أريد
جبر للتمتع على خلاف السنة (سواء كان في أشهر الحج) وهو ظاهر بالنسبة إلى الكل (أو قبلها)
وهذا مختص بما إذا كان مفردا بالحج وأحرما قبلها (وإن كان الشارغ متمتعا) أي من وصفه أنه

(لم يسبق الهدى أو مفرد بعمرة) أى فى غير الأشهر وسوا ساق الهدى أم لا (فعليه أن يحلق) فيه
 إلا أنه لا يجب عليه أن يخرج من إحرامه بل له اختيار فى إبقائه (ويحلق) أى ويخرج من إحرامه
 وهو تأكيده والافليس عليه أن يأتي بسائر محظورات إحرامه بعد الحلق والتقصير بل يحاح له كما
 قال تعالى وإذا حللتهم فاصطادوا (ويقطع التلبية عند شروعه فى طواف العمرة) وهذا مختص
 بالمعتمر والمتعم الذى لم يسبق الهدى ومن فى معناه دون القارن (وهو) أى المتمتع المذكور رأى
 (بعد حلقه) كما فى نسخة (حلال) أى خارج عن الإحرام (يفعل) أى ما يريد فعله من الحلال
 (كما يفعل الحلال) أى ما يجوز له من الأفعال والظاهر أنه يجوز له الاتيان بالعمرة حينئذ لانه غير
 ممنوع منها الكراهة فى الأضمة المخصوصة وانما كرهت العمرة للمكي فى أشهر الحج لان الغالب
 انه يجب فيسبق مئة ماسياً فوله (فان لم يكن متمتعاً) أى بل كان معتمراً (اعتمر كل ما بداه قبل أشهر
 الحج) ليس على إطلاقه بصفه ومه (والا كثرها منها) أى من العمرة (أفضل) أى من أقوالها وهذا
 واضح جداً وقوله (قبل أشهر الحج) احتراز عما بعده فى حق البعض وكان حق العبارة أن
 يقول ويستحب كثارها قبل أشهر الحج وإبقاها فى رمضان أفضل لكن المالكية يقولون
 بكرامة إعادة العمرة فى سنة والشافعية يجوزون كثارها حتى فى الأشهر بقى الكلام فى أن
 كثار الطواف أفضل أم كثار الاعتقاد والظاهر تفضيل الطواف لكونه مقصوداً بالذات
 ومشرعاً وعينه فى جميع الحالات ولكرامة بعض العلماء كثارها فى سنة مع أن بعض الفقهاء
 قالوا العمرة مختصة بالآفاقى فليس لاهل مكة أن يخرجوا إلى الحل ويعتروا ويجعلوا حديث
 عائشة رضى الله عنها من مختصاتهم انه صلى الله عليه وسلم فسح إحرام حج أصحابه إلى العمرة
 للحكمة المقررة بخصوص تلك السنة عند الجمهور وخلاف الجنابة وعائشة رضى الله عنها كان
 لها عذر فى اتيان أفعال العمرة حينئذ فلما عزم النبي صلى الله عليه وسلم للخروج من مكة إلى
 المدينة قالت يا رسول الله ذهب كل الناس بحجة وعمرة وأنا أكون محرومة عن الاعتقاد فأمر
 أخاها أن يعتمر بها من التسعين فكانت فى حكم الآفاقى باعتبار هذا المعنى وأما ما روى عن ابن
 الزبير رضى الله عنه ما أنه أتى العمرة وأمر الناس بها عند انقضاء بناء الكعبة فى سبع وعشرين
 من رجب فحمله على انه مذهب صحابى لاجته فيه على غيره والله أعلم (ويكره فيها) أى فى أشهر
 الحج (الاعتقاد لكل من كان بمكة) سواء يكون ميكاً أو آفاقياً ساكن بها خوفاً من أن يجب بعده فى
 تلك السنة فيصير متمتعاً مسيئاً مخالفته السنة (أو داخل الميقات) أى أقوله تعالى ذلك لمن لم يكن
 أهل حاضرى المسجد الحرام إلا أن الآية تدل على اختصاص المتمتع وما فى معناه من القران
 دون العمرة المفردة من غير اقتنائها بحجة فى تلك السنة (ولا يخرج المتمتع) أى الفارغ من إحرام
 العمرة كما يفهم من سوق كلامه فى الكبير أيضاً (إلى الآفاقى لئلا يطل متمتعاً على قول بعض)
 وتفصيله ما ذكره قوام الدين فى شرح الهداية معزياً إلى شرح الطحاوى لوساق الهدى ومن قبله
 المتمتع فلما فرغ من العمرة بداه أن لا يتمتع كان له ذلك ويفعل به ما يشاء ولو بداه أن يخرج من
 عامه ذلك فهو على ثلاثة أوجه فى وجهه يكون متمتعاً وعليه هديان هدى لاجل المتمتع وهدى لاجل
 إحلاله بعد مساق الهدى وهو فيما إذا أحرم بمكة ولم يرجع إلى أهله وفى وجهه لا يكون متمتعاً
 ولا يجب عليه شئ وهو فيما إذا عاد إلى أهله بعد ما حبل من عمرته وحج من عامه ذلك وفى وجهه

اختلفوا فيه وهو ما اذا خرج من الميقات بعد ما حل ولكنه لم يلزم بأجله فمقداني حنيفة كانه بمكة
وعليه ديان وعندهما لا يكون متمعا كما يرجع الى داره
• (باب الخطبة) •

أي خطبة يوم السابع من ذي الحجة (ونروج الحاج) أي يوم الثامن (من مكة الى عرفة) وكان
الاولى أن يقول الى عرفة من مكة تليستقيم قوله (والاحرام منها) أي من مكة وزاد في الكبير
وما يتعلق بذلك وهو محتاج اليه هنا كذلك ثم الاحرام من مكة هو الافضل لكن الاكل أن
يكون من المسجد والحطيم أولى أو من دريرة أهله والا فلا احرام للمكي وغيره للعجيج ومن
جميع أبراء الحرم (إذا كان اليوم السابع من ذي الحجة فالسنة أن يخطب الامام بعد الظهر)
أي بعد صلاته (خطبة واحدة لا يجلس فيها) بيان للوحدة (يبدأ بالتكبير ثم بالتلبية) كان
القباس تقديم التلبية بل لاناسبة للتكبير الا ان ثبت وروده في السنة ولا يصح قبسه على
خطبتي العيد لان التكبير سنة فيه ما خاصة (ثم بالخطبة) أي المتعارفة كما يشه بقوله (بسم الله)
أي بشكركم على عطائه (وبقي عليه) أي يذكره بأسمائه وصفاته (ويصل على النبي صلى الله عليه
وسلم) أي وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبابه (ثم يلم الناس في الماسك) أي أدايم المتعلقة
من يومه ذلك (كانت روج الى منى) أي في يوم الثامن بعد طلوع الشمس (والمبيت به الليلة عرفة)
أي ليكون جاءه منى بين خمس صلوات في مسجد الخيف كما وردت به السنة (والروح الى
عرفات) أي بعد طلوع الشمس من فجر عرفة (والصلاة) أي بمسجد غرة بالجمع المعروف لكن
بشرائطه (والوقوف بعرفة) أي في وقته وبيان كيفية آداب (والافاضة منها) أي مع الامام
(وغیر ذلك) أي من الاحكام المناسبة لمرام ذلك المقام (ثم الخطب) المسنونة (في الحج ثلاث
أولها هذه) أي المذكورة بمكة (والثانية بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر
(والثالثة بمنى في اليوم الحادي عشر فقهه) أي كل خطبة يوم) لأن الموا لا فربما تورث الملااة
خذ لا فربما حيث يخطب عنده في ثلاثة أيام متواليات أولها يوم التروية وآخرها يوم النحر
(كاه الخطبة واحدة بلا جلسة) بفتح الجيم أي مرة من الجلوس (في وسطها) أي في أواسط
جميعها (الخطبة يوم عرفة) أي فاه بخطبتين يوصل بينهما بجملة واحدة (وكاهها) أي يحلل
جميعها (بعد ما صلى) أي الامام (الظهر الا بعرفة فانه) أي الشان (قبل أن يصلي الظهر)
أي والعصر بالاولى (وكاه السنة) أي بخلاف خطبة يوم الجمعة قائم افريضة بل شرط
ويجب الانصات عند سماع الخطب كاهها في الجمعة أكد الا انه اذا كان بعد اجازة الفرامة
والذكر حنيفة

• (فصل في احرام الحاج من مكة المشرفة اعلم أن الحاج بمكة) أي مر يد الحج من الذين سكنوا
بمكة (على أنواع) أي ثلاثة (أما أن يكون مكيًا) أي أصليًا (فلا يجوز له الا الفراد بالحج) كما مر
مرارا (أو أفاقبا دخل بعمره) أي سواء مارعة بمكة أم لالحال كونه (متمعا) أي باتيان
أكثر طواف عمرته في الاشهر (أولا) أي لم يكن متمعا بل دخل بعمره قبل الاشهر وأقام بمكة
(ساق) أي غيرا للمتمتع (الهدى أولم يسق حل منها) أي من عمرته أي لعدم سوقه (أو لم يحلل) أي
منه الاجل سوقه (فحكمه) أي حكمه الا فاقى المذكور في جميع الصور المسطورة (كالسك)

أى فلا يجوز له الافراد الحج بالنية وليس من تمامه انه ليس له الا الافراد بالحج كما سبق وفي قوله
 في حكمه كالمكي اشارة الى ذلك (وان دخل) أى الآفاقى وكان حق العبادة أو دخل والمعنى
 أو آفاقيا دخل (بحج فلا يحتاج الى تجديد الاحرام) أى لعدم خروجه منه (أو مبقايا) عطف
 على قوله ميكاء والمراد به من كان بين الميقات والحرم (فهو وان دخل مكة لحاجة) أى لغیر حجة
 وعمره (فكالمكي) أى فى انه يحرم بالحج وحده من الحرم (وان دخل) أى أراد دخول مكة
 (لقصد الحج فعليه ان يحرم من الحل بالحج المفرد) بفتح الراء وانما لم يذكر العمرة لان الميقاتى
 كالمكي فى منعه من العمرة فى أشهر الحج بنية التمتع (والأفضل للتمتع وغيره) أى مریدا الأفراد
 من مكة (أن يحل الاحرام) أى بالحج فى وقته (فكالمعجل فهو أفضل) أى اذا كان مصوناً عن
 الوقوع فى المحذور (بعد دخول أشهر الحج) لان الاحرام قبله وان جازل لكنه يكره مطلقاً ميكاء
 كان أو غيره مأموئاً لم (واذا أراد الاحرام بالحج من مكة يوم التروية أو قبله فلا فضل) أى
 باعتبار مجموع ما يذكره والافاسنة (أن يغتسل) لان الغسل أثر فى جلاء القلوب لمشاهدة
 الحضرة وازهاب درن الغفلة فيحس ذلك أرباب القلوب الصافية (ويطيب) كما مر (ثم يدخل
 المسجد فيطوف سبعا) أى طواف تحية المسجد ان قدر عليه (ثم يصلى ركعتين) وفى نسخة
 ركعتيه وهو الاولى (ثم ركعتى الاحرام) لكون كل منهما عبادة مستقلة الا أن صلاة الطواف
 واجبة وصلاة الاحرام سنة مؤكدة فدخولها ماتحت الافضل بالنسبة الى الترتيب (فيحرم
 عقبيه) أى عقيب ركعتى الاحرام طال جلوسه قبل القيام على ما سبق (ثم ان أراد) أى المكي
 ومن بعده (تقديم السعي على طواف الزيارة) أى مع ان الاصل فى السعي أن يكون عقبيه
 لمناسبة تأخير الواجب عن الركن الا أنه رخص تقديمه فى الجملة بعله الزجسة فيفتد (يتنفل
 بطواف) لانه لم يمس للمكي ومن فى حكمه طواف القدوم الذى هو سنة للآفاقى فيما تسمى المكي
 بطواف تنفل (بعد الاحرام بالحج) ليصح سعيه وأما اذا كان مقفعا أو مساق الهدى أم لا
 فيطوف طواف القدوم (يضطبع فيه) أى فى أشراط جميع طوافه قدوماً ونقلاً (ويرمل)
 أى فى الثلاثة الاولى (ثم يسعى بعده وهل الأفضل تقديم السعي أو تأخيره الى وقته الاصل) وهو
 بعد ادراكه كما أشيرنا اليه (قيل الاول) والاولى ان يقدم بالآفاقى (وقيل الثانى) وصححه ابن
 الهمام وهو الظاهر خصوصاً للمكي فان فيه خلافاً لا شافعى والخروج عن الخلاف لكونه أحوط
 مستحب بالاجماع فينبغى أن يكون هو الأفضل بلا خلاف ونزاع (والخلاف) أى المذكور
 سابقاً (فى غير القارن) وهو المفرد مطلقاً والمتنع آفاقياً بلا شبهة وميكافئته مناقشة (أما القارن
 فالأفضل له تقديم السعي) أى ويجوز تأخيره بلا كراهة (أو يسن) أى فيكره تأخيره لانه صلى الله
 عليه وسلم طاف طوافين وسعى سبعين قبل الوقوف بعرفة

(فصل فى الروح) أى الذهاب وهو الاولى بان يعبر به لاختصاصه فى أصل اللغة بالسعي
 آخر النهار (من مكة الى منى) بكسر الميم منونا ومقصوداً فاقصر فى باعتباره الموضع والمنع باعتبار
 البقعة وسميت بذلك لما ينفى فيها من الدماء أى يراق ويصب من أسمى النطفة ومنها اذا دفقها
 ومنه قوله تعالى من نطفة اذا نفى (فاذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة) وسمى به
 لانهم كانوا يرقون اباهم فيه اسبستعداد الوقوف يوم عرفة اذ لم يكن فى عرفات ما يجار كماتنا

بحرى الله سبحانه عن الحاج خيرا (راح الإمام مع الناس) أى يجتمعين أو مقرنين (بعد طلوع الشمس) وهو الصحيح كما قال ابن الهمام (من مكة إلى منى فيقيم بها) أى فيصبر فيها (ويصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر) وفى المبسوط والكافي للماكم الشهيد يستحب أن يصلى الظهر معنى يوم التروية فقيه إيماء إلى أنه لو تأخر بعد طلوع الشمس وطلعت صلاة الظهر معنى لم يفته الاستحباب ولعل هذا معنى قوله (ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به) أى إذا صلى الظهر معنى وأما ما ذكر فى المحيط والمفيد يستحب كونه بعد الزوال فليس بشئ على ما صرح به فى الفتح وقد صرحوا بما إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه لا يخرج إلى منى قبل الزوال لكونه وقت سنة الخروج وعدم وقت وجود الجمعة وبعده لا يخرج سالم يصل الجمعة لوجوبه عليه فكه له الخروج قبل ادائها لكن ينبغى أن يقيد بما إذا صلى الإمام الجمعة يوم التروية إلا أنه هل يجب عليه أن لا يخرج حتى يصل أو يستحب فى حقه أن يخرج قبل الزوال محل بحث (وإن بات بمكة) وكذا يعرفه وغيرهما فالأولى أن يقول بعير معنى (تلك الليلة جاز وأساء) أى لتلك السنة على القول بها فقال الفاضل تبعنا ما فى المحيط المبيت بمكة وقال الكرماني ليس بسنة وانما هى للتأهب والاستراحة وفى المبسوط ويستحب أن يصلى الظهر يوم التروية معنى ويقوم إلى صبيحة عرفة وأما ما ذكره المصنف فى الكبير من قوله ويدل أيضا على سنية ذلك استئذانهم الدافع من منى بعد الطلوع فليس فى محله فإن هذه السنة مختصة لمن بات معنى ثم قوله ولا كلام فى أن الخروج من مكة يوم التروية سنة لما فى الهداية والكافي وغيرهما ولو بات بمكة ليلة عرفة وصلى بهم الفجر ثم غدا إلى عرفات ومضى إلى أجزائه ولكنه أساء بتركه الاقتران به صلى الله عليه وسلم وزاد الكرماني على هذا وقال لأن الروح إلى منى يوم التروية سنة التأهب للخروج إلى منى وعرفة وترك السنة مكروه فصرح بسنيته معنى فكلامه متناقض وهذا وهم فإنه ليس الكلام فى من بات بمكة ليلة عرفة وانما الكلام فى من بات بعرفة ليلة عرفة فلا تداخل بين كلاميه ولا منافاة بين قوله وبين ما فى شرح الجامع ولو بات بمكة وخرج يوم عرفة إلى عرفات كان مخالفا للسنة فتأمل فاه موضع زلل ومحل خال

• (فصل فى الروح من منى إلى عرفات فإذا أصبح) أى معنى (صلى الفجر بها) أى لوقتها المختار وهو زمان الاسفار وفى فتاوى قاضى خان بعلم فكانه قاله على فجر من دافة والاكثر على الأول فهو الأفضل (ثم يمكث) أى هنيهة وسويعة (إلى أن تطلع الشمس) أى تشرق (على ثبير) يخرج مثلثة وكسر موحدة جبل معنى محاذة مسجد الخيف على يسار السائر إلى عرفات (فإذا طلعت) أى الشمس (توجه إلى عرفة) أى لم يمسكون على وفق السنة (مع السكينة) أى فى الباطن (والوقار) أى فى الظاهر (ملياً) أى فى حال (مهلاً مكبراً) أى فى أخرى وكذا حامداً مسجداً مستغفراً (داعياً إذا كرا) تعميم بعد تخصيص معنى (مصلداً على النبي صلى الله عليه وسلم) أى فى الابتداء والانتها والانشاء (ويبقى ساعة فساعة) أعاد ذكر التلبية اهتماماً بأنهم الانها أفضل الأذكار والادعية حال الأسرام (وإن راح قبل طلوع الفجر) أى بعد يدنو أكثر الليل فقيه كلام سبق (أو قبل طلوع الشمس أو قبل أداء الفجر جاز) أى يحبه لافعله لقوله (وأساء) ولأن ترك أداء الفجر حرام لا يجوز (ويستحب أن يسير إلى عرفة على طريق ضب)

بفتح ضاد معجمة وتشديد موحدة وهو اسم للجبل الذي حذاه مسجد الخيف في أصله وطريقه
 في أصل المأزمين عن جيمك وأنت ذاهب إلى عرفات (ويعود على طريق المأزمين) اقتداءً بفعله
 صلى الله عليه وسلم لكن تركه أكثر الناس في زماننا هذا لما فيه من كثرة الشولة وغلبة الخوف
 وقلة الشوكة لا كثر الحاج والمأزمان مضيق بين حردانسة وعرفة وهو بفتح ميم وسكون هـ جز
 ويجوز زائدة وكسر زاي (واذا وقع بصره على جبل الرحمة دعا) أي سبج وكبر وهال ومجد
 واستغفر وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي وابن أبي عاصم والطبراني معاني الدعاء
 والبيهقي في الدعوات عن ابن مسعود قال ما من عبد ولا أمة دعا الله في ليلة عرفة بهذه الدعوات
 وهي عشر كلمات ألف مرة إلا لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه الاقطعة رحمة أو إرادة ما تم سحان
 الذي في السماء عرشه سحان الذي في الأرض موطنه سحان الذي في البحر سبيله سحان الذي
 في النار سلطانه سحان الذي في الجنة رحمته سحان الذي في القبر قضاؤه سحان الذي في
 الهواء روحه سحان الذي رفع السماء سحان الذي وضع الأرض سحان الذي لا ملجأ ولا منجا
 منه إلا إليه قيل له أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (ثم لي إلى أن يدخلها)
 أي عرفات ثم يستقر عليهم إلى أول ربي الجرات

• (باب الوقوف بعرفات وأحكامه) •

وعرفات كلها موقف الإبطان عرنة كافي السنة (إذا دخل عرفة نزل بها مع الناس حيث شاء)
 لأن الانفراد عنهم نوع تجبر وتكبر عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فإن الاجابة مع
 الجماعة أرحم فصار هذا الكيف أحرى إذا كان القرب اليهم مما يبعده عن الذكر
 والحضور في المناجاة أو يبعده على رؤية المنكرات وحصول المكر وهات لكن لا ينزل بهيئدا
 في المقام المخصوص بحيث لا يامن من اللصوص ولا في الطريق الجادة كيلا يضيق على المارة
 (والأفضل أن ينزل بقرب جبل الرحمة) وهذا الاثنان مذكروه ابن الهمام من أن السنة أن ينزل
 الامام بمنزلة ولا مأوضحه رشيد الدين بقوله فيبغي أن لا يدخلها حتى ينزل بمنزلة قربها من المسجد إلى
 زوال الشمس ويضرب بها مضربه ان كان له فان مذكروه بالنسبة إلى الامام لا بالاضافة إلى
 الخاص والعام مع امكان الجمع على سبيل التنزل انه ينزل أولاً بمنزلة ثم بقرب جبل الرحمة فلامعنى
 اقوله في الكبير وهذا خلاف مذكروه الاصحاب واعلمهم امشياً على ظاهر الحديث والله أعلم
 بالصواب ثم انما يستحب النزول بقرب جبل الرحمة على فرض عدم الرحمة وفقد نزول الظلة
 (فإذا نزل) أي بعرفات (يذكر فيها) أي لا يخرج عنها بحيث يقرب جزء من أوقات وقوفها
 (ويشتغل بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر) أي بأنواعه وفي الحديث أفضل
 ما قلت أنا والنبيون من قبلي يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت
 وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ويكثر من الاستغفار لنفسه ولوالديه ومثابته
 وأقاربه وأصحابه الاخيار وادعائه المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات (والتلبية) أي
 نارة قتارة واستقر على الطاعة والعبادة ولم يشتغل بأمور العادة الامقدار الضرورة والحاجة
 (إلى أن تزول الشمس فإذا زالت اغتسل) أي لوقوف عرفة على الصحيح لا يومه وهو سنة
 مؤكدة (أو توشأ) وهو رخصة (والغسل أفضل) يعني وأجره أكل لكن الأولى ان يغتسل قبيل

الزوال ليكون أول وقوفه على وجه الكمال (وقدم حوائجه) أي حماية على بالكل والشرب
وأما هما (قبل الزوال وتفرغ من جميع العلائق وتوجه بقلبه إلى رب الخلائق) لقوله تبارك
وتعالى وتقبل إليه بتبلا فقرأوا إلى الله

• (فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة) • اعلم أن هذا الجمع للسك عندنا فيستوى فيه المسافر
والمتيم خلافاً للشافعي ومن تبعه في تخصيصه بالمسافر ثم له شروط سابق بسطها وشرحها فإذا انقضى
شرط منها يصلى كل صلاة في الخيمة على حدة في وقتها بجماعة أو غيرها (وإذا أراد الجمع) وهو متيم
على الإمام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فيراعى جميع الشروط والأحكام (فإذا اغتسل
وزالت الشمس صار إلى المسجد) أي مسجد بغيره هو في أو آخر عرفة بقربى بل قيل إن بعضه منها
(من غير تأخير) أي في سبيل ثلاثين وثلاثين من أوقات وقوفه لكن الأولى حيثئذان يسير إليه
قبل الزوال ليدرك أوله بعد وصوله والافئذيه أنه بعد منتصف وقوفه جمع بين صلاتيه والسنة
بخطافه ولعله صلى الله عليه وسلم نزل أولاً بئر عارفة هذا المعنى ولرفع الحرج بالذهاب والاياب
في المبنى (فإذا بلغه) أي المسجد (بعد الإمام الأعظم المنبر) وهو الخليفة أو وجد فيه شروط
الخلافة أو السلطان أن أخذها بالقوة والشوكة (أو نائبه) وهو الخطيب المنسوب من جابسه
(ويجلس عليه) أي من غير سلام عندما (ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كأي الجمعة) وهو
الصحيح المطابق لطاهر الرواية وهو لا يثنى ما روى عن أبي يوسف أنه يؤذن المؤذن والإمام في
القساط ثم يخرج بعد فراغ المؤذن من الأذان فيخطب لأن المراد بوقوفه بين يديه أن قدماه
وعند قرب حضوره فالجمله تجعل حاله وهذا معنى قول صاحب المبدوء وهذا معنى قوله الأولى
شامل (فإذا فرغ) أي المؤذن (قام الإمام فخطب خطبتين قائماً) يجلس بينهما جلسة خفيفة
كالجمعة (وصفة الخطبة) أي كيفيتها على طريق السنة (أن يحمداً الله تعالى) أي يشكره على
إعمائه (ويثنى عليه) أي يشكره بأشواق شائعه من ذكر صفاته وأسمائه (ويبلى ويهل ويكبر)
وهذا التكبير في محله لأن يوم عرفة عندنا من جملة أيام التشريق (ويصلى على النبي صلى الله عليه
وسلم ويعطف الناس) أي ينهضهم بأن يردهم في الدنيا ويرغهم في العقبى ويحبب إليهم المولى وبين
لهم أن له الأسوة والأولى فذكره وشكره في كل حال هو الأولى (وبأمرهم) أي بالمرؤوف
(وبنهاهم) أي عن المنكر لا سيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تلبس أحرامهم من أفعالهم (ويعلمهم
المسالك) أي بقيتها (كالوقوف بعرفة ومزدلفة والجمع بهما) أي بشرائطهما وآدابهما (والرعي)
أي رعي جرة العقبة في اليوم الأول (والذبح) أي حين يجب عليه ويستحب له (والحلق) أي
ومراعاة الترتيب بين الثلاثة ووقوع الأثرين في الحرم (والطواف) أي طواف الزيارة في
أيام الحرة وأن أولها أفضلها وجانبي ليا ليا (وسائر المسالك التي هي إلى الخطبة الثلاثة) وهي
الواقعة في ثلثي أيام الحرة (ثم يدعو الله تعالى) أي له ولعامة المسلمين (وينزل ويقيم المؤذن فيصلى
بهم الإمام) أي لا غيره (الظهر ثم يقيم فيصلى بهم العصر في وقت الظهر) وهو المسمى بجمع
المقدم (والحاصل أنه يصلى بهم الظهر والعصر في وقت واحد) وهو الظهر لكن الأيهام فيه
الأيام (بأذان واحد وأقامتين) وأما ما ذكره قاضيخان في شرح الجامع ويصلى الظهر والعصر
في آخر وقت الظهر ففيه أنه يلزم منه تأخير الوقوف في سائر حديث جابر رضي الله عنه حتى إذا

زاغت الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر
 ولا يبعد أن يكون مراد ما نه يصلي الظهر والعصر بعده لا قبله للإيحاء الى انه يصلي الظهر في أول
 وقته والعصر في آخر وقته أي الظهر بالاضافة الى صدره لا أنه يصليهما معا في آخر وقت الظهر
 ولا أنه يصلي الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقت العصر كما أول علمائنا الاحاديث
 الدالة على الجمع بين الصلاتين في السفر والله أعلم (ويسر) أي الامام وجوباً (القراءة في الصلاتين)
 أي على أصلهما عند الاربعة ولا يجهر فيه به البتة (بمخلاف الجمعة) أي فانما صلاة مستقلة
 بمرأئها وأحكامها (ويكرر للامام والمأموم) أي عن أراد الجمع بين الصلاتين على ما صرح
 به قاضيان (ان يشتغل) أي كل منهما (بالسنن) أي بسنة الظهر البعدية وسنة العصر القبلية
 (والتطوع) أي النافلة على ما ذكره في البدائع والتحفة (أو شئ آخر) أي عمل آخر
 بالاولى كالأكل والشرب والكلام (فان اشتغل به صلاة أو عمل آخر) أي اشتغلا بعد
 فصلا (ولو بعد) أي اعلة أو حاجة (ما) أي مقداراً (يقطع فوراً الاذان) أي عرفاً (اعاد
 الاذان) أي في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعيد (والاقامة للعصر) والمقصود اعادة الاذان
 والاقامة لا بد للعصر - نهانم ان وقع الفصل بين الاقامة والعصر فيعيد الاقامة أيضاً
 واما ما ذكره في الذخيرة والمحيط والكافي بأنه لا يشتغل بين الصلاتين بالذخيرة غير سنة الظهر
 فغير صحيح لما قال في الفتح - هذا ينافي حديث جابر فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر ولم يصل
 بينهما شيئاً وكذا ينافي اطلاق المشايخ في قولهم ولا يتطوع بينهما بشئ فان التطوع يقال على
 السنة انتهى واعلمهم لم يطعوا على الحديث وأخذوا من مفهوم التطوع العال بالاطلاقه
 على غير السنن المؤكدة والله أعلم (وان كان التأخير) أي تأخير لعصر (من الامام) أي
 من جانبه وبسببه (لا يكره للمأموم أن يتطوع بينهما) والسنة بالاولى (الى ان يدخل
 الامام في العصر) وينبغي أن يكون كذلك حكم اشتغال المأموم بعمل آخر بعد ذلك (ثم ان كان
 الامام مقيماً أتم الصلاة وأتم معه المسافرون أيضاً) أي وكذا المقيمون (وان كان) أي الامام
 (مسافراً قصر) بالتخفيف لكون القصر واجبا على المسافر ولو أتمه أساء (وأتم المقيمون) أي بعد
 سلام الامام اذ يحرم قيام المأموم قبل السلام (فاذا سلم قال لهم) أي لاجل المقيمين (أتموا
 صلاتكم يا اهل مكة) الاولى حذف الجملة الدائمية (فانا نقوم سفر) بفتح فسكون اسم جمع
 اسافر بمعنى مسافر كصحب وصاحب والاولى ان يقول فاني مسافر والحاصل ان الامام ان كان
 مقيماً فلا يجوز القصر للمسافرين والمقيمين وان كان مسافراً فلا يجوز القصر للمقيمين (ولا يجوز
 للمقيم) أي ولو كان اماماً (ان يقصر الصلاة) أي لاختصاص القصر بالمسافر اجتماعاً وانما
 الخلاف في كون الجمع للنسك والسفر (ولله مسافر أن يفتدي به) أي بالمقيم (ان قصر) أي
 لعدم صحة صلاته بالقصر هذا وقد قال ابن الضياء في المشرع شرح الجمع ذكر في المناسك أن
 الحاج اذا دخل أيام العشر مكة ونوى الاقامة خمسة عشر يوماً أو دخل قبل أيام العشر لم يكن
 بقي الى يوم التروية أقل من خمسة عشر ونوى الاقامة لا يصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات
 فلا يتحقق منه نية الاقامة خمسة عشر يوماً. وقيل كان سبب تفتدي عيسى بن ابيان هذه المسئلة
 قال قد خلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الاقامة شهر فجعلت

أتم الصلاة فلقيني بعض أصحاب أبي حنيفة فقال أخطأت فانك تخرج إلى منى وعرفات فلما رجعت من منى بدأ صاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه فجمعت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة فأناله فقيم **ع** ثم لم تخرج منها لانه لم يصراف فقلت في نفسي أخطأت في مسألة واحدة في موضعين ولم يفته في ما جعت من الأخبار فدخلت مسجد مسجد واشتغلت بالقصة انتهى ولا يعني أن هذا الخطأ انما هو على مقتضى قواعد الحنفية دون الشافعية فان عندهم مدة الإقامة أربعة أيام ثم بين ظاهر كلامي صاحب الامام تعارض حيث حكى في الاول بأنه مسافر فلا يجوز له التمام وحكم في الثاني بأنه مقيم فلا يجوز له القصير مع أن المسئلة بجهاها واصل التدبير فلما رجعت إلى منى ونويت الإقامة بمكة مع صاحبي بدلت إلى الخ هذا واصل المسئلة على ما في المتن وعلى ما صرح به فاضحان من أن الكوفي اذا نوى الإقامة بمكة ومضى خمسة عشر يوماً لم يصير مقيماً لانه لم يزل الإقامة في أحد هاتين خمسة عشر يوماً ففهم هذه المسئلة انه لو نوى في أحد هاتين خمسة عشر يوماً مقيماً فاحتد المسافر اذا دخل مكة واستوطن بها أو اراد الإقامة فيها شهرًا مثلاً فلا شك انه يصير مقيماً ولا يضره حيث تدخر وجهه إلى منى وعرفات لا ينتقض إقامته اذا بشرط تحقق كونه خمسة عشر يوماً متوالياً به بحيث لا يخرج منها والله أعلم (ولو طلب قبل الزوال أو لم يطلب أصله الجمع) أي لان الخطبة ليست من شرائط صحة الجمع بل هي سنة (وأساء) أي تركه السنة أو إيقاعها قبل وقت المسنون وقبل بعد الخطبة (ويكره التنفل بعد أداء العصر في وقت الظهر) وكان الاولى أن يقول ولو في وقت الظهر لانه صلاة في وقته المشروع له وقد كره الشارع الصلاة بعده مطلقاً فافهم هذا لو أخر فرض العصر عن وقته لا يكره التنفل في وقته فعلة الكراهة ليست وصول وقت العصر بل كون الوقت بعد حصول العصر (صرح به بعضهم) وهو موهم أنه جائز عند بعضهم كما يدل عليه قوله في الكبير وأعلم انه هل يكره التنفل بعد أداء العصر في وقت الظهر فهذا ماهر بأنه متردد في ذلك مع أنه نقل ما في نظم الفرائد الا انه لا ينتقل بعده وعبارته

ولا تنقل بعد العصر في عرفاتها • وقد جهت والظاهر ما يتغير

وفي شرحه اسند المسئلة إلى القنية (ولا يصح أداء الجمعة بعرفة) أي لكونها غير عصر ولا تنصر بجمع الخلق فيها لعدم اليوت والمساكن بخلاف منى فانهم وان كانت قرية لا يجوز الجمعة فيها في غير موسم الحج عندنا على خلاف ما سياتي بيانه وأما ما حكى القرطبي عن أبي حنيفة وأبي يوسف جواز الجمعة بعرفات فهو غلط لانه كيف يتصور انه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع لم يصل صلاة الجمعة أو يجوز أحد من الأئمة جوازها اللهم الا أن يقال يتداخل خطبة السنة في خطبة الجمعة

• (فصل في شرائط جواز الجمع) • منها يختلف فيها ومنها متفق عليها واختاف أن الجمع سنة أو مستحب وأما ما وقع في بعض المسائل من أن تقديم العصر عند أبي حنيفة واجب لصيانة الجماعة فينبغي أن يحمل للوجوب اللغوي بمعنى الثبوت (الاول تقديم الاحرام بالحج عليهم) وفيه إجماع إلى أنه لو كان محرماً بالعمرة عند أداء الظهر ومحرماً بالحج عند أداء العصر لا يجوز له الجمع كما هو عند أبي حنيفة خلافاً لهم ولو كان محرماً بالعمرة عند الصلواتين لم يجز عند الكل (فإن صلى

الظهر) أي بجماعة مع الامام وهو حلال (ثم أحرم بالحج وصلى العصر لم يجز العصر) أي
 الا في رقتها كما في ظاهر الرواية عند أبي حنيفة خلافا لهما فهذا من المختلف فيه والمنفق عليه
 هو وجود الاحرام بالحج في العصر (وقيل يشترط كون الاحرام قبل الزوال) وهذا ضعيف لان
 الصحيح على ما قاله الزيلعي هو انه يكفي بالتقديم على الصلاتين لحصول المقصود (الثاني تقديم
 الظهر على العصر حتى لا يجوز تقديم العصر على الظهر) وهذا من المنفق عليه ووجهه ظاهر
 ولا يتصور ان يفعله بل بخلافه الاسموا أو نسبنا فلذا قال (ولو صلى الامام الظهر والعصر
 فاستبان) أي ظهر وتبين (ان الظهر) أي صلاته (حصلت قبل الزوال والعصر بعده) وان الظهر
 صلى بغير وضوء والعصر به) أي بوضوء ومحمد أو غيره (يلزمه اعادتهما جميعا اثالث الزمان وهو
 يوم عرفته) أي بعد الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذا قوله (الرابع المكان وهو عرفته
 وما قرب منها) الصحيح أن يكون المكان خارجا عنه صلى الله عليه وسلم ولما ذكر الخبازي في ضمن
 تعليل وهو سلمنا أن جواز التقديم للجمعة الى امتداد الوقوف المكن المنفرد غير محتاج الى تقديم
 العصر لاستدامة الوقوف لانه يمكنه أن يصلى العصر في وقته في موضع وقوفه اذ لا ينقطع وقوفه
 بالصلاة بخلاف المصاين بجماعة حيث لا يمكنهم اداء الصلاة بالجماعة في الموقف لانه موضع هبوط
 وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون الى الخروج منه والاجتماع لصلاة العصر فيه
 فينقطع وقوفهم وامتداد الوقوف الى غروب الشمس واجب انتهى لكن فيه أن الصلاة
 بالجماعة ممكنة في الموقف أيضا لسهولة مواقف عرفات واستواء ما كن فيها من الجهات وانما
 الهبوط والصعود عند جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة مع أن تسوية الصفوف
 سنة تسقط عند الضرورة على أن العبادة في اثناء الوقوف الذي من جملة الطاعة أفضل فأتى
 صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بالجماعة خارج عرفة الادفع للخرج عن الامة فانه نبى الرحمة
 وقد وسع في شرائط صحة الوقفة والحاصل ان المكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى
 فيها وجمع بين الصلاتين بها ويلحق به ما في معناه مما قرب من عرفات من سائر الجهات لا يبقاه
 في عرفات وبهذا تساقط قول المصنف في الكبير كذا ذكر والمكان ولم يبينوا أي موضع هو
 اما عرفات فلا شك فيه واما خارجه فهل يصح الجمع فيه أم لا ثم أغرب وأتى بما ذكر عن الخبازي
 فلما أنه حجة له وهو عليه كما لا يخفى على من ادنى مسكة تدبه (الخامس الجماعة فيها) وهذا عند
 أبي حنيفة خلافا لهما (فلو صلى الظهر وحده والعصر مع الجماعة أو بالعكس أو صلاهما وحده)
 أي منفردا فيهما (لا يجوز العصر قبل وقته) أي عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد يجوز
 ذلك فيجمع بينهما المنفرد ايضا ثم حكم الجماعة مع غير الامام الا كبيرا ونائبه بحكم المنفرد لقوله
 (السادس الامام الاعظم أو نائبه فلو صلى بهم رجل بغير اذن الامام) أي وجمع بينهما (لم يجز
 العصر) أي عند أبي حنيفة وجاز عندهما (ولو أدرك ركعة من كل واحدة من الصلاتين مع
 الامام جاز) وبما انه ادرك ركعة من الظهر ثم قام الامام ودخل في العصر فقام الرجل يقضى
 ما فات من الظهر فلما فرغ منه دخل في صلاة الامام مع العصر وأدرك شيئا من كل واحدة من
 الصلاتين مع الامام جاز له تقديم العصر بخلاف ولو صلى الظهر بجماعة لكن لا مع الامام
 لم يجز تقديم العصر عنده وهو الصحيح خلافا لهما ثم من الشرائط المختلف فيها ان يكون أداء

الصلايتين جميعا بالامام أو نائبه عند أي حنيفة حتى لو صلى الظهر مع الامام ثم العصر بعينه
أو بالعكس لم يجز العصر الا في وقتها قال الطرابلسي وعن محمد بن قيس اذا مات أميرهم وليس فيه
ذو سلطان فقد عوارجلا امامهم الجمعة جائزة هنا اذا قدموا رجا لا يصلح اليهم يجزئهم وتعقبه
المصنف في الكبير لقوله ويمكن أن يقال ان هذا الجمع ليس كالجمعة لانهم قارىضه فلم يبق له
احد فانهم القرض فثبت العذر بخلاف هذا الجمع فانه ليس بقرض ولا واجب فلا يقاس على
القرض انتهى وفيه ان الجمعة لها بدل بعد الفوت وهذه القضية لا تقوت لاعتبار بدل فهذا
قياس بالاولى للجواز

هـ فصل في صفة الوقوف فاذا فرغ الامام في الجمع من مسجد ابراهيم وهو المشهور
بمسجد غرة (راح الى الموقف والناس) أي الذين صلوا (معه ويكره التأخير) أي تأخيرهم كلهم
بعد الصلاة لان التجمل هو السنة (فان تخلف أحد ساعة لحاجة لا بأس به لكن الأفضل ان
يروح مع الامام) وفيه أن التخلف ان كان لحاجة ضرورية فلا يكره لان تركه الواجب يجوز
مع العذر فكيف بترك المسحب وحيتن لا معنى لقوله لكن الأفضل أن يروح مع الامام وان
كان لحاجة غير ضرورية فلا يقال لا بأس به لما سبق من ان التأخير مكره وبغير عذر ثم قوله
الأفضل أن يروح مع الامام ليس على الإطلاق بل على فرض ان الامام لا يتأخر اذا المبادر الى
الطاعات والمدايرة الى الحيرات هو الأفضل فتأمل (فدقف راكبا وهو الأفضل) والأكمل
ان يكون المركوب بعيرا (والافقائما) أي ان قدر عليه (والافقاعدا) أي والافقه طبعه بالقوله
فعلى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم (يقرب الامام) أي ان لم يكن زحاما
ويكون الامام من يقرب به في ذلك المقام (ويقرب جبل الرحمة أفضل) اذا كان خاليا عن الزحمة
وعن هجوم الظلمة خصوصا (عند الصخرات) أي الجبال والكبار المقروشات (السود) فانها
مظلمة وقفه صلى الله عليه وسلم (مستقبل القبلة) لكونها أشرف الجهات ومن آداب الدعاء
(خلف الامام) أي ان تبصر (والافن يمينه أو يمينه) أي قدمه (أو شماله) والإطهر ان
شماله أولى من حدائه (راقعا يديه بسطا) أي باسطهما غير قابض لهما كما به ينتظر أخذ الصلوة
بهما وحصول نزول البركة ليمسح بهما الوجه مشبرا الى الاقبال والقبول (مكبرا ماله لا مسجعا
ملبيا حامدا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا) أي بالدعوات المأثورة وغيرها وقد جمعت
الدعوات القرآنية والمناجاة النبوية قائلا ان يقرأ ذلك الحزب الاعظم في ذلك الموقف المرفع
وحجته اللهم الى أسألك من خير ما سألك به نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما
أسألك منه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول ربنا اطلما أنفسنا وان لم تعفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم وتب علينا انك أنت التواب الرحيم
(مستغفرا له ولوالديه وأقاربه وأحبائه) أي عموما وخصوصا (ولجميع المؤمنين والمؤمنات) بأن
يقول رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائ ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين
يوم يقوم الحساب ويقول رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ويقول ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين
سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وسبأ في بعض الدعوات
المأثورة بخصوص رقعة عرفة (ويجتمه في الدعاء) أي التضرع والالتماس والاكتمار

والاستغفار (ويقوى الزجاء) أي بغلبة الظن لرجاء الاجابة وقبول الحج (ولا يفرط في الجهر بصوته) أي في التلبية بحيث يتعب نفسه وأما الادعية والاذكار فبالطهارة أولاً قال تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية وقال صلى الله عليه وسلم فيمن جهر بالذكر والدعاء انكم لاتدعون أصم ولا غافلاً وانكم تدعون سمعاً قار بياور باجيباً كما أشار إليه سبحانه وتعالى بقوله وإذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان (ويكرر الدعاء) أي كل دعاء يدعو به (ثلاثاً يستجبه بالتحميد والتعجيل والتسبيح) أي تعظيم الله بأنواع ثنائه وبيان صفاته وأسمائه يقول لاحول ولا قوة الا بالله (والصلاة) أي على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى سائر اخوانه من الانبياء والمرسلين والائمة المقرة بين أصحابه المكرمين وآله المعظمين واتباعه المتقين الى يوم الدين (ويحتمه) أي كل دعاء (بها) أي بالذكر كورات من التحميد وغيره (وبآمين) فانه من جملة الدعوات لان معناه اللهم استجب أو افعل وفي الحديث آمين خاتم رب العالمين وروى الطبراني في الاوسط انه صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفات قال ابيك اللهم لبيك ثم قال انما الخير خيرا الاخرة وفي رواية اللهم لا عيش الاخرة وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم في وقت سعته وكثرة اتباعه وكمال ملته وصدر عنه أيضاً هذا الدعاء يوم الاحزاب وقت محنته وشدة أحوال امته للاشعار بأن الدنيا لا عبرة بها والايام بانها لا يدوم شرها كما لا يدوم خيرها وروى ابن أبي شيبة موقوفاً عن ابن عمر رضي الله عنهما انه اذا صلى العصر ووقف بعرفة رفع يديه ويقول الله أكبر والله الحمد ثلاثاً لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد اللهم اهديني بالهدى ونقيني وفي رواية واعصمني بالتقوى واغفر لي في الاخرة والاولى ثلاث مرات اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً ثم يديه فيسكت قدر ما يقرأ انسان فاتحة الكتاب ثم يعود ويرفع يديه ويقول مثل ذلك حتى أفاض وأخرج الترمذي وابن خزيمة والبيهقي عن علي رضي الله تعالى عنه قال كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم لك الحمد كالذي تقول وخيراً مما تقول اللهم لك صلاحى ونسكى ومحباى وعمالى واليك ما أتى ولك ربى ترى اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الامر اللهم انى أسألك من خير ما تجبى به الریح وأعوذ بك من شر ما تجبى به الریح وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عمر انه كان يرفع صوته عشية عرفة يقول اللهم اهدنا يا الهدي وزنا بالتقوى واغفر لنا في الاخرة والاولى ثم يخفض صوته ويقول اللهم انى أسألك رزقاً طيباً مباركاً اللهم انك أمرت بالدعاء وقضيت على نفسك بالاجابة وانك لا تخلف الميعاد ولا تنكث عهدك اللهم ما أحبيت من خير خفيته اليانا ويسره لنا وما أكرهت من شئ فمكرهه اليانا وجنبنا ولا تنزع منا الاسلام بعد اذ هديتنا وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكافى وتسمع كلامى وتعلم سرى وعلا نيتى ولا يخفى عليك شئ من أمرى انا البائس الفقير المستغيث المستجير الوجيل المشفق المقر المعترف بذنبيه أسألك مسألة المسكين وابتهل اليك ابتهاً المذنب الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضطرب ومن خضعت لك رقبته وقاضت لك عيانه ونجحت لك جسده ورغم أنه اللهم لاتجعلنى بدعائك ربي شقياً وكن ربي رؤفاً رحيماً يا خير المسؤولين ويا خير المعطين وأخرج البيهقي في

الشعب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يقف عشية عرفة
بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده / شريك له الملك وله الحمد وهو على
كل شيء قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله أحد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد كما صليت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وعائنا معهم مائة مرة الا قال الله تعالى يا ملائكتي
ما جئوا عبدي هذا اسجني وهاتني وكبرني وعظمي وعرفني وانني على وصلي على نبي اسجدوا
يا ملائكتي اني قد غفرت له وشفعت له في نفسه ولوسألني عبدي لشفعت له في أهل الموقف انهي ولعل
بعض العلماء أخذوا من هذا الحديث انه يقال في الموقف سبحانه الله مائة مرة والحمد لله مائة
والله أكبر مائة ولا حول ولا قوة الا بالله مائة والاستغفار مائة وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن
علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر دعائي ودعاء الانبياء قبل بعثتي
لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل
في سمعي نوراً وفي بصري نوراً وفي قلبي نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري واغفر لي
من وساوس الصدر وشدت الامر وعذاب القبر اللهم اني أعوذ بك من شرب مايل في الليل وشرب
مايل في النهار وشرب ما نهى به الرخ وشرب ما أتى الدهر وأخرج الجندی عن ابن جريج قال قال
بلقبي انه كان يأمر أن يكون أكثر دعائي والمسلم في الموقف ربنا آتينا الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقضاء عذاب النار (فيقف) أي الامام وغيره (هكذا) أي مستقبلاداعيا (الى غروب
الشمس) لما أخرجه البيهقي في الشعب عن بكير بن عتيق قال سمعت قنوت رجلا اقتدى به
فانما سلم بن عبد الله في الموقف يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يسده الخير
وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده ونحن له مسابون لا اله الا الله ولو كره المشركون لا اله الا
الله ريشا ورب آبائنا الاولين فلم يزل يقول هذا حتى غابت الشمس ثم نظر الى وقال حدثني أبي
عن أبيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول تبارك وتعالى من
شغل ذكرى عن مسئلتى أعطته أفضل ما أعطى السائلين انتهى وفيه إجماع الى دفع اشكال مشهور
وهو انه صلى الله عليه وسلم قال أكثر دعائي ودعاء الانبياء قبل بعثتي لا اله الا الله وحده لا شريك له
الخ مع انه ليس فيه دعاء فاشار الى جوابه بان الله تعالى يعطى على هذا الشاء أفضل مما يعطى على
الدعاء واجيب أيضا بان عرض القضاء وتعرض للدعاء بل هو أبلغ في مقام الاعتناء لكن يؤيد
الاول المراد به مطلق الذكر كما أخرج ابن أبي شيبة عن صدقة بن يسار قال سألت مجاهد عن قراءة
القرآن أفضل يوم عرفة أم الذكرك قال لا بل قراءة القرآن انتهى ويؤيد ما روى عنه صلى الله
عليه وسلم من شغل القرآن عن ذكرى ومسئلتى أعطته أفضل ما أعطى المذاكرين والسائلين
هذا وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه قال وهو
بعرفات لا ادع هذا الموقف ما وجدت اليه سبيلا لانه ليس في الارض يوم أكثر عتقا للرقاب فيه
من يوم عرفة فأكثروا فيه من قول اللهم اعتق رقبتى من النار واسع لي في الرزق الحلال
واسرف عني فستة الجن والانس فانه عامة مأدع ولله وبروي عن النفيل بن عياض انه لم يرد
عشية عرفة على واسوا ناه منك وان غفرت لي (ويلى) أي الواقت (ساعة فساعة) أي بعد
ساعة (في أثناء الدعاء) أي بنسبه من الدعوات فان التلبية محال الاحرام من أفضل العبادات

(وبعلمهم) أي الامام القوم (المناسك) أي مناسك الحج والظاهر أن هذا مسندك لان محل
 التعليم وقت الخطبة المعهودة الالهم إلا أن يحمل على أنه ان سئل عن شيء من المناسك في أثناء
 الدعاء هنالك (واجتهد في أن يقطر من عينيه قطرات فانه دليل الاجابة) وعلامة السعادة كما ان
 خلافه اشارة القساوة فان لم يقدر على البكاء فابتال بالانزعاج والدعاء (وليكن على طهارة) أي
 ظاهرة وباطنة (وليتباعا من الحرام) أي من استعماله (في أكله وشربه وابسه وركوبه ونظيره
 وكلامه واجتهد من ذلك) أي من مجموع ما ذكر (كل الحذر) أي خصوصاً في ذلك اليوم المعتبر
 (واجتهد في أن يصادف) أي يجتهد ويوافق (موقف النبي صلى الله عليه وسلم) أي ان تيسر من
 غير حصول ضرر والافتقد قال صلى الله عليه وسلم وقت ههنا عرفات كلها موقف الا بطن عرنة
 (قبل هو) أي موقف النبي الاعظم صلى الله عليه وسلم (الفجوة) بفتح الفاء وهي الفرجة وما
 اتسع من الارض (المستعلية) أي المرتفعة بالنسبة الى سائر أرض عرفات (التي عند الصخرات
 السوداء البكار عند جبل الرحمة بحيث يكون الجبل بينك) وأما ما في بعض النسخ موافقاً لما في
 الكبير من زيادة قبالة بيبي فصـ مدر عن غير يقين ثم اليقين مقيد بقوله (اذا استقبلت القبلة
 والبناء المربع) أي الموضع في رأس العين (عن يسارك بقليل وراءه) أي وراء ذلك الموقف (فان
 ظفرت بموقفه الشريف فهو الغاية في الفضل والافضل ما بين الجبل والبناء المذكور وعلى جميع
 الصخرات والاماكن التي بينهم افعلى سهلها تارة وعلى جبالها) الاولى وعلى حزنه بمعنى صعبها
 (أخرى رجاء أن تصادفه فيفاض عليك من بركاته) أي بركات موقف النبي صلى الله عليه وسلم
 لكن قد يقال هذا لم يقع من السلف ولم يحفظ من أئمة الخلف مع ما فيه من تغيير الحال وتشويش
 البال فالاولى أن يقف في مقام يحصل له الحضور من غير قف وزلا قصر وأما ما يعود الناس الجبل
 وليس له أصل أصلاً وحرس الناس على الوقوف فيه ومكثهم عليه قبل وقته وبعده وابتعاد
 النيران عليه ليله عرفة واختلاط الرجال والنساء يومها من البدع المستنكرة هذا وأخرج
 الطبراني في الاوسط عن ابن عمر رضي الله عنهم ما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أفاض من
 عرفات وهو يقول اليك تعدو قلقا وضيئها * مخالفادين النصارى دينها كذا في الدر المنثور قال
 صاحب القاموس قلق وضيئها بطائغ اعز الا وفي النهاية الوضـ ين بطن منسوج بعضه على بعض
 يشده به الرحل للبعير كالخزام للسرج

● (فصل في شرائط صحة الوقوف) * أي من سبق الاحرام وغيره (وقدر الفرض) منه وهو
 ساعة في وقته (والواجب) كالاستدامة بعده (وسائنه) كالغسل (ومستحباته) كدعواته
 (ومكروهاته) كالغفلة في حاله (اماً شرائطه) أي الخمسة (فالاول) أي منها (الاسلام فلا يصح
 وقوف الكافر) كما سبق (الثاني الاحرام) لنزوم تحقق الاحرام ووجود الاسلام بسبب النية
 والتلبية فانها فرضان فيه ولذا لا يجوز الاحرام قبل الاسلام بخلاف سائر شرائط الاحكام
 كالوضوء قبل الصلاة فان النية ليست بشرط لها عند علماء الاعلام ثم المراد الاحرام (صحج)
 أي لا بغمرة (صحج) أي معتبر شرعاً (غير فائت) بدل عنه أو بيان منه لكن فيه انه لا يقال من
 شرائط صحة الوقوف عدم فوت وقته بل يقال من شرائط صحته وقوفه وقوعه في وقته فلا يجوز
 قبله ولا بعده مع ان الوقت جعل شرطاً برأسه كما سيحكي في محله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يخلو عن

نوع مسامحة لان الشرط حكم وجودي فقد ما لا يتعلق به أمر عدى تأخر (فلو وقف غير محرم)
 أي مطلقا (أو محرم بعسرة أو محرم ما يجزى فانت لم يصح وقوفه) ان كان المراد بجزى فانت أي فاته
 الآن بأن سبق له الوقوف وتخرج زمانه فهذا لا بأس به لكن أخذه من ابعاده حتى يتبدل مع انه
 اذا احتمل الفات ببعسرة ثم أحرم بجزى صح احرامه وتحقق شرط وقوفه في قابل وان كان المراد
 محرم ما يجزى فانت له قبل ذلك فقوله لم يصح لم يصح احصاء وقوفه حينئذ وكذا الكلام في قوله (وكذا
 لو وقف باحرام حج فاسد) ثم قوله (لم يثبت به الحج) بحث خارج عما نحن فيه لان الكلام في صحة
 الوقوف وعلمها (وان لم يثبت به الحج) وفيه انه اذا لم يصح الشيء فكيف يلزمه المضي فيه والاصل
 انه أراد اذا أحرم وأنفسد احرامه بالجماع قبل الوقوف لا يصح وقوفه به وذلك كأحرامه وان
 كان يلزمه الوقوف والمضي في بقية أفعاله ثم القضاء من قابل وخلاصته ان فساد الحج ليس
 كفساد الصلاة وبني صورة أخرى وهي انه لما أفسد احرامه بالجماع قبل وقوفه فلو أحرم بجزى
 بجزى دلالة يصح له ذلك (الثالث المكان) أي عرفات (فلو أخطأ) أي فسد الا عن تعمده ونسائه
 وجهه (لم يجز وقوفه بغير عرفة) أي ولو ليطن عرفة (الرابع الوقت) أي الزمان (وأوله زوال
 الشمس يوم عرفة) أي حقيقة أو حكما كما تقدم وهذا عند الثلاثة خلافا للعنابلة فان زمان
 الوقوف عندهم يصح في يوم عرفة مطلقا وانما السنة بعد الزوال والله أعلم (وأخوه طلوع القمر
 الثاني) أي الصادق المعتبر عنه بالصبح المستنير دون المستطيل المشبه بنزيب السرطان المسحي
 بالصبح الكاذب (من يوم النحر) وهذا من المتفق عليه عند الأربعة (الخامس كيتوته بعرفة في
 وقته) الطاهر ان هذا ركنه اهدم تصور بدونه نعم وقته شرطه ثم كونه فيه يكفي لحصول الفرض
 الذي هو الركن (ولو لحظة) أي ساعة لغوية (سواء كان نائوبا) أي للوقوف أو للحج (أولا) أي
 لا يكون نائوبا لكن بشرط تقدم احرامه (عالميا به) أي بأن مكانه (عرفة) وكذا حكم زمانه
 (أو بطلا) أي غائلا أو مستغلا عنه (نائما أو يفتظان) أي مستيقظا مستقبلا (مستيقظا ومعنى
 عليه مجنوننا) كان حقه ان يقول عاقلا أو مجنوننا لان الانعام مرض يغشى العقل ويغلبه
 والجنون عارض يسلبه وتقدم ما يتعلق به ما من جهة احرامه ما (أو سكران) أي بوجه
 مشروع أو بغيره وكان حقه ان يقول صاحبا أو سكران لا كما قال في الكبير عاقلا أو سكران
 (مجتازا) أي مارا غير واقف (سرا) كان الاولى ان يقول أو مسرعالة لا يتوهم ان يكون
 وصفا لما راها فبقا هذا احترازا (طائعا أو مكرها محدثا أو جنبا حائضا ونفساء) وكذا سائر
 الشروط المعبرة في صحة الصلاة من كونه عاريا ولا بأسا أو قاعما أو جالسا (للا) أي ليلة النحر
 الذي يلي الوقفة الى طلوع القمر (أو نهارا) أي بعد الزوال الى الغروب والاولى تقديم النهار
 على الليل وذلك لما في المحيط وغيره ان الليلي كما نابعة للايام المستقبل لا الايام الماضية الا في
 الحج فانها في حكم الايام الماضية فليلا عرفة نابعة ليوم النحر وليلا النحر نابعة ليوم عرفة
 (وأما القدر المأخوذ من الوقوف تساعة لطيفة) أي لحقة قليلة وهي الساعة اللغوية دون
 التجوية والعرفية ثم لا يظهر فرق بين القدر المأخوذ وبين الشرط الخامس الذي هو كيتونيته
 بعرفة في وقته ولو لحظة (وأما الواجب) أي فمه كما في نسخة يعني في الوقوف وهذا من وقف بعرفة
 قبل الغروب لا مطلقا كما يدل عليه قوله (فقد الوقوف من الزوال الى الغروب) والاولى ان يقال مد

الوقوف بعد تحققه مطلقا الى الغروب وهذا الواجب نص عليه في البدائع وغيره ومع ذلك أيضا
صرح في المحيط وغيره بواجب آخر وهو قوله (ووقوف جزء من الليل) وهما متلازمان ولا يتصور
انفكاكهما الا من وقف في آخر جزء من أجزاء عرفة بحيث اذا تحقق غيبة قرص الشمس سار من
غير وقفة والحاصل انه اذا وقف ايا فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة أو مرت بعرفات لئلا
لا يلزمه شيء لان امتداده ليس بواجب على من وقف ايا أو أاما اذا وقفها رافىجب عليه امتداده
منه الى حين الغروب وأما قوله في الكبير فقد روي الواجب عليه الامتداد من حيث تزول الشمس الى
ان تغرب غير صحيح على إطلاقه بل مقيد بما ان وقف قبل الزوال أو عنده واما ان وقف بعده فن
حين وقف يجب الامتداد (وأما سنه فالغسل) كما سبق (والخطبة) أي بمسجد غرة (وكونها) أي
الخطبة (بعد الزوال قبل الصلاة والجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر بشرطه ولا يخفى ان
هذه الثلاثة ليست من سنن أصل الوقوف بل هي سنن مستقلة الا ان لها تبعية بالوقوف فلذا
عدها من سننها ولذا قال (والتوجه الى الوقوف بعده) أي بعد الجمع أو بعده ما ذكر من الجميع (بلا
أخير) وفيه انه يجوز ان يكون بعرفات يوم عرفة وينوبه عن أول الزوال لكنه مسمى بترك
السنة واذا وقف يجب استدامته الى الغروب وهذا مناقض لقوله الواجب مد الوقوف من
الزوال الى الغروب فقد دبر (والدفع مع الامام) أي لاقبله (والافاضة في الحال) أي الابعذر
(بعد وقوف جزء من الليل) أي ولو تأخر الامام بعذر أو بغيره (وأما مستحباته فالاكتفاء من
التلبية) الظاهر انه من مستحبات الاحرام ولعله عده من مستحبات الوقوف لزيادة الاهتمام
(والدعاء والذكر والاستغفار) أي المأثورة وغيرها (والنضرع) أي اظهار الضراعة والمسكنة
(والخشوع) أي المقررون بالخضوع (وتقوية الرجا) أي غلبة الظن بقبول الدعاء (والوقوف
بقرب الامام) أي ان كان في قربة قربة للمقام (وخلفه) أي مع قربة وكذا يمينه ويساره ويجوز
قدامه (وكونه) أي كون الواقف (راكبا والنزول مع الناس) كما سبق (والتوجه الى
القبلة) وهي عين الكعبة والجهة (والاستعداد للوقوف قبل الزوال) أي بالفرار عن الاشغال
لحضور البال وحصول الحال (والنية) أي نية الوقوف بقلبه (ورفع اليدين) أي الى جهة
السماء التي هي قبله مطابق الدعاء (للدعاء) أي لاجله كما هو من آدابه (وتكرار الدعاء ثلاثا
واقتماعه وختمه بالجد والصلاة) وهذه الثلاثة أيضا من مستحبات مطلق الدعاء (والطهارة) أي
الظاهرة والباطنية (والصوم لمن قوى) أي قدر عاياه بلامسقة حاصله لديه (والفطر للضعف)
أي العاجز عنه وعن القيام بالدعاء وعن سعة التحمل بضيق الخلق المؤدى الى أن يكون مؤذى
الخلق وأما ما في الخاتمة ويكره صوم يوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم التروية لانه يجزعه عن اداء
افعال الحج فبني على حكم الغلب فلا ينافيه ما في الكرماني من انه لا يكره للحاج الصوم في يوم
عرفة عندنا الا اذا كان يضعفه عن اداء المناسك فيئذ تركه أولى وفي الفتح ان كان يضعفه عن
الوقوف والدعوات فالمستحب تركه وقيل يكره أي صومه وهي كراهة تنزيه لا لاي شيء خلقه
في وقعه في محذور أو محذور وكذا صوم يوم التروية لانه يجزعه عن اداء افعال الحج انتهى وقد
ثبت انه صلى الله عليه وسلم افطر يوم عرفة مع كمال القوة الا انه أراد دفع الحرج عن الامة لكنه
لم ينف أحد من صومه فلا وجه لكرامته على الإطلاق بل لا بد ان تقيده بالتنزيه على الوجه

المشروح فيما تقدم والله أعلم (والبروز) أي الظهور (للشمس الالغدر) أي منسل إلى النجاء
 ولا يستقل من الشمس في الموقف إذ لم يستقل ذلك من دعائه (وترك الخفاضة) وهي الجحالة
 والمنازة مع المكارة، والرفقة بحيث يجزى إلى العداوة والحروا من الخفاضة النيوية بخلاف
 المنايات في الأمور الدينية (والأكثر من أعمال الخير) من الطعام الطعام وسقى الشراب
 والتصدق على الفقراء والأحسان إلى الجيران والترحم على المساكين واعتناق الرقاب ومثال
 ذلك (وأما مكروهاته فتأخير الراح إلى الموقف بعد الجمع) أي ترك السنة (والوقوف بعرفة)
 والصحيح أنه لا يجوز وهذا قول ضعيف يسبب إلى الإمام مالك كما سرح به الكراماني بأنه يجوز
 الوقوف به حيث قال قال مالك من عرفه حتى لو وقف بعرفة أبرأه وعليه دم ~~كذا~~ روى
 القسائي أبو الطيب عن مالك وهذا خلاف مذهب الفقه ما يجمعها ونص أصحابه أنه لا يجوز أن
 يقف بعرفة كما هو مذهبنا انتهى ونقل القراءتين نص من المالكية اتفاق الأربعة على عدم
 جواز الوقوف بعرفة فافهم واغتم والله سبحانه أعلم وقال ابن الهمام واعلم أن ظاهر كلام
 القدوري والهادية وغيرهما في قولهم عرفة كلها موقف إلا بطن عرنة ومن دلالة كلها موقف
 إلا وادي محسر أن المكاتب ليسا مكان وقوف فلو وقف فيه ما لا يجزى به كالموقف في منى سواء قلنا
 أن عرنة ومحسر من عرفة ومن دافئة أو لا وهكذا ظاهر الحديث وكذا عبارة الأصل عن كلام
 محمود وقع في البدائع حيث قال وأما مكانه يعني الوقوف بعرفة فجزء من أجزاء من دلالة إلا أنه
 لا ينبغي أن ينزل في وادي محسر وروى الحديث ثم قال فلو وقف به أجزاء مع الكراهة وذو كرمثل
 هذا في بطن عرنة أعني قوله إلا أنه لا ينبغي أن يقف في بطن عرنة لأنه عليه السلام نهى عن ذلك
 وأخبر أنه وادي الشيطان انتهى ولم يصرح فيه بالأجزاء مع الكراهة كما سرح به في وادي
 محسر ولا يخفى أن الكلام فيه ما واحد وما ذكره غير مشهور من كلام الأصحاب بل الذي يقتضيه
 كلامهم عدم الأجزاء (والترول على الطريق والمنطقة قبل الزوال) لاستلزامها ترك السنة
 (والوقوف مع الغنلة) إلا أنه ليس فيه إلا ما لا ترك الغنلة خصله مستحبة فكمرا فتمت تزيهه
 (وتأخير الإفاضة بعد الغروب) أي من غير ضرورة (والتوجه قبل الغروب) وهو خلاف
 الأولى لأنه يجوز له أن يتوجه قبل الغروب إلا أنه لا يخرج من أرض عرفة قبل الغروب لاسيما
 إذا كان بعد الزحمة فإنه حينئذ لا يتوجه إليه مطلق الكراهة وإن كان مراده بالتوجه
 الإفاضة بالمطروح قبل الغروب فهو حرام وجب لذلك لكن قوله بطريق الوصل (وإن لم يجاوز
 حدود عرفة) سريح في إرادته المعنى الأول فتأمل (وأداء المغرب بعرفة) وكذا أثناء العشاء
 بها وكذا حكمه ما في الطريق قبل وصوله إلى مزدلفة في وقت العشاء وكان ينبغي أن يقال
 أنه حرام لأن الجمع عز دلفة واجب وأداؤها حينئذ فاسد إلا أنه لما كان التدارك يمكنه بإعادته
 بمكانه وزمانه علم مكروها ثم فساد ما موقوف لأنه يجب عليه الإعادة ما لم يطلع القبر فاذا بعدد
 انقلب صحة وهذا يقتضي قواعدا وأما في مذهب الشافعي فيجب على المكي أن يصلي المغرب
 في وقتها والمسافر مخير في إفرادها أو جمعها مع غيرهما جمع تقديم أو تأخير (والإيضاع) أي الإسراع
 في السير ~~راكبا~~ أو ماشيا وفيه اختلاف كثير فصيل كما قال (أن أدى إلى الأذى) فالإيضاع
 مكروه والإذاء حرام والحاصل أنه إذا دفع الإمام والناس فعليه السكنة والوقار وإن وجد

فرجة اسرع من غير ان يؤذى أحد افنى المحيط لان اسراع الكل يؤدى الى اذى البعض فيكره
 حتى ان أمكنه الاسراع بلا اذى فما السنة ان يسرع فيفتى بذلك الخواص لا العوام وفيه بسوط
 شمس الاثمة زعم بعض الناس ان الايضاع فيه سنة ولمن قول به انهى ولا منافاة بينهما على
 ما توهم المصنف وقال في الكبير وعلى هذا أكثر المتون والشروح كالهداة والبه دافع
 والمجمع والعناية والفتح والكفاية وعلى الأقل صاحب المحيط والكرمانى والزياحى والطرابلسى
 والشمى انتهى ووجه عدم المنافاة ان من يقول الايضاع سنة بشرط ان لا يترتب عليه اذية
 وامان شاهد الايضاع فى هذه الايام من الخواص والعوام كالانعام فلا يتوقف عن الاقتناء بأنه
 حرام (والدفع قبل الغروب حرام) أى موجب للدم وفيه تفصيل مذكور يأتى فى فصله
 * (فصل فى حدود وعرفة) وفيه اختلاف كثير فقبل كما قال (الحديث الاول) ينتهى الى جادة
 طريق الشرق (أى المشرق) كما فى نسخة (والثانى الى حافات الجبل الذى وراء أرض عرفات) أى
 ينتهى الى أطراف الجبال التى من وراءها (والثالث الى البساتين التى تلى قرية عرفات وهذه
 القرية على يسار مستقبل الكعبة اذا وقف بأرض عرفات والرابع ينتهى الى وادى عرنة)
 * (فصل فى الدفع قبل الغروب) فاذا دفع قبل الغروب فان جاوز حد عرفته بعد (أى
 بعد الغروب) فلا شئ عليه (أى اتفاقا) (وان جاوزه) أى حد عرفته (قبلة فعله دم) أى قابل
 للسقوط بالعود اليه فى وقته (فان لم يعد أصلا) أى مطلقا (أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم) لانه
 لم يدارك ما فاته من الاقاضة بعد الغروب (وان عاد قبله فدفع) أى مع الامام (بعد الغروب
 سقط) أى الدم (على الصحيح) أى على القول الصحيح كما فى الفتح وهذا هو المختص والافقه ان
 استدامة الوقوف اذا كانت من الواجبات فينبغى ان لا يسقط عنه الدم لعدم تداركها الآن
 يقال سقط الدم عن ترك واجب وهو لا ينافى وجوبه عن ترك واجب آخر (ولونته) بفتح النون
 وتشديد الدال المهملة أى نثر (به) أى بالغلبة عليه (بعيره) أى مثلا (فاخرجه) أى خذله على
 خروجه اضطرارا (من عرفته قبل الغروب لم يدم) وفيه ان ترك الواجب لعذر سقط للدم
 (وكذا لولنته بعيره) أى شره وحده (فتبعه) أى صاحبه باختياره لا خذه
 * (فصل فى اشتباه يوم عرفة) واذا التبس هلال ذى الحجة) أى اشتبهت غرته بسلخ ذى القعدة
 (فوقوا بعدا كمال ذى القعدة ثلاثة ايام ثلثين يوما ثم تبيين بشهادة) أى مقبولة وفى الكبير شهادة قوم
 (ان ذلك اليوم) أى الذى وقفوا فيه (كان يوم النحر) على مقتضى الشهادة (فوقوهم صحیح
 وجههم تام) أى كامل غير ناقص استحسانا (ولا تقبل الشهادة) أى بعده بخلافه حيث قالوا
 وينبغى للحاكم أن لا يسمع هذه الشهادة وان كانوا عدولا ويقول قد تم حج الناس انصرفوا
 (ولو ظهر انه يوم التروية او الحادى عشر لا يجزىهم فيه) وفيه ان قوله ولو ظهر لا يتصور تفرع
 على ما سبق فالظاهر ان يقول ولو وقفوا يوم التروية على ظن انه يوم عرفة لا يجزىهم وكذا لو
 وقفوا فى الحادى عشر لا يجزىهم (ولو شهدوا) أى الشهود عند الامام (عشية عرفة) أى ليلتها
 (برؤية الهلال) أى فى ليله تكون اليلة عاشر شهره (فان بقى من الليل ما) أى مقدار (يمكن ان
 يقف فيه الامام) أى بعد وصوله اليه (مع عامة الناس) أى جميعهم (أو أكثرهم لزمه ان يقف)
 أى فيها وتقبل ذلك الشهادة (وان لم يقف) أى بعد ذلك الشهادة وامكان ادراك أكثرهم

(فإن طهرهم) أي فيحصلون بأفعال العمرة من إحرامهم (وإن لم يبق من الليل) أي من ثلث الليل
التي وقعت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم لكن الإمام ومن أسرع معه بترك
الوقوف وأما المسألة) جمع المائتي (وأصحاب النفل) من أرباب العيال وأصحاب الأزوال النفل
(فلا يدر كونه لم يسهل تلك الشهادة ويتفق من الغد بعد الزوال وإن كان) أي بحال (يمكن
الوقوف) أي يمكن أن يلحق الإمام الوقوف (مع أكثر الناس فوقه مع أكثرهم إلا أنه فترك
ضعفة الناس بازوقوفهم وإن لم يتوافقاتهم الحج فالتعريف به الأعم لا كثر الأهل) على
ما صرح به في الهداية والكافي والبدائع والكرمان وغيرهم خلافا لما روى عن محمد بن أبي
الإمام أمر مكشوف وهو يتقدم على الذهاب إلى عرفة ومن أسرع معه فليذهب هو وليتفق
ومن لم يقف معه فاته الحج وإن كان لا يدر كونه ولا غير فلا ينبغي أن تقبل شهادتهم على
هذا وإن كثروا لا يقف إلا من الغد لكن قال الطائفة لا ينبغي أن يقبل في هذه شهادة
الواحد والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان وأما في القياس فتقبل شهادة الدليلين وأما الذي
تقبل فيه شهادة العدلين قياسا واستحسانا إذا كان القوم يقدر أن يوقفوا على الوقوف على ما أمروا
به ومعناه أن الشهود إذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف فيها أو يحتاجون إلى الوقوف بها
لئلا تقبل فيه شهادة العدلين وتفصيله ما في شرح السكزاتان شهدوا يوم التروية ثان اليوم يوم
عرفة ينظر فإن أمكن للإمام أن يقف مع الناس أو أكثرهم فإما قبلت شهادتهم قياسا
واستحسانا لا يمكن من الوقوف وإن لم يتوافقاتهم الحج وإن أمكنه أن يقف معهم إلا
لأنهم أراهم كذلك استحسانا حتى إذا لم يقفوا فإقامتهم الوقوف وإن لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم
لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الغد استحسانا (ولو وقف الشهود بعد ما ردت
شهادتهم على رؤيتهم) أي بناء على ما رآه وأعلمه الهلال (لم يجز وقوفهم وعليهم أن يبعدوا
الوقوف مع الإمام وإن لم يبعدوه فقد فاتهم الحج) أي لأن وقوفهم بعد رد شهادتهم كالأوقوف
(وعليهم أن يحلوا بعمره وقضاء الحج من قابل) وكذا الوقوف بشهادتهم قوم لم يجزهم ولو وقف
الشهود مع الإمام بعد ما ردت شهادتهم فخيرهم نام وهم وغيرهم في الحج سواء وإن استيقنوا أنه
يوم النحر (ولو شهد عدول) أي ثلاثة أو أكثر (على رؤية الهلال في أول العشر من ذي الحجة
فأرى الإمام) أي القاضي (أن لا يقبل ذلك) أي كلام الشهود (حتى يشهد جماعة كثيرة ومضى
على رأيه) أي استمر على ما رأى ووقف في يوم هو يوم الحرق شهادة الشهود ووقف الناس
معه والشهود (أجزأهم ولو خافه الشهود ووقفوا قبله لا يجوزهم ولا عبرة باختلاف المطالع
فيهم رؤية أهل المغرب أهل المشرق وإذا ثبت في مصر لزوم سائر الناس) تأكد لما قبله وكان
الأولى تقديم هذا تأخير ما قبله لأنه متقرر عليه (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ وبه كان
ينبغي للفقهاء أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني وهو مختار صاحب التجريد والكافي وغيرهم من
المشايخ وقال شارح الكنز والجمع والبقاية الأشبه بالاعتبار بالمطالع وقال في الفتح الأخذ
بظاهر الرواية أسوطة (وقيل يعتبر في أهل كل بلد مطلع بلدهم إذا كان بينهم مأمورة
كثيرة وقد ذكر الكثير بالشهر)

• (فصل في الإفاضة من عرفة وإذا غربت الشمس أقاض الإمام والناس معه) أي قبله أو بعده

من غير تأخر عنه لغير ضرورة (وعليهم السكينة) أي سكون الباطن المعبر عنه بالطمأنينة (والوقار) أي الرزاق في الظاهر هر ضد الخفة (فان وجد فرجة) أي فضاء ووسع (امرع المشى بلا ايذاء) لان الاسراع سنة والايذاء حرام (وقيل لا يسن الايضاع) أي الاسراع المؤدى الى الايذاء أو الضياع كما تقدم أو لا يسن في زمات الكثرة الاذى على ما شاهدنا ولا فلا وجه لنفي سنة الايضاع الثابت بالاجماع مع ان الاسراع هو المنهوم اللغوي للافاضة بموجب السماع في القاموس أفاض الناس من عرفات أسرعوا منها الى مكان آخر وكل دفعة افاضة وفي الحديث اندفعوا (ويستحب أن يسير الى مزدلفة على طريق المأزمين دون طريق ضب) كما تقدم (وان أخذ غيره) أي غير طريق المأزمين (جاز) أي لكنه خلاف الاولى وأما ما يوهمه العوام من ان المرور بمابين الميئين شرط أو واجب أو سنة فهو من وساوس الشيطان لموقعهم في المهلكة (ولا يتقدم أحد على الامام) أي عند الافاضة (الا اذا خاف الزحام) أي شدة المزاحمة (أو كان به علة) أي مرض أو حاجة ضرورية (ولو تقدم أحد على الامام أو الغروب) بأن توجه قبل افاضة الامام أو قبل غروب الشمس (ولم يجز حد وعرفة) أي لم يجز اوزهايل وقف في أوخر أجزائها (فلا بأس به وان ثبت مع الامام) أي حتى يفيض بعد الغروب معه (فهو أفضل) أي ان لم يكن له عذر (ولو مكث قليلا بعد الغروب وافاضة لامام) أي لو تأخر زمانا قليلا لا يعتد في العرف تأخرًا (جاز) واذا كان كثيرًا جاز بهذر وكره بغيره (ولو ابطأ الامام بالدفع) أي بالافاضة بعد تحقق وقتها (دفعوا قبله) أي سواء كان تأخره بعذر أو بغيره (ويستحب أن يكون في سيره ما يباهم بكبراهمه لا مستغفرا داعيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ذاكرا كثيرًا بآياتها) أي وان لم يقدر على البكاء يكون متبًا بآياتها حتى يأتي مزدلفة ولا يصلي المغرب ولا العشاء بعرفات ولا في الطريق (لما سبق) ولا يعزج على شيء) أي في الطريق (حتى يدخل مزدلفة وينزل بها)

• (باب أحكام المزدلفة) •

أعم من الواجب والسنة (فاذا وافى مزدلفة) أي قاربها (يستحب أن يدخلها ماشيًا) أي تأدبا وتواضعا لانهم من الحرم المحترم (وبغتسل لدخولها) أي زيادة للطهارة والنظافة (ان تيسر) أي كل من المشى والغسل (وينزل بقرب جبل قزح) أي ان تيسر وهو بضم القاف وفتح الزاي جبل بالمزدلفة عنده مسجد ويسمى بالمشعر الحرام وهو أفضل مواضع مزدلفة (عن بين الطريق أو يساره) متعلق ينزل (ويكره النزول على الطريق) أي الجادة التي يمر عليه كل جنس من الرفيق

• (فصل في الجمع بين الصلاتين بما يستحب التحجيل في هذا الجمع) أي فلا ينبغي ان يؤخره الا بعذر (فيصلي الفرض) أي جنسه الشامل للجمع بينهما (قبل حط رحله) أي ثقله ان كان في أمن ورضي المكاري به (وينبغي جاله) أي لانه أهون عليهم امن وقوفها أو لارادة حفظها كما يدل عليه قوله (ويعقلها) بكسر القاف أي يربط رجله بالعقال وهو الخبل الذي يربط به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اعقل وتوكل أي تسبب واعتمد على الرب (فاذا دخل وقت العشاء) أي تحقق دخوله (أذن المؤذن ويقيم) أي سواء يصلي وحده أو جماعة (فيصلي الامام المغرب) أي صلاته بجماعة في وقت العشاء) أي أولا (ثم يتبعها) أي يعقب صلاة المغرب (العشاء بجماعة) أي

فائبا جمع تأخير ولو عكس بينهما أعاد العشاء (ولا يعيد الاذان ولا الإقامة لأشياء بل يكتفى
 بأذان واحد وإقامة واحدة) وقال زفر بأذان وإقامتين وهو اختيار الطحاوي وهو القياس
 على الجمع الاول وظاهر الحديث وإذا اختاره ابن المهام أيضا (ولا يتطوع بينهما) أي بل يصلي
 سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما كما سرح به مولانا عبد الرحمن الجالبي قدس الله سبحانه
 وتعالى سره السامي في منسكه (ولا يشتغل بشئ آخر) أي من أكل وشرب وغيرهما بلا ضرورة
 (فإن تطوع) أي مطلقا (أو شاعل) أي بما يعيد نفسه إلى العرف (أعاد الإقامة لأشياء دون
 الاذان) خلافا لفرحيث يعيد هما وقيل تعاد الإقامة في التطوع والاذان في التعشي وقد
 الفصل بالنقل اذ لو فصل بقائمة لا يعاد الاذان اتفاقا على ما في شرح الدرر (ويستوى المغرب أداء
 لأقضاء) كما سرح به في البحر الزاخر وغيره خلافا لما يؤوله العامة فإنه صلى الله عليه وسلم قال
 لمن قال له في وقت المغرب أمانصلي يا رسول الله الصلاة أمامك أي وقتها ورايك (والجماعة سنة)
 أي مؤكدة (في هذا الجمع) أي كما هي سنة في سائر الصلوات المكتوبة وقد يقال أنه واجب أن لم
 يكن مانع (وليس) الصواب ليست أي الجماعة (بشرط) أي في هذا الجمع اتفاقا (فلو صلاهما
 وحده) أي منفردا (جاز) أي ولو جمعا لكن الأفضل أن تصلي بجماعة والسنة أن تصلي مع الامام
 كما في الحاوي وأما ما ذكره البرجندي في شرح المشايخ معزبا إلى الروضة من أنه لا يجمع بين المغرب
 والعشاء بالمزدلفة الامع امام ذي سلطان عند أي حنيقة وعند هما يجمع بغیر امام فهو خلاف
 المشهور في المذهب وليس عليه العمل (وشراطة هذا الجمع الاحرام بالحج) أي لا بالعمرة فلا
 يجوز هذا الجمع اغیرا لغير الحج وأما ما ذكره الامام الحنوبى من ان الاحرام لا يشترط بجمع
 للمزدلفة فغير صحيح لتصريحهم بان هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكا الا باحرام الحج (وتقديم
 الوقوف بعرفة عليه) أي سواء وقفتم ارا أو لم لا أو لم تقدم هذا الجمع بمزدلفة ثم وقف فلا يجوز
 جمعه السابق (والزمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان ان الثاني أعم كإفصاحه
 بقوله (نأما الزمان قليلة البحر) أي الى طلوع فجر العيد (وأما المكان فمزدلفة حتى لو صلى
 الصلاتين أو أحدهما قبل الوصول الى مزدلفة) وكذا بعد التجاوز عنها الى منى مثلا (لم يميز)
 أي جمعه في غيرها (وعليه أعادته ما به اذا وصل) وكذا اذا رجع وفي تلخيص العقول المعبرون
 اذا صلى المغرب في يوم عرفة في وقتها في الطريق أو بعد فوات يجب عليه الاعادة عمدهما خلافا لابي
 يوسف ولو أحرعاهن وقتها وصلاهما في وقت العشاء لا يلزمه الاعادة بالاجماع أي بالاتفاق لأنه
 لا بد أن يقيد بان صلاهما في مزدلفة (ولا يصلي) أي أحدهما (خارج المزدلفة) أي بطلانها
 (الا اذا خاف طلوع الفجر فيصلي) أي نفسه كما في نسخة (حيث هو) أي لصورة ادراك وقت
 أصل الصلاة وفوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق أو بعرفات أو منى ونحوها وهذا
 بلا خلاف وهو نامة مسألة مهمة معرفتها متعينة وهي انه لو أدرك العشاء ليس له التجرد وخاف
 لو ذهب الى عرفات بثبوته العشاء ولو اشتغل بالعشاء يقوته الوقوف فقبل يشتغل بالعشاء وان
 فاته الوقوف لانهم افرض عين ووقته اضيق متعين وتأخيرها مصيبة بخلاف فوت الوقوف فإنه
 لا يرجع على صاحبه اذا كان عن عذر ويمكنه التدارك فان الحج رتبة متسع الى آخر العمر مع
 أن حصول الوقوف أمر موهوم أو مظنون وهذا محقق قطوع على انه ليس في الشرع انه

يترك وصول فرض لحصول فرض آخر لاسيما والصلاة أم العبادات ولازمة للعبد في جميع
 الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة الثابتة والاعتبارات العقلية وهو مختار الرافعي
 خلافا للتوحيدي قدس الله سرهما من الأئمة الشافعية فيهم هذا يتبين خسارة من تفوته الصلوات في
 طريق الحج أو يؤذي ما على وجوده غير جائزة كما هو مبين في محلها وذكرا صاحب السراج الوهاج انه
 يدع الصلاة ويذهب الى عرفات وكأنه نظر الى دفع المخرج بالنسبة الى المبتلي به في هذا الوقت
 فان قضاء العشاء أمر سهل سريع التدارك على فرض وقوع العمر بخلاف ما يترتب على فوت
 الحج من التحال بانعال العمرة وقضاء الحج في العام المقبل فانه صعب الوصول وشديد الحصول
 وربما لا يكون له القدرة بالجواررة ولا القدرة على المراجعة ولذا قال صاحب التنبية يصلي
 الفرض ماشيا ومواليا على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطا وهذا قول حسين
 وجع مستحسن خلافا لمصنف حيث قال وفيه ما فيه ولم يبين ما فيه ولا ما ينفيه وي ينبغي أن
 يكون هذا في حج الفرض والنفل قلت وهذا متعين فيه - ما لان النفل يصير فرضا بالشرع وفي
 احرامه اجاعا وحكم فوته - ما واحد اتفاقا ثم زيد في بعض النسخ هنا (ولو لم يعد - ما حتى طلع
 الفجر عادت الى الجواز) انتهى وهو في غير محله اذ موضعه انه لا يصليها في عرفات أو في الطريق
 فانه لو صلاهما في غير مزدلفة في وقتيهما فانه يجب عليه اعادتهما ما فيه اقل ولم يعد - ما حتى طلع
 انقلب صلاة المغرب الى الجواز بعد ما حكم عليه بانفساد فان ذلك الحكم موقوف لايجاب
 الاعادة والاقدم صلاهما في وقتيهما الا انه ترك الجمع الواجب عليه ثم اعلم أن تأخير المغرب
 والعشاء الى مزدلفة واجب كما صرح به البرزوي ومال اليه بعض المشايخ واختاره ابن الهمام
 وذهب بعضهم الى فرضيته كالترتيب بين الفرائض وعليه مشي أكثر الشراح لكن الظاهر ان
 المراد بالفرض هو الفرض العملي ههنا لانه ثابت بالدليل القطعي وكذا يجب الترتيب بين
 الصلاتين حتى لو قدم العشاء بمزدلفة صلى المغرب ثم رعد العشاء وان لم يعد العشاء حتى طلع
 الفجر عادت العشاء الى الجواز (وأما الوقت) أي الخاص (وقت العشاء) أي للصلاتين لكن
 على خلاف في اشتراطه ففي شرح المنظومة لحافظ الدين ان المشايخ اختلفوا على قول أبي
 حنيفة ومحمد فيهما اذا صلى المغرب بمزدلفة قبل غيبوبة الشفق ففهم من اعتبر شرط الجواز لمكان
 فقال يحزته ومنهم من قال لا يجوز مكانه اعتبر الوقت والمكان جميعا انتهى وعليه مشي صاحب
 البدائع فقال فيما اذا صلى في غيرهما قد دل الحديث على اختصاص جوارها في حال الاختيار
 والامكان بزمان ومكان وهو وقت العشاء بمزدلفة ولم يوجد فلا يجوز ويؤمر بالاعادة في وقتها
 ومكانها مادام الوقت قائما وكذلك في كشف البرزوي وذكر في المتن في لو صلاها بعد ما جاوز
 المزدلفة جاز وهو خلاف ما عليه الجمهور واذا ثبت وجوب هذا الجمع بالمزدلفة في وقت العشاء
 فلو صلى المغرب في وقتها أو العشاء والمغرب في وقت العشاء قبل ان يأتي مزدلفة أو بعد ما جاوزها
 لم يجوز وعليه اعادتهما ما لم يطلع الفجر في قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن وقال أبو يوسف
 يجوز ولا يعيد وقد أساء لترك السنة ولو لم يعد حتى طلع الفجر عادت الى الجواز وسقط القضاء
 اتفاقا الا انه يأثم لتركه وعن أبي حنيفة اذا ذهب نصف الليل سقطت الاعادة لذهاب وقت
 الاستحباب (فلو وصل الى مزدلفة قبل العشاء لا يصلي المغرب حتى يدخل وقت العشاء) صرح به

غير واحد في غير موضع وأما إذا بات بعرفة مثلاً أو تعدى إلى من فيجب عليه أن يصلحهما
في أوقاتها (ويقارن هذا الجمع جمع عرفة من وجوه الأول أن هذا الجمع واجب بخلاف جمع
عرفة فإنه سنة أو مستحب) وكان الفارق هو الحديث السابق (الثاني لا يشترط فيه السلطان
ولانائبه) أي من القاضي والخطيب (الثالث لا يشترط فيه الجماعة) أي بخلاف الجمع بعرفة
فإنه لا يصح بدون الجماعة (الرابع أنه لا تنسب له الخطبة) وهذا مندرج في الشرط الثاني
(الخامس أنه بأقامة واحدة) أي عند من يقول به وهو الأصح أكثر من أصحاب المذهب
(بخلاف الجمع بعرفة فإنه بأقاعتين) أي انشاقاً

• (فصل في البيوتة بمزدلفة) وهي على ما في القاموس موضع بين عرفات ومنى لأنه يتقرب فيها
إلى الله تبارك وتعالى وأقرب الناس إلى منى بعد الأفاضة أو لمجيء الناس إليها في ذلك من
الدليل أول أنها أرض مستوية مكتوسة وهذا أقرب قلت لكن ما قبله لأنه قام أنسب وذكر
الطحاوي أن للمزدلفة ثلاثة أسماء مزدلفة والمشعر الحرام وجمع والأصح كما قال الكرماني أن
المشعر الحرام فيها لا عين إلا أنه يطلق عليها أيضاً مجازاً ومنه قوله تعالى فإذا أفضتم من عرفات
فاذكروا الله عند المشعر الحرام لأنه أريد به المزدلفة جميعها لكن ذكر الجزء الأفضل وأراد
الكل في مطلق العمل فتأمل (والبيوتة بمزدلفة مؤنثة كذا في الفجر) عندنا (لا واجبة) أي كذا
عند الشافعي ولا ركن كما قال بعضهم ونسبه صاحب الهداية إلى الشافعي والمراد بها كون
أكثر الليل فيها (فبيوت ثلاث الليالي) أي كسلا ليدرك الوقوف بها حجراً (ويشتغل بالدعاء) أي
وغيره من الأذكار وقراءة القرآن والتلبية ونحوها (بمثل ما اشتغل به بعرفة أن تبسره) وبغيره
أحياناً هذه الليالي (أي بالصلاة والتلاوة والذكر) أي بأنواعه (والنضرع والدعاء) وهذا
مستدرك ولعل وجهه عادة تعديله بقوله (لأنها) أي ليلة مزدلفة (بجعت شرف الزمان) أي
لكنه ليلة العبد من وجهه ليلة عرفة من آخر بل آخر أشهر الحج عند قوم (والمكان) أي الحرم
عموماً والمشعر خصوصاً (ويسأل الله تعالى إرضاء الله وم ولا يتهاون في ذلك) أي لا يتساهل بل
يسأل بالتضرع إلى الحق تبارك وتعالى ليتخلص من مظالم الظلم (فإن الإجابة موعودة فيها)
والصواب أن الإجابة الموعودة واقعة في وقوف صحتها المارواه ابن ماجه وغيره عن عباس بن
مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لمتقه أي الحاجين عشية عرفة بالمعقرة فأجيب
إلى قد غفرت لهم ما خلا الظالم فأتى أخذ المظلوم منه قال أي رب إن شئت أعطيت المظلوم من
الجنة وغفرت للظالم فلم يجب عشية فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب إلى ما سأل قال فضحك
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال تبسم فقال له أبو بكر وعمر يا بني أنت وأخي إن هذه الساعة
ما كنت تضحك فيها الذي أضحكتك أضحك الله سنك قال إن عدو الله ابليس لما علم أن الله
عز وجل قد استجاب دعائي وغفرت لأمي أخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعو بالويل
والتيور فأضحكني ما رأيت من جرعة

• (فصل في الوقوف بها الوقوف بها) أي به بطول الوقوف (واجب) أي عندنا لاسنة كما عليه
الشافعي (وشرائط صحته شرائط جمع الصلاة) أي من تقديم الأضحية والوقوف بعرفة والزمان
والمكان والوقت إلا أنه لا فرق هنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأقول وقته

طلوع الفجر الثاني) أى ظهور الصبح الصادق (من يوم النحر) أى الاول (وأخره طلوع الشمس منه فن وقف به اقبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لاعتدابه) وهذا واضح (وقدر الواجب منه ساعة ولولطيفة) أى قليلة ولولحظة أو لحظة (وقدر السنة لاعتداد الوقوف) أى من مبدأ الصبح (الى الاسف واجدا) أى الى الاضائة بطريق المبالغة بحيث تيكاد الشمس تطلع (وأما ركنه) أى ركن هذا الواجب (فكنيته وتسميته مزدلفة) أى دون غيرها كوادى محسر (سواء كان) أى وقوفه (بفعل نفسه أو بفعل غيره بان يكون محمولا بأمره أو بغير أمره وهو نائم أو مغشى عليه أو مجنون أو سكران نواه) أى الوقوف (أو لم نوعلم بها) أى بالمزدلفة انما المحل وقوف (أو لم يعلم ولو ترك الوقوف بها دفع) الاول بان دفع (ليلا فليدفعه دم) أى محتم لترك الواجب (الا اذا كان له له) أى مرض (أو ضعف) أى ضعف بنية من كبر أو صغر (أو يكون) أى الناسك (أمرأة تخاف الزحام فلا تشي عليه ولو مزجها فى وقته) أى وقت وقوفه (من غير ان يبيت بها) صوابه من غير أن يمكث فيها (جاز) أى وقوفه (ولا تشي عليه) لانه أتى بركن الواجب وهو حصول الوقوف فى ضمن المرور كما فى عرفة والاستدامة غير واجبة هنا بخلافها بعرفة (ولو وقف بعد ما أقاض الامام قبل طلوع الشمس) ظرف لوقف لا أقاض (أو دفع قبله) أى قبل الامام بعد ان وقف بعد الفجر (أو قبل ان يصلى الفجر) أى فيه (أجزأه ولا تشي عليه) أى من الدم والكفارة (وأساء لترك الاستدادة أو أداء الصلوات بها) وكذا التركة الافاضة مع الامام منها (وأما مكان الوقوف فجزء من أجزائه من دلفة أى جزء كان) لكن الموضع المسمى بالمشعر الحرام أفضل أجزائه لوقوفه صلى الله عليه وسلم به (والمزدلفة كلها موقوف الا وادى محسر) بكسر السين المشددة (وحد المزدلفة ما بين ما زى عرفة) أى مضيق طريق عرفة (وقرنى محسرى عينا وشمالا من تلك الشعاب) أى الاودية (والجبال) وكذا التلال (وليس المأزمان ولا وادى محسر من المزدلفة وطول مزدلفة قبل ميل وقيل ميلان وأول محسر من القرن) أى أعلى الجبل (المنصرف من الجبل الذى على يسار الذهاب الى منى)

• (فصل) هـ أى فى آداب الوقوف بمزدلفة (فإذا انشق الفجر) أى فلق الصبح (يستحب أن يصلى النحر بغسل) يقتضين أى بشأبة مظلمة من آثار الليل من غير اسفار لما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم به اهكذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر ولعل وجه تعجيلها فيه انفرغه للوقوف بها والاستعداد للنزول الى منى (مع الامام) أى الخليفة أو غيره من الأئمة (وان ضل فردا جاز فاذ فرغ منها فالمستحب أن يأتى الامام والناس) أى عمومهم (المشعر الحرام) أى ان لم يصل فيه (وهو جبل قزح الذى عليه البناء اليوم ويقف مستقبل القبلة والناس وراءه) أى خلف الامام أو يمينه أو يساره (والأفضل أن يقف على جبل قزح ان أمكنه والا فتجه أو بقرية) فى القاموس المشعر الحرام وتكسر ميمه موضع بالمزدلفة وعليه بناء اليوم وهم من ظنهم بجبل قرب ذلك البناء انتهى وفى الكشف المشعر الحرام قزح وهو الجبل الذى يقف عليه الامام وعليه الميمنة وكذا الصحيح الشاذية ان المشعر الحرام هو قزح لا جميع المزدلفة كما قيل وقال حافظ الدين فى تفسيره وقزح جبل صغير فى آخر مزدلفة وفى القاموس قزح جبل بالمزدلفة والله أعلم وأما ما يزعىه العوام ان من طلع الى سطح البناء فيه ونزل

على رأسه من درجة في وسط هذا البناء الى أن يخرج من أسفل غمره ما كان عليه من قسطنطين
النفس ونحوه وباطل لأصل له بل الوارد في هذا المقام أن الله تعالى يغفر لعبده حقوق
العباد اذا كان حجه مقبولا (ويستحب أن يدعوا ويكبروا له) ويحمد الله تعالى ويثنى عليه
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويرفع يديه للعبادة بسطاً (أي مبدية وطنية
(يستقبل بهما وجهه ويذكر الله كثيراً ويسأل الله حوائجهم ولا يزال كذلك الى أن يسفر
جداً) أي اسفارا كثيراً (وهو) أي على ما ورد عن محمد في حده (أن ياتي من طلوع الشمس
قدر ركعتين أو نحوه فيدفع) أي هذا بطريق التقريب (والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة)
أي فلو وقف أولاً ثم صلى مسفراً جاز والله أعلم

(فصل) في آداب الترجمة الى معنى (فإذا فرغ من الوقوف) أي من وقوف مزدلفة
 (وأُسفر جدا فإل سنة أن يقبض مع الإمام) أي مع أفاضيته (قبل طلوع الشمس) وأما ما بي مختصر
 القدوري فإذا طلعت الشمس أفاض قول بمعنى قرب طلوعها وفي فتاوى السراجية ثم يأتي الى
 من قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها كيف يتيسر قال المصنف في الكبير وهذا
 خلاف ما تقدم إلا أن يراد به الجواز فلا خلاف أقول ولا منافاة في كلامه لأنه أراد إذا أفاض
 قبل طلوع الشمس من المشعر فبأنى منى بحسب ما يتيسر سواء كان قبل طلوع الشمس أو حين
 طلوعها أو بعدها والحاصل أن الأفاضة على وجه السنة أن يكون بعد الاستقار من المشعر
 الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو عز دافئة لا يكون مخالفا للسنة (فإن تقدم على الإمام أو
 تأخر عنه جاز) أي ولو لم تكن الأفاضة معه (ولا شيء عليه وكذا لو دفع بعد طلوع الشمس) سواء
 أفاض معه أم لا (لا يلزمه شيء ويكون مسيئا) تركه السنة والحاصل أن الأفاضة مع الإمام من
 مزدلفة سنة بخلاف الأفاضة معه من عرفة فإنه واجب (فإذا دفع) أي أفاض (فليس
 بالسنة والوفاء شعاره) أي دأبه وعادته (الثانية) أي كثرة (والإذ كان فاد المبلغ بطن محسر)
 أي أول واديه (أسرع قدر رمية بجران كان ماشيا وحرك دابة) أي للإسراع (إن كان راكبا)
 وهذا يستحب عند الأئمة الأربعة وقد روى أحمد عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم لم أوضع في
 وادي محسر أي أسرع وفي الموطأ أن ابن عمر كان يجر لراحته في محسر قدر رمية بجر وسمى
 بذلك لأن قيل أصحاب النبل حس فيه أي أي وقيل لأن أبا يس وقب فيه محسر أو يسمى
 وادي السار لأن رجلا صاعدا فيه فنزلت عليه نار فأحرقه كذا ذكره المحب الطبري ويقول
 في مروره اللهم لا تغفلنا بفضبك ولا تهلكنا بعد أبك وعافنا قبل ذلك (ثم خرج الى منى سالكا
 الطريق الوسطى التي تخرج الى العقبة) أي إن تيسر ولم يكن فيه زجة

• (فصل في رفع الحصى • يستحب أن يرفع من المزدلفة سبع حصيات مثل النواة أو الباقلة وهو المختار) وقيل مثل بندقة القوس وقيل مقدار الحصاة (يرى بها حجرة العقبة) أى في اليوم الاول (وان رفع من المزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق) أى طريق من دلفة (فهو) وجاز وقيل مستحب) أى أخذ السبعين على ما ذكره بعض المشايخ لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة ليس مذهبتنا وأما ما في البدائع والاصححاني والتحفة من أنه ياخذ حصى الجمار من المزدلفة من الطريق فينبغي حمله على الجمار السبعة وكذلك ما في الطهارة من أنه يستحب التماسها من

قوارع الطريق وكان ابن عررضي الله تعالى عنه ما يأخذ الحصى من جمع وكذا ما في المحيط
والصكا في انه يأخذ الحصى من قوارع الطريق ثم جهره والشافعية على انه يلتقط لئلا وقال
البعوي من ارا الحديث ورد فيه (ويجوز أخذها من كل موضع) أي بلا كراهة الا من عند الجرة
أي فانه مكروه لان جراتها الموجودة علامة انها الردودة فان المقبولة منها ترفع لتفصيل ميزان
صاحبها الا انه لو فصل ذلك جاز وكره وقال مالك لا يجوز في الهداية يأخذ الحصى من أي
موضع شاء (الا من عند الجرة) فان ذلك يكره قال ابن الهمام فأفاد انه لاسنة في ذلك يوجب
خلافها الا ساء (والمسجد) أي مسجد الخيف وغيره فان حصى المسجد صار محرما بذكره
اخر اجبه خصوصاً بقصد ابتذاله (ومكان نجس فان فعل) أي كلامه ما (جاز وكره) قال في
الفتح وما هي الا كراهة تنزيه (ويكره ان يأخذ حجرا كبيرا فيكسره صفارا ولو أخذها) أي
السبعة وغيرها (من غير مزدلفة جاز بلا كراهة ولوروى كبارا أو نجسا جاز مع الكراهة ونذب
عنها) أي يستحب ان يغسل الحصى مطلقا والله أعلم

(باب مناسك منى)

اعلم ان منى شعب طوله ميلان وعرضه يسير والجبال المحيطة بها ما قبل منها عالية فهو من منى
وليست العقبة منها (فاذا أتى منى يوم النحر) أي بعد الوقوف (تجاوز عن الجرة الاولى) وهي
التي تلي مسجد الخيف (والثانية الى جرة العقبة وهي التي تلي مكة) أي جانبها (من غير ان يشغل
بشيء آخر قبل رميها بعد دخول وقتها) وهو أول الفجر جوازا وبعد طلوع الشمس استحبابا
وبعد الزوال جوازا وفي الليل كراهة (ويقف) أي حيث يرى موقع الحصة (في بطن الوادي)
أي من اسفله لا اعلاه (ويجعل منى عن يمينه والى كعبته عن يساره ويستقبل الجرة ثم رميها
بسبع حصيات) أي متفرقات واحدة بعد واحدة (يكبر مع كل حصاة ويدعو) فيقول بسم الله
الله اكبر رغم الله مطان ورضا الرحمن اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعيّاً مشكوراً وذنباً مغفوراً
(ويقطع التلبية بأقوالها) أي بأول الحصيات (وكيفية الرمي) أي المستحبة والا فاختيار مشايخ
بخاري انه كيفما رمى جاز على ما في المرغنياني (قيل) وهو الذي ذكره صاحب الهداية وقال
شارح المجمع هو الاولى (ان يضع الحصة على ظهر ايمانه اليمنى ويستعين عليها) أي على رميها
(بالمسحاة) أي بأما سكاها (وقيل) وهو الذي صرح به في النهاية والفتح وغيره (بأخذ بطرفي
ايمانه وسببانه) الاولى مسجته (وهو الاصح) لانه لا يسر والمعتاد عند الاكثر (وهذا) أي
كله (بيان الاولوية وأما الجواز فلا يقيده بيته) أي كيفية دون أخرى (بل يجوز كيفما كان
الا انه لا يجوز وضع الحصة ويجوز طرحها لكنه خلاف السنة والافضل رمي جرة العقبة
راكباً وغيرها) أي ورعى غيرها (ماشياً ولوروى من فوق العقبة جاز) أي اجزأه (وكره) لانه
خلاف السنة الا من عذر (ويستحب أن يكون بينه) أي بين الرامي (وبين الجرة) أي موضع
وقوع الحصى (خسة أذرع فأكثر) لان مادونه موضع وهو غير جائز وأطرح وهو خلاف السنة
وفي الفتح وما قدر به بخمسة أذرع في رواية الحسن فذا التقدير اقل ما يكون بينه وبين المكان في
المسنون (ويسن ان يكبر مع كل حصاة) كما سبق (ولو سجد او هلك او أتى بذكر غيرهما) كالنميمة
والتعجيد وسائر أذكاره سبحانه (مكان التكبير جاز ولو تركه الذكر) أي رأساً ورعى بالغفلة عن

المولى والاشتغال بأمور الدنيا (فقد أساء) أي ترك سنة المصطفى (وبسحب الرمي بالميتي) أي
وحدها (ويرفع يده متى يرى ميتا) (باطله) كما صرح به في التلبية (وإذا فرغ من الرمي لا يقف
للدعاء عند هذه الجرة في الأيام كلها بل ينصرف داعيا) ولعل وجه عدم الوقوف للدعاء هنا على
طبق سائر الجرات تضييق المكان ومزاجاة أهل الزمان (ولا يرى يومئذ غيرها) أي سوى جرة
العقبة من الجرات وسيأتي بيان أحكام الرمي وشروطه وأجباته في فصل على حدة

• (فصل في قطع التلبية) • يقطع التلبية مع أول حصة يرميها من جرة العقبة في الحج الصحيح
والقاسد سواء كان مفردا أي بالحج (أو متمعا أو قارنا) وهذا هو الصحيح من الرواية على
ما ذكره قاضيخان والطبرلسي (وقبل لا يقطع التلبية إلا بعد الزوال) كما في المحيط ولعله محمول
على من لم يرم قبله فإن السنة في حقه أن يرمي قبل الزوال فله أن يلبى قبل ربه بخلاف ما بعد
الزوال فإنه خرج وقت السنة للرمي فيقطع التلبية ولا فيلزم أنه لم يرم مطلقا جازله التلبية إلى
آخر عمره وهو بعيد جدًا ثم رأيت أنه مبني على رواية أبي يوسف كما سيأتي صريحًا وأما ما نقله
شارح الجمع عن المحيط أن القارن يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني لأنه يتحمل بعده فنعين
جمله على أن المراد به القارن الذي قاته الحج لما في الحاوي قال محمد فأتى الحج إذا تحلل بالعمرة
يقطع التلبية حيث يأخذ في الطواف وإن كان قارنا فإنه الحج يقطع التلبية حيث يأخذ
في الطواف الثاني (ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق والذبح قطعها) أي قطع
التلبية وما بعد الحلق قبل الرمي فبالإتفاق وأما بعد طواف الزيارة قبل الرمي والحلق فعلى قول
أبي حنيفة ومحمد وروى عن أبي يوسف أنه يلبى ما لم يحلق أو لم تزل الشمس من يوم النحر فهذا يؤيد
ما قررناه سابقا (وإن لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمي إلا أن تغيب الشمس يوم
النحر فحينئذ يقطعها) وهذا مروى عن أبي حنيفة وكأنه رضى الله عنه رأى جانب الجواز في
الجملة وإن كان فإنه وقت السنة وعن محمد ثلاث روايات فظاهر رواية كافي حنيفة ورواية ابن
سماعة فحين لم يرم قطع التلبية إذا غربت الشمس من يوم النحر ورواية الحسن عن أبي حنيفة
ورواية هشام إذ لمضت أيام النحر ذكره في البدائع وغيره كذا في الكبير ولا يظهر فرق بين
الروایتين المذكورتين عن أبي حنيفة وأيضا نصيد الحكم بمعنى أيام النحر دون التشريق غير
واضح إذ وجه التأخير هو بقاء وقت القضاء اللهم إلا أن يقال معنى أيام النحر أول جواز النحر
فلا معنى لجواز التلبية بعده (ولو ذبح قبل الرمي فإن كان قارنا أو متمعا قطع) أي التلبية (وإن
كان مفردا لا) وهو قول أبي حنيفة ورواية عن محمد وروى ابن سماعة عن محمد أنه لا يقطع

• (فصل في الذبح) • فإذا فرغ من رمي جرة العقبة يوم النحر انصرف إلى رحله أي منزله (ولا
يشتغل بشئ آخر) أي من البيع والشراء ونحوهما مما لا شر ورتة فيه (ثم إن كان مفردا) أي
بالحج (يستحب له الذبح) أي مرتبا (فيذبح ويحلق) فلو حلق فذبح لائى عليه (وإن كان قارنا
أو متمعا يجب عليه الذبح) أي أن قدر على قيمته أو على ذبيحته (والأفاله يوم) أي فصيام عشرة
أيام على ما سبق فلو لم يصم الثلاثة أو صام عند غيره ثم قدر على الذبح فحين عليه الذبح (وتقديم
الذبح على الحلق واجب عليه) أي حيثئذ (ومستحب للمفرد) أي مطلقا (والأفضل أن يذبح
بنفسه إن كان يحسن ذلك) والاستحب له الحضور عند الذبح ويدعو قبل الذبح أو بعده

فيقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض الى قوله وأمان المسلمين اللهم تقبل مني
 هذا التسلل أو هذه الاضحية واجعلها اقربا بالوجهك وعظم أجرى عليها (ويكره الدعاء بين التسمية
 والذبح ولا يحتاج الى النية عند الذبح ويكفيه النية السابقة وكلما كان الهدي أعظم) أي
 هيئة أو أكثر قيمة (وأمن فهو وافضل ويستحب كون الشاة بيضاء وقيل قوائمه واوراسها اسود
 وسائر خايض) وتعامه يعرف في باب الاضحية (ويستحب أن يكون مذبحها أو منحرها
 مستقبل القبلة) وان يكون شفرته حادة غاية الحدة ويحفر حفرة في الارض لدمها ويشد ثلاث
 قوائمها يديه وواحدى رجلها ثم يستقبل القبلة والشفرة في يده على هيئة احرام الصلاة ويقول
 ما تقدم ويأخذ مقدمة الهدى بيده اليسرى ويغطي عينه التي ينظر بها الى الذابح ثم يأخذ
 الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحه أو منخره ويمز الشفرة سر بعا وبسمى الله تعالى حاله وضع
 الشفرة والامر ارفيقول بسم الله والله أكبر وعن شمس الأئمة يكره مع الواو ويقطع العروق
 الاربعة أو الاكثر منها فاذا قطع حل قوائمه ثم يقوم ويدعو بالقبول له ولكافة المسلمين

* (فصل في الخلق والتقصير) * قدم الخالق لانه أفضل وفي ميزان العمل أثقل ولتقديمه في قوله
 تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين واقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم الخلقين قالوا والمقصرين
 فأعاد وأعادوا حتى قال في الثالثة أو الاربعة والمقصرين لاسيما واللفظ له ايماء الى التقصير من
 جهة تعلقهم بالشعر الذي هو زينة عند العرب بالوصف الكثير وهذا في حق الرجل أما المرأة
 فليس اهل الالتفات به بل سابق من ان خلق رأسها مثله تخلق الرجل اللحية (فاذا فرغ من الذبح
 خلق رأسه ويستقبل القبلة للخلق ويبدأ بالجانب الايمن من رأس المخلوق هو المختار) كما
 في منسك ابن الجوزي والبحر وقال في النخبة وهو الصحيح وقد روى رجوع الامام عما نقل عنه
 الاصحاب لانه قال اخطأت في الحج في موضع كذا وكذا فاذكر منه البداءة بين الخالق فصيح
 تصحيح قوله الاخير وان دفع ما هو المنه ورعنه عند المشايخ أن المعتبر في البداءة تعيين الخالق فيبدأ
 بشقه الايسر من المخلوق ولو وقف الخالق من وراء المخلوق حال كونهما مستقبليين لاجتماع
 الابتداء بين الخالق والمخلوق وارتفع الخلاف ويبقى الحال على الوجه الاكمل نعم اذا تعذر
 هذا الجمع فلا بد من الترجيح ولعل هذا هو بسبب الامام مع اطلاعه على ما ورد عنه عليه الصلاة
 والسلام حيث نظر الى أن التيامن هل هو معتبر بالنسبة الى الفاعل أو المفعول والمتبادر هو
 الاول فتأمل قال في الفتح بعد ما ذكر حديث خلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذاب فيبدأ
 السنة في الخلق البداءة بين المخلوق رأسه وهو خلاف ما ذكر في المذهب وهو الصواب وقال
 السروجي وعند الشافعي يبدأ بين المخلوق وذكر كذلك بعض أصحابنا ولم يعز الى أحد والسنة
 أولى وقد صح بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس
 لاحد بعده كادام وقد كان يجب التيامن في شأنه كله وقد أخذ الامام بقول الجاهل ولم ينكره
 ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه فلما علم ان كان مترددا في القضية وفي القول بالارضية
 ورأى فعل الجاهل على وجه النظام الموروث من زمنه عليه الصلاة والسلام انقاد له في ذلك
 المقام واعترف عنه بخطئه فيما وقع له من خلافه في المرام والله سبحانه أعلم ثم اذا أراد الخالق
 يستحب أن يفيض الماء على ناصيته (ويدعو) أي عند الخلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وأنع

علمنا وقضى عنا نكاحنا الله هذه ناصيتي بيدك فاجعل لي بكل شهرة نور يوم القيامة واجع عنى
بها سيرة وارفع لي بها درجة في الجنة العالية اللهم بارك لي في نفسي وقبيل مني اللهم اغفر لي
وللمسلمين والمقصرين يا واسع الغفرة آمين (ويكبر عند الخلق وبعده) ولعل وجه التكبير كونه
في أيام التشريق ويدعو (له ولوالديه واشائحه) لانهم في مناهجهم يوم التربة وربما يكونون
أولى منهم بالخصوص تربيتهم في الامور الدينية (ويذكر من ماحلق أو قصر وهو مستحب) لانه بعض
ابناءه فيقاس على كمال موته (ولا يأخذ من شعر لحية ولا من شاربه ولا نظره قبل الخلق)
وكذا به هذه لما طلق الطرابلسي حيث قال وان فعل لم يضره قال الكرماني وعندها لا يستحب
وان فعل لم يضره وقال الزيلعي ويستحب له اذا حلق رأسه ان يقص ظفره وشواربه ولا يأخذ
من لحية شيئا لانه مثله ولو فعله لا يجب عليه شيء انتهى وفيه انه ورد في السنة اصلاح اللحية
بما يزيد على اربعة فمما لا يكون أخذها مثله بل حلقها مثله كما سيأتي نعم الظاهر انه لا يستحب شيء
من ذلك سوى الخلق أو التقصير في هذا المقام اقتداء به صلى الله عليه وسلم وان كان الخلق متضمنا
للاذن بقضاء الثفت بعد فراغ الاحرام ففي البدائع وليس على الحاج اذا حلق أن يأخذ من
لحيته شيء تعالى فان هذا ليس بشيء لان الواجب حلق الرأس بالنقص ولان حلق اللحية من باب
المثله ولان ذلك تشبيه بالمداري وفي الفتح ولا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من ظفره فان فعل
لم يضره لانه أو ان التحلل وهذا كله مما يحصل بالتحلل لانه قضاء الثفت كذا عاله في المبسوط
وقوله (ويستحب بعده أخذ الشارب وقص الظفر) ليس على اطلاقه (ولو قصن اظفاره أو شارب
أو لحية أو طيب قبل الخلق فعليه موجب جنائيه) فيه انه اذا كان شيء مما ذكر قبل الخلق
لكنه في أوامره لا يوجب شيئا كما نقله ابن الهمام عن المبسوط مع الاكتمه مناقض بما نقله عنه
المصنف في الكبير حيث قال وعبارة المبسوط ليس على الحاج اذا قصر أن يأخذ شيئا من لحيته
أو شارب أو اظفاره أو يتورفان فعل لم يضره نعم عاله بما مر ثم ذكر في آخر الباب واذالم يبق على
الحرم غير التقصير فبدأ بقص اظفاره فعليه كفارة وذلك لان احرامه باق ما لم يحلق أو يقصر فقله
يكون جنائية على الاحرام ويؤيده ما في خزائنه انه كمل اذالم يبق على المحرم الا التقصير فبدأ بقص
الاطمار أو قص الشارب أو أخذ اللحية لزمه كفارة لذلك وفي الكافي وايس للمحرم أن يقيم اظفاره
قبل الحلق أو التقصير لبقائه في الاحرام وفي المحيط أبيع له التحلل فغسل رأسه بالخطمي وقلم
اظفاره قبل الخلق فعليه دم لان الاحرام باق في حقه لانه لا يتحلل الا بالخلق لكن ذكر الطحاوي
انه لادم عليه عند أبي يوسف ومحمد لانه أبيع له التحلل فيقع به التحلل انتهى فدل على أن المسئلة
خلافية بين الاثمة الثلاثة ويؤيده ما في الفتح ولو غسل رأسه بالخطمي بعد الرمي قبل الخلق يلزمه
دم على قول أبي حنيفة على الصحيح لان احرامه باق لا يزول الا بالخلق انتهى والحاصل ان قول
أبي حنيفة هذا هو الاصح بل قال الجصاص لا أعرف فيه خلافا والصحيح أنه يلزمه الدم لان
الخلق أو التقصير واجب فلا يقع التحلل الا باحدهما ولم يوجد فكأن احرامه باقيا فاذا غسل
رأسه بالخطمي فقد أزال الثفت في حال قيام الاحرام فيلزمه الدم انتهى وبما يؤيده ان هذا
الاختلاف في الحاج لان العمر لا يعمل له قبل الخلق شيء مما مر اتفاقا على ما ذكره المصنف مستندا
الى ما في الآثار عن الطحاوي والله أعلم (والسنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه وان اقتصر

على الربع جازم الكراهة) أى لتركه السنة والاكتفاء بمجرى الواجب (وهو) أى الربع (أقل الواجب فى الخلق) وكذا فى التقصير وفيه إيماء إلى أنه إذا حلق كله أو قصره يكون من كمال الواجب ويندرج الواجب فى ضمن السنة كندراج المفروض فى ضمن الواجب إذا قرأ الفاتحة فى الصلاة وهذا عندنا وعند مالك قيل وأحد أيضاً لا يخرج عن الإحرام إلا بخلق الكل أو تقصيره واختاره ابن الهمام وهو الظاهر من حيث الأدلة الظاهرة فى هذا المقام ومفارقة القياس بينه وبين المسخ فى المرام (وأما التقصير فأقله قد راعاه) وهو بثلاث الميم والهمزة مع أغات فيها الظفر (من شعر ربيع الرأس والخلق مسنون للرجال) أى أفضل (ومكره للنساء والتقصير مباح لهم) والظاهر أنه مستحب لهم لتقريره صلى الله عليه وسلم فعل بعض الصحابة له ودعائه لهم (ومسنون) أى مؤكد (بل واجب أهر) الكراهة الخلق كراهة تحريم فى حقهن الاضروية (ومن لا شعر له على رأسه يجرى المومى) وهو آلة الخلق (على رأسه وجوباً وهو المختار وقيل استحباباً) وقيل استئذاناً وهو الظاهر (ولو أزال الشعر بالنورة والخلق أو التفت يده أو أسنانه) يعنى فى التقصير (بفعله أو بفعل غيره أجزأ عن الخلق) فيه إيماء إلى أن الخلق أفضل فقوله أو الخلق مستدرل مستغنى عنه وصوابه بالحرق بالرء كما فى الكبير (ولو تعذر الخلق لعارض) أى لعله فى رأسه لم يجد حلقه كمداع وضوء أو فقه دالة الخلق أو الخلق (تعين التقصير أو التقصير) أى تعذر أن يكون الشعر قصيراً (تعين الخلق وإن تعذر أجزأه عنه لعله فى رأسه) بأن يكون شعره قصيراً أو برأسه قروح يضمره الخلق (سقطاً عنه وحل بالشيء) أى بلا وجوب دم عليه لأنه تركه الواجب بعد ذلك كما صرح به فى البحر الزاخر (والأحسن أن يؤخر) هذا الشخص (الأحلال إلى آخر أيام النحر) أى أن كان ير جو زوال العذر (وإن لم يؤخره فلا شيء عليه) الحول وقته وتحقق عذره وقته زواله (ولو خرج إلى البادية فلم يجد دالة أمر من يحلقه لا يجوز له إلا الخلق أو التقصير) إذ ليس شروجه هذا بعد (وإذا حلق) أى المحرم (رأسه) أى رأس نفسه (أو رأس غيره) أى ولو كان محرماً (عند جواز التحلل) أى الخروج من الإحرام بآداء أفعال النسك (لم يلزمه شيء) الأولى لم يلزمه ما شئ وهذا حكمهم بعم كل محرم فى كل وقت فلا منهوم لتقييد المنع فى الكبير بقوله عند جواز الخلق يوم النحر

* (فصل فى زمان الخلق ومكانه وشرايط جوازه) يختص حلق الحاج بالزمان والمكان) أى عند أى حنيفة ولا يختص بواحد منها ما عند أبي يوسف على ما فى الهداية وشرح الجامع وغيرهما وذكر الكرماني والسروجي عن أبي يوسف أن الخلق يختص بالزمان لا بالمكان وعند محمد يتوقف بالمكان وعند زفر يتعين بالزمان لا المكان (وحلق العمر بالمكان) أى يختص عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف وزفر وأما الزمان فى حلق العمر فلا يتوقف بالإجماع (فالزمان) أى فى حلق الحج (أيام النحر الثلاثة) أى ولياليها (والمكان الحرم) أى للحج والعمر (والخصيص) أى فى التوقيت (للتضمين) أى بالدم (للاحتياط) فلو حلق أو قصر فى غير ما وقت بذلته الدم ولكنه يحصل به التحلل فى أى مكان وزمان أتى به بعد دخول وقته) أى أو أن تحلله (وأول وقت صحة الخلق فى الحج طلوع فجر يوم النحر ووقت جوازه بالإجماع) أى بلا كنفارة (بعد رمي جرة العقبة) لانه قبله لموجب للدم عند أبي حنيفة (وأخر وقت الوجوب غروب الشمس من آخر أيام النحر

ولا أثر له في حق التحلل) أي تروجه من إسمائه (وأول وقت جنته في العمرة بعد أكثر طوافها
وأول وقت حله بعد الحج) كذا في بعض السبعين ويذكر بعضها (فشرط وقوع الطاق معتبرا
فله بعد طلوع فجر التعريف الحج وإتيان أكثر الطواف في العمرة) انتهى وهو مستدرك مستغنى
عنه (ودفع الهدى في الحرم في المحصر) أي مطلقا وهو مرفوع عطفا على قوله فله في النسخة
الزائدة وكان حقه أن يقول وبعد دفع الهدى في الحرم في حق المحصر لها ما أولا حد هذا الذوق وجوده
قبل ذلك كعدمه في حق التحلل والله أعلم

• (فصل في حكم الطاق • حكمه التحلل) أي • قول التحلل به وهو صيرورته حلالا (فيباح به
جميع ما حفر) بسبغة المنعول أي منع (بالإسرام من الطيب) وفيه خلاف مالك على ما ذكره
الزيلي لأنه من دواعي الجماع كما يحرم سائر الدواعي من القبلة واللمس وذكر ابن فرشته في شرح
الجمع معزى إلى الخاتبة الصبيح أن الطيب لا يحل له لأنه من دواعي الجماع انتهى والذي نصح به
غيره وأحدا به جميع المخلوقات من الطيب (والصيد ولبس الخيط وغير ذلك إلا الجماع
ودواعيه) كالقبيل واللمس على ما ذكره الكرماني لكن في منسك الفارسي والطبراني ولا
يحل الجماع فيما دون الشرج بخلاف اللبس والقلة انتهى ولعل مراده ما أن اللبس والقبلة
مكروهان بخلاف الجماع فيما دون الشرج فإنه حيثئذ حرام فلا تنافي (فإنه) أي الجماع (وتوابعه
بنو قحطلة على الطواف) أي طواف الأفاضة (ولكن إن وجد) أي الطواف (بعد الحلق
وان طاف قبل الحلق لم يحل له النساء كغيرها) ففي النسخة ذكر الفارسي أن المذهب عندنا أن
الرمي ليس بمحلل وأن بعد الرمي قسلا الحلق لا يحل له شيء من المخلوقات وفي الجوهر شرح
القدوري ولو طاف للزيارة قبل الحلق لم يحل له الطيب والنساء وصار بمنزلة من لم يطف كذا في
الكرخي وهذا يقيد أن الطيب حكمه حكم الجماع يخلق به نفسا وإتيانا والحاصل أنه لا يحصل
التحلل عندنا إلا بالحلق أو ما يقوم مقامه وأن الرمي ليس بمحلل حتى لو رمى لا يتحلل في حق اللبس
ونحوه ما لم يباح أو يفسر كما صرح به الكرماني وغيره إلا أنه محلل في حق الحلق ولكن لو حلق
قبل الرمي حل بالاتفاق وكذا لا يباح ليس بمحلل إلا في حق المحصر على ما تقدم والله أعلم

• (باب طواف الزيارة) •

(إذا رجع من الرمي والديح والطاق) أي مرتبا أو غير مرتب (يوم لحر) أي أول أيامه (فالأفضل
أن يطوف للقرض في يومه ذلك) وهذا باتفاق العلماء (والأفنى الثاني أو) في (الثالث) وكذا
الحكم في إباحها (ثم لأفضله) أي يخرج وقت الفضيلة (بل الكراهة) أما عند الإمام فكراهة
تحريرية موجبة لعدم وأما عند حنابلة فتزجية وهذا إذا كان بلا عذر (فإذا دخل المسجد) أي
المسجد الحرام من باب السلام كما سبق عليه الكلام (بدأ بالطواف) أي لا بالصلاة إلا فيما استثنى
(بطواف سبعة أشواط لرمل فيه وسعي) أي وبلا سعي (بعده) أي بعد الطواف (أن قدمها)
أي الرمل والسعي لأنهم لم يشرعوا للمرأة (والأ) أي وإن لم يقدمها (رمل فيه وسعي بعده وإن
قدم السعي لا الرمل سقط الرمل وأما الاضطباع فساقت مطاننا في هذا الطواف) أي سوا سعي
قبله أو بعده لإبسا كان أو غير لابس وفي الأخير نظر ظاهر ووجهه تقدم (ثم بعد الطواف صلى
ركعتيه عند المقام وهو الأفضل أو غيره) أي من مواضع المسجد أو الحرم (ثم خرج للسعي) أي

بعد استلام الحجر (ان لم يقده فيه سعي كما مر وسقوط السعي والرمل مقيد بما اذا أتى به) أى بالرمل
 (فى طواف كامل) أى وسعي بعده (والا فلوطاف للقعود جنباً أو محدثاً ورمل فيه وسعي بعده
 فعليه اعادته) أى فى الحدث ندياً وفى الجنابة اعادة السعي حتماً والرمل) أى واعادته (سنة)
 والحاصل ان الرمل سنة تابعة للطواف وجوباً أو ندياً (واذا طاف) أى طواف الزيارة (حل له
 النساء أيضاً) والحاصل انه اذا فرغ من الطواف حل له كل شئ حرم عليه من النساء وغيرها
 اكن بالخلق السابق لا بالطواف ولان الخلق هو المحلل دون الطواف غير انه أخر عمله الى ما بعد
 الطواف فى بعض الاشياء فاذ طاف عمل عمله ومجمله ان فى الحج احلاين احلالاً بالخلق ويحل به
 كل شئ الا النساء واحلالاً بطواف الزيارة ويحل به النساء أيضاً لكن الثانى بسبب الاول
 بدليل انه لو لم يحل حتى طاف لم يحل له شئ حتى يحلق وأما السعي عندنا من الواجبات فلا يتوقف
 الاحلال عليه خلافاً للشافعى فانه ركن عنده (وهذا الطواف هو المفروض فى الحج ولا يتم الحج
 الا به) أى لكونه ركناً بالاجماع (والفرض منه اربعة أشواط وما زاد فواجب)

* (فصل فى وقت طواف الزيارة طلوع الفجر الثانى من يوم النحر فلا يصح قبله) خلافاً للشافعى
 حيث يجوز بعده ف الليل منه (ولا آخره فى حق الصحة فلو أتى به ولو بعد سنين صح ولكن
 يجب فعله فى أيام النحر) أى أو ايامه اعند الامام وبسن اجماع ~~فكره~~ تأخير عنه بالانفاق
 نحرهما أو تزيمهما (فلو أخره عنها) أى بغير عذر (ولو الى آخر ايام التشريق لم يدم) أى على
 الاصح لما قاله فى الغاية وايضاح الطريق هو الصحيح وفى بعض الحواشى وبه يفتى وهو المذكور
 فى المبسوط وقاضى بخان والكافى والبدائع وغيرها خلافاً لما ذكره القدورى فى شرح مختصر
 الكرخى ان أخره الى آخر ايام التشريق وتبعه الكرماني وصاحب المنافع والمستصفي

* (فصل فى شرائط صحة الطواف) أى طواف الزيارة وان كان بعضها المطلق الطواف
 (الاسلام) وكذا العقل والتمييز (وتقديم الاحرام) أى بالحج (والوقوف) أى تقديمه وهو مغن
 عما قبله اذا لم يصح الوقوف بدون الاحرام (والنية) أى اصلها لا تعمينها (وايتان أكثره) وفيه
 انه ركن لا بشرط (والزمان) أى أدائه بعد دخول وقته (وهو يوم النحر) أى ايامه وجوباً (وما
 بعده) أى جوازا ولو الى آخر عمره (والمكان وهو حول البيت داخل المسجد) أى ولو على السطح
 لا خارجه ولو لم يكن حجاب جدار (وكونه بنفسه) أى وكون الطواف بنفسه بالناسك بلا نيابة
 عنه وهو ركن الطواف (ولو محمولا) أى بعد رأ وبغيره (فلا تجوز النيابة الا للمغمى عليه قبل
 الاحرام) أى على الصحيح سواء طاف عنه واحد بأمره أو بغيره فانه يقع عنه وقيل بل بشرط
 حضوره فيطاف به والسعي غير المميز (وأما العقل والبلوغ والحرية فليس) أى كل واحد منها
 (بشرط) وفيه ان النية من الشروط وهى لا تصح ومن المجنون وغير المميز فهم ما فى حكم المغمى
 عليه وقد قال فى الكبير وأما شرائط وجوبه فاحرام الحج والاسلام والعقل والبلوغ وأما الحرية
 فليست بشرط الوجوب فيجب على العبد ولا يجب على الصبي والمجنون والكافر (وواجباته
 المشى للقادر والقيام واتمام السبعة والطهارة عن الحدث) أى مطلقاً (وسترا العورة وفعله فى
 ايام النحر) وقد سبق الكل (وأما الترتيب بينه) أى بين طواف الزيارة (وبين الرمي والخلق) أى
 كونه بعدهما (فسنة وليس بواجب) تأكيده لما قبله وكذا الترتيب بينه وبين الخلق حتى لو طاف

قبل الرمي والخلق لاشئ عليه الا انه قد خالف السنة فيكره على ما سرح به غير واحد الا ان ابا
 النجاشي كره منية الناسك وجوب الترتيب بين ذلك (ولا قصد الطواف) وانما يبطله الردة (ولا
 فوات قبل المات ولا يجوزى عنه البدل) أى الجزاء (الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة) متعلق
 بالوقوف (وأوصى بالتعم الحج فحب البدنة لطواف الزيارة وبازججه) أى صح وكل لكن فى
 الظرا بلى عن محمد فى من مات بعد وقوف بعرفة وأوصى بالتعم الحج يذبح عنه بدنه لا بدلة
 والرمي والزيارة والصدروا بجزججه فهذا دليل على انه اذا مات بعرفة بعد تحقق الوقوف يجزى عن
 بقية أعماله البدنة فلا ينافى ما فى البدن وطأه يجب البدنة لطواف الزيارة اذا فعل بقية الأعمال
 الا الطواف ويؤيده ما فى فتاوى قاضى خان والسراجية ان الميت اذا مات بعد الوقوف
 بعرفة جاز عن الميت لانه ادى ركن الحج أى ركنه الاعظم الذى لا يفوت الا بشواته لقوله صلى الله
 عليه وسلم الحج عرفة وهو لا ينافى ما سبق من وجوب البدنة فانه يجب من مال الميت حينئذ
 • (فصل فى فاداف من الطواف) أى طواف الزيارة (يدفع الى معنى فيصلى الظهر بها) أى يعنى
 أو يحكى على خلاف فيه اذ كره ابن الهمام والثانى اظهر نقلا وعقلا اما النقل فلما ورد من كتب
 السنة انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بكة وأما العقل فلانه عليه الصلاة والسلام لاشك انه
 أسفر جسدا بالمش والحرام ثم أتى فى فى الضحوة فتحريمه الشرقة ثلاثا وستين بدنة وعلى
 رضى الله عنه أكمل المائة ثم قطع من كل واحدة قطعة فطبخت فأكل منها ثم حلق وأتى مكة
 وطاف وسعى فلا بد من دخول وقت الظهر حينئذ والصلاة بكة افضل فلا وجه لعدوله الى معنى
 ثم لا بد من حديث الجماعة حديث مسلم بانقرا داه صلى الظهر معنى قال ابن الهمام ولا شك
 ان أحد الخبرين وهم واذا تعارضوا لا بد من صلاة الظهر فى أحد المكانين فى مكة بالمسجد
 الحرام أولى لشبوت مضاعفة الفرائض فيه ولو تجشمتا الجمع جلتا فعليه على الاعادة انتهى كلامه
 لكن لا يبنى ان قوله واذا تعارضوا راديه انه على تسليم انه سمعته ارشاد الان قوله جلتا فعليه
 على الاعادة غير ظاهر لان الاعادة مكرهه عندنا فالاولى ان يحمل على الجواز بأنه أمر أصحابه
 المنتظرين له بأداء الظهر معنى أو صلى معهم ناقلة والحاصل ان هذا بالقسبة الى ما صدر عنه صلى
 الله عليه وسلم والا فاصحابه رضى الله عنهم بعضهم صلوا معه وبعضهم صلوا بغيره لما قبل الطواف
 أو بعد فراقهم منه قبل دخول وقت الظهر فلا ينافى كلام أصحابنا عما يشير الى انه يصلى بغيره
 كما سرح به فى البحر الزاخر (ولا يبيت بكة ولا فى الطريق) لان البيوتة بمعنى لباليها سنة عندنا
 وواجبة عند الشافعى (ولو بات) أكثر ليلاتها فى غير معنى (كره) أى تنزيها (ولا يلزمه شئ) أى
 عندنا (والسنة ان يبيت بغير ليل الى ايام الرمي) أى أن تأخر والا ففى ليلتين (ثم اذا كان اليوم
 الحادى عشر وهونانى ايام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها
 كخطبة اليوم السابع) أى قبل يوم التروية (يعلم الناس احكام الرمي) أى فى بقية الايام
 (والنحر) أى الاول والثانى (وما بقى من) أمور (الناسك) من السجى واحكام العمرة ونحو ذلك
 من الحث على الطاعات والحد عن السيئات (وهذه الخطبة سنة) أى عندنا وعند الامام مالك
 (وتركها مغفلة عظيمة) وكان الناس مدة مدبرة تركوها لكن الله سبحانه أحبها بعبادته فادانتها
 فرحم الله من سعى فيها (ويجمع) بغيره أى يصلى الجمعة خلافاً لغيره (بغنى) أى ايام الموسم

(إذا كان فيه أمير مكة) أي وحده (أو الخجاز) أي عومه الشامل لمكة كالشريف حفظه الله ووفقه لما يرضاه (أو الخليفة) أي السلطان بنفسه (وأما أمير الموسم) أي كأمرائه محامل الحاج (فليس له ذلك) أي التجميع اتفاقا (الا إذا استعمل على مكة) أي جعل عاملا وأميرا عليها (أو يكون) أي الأمير (من أهل مكة) أي وإن لم يستعمل عليها كذا في الكبير وفيه بحث حيث لم يظهر الفرق بين كونه من أهل مكة أو من غيرهم والله سبحانه أعلم ثم في شرح المنية للعلاوي أنه لا يصلي بها العبد اتفاقا لا لا يستغال فيه بأمور الحج انتهى وأراد بالاتفاق الإجماع اذ لا خلاف في المسئلة بين علماء الأمة وينبغي أن لا يترك صلاة الجماعة لاسيما بمسجد الخيف خصوصاً من كثار الصلاة فيه امام المنارة القديمة المتصلة بالقبة فيصل في محرابها فانه في موضع احجار كانت هنالك وكان صلى النبي صلى الله عليه وسلم عند الاحجار موضع محراب القبة وقيل انه محل الانبياء ومصل الاصفياء وقيل فيه قبر آدم علي نبينا وعليه الصلاة والسلام

(باب رمى الجمار وأحكامه)

اعلم ان رمى الجمار واجب وان تركه فعليه دم (ايام الرمي أربعة) أي اجماعا منها أيام النحر ثلاثة ومنها أيام التشريق ثلاثة (فالיום الاول نحر خاص ولا يجب فيه الا رمي جرة العقبة واليومان بعده نحر وتشريق) ويجب فيه رمي الجمار الثلاث (والرابع تشرى بقر خاص) ويجب فيه رمي الجمار الثلاث ان لم يتفرق قبل طلوع فجره فتقوله (وفي هذه الثلاثة) أي من الايام التي يقال لها التشريق (يجب رمي الجمار الثلاث) أي في الجملة

*(فصل في وقت رمي جرة العقبة يوم النحر أول وقت جواز الرمي في اليوم الاول) أي من أيام النحر (يدخل بطولوع الفجر الثاني من يوم النحر) أظهره زيادة لبيانها (فلا يجوز قبله وهذا وقت الجواز مع الاساءة) أي اتركه السنة من غير ضرورة (واتخر الوقت) أي وقت أدائه (طلوع الفجر الثاني من غده) وهو اليوم الثاني من الايام (والوقت المسنون فيه) أي في اليوم الاول (طلوع الشمس ويمتد الى الزوال ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال الى الغروب وقيل مع الكراهة ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب الى طلوع الفجر الثاني من غده ولو أخره الى الليل كرهه) الا في حق النساء وكذا حكم الضعفاء (ولا يلزمه شيء) أي من الكفارة لكن يلزمه الاساءة لتركه السنة (وان كان بعد لم يكرهه) أي تأخيرها (ولو أخره) أي رمي اليوم (الى الغد لزمه الدم والقضاء) أي في أيامه

(فصل في وقت الرمي في اليومين) أي المتوسطين (وقت رمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من ايام النحر بعد الزوال فلا يجوز) أي الرمي (قبله) أي قبل الزوال فيهما (في المشهور) أي عند الجمهور كصاحب الهداية وقاضيان والكافي والبدائع وغيرها (وقيل يجوز الرمي فيهما قبل الزوال) لما روى عن أبي حنيفة ان الانضل أن يرمي فيهما بعد الزوال فان رمي قبله جاز فحمل المروي من فعله صلى الله عليه وسلم على اختياره لا الفضل كما ذكره صاحب المنتقى والكافي والبدائع وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المسئلة رواية أخرى هي بينهم اجماعا لكنها مختصة باليوم الثاني من أيام التشريق لما في المرغيناني وأما اليوم الثاني من ايام التشريق فهو كالיום الاول من ايام التشريق لكن لو أراد أن يتفرق في هذا اليوم له أن يرمي قبل الزوال وإن

رى بعدهم وأفضل وأغلا لا يجوز قبل الزوال بان لا يريد المشرق كذا روى الحسن عن أبي حنيفة
(والوقت الممنون في اليومين من الزوال إلى غروب الشمس ومن الغروب إلى طلوع الفجر
وقت مكروه) أي اتفاقا (وإذا طلع الفجر) أي صبح الرابع (فقد فات وقت الأداء) أي عند الإمام
خلافهما (وبقى وقت القضاء) أي اتفاقا (إلى آخر أيام التشريق فلو أخره) أي الرمي (عن
وقته) أي المعين له في كل يوم (فعليه القضاء والجزاء) وهو لزوم الدم (ويقترب وقت القضاء
بغروب الشمس من الرابع) أي كما سبق

• (فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع من أيام الرمي وقته من الفجر إلى الغروب) أي وليس
يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الأيام والمراد وقت جوازها في الجملة (الآن ما قبل
الزوال وقت مكروه وما بعده ممنون) وفي البدائع منسب ولم يذكر الكراهة قبله وهذا عند
الإمام وأما عندهما فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتبارا بما قبله (وبغروب الشمس من
هذا اليوم يقترب وقت الأداء والقضاء) أي اتفاقا (بخلاف ما قبله) أي قبل غروب الشمس منه
(ولم يرم يوم النحر) أي اليوم الأول (أو الثاني أو الثالث رماه في الليلة المقبلة) أي الآتية
لكل من الأيام الماضية (ولاشئ عليه سوى الإساءة) أي لتركه السنة (إن لم يكن بعذر) أي
ضرورية (ولو رمي ليلة الحادي عشر وغيرها عن غدها) أي من أيامها المقبلة (لم يصح لأن الليالي
في الحج) أي في حقه (في حكم الأيام الماضية لا المستقبل) أي فيجوز رمي اليوم الثاني من أيام
النحر ليلة الثالث ولا يجوز رمي اليوم الثالث كما أن الوقوف جائز في ليلة العاشر ولا يجوز فيها
من أفعال ذلك اليوم من الوقوف بمنزلة وقته والرمي ونحوهما (ولو لم يرم في الليل) أي من ليالي
أيامه الماضية أداء (رماه في النهار) أي في نهار الأيام الآتية على التأليف (قضاء) أي اتفاقا
(وعليه الكفارة) أي الدم عند الإمام ولا شئ عليه عندهما (ولو أخر رمي الأيام كلها إلى الرابع
ملا قضاها كلها فيه) أي في الرابع اتفاقا (وعليه الجزاء) أي عنده (وإن لم يقض حتى غربت
الشمس منه) أي في اليوم الرابع (فات وقت القضاء) أي وسقط الرمي لذهاب وقته وعليه دم
واحد اتفاقا (وليست هذه الليلة) أي ليلة الرابع عشر (تابعة لما قبلها) ليسبق وقت الرمي فيها
بخلاف الليالي التي قبلها كما صرح به ابن الهمام

• (فصل في صفة الرمي في هذه الأيام) أي الثلاثة على وجه يشعل الوجوب والسنة وما نرى
الاحكام (وإذا كان اليوم الثاني) أي من أيام النحر (وهو يوم القر) بفتح قاف وتشديد داء أي
يوم القر أو لعدم جواز النحر بعده (رمي الجمار الثلاث بعد الزوال) أي على الصحيح من الأقوال
(ويقدم صلاة الظهر على الرمي ويبدأ بالجمرة الأولى) أي وجوبا وهو الاحوط أو سنة وعليه
الاكثر وهي التي تلي مسجد الخيف والمزدلفة وهذه معنى قوله (فيأتيها من أسفل منى) أي من
جهة طريق مكة (ويصعد إليها ويعلوها) أي لارتفاع مكانها بالنسبة إلى جمرة العقبة (حتى
يكون) أي حين وصوله عند الجمرة (ماعن يساره أقل مما عن يمينه) أي من الشاخص لا يكون
معهما إليه حين إقباله عليه (ويستقبل الكعبة) أي القبلة التي هي جهتها (ويجعل يمينه) أي
يمين نفسه (وبين يمينه الحصى خمسة أذرع أو أكثر لأقل) أي بطريق الاستحباب (ثم يرميها
يمينه) أي استحبابا (ب سبع حصيات) أي وجوبا (مثل حصى الخذف) بفتح خاء وسكون ذال

مجهزين في القاموس الخذف كالضرب رميك بحصاة أو نواة أو نحوهما تأخذين سبابتك
تخذف به أو بخدفة من خشب (يكبر مع كل حصاة) أي فائلا بسم الله الله أكبر الخ (ثم) أي بعد
الفرغ منها (يتقدم عنها) أي عن الجرة (قليلًا ويخرف عنها قليلًا) أي ما ثلث إلى يساره (وعبارة
بعضهم وينحدر أمامها) بفتح الهجزة أي ينزل قدامها وهو لا يثني ما تقدم من انحراف قبل عنها
(فيقف بعد تمام الرمي) أي للدعاء (لا عند كل حصاة) أي كافي السنايع ولا عقب كل حصاة كما
في شرح القدوري بل يدعو عند ما وهو را مي (مسمة قبل القبلة) حال من ضمير يقف (فيحمد
الله ويكبر ويهل ويسبح ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه كالدعاء) أي
حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء
واختاره قاضيجان وغيره والظاهر الأول (بسطا) أي مبسوطتين (مع حضور) أي للقلب
(وخشوع) أي في القالب لأنه علامة خضوع الباطن (وتضرع) أي اظهار ضرورة ومسكنة
وحاجة (واستغفار) أي طلب مغفرة وتوفيق توبة (ويكث كذلك) أي على ذلك الحال (قدر
قراءة سورة البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (أو ثلاثة أحزاب) أي ثلاثة أرباع من الجزء
(أو عشرين آية) يعني وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (ويدعو) أي
لنفسه (ويسئغفر لأبيه وأخاه ومعارفه وسائر المسلمين) أي عموما (ثم يأتي الجرة الوسطى
فيصنع عندها كما صنع عند الأولى) من الرمي والدعاء (قبل إلا أنه لا يتقدم عن يساره كما فعل قبل) أي
قبل ذلك في الجرة الأولى (لأنه لا يمكن ذلك هنا بل يتركها بين) أي ويعمل إلى يساره كثيرا (واقف
بعضهم وينحدر ذات اليسار) أي ينزل إلى جهة يساره (عما يلي الوادي ويقف بطن المسيل)
أي وما يقرب إليه بعيدا عن الجرة (منقطعا) أي منفصلا (عن أن يصيبه حصى الرمي فيفعل
جميع ما فعل قبلها من الوقوف والدعاء وغيره ثم يأتي الجرة القصوى) أي البعدى لأنها أقصى
جدار من مئى وأقرب إلى مكة فأنه خارجة عن حده (وهي جرة العقبة) وهي الأخيرة من
الجرات في الأيام الثلاثة (فيرميها من بطن الوادي) أي لامن أعلاه (كما رمى اليوم الأول) أي
بجميع أحكامه (ولا يقف عندها في جميع أيام الرمي للدعاء) أي لاجلها منقردا بل كما قال
(ويدعو) أي عند الجرة (بلاوقوف) أي في آخره (والوقوف) أي بعد الفراغ من الرمي (عند
الأول) أي من الجرات الثلاثة (سنة في الأيام كلها ثم الأفضل أن يرمي جرة العقبة را كما
وغيرها ما شيا في جميع أيام الرمي) لأنه يعقب الروح إلى الرحل وهذا المختار كثير من المشايخ
كما أحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم وهو مروي عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد
الرمي كما را كما أفضل كما روى أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وفي الظهيرية أطلق استحباب
المشي إلى الجمار ولعله حل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الجواز ورفع الحرج عن الأمة
أو لعذر كما قيل في الطواف والسعي وأما ما ذكره في المكبرين أن هذا هو المروي من فعله صلى
الله عليه وسلم أيضا في غير جرة العقبة يوم النحر فإنه راها را كما وسائر ذلك ما شيا على ما رواه غير
واحد من أئمة الحديث صحيحا فنه بحث لأنه معارض لما سبق فيحتاج إلى الترجيح لعدم إمكان
الجمع فإنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع إلا جرة واحدة اللهم إلا أن يقال أنه رمى يومارا كما ويوما
ما شيا والله سبحانه أعلم وأما ما ذكره في مقدمة الغزوى من أنه صلى ركعتين عند الجرات بعد

الدعاء الا في جرة العقبة فانه لا يدعوه ولكن يمشي فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولا في
الاسانيد المروية

• (فصل ثم اذ فرغ من الرمي) أي في اليوم الثاني (يرجع الى منزله) أي ان لم يكن له ساجدة في غير
منزله فانه أنسب بمسجد صلى الله عليه وسلم ولعل هذا شغل قول الكرماني ولا يمنع على شيء بل
يرجع الى منزله (ويستتئذ بالليل) أي أكثرها (يعني) لانه سنة عندنا واجب عند الشافعي
ونسبى هذه الليلة للنفرا الاول (فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من ايام الرمي) أي
والثاني من التشريق والثاني عشر من الشهر (ويسمى يوم النفر الاول) لقوله تعالى فان تعجل
في يومين فلاثم عليه (رمي الجمار الثلاثة بعد الزوال) أي كما في ظاهر الرواية (على الوجه
الذكره بجميع كيفيته) أي في اليوم الحادي عشر (واذا رمي وأراد أن يتقرب في هذا اليوم
من صفى الى مكة جاز بلا كراهة) أي لما سبق من الآية (وسقط عنه رمي يوم الرابع) أي فلاثم
عليه ولاجرأ عليه (والأفضل ان يتيم ويرمي في اليوم الرابع) أي الله صلى الله عليه وسلم ولقوله
تبارك وتعالى ومن تأخر فلاثم عليه لمن اتقى إشارة الى أن هذا هو الاول بان اتقى المولى (وان لم
يتيم) أي لم يرد الإقامة (تفر قبل غروب الشمس) أي من يومه (فان لم يتقرب حتى غربت الشمس
يكرمه) أي الخروج في تلك الليلة عندنا ولا يجوز عند الشافعي (ان يتقرب حتى يرمي في الرابع
ولو تفر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لاشئ عليه) أي من الجزاء وانما يكرمه كما
سبق (وقد أساء) أي تركه السنة ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية تص عليه محمد
في الرقيات واليه أشار في الامل وهو المذكور في المتن وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يلزمه
الرمي ان لم يتقرب قبل الغروب وليس له ان يتقرب بعده حتى لو تفر بعد الغروب قبل الرمي يلزمه دم
كما لو تفر بعد طلوع الفجر وهو قول الاثني الثلاثة وهو المأدب قوله (وقيل ليس له ان يتقرب بعد
الغروب فان تفر لم يزد دم) أي عند الاثني الثلاثة ورواية الحسن عن أبي حنيفة (ولو تفر بعد
طلوع الفجر قبل الرمي يلزمه الدم اتفاقا)

• (فصل في رمي اليوم الرابع) اذ لم يتقرب وطاع العجر من اليوم الرابع من ايام الرمي وهو الثالث
عشر من الشهر (وهو آخر ايام التشريق) (ويسمى يوم النفر الثاني) لقوله تعالى ومن تأخر أي
في يومين فلاثم عليه (وجب عليه الرمي في يومه ذلك فيرمي الجمار الثلاث بعد الزوال كما مر) لما
عليه الجمهور (فان رمي قبل الزوال في هذا اليوم صح مع الكراهة) أي عنده خلافا لهما
ولغيرهما ثم وجه الكراهة بخلافه لانه وكأنه رضى الله عنه حل فعله صلى الله عليه وسلم على
بان الأفضل قتأمل (وان لم يرم حتى غربت الشمس فان وقت الرمي) أي اداءه وقضائه (وتعين
الدم) أي الا اذا كان قوته عن عذر (واذا أراد ان يتقرب معه حصاد فقهه الى غيره ان احتاج)
أي غيره اليه (والانفطار حها في موضع طاهر) أي خشية تنجس باعتبار كان المناسب ذكر هذه
القضية في السفر الاول وكذا قوله (ودفع اليه بنى) أي كما ينفذ به بعض العوام (ورمى على
البحر) أي زيادة على العدد المسنون (مكروه) أي لمخالفة السنة وأما قول الاوغاني صاحب
التحفة من انه لو تفر قبل الرابع رمي حصة يوم الرابع في هذا اليوم أي في اليوم الثالث فانه
ليس بشئ لان كل بدعة ضلالة هذا وقد روى أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه

كان يأتي الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وراجعا ويجبران النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك قال الطبري في الحديث دلالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم استكمل الايام الثلاثة يعني وبه صرح ابن حزم في مسند وجهه صلى الله عليه وسلم فقال أقام بهم اليوم النحر وليلة النحر ويومه وليلة النحر الاقل ويومه وليلة النحر الثاني ويومه وهذه ايام التشريق وايام منى انتهت ولذا صرح أصحابنا والشافعية بأن الأفضل أن يقسم لرمي يوم الرابع فانه من باب تكميل العبادة وللذين أحسنوا الحسنى وزيادة

● (فصل في أحكام الرمي وشرائطه وواجباته) هما عطف تفسير لا حكمه وكان حقه أن يقول وأما شرائطه فثلاثة (الاول وقوع الحصى بالجرة) أي متصلا بها (أو قرية منها فلو وقع بعيدا منها لم يجز) والبعده والقرب بحسب العرف ولذا قال في الفتح فلو وقعت بحيث يقال فيه ليس بقرب منه ولا بعيدا فالتأخر أنه لا يجوز رأى احتما (وقدر القرب بثلاثة أذرع والبعيد بما فوقها) وهذا القول مأثوق في الكبير عن بعض المناسك من ان الفاصل بين القرب والبعيد قدر ثلاثة أذرع فمادون ثلاثة أذرع قريب ~~وكذا~~ الثلاثة قريب ثم قال وعبر بعضهم فقال القرب قدر ذراع ونحوه ولعله أراد به ما ذكره هنا بقوله (وقيل القرب مادون الثلاثة ولو وقف الحصى على الشاخص) أي اطراف الميل الذي هو علامة للجرة (أجزأه) (ولو وقف على قبة الشاخص ولم ينزل عنه فالتأخر أنه لا يجوز به للبعد) كافي النخبة بناء على ما ذكره من ان محمل الرمي هو الموضع الذي عليه الشاخص وما حوله لا الشاخص ثم اعلم ان مقام الراعي بحيث يرى موضع حصاه على مافي الهداية قال في الفتح وما قدر بجمسه اذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في المسنون انتهى والحاصل انه يعتبر في ذلك كله مكان وقوع الجرة لا مكان الراعي حتى لو رماها من بعيد فوقت الحصاة عند الجرة أو بقربها أجزأه وان لم يقع كذلك لم يجزه على مافي البدائع ولو سقطت حصاة من يده عند الجرة يأخذ حصاة من غير حصى الجرة فيرميها مكانها وان أخذ من حصى الجرة أجزأه وقد أساء كذا ذكره ولا بد أن يقع بعد ما اذا اختلطت الجرة بالقاطعة بسائر الجرات وما اذا عرفت بعينها وأخذها ورعى بها فلا بأس (الثاني الرمي) أي دون الوضع وال طرح (فلو وضعها لم يجز) لانه لا يسمى رميا (ولو طرحها جاز) لانه نوع رمي (ويكره) لانه تارة للسنة (الثالث وقوع الحصى في المرمى بفعله) أي حقيقة (فلو وقعت على ظهر رجل أو محمل وثبت عليه حتى طرحها الحامل لم يجز) أي وكان عليه أعادتها (وكذا) أي لم يجز (لو أخذها الحامل ووضعها) لانه حصل الوضع بفعل غير الراعي فكذلك لو أخذها ورماها أو طرحها (ولو سقطت عنه بنفسها) أي من غير تحريك أحد لها (في سفنها) بفتح تين أي في طريقها (ذلك عند الجرة أجزأه) أي نظرا الى مقصده الاول وان أخطا الطريق فتأمل (وان لم يدر أنها وقعت في المرمى بنفسها أو بتفويض من وقعت عليه وتحرى بكمه فقبه اختلاف) أي في جوازه وعدمه (والاحتياط أن يعيده) أي يخرجها عن الخلاف (وكذا لورى وشك في وقوعها وموقعها فلا حوط ان يعيده) وهذا كله ذكره الكرماني (الرابع تفريق الرميات) أي السبعة (فلورى بسبع حصيات جملة) أي دفعة واحدة (لم يجزه الا عن حصاة واحدة) لان المنصوص عليه

تفرق الافعال لا عين الحركات فاذا اتى بقول واحد لا يكون الا عن حصة واحدة لا بد واجها
في ضمن الجملة وكان القياس لا يجوز له عن واحدة ايضا ومع هذا ينبغي ان يكون مكرها مخالفا لفته
السنة وفي الكرماني اذا وقعت متفرقة على مواضع الجرات جاز كما لو جمع بين اسواط الحد بضربة
واحدة وان وقعت على مكان واحد لا يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز له الا عن حصة
واحدة كيفما كان لانه مأمور بالرى سبع مرات قال في الكبير والذي في المشاهير من
كتب أصحابنا الاطلاق في عدم الجواز كما هو قول الثلاثة لما قلناه من الهداية وغيرها انتهى
وفيه ان ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتقييد بل فيه ما يفيد التأييد بحيث قال ولورى
بسبع أو أكثر جملة واحدة فهي واحدة في لزمت سواء انتهت ولا ينبغي ان قوله جملة
واحدة اذا حمل على حقيقة من الوحدة أو لا أو آخر فلا غبار عليه ولا خلاف فيه وانما الكلام
اذا رى جملة واحدة وقعت متفرقة فانه يحصل به تفرق الافعال في الجملة كما قال الكرماني
بالجمع بين الاسواط في الحد بضربة واحدة اذا وقعت في اجراء الاعضاء متفرقة وهذا قياس
ظاهر ومنكره مكابر مع ان عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة بخلاف كلام الائمة الثلاثة فانهم
صرحوا بصحوم الحكم عندهم حيث قالوا وكيفما كان فتأمل في هذا البرهان ثم اغرب
المصنف حيث قال ولان بالرى لا تقع الامتفرقة وانما تقع مجمعة اذا وضعها فقولهم اذا رى
بسبع فهي واحدة ظاهري في عدم الجواز كما انتهى وغرابة لا تخفى لان قوله لا يقع
الرى الامتفرقا مناقض لقولهم اذا رى بسبع فهي واحدة ولان الكلام في الرى لافي
الوضع لانه لا يجوز بالاخلاف ثم قال ويؤيد ذلك بما علل به صاحب البسائط قوله فان رى
بسبع فهي عن واحدة لان التوفيق ورد بتفريق الرميات فوجب اعتباره وانتهى وفيه انه
اعتبر تفريقه آخر كما ان التوقيف ورد في الحد بتفريق النشريات حقيقة ثم اعتبر تفريقها
بجواز افعوله وهذا امر يخفى في رد ماني الكرماني مردود عليه اذ ليس بصريح ولا بتلويح بل يؤخذ
منه ما حققه الكرماني بالتفريق وأما ما نسب به الى الغاية من انه لورى بسبع حركات جملة واحدة
دفعه واحدة لا يجوز له عند الائمة الاربعة فهو محمول على ان كلام الرى والوقوع وقع دفعة
واحدة كما أشار اليه بالجمع بين قوله جملة واحدة ودفعه واحدة ثم هذا التفصيل في كلام
الكرماني لا ينافي ما ذكره في الغاية قال في المحيط والبدائع والوبرى هي واحدة من غير تفضيل
ورجوه انه جمع في موضع فيه تفرق فانه مدفوع بانه تفرق بعد جمع فالنظر الى آخر الامر
لا الى اوله كما اذا وقعت الجرة فوق بغير ثم سقطت الى المرمى وهو كذلك في هذا المعنى ثم قال
صاحب الغاية وقال في شرح البخاري قال أبو حنيفة يجوز له ونقله باطل أى على الاطلاق وجمع
عند التقييد والتفصيل ففيه تأييد لكلام الكرماني حيث نسب الى الامام ولو وقع الخطأ من
جهة الاطلاق في مقام تفصيل المرام (ولورى بحصتين أحدهما عن نفسه والاخرى عن غيره
جاز وبكره) أى تركه السنة فانه ينبغي ان يرى السبعة عن نفسه أو لا ثم يرميها عن غيره نيابة
وعبارته موحدة انه لورماها جملة جاز فان صح هذا متقولا فهو يؤيد الكرماني لكن لا بد من
ان يقيّد بوقوعه ما متفرقين ومع هذا الفعل هذه المسئلة ان تذكر بعد قوله (الخامس ان يرى
بنفسه فلا يجوز له نيابة عند القدرة وتجوز عند العذر فلورى عن مريض) اى لا يستطيع الرى

(بأمره أو مغمى عليه ولو بغير أمره أو صبي) غير مبرز (أو مجنون جاز والافضل ان توضع الحصى في أكفهم فيرمونها) أي رفقاً وهدم وأما عبارته في الكبير ومن كان مريضاً أو مغمى عليه لا يستطیع الرمي توضع الحصى في يده فيرمي بها وان رمى عنه غيره بأمره جاز والاول افضل فغير صحيحة لان الرمي عن المريض بغير أمره لا يجوز كما ذكره هنا بخلاف المغمى عليه فإنه ليس له شعور أو أملا والمريض له شعور في الجملة قابل لان ينبيه ويطلب الاذن منه ثم المريض ليس على اطلاقه ففي الحاوي عن المتقي عن محمد اذا كان المريض بحيث يصلي جالساً رمى عنه ولا شيء عليه انتهى ولعل وجهه انه اذا كان يصلي قائماً فله القدرة على حضور المرمى راكباً أو محملاً فلا يجوز النيابة عنه فتعبير المصنف عن هذا القول بقوله (قيل في حد المريض ان يصير بحيث يصلي جالساً) ليس في محله لانه مشعر بان هذا ضعيف وان الصحيح هو اطلاق المريض والخال أنه ليس كذلك وبؤيده ما ذكرناه في المبسوط والمريض الذي لا يستطیع رمي الجمار توضع الحصى في كفه حتى يرمي بها وان رمى عنه اجزاء بمنزلة المغمى عليه انتهى ولا شبهة ان كل مريض لا يتصور ان يجعل كالمغمى عليه وفي الغاية ثم المريض والمعتوه والمغمى عليه والصبي توضع الحصى في أكفهم فيرمونها أو يرمون بأكفهم أو يرمي عنهم ويجزئهم ذلك ولابعاد ولا فدية عليهم وان لم يرموا الا المريض انتهى وهذا تفصيل حسن كما لا يخفى (السادس أن يكون الحصى من جنس الارض) أي وان لم يطلق عليه اسم الحصى اذا كان من اجزاء الارض (فيجوز بالجر) أي ولو كان كبيراً (والمدر وقلق الأجر) أي كسره وقطعه واللبن بالاولى فليس ذكر الآخر للاحتراز (والطين) أي التراب المخلوط بالماء لكن الظاهر أن يكون التراب أغلظ (والنورة) وهي الجص (والمغرة) وهي الطين الأحمر المسمى بالارمني (والمخ الجبلي) أي لا البحري لان غالب اجزائه الماء المالح (والسحل والكبريت والزرنج والمر داسنج وقبضة من تراب والاحجار النفيسة كالزبرجد والزمرد والبلخس والبلور والعقيق واختلاف في الدقاوت والفيروزج) قال ابن الهمام في شرح الهداية وظاهر الاطلاق جواز الرمي بهما لانهم امن اجزاء الارض وفيه ما خلاف منعه الشارحون وغيرهم واجازه بعضهم وعن ذكر الجواز الفارسي في منسكه انتهى وكذا الزيلعي وعن ذكر عدم الجواز الكاكي في شرحه على ما ذكره المصنف عنهم ما (والافضل أن يرمي بالاحجار) أي الصغار المسماة بالحصى (ولا يجوز بمساك من جنس الارض كالذهب والفضة واللؤلؤ والعنبر والمرجان) زاد في الكبير والجواهر وهو غفلة عما سبق من جواز الاحجار البقية (والخشب) أي لانه وان كان من جنس الارض لكنه يرمد كما ان المعدني يذاب (والبعرة) لكن في العقول للامام المحبوبي ولوروي في موضع الرمي بالبعرات مكان الجرات يجوز ولوروي بالجواهر واللائي والذهب والفضة لا يجوز والفرق ان رمي الجمار عرف بخلاف القياس ورمي البعرات في معناه لانه يقصده رمي الشيطان والاستخفاف به وليس في رمي الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز انتهى وهو معنى دقيق لا يخفى لكن الجمهور نظرنا الى ان الوارد هو الحصى فيشمع جميع جنس الارض في المعنى فاقاله باشارات الصوفية أشبه في المبسوط ولذا قال في المبسوط وبعض المنقشة يقولون انه لو رمى بالبعرة اجزاء لان المقصود اهانة الشيطان وذا يحصل بالبعرة واسنانا نقول بهذا (السابع الوقت) وقد تقدم بيان

انما جواز الرمي ووقفه في وقت كراهة ووقت اذ لم يمتنع فيه وقتي من قوة (سنة)
 انما في الموضع الذي فيه يرمى في وقت كراهة ووقت اذ لم يمتنع فيه وقتي من قوة (سنة)
 في شروء الرمي لا في واجبة اذ لا وقت له (المتكلم) فاعلم انما واجبة (كراهة) وفيه وقت
 فكان الرمي للشرط (فقد حصر الاطلاق منها) أي من السبعة يأتي الرمي في وقت كراهة ووقت
 (للمبرور) أي في سباني (مع الحسن) أي مع مقتضى حصوله (والتورك الاكثر) أي
 بالحدود الثلاثة أو اقل (فكأن لم يرم) أي حيثما يجب عليه كالتورك المثل (ولا يشترط
 أو الاية بين الرمي) أي بين الرمي الحسبانيات اتفاقا وكذا في الرمي الجهرات على خلافه
 سباني (بل تنس) أي الموالاة المستمرة وكذا (فيكره تركها وترجل والمرأة في ترمى سنة) كذا
 روي في المثل أفضل وفيه إجماع إلى أنه لا يجوز الرجوع عن المرافعة عند بركه ترمى بتحصي الجهرات
 والنس والمجدد مع الجواز أي والامانة لما سبق (ولا يشترط جهة ترمى) أي عند وقوفه
 (فن أي جهة من الجهات ما دامح الآلة يستحب أو يسر الجهة المنة كرون) كذا
 (ولا يشترط أن يكون الرمي على ساحة مضمومة من قيام) لأنه لو رمي وهو قاعد على الأرض أو على
 الدابة بازر (واستقبال) وإن كان حرا أو أفضل (وطهارة) وهي الأكل (أو قرب أو بعيدا على
 أي حال رمي ومن أي مكان رمي صح) أي رمية (الآلة يسر وقوفه ترمى نحو حجة تدرع من
 الجهرات أو أكثر ويكره الاقل) وكان حقه ان يذ كقوله ولا يشترط بعد فراغ من جميع الشروط
 فعله بعد قوله (الاشارة الترتيب في رمي الجهرات على قول بعض) ففي المبسوط قسر حتى فان بدأ في
 اليوم الثامن بجمرة العقبة فرماها ثم بالجهرة الوسطى ثم بالتي تلي المسجد ثم كذا في يومه بعد
 على جهرة الوسطى وجهرة العقبة لأنه فسلك شرع من سباني هذا اليوم فماسبق أو أنه لا يعتد به
 فكان جهرة الاولى بمنزلة الافتتاح لجهرة الواسطة والوسطى للعقبة فما أدى قبل وجوب اقتضاه
 لا يكون معناه كمن سجد قبل الركوع أو سعى قبل العواف والمعتد هنا من رمية الجهرات الاولى
 فلهذا يبعد على الوسطى والعقبة انتهى وهو سر يخفي في افادة هذا المعنى (والا كره على انه سنة)
 كما سرح به صاحب البدائع والكرمانى والمحيط وقتاوى السراجية وقال ابن المهام والذى
 يقوى عندي استئان الترتيب لانعيه (فلابدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالاولى وهي التي تلي
 مسجد النبى ثم تذ كذا في يومه فانه يبعد الوسطى والعقبة جميعا) أي وجوباً عند البعض
 (أو سنة) مؤكدة عند الأكثر (وكذا التورك الاول ورمى الاخرين فانه يرمى الاول ويستقبل
 الباقية) أي ويأتى بالوسطى والعقبة وجوباً أو سنة (ولو رمي كل جهرة بثلاث أتم الاول بأربع
 ثم أعاد الوسطى بسبع ثم اللهوى بسبع) كما في المحيط ثم قال أيضاً (وان رمي كل واحدة بأربع
 أتم كل واحدة بثلاث ثلاث ولا يبعد) أي لان لا أكثر حكم الكل وكأنه رمي الثانية والثالثة
 بعد الاولى (وان استقبل فهو أفضل) أي ليكون رمية على الوجه الاكمل وتظهر ما روى
 محمد (ولو رمي الجهرات الثلاث فاذا في يده أربع حصيات ولا يدرى من ايتهن من يرمين على
 ويستقبل الباقيتين) لاحتمال أنها من الاول ثم يجزى الاخرين (ولو كن ثلاثاً أو اقل
 جهرات) أي من الجهرات الثلاث (واحدة واحدة) أي من الحصيات (ولو كانت واحدة واحدة
 رمي) أي بالترتيب اعادة (على كل واحدة) أي من الجهرات (واحدة واحدة)

كم الكل) فانه رمى كل واحدة بما كثرها انتهى كلام محمد قال في الفتح وهذا صريح في الخلاف (ولورمى أكثر من سبعة يكره) أى اذا رماه عن قصد وما اذا شك في السابع وربما يتبين انه الثامن فانه لا يضره ذلك هذا وقد ناقضه في الكبير بقوله ولورمى بأكثر من السبع لا يضره (وأما واجبات الحج فعدة من واجبات الرمي غير ظاهري (واقضاء في الوقت مع الجابر) بينهما من واجبات الحج فعدة من واجبات الرمي غير ظاهري (واقضاء في الوقت مع الجابر) وهذا أيضا قد علم من الشرط السابع وهو الوقت الشامل للاداء واقضاء والحاصل ان الرمي هو من واجبات الحج اما اداء أو قضاء فاذا فات وقتها نعين الدم لترك الرمي اتفاقا والله أعلم

(فصل في مكرهاته) الرمي بعد الزوال في يوم النحر (أى اتفاقا قبل اجماعا) وقبله في سائر الايام) أى كما في بعض الروايات الضعيفة والصحيح انه لا يصح قبل الزوال في اليومين المتوسطين ويكره في اليوم الرابع عند الامام خلافا له ما حيث لا يصح قبل الزوال في ذلك اليوم أيضا عندهما (وبالحجر الكبير) أى سواء رمى به كبيرا أو رمى به مكسورا (وحصى المسجد والحجرة والنجس) كما تقدم (والزيادة على العدد) أى على السبع كما سبق (وترك الجهة المسنونة والقابل له بقربه) وهو المقدرا المسنون كما ذكر (وترك الترتيب) أى بين الجمرات على قول (وطرح الحصى)

(فصل في النفرة) أى الخروج من منى والرجوع الى مكة (واذا فرغ من الرمي وأراد أن ينفر الى مكة في النفرة الاولى أو الثانية) على ما سبق بيانها (توجه الى مكة واذا وصل المحصب) بفتح الصاد المشددة (وهو الابطح) ويسمى الحصباء والبطحاء والخيف قيل هو موضع بين مكة ومنى وهو الى منى أقرب وهذا غير صحيح والمعتمد ما ذكره غيره انه بقضاء مكة وسبق بيان حده (فالسنة ان ينزل به ولو ساعة ويدعو أو يقف على راحلته ويدعو) أى يباه على اختلاف الروايات وفي البحر الآخر والينابيع والمضمرات وقف فيه ساعة على راحلته يدعو وقال شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية والكافي وغيرهم ان النزول به سنة عند نوافل تركه بلا عذر يصير مسيا وكذا عند الشافعي وغيرهم انه يستحب وقال القاضي عياض انه يستحب عند جميع العلماء (والأفضل ان يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويهجع هجعة ثم يدخل مكة) كما صرح به ابن الهمام والطبرلسي وهذا صريح في انه ينقر من منى قبل ادائه صلاة الظهر وبه صرح بعض الشافعية أيضا لكنه خلاف مانعة من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقا وفي القاموس التحصيب هو النوم بالمحصب الشعب الذى يخرج منه الى الابطح ساعة من الليل (وحد المحصب) أى على الصحيح (ما بين الجبل الذى عنده مقابر مكة والجبل الذى يقابل به مصعدا) أى حال كونك ساثرا الى جهة الاعلى (فى الشق الايسر وأنت ذاهب الى منى مرتفعاً عن بطن الوادى وليس المقبرة من المحصب ولوترك النزول) أى وما فى حكمه من الوقوف (بالمحصب يصير مسيا) أى ان كان بلا عذر وفى السراجية واذا مضت أيام التشريق فانهم يعتمرون ماشاءوا بنية أنفسهم وآبائهم وأخوانهم انتهى وينبغي ان لا يخرج من مكة حتى يختم القرآن فان ذلك مستحب فى المساجد الثلاثة وفى مهبط الوحى أكدوا ثم والله أعلم

بفتحين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (هو واجب على الحاج الاتقي) أي دون المكي
والميتاق والمراد به (المفرد) لقوله (والمتمتع والقارن ولا يجب على المعتمر) أي ولو كان آتيا
(ولا على أهل مكة) حقيقة أو حكما كما سيأتي (والحرم) كاهل منى (والحل) كالوادي والمنطق
وعدة واحدة (والمواقف) أي المعبنة للأقافين (وقائت الحج والمحصر) أي في الحج (والمحزون
والصبي) لعدم تكليفهما (والخائض والنساء) لعذرهما (ومن نوى الإقامة بالبدية) أي
الاستيطان (بمكة قبل حل النحر الأول من أهل الاتقي) لكن قال أبو يوسف إن أحب للمكي أي
ومن في معناه لأنه وضع نظم أفعال الحج (وشرايط جملته أصل بنية الطواف لا التعيين) أي
لانهين الصدر إذا وقع في محله لقوله (وأن يكون بعد طواف الزيارة) وهذا بيان وقته الذي هو
شرط صحة وقوعه عنه كما سيأتي (وأنبان أكثره وكونه بالبيت) كلاهما من أركان طواف
الطواف لانهم اشترطانه ولأن أهمهما خصوصية بهذا الطواف (وأما رقبته فأوله بعد طواف
الزيارة فلو طاف بعد الزيارة طوافا) أي أي طواف كان (يكون عن الصدر) أي يقع عنه سواء
نواه أم لا (ولو في يوم النحر) أي وأن وقع في أول أيام الحرم مع أنه بقي من أفعال الحج أشياء وشغل
الوداع هو القراع من الأعمال (ولا آخره) كما سرح به في الفتح أي إلى آخره وفي حق الوجوب
(فلو أتى به ولو بعد سنة يكون أداء لاقضاء) فني البدائع ويجوز في أيام النحر وبهدها ويكون
أداء لاقضاء حتى لو طاف طواف الصدر ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذها دارا جاز طوافه وإن
أقام سنة بعد الطواف إلا أن الأفضل أن يكون طوافه عند الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن
أيام النحر شي بالاجماع (ويستحب أن يجعله) أي طواف الصدر (آخر طوافه عند السفر) أي
واقعا عند العزم على خروجه وإرادة مباشرة سفره كما هو واجب عند الشافعي وليس المأمي
أن يجعله آخر طوافه بأن لا يطوف بعده ولو استمر في مكة إلى حين سفره ففي البدائع عن أبي
حنيفة أنه قال ينبغي للإنسان إذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن يشرأ
من مكة وهذا بيان الوقت المستحب لبيان أصل الوقت وعن أبي يوسف والحن إذا اشتغل
بعده بمكة يعيده وعن أبي حنيفة إذا طاف للصدور ثم أقام إلى العشاء قال أحب إلى أن يطوف
طوافا آخر لئلا يكون بين طوافه ونفقه سائل (ولو أقام) أي تأخر (بهده) أي بعد طوافه
(ولو أياما) أي ثلاثة ليعم قوله (أو أكثر فلا بأس) وفيه أنه إذا كان خلاف المستحب فلا
يقل له لا بأس ولذا قال (والأفضل أن يعيده) أي ليقع مستحبا (ولا يقطع) هذا الطواف (عنه)
أي عن الحاج الاتقي (هذا الطواف بنية الإقامة) سواء بعد النحر الأول أو قبله (ولو سبغ)
أي ولو كانت مدة الإقامة سنين كثيرة (وبسطة بنية الاستيطان) وهو جعل المكان وطنا يتخذه
دارا ليريد الخروج عنه بلا عود (بمكة أو بها أو لهما) أي من أما كن الحرم أو الحل فيمادون
المقات (أن نواه) أي الاستيطان (قبل حل النحر الأول) أي قبل أن يحل الخروج من منى وهو
اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الر وال وهذا بالاتفاق (ولو نواه بعده لا يقطع) أي عنه في قول
أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يقطع عنه في الحالين إلا إذا شرع فيه (وأن نوى) أي
الاستيطان (قبل النحر ثم ريد الخروج) أي ظهر له في رأيه الخروج فليس سفر وعدم الاستيطان
(لم يجب) أي طواف الصدر حينئذ (كالمكي إذا خرج) أي أراد الخروج (لا يجب عليه) أي

« (فنه سل) ومن خرج ولم يثابته (أي طواف الصدر) (يجب عليه العود بالأحرام) لأنه لا يشترط وقوعه حال الأحرام من أصله فيطوفه (عالم بجواز الميقات) قيده بشوله يجب لا لقوله بالأحرام ولذا قال (فإن جاوز لم يجب الرجوع ويجب الدم) أي دفعا للخرج عنه مع النفع للمساكين به لما سبأني (وان عاد) أي ولو بقصد طواف الصدر واسقاط الدم عنه (فعليه الأحرام بعسرة أو ج) أي لا لكون طواف الصدر حينئذ لا يصح بالأحرام لماسبق بل لاجل أن كل من أراد دخول الحرم يجب عليه الأحرام بأحد النسكين (فإن رجع) أي بالأحرام (بدأ بطواف العمرة) لكونه الأقوى (ثم بالصدر) كما في البدائع وغيره (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة لسقوط ما وجب عليه بالعود (بالتأخير) أي عن زمانه وأما قوله في الكبير عن مكانه فمهم وفي بيانه (ويكون مسينا) كما شرح به الطحاوي لكن قيده أن ترك الاستحباب ليس فيه إساءة بل ترك السنة ولعل الطحاوي ذهب إلى أن السنة أن يقع طواف الصدر قبل خروجه ويستحب أن يقع في آخر أحياه فلا ينافي ما قالوا ولا آخره (والأولى) أي كما قالوا (أن لا يرجع بعد الجائزة ويثبت دما لأنه) أي عدم رجوعه وبعث دمه (أنفع للفقراء) أي من حيث انتفاعهم بالدم (وأيسر عليه) من جهة السهولة وعدم المشقة مع فوت وقت الفضيلة (وإذا طهرت الحائض قبل أن تفارق بنيان مكة يلزمها طواف الصدر وان جاوزت) أي جدران مكة (ثم طهرت لم يلزمها) أي الطواف أو العود لأنها حين خرجت من العمران صارت مسافرة بدليل جواز التقصر فلا يلزمها العود ولا الدم (ولو طهرت في أقل من عشرة) أي ولو بعضي العادة (فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلاة) أي حينئذ (حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود) أي من البنيان لأنها حين خرجت حائضا كما يختلف ما إذا اغتسلت أو ذهب وقت صلاة فإنه يلزمها العود للطواف في مكة إذا طهرت بعد عشر (ولو خرجت) أي من البنيان (وهي حائض ثم طهرت) أي سواء اغتسلت أم لا وقوله في الكبير ثم اغتسلت قيده اتفاق (فرجعت إلى مكة) أي مع أنه لا يجب عليه العود ولكن عادت باختيارها (قبل مجاوزة الميقات لزمها الطواف) لأنه يعود ما صارت كأنهم لم يخرج (والنفساء كالحائض) أي في هذا الحكم (وإيسر على الخارج إلى التمتع) أي مثلا من مواضع الحرم (وداع) أي طواف له خلافا للنوري فإنه إذا أراد الخروج من الحرم مطلقا سواء قصد الآفاق أو لا بأسره بطواف الصدر تعظيما للحرم كما أن الداخل للحرم من أهل الآفاق مطلقا ومن أهل الميقات عند إرادته أحد النسكين يجب عليه الأحرام

« (فصل في صفة طواف الوداع) أي كيفية عند إرادة الرجوع إلى أهله (وإذا دخل المسجد بدأ بالبحر الأسود) أي بعد النية (فيستلمه) أي على ما سبق (ثم يطوف سبعا) المشهور على الالة سنة بالفتح بدون التسام ولا يظهر وجهه فإنه لو أريد به عددا لاشواط لقل سبعة اللهم الآن يقال سبع مرار ويكون المعنى بقوله يطوف يدور في القاموس الأسبوع وعن الأيام والسبوع بضعهما وطاف بالبيت سبعا وأسبوعا وسبوعا وفي النهاية طاف بالبيت أسبوعا أي سبع مرات ومنه الأسبوع للأيام السبعة ويقال سبوع انتهى وأما ما يتداوله العامة سبعا بالضم فلامعنى له لأنه جزء من أجزائه السبعة كل ربع والثمن والعشر ونحوها (بلا رمل ولا اضطباع ولا سعى بعده) لأن

التفضل بهذه الثلاثة غير مشروع (ثم يصلي ركعتين) أى في غير الوقت المكروه (خلفه المقام أو غيره) أى من المسجد الحرام (ثم يأتي زمزم فيشرب منه) أى مستقبل البيت الحرام قائماً أو قاعداً ويتطلع منه ويتنفس ثلاثاً ويرفع بصره في كل مرة ويُنظر إلى البيت ثلاثاً في أول كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وفي المرة الأخيرة اللهم إلى أسألك رزقا واسعا وعالما نافعاً وشفا من كل داء (ويصب) أى من مائه (على رأسه ووجهه وجسده) أى من يديه اعتمد على اللبلة (ويستقي بنفسه) أى من الماء من غير أن يستعين بأحد أن قدر عليه (ثم يأتي الملتزم) أى ويدعو فيه (ويأتي الباب) أى باب الكعبة (ويقبل أفتحة ويدعو ويدخل البيت أن تبصر) أى حينئذ لك فيه أنه ينافي خروجه عقيب طوافه فوراً كما أنه لو صلى العشاء مثلاً بعد طوافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو المشهور من الروايات وقيل يرجع بعد صلاة الطواف إلى الملتزم ثم يأتي زمزم ثم ينصرف منها والاول أصح كما صرح به الكرماني والزبلي ويؤيده ما في البدائع من أن الكرخي ذكر أن عند أبي حنيفة إذا فرغ من الطواف يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب من مائه ويصب على وجهه ورأسه ثم يأتي الملتزم انتهى (وصفة الالتزام أن يضع صدره وخدته الأيمن على الجدار ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويتعلق بأستار البيت) أى كلمة أتى بطرف ثوب مولا (ويثبت بها) هو بمعنى يتعلق (ساعة) أى زماناً قليلاً في العرف (منصرفاً متخذاً داعياً) كما مكبراً مهلاً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم حامداً) أى متبادراً كرا (ثم يستلم الحجر ويرجع) أى ورأه ما في العيون (ووجهه) أو بصره (إلى البيت متباً) أى أن لم يكن بأياً (متحسراً على فراقه حتى يخرج من أسفل المسجد) أى استحباً (قبل من باب العمرة) والأصح أنه من باب الضرورة كما عليه عمل العامة ويؤيده ما رواه الترمذي وابن ماجه من أنه صلى الله عليه وسلم وقف على الضرورة وقال والله أنك خير أرض الله وأحب أرض الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت (وقيل) أى في صفة رجوعه (ينصرف ويعشى ويلتفت إلى البيت كالتحزن على فراقه) وهذا أظهر وأبصر على الأكثرية يحصل الجمع بين اختلاف الأدلة والروايات فاسبق من هيئة الرجوع ذكر في الهداية والسكافي والجمع وغيرها وقال الطرابلسي وما فعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة مروية وأثر محكي وقد فعله الأصحاب أى أصحاب المذهب لأنه إن أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيه أنه قوله وأثر محكي مع أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي كالجموع بأجمعهم اقتديتم أهدى بهم وورد عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدهى هذا وقال الزبلي بعد ما ذكره الرجوع وفي ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر والعادة جارية به في تعظيم الأكابر والمنكر لذلك مكابراً أقول إن كان المراد به الطرابلسي ففيه انما يشكر كونه منه لا كونه جائزاً أو بدعة مستحسنة (والخائض) وكذا النفساء (تقف عند باب المسجد) أى أى باب أبواب الضرورة وهو الأفضل (وتدعو وتغضى) أى تركب أو تثنى (ويستحب خروجه من الثنية السفلى من أسفل مكة) أى أن كان من طريقته (ويتصدق عند الخروج بشئ) أى على مساكين الحرم المحترم (ويسير إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليكون ختامه مسكاً ويكون سيره جامعاً بين الحرمين الشريفين وزيارة الله ورسوله المؤذنة بشهادته لله بالوحدانية ولنبيه بالرسالة

ان لم تسبق له الزيارة أو تيسر له الاعادة فان العود أحسن

(باب القرآن)

القران بكسر القاف مصدر بمعنى المقارنة وهو في اللغة الجمع بين الشئين وفي الشرع ما سمي بأق بينهما من الجمع الخصوص وهو (أفضل من الافراد) أي بالحج والتمتع والاولى أن يقول أفضل من التمتع والافراد لان التمتع عندنا أفضل من الافراد خلافاً للمالك والشافعي حيث قالوا ان الافراد أفضل مطلقاً وسيأتي بيانهم او الفرق بينهما (وهو) أي القران (أن يجمع الآفاق) أي لا المكي والمبقي ليكون قرانه مسنوناً (بين الحج والعمرة) الاولى بين العمرة والحج (متصلاً) بأن يؤدى ما معاً أو مقروناً بكلام موصول (أو منفصلاً) أي بكلام مفصول أو بان أدخل احرام الحج على العمرة (قبل أكثر طواف العمرة ولو) أي وان كان انفصاله (من مكة ويؤدى بهما) أي وان يؤدى افعال العمرة والحج (في أشهر الحج) بان يوقع أكثر طواف العمرة وجميع سبعها وسعى الحج فيها ولو تقدم الاحرام وبعض طواف العمرة عليهم (وصفته) أي هيئته الاجالية (أن يحرم بالعمرة والحج معاً) أو متعاقباً (من الميقات) أي لا بعده وجوباً (أو قبله) أي ولو من ديرة أهله (وهو الافضل) أي ان قدر عليه الا ان تقدمه على الميقات الزماني مكره مطلقاً (ويقول اللهم اني أريد العمرة والحج فيسرهما لي) أي سهلهما ووقفني عليهما (وتقبلهما مني) نويت العمرة والحج وأحرمت بهما الله تعالى لبك بعمرة ووجهة الى آخره) الاولى أن يقول لبك الخ ثم يقول لبك بعمرة ووجهة (وبعد العمرة على الحج في النية والتلبية والدعاء) أي المذكور (استجاباً) أي لما عاود سبق فعله فا يكون بمنزلة السنة القلبية في الصبح (وان قدم الحج في الذكر) أي في ذكره في النية وغيرها (جاز) أي نظر الى تعظيم الفرض وتقديسه رتبة كما قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله مع أن المورود هو الاحصار في الاعتماد (وان قدمه احراماً) أي بأن أدخل احرام العمرة على احرام الحج (كره) لانه خلاف السنة (ولو اكتفى بالنية) أي فيها (ولم يذكرهما في التلبية) وكذا في الدعاء (جاز) لكنه خلاف الاولى لقوله (ويستحب ذكرهما فيهما ولو مرة) أي لما ورد من السنة (ولو كان نسكاً) أي حجه وعرته (عن الغير) أي عن غيره كما في نسخة (يقول اللهم اني أريد العمرة والحج عن فلان) أو العمرة عن فلان والحج عن فلان (وأحرمت بهما الله تعالى) أي عنه كما في نسخة أو عنهما

(فصل في شرائط صحة القران) كان يكفي أن يقول شرائط القران فان المشروط لا يتحقق صحته بدون الشرط (الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة أشواط صحيحة (فلو أحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارناً) أي شرعياً وان كان قارناً لغويًا ثم ان طاف في أشهر الحج يكون ممتعاً وان طاف قبلها لا يكون قارناً ولا ممتعاً (الثاني أن يحرم بالحج قبل افساد العمرة) أي بالجماع قبل طوافها فلو أحرم بعمرة فافسدها ثم أدخل عليها الحج لا يصير قارناً ولا ممتعاً ووجهه صحيحة يلزمه فعلها وعرته فاسدة يجب عليه مضيقها وقضاؤها (الثالث أن يطوف للعمرة كله) بالنصب أي كل طوافه (او أكثره قبل الوقوف بعرفة) أي في وقته وفي رواية قبل التوجه اليها والصحيح انه لا يصير افضاً بمجرد التوجه الى عرفة حتى يقف بها على ما ذهب إليه صاحب الهداية والكافي وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفي رواية الحسن والطحاوي عن أبي

حنفية يصير رافضيا بمجرد التوجه الى عرفات وهو القياس وفي الشنخ والصحيح ظاهر الرواية
 أقول ويمكن الجمع ان يكون الرقص بالتوجه والارتقاء بنفسه بصدق الوقوف وغرة الخلاف فيما
 اذا توجه الى عرفته ثم باله فرجع من الطريق قبل الوقوف بعرفة قطاف لعمرته وسعى لها
 ثم وقف بعرفة هل يكون قارنا جواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلولم يطاف لها) اي لعمرته
 كله او اكثره او به - دماطاف اقله كثلثة اشواط (حتى وقض بعرفة بعد الزوال) اي كما صرح به
 فاضيفان وان أطلق الوقوف من غير قيد كونه بعد الزوال أو قبله في الهداية وغيرها وفي
 الكافي للعالم لا يصير رافضا لعمرته حتى يقف بعد الزوال وقال ابن الهمام وهو حق لان
 ما قبله ليس وقت الوقوف فلولم يطاف بها كلوله بعمرته في السراج الواحد ولو وقف بعرفة قبل
 الزوال لا يكون رافضا لانه لا عبرة به هذا الوقوف فيرجع الى مكة ويطوف لعمرته فلولم يرجع
 حتى وقف (ارتفعت عمرته) أي ولولم يغيره رفضه اياه ثم اذا ارتفعت عمرته فعليه عدم رافضيتها
 وقضاؤها بعد أيام التسريق (وبطل قرانه ومقط عنه دم) أي دم القران للشكر المترتب على
 نعمة الجمع بين أداء التسكين (ولو طاف أكثره) أي أكثر طواف عمرته (ثم وقف) لم يصير رافضا
 بالوقوف لانه أتى بالا أكثر في قارنا فحينئذ (أن الباقى منه) أي من طواف عمرته (فبطل طواف
 الزيارة) لاستحقاقه في الذمة قبله ولو كان الباقي من الاشواط واجبا وهو دون الاقوى من
 طواف ركن الحج (الرابع أن يصومهم سماع الفساد) أي بالجماع وكذا عن الرقة (فلولم يدهما
 أن جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة) وفي بعض النسخ باقتضا والتوبة وهو غير
 صحيح لما سبق (بطل قرانه ومقط عنه الدم) أي لئلا يدهما وأما ما ذكره البرجندي من انه ينبغي
 للقارن أن لا يجمع بين العمرة والحج والانسداد امره بل يخلق في يوم الضر فخطأ من وجهين
 أحدهما ان انسداد منصرف في وقوع الجماع قبل الوقوف وثانيهما ان الاحرام لا يفسد بالجماع
 بل يفسد الحج وهذا يجب عليه اتمام أفعاله ثم قضاؤه في عام آخر فذهب (وان ما قبله) أي الدم
 (معه يصنع به ما شاء) اما اذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة اشواط فذهب به دون عمرته ومقط
 عنه دم القران (الخامس ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف الاكثر قبل
 الاشهر لم يصير قارنا وان طاف الاقل قبلها أو أكثره فيها كان قارنا) وهذا بحسب الظاهر يتأني
 ما في التنازلية وجل جمع بين حجة وعمره ثم قدم مكة وطاف لعمرته في شهر رمضان كان قارنا
 ولكن لا هدى عليه قال المحقق ابن الهمام وهل يشترط في القران ان يفعل أكثر اشواط العمرة
 في أشهر الحج ذكرني المحيط انه لا يشترط وكأنه مستند في ذلك الى ما روى عن محمد بن أسرم بهما
 ثم قدم مكة وطاف لعمرته في رمضان انه قارن ولا هدى عليه قال انه غير مستلزم لذلك وان
 الحق اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج لانه المتنع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج ووجوب
 الشكر بالدم ما كان الا لتفعل العمرة فيها ثم الحج فيها وهذا في القران كما في المتنع قال وما روى
 عن محمد بن ابيه القارن بالمعنى اللغوي اذ لا شك في انه قرن أي جمع ألا ترى انه نفي لازم القران
 بالمعنى الشرعي المأذون فيه وهو لزوم الدم ونفي اللازم الشرعي نفي المزوم الشرعي انتهى والذي
 يظهر لي انه قارن بالمعنى الشرعي أيضا كما هو المتبادر ومن اطلاق قول محمد وغيره انه قارن
 وبديل انه اذا ارتكب محظورا يتعد عليه الجزاء وغاية انه ليس عليه هدى شكر لان أداء

لم يقع على الوجه المسمون المقر في الشريعة من إيقاع أكثر العمرة في الأشهر فانه من وجبه
في حكم من أفرد بعمره في غير الأشهر ثم أفرد بالحج فانه ليس بقارن اجتماعاً (السادس أن يكون
آفاقاً ولو حكماً فلا قران للمكي) أي الحقيقي (الأذخري) آفاق قبل أشهر الحج قبل ولو فيها
فيصبح منه القران لصبر ورنه آفاقاً حكماً) أي كما انه لا يجوز القران لآفاقاً إذا دخل مكة
وضار من أهلها حكماً هذا وفيه ان اشتراط الآفاق انما هو للقران المسمون لا للصحة عقد الحج
والعمره وكذا تقديم العمره على الحج في الأشهر كما تقدم والله أعلم (السابع ١٠ م فوات الحج
فلو فاته لم يكن قارناً وسقط الدم) وفي عده شرط الصحة القران مسامحة لا تنقضي

*(فصل) أي فيما لا يشترط فيه (ولا يشترط لصحة القران عدم الإمام) وهو النزول بأهله محرماً
كان أو حلاً فهو على نوعين الإمام صحيح مبطل كما في التمتع إذا لم بأهله بعد غمرته والإمام فاسد
غير مبطل كما في القارن فإذا عرفت هذا (فيصح) أي القران ولا يسقط عنه دمه (من كوفي رجع
إلى أهله بعد طواف العمره) أي في أشهر الحج ثم عاد إلى مكة لتكون محرماً وان لم بأهله (ومن
مكي خرج إلى الآفاق) أي ويصبح القران من مكي خرج إلى الآفاق ثم عاد إلى مكة فقرن
وطاف لعمرته في الأشهر ثم حج من عامه فانه مع كونه لم بأهله صح قرانه لكونه محرماً قال ابن
الهيثم ومقتضى الدليل اشتراط عدم الإمام للقران المأذون فيه وأما المصنف في التكبير
وأجاد بقوله ذاع لم أن الإمام الصحيح المبطل للحكم لا يتصور في حق القارن وأما الإمام المفسد
مع بقاء الاحرام فهو لا يبطل التمتع الذي يشترط فيه عدم الإمام فكيف يصح أن يقال انه
لا يشترط في القران أو يشترط فيه وكيف يصح تصوير مسئلة الكوفي وغيره لا على ذلك لانه لم
يحصل منه الإمام صحيح ويمكن أن يجاب عنه بأنه قديم اعتبر الإمام الفاسد مانعاً كما في المكي والازم
القول بصحة تمتع المكي إذا ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يتحلل من العمره حتى أهل بالحج ولا
فأقل به فلهما أيضاً واعتبر الإمام القارن المصح قران المكي الخارج إلى الآفاق فضع القول
بعدم الاشتراط وغيره انتهى والظاهر انه لما كان القران في معنى التمتع والتمتع يشترط فيه عدم
الإمام فثبت وأعلى انه لا يشترط عدم الإمام في القران مع قطع النظر انه يتصور فيه أو لا يتصور
فتدبر (ولا احرامه) أي ولا يشترط أيضاً احرام القارن (من الميعات) أي كما يتوهم من بعض
المتون والروايات (فلو أحرم بهما أو بأحدهما بعد الميعات) أي بعد مجاوزته (ولو من مكة) أي
داخلها (يصير قارناً ولكن مع الاساءة) كان حقه أن يقول لكن مع الطرمة والجزاء إذا أحرم
بهما بعده لانه يجب عليه أن يحرم بأحدهما من الميعات ومع الاساءة إذا أحرم بأحدهما لانه
يسن أن يحرم بهما منه (ولا تقديم احرام العمره على الحج) أي على اسوامه (فان قدمه عليها)
بأن أحرم بالحج ثم أحرم بعد ذلك بالعمره فانه يكون قارناً بخلاف الان فيه تفصيلاً (فان كان
أدخلها عليه قبل طواف القدوم يضيق قارناً نفسياً) أي لخالفته السنة فيكره فعله لان السنة
تقديم احرام العمره على الحج (وعليه دم الشكر) أي اتفاقاً لانه في الجملة تجمع بين العبادتين ولو
مع الاساءة (وان كان) أي أدخلها عليه (بعد الشروع فيه) أي بعد شروعه في طواف القدوم
(ولو شوطاً فهو أكثر اساءة من الأول) أي لانه أخوه غاية التأخير حتى أدخلها بعد شروعه في
أفعال حجه (وعليه) أي مع هذا (دم شكر) عند شمس الأئمة فبأكل منه (وقيل جبر) وهو قول

صاحب الهداية ونظر الاسلام فلا ياكل منه (ويستحب له رضى العمرة) أى لحالته السنة
قال ابن الهمام بعد ما ذكر القولين السابقين ولم يرحح أحدهما وقوله رضى العمرة فى هذه
الصورة مستحب يؤنس به فى انه دم شكر (وكذا) أى يستحب له رضى العمرة أيضا لخالفه السنة
لكنه لا يؤمر بذلك حقا فان رضىها قضاءها وعليه دم لرفضها وهو دم جبر بلا شك ولولم يرفضها
يمضى فهو مسمى ويحجب محكمه وهذا كله (ان كان) أى ادخلها عليه (بعد الطواف) أى
طواف القدوم (أو أكثره) فيلزمه العمرة فان مضى فيه ما جاز وبصر ميسر أكثر ما يمتنع
ادخله اقبل أن يطوف للقدوم وعليه دم بجمعه بينهما اتفاقا لكن اختلفوا أنه دم جبر أو شكر
فصح الاول صاحب الهداية واختاره نخل الاسلام وتبعه ما المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أى
كفارة (وقيل شكر) أى دم نكاح وهو قول شمس الاثنية وقاضيجان والمجيبى وصاحب البدائع
(وان ادخلها بعد الوقوف) أى بعرفة (لم يكن قارنا) لكن يلزمه العمرة ويلزمه رضىها اتفاقا
(وعليه دم رضى أو لا) لكن ان رفضه لا يجب دم لرفضها وعرة مكانها وان مضى فيها الجبراء وعليه
دم جبر فقوله (وعليه رضىها حقا) أى وجوبا كان حقه التقديم ثم هذا الادخال السابق (سواء
أحرمها قبل الحلق) أى ولو قبل يوم الحصر (أو بعده) أى بعد الحلق (ولو فى أيام التشريق)
وكذا قبل طواف الزيارة وأما إذا أهل بالعمرة بعد الحلق أو بعد الطواف أو بعدهما على ما يدل
عليه كلام الزبلى حيث قال يجب عليه دم لانه قد جمع بينهما فى الاسرار أو فى بقية الافعال ثم
قال فان قيل كيف يكون جامع بينهما ما وهو لم يحرم بالعمرة الا بعد تمام التحلل من احرام الحج
بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بهض واجبات الحج فيصير جامع بينهما ما فعلا وان لم يكن
جامعا بينهما ما احراما فليزله الدم لذلك ثم قيل لا يرفضها ويمضى فيها كما ذكر فى الاصل وقيل انه
ليس بجبر على ظاهره وان معنى قوله لا يرفضها أى لا ترتفع من غير رضى كما فى العتابة
والكفاية وقال فى البحر قال مشايخنا يريد به انه يمضى فى احرام العمرة لاني أفعالها لانه منى
عن العمرة فى هذه الايام والله مرة عبارة عن الافعال فلا يلزمه رضى احرامها بل رضى أفعالها
وان مضى فى أفعالها لا يمتنع عليه لانه اذاها كما التزم قال فى الكبير وقوله لاشئ عليه فيه نظر لما
صرح هو وغيره ان عليه دما كما سبأنى قلت فيه ان عليه دما لادخال العمرة على الحج لا لافعالها
فى أيام التشريق فلا اشكال ويحمل عليه ما فى الظهيرية من عدم لزوم الدم سواء طاف له ا
فى أيام التشريق أو لم يطف والحاصل ان الاصح وجوب الرضى كما نص عليه غير واحد قال أبو
جعفر الهندوانى ومشايخنا على هذا أى وجوب الرضى فان رفضه افعليه الدم والقضاء وان لم
يرفض افعليه دم جبر لجمعه بينهما كما فى الفتح والبحر وغيرهما ومنه يعلم مسئلة كثيرة الوقوع
لاهل مكة وغيرهم انهم قد يعتمرون قبل أن يسعوا للحج فافهم والله أعلم

(فصل فى بيان أداء القرآن اذا دخل) أى القارئ (مكة) بدأ بأفعال العمرة وان أخرها
الاحرام) أى ذكر أو احراما (فيطوفها سبعا ويضطبع) وفى نسخة مضطبع أى فى جميع
طوافه (ويرمى فى الثلاثة الاول ثم يصلى ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة) وهذه أفعال العمرة
بكمالها الا انه مذموم من التحلل عنها لانه محرما بالحج لانه فاستوقف تحلله على فراغه من
أفعاله أيضا وكذا قال (ثم يطوف للقدوم) وهو من سبأنى الحج (ويضطبع فيه ويرمى ان قدم

السعي) أى أراد تنديعه وهذا ما عليه الجمهور ولما قالوا من ان كل طواف بعده سعى فالرمل فيه
 سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القران بطواف طواف القدوم ويرمل فيه أيضا
 لانه طواف بعده سعى وكذا في خزانة الاكمل وانما الرمل في طواف العمرة وطواف القدوم
 مفردا سكان أو قارنا وأما ما نقله الزيلعي عن الغاية للسروحي من انه اذا كان قارنا لم يرمل
 في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه الاكثر (ثم يقيم حراما) أى
 محرما لان أو ان تحمله يوم النحر فان حلق يكون جنائته على احرامين لما في المحيط والمتقى عن محمد
 فان طاف للعمرة ثم حلق فعليه دمان ولا يتحل من عمرته بالحلق كالمتمتع اذا ساق الهدى وفرغ
 من أفعال العمرة وحق يجب عليه دم ولا يتحل بذلك من عمرته (ويجى كالمفرد) أى في بقية
 أفعاله والحاصل ان القارن عليه طوافان وسعيان لكن السنة أن يكونا مرتين كما ذكر من
 انه يأتي أولاً بطواف العمرة ثم بسعيهما ثم بطواف القدوم ثم بسعى الحج موافقا لقلعه صلى الله
 عليه وسلم (ولو طواف طوافين) أى متواليين متقدمين (وسعى سعيين) أى متأخرين متتابعين
 أو متعاقبين وكذا الحكم فيهما اذا كانا مرتين (للعمرتين والحج) أى اجمالا (ولم ينو الاول)
 أى من الطوافين (للعمرتين والثاني للحج أو نوى على العكس) أى بان نوى الاول للقدوم والثاني
 للعمرة (أو نوى مطلق الطواف) أى فيهما (ولم يعين فيه) ان هذا هو عين الاول فتأمل فان
 الطواف العارى عن مطلق النية لا يسمى طوافا في الشريعة نعم لا يلزمه تعيين النية بل مطلقها
 وبسن التعمين (أو نوى طوافا آخر) أى في الطوافين أو في أحدهما (تطوعا) أى كان ذلك
 الاخر نفلا أو سنة (أو غيره) أى نذرا أو طواف افاضة أو وداع (يكون الاول للعمرة) أى
 معتبرا (والثاني للقدوم) أى متعينا (وكره له ذلك) أى ذلك الجمع لخالفته السنة من وجوه كثيرة
 * (فصل في هدى القارن والمتنع * يجب) أى اجماعا (على القارن والمتنع هدى شكرا لما وفقه
 الله تبارك وتعالى للجمع بين النسكين في أشهر الحج بسفر واحد) وهذا عندنا وهو عند الشافعي
 دم جبر لما حقق في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (وأذناه) أى أدنى
 الهدى هنا (شاة) باجماع الفقهاء الا أن الجزور أفضل من البقرة وهى أفضل من الشاة (وكل
 ما هو أعظم) أى أسمى أو أنخم قيمة (فهو أفضل) لصرفه في طريق المولى فالاعلى والاغلى هو
 الاول (والأفضل لهما) أى للثان والمتنع (سوقه معهما واكل منهما ان يأكل) أى استحبابا
 (من هديه وبطعم) أى منه (من شاء غنيا أو فقيرا ويستحب) أى اصحاب الاضحية (ان يقصدت
 بالثالث وبطعم الثاثن) أى بأن يطبخه وبطعمه (ويذخر) أى يحفظ (الثالث) ذخيرة له ولعائلته
 (أو يهدي الثاثن) أى يعطيه ويهديه لاقربائه وجيرانه وأحبائه ولو كانوا أغنياء وهو يدل
 من يطعم وان كان ظاهرا كلام البداة انه يدل من يذخر (ولا يجب التصديق بشئ منه) أى من
 هدى التمتع والقران (ويسقط) أى وجوب الدم (بالذبح) أى وبالإعطاء أو بالباحة ولو
 بالتحلية (فلو سرق بعد الذبح لم يجب غيره ونسأط وجوبه) أى وجوب الهدى (القدرة عليه)
 أى على عينه أو غنمه وعيونه موجودة (وصحة القران والتمتع) لما سبق (والعقل) أى على تقدير
 صحة حج الجنون (والبالوغ) أى لعدم الوجوب على الصبي تميزا أو غيره (والحرية فيجب على
 المملوك الصوم) لقدوته عليه (لا الهدى) لفقد ملكه الا انه اذا لم يصم يجب عليه في ذمته ان يذبحه

بعد الصلوة (ويختص) أي جواز ذبحه (بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه في غيره أملا ولما
المكان المبنيون في المبوط أن السنة في الهدايا أيام العز من غير أيام النحر فكذا
الأولى انتهى والمظاهر أن المدة أفضل مواضع مكة لهذا المعنى (والزمان) أي ويختص
جواز ذبحه بزمان أيضا (وهو أيام النحر) حتى لو ذبح قبله لم يجز ويجوز ذبحه بعد
أيام النحر والتشريع قال ابن الهمام والمراد بالاختصاص يعني أيام النحر من حيث الوجوب
على قول أبي حنيفة والأول ذبح بعدها أي لأنه نازل للواجب وقوله لا يجزى بالاجماع على
قوله ما في القبلة كذلك وكونه في أهوال السنة عندهما (وأول وقته) أي زمان جواز هذه الدم
(طلوع الفجر من يوم النحر فلا يجوز قبله) أي انقضاء وآخره من حيث الوجوب أي عند الإمام
وكذا من حيث السنة عند صاحبيه وغيرهما من الأئمة (غروب الشمس من آخر أيام النحر)
ولكن أثره أفضل (وفي حق السقوط) أي عن الدمة (لا تأخره) أي في حق الاعتداد باعتباره
الزمان إلا أنه قيد بالمكان (والوقت المسمى) أي أوله (بعد طلوع الشمس يوم النحر ويجب
أن يكون) أي الذبح (بين الرمي والحلق) أي في حق القارن والمتنع (وبسبب الذبح) أي ذبح
الهدايا (في أيام النحر) ويجوز بمكة والحرم كله إلا أنه يكره لما سبق من السنة (ولومات)
أي القارن أو المتنع القادر على الهدى (قبل الذبح فعليه الوصية به) أي وجوبه بآدميته من
الثالث (فإن لم يوص سقط) أي وجوبه على الورثة (وان تبرع عنه الوارث صرح) أي تبرعه
وسقط وجوبه عنه لكن بناء على الرجا كما في الوصية بالحج وأما قوله في الكبير إذا مات قبل إراقة
الدم سقط عنه الدم إلا أن يوصي به فبغيره من الثالث أو تبرع عنه الورثة فبغيره بحيث يظهر
(فصل في بدل الهدى) إذا عجز القارن أو المتنع عن الهدى أي هدى القارن أو المتنع (بان لم
يكن في ملكه ففصل) أي مال زائد (عن كفاف) أي ما يكفي من التلحق في كفاية المعيشة (فقد
ما يشتري به الدم) أي من القود أو العروض (ولاهو) أي الدم أو الهدى بعينه (في ملكه)
وسبق في آخر الفصل تمام تفصيله (وجب انصيام عليه عشرة أيام) أي كاملة تجزئة (فيصوم
ثلاثة أيام قبل الحج) الأولى في الحج كما قاله سبحانه رزق والى والمراد في أشهره وكأنه أراد قبل إتمام
الحج بالنسبة إلى المتنع لكنه مناقض بقوله الآتي بعد إتمام الأمر وسبق الكلام عليه مفعلا
(وسبعة بعده) أي إذا رجع كما في الآية وهو يشغل رجوعه وانصرافه من جهة بمعنى إذا فرغ من
أفعاله كما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله وأتباعه ويحتمل رجوعه ووصوله إلى أهله وبلده كما ذهب
إليه الشافعي رحمه الله وأتباعه فقوله في الكبير وسبعة إذا رجع إلى أهله ليس في محله اللانق به
(وشرائط صيام الثلاثة) أي عن القرآن والتمتع ثمانية وحى (أن يصوم الثلاثة بعد الإتمام
بهم في القارن) أي في حقه خاصة بخلاف المتنع فإن فيه خلافا كما سبق في صيام الثلاثة ثم
قرن لا يجوز صومه بالاجماع وأما إذا دخل أحدهما على الآخر فالظاهر أنه كذلك لكن
اختلفوا فيه كما اختلفوا في التمتع كما يستفاد من قوله (وبعد إتمام العمرة في المتنع وإن يكون)
أي صيام الثلاثة (في أشهر الحج) فلا قرن قبل أشهر الحج وصامها لم يجز ولو صام بعد ما دخل
الأشهر جاز بعد تحقق الإتمام ثم اعلم أن كل ما هو شرط في صوم القارن فهو شرط في صوم المتنع
بلا خلاف إلا أنما الحج فإنه ليس بشرط لصحة صوم المتنع في ظاهر المذهب على قول الأكثر

بل بشرط ان يكون بعد احرام العمرة فقط فلو صام المتمتع في أشهر الحج بعد ما أحرم بالعمرة
 قبل ان يحرم بالحج جاز لان وجود الاحرام حالة صوم الثلاثة شرط في جواز صوم القران واما
 صوم المتمتع فالأكثر على عدم اشتراط ذلك في البدائع وهل يجوز له بعد ما أحرم بالعمرة في أشهر
 الحج قبل ان يحرم بالحج قال أصحابنا يجوز سواء طاف للعمرة أو لم يطف انتهى وهو ظاهر في هذا
 المعنى لكن ليس بصريح في المدعى اذ يمكن جملة على المتمتع الذي ساق الهدي وكذلك ذكره في
 المدارك فعليه صيام ثلاثة أيام في وقت الحج وهو أشهر ما بين الاحرامين احرام العمرة واحرام
 الحج وكذا ما في شرح الكونز ووقته أشهر الحج بين الاحرامين في حق المتمتع انتهى وفيه ما سبق
 من جهة المبني مع ما في عبارتهم ما من ايها ما انه لا يصح صومه بعد الاحرام بالحج وليس كذلك
 لما سألني عن انه هو المستحب أو المتعين واما ما في مناسك الاربار وفي المختار وشرحه الاختيار
 من انه ان لم يجد صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة وان صامها قبل ذلك وهو محرم فظاهره انه لا يجوز
 صومه حال كونه حلالا اللهم الا أن يحمله قوله ما وهو محرم على انه قد أحرم بالعمرة كما قال
 غيره ما ان شرط اجرائها وجود الاحرام بالعمرة في أشهر الحج ولا يخفى بعده وقد ذكر امام
 الهدي أبو منصور الماتريدي أن القياس انه لا يجوز الصوم ما لم يشرع في الحج يعني قياسا على
 القران ولان احرامه بالحج هو السبب لان يكون متمتعاً به ووجه عليه الصوم فانه مجزئ ان يريد
 الحج بعد عمرته في الاشهر لا يسمى متمتعاً وهو قول زفر والشافعي فالأحوط ان لا يصوم الثلاثة
 الا بعد احرامه بالحج لانه جائز اتفاقاً بخلاف صومه بين الاحرامين وأيضاً في الآية الشريفة
 دلالة واضحة على هذا المعنى حيث قال فمن تمتع بالعمرة الى الحج أي منضممة الى احرامه فيها
 استيسر من الهدي فهذا صريح في ان كون المتمتع هو السبب للهدي اصالته وللصوم نيابته
 لا يجزئ جزمه منه اذ يمكن تخالف الجزأين لانه هذا قول الماتريدي ان القياس عدم جواز
 الصوم ما لم يشرع في الحج فيفيد أن المقيس عليه وهو القران لا يكون فيه خلاف ثم ان قرآن قيس
 على المتمتع المذكور في الآية فيستعين ان يكون حكمهما واحداً وهو يتوقف على الجمع الذي
 قدمناه من فرقيته وبين من قرن فعله البيان واما ما قبل من أن السبب هنا مركب فيكون
 وجود الجزأين الأول حيث يتوقع وجود الجزأين الثاني فينقض بكتلة اليقين حيث لم تصح بمجرد
 حصول اليقين قبل الحنث فان الحنث المترتب على اليقين هو السبب كما ان هنا الحاق الحج بالعمرة
 هو السبب في المتمتع وكذا لما فيه من وعكسه في القران والله سبحانه وتعالى اعلم ثم اتفق
 الاصحاب على أن من الاستحباب ان يصوم ثلاثة أيام متوالية بعد الاحرام بالحج آخرها يوم عرفة
 امكن ان كان يضعفه الصوم في يوم التروية ويوم عرفة عن الخروج والوقوف والدعوات
 فالمستحب تركه وتقديمه على هذه الايام حتى قبل يكره الصوم فيها ان كان يضعفه عن القيام
 بحقه ما قال في الفتح وهو كراهة تنزيه اللهم الا أن يسيء خلقه فيوقعه في محذور وعن عطاء من
 أفطر يوم عرفة بعرفة لم يقوى على الدعاء كان له مثل أجر الصائم انتهى وأقول بل أقوى لانه
 المؤمن خير من عبده مع ما فيه من زيادة الخير بسبب الفطر كما ورد ذهب المفطرون بالاجر اليوم
 حيث قاموا بخدمة الاخوان في السفر من ضرب الخيمة وسائر الخيمة وضعف الصائمون عن
 القيام بمصالحهم والحاصل ان كلما أخر صيام هذه الثلاثة الى آخر وقتها فهو أفضل لاحتمال

النذرة على الأصل (وان يقع) أي تمام هذا الصيام (قبل يوم النحر) فان لم يصم أصلاً أو صام يوماً أو يومين حتى دخل يوم النحر فقد فات البدل وهو الصوم ووجب الأصل وهو الهدى ولا يسقط عنه مدة عمره فحى قدر عليه أراقه بمكة ولا يجوز له أن يصوم الثلاثة في أيام النحر والتشريق وبعد هالدوات الوقت (وأن شوى) هذا الصوم (من الليل) فلو نوى قبل قرب الشمس أو بعد طلوع النحر لم يجزه كما أنه في جميع الكنفارات في الحج وغيره لا بد من النية بالليل (وان يكون عابراً عن الهدى في أيام النحر) الاظهر ان يقال وان يكون غير قادر على الدم وقت الحاق أو التقصير فانه اذا قدر عليه نيم بعد تحله لم يضرمه حيث يسبح صومه كما ساقى مصرحاً في كلامه (فلا يعتبر قدرته قبلها) أي قبل أيام النحر (ولا بد من فلو صام الثلاثة وهو قادر) أي على الدم قبل ان يشرع في صوم الثلاثة أو في خلافها أو بعد ما صام كلها (ثم يجز يوم النحر) أي قبل حلقه (جائز صومه ولو صام) أي الثلاثة (فقيراً) أي عابراً (ثم أبصر) أي قدر على الهدى (يوم النحر) أي نية تقصير (فان كان) أي اقتداره (قبل الحلق بطل الصوم) أي حكمه (ووجب الدم) أي اقتدرته على الأصل قبل حصول التقصير بالبدل كما لو وجد الماء في خلال التيمم أو بعد قبل الصلاة (وان كان) أي اقتداره على الدم (بعد) أي بعد الحلق أو التقصير ولو في أيام النحر (صح الصوم) أي حكمه كواجب الماء بعد ما تيمم وفرغ من صلاته (ولاشئ عليه) أي ولا يجب عليه الهدى لاستقرار البدل في وضع الأصل ولا يجمع بين البدل والمبدل فتأمل (وان لم يتحتم حتى مضت أيام النحر فأبصر) أي قدر على الهدى (لم يجب الهدى وأجزأ صومه) وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه لان الذبيح موقت بآيام النحر فإذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلا هدى فكأنه تحلل ثم وجد الهدى وزاد في الكبير وان يكون اذا وهما على الوجه المسنون فلوا إذا هما على غير وجه السنة بان أحرم القارن بالعمرة بعد طواف النذور فلا يجوز له الصيام وعليه دم كما مر وكذا المكي اذا قرن أو تقف فانه مسمى وعليه دم جبر ولا يجزئه الصوم وان كان معصراً لا يجدهن الهدى كما صرح به في السراج الوهاج وغيره والحاصل ان الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجبر فاحفظ هذه الكلمة لنفسك في كل قضية ومه المشروط أيضاً ان يقع صومه في أشهر الحج من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام الثاني في وقت الحج لم يجزه كما صرح به في المنافع واما الاحرام في أشهر الحج بالقران والقتة فليس بشرط بل لو أحرم قبلها أو طاف للعمرة فيمأ أكثره فيمأ جاز (واما صوم السبعة فشره صحت انبييت النية) أي كسائر الكنفارات (وتقديم الثلاثة) أي لكون السبعة معها عشر كما مله (وان يصوم) أي السبعة (بعد أيام التشريق) أي لحرمه الصوم في أيامه وقد مر في البدائع والبحر ان آخره لا يجوز صومه في أيام النحر والتشريق (ويستحب ان يصوم الثلاثة متتابعة آخرها يوم عرفة) كما مر (ولا يجب المتابع فيها ولا في السبعة ولكن يستحب) أي في السبعة كما في الثلاثة (ومجوز صيام السبعة) أي بعد الفراغ من أفعال الحج فانه لا يجوز قبل بالاجاع (بمكة) وكذا في غيرهما قبل الرجوع الى الأهل عنه ناسوا ونوى الإقامة بمكة أو لم (والأفضل) أي المستحب (ان يصومه بعد الرجوع الى أهله) أي خروجاً عن خلاف الشائعية واما ان نوى الإقامة بمكة جاز له صوم السبعة بمكة أجمعاً وقال ابن الهمام واما صوم السبعة

فلا يجوز تقديمه على قصد الرجوع من منى بعد اتمام عمل الواجبات لانه معاق بالرجوع انتهى
وفيه ان المراد بالرجوع في الآية عند علمائنا هو الفراغ من الحج سواء رجع من منى او اقام بها
وعند الشافعي هو الرجوع الى اهلته فتقيده بالرجوع من منى لا قائل به والله اعلم ثم اعلم انه
اذا قرن العبد او تمتع ولم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر فحطل فعليه دمان اذا عتق دم للقران
او للمتنع ودم لاجل لاله قبل الذبح كذا ذكره في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالعبد فان حكم
الحرة كذلك في تعدد الدم وان عجز القارن والمتنع عن الهدي والصوم بان كان شيخا فانيا بقي على
ذمته ولا يجوز ثمة الفدية عن الصوم كذا في شرح الزيادات للعتابي وفيه بحث لانه اذا كان عاجزا
عن الهدي انتقل حكم الوجوب الى الصوم واذا عجز عنه فالقياس ان تجزئه الفدية عنه كما في
في الصوم والافلامعني لبقائه على ذمته فينبغي ان يسقط عنه الصوم كما قالوا في صام الثلاثة
وتعكن من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم أولى
بان يسقط عنه الدم والله اعلم ثم اختلف أصحابنا في تعريف حد الغنى في باب الكفارات فقال
بعضهم قوت شهر فان كان عنده ما قل منه جازله الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت
يوم ليلة لم يجزله الصوم ان كان الطعام الذي عنده مائة دراهم هو الواجب عليه وهو موافق
لما روى عن أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله انه اذا كان عنده قدر ما يشتري
به ما وجب وليس له غيره لا يجزئه الصوم وقال بعضهم في العامل بيده أى الكاسب يسكت قوت
يومه ويكفر بالباقي ومن لم يعمل يسكت قوت شهر على ما ذكره السكراني وهو تفصيل حسن الا أن
هذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص لانه ان كان في ملكه فلا يجوز له ان يصوم كما صرح به في
الخلاصة والبدائع ولو كان عليه دين كما ذكره بعضهم وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة
رحمه الله ان كان له فضل من مسكنه وكسوته عن الكفاف وكان الفضل مائة درهم فصاعدا
لا يجزئه الصوم

*) (فصل في قران المكي لاقران لاهل مكة) * أى حقيقة أو حكما (ولا لاهل المواقيت وهم الذير
منزلهم في انفس الميقات) وكذا من حاذاهم من غيرهم (ولا لاهل الحل وهم الذين بين المواقيت
والحرم) وهذا لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والاشارة الى التقي
وفي معناه القران (فمن قرن منهم) أى ولو باضافة أحد النسكين الى الآخر (كان مسيئا وعليه
دم جبر) أى كفارة لاساءته حتم لان قرانه غير مسنون ليكون عليه دم شكر (ويلزمه رفض العمرة
أى لتلايكون عمله مخالفا للسنة) فاذا رفضه افعليه دم الرضا وهو دم جبر (وان لم يرفض) بار
مضى عليها (فدم الجمع) أى مع الاساءة عليه وهو دم جبر كما سبق وأيضا ان جنى جنبا قبل الرضا
يلزمه ما يلزم القارن الآفاقي (ولو دخل الآفاقي مكة في أشهر الحج بعمره فأفسدها) أى بجمعه
قبل طواف العمرة وأتمها (ثم أحرز بمكة) أى منها وفي حكمها أرض الحرم كلها (بعمره وحجها
أى معها) وتدخل (رفض العمرة) ومضى في حجته وعليه عمرة ودم (لانه صار كالملكى) أى حاد
في منعه من القران (ولو خرج) أى ثانيا (الى الآفاق فقرن) أى بعد ما عتق في أشهر الحج
فأفسدها وأتمها فقرن (كان قارنا) أى مسنونا (ولو خرج المكي) ومن في معناه (الى الآفاق
قبل أشهر الحج) وهذا بخلاف (وقيل ولو فيها) أى ولو خرج في الأشهر ويبدل عليه ما سبق (ص)

قرانه (ولزمه دم شكر) والحاصل ان المكي ممنوع من ان يقرن بمكة وما اذا خرج الى الاقاق
 بأن جاوز الميقات قبل اشهر الحج او بعدها وقرن صح قرانه ويكون مستوفيا ولا يبطل بالامام
 بأهله لانه لا يشترط ائمة القرآن عدم الامام كالكو في اذا قرن ثم عاد الى الكوفة لم يبطل قرانه
 كذا هنا وقصد المحبوبي وصاحب المبسوط بان المكي اعيا يصح قرانه اذا خرج من الميقات الى
 الكوفة مثلاً قبل دخول اشهر الحج اما اذا خرج بعد دخولها فلا قران له لانه لما دخلت اشهر
 الحج وهو داخل المواقف فقد صار ممنوعاً من القرآن شرعاً فلا يتغير ذلك بخروجه من الميقات
 هكذا روى عن محمد بن علي السنجاري وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والكافي والجميع
 وغيرهم بقولهم المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن صح قرانه قال في البحر وهو محمول على ما قاله
 صاحب المبسوط والمحبوبي لكن قال ابن الهمام قد يقال انه لا يتعلق به خطاب المنع بل مادام
 بمكة فاذا خرج الى الاقاق التحق بأهله لما عرف ان كل من وصل الى مكان صار ملحقاً بأهله
 كالأقاق اذا قصد بستان بنى عامر حتى جازله دخول مكة بلا احرام وغير ذلك فاطلاق المصنف
 أى صاحب الهداية هو الوجه انتهى والاطهر أن في المسئلة خلافاً لما في الكرماني قال ابن
 سماعة عن محمد اذا دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة أو داخل الميقات ثم خرج لم يصح قرانه عند
 أبي حنيفة وهو الصحيح قال في البحر وتقيد بقوله عند أبي حنيفة يقتضي أن يصح عندهما
 وأما ما في المسئلة الفارسي من أن المكي اذا خرج الى الميقات وأحرم بعمره وجدة معافاته يرفض
 العمرة في قولهم ففي البحر انه محمول على ما اذا خرج الى الميقات بعد ان دخلت عليه اشهر الحج
 وهو بمكة

(باب التمتع)

وهو في اللغة بمعنى التذلل والاتضاع بالشئ وفي الشريعة كما قال (وهو الترفق) أى لغير المكي
 (بأداء التسكين) أى العمرة والحج (في اشهر الحج في سنة واحدة من غير الامام) أى بأهله (بينهما
 الامام صاحبها) أى بأن يكون حاله تحمله من عمرته وقيل شرعه في حجه وزاد بعضهم في سفر
 واحد كما ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون باحرام مكي للحج وانما يسمى متمتعاً بالاتفاق بالاقرب
 الى الله تعالى بالعبادتين كما اختاره المصنف وألتمعه بمحظورات الاحرام بعد تحمله من العمرة
 أو لاتفاه به سقوط الهدوء الى الميقات ولا يبعد ان يقال ألتمعه بالحيلة حتى أدرك احرام الحجة
 (وهو أفضل من الافراد) أى عندنا في الروايات المشهورة وهو الصحيح ففي شرح المنظومة ان
 التمتع أفضل من الافراد بالاجماع بين أصحابنا في ظاهر الرواية والله أعلم

*(فصل في شرائطه) وهو أحد عشر شرطاً (الاول ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في اشهر الحج)
 فلو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً في رمضان ثم أعاده في شوال ورجع من عامه لم يكن متمتعاً اتفاقاً أما
 عند الكرخي ومن وافقه فلانه لا يرتفع الا بالاعادة وأما عند أبي بكر الرازي ومن معه ان
 كان يرتفع الا بالاعادة لكن لا يكون متمتعاً لانه نص عليه بمحمد في الاصل والحيلة لمن دخل
 مكة بعمره قبل الاثني عشر يوماً فالتحق أو القربان أن لا يطوف بل يصبر الى ان يدخل اشهر الحج ثم
 يطوف فانه متى طاف طوافاً واقعاً عن العمرة على ما تقدم ولو طاف بالكل أو أكثره ثم دخلت
 اشهر الحج فأحرم بعمره أخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً عند الكل لانه صار

حكمه حكم أهل مكة بدليل أنه صار ميقاته ميقاتهم قال الكرمانى إلا أن يخرج إلى أهله أو
 ميقات نفسه على ما ذكره الطحاوى ثم يرجع محرماً بالعمرة انتهى والظاهر أن هذا الحكم بالنسبة
 إلى الآفاق الذى صار فى حكم المكي بخلاف المكي الحقيقي فإنه ولو خرج إلى الآفاق فى الأشهر
 لا يصير متمتعاً سنة من الماسبق ولم يأتى من اشتراط عدم الإمام فى التمتع هذا والظاهر أن التمتع
 بعد فراغه من العمرة لا يكون متمتعاً من أتيان العمرة فإنه زيادة عبادة وهو وإن كان فى حكم المكي
 إلا أن المكي ليس ممنوعاً عن العمرة فقط على الصحيح وإنما يكون ممنوعاً عن التمتع كما تقدم والله
 أعلم (الثانى أن يقدم أحرام العمرة على الحج) وهذا مستغنى عنه بقوله (الثالث أن يطوف بالعمرة
 كله أو أكثره) أى فى أشهر الحج (قبل أحرام الحج) فلو لم يطوف قبل أحرام الحج أو طاف أقله ثم
 طاف كله أو أكثره الباقى بعد أحرامه للحج لا يكون متمتعاً بل قارناً ولو طاف أكثره قبل أحرام
 الحج وأقله بعده كان متمتعاً (الرابع عدم إفساد العمرة) فلو أجزم بالعمرة فى أشهر الحج ثم أفسدها
 وأتمها على الفساد وحل منها ثم حج من عامه ذلك قبل أن يقضى الم يكن متمتعاً ولو قضى عمرته وحج
 من عامه فبقيته تنفصل بحله الكنب المبسوطة (الخامس عدم إفساد الحج) فلو لم يفسد عمرته بل
 أفسد حجته لم يكن متمتعاً (السادس عدم الإمام) أى النزول (بالأهل المأما صحباً وهو أن يرجع
 إلى وطنه حلالاً) والعبرة بالمقام والتوطن لا بالمولد والنشأ ووجود الأهل فيصح تمتع الآفاقى
 وإن كان معه أهله ولا يصح من المكي وإن لم يكن له أهل (فإن حل) أى الآفاقى (من عمرته) أى
 فى الأشهر (ورجع إلى أهله ثم حج) أى ولو من عامه (لم يكن متمتعاً ولو رجع قبل الطواف أو بعده
 قبل الحلق ثم عاد) أى رجع أى حال كونه محرماً بعمرته (وحج) أى من عامه (كان متمتعاً) أى لعدم
 صحة الإمام كما قال (وهذا هو الإمام الفاسد) أى الغير المعتبر فى منع الشرع للمتمتع (وهو أن يرجع
 حراماً إلى وطنه) وهو أعم من أن يكون محرماً بغيره مرة أو حجه والحاصل أن الإمام صحيح وهو يبطل
 التمتع بالاتفاق وفاسد وهو لا يبطله عندهما خلافاً لمد وتفسير الأول أن يرجع إلى وطنه وأهله
 بعد أداء العمرة - لا لا ولا يكون العود إلى مكة مستحقاً عليه ثم يعود إلى مكة ويحرم بالحج وقال
 القسائرى وعند محمد ليس من ضرورة صحة الإمام كونه حلالاً ولكن شرطه أن لا يكون العود
 مستحقاً عليه وفيه اشكال لأن عدم استحقاق العود شرط عندهما إلا أن يقال المعتبر عنده
 الاستحقاق والمفروض بأن ترك أكثر طواف العمرة لا الواجب بأن ترك الحلق وأما عندهما
 فيعتبر الاستحقاق المفروض والواجب وكذلك المستحب عنده أى يوسف لأن الحلق فى الحرم
 مستحب عنده وتفسير الثانى أن يعود إليه حراماً ويكون العود مستحقاً عليه وجوباً واستحباً
 ولهما مانع يقات كثير مبسوطة فى محلها (والرجوع إلى داخل الميقات بمنزلة مكة) أى بمنزلة
 رجوعه إلى مكة وقد سبق حكمه (والى خارجه) أى والرجوع إلى خارج الميقات حال كونه (غير
 بلده قبل هو مكة وقبل هو كسره) أى من الآفاق (السابع أن يكون طواف العمرة كله أو
 أكثره والحج) بالرفع أى وإن يكون الحج معها (فى سفر واحد) فلو رجع إلى أهله قبل إتمام الطواف
 ثم عاد وحج فإن كان أكثر الطواف فى السفر الأول لم يكن متمتعاً لأنه اجتمع له نسكان فى سفرين
 (وإن كان أكثره فى الثانى) أى من سفره (كان متمتعاً) بهكذا أطلقه قاضيان ولم يحله إلى قول
 أحمد من الأئمة بل ذكر حكيم كونه تافيه وكذا أطلق فى المحيط والمبسوط ولم يحل فيه ما خلا

فنقول المصنف (وهذا الشرط على قول شجرة خاصة على ماني المشاهير) أي وإما على قولهما المشهور
 عنهما فلا الماصح به غير واحد أن من عاد إلى أهله بعد الطواف كله قبل الحلق ثم رجع ورجع
 فانه متمتع عندهما ولا يرد على ما ذكرنا قولهم في تفسير القمع هو الترفق بإداء النسكين في سفر
 واحد لأن من قيد به كصاحب الهداية صرح بنفسه أن بالعود محرما لا يبطل تمتعه فعلم أن
 أداءه في سفر واحد ليس بشرط كذا أقروا في الكبير والطاهر أنه شرط إلا أنه أعم من أن يكون
 حقيقة أو حكما والله سبحانه أعلم (الثامن) أدؤه في سنة واحدة أي على قول الأكثر كما صرح
 به غير واحد (فلوطاف العمرة في أشهر الحج من هذه السنة ورجع من السنة الأخرى لم يكن متمتعا)
 كما صرح به الزبلي (وان لم يل بينهما) أي ولو لم يقع بينهما المأمور صحيح كما بينه قوام الدين في شرح
 الهداية (أوبقي سرا إلى الثانية) ففي الفتاوى التنازلية معزيا إلى التفريد رجل اعتمر في شهر
 رمضان أي أحرم بعمرته فيه وأقام على إحرامه إلى عام قابل ثم طاف لعمرته في شوال ورجع من
 عامه لم يكن متمتعا انتهى وذكره عنهم أن هذا ليس بشرط قال ابن الهمام وقولنا لم يجمع من عامه
 يعني عام الفعل اما عام الاحرام فليس بشرط بدليل ما في نوادر ابن سماعة عن محمد بن أحمد عن
 بعمرته في رمضان وأقام على إحرامه إلى شوال من قابل ثم طاف لعمرته في العام القابل ثم رجع
 من عامه ذلك انه متمتع لانه باق على إحرامه وقد أتى بأفعال العمرة والحج في أشهر الحج فصار كأنه
 ابتداء الاحرام بالعمرة في أشهر الحج (التاسع) عدم التوطن بمكة (وهو المقام به أبدا) (فلو اعتمر)
 أي في أشهر الحج (ثم عزم على المقام بمكة أبدا) أي بالوطن فيها (لا يكون متمتعا) وأصل وجهه
 أن سفره الأول انقطع بوطنه فمما فلا يقع حجه وعمرته في سفر واحد (وان عزم شهرين) أي مثلا
 (وحيث كان متمتعا) كما ذكره في رواية الاكمل عن أبي يوسف وذكره عن ابن جماعة اتفاق الأربعة
 على أنه لو قصد الغرب بمكة قد دخلها بأرباب الإقامة به بعده القراغ من النسكين أو من العمرة
 أو نوى الإقامة به بعدهما اعتمر فليس بحاضر أي من حاضري المسجد الحرام الذين منعوا من
 التمتع والطاهر أنه إذا بدأ الإقامة الاستيطان فيه وافق ما سبق من البيان (العاشرون) أن لا يدخل
 عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة أي قبل الاعتمار سواء كان ميكائلا أو مستوطنا بها أو مقبلا عليها
 أو مسافرا منها (أو محرم) أي أو أن لا يدخل عليه الأشهر وهو محرم (ولكن قد طاف للعمرة
 أكثر من قبلها) والحاصل أنه لو دخلت عليه الأشهر وهو حلال أو محرم ثم أحرم بعمرته من الميقات
 أو لم يحرم ورجع لا يكون متمتعا (الآن يعود إلى أهله فيحرم بعمرته) فيكون حينئذ متمتعا اتفاقا
 أو خرج إلى ما وراء الميقات فيكون متمتعا عندهما ولو خرج من مكة قبل أشهر الحج إلى موضع
 لأهله التمتع والقران وأحرم بالعمرة ودخل محراما فهو متمتع في قولهم جميعا على ما ذكره الكرماني
 وفيه ما تقدم وأما التنويع فافهم (الحادي عشر) أن يكون من أهل الآفاق (والآفاق) أي كل من
 كان داره خارج الميقات فلا تمتع لأهله ولا لأهل داخله (والعبرة للتوطن فلا يستوطن المكي
 في المدينة مثلا فهو آفاق ولو استوطن الآفاق بمكة) كالمدينة وغيره (فهو مكي) إلا أنه تقدم أن
 المتمتع الآفاق إنما يصير ميكائلا إذا اعتمر في الأشهر ثم استوطن بها وأنه لا يضره الإقامة وإن كانت
 شهرين (ومن كان له أهل بمكة وأهل بالمدينة) أي مثلا (واستوت أقامته فيها) أي بأن
 لم يستوطن في أحدهما أكثر من الآخر (فليس بمتنع وان كانت أقامته في أحدهما أكثر

لم يصرحوا به) أي بالحكم فيه (قال صاحب البحر) ينبغي أن يكون الحكم للكثير) أي لاكثر
فإن كان أكثر أقامته بالمدينة أي مثلاً يكون متمماً وبجدة فلا (وأطلق في خزنة الأكميل) أي
عبارة (بالمتمع) أي حيث قال كوفي له أهل بكة وأهل بالكوفة لم يكن له تمتع انتهى وليس فيه
تصريح بالتمتع بل هو مطلق قابل للتقييد على مقتضى القاعدة أن لاكثر حكم الكل وكذا
ما أطلقه الكرماني بقوله ولو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ورجع إلى أهل بالبصرة فخرج
لم يكن متمماً لكن إطلاق الآية وهي قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهل له حاضري المسجد الحرام
يؤيد إطلاق المشايخ العظام ولأن المانع من صحة التمتع هو الإمام ولا شك في حصوله سواء
كثرت الأقامة أو قلت بالمقام وأيضاً قد صرحوا بأنه إذا دخل مصر أو تزوج فيه أنه يصير مقيماً
بنفس التزوج بالنية الإقامة في رواية وأغرب المصنف في الكبير حيث ذكر هذه المسئلة وفرع
عليها أنه ينبغي أن لا يصح تمتع من دخل متمماً فتزوج بكة وهو على نية الرجوع لانه صار مكة
وطناله وعلى رواية أنه لا يصير مقيماً بنفس التزوج من غير نية الإقامة يكون متمماً وهذا مقتضى
القواعد انتهى ووجه غرابته من وجوه كما لا يخفى لانه لو جرد مستوطن غير مقيم ولانه إذا تزوج
وهو على نية الرجوع كيف يصير مكة وطناله ولا مريية في تفاوت الحكم بين الإقامة والاستيطان
ولأن جواز التمتع للآفاق مقيده بعدم الاستيطان لابعدم الإقامة كما سبق وانما منع المكي من
التمتع وهو من أهل داخلها الآية السابقة ولهذا صرح الطحاوي بأن الآفاق إذا تمتع ومعه أهله
وأمراته فإنه يكون متمماً انتهى وكلام الأصحاب أيضاً ظاهر فيه كما لا يخفى وأما ما صرح به أبو
اسحق القهاوي بأنه لواسة وطن المكي في العراق أو غيره من الآفاق فليس بحاضر بالاتفاق ولو
استوطن الغريب بكة فهو حاضر المسجد بخلاف فراده ان من لم يكن أهله حاضري المسجد
الحرام يجوز له التمتع ولو كان هو من مكة أصلاً ومنشأً ومن كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع
لان العبرة بالحالة الحاضرة والإقامة الحاضرة والمراد بأهله نفسه كما ذكره أهل التفسير.

﴿فصل في تمتع المكي﴾ أي في حكم تمتعه ومن في معناه (ليس لأهل مكة) أي المقيمين بها (وأهل
المواقيت) أي أنفسهم وأما إذاها (ومن بينها وبين مكة) أي بين الحل من داخل المواقيت
وبين الحرم المحرم (تمتع) الآية المذكورة (فمن تمتع منهم كان عاصياً) أي لخالفته الآية (ومسياً)
أي في فعله أتركه السنة (وعليه لاساءته دم) أي دم جبر وجناية لكفارته قال في البدائع فبقيت
العمرة في أشهر الحج في حقهم معصية أي لخالفتهم السنة إذا أرادوا الحج في تلك السنة لما في
التحفة ومع هذا لو تمتعوا جاز وأساءوا ويجب عليهم دم الجبر وفي السكراني لا يجوز لهم أن يضيفوا
العمرة إلى الحج ولا الحج إلى العمرة انتهى وهذا يقيدان المكي إذا أتى بعمرة ليس عليه شيء إلا أنه
ممنوع من إضافة الحج إليها سواء في أنشائها أو بعدها وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عمر النسفي في
تفسير التيسير من أن حاضري المسجد الحرام ينبغي لهم أن يعتمر وفي غير أشهر الحج ويفردوا شهر
الحج لأنه أراد التنبيه لهم بترك عمرتهم لئلا يقعوا في محظور عتبعهم ولا يظنوا أن ذلك القعدة
من الأزمنة الفاضلة للعمرة مطلقاً وقوع عمره صلى الله عليه وسلم الأربعة كلها في ذى القعدة
فإن هذا الحكم ليس على إطلاقه بل مقيده بمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام كما أشار
إليه في كلامه وأما ما ذكره في النهاية من أن المكي لا يكره له أن يعتمر في أشهر الحج لكن لا يدرك

عمرته المجردة لا تكون مكرهه ولا ملزمة للكفارة بل تكون مائة من المتعة فلو كرر المكي
ومن بعينه من التمتع الا فاقى العمر في أشهر الحج وخرج من عامه لا يتكرر عليه الدم خلافاً لمن
لم يتحقق المسئلة ونههم والله أعلم واغرب ابن الهمام بعد تحقيق مقام المرام حيث قال
ثم ظهر لي بعد تحويل ثلاثين عاماً ان الوجه منع العمرة للمكي في أشهر الحج سواء حج من عامه أو لا
ثم قال بعد ما اطال غير اني رجحت ان المتعة تتحقق ويكون مسئلة أنسابه يقول صاحب التحفة لكن
الوجه خلافه لتصريح أهل المذهب من أبي حنيفة وصاحبيه في الا فاقى الذي يعتبر ثم يعود
الى أهله ولم يكن ساق الهدي ثم حج من عامه بقولهم بطلت عنه وتصریحهم بأن من شرائط التمتع
مطلقاً ان لا يلب بأهله بينهم المأما صحبها ولا وجود للمشرط قبل وجود بشرطه وقال ومقتضى كلام
أئمة المذهب أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ انتهى لمخا صوفيه ان الجمع بين كلام أئمة
المذهب وبقول المشايخ هو الاولى بالاعتبار بأن نقول قولهم بطلت عنه هم مرادهم بطلت عنه هم
المسنون لا تمتعهم الاغوى لتحققه بلا مربة عندهم وكذا تصریحهم في الشرط بان الشرط انما
هو في التمتع المسنون لا مطلق التمتع والافلامعنى لوجوب الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأما
الجواب عن الامام فهو ان المام أهل مكة ليس يضرهم لما وقع اتفاق علماء الاعلام من ان
الا فاقى اذا كان معه أهل صح له التمتع وانما يضره الامام اذا كان بعد فراغه من عمرته سافر
الى بلاد أو قريته من نحو كوفة أو بصرة ونزل بأهله كما هو مقرر في محله وهذا غاية التحقيق والله
ولي التوفيق فانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال ان كنت من أهل الحال ثم رأيت المسئلة
منقولة تبعين ام صريحة في شرح الطحاوي حيث قال وانما عليهم أي لاهل مكة أن يؤدوا العمرة
أو الحج فان فارنوا أو تمتعوا فقد أساءوا ويجب عليهم الدم لاساءتهم ولا يباح لهم الا كل من ذلك
الدم ولا يميزهم الصوم وان كانوا مسلمين كذا في التنازل خاتمة (ولو خرج المكي الى الا فاقى)
كالمدينة والسكوفة (في أشهر الحج أو قبلها) يعني دخل مكة بعمرة في أشهر الحج وخرج من عامه
(لا يكون مقمراً) أي على طريق السنة لوجود الامام (سواء ساق الهدي) أي مع كون المام
بأهله بحسب الظاهر يقع فاسد الكونه محرماً (أو لم يسه) فانه حينئذ يقع المامه صحبه الكونه
حلالاً وذلك لان سرقه الهدي لا يمنع صحة المامه بخلاف الكوفي اذا ساقه لان العود مستحق
عليه فأما المكي فلا يستحق عليه العود فصح المامه مع السوق كما يصح مع عدمه على ما صرح به
غير واحد كصاحب البدائع والكرمانى وشرائح الهداية وغيرهم لكن الكرماني ناقضه
في منسكه حيث قال في فصل حكم المكي اذا قرن أو تمتع فان لم يجاوز المكي الميقات الا في أشهر
الحج فليس يمتنع وعنددهم امتنع وان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمتعاً عند الكل لان
أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان جاز لاهله التمتع والقران فجازله التمتع أيضاً انتهى ويؤيده ان
أهل التفسير قالوا ان المراد بأهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
نفسه سواء يكون له أهل معه أم لا وقد ذكر عز بن جماعة في منسكه ان المكي اذا خرج الى بعض
الا فاقى لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه الدم باتفاق الاربعة
انتهى والمراد بدم لزوم الدم الجبر المقتضى على تركه السنة لان دم المتعة سواء يكون
شكراً عندنا أو جبراً عند غيرنا فهو لازم اتفاقاً فاقصوده ان تمتعه حينئذ يكون مسئلاً وغير مكره

بلا خلاف لكن لابد من قيد نحوه من مكة الى الاقاف قبل أشهر الحج عندما كان المسئلة
فيم ان فصل على سابق وكلام الكرمانى يحمل على الوقتين لاعلى التناقض كما توهم المصنف في
الكبير وأنى بأجوبة كلها ضعيفة الا بطواب بأن في المسئلة روايتين وبأن ما ذكره أوله مطلق
يحمل على أنه خرج في أشهر الحج عند أبي حنيفة لا غير ثم ذكر ثانيا مفصلا هذا وما في شرح
المجمع للمصنف ان الملكى اذا خرج الى الكوفة وقرن أو تمتع صح ينبغى أن يحمل على أحد نوعيه
أو صح على إطلاقه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث ان تمتعه امامه من فيجب دم شكر
أو غير مسنون فيجب دم جبر ولا يعد ان يفرق بين الملكى المستوطن وبين الملكى المقيم فيمتنع عن
الأول دون الثاني حيث ان سفره أبطل اقامته فصدق عليه انه جاع بينهم ما يسفر واحد وهذا كما
اذا كان خروجه الى الاقاف قبل الأشهر وما بعد دخوله فلا يجوز خروج الملكى ومن بعده
على قصد التمتع بل نزاع لانه حينئذ ليس من أهل الله والله أعلم ثم اعلم ان المصنف ذكر ان كل من
مكته داخل المواقيت فهو كالملكى بلا خلاف عندنا وكذلك من في نفس المواقيت وأما
الاقافى اذا دخل الميقات أو دخل مكة بعمره وحل منها قبل أشهر الحج فان مكته بها حتى يحج
فهو كالملكى وان خرج الى الاقاف قبل الأشهر فكلا فاقى أو فيه ان الملكى عند أبي حنيفة
وكلا فاقى عندهما

• (فصل • ولا يشترط لصحة التمتع احرام العمرة من الميقات) أى كما يوهمه بعض الروايات
(ولا احرام الحج من الحرم) أى لكون الاحرام من الميقات من جهة الواجبات (فلو أحرمت للعمرة
داخل الميقات ولو من مكة أو للحج من الحل) أى ولو من عرفة (ولم يلزم منهما المأماصهما) أى
برجوعه الى وطنه خلا (يكون متمعا) أى على الوجه المسنون (وعليه دم لتترك الميقات) أى
من الحرم أو الحل في الصورتين (ولا يشترط أيضا ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج) أى بل يشترط
أن يقع أكثر طوافه فيها (ولأن يكون للسكان عن شخص واحد) بل وان يكون أحدهما
عن نفسه والآخر عن غيره (حتى لو أحرمت شخص بالعمرة وآخر بالحج) أى واذا ناله في التمتع
(جاز) لكن دم المنة عليه في ماله وان كان فقيرا فعليه الصوم

• (فصل • التمتع على نوعين متمتع بسوق الهدى) أى من أول احرامه (ومتنع لا بد وقته والأول
أفضل) أى لزيادة افادة الصدقة على فضيلة التمتع (فاذا أحرمت بالنبلية) فبدمه بالانتم الأفضل مما
قام مقامهما من السوق ونحوه (ولان الجمع بينهما أفضل بأن يحرم بالنبلية قبل التقليل والوقوف
ثم بعد ذلك (ماتى هديه وهو) أى السوق بمعنى الدفع من ورائه (أفضل من القود) أى من جره
من قدامه (الآن لا يفساق) أى الهدى لصوابه (فقد وده) أى له ضرورة (ويقال بالبدنة)
أى الابل والبقر (بزيادة) أى بقطعة من طرف ظرف زاد وهو جراب أو سقرة من جلد (أو نعل
أو لحاء شجرة) بكسر اللام أى قشرها وهذا كما اعلم بأنه هدى لتسلاية تعرض له لقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا شعائر ما نولوا ولا الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت
الحرام يفتنون فضلا من ربهم ورضوانا (والفعل أفضل من التجليل وان جلا مع التثنية فسن
وزك كذا يضر) لانه ليس بسنة بل مستحسن (ويجوز الاشعار وقيل يكره) قال في المحيط هو الصحيح
وقيل بدعة لانه مثله (وقيل لا) وهو الأصح وفي المحيط هو الصحيح لما ورد في الأخبار وثبت

في الاشارة فقد قال الطحاوي والنسبجي أبو منصور الماتريدي لم يكره أبو حنيفة أصل الاشعار
 وكيف يكره ذلك مع ما استتبر فيه من الاخبار وانما كره اشعار أهل زمانه لانه رآهم يسألون
 في ذلك على وجه يخاف منه هلالك البدنية بسم اية خصوصاً في حرا الحجاز فزأى الصواب في سدد
 هذا الباب على العامة لانهم لا يثقون على الحجة فاما من وقف على ذلك بأن قطع الجلد دون اللحم
 فلا بأس بذلك قال الكرمانى وهذا هو الأصح وقال صاحب اللباب فعلى هذا يكون الاشعار
 المقصود المختار عنده من باب الاستحباب وهذا هو الحق بمصعب ذلك الحجاب وهو اختيار قوام
 الدين والامام ابن الهمام والله أعلم بالصواب وأما عند أبي يوسف ومحمد فالاشعار مكره وفي البقر
 والغنم وحسين في الابل وقيل سنة كذا في الحبيط وحكى ان القدوري اختار قوله ما وكان يرى
 التمسوى عليه (وهو) أى الاشعار لغة بمعنى الاعلام وشرعاً (أن يطعن بالريح) أى مثلاً (استدل
 بنام المبدئية من قبيل اليسار) أى على ما اختار المتأخرون من علمائنا وحكاه نضر الاسلام
 وفاضيلنا والكرمانى عن أبي يوسف وقال حسام الدين الشهيد في شرح الجامع وهو الاشبه به
 وقيل انه من قبل اليمين كما في رواية عن أبي يوسف (حتى يخرج) أى منه (الدم ثم يبلط بذلك
 الدم سناهما) أى ليكون ذلك علامة كونهما هدياً كالتقليد (ثم اذا دخل مكة) أى هذا المتنع
 الذى ساق الهدى (طاف وسعى لعمرته وأقام محرماً) أى لان سوقه مانع من احلاله قبل يوم
 النحر (ولو حلق لم يتحل من احرامه) أى لعمرته بل يكون جنباً على احرامها مع انه ليس محرماً
 بالحج (ولزمه دم) أى كما صرح به الزبلي الا ان يرجع الى أهله بعد ذبح هديه وحلقه ففي الحبيط
 فان ذبح الهدى فرجع الى أهله فله ان لا يحج لانه لم يوجد في حق الحج الا مجرد النية فلا يلزمه الحج
 وان أراد أن ينحر هديه ويحل ولا يرجع ويحج من عامه لم يكن له ذلك لانه مقيم على عزيمته المتنع
 فيمنعه الهدى من الاحلال فان فعله ثم رجع الى أهله ثم حج لاشئ عليه لانه غير متنع ولو حل بمكة
 فحجر هديه ثم حج قبل ان يرجع الى أهله لزمه دم لنته وعلمه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر (وان
 بدا) أى ظهر (له ان لا يحج) صنع بهديه ما شاء ولا شئ عليه (لما في شرح قوام الدين معزيا الى
 شرح الطحاوي ولو ساق الهدى ومن نية المتنع فلما فرغ من العمره قداله أن لا يتنع كان له
 ذلك ويفعل بهديه ما شاء (ولو أراد ان يذبح هديه ويحج لم يكن له ذلك) أى الماسبق (وان شوره ثم
 رجع بعد الحلق الى أهله ثم حج لاشئ عليه) أى لانه غير متنع كما تقدم (ولو رجع الى غير أهله من
 الافاق يكون متنعاً وعليه هديان هدى المتنع) أى في محله (وهدى الحلق قبل الوقت) أى في
 أى وقت شاء (وأما المتنع الذى لم يسق الهدى اذا دخل مكة طاف) أى فريضة (لعمره) أى
 في أشهر الحج (وسعى) أى وجوباً (رحلق) أى استحباباً بالقوله (وان أقام محرماً) أى محرماً (جائز)
 وقال الكاكي شارح الهداية وظاهر كلام صاحب الكتاب ان التحلل حسم لمن لم يسق الهدى
 وذكر الاسيبياى والوبرى والزبلي انه بالخيار ان شاء أحرم بالحج بعدما حل من عمرته بالحلق
 أو التفسير وان شاء أحرم قبل أن يحل من عمرته ووافقهم ابن الهمام أيضاً في هذا المقام (وايسر
 عليه) أى على المتنع (طواف القدوم) أى بالاتفاق كما صرح به الكرمانى وغيره والمراد قبل
 الاحرام بالحج أو مطلقاً لانه صار من أهل مكة حينئذ وليس عليهم طواف القدوم في حجته
 الا أنهم اذا أرادوا أن يقدموا السحى فلا بد ان يطوفوا ولو نة لانه يصح سعيهم بعده لكن قال

في الهداية ولو كان هذا الممتع بعد ما أحرم بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرم
في طواف الزيارة ولا يسعى بعده قال صاحب النهاية في قوله طاف أى طواف القدوم وتبعه
في ذلك الشراح كتاب الترميصة وصاحب السكفاية وصاحب العناية وفي خزنة الاكل وان
كان متمعا ان شاء طاف للقدوم بالحج قال المصنف وكلهم قالوا ذلك بعد ذكرهم انه ليس على المتع
طواف القدوم وتألفهم قوام الدين وسماه طواف نافله تنعاه لما في شرح مختصر الكرخي
وكذا الكرماني سماه طواف تطوع قلت أما قولهم ليس على المتع طواف القدوم فمحمول على
ما اذا لم يرتد تقدم السعي أولاً لأن طواف التلبية اندرج تحت طواف فرضه للعمرة كاذراج صلاة
تجبة المسجد في فرض صلاة بعد دخوله وقولهم ثم يحج المتع بعد عمرته كالمفرد دليل على انه
يبقى بطواف القدوم وأما قولهم المكي ليس عليه طواف القدوم فليس المعنى ان المتع ملحق به
حيث انه يحرم من حيث أسرم المكي به اذا المتع في حكم الآفائي من وجه ولهذا قالوا في تعريفه
انه الجوامع بين نسكين بسفر واحد واذا كان في حكم المسافر في كل نسك يلزمه طواف القدوم
في حجة كالقارن وتسمية بعض الائمة نفلا ونطوعا لا يتأني كونه قدوما لانه سنة ويطلق عليها
انها تطوع ونافله ويؤيده ان المذهب من النهاية ان طواف التلبية مشروع للمتعم وانما يشترط
للإبراء اعتباره طواف تجبة لكن ابن الهيثم طعن في عبارة النهاية وقال بل المقصود ان
السعي لا بد ان يترب شعرا على طواف فاذا فرضت أن المتع بعد احرام الحج تنقل لطواف ثم
سعى بعده سقط عنه سعي الحج ومن قيد اجزائه يكون الطواف المقدم طواف تجبة فعليه
البيان انتهى وهو منزلة العيان لان تعيين النسبة في طواف الركن والقرض اذا لم يكن شرطا
فتكيف في طواف التلبية اللهم الا ان يقال مراد صاحب النهاية بالاجزاء ان يكون الطواف
وقع بعد الاحرام فانه حينئذ لا يكون التلبية والله أعلم بقصد من السية (وبطواف) أى المتع
(بالبيت) أى لا بين الصفا والمروة (ما بدله) أى سخله وأراد ان طواف عبادته مستقلة يجوز
تكراره بخلاف السعي فانه لا يتكرر (ولا يعتمر) أى المتع (قبل الحج) وهذا بناء على ان التكرار
ممنوع من العمرة المفردة أيضا وقد سبق انه غير صحيح بل انه ممنوع من التمتع والقران وهذا
المتع آفائي غير ممنوع من العمرة فجازله تكراره حال انها عبادته مستقلة أيضا كالطواف (فاذا)
كان يوم التروية أحرم) أى المتع بنوعيه (بالحج وقبله أفضل) لزيادة أيام العبادة (فان كان) أى
هذا المتع (ساقى الهدى) أى قبل ذلك (بصبر محرما باحرامين) فيلزمه دمان في كل جنباية على
نسكين (والانبا احرام واحد) أى فالحظور غير متعد (وكما تقدم الاحرام على يوم التروية فهو
أفضل ساقى الهدى) وهو ظاهر وقد سبق (أولاً) أى لم يسبق لكن بقية أن يكون متمكنا من عدم
الوقوف في الحظور (والأفضل ان يحرم من المسجد) والحطيم أفضل اما كنه (ويجوز من جميع
الحرم ومن مكة أفضل من خارجها) أى بالنسبة الى سائر الحرم (وبعد) أى احرامه (ولو خارج
الحرم ولكن يجب كونه) أى كون احرامه (فيه) أى في الحرم (الا اذا خرج الى الحلال لم حاجة)
أى لفرض صحيح لا بقصد احرامه منه (فاحرم منه لاشئ عليه بخلاف ما لو خرج لقصد الاحرام)
أى منه فقط وأما ما في الهداية من ان الشرط أن يحرم من الحرم فمحمول على شرط الوجوب
لا على شرط الصحة لما في الجوامع الصغير وغيره من أن المتع اذا خرج من الحرم وأحرم بالحج

فعليه دم وقالوا ولو عاد الى الحرم قبل الوقوف سقط عنه الدم وقد قال البخاري عند جوابه عن قواهم الممتنع من تكون حجته مكينة ان هذه النكته لبيان أن ميقات الممتنع في الحج ميقات اهل مكة ولو أن المكي خرج من الحرم وأحرم بالحج بصير محرماً بالاجماع وان كان ميقاته الحرم فكذا هنا وهذا لأن الاصل في الممتنع أن تكون حجته مكينة ولو أحرم خارج الحرم بصير ممتعاً انتهى (ولو أراد تقديم السعي تنقل بطواف واضطجع ورمل فيه) كما سبق (ثم سعى بعده ثم راح الى عرفات) هذا وقال ابن العجيمي قال بعض العلماء من أراد تخصيصه بل ما قاله غالب العلماء فله دخل المسجد ويطوف سبعاً ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يصلي سنة الاحرام ويعني بما سبق له في آداب الاحرام من الغسل وآزالة الثفت واستعمال الطيب وغير ذلك ثم اعلم انه اذا أحرم الممتنع بالحج فان كان قد ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجنابة ما يلزم القارن وان لم يسقه وأحرم به دخل الحلق صار كالقارن بالحج الا في وجود دم التمتع وما يتعلق به والله أعلم

(باب الجمع بين النسكين المتحدين)

أى كحجتين أو عمرتين (أو أكثر) من الثنتين (أحراماً أو أفعالاً) يتميزين وسبأني بيانهما في فصاين (وهو) أى الجمع المذكور (مكرره مطلقاً) أى سواء يكون آفاقياً أو ميكائياً اذا مراد بالاطلاق جميع أنواع صور الجمع ففي الجران الجمع بين احرامى الحج واحرامى العمرة بدعة بالاتفاق بين الاصحاب وفي الجامع الصغير للعنابي انه حرام لانه من أكبر الكبائر وكذا ذكره السنخارى لكن لا يظهر وجه قوله ما في المحبط ان الجمع بين احرامى العمرة مكرره وفي الجمع بين احرامى الحج روايتان اظهرهما لا يكره وهذا ايضا مشكل يحتاج الى بيان الفرق ثم في النهاية اضافة الاحرام الى الاحرام في حق المكي ومن بعينه جنابة وفي الكرماني لا يجوز ولعل الكرماني اراد اضافة احرام احد النسكين المتحدين الى الآخر والنهاية اراد احرام أحد النسكين المختلفين فلا اختلاف بل اراد احرام العمرة الى احرام الحج بدليل قوله (وكذلك اضافة احرام العمرة الى احرام الحج في حق الآفاقي اساءة) وكرهية يعنى كفاي العناية (بخلاف اضافة احرام الحج الى احرام العمرة) اى الآفاقي (فانه يجوز له بلا كراهة دون المكي) فانه يكره له ذلك

(فصل في الجمع بين الحجتين أو أكثر) اما الجمع (اى بينهما) (أحراماً فهو ان يهل من الاهلال وهو رفع الصوت والمراد به هنا ان يحرم (بهما معاً) اى محجعتين (او على التعاقب) اى متعاقبتين احداهما عقب الاخرى منهما) (مع بقاء وقت الوقوف بعرفة) اى من زوال يومها الى انتهائهما وقتها وهو فجر يوم النحر وفائدة التقديم بقاء وقت الوقوف هي أنه لو وقف بعرفة ثم أحرم بالثاني لنبلة المزدلفة قبل طلوع الفجر يوم النحر لم يلزمه الثاني عند محمد وعندهما يلزمه ويرتفع لبقاء وقت الوقوف (فاذا أهل بحجتهين معافصاعدا) اى فزائدا على اثنتين (كعشرين) اى وثلاثين مثلاً (أو بحجة ثم حجة) اى مفترقتين (لزمه جميع ذلك) اى كل ما ذكر من العدد المستطوره من التتمية والزيادة (غير أنه يرتفع احداهما في المعية وفي التعاقب الثانية) والظاهر أن يقول والثانية في التعاقب وهذا عند ابى حنيفة وأبي يوسف واما عند محمد ففي المعية يلزمه احداهما

وفي التعاقب الاولى فقط قال في البدائع وغرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء اذا قتل مسلما
فعدمها يجب جوازا لان عقاد الاحرام بهما وعند من جوازا واجدا لان عقاد الاحرام باحدا هما
انتهى وهذا مشكل لما في الكافي قال ابو يوسف يصير احدا لاجل احدا كما في قوله ليلين
يجتنب فغرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء بالجناية قبل الرضا فعند أبي حنيفة جوازا وعند
محمد واحد وكذا عند أبي يوسف لا ارتفاع احداهما بل مكنت (واعلم ان تقصص) أي ما يرتفع
(الا اذا سار الى مكة) أي في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة كانص عليه في الميسوم وفي
القدوري في شرحه مختصر الكرخي انها الرواية المشهورة عنه وروى عنه انه لا يصير رافضا
لاحداهما حتى يشرع في الاعمال وهذا معنى قوله (أو شرع في الاعمال كالوقوف أو الوقوف
بعرفة) وغرة الخلاف تظهر فيما اذا جئ قبل السير أو الشروع فعليه دمان عند أبي حنيفة
للجناية على احرامين ودم عند أبي يوسف لا ارتفاع احداهما قبلهما وكذا عند محمد واحد
لعدم انعقاد احداهما وهذا معنى قوله (فلو لم يسرا يوما ولم يشرع في عمل) الواو بمعنى أو لما سبق
من القولين (فهو محرم باحرامين) أي عند أبي حنيفة (فيلزمه جوازا أن يارتكاب الجناية
كالقارن) أي خلافا لهما المسامحة عنهما (ولو احصر فدمان) أي على الخلاف المذكور (ولو
جامع) أي الجامع بين الجنتين قبل السير أو الشروع على الخلاف (فعليه ثلاثة دماء لم الرضا)
فانه يرفض احداهما ويعني في الأخرى ويقضي حصة وعمره مكان التي رفضها (ودمان للجامع)
أي لجنابته على احرامين (وبعد الارتضاء) أي اذا جامع بعد الارتضاء (بالسير أو الشروع
في العمل جوازا واحد) أي عليه دم واحد اتفاقا (ثم اذا ارتفعت احداهما لزمه دم الرضا
وقضاء الحج المرفوض من قابل وعمره) أي ولزمه عمره لانه صار كالفاتت وأما قوله في الكب
وقضاء عمرته فسامحة (ولو فاته الحج) أي غير المرفوض (فعليه جنتان وعمره) وذكر القاضي
في منسكه والطرابلسي وصاحب البحر العميق انه لو أهني بجنتين ولم يحج من عامه ذلك فعليه
جنتان وعمرتان وقال المصنف هكذا أطلقوه وليس بطلن بل ان كان عدم حجه من عامه لقوات
فعليه عمره واحدة في القضاء لاجل الذي رفضه وليس عليه ليقايت عمره لانه قد نحل بأهالي
العمره وان كان عدم الحج لاحصار فعليه عمرتان في القضاء لغير وجه من الاحرامين بل لفصل
انتهى وهو متحقق حسن كما لا يخفى (ثم ان فاته بعد الرضا لزمه دم الرضا) أي أبنا (او قبله)
أي او فاته قبل الرضا (فكذلك فيما ينظر) قال المصنف قلت ولو أهلك بهما بعرفة أي معا
أو متعاقبتين (في وقت الوقوف ارتفعت احداهما بل لفصل) أي اتفاقا بين أبي حنيفة وأبي
يوسف (وكذا في ليلة المزدلفة بعد الوقوف لاقبله) أي لاقبل وقت الوقوف (كما لا يخفى والله اعلم)
قلت وهذا مستفاد من قولهم واعلم ان تقصص عند أبي حنيفة اذا شرع في الاعمال والحاصل ان
المفرد اذا احرم بحجة أخرى وهو واقف بعرفة ليس لأهله الزمة عندهما خلافا لمحمد ويصير
رافضا لها لو وقف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف كما انعقد الاحرام وعليه دم للرضا وعمره
ويقضي الحج من قابل وكذا لو أهلك بهما ليلة مزدلفة بمزدلفة او غيرها ارتفعت الثانية (واما
الجامع فعلا فانه وان يحرم بالثاني بعد فوات وقت الوقوف فلا حرم بحج ووقف بعرفة ثم أحرم بحج
آخر يوم النحر فان كان) أي احرامه بالثاني (بغير الحاق الاول) أي حجه الاول (لزمه الثاني) أي

عند الكل (ولا شيء عليه لادم) أي الجنابة المجمع (ولا رفض) أي ولا يرفض شيئاً بل يعضى في الأول
 (ويبقى محرماً) أي بالنائي (إلى قابل) أي فيؤدي الثاني حيفسند (وان كان) أي أحرامه بالنائي
 (قبل الملق لزمه) أي الحج (أيضاً وعليه دم المجمع) أي اتفاقاً بين الأمام وصاحبه (ويعضى في
 الأول وهو) أي دم المجمع (دم جبر ويلزمه دم آخر) أي اتفاقاً (سواء خلق للأول بعد الإحرام
 للنائي) أي الجنابة عليه وهذا واضح (أولاً) أي أول يخلق حتى حج من العام الثاني فعليه دم عند
 أبي حنيفة لتأخير الملق وعندهم الشيء عليه (ولو خلق بعد أيام النحر فعليه دم ثالث) أي عند
 أبي حنيفة لتأخير الملق خلافاً لما قال الكرماني إذا حرم يوم النحر بحجة أخرى من سنته تلك
 فعند أبي حنيفة أن كان حاق في الأول بعد ما طاف للزيارة لزمه الإحرام ولادم عليه وان لم يخلق
 في الأولى أو حاق ولم يطف للزيارة لزمه الإحرام أيضاً وعليه دم لجمعه بين الإحرامين لأن إحرام
 الحج الأول قد بقي بقاء طواف الزيارة وادخل عليه إحرام حج آخر فيكون جامعاً بين الإحرامين
 فيلزمه دم كما إذا جمع بين الإحرامين انتهى وهو لا ينافي ما ذكره غيره كصاحب الهداية
 وشرائحها والكافي وغيرهم من أنه لو أهل بالنائي بعد الملق لا يلزمه دم مطلقاً من غير قيد بما بعد
 الطواف فاطلاقهم لا يأتى بما قدمه الكرماني خلافاً لما ذكره المصنف في الكبير (ومن فاته الحج
 فأهل بحجة أخرى) أي بعد ما فاتته الأولى (لزمه رفضها) أي رفض الأخرى (ودم) أي للرفض
 (وعمره وحجته) بل عمرتان وحجتان لأنه يتخلل بأفعال عمره فتبقى في ذمته عمره وحجته

* (فصل في الجمع بين العمرتين) * أعلم أنهم اتفقوا في وجوب الدم بسبب الجمع بين إحرامى العمرة
 واختلفوا في وجوبه بسبب الجمع بين إحرامى الحج وقالوا فيه رواية أن أحدهما الوجوب وبه
 صرح الترمذاني وغيره وقيل ليس إلا رواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الوجه (الحكم فيه)
 أي في الجمع بين العمرتين (كالحكم في الجنتين) أي في الجمع بينهما سواء (في المعبة والتعاقب
 والازم والرفض ووقته) أي وقت الرفض (وغير ذلك) أي مما سبق في الجمع المتقدم لكن لا كله بل
 بعضه (مما يتصور) أي وجوده (في العمرة) أي في الجمع بين أفرادها ثم المعبة واضحة لا يحتاج
 إلى بيانها وأما المعاقبة فينبى بقوله (فلو أحرم بعمره طوافاً أو كاه) أي بطريق الأولى
 (أو لم يطف شيئاً) كان الاختصار حذف هذه الجملة والاكتفاء بقوله (ثم أحرم بأخرى قبل أن
 يسعى للأولى لزمه) أي خلافاً للمحمد (رفض الثانية ودم للرفض وقضاء المرفوض) الأولى المرفوضة
 لأنها العمرة ولعل ذلك باعتبار كونه نسكاً (ولو طاف وسعى للأولى ولم يبق عليه إلا الملق فأهل
 بأخرى لزمته) أي العمرة الأخرى اتفاقاً (ولا يرفضها) أي الأخرى والأولى أن يقول ولا يرفض
 شيئاً (وعليه دم المجمع وان خلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر) أي الجنابة على الثانية
 اتفاقاً (ولو بعده) أي ولو خلق للأولى بعد الفراغ من الثانية (لا) أي لا يلزمه دم آخر (ولو فسند
 الأولى) أي من العمرتين بأن جامع قبل أن يطفوف (ثم أهل بالثانية) أي بإدخالها (رفضها) أي
 رفض الثانية (ويعضى في الأولى) أي حتى تنها ويكمل أفعالها (ولو نوى رفض الأولى وان
 يكون) أي ونوى أن يكون (عمله الثانية لم ينفعه) أي قصده هذا (فانه لم يكن رفضه) أي معتبراً
 (الأولاً وكذا هذا) أي هذا الحكم (في الجنتين ومن أحرم لا ينوى شيئاً معينا فشرع
 في الطواف) أي طاف ثلاثة أشواط أو أقل (ثم أهل بعمره رفضه إلا أن الأولى تعينت عمرة)

اي حث اخذ الطواف لحين اهل بعمره اخرى صار جامعاً بين عمرتين فيجب عليه رفض الثانية
كما تقدم

• (باب اضافة احد النسكين) •

اي المختلفين (الى الآخر والجمع بينهما معاً الجمع بينهما عام سنون لا فاقى) اي حثقة أو سحبا
بلا خلاف بل هو أفضل أنواع الحج عندما كما سبق (ومكروه للمكي) اي وان في مناه كما تقدم
(فان جمع المكي بينهما) وكذا المبقا في (رفض العمرة ووضي في الحج) أي في أعماله فقط (أما
الاضافة فعلى قسمين) لانه اما اضافة الحج الى العمرة أو بالعكس ولا ثالث لها (ما الاقل اضافة
الحج الى العمرة وهو ان يحرم بالعمره أولاً ثم بالحج قبل ان يطوف لها أو بعد ما طاف لها) اي قبل
ان يتحالف منها (والثاني اضافة العمرة الى الحج وهو ان يحرم بالحج أولاً ثم بالعمره قبل ان يطوف
طواف القدوم أو بعده) كان الاخصران يقول قبل سعيها (فالاول) أي القسم الاول وهو
اضافة الحج الى العمرة (بأنزله كراهة لا فاقى) بل مستحب لجل فعله صلى الله عليه وسلم بهما
بين الاساديب المختلفة على ما حقه ابن حزم ونبهه النووي وغيره (مكروه للمكي) للآية
الشريفة (والثاني مكروه لها) لكن بالنسبة الى المكي أشد كراهة وأعظم اساءة ممن الا فاقى
بل حل بعض العلماء كالثاقبي فعله صلى الله عليه وسلم على هذا القسم بهما بين الروايات والله
سبحانه وتعالى أعلم (أما تنزيعات القسم الاول فلا فاقى اذا أدخل الحج) أي احرامه (على
العمره) أي على احرامها (فان كان) ادخله عليها (قبل ان يطوف لها اكثر أو لم يطف شيئاً) أي كما
فهم ما قبله (فقارن) أي مسنون (وعليه دم شكر وان كان بعد ما طاف لها أربعة أشواط في
أشهر الحج فهو ممتنع ان حج من عامه ذلك بلا المام والا) أي وان لم يحج من عامه أوجب لكن مع
المام (فقردهما) وهذا غير ظاهر في المصوتين الاخيرتين لان الا فاقى اذا طاف أكثر أشواط
العمره في الأشهر وأحرم بالحج كيف يتصور أن يكون مفرداً بهما أو باحدهما وكذا اذا حج
والم بينهما فانه لا شك ان الماسم حينئذ فاسد غير صحيح فكيف يجبه له مفرداً من غير رفض لاحدهما
(وأما حكم المكي ومن مناه) أي المبقا في ومن صار من أهلها من الا فاقين (اذا أدخل الحج
على العمرة) بان أحرم بعمره في أشهر الحج أو في غيرها بعمره ثم أدخل عليها احرام حجة فهذا على
ثلاثة أوجه (ان كان) أي ادخله (قبل ان يطوف لها برفض عمرته) أي اتفاقاً (وعليه دم الرفض
وان مضى فيهما) أي حتى قضاها (جاز) أي ابرأه (وعليه دم الجمع) اي بين النسكين ولو فعل
هذا آفاقى كان قارناً لما تقدم (وان كان) اي ادخله (بعد ما طاف أكثره فيرفض حجه) أي اتفاقاً
وعليه دم ولو فعل هذا آفاقى كان ممتعاً (ولو كان) أي وان كان ادخله (بعد ما طاف الاقل
فكذلك) اي عند أبي حنيفة فيرفض الحج (وعليه دم حجة وعمره) أي قضاؤه ان لم يحج من عامه
ذلك (وان قضى الحج من سنته تلك) أي بعينها وخصوصه (بان احرم به بعد الفراغ من العمره فلا
عمره عليه) كما سرح به القدوري في شرحه مختصر الكرخي وشمس الائمة الكردى والزيلعي
(ولو مضى فيها جاز) أي ابرأه (مع الاساءة) اي اساءة الكراهة (وعليه دم الجمع ولو أن كوفياً
دخل مكة بعمره فأنفد ما) أي يجتمع قبل طوافها (واتها) أي كمل أنفائها (طوافها وسعيها
ثم احرم بمكة) أي منها (بعمره وحجة يرفض عمرته وعليه دم) اي الرفض (وقضاؤها لانه) أي

الكوفي (صار كالمكي) أي بعد دخوله مكة (ولا فرق في حق المكي بين أن يجتمع بينهما في أشهر الحج أو غيرها) بل في غيرها أشد كراهة لوقوع أحرام الحج في غير وقتها (فلو اهل المكي بعمره فطاف لهما أكثر في غير أشهر الحج ثم أهدل بحجة) أي في غير أشهره (فعليه دم) كما صرح به صاحب المبسوط مع ما لا يأنه أحرم بالحج قبل أن يفرغ من العمرة وليس للمكي أن يجتمع بينهما فإذا صار جامعاً من وجه كان عليه الدم انتهى (ولو فعل ذلك آفاق لم يجب عليه شيء) إلا أنه مسمى كناية - دم والله أعلم (وأما تقريرات القسم الثاني) وهو ما إذا أهدل بالحج أولاً ثم بالعمرة ثانياً (فان كان) أي المحرم بهما (ميكاً أهدل أولاً بالحج ثم بالعمرة فعليه رفضها) أي رفض العمرة على كل حال (وان مضى عليها) أي ولم يرفضها (جاء) أي اجزأه (ولزمه دم وان كان) أي المحرم بهما (آفاقاً ادخل العمرة على الحج) أي ففسيخ تفصيل ان كان ادخاله (قبل ان يشرع في طواف القدوم فهو فارن مسمى) أي وعليه دم شكر أقله أساءته واعد دم وجوب رفض عمرته (وان كان) أي ادخاله (بعد ما شرع فيه) أي ولو قلنا لا (أو بعد اتمامه) أي تكميل طواف قدومه بالطريق الأولى (وهو بمكة أو عرفة فكذا) أي في حكمه كما سبق في أن يقال (هو فارن مسمى) أكثر أساءة من الأولى (فيه انه حينئذ ليس حكمه كذلك فكان حقه أن يقول فهو أكثر أساءة وعليه دم جبر وقيل شكر وحينئذ يستقيم قوله) ويستحب له رفض العمرة (والحاصل أنه ليس حكمه بحكمه في جميع الوجوه ولا في بعضه إلا في كونه فارناً وصرفاً بطلاق الأساءة) (ولو أهدل به في أيام النحر والتشرى قبل الحلق وجب الرفض) أي انقافاً (والدم والقضاء وكذا بعد الحلق) أي يجب الرفض والدم والقضاء على الأصح وفي شرح الزيلعي لأنه جع بينهما في الأحرام أو في بشية الأفعال فان قيل كيف يكون جامعاً بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بعد اتمام التحال من أحرام الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في أيام التشرى فيصير جامعاً بينهما فاعلاً وان لم يكن جامعاً بينهما إلا حراماً فيلزمه الدم لذلك انتهى ولعله لم يذكر السعي مع أنه من الواجبات للحج لأنه قد تقدم على الوقوف وقد يعقب طواف الزيارة وقيل إذا أحرم بالعمرة بعد الجلق لا يرفضها كذا في الأصل قال الزيلعي والأصح انه يرفضها احترازاً عن ارتكاب المنهي عنه لان العمرة منهى عنها في خمسة أيام وتأويل ما ذكر في الأصل انه لا ترتفع من غير رفض لها انتهى ولا يخفى انه يستفاد منه ان العمرة قبل السعي بعد أيام التشرى أهون في الأمر وأيسر في الوزر فينبغي ان يقال بالحداد دم الرفض اذا تعددت العمرة دفعا للخرج المدفوع بل الظاهر من رضع المسئلة في أحرامها بالعمرة أيام التشرى ان فيما بعد ذلك ليس كذلك ولو كان باقياً على السعي لاسيما ورواية الأصل انه لا يرفضها بعد حلق ثم من صحح الرفض على بكون أحرامها ما وقع في الأيام المنهي عنها فلا يلزمه شيء بعدها أصلاً سواء بقي عليه سعي أم لا والله أعلم (ولو لم يرفض في صورتين أجزأه وعليه دم الجمع ولو فاته الحج فاحرم بعمره قبل أن يتحلل) أي بأفعال العمرة لقوات حجه (فعليه رفض العمرة) أي اللاحقة

*(فصل) * أي في القضايا الكلية من هذا الباب (كل من لزمه رفض الحج في البابين) أي في باب الجمع بين النسكين وباب إضافة أحدهما إلى الآخر يجتمع أقسامها (فعليه لرفضها دم وقضاء بحجة وعمره) أي لأنه في معنى قاتل الحج (وكل من لزمه رفض العمرة فعليه دم وقضاء وعمره)

لا غير لانه في معنى فاسد العمرة (وكل من يلزمه الرض) أي للجمع بين الاسرايين (ولم يرض)
 أي أحدهما (فعليه دم الجمع) ثم عدم الرض انما يتصور اذا جمع بين حجة وعمره أو بين الحجتين
 بعد الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي لاحدهما وهذا معنى قوله (وكل من عليه الرض) أي
 رضى حجة أو عمره (يحتاج الى نية الرض) أي ليرتضى (الامن جمع بين الحجتين قبل قواف رقت
 الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي للاولى في هاتين الصورتين) أي من الجميد (ترتضى
 احدهما من غير نية رضى لكن اما بالسير الى مكة أو الشروع في اعمال احدهما كما مر) أي
 من الخلاف في الحالتين (وكل من جمع من الاسرايين) أي المحتلفين أو المنفقين (فحجى قبل الرض
 فعليه مثلاما على المقد) أي من الجزاء في تلك الجنابة كالتقارن (وبعد الرض) أي رفس
 ما يجب عليه رفضه (فعليه جزاء واحد) أي كالمتمتع وبقي من الكليات ان كل دم يعيب بسبب
 الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مقامه وان كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل
 منه ولا ان يطعمه غنيما بخلاف دم الشكر ثم اعلم ان من جمع بين الحجتين أو العمرتين أو حجة وعمره
 ولزمه رفض احدهما فرضه ما فعليه دم الرض وهل يلزمه دم آخر للجمع أم لا فالذي كورر
 عامة الكتب ان دم الجمع انما يلزمه فيما اذا لم يرض احدهما اما اذا رضى هاتين كزنيه الا دم
 الرض بل المتهوم منها انصرم بها ولو يجمعا عدم روم عدم الجمع ووقع في البحر انه اذا جمع بين
 الحجتين أو العمرتين ثم ارتضى احدهما الزمه دم الرض ودم آخر للجمع بين احراى العمرة وفي
 وجوب الدم بسبب الجمع بين اسراى الحج روايتان أحدهما الوجوب انتهى وتبعه أبو الجاني
 منسكه فقال فيما اذا جمع بين الحجتين أو العمرتين يلزمه رفض احدهما او دمان للرفض والجمع

• (باب في نسخ احرام الحج والعمرة) •

أي الى غيرهما (لا يجوز ولا يصح) تا كيدويان (فسخ احرام الحج الى العمرة بعد الثلاثة)
 أي عندنا وعند مالك والشافعي (خلافا لاجد) حيث ذهب الى ظاهر الحديث حيث قال مرافقه
 العام هذا أم لا بد قال لا بد وغيره ذهبوا الى انه كان ذلك من خاصة تلك السنة لان المقصود
 منه كان صرفهم عن سقى الجاهلية وتمكين جواز العمرة في أشهر الحج في ذنوسهم حيث كانوا
 يقولون ان العمرة في أشهر الحج من أجزا القبول وبذل عليه ما روى عن بلال بن الحرث انه
 قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أو لى بعدنا قال لكم خاصة والجواب عن الحديث
 الاول ان المشار اليه به ذاهوا لانيان بالعمرة في أشهر الحج لافسخ الحج بالعمرة (وهو أن يفسخ
 به الحج بعدما أحرم به ويقطع افعاله ويجعل احرامه واقفاله للعمرة وكذا لا يجوز فسخ العمرة
 يجعلها اجماعا عند الثلاثة) أي من الائمة (أو الاربعة) أي جميعهم بناء على ان المسئلة فيها روايتان
 عن الامام أحمد والله أعلم

• (باب الجنائيات) •

أي ارتكاب المخطورات الشاملة للمقدمات وترك الواجبات (المحرم اذا جنى عمدا بلا عذر
 يجب عليه الجزاء) أي جزاء فعله وهو الكفارة (والاثم) أي ومدارك الائمة هو التوبة عن المعصية
 (وان جنى بغير عمد) أي بخطأ ونسيان أو كره أو جهل فيما لم يجب عليه علمه (أو بعد فعله)

الجزاء دون الاثم) فالصواب أن يقول فلا بد من الجزاء على كل حال والتوبة في بعض الافعال
 (ولا بد من التوبة على كل حال) فيه انه لا يجب التوبة اذا كان بعذراً وبغير عمد والمقصود
 انه اذا جنى عمداً بلا عذر ثم كفر فلا يتوهم انه لا يتوجه عليه الاثم ولا يجب عليه التوبة فقد ذكر
 ابن جماعة عن الائمة الاربعة انه اذا ارتكب محظوراً الاحرام عامداً يأنم ولا يخرج منه القدية
 والعزم عليها عن كونه عاصياً قال النووي ربحاً ارتكب بعض العامة شيئاً من هذه المحرمات
 وقال انا اقتدى متوهماً انه بالتزام القدية يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل
 قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثم ولزمته القدية وليس التوبة مبيحة للاقدام على فعل
 المحرم وجهه الله هذا الفعل كجهالة من يقول انا اشرب الخمر وأزني والحديث يهرني ومن فعل شيئاً
 يحكم به يهرجه فقد أخرج حجه أن يكون مبروراً انتهى وقد صرح أصحابنا بمثل هذا في الحدود
 فقالوا ان الحد لا يكون طهرته من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل لا بد من التوبة فان تاب كان
 الحد طهرته وسمعت عنه العقوبة الاخرى وبالاجماع والا فلا لكن قال صاحب الملتقط في باب
 الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم يوجد منه التوبة من تلك الجنایة انتهى وبوفيه ما ذكره
 الشيخ فجم الدين النسفي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أي
 اصطاد بعد هذا الابتداء قيل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا اذا لم يتب منه فانما
 لا ترفع الذنب عن المصر انتهى وهذا تفصيل حسن وتقييد مستحسن يجمع به بين الأدلة
 والروايات والله أعلم بحقائق الحالات (ثم لا فرق في وجوب الجزاء فيما اذا جنى عامداً أو خاطئاً)
 أي مخطئاً (مبتدئاً أو عائداً) خلافاً لما قال في العائد للصبي ان له العذاب الا ليم فقط دون الجزاء
 (ذا كرا) أي منذ كرا الاحرامه (أو ناسياً عالمياً أو جاهلاً) أي بالمسئلة (طائعاً أو مكرهاً) أي في فعله
 (نائماً أو منتبهاً) أي عند مباشرة (سكراناً أو صاحياً) أي حال عمله أو تركه (مغمى عليه أو ميقظاً
 معذوراً أو غيره موسراً أو معسراً) أي غنياً أو فقيراً (بمباشرة) أي جنى بمباشرة نفسه (أو بمباشرة
 غيره به بامر) أي حال كونه بمباشرة غيره بامر (أو بغيره) أي بغير امره (في هذه الصور اجمعها
 يجب الجزاء) أي بلا خلاف عندنا (وهذا) أي الذي ذكرناه (هو الاصل) أي القاعدة
 الكلية (عندنا) أي خلافاً لغيرنا في بعض الصور السابقة (لا يتغير) أي هذا الاصل (غالباً)
 ولعله أشار الى ما سألني من انه اذا طيب محرم محرماً لا شيء على الفاعل ويجب الجزاء على المفعول
 (فاحفظه) أي هذا الاصل فانه كثير المنفع في هذا الفصل (ثم الجنایات) أي المحظورات على
 المحرم (باعتبار جنسها) أي المتنوعة (على انواع) أي مختلفة (تم ذكر كل نوع على حدة) أي
 حكم كل واحد بانفراده ليعرف تفاصيلها بعد معرفة اجمالها في ضمن فصولها (النوع الاول
 في حكم اللبس اذا لبس المحرم) أي بالحج أو العمرة أو بهيمة (الخيط) أي الملبوس المعمول على
 قدر البدن أو قدر عضو منه بحيث يحيط به سواء كان بخياطة أو نسج أو وصق أو غير ذلك
 وكذا حكم تغذية بعض الاعضاء بالخيط أو غيره (على الوجه المعتاد) أي بان لا يحتاج في حفظه
 الى تكلف عند الاشتغال بالعمل رضاءه ان يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قبضه مثلاً على وجبه
 اسفل (فعلية الجزاء) أي الآتي تفصيله (وتفسيره) أي تعريف الخيط المحظور على ما في الفتح
 (ان يحصل بواسطة الخياطة احتمال على البدن) أي بوضعه وصنعه (واستمسكه) أي بنفسه من

غيره - أكد (قايروما) أي من الاشتغال والاستعمال (اتقى انتقى ليس القبط) أي لا تتقنه المكل
بالتقنه البعض وفيه انه يرد عليه البباد المشتغل بالاصق فانه ليس فيه خياطة مع انه ممن
الخيط اللهم الا ان يراد بالخياطة انضمام بعض الاجزاء ببعضها فيصير ان يكون له زابل ينال
ما توبع يحرم لبسه للمعروف مع انه ليس بمخيط انتفاقا (فاذا لبس مخيطا) أي على الوجه المعتاد
(يوما كاملا) أي نهرا شرعيا وهو من الصبح الى الغروب (اوليلة كاملة فمليه دم) أي
انتفاقا والظاهر ان المراد مدة ارا حدهما فقيده ان من لبس من نصف النهار الى نصف الليل من
غير انتفاق وكذا في عكسه لم يدم كما يشير اليه قوله (وفي أقل من يوم) أي من مقداره ان يروى
بشخص ساعة (أو ليلة صدقة) وهي نصف صاع من ر (وكذا لو لبس ساعة) أي شعوبية وهي جزء
من أجزاء اثني عشر حالة اعتدال الليل والنهار (فصدقة) أي روفة القدر (وفي أقل من ساعة)
أي عرفية لالوعة لانها أقل ما يطلق عليه الزمان (قبصة) بالثاف الفتوحة والساد المهسلة
وتصم ما جعل كفتك على ماني الناموس وأما القبضة بالمجمة فهي وما قبضت عليه من شيء وليس
باسبه المقام (من بر) بضم مو حقة من حنطة أو قبضتين من شعر هذا وعن أبي يوسف في أكثر
من نصف يوم أو ليلة دم اقامة للاصك كتم مقام الكل وهو قول أبي حنيفة أو لا ثم يرجع عنه على
ما ذكره في البحر وهذا يؤيد ما قد ساء من اعتبار المقدار وكذا ما روى عن محمد بن أبي بلبس بعض
اليوم قسطة من الدم حتى لو لبس يوما الساعة فعليه من قبصة الدم بمقدار ما لبسه عنده وأما
ما ذكره رشيد الدين بن أبي يوسف انه اذا لبس قايلا أو كثيرا فعليه دم فقريب جدا (ولو لبسه)
أي الخيط (اباما) أي من غير نزاع واداء جزاء (فعليه دم واحد) أي اذا كان لبسه بعد ذنبا أو بعد
عذر بخلاف ما اذا كان بعضه بعد ذنوبه وبعضه بعد عذر فانه يتعدد الجزاء فيلزمه دم بخير في الاول
ويحتمل في الثاني (فان أراق) أي الدم (الذلك) أي لاجل ذلك اللبس (ثم تركه عليه يوما آخر فعليه
دم آخر) أي لجنابة ثانية بعد كنفارته للجنابة الاولى وهذا بالاتفاق وكذا اذا أخلاه وارق ثم
لبسه بعده بلا خلاف (ولو لبس) أي قيصا مثلا (يوما مثلا) أي أو ليلا أو مقيدا ارا حدهما متصلا
(ثم نزع) أي خله (ثم لبسه ثم تركه) أي ترك لبسه (فان كان نزعها على عزم الترك) أي بان لا يربذ
لبسه ابدا في حال احرامه (فعليه كفارة أخرى) أي لللبسه ثانيا (والا) أي وان لم ينزعها على
عزم الترك بل نزعها على قصد ان يلبسه ثانيا أو خله ليلبس بدله (لا) أي لا يلزمه كفارة أخرى
لتداخل لبسه وجعله ما لبسا واحدا حكما فان الترك مع عزم الفعل كالوجود (ولو رجع اللباس)
أد أنواعه (كاه معا) أي في مجلس واحد (من قيص وقباص وعامة وقلنسوة وسراويل وخيف)
بيان لبس اللباس (وليس) أي داوم على لبس جميعها (يوما أو اباما) أي ولم ينزعها أو نزعها ليلا
للوم ويعاود لبسها ثم ارا ويلبسها ليلالبرد وينزعها نهرا (فعليه دم واحد) ما لم يعزم على الترك
عده الخلع فان عزم على الترك عند نزعها ثم لبسه تعدد الجزاء ان كفر للاول بالاتفاق وان لم يذكره
فمندهما دمان وعنده محمد دم واحد قال في الفتح موافقا لما في البدائع (وهذا) أي ما ذكره من
اتحاد الجزاء على لبس الخيط بمحله (اذا انحسب اللبس فان تعبد السبب كما اذا اضطر الى
لبس ثوب فللبس ثوبين فان لبسه ما على موضع الضرورة) أي بعينها (فتجوز ان يحتاج الى قبص)
أي مثلا (فلبس قبصين أو قبصا وحيدة أو يحتاج الى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعليه كفارة

واحدة) لان محل الجناية متحدة فلا ينظر الى الفعل المتعدد (بتخفيفها) لوقوع أصل الجناية لضرورة ما صرح به في المحيط وكذا اذا لبسهما على موضعين لضرورة بهما في مجلس واحد بان لبس عامة وخفاء عذر فيه مما فعله كقارة واحدة وهي كقارة الضرورة لان اللبس على وجه واحد يجب كقارة واحدة (وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلا أو لبس قميص الضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه كفارتان كفارة الضرورة بتخفيفها وكفارة الاختيار) أي غير حالة الاعتذار (لا يتخفف فيها) أي بل يتخفف الكفارة عنها انتهى وخالفه ما اطرأ على حيث قال ولولبس قميص الضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه دم وفدية. كذا ذكره في الكبير على سبيل الاعتراض ويمكن دفعه بان يقال مراده الدم المتخفف لغير الضرورة والقضية النجاسة في الضرورة وفي السكر ما في ولولبس قميص الضرورة فلما مضى بعض اليوم لبس قميصا آخر وليس قلنسوة ولا غير ضرورة حتى مضى اليوم فعليه في لبس القميص كفارة واحدة كقارة الاضطرار وفي لبس القلنسوة كفارة أخرى غير الاضطرار لان هذا اللبس غير اللبس الاول أي لاختلاف الوصفين كونهما بعذر وبغيره فكانا كشئتين متغايرين سواء في مجلس أو مجامعين انتهى وهذا الحكم في الحلق بان حلق بعض أعضائه لعذر وبعضها لغير عذر ولو في مجلس يتعددا لجزاء وهكذا في الطيب والله أعلم (ولو كان به حيي غيب) يكسر الغين المعجمة وتشديد الموحدة أي بان تأتي يوما بعد يوم ونحو ذلك (فجعل يلبس المخيط يوما) أي للاحتياج اليه (وينزع يوما) للاستغناء عنه فإدات المحي تأخذه فاللبس منه عليه وعليه كفارة واحدة وإن زالت هذه وحدثت أخرى اختلف حكم اللباس فعندهم عليه كفارتان كفر الاول أو لا وعنده كفارة واحدة ان لم يكفر وان كفر فكفارة أخرى على ما في البدائع وغيره (أو خصمه عدو) أي في حصن ونحوه (فاحتاج الى اللبس للقتال أياما) أي مثلا (يلبسها اذا خرج عاياه) أي على العدو أو بعكسه (وينزعها اذا رجع) أي هو أو عدوه (أو لم ينزع أصلا) أي ولورجع العدو (أو لم يرجع) أي العدو (ولكن يلبس في وقت وينزع في وقت) أي والعجلة قائمة بان لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لم يمه كفارة أخرى (أو كان به) أي وقع بالنجس (ضرورة أخرى) أي غير ضرورة الاحصار (لأجلها يلبس في النهار) أي للاحتياج اليه (وينزع في الليل للاستغناء عنه أو فعل بالعكس) أي بان لبس في الليل ونزع في النهار (لبرد أو غيره) من الضرورات (أو لم ينزع ولو مع الاستغناء عنه والعلة اللازمة) جلة حاله بمقدرة ان بقاء العلة قامت مقام الضرورة الدائمة (فإدام العذر) أي موجودا حقيقة وحكما (فاللبس متحد في جميع ذلك) أي في جميع ما ذكر من الصور (وعليه كفارة واحدة) أي للتداعيل (بتخفيفها) أي لارتكابه معذورا (فان زال العذر الذي لأجله لبس) أي بالكلية (ببقين) أي زال يبقين (فنزاع أول ينزع وحدث عذرا آخر) أي فلبس (أو لم يحدث عذرا ولكن دام على اللبس) أي بلا عذر (فعليه كفارة أخرى الا اذا كان على شئ من زوال العذر فاستمر) أي على لبسه (فعليه كفارة واحدة ما لم يبقين زواله) وهذا كله توضيح قد علم بيانه من تقييدهما بالزوال في السابق ببقين والأصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس لكن هنا دقيقة وهي انه اذا كان بقاء العذر حكما وزواله حقيقة فالظاهر انه يجب عليه نزعها لئلا يكون

عاصيا وان شط عنه الكفارة في هذه الصورة فليتنا العلة في الجملة (ولو زار الطبيب ان يوما فاعطى
دم ووقا قد صدقة ولو اتى النبا) أي ونحوه كالعباء (على منكبيه وفيه يوما فاعطى دم) أي اتينا
(وان لم يدخل يديه في كفيه) كما سرح به في النهاية ونحوه الأئمة والاصحاب والبدائع لان
الزوجة لا تدخل ولا قال (وكذا لو لم يزره ولكن أدخل يديه في كفيه) وكذا اذا أدخل إحدى
يديه في كفه ولو لم يزره لانه بمنزلة الزار الواحد ولانه يصدق عليه حينئذ تعريض الخيط على ما سبق
ويؤيد ما في بعض النسخ من اراد التمييز بين (ولو ألقاه) أي على منكبيه (ولم يزره) ولم يدخل يديه
في كفيه فلا شيء عليه) أي من الجزاء (سوى الكراهة) استثناء منتقطع أي لكن الكراهة ثابتة
لخالقه السنة ولا يبعد أن يكون الاستثناء متعلا أي لا شيء عليه من الاحكام الا الكراهة
وهذا عندهم خلافا لفرحي حيث قال عليه دم (ولو لم يجده سوى سراويل فليس عليه من غير متق) أي
شق ولم يلبسه على هيئة الاتراء (فعله دم) أي في المشهور من الروايات خلافا لارزي حيث قال
يجوز لبس السراويل من غير متق عند عدم الازار وهذا بظاهره يقتضي جواز لبس السراويل
عند عدم الازار بلا لزوم شيء والا كان قوله كقول الجاهل وكأوهما بعض الطلبة وتفرقه
ولكنه ليس يلزم لانه قد يجوز ارتكاب الخطيئة للضرورة وقمع وجوب الكفارة كالحلق للزدي
وليس الخيط للعذر فكذا قول الرزي بالجواز لا يلزم منه القول بعدم وجوب الكفارة وقد
صرح الطحاوي في الاثار باباحه ذلك مع وجوب الكفارة فقال بعد ما روى حديث من لم
يجد النعلين فلبس الخفين ومن لم يجد ازارا فلبس سراويل فذهب الى هذه الآثار قوم فقالوا
من لم يجدهما لبسهما ولا شيء عليه وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا اماما ذكره من لبس المحرم
الخفين والسراويل على حال الضرورة فنحن نقول ذلك ونبيح له لبسه للضرورة التي هي به ولكن
فوجب عليه مع ذلك الكفارة وليس فيما روي ثمة نفي لوجوب الكفارة ولا فيه ولا في قولنا
خلاف شيء من ذلك لان ما نقل لا يلبس الخفين اذ لم يجد النعلين ولا السراويل اذ لم يجد الازار
ولو قلنا ذلك كما شافنا في هذا الحديث ولكن قد اجتزأه اللباس كما أباح النبي صلى الله عليه وسلم
ثم أوجبنا عليه مع ذلك الكفارة بالدلائل القائمة الموجبة لذلك ثم قال هذا قول أبي حنيفة وأبي
يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انتهى ما ذكره المصنف في الكبير عنه وقد زاد الطحاوي حديث
ابن عمر مرفوعا من لم يجد نعلين فلبس خفين وابشعهما من عند الكعبين فهذا فيه دلالة تصريح
على ان السراويل ان كان وسيعا يجب عليه أن يشقه ويلبسه على هيئة الازار فان لبسه من غير
شقه فعليه دم محتم وأما ان كان ضيقا فلبسه يكون معذورا ويجب عليه فدية تخفيفها وإعلاء كلام
الارزي محمول عليه والحاصل ان قول المصنف عليه دم فيه تفصيل كما ذكرناه وكذا قوله (غير أنه
يجوز له لبسه) ليس على إطلاقه بل انما يجوز لبسه اذ لم يمكن شقه ويلبسه ازارا كما بشر اليه قوله
(بخلاف القميص فانه لا يجوز له لبسه) أي من غير الفتق والازار اذا كان هنالك عذرا آخر
من الاعذار (ولو عصب شيئا من جسده سوى الرأس والوجه فلا شيء عليه) أي من الجزاء
(ويكره ان كان) أي تعصيه (بغير عذر) أي لتركه السنة وينبغي استثناء الكفين أيضا لما
تقدم من انه ممنوع من لبس القفازين وهذا كله في حق الرجل ولذا قال (ولا يجب على المرأة
لبس الخيط شيء) أي لا من الدم ولا من الصدقة ثم الخيط من حيث هو مباح لها وأما بالنسبة الى

المصبوغ بورس أو زعفران فانه فيه كالرجل من لزوم الدم الا ان المصبوغ اذا كان مخيطا فيجب
ان يجب دمان على الرجل دم للمخيط ودم للطيب وعلى المرأة دم واحد للطيب فقط في الغاية ان
لبس ثوبا مصبوغا بزعفران أو عصفر مشبعايوما أو أكثر فعليه دم وفي أقل من يوم صدقة ولو كان
مخيطا ينبغي أن يكون عليه دمان للبس المخيط واستعمال الطيب كما لو لبس رأسه بالحناء
انتهى وهو جلي كما لا يخفى (تنبيه) أي هذا تنبيه أي منبه للتنبيه على ابضاح ماسبق مما أجل فيه
(قديتعدد الجزاء) أي كفارة المخطو (في لبس واحد بأمور) أي خمسة (الاول التكفير بين
اللبسين بان لبس ثم كفر ودام على لبسه ولم ينزعه) عطف بنفسه ويركذا اذا نزع وكفر ثم لبس
(والثاني تعدد السبب) أي بان لبس في موضعين أحدهما العذر والآخر لغير عذر وأهذرا آخر
سواء يكون على وجه الاستمرار أو الانفصال بينهما بالخلع والاسترجاع (والثالث الاستمرار
على اللبس بعذر والاعذر) وهو داخل فيما سبق من تعدد السبب وكذا قوله (والرابع
حدوث عذر آخر) مثله ما تقدم فتدبر (والخامس لبس المخيط المصبوغ بطيب) أي كورس
وزعفران وعصفر (للرجل) وخص به لان التعدد بالنسبة اليه وأما بالاضافة الى المرأة فلا تعدد
بل جنابة واحدة وهذا اذا لبسه على الوجه المعتاد والافعليه جنابة واحدة أيضا (وينحد
الجزاء) أي وقد تحدد الكفارة عكس ماسبق (مع تعدد اللبس بأمور) أي ثلاثة (منها اتحاد
السبب) بان لبس في موضعين من الجسد كليهما بعذر أو كليهما بغير عذر (وعدم العزم على الترتب
عند النزاع) أي اذا كان السبب متحدا (وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم) أي مع اتحاد
السبب واعلم انه: كبر بعضهم ما يفيد ان اليوم في اتحاد الجزاء في حكم اللبس كالمجلس في غيره من
الطيب والخلق والقص والجماع كما سيأتي لانه ذكر الفارسي والطرا بلسي انه ان لبس النياب
كاهما معا ولبس خفين فعليه دم واحد وان لبس قميصا بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس
خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة فقيده باليوم لا بالمجلس وفي السكرمان ولو جمع اللباس كله
في يوم واحد فعليه دم واحد لوقوعه على جهة واحدة وسبب واحد فصارت جنابة واحدة
ومثله ما ذكره بعضهم في خلق الرأس اذا حلقه في أربع مجالس عليه دم واحد وقيل عليه أربع
دما وقد صرح في منية الناسك بتعدد الجزاء في تعدد الايام حيث قال وان لبس العمامة يوما
ثم لبس القميص يوما آخر ثم الخفين يوما آخر ثم السراويل يوما آخر فعليه لكل لبس دم وذكر
الفارسي عن المحيط لو أخرجه الجمار كله الى اليوم الرابع رماها على التأليف فعليه دم واحد
عند أبي حنيفة لان الجنابات اجتمعت من جنس واحد فيعلق بها كفارة واحدة كما لو لبس
قميصا وسراويل وقبعا انتهى فنامل فانه لا يخفى عليك الفرق بين القضيتين مع ان المشبه به يحتمل
أن يكون محمولا على مجلس واحد ويوم واحد وان يكون محتملا في ذلك هذا وفي المحيط اذا
اضطر الى تغطية رأسه فلبس قلنسوة وان عمامة يلزمه كفارة واحدة ولو وضع قميصا على رأسه
وقلنسوة يلزمه للضرورة فدية يتخير فيها بلبس القلنسوة ويلزمه دم القميص لانه لا حاجة للرأس
الى القميص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذا ذكره الفارسي والطرا بلسي وهو غريب
مخالف للاصول والفروع لان الموجب هو التغطية وقد حصلت بواحد منها ولا يتعدد الجزاء
بتعدد اللبوس في موضع واحد سواء كان له ذراع أم لا اللهم الا ان يحمل ان الضرورة ملجئة الى

قدر قلترة غير متوجة للرأس بان يكون رבעه ليس فيه عذر فوضع على رأسه فبما جئت
 غطى رأسه بجمعيه فانه ينشد فيه جزاء أن بلا شبيهه جزاء العذر وجزاء لمكان الضرورة
 (وحكم الليل كالיום) أي في جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب القبط والاسرار (فوجب
 بلبسه لئلا تكله الدم انتهى) وهذا يدل أيضا على ان المعتبر هو مقدار اليوم لا عبثه الوارد كما
 قرناه سابقا وبهذا صرح قياس الليل على اليوم على ما اعتبره القوم
 (فصل في تغطية الرأس والوجه) أي كليم ما أو أحدهما فان الرجل ممنوع من تغطيتهما
 والمرأة ممنوعة من تغطية الوجه لا غير من تغطية الرأس حرام على الرجل إجماعا كتغطية وجه
 المرأة وأما تغطية وجهه فحرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحدث رواية (ولو غطى جميع
 رأسه أو وجهه) أي جميع وجهه (بغيط أو غيره يوما ليلة) وكذا ما قد أرا أحدهما (فعليه دم)
 أي كمال بخلاف (وفي الأقل من يوم) وكذا من ليلة (صدقة والرابع منهما كالكل) قياسا على
 مسحه ما وأعلم انه اذا ستر بعض كل منهما فالمتشهور من الرواية عن أبي حنيفة انه اعتبر الربع
 فتغطية ربيع الرأس يجب عليه ما يجب بأكمله كذا كوفي غير موضع وهو الصحيح على ما قاله غير
 واحد وعن أبي يوسف انه يعتبر أكثر الرأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والكان والمبسوط
 وغيرهم ونقل في المحيط والدخيرة والبدائع والكرمانى عن محمد بن الحسن قال الزيلعي وقياس قول
 محمد أن يعتبر الوجوب فيه بجمعيه من الدم انتهى وكذا الحكم في الوجه على ما نص عليه
 في المبسوط والوزير وغيرهما وأما في خراثة الاكمل وان غطى ثلث رأسه أو رבעه لاشئ عليه
 بخلاف الحلقى فهو وشاذ مخالف للكلام غير بل لكلامه أيضا لانه قال في موضع آخر وبه تغطية
 ربيع وجهه أو ربيع رأسه يجب عليه ما يجب بأكمله اللهم الا أن يقال ان أراد بقوله لاشئ عليه
 أي من الدم لان الصدقة يكون بناء على قواه ما لا على قول الامام الاعظم والله أعلم ثم لو غطى
 رأس محرم أو وجهه وهو نائم يوما كاملا فلا في المحرم الذي حصل له الارتفاق دم حتم ان كان له
 عذروا ان كان له عذر دم تخيير (ولو عصب من رأسه أو وجهه أقل من الربع) أي يوما أو ليلة
 (فعليه صدقة) أي انفاقا (ولو غسل على رأسه حماية صدقه التغطية) أي يحجب الالب والعادة
 (لرمة الجزاء) أي من الدم والصدقة (وان كان مما لا يصدقه ذلك) أي التغطية (كاجانة بكسر
 الهمزة وتشديد الجيم أي مكن (أو عدل) بكسر العين وقد تنفتح أي أحس شق حبل الدابة
 أو جوالق) أي خيش أو خيشة وتقدم ذكره (أو مكمل) بكسر الميم ونحوها أي ما يتكافئ مما
 يصنع من خوص (أو طاسة) وهي اما يشرب منه على ما في القاموس والمعروف انها طرف
 خاص من نحاس أو صفر (أو طست) بسين مهملة وأما بالجمجمة فجمجمة (أو حجر أو مدر أو صفر
 أو حديد أو زجاج أو خشب ونحوها) أي من فضة وذهب وورق ما يعطى كل رأسه أو بعضه
 (فلا بأس به) لكن تركه أفضل لخالفه ظاهر السنة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة (ولو
 غطى رأسه بطائر لرمه الجزاء وان خضب به بالحناء) أي وحصل به التليد (فعليه فديتان فدية
 للتغطية وأخرى لالتطيب) وكذا اذا الطخه بالاصفر يدل بان بقي جرمه مما بقي حره وبرده (وهذا
 أي الحكم بتعدد الجزاء ان كان الحناء) أي ونحوه من الطيب (جامدا) أي مغطيا (وان كان
 ماء أو قلا شئ عليه للتغطية) وزاد في التمسك بغير لعدم حصولها وفيه انه لا حصول لهذه الزيادة

كما لا يخفى على أرباب الافادة فالصواب أن يقال فلاننى عليه الاجزاء الطيب دون النعطة
(ولربدرأسه) أى من غير طيب (فعليه الجزء) كافى جوامع الفقه والتليد هو أن يأخذ شيئاً
من الصمغ والخطمي والآن ويجمع له فى أصول الشعر لية تلبد (وليس للمرأة أن تنقب) أى
تلبس النقاب وهو البرقع (وتغلى وجهها) أى بأى شئ كان (فان فعلت) أى ما ذكر من تعظيمة
الوجه (يوما فعليها دم وفى الأقل صدقة) كما دسرح به فى الجوهره
* (فصل فى لبس الخفين اذ لبسهما قبل القطع فدام) وفيه ان بعد القطع ما يسمى
خففا فالعبارة المحترمة ان لبسهما (يوما فعليها دم وفى أقل من يوم صدقة) وكذا حكم الدليل كله أو
أقله (وان لبسهما بعد القطع أسفل من موضع الشراك) وهو الكعب الذى فى وسط القدم (فلا
شئ عليه) أى عندنا وأغرب الطبرى والنووى والقرطبي فحكوا عن أبي حنيفة انه يجب عليه
الندبة اذ لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين كذا نقله المصنف والصواب عند وجود
النعلين لما حكى الطبرى أيضا عن أبي حنيفة انه اذا كان قادر على النعلين لا يجوز له لبس الخفين
ولو قطعهما لكن هذا كله خلاف المذهب ولعله رواية عنه الا انه قال فى المطلب الفائق وهذه
الرواية ليس لها وجود فى المذهب بل هى مقته له انتهى وفيه ان نسبة الافتعال الى العلماء غير
مناسبة وكذا ادعاء الاحاطة المستلزمة لثنى الرواية فى المسئلة نعم فى منسك عز بن جماعة
وان شاء قطع الخفين من الكعبين ولبسهما ولا فدية عند الاربعة انتهى اكن ليس فيه دلالة
صر بجهة على المدعى من جواز لبسهما مع وجود النعلين والظاهر ان لبسهما ما حينئذ مخالف
للسنة فيكره ويحصل به الاساءة (ولو وجد النعلين بعد لبسهما) أى بعد لبس الخفين المقطوعين
(يجوز له الاستدانة على ذلك) أى عندنا كما فى الكرمات وفيه اشعار بان المسئلة مختلف فيها قال
ابن الهمام أطلق المشايخ جواز اياه ومقتضى النص انه مقيد بما اذا لم يجد نعلين أقول الظاهر
ان قد عدم وجدان النعلين لو جوب قطع الخفين بخلاف ما اذا وجدنا فإنه لا يجب القطع
حينئذ لما فيه من اضاءة المال عبثا وهو لا ينافى ما اذا قطعهم ما ولبسهما مع وجود النعلين
والله اعلم (ويجوز لبس المقطوع مع وجود النعلين) كما صرح به ابن العجمي لكن لا ينافى
الكرهية المرتبة على مخالفة السنة هذا ولم أر من صرح فى لبس خفا واحدا والظاهر ان
يكون الحكم متحدا اذ لم يكن يجاس لبسهما مع عدم (النوع الثانى فى الطيب الطيب
ما ينعط به ويكون له رائحة مستأذنة) عطف نفسه (ويتخذ منه الطيب) أى كافى بعض
افراد الآتية (كالمسك والكانور والعنبر والعود) اكنه بنفسه غير طيب بل يعالج فيه
بمساعدة الفارحتى يصير طيبا (والغالية) وهى المجموعة من الاربعة المتقدمة بخلاف الند
بفتح النون وتكسر فانه مجموع من الثلاثة الاول (والصندل) وهو أيضا يصير طيبا بسبب الحك
(والورد) أى طريا وابسا (والورس) وهونبات كالسهم ليس الا باليمن يزرع فيبقى عشرين
سنة على ما فى القاموس (والزعفران والعصفر) بالضم (والحناء) بالمد ويقتصر (والخيزى) بكسر
الخاء المعجمة وتشديد الاء الاخيرة نوع من الازهار (والكاذى) بالذال المعجمة لا بالمهـ ملة
كما فى السنة العامة وهو شجر له ورد طيب به الدهن على ما فى القاموس (والبان) شجر
لحب ثمرة دهن طيب (والبنفسج والياسمين) وردان معروفان (والزنبق) بالنون كعقود دهن

الماء ويرود (وما الورود والرجعان) عطف على ماء الورود (والله عز وجل) (وعان من
الورود) (والزيت الخالص) أي غير المختلط بالطيب فعدم من الطيب يحصل بحيث فان الزيت هو
الدهن الخالص من الزبدون وكذا قوله (والشبرج البعث) أي الخالص وصيبي من عبقه وما في
صل الدهن (والخططي والقسط) بالضم عود هندي وعربي على ما في القاموس (وأما الطيب
فهو الصافي الطيب بيده أو توبه فلا يجب تبييضه الطيب والذواكه الطيبة وإن كان) أي النسم
(مكروها) أي إذا تسد به النسم (لعدم الاصاق) يتعلق بقوله لا يجب والمرااد بالاصاق المسروق
والمتعلق بحسب الرجح لا بالتصاق بجر الطيب ولهمذا الوربط بشوبه مكا أو غيره يجب المزاج
ولو ربط العود لم يجب لوجود الاصاق في الأول دون الثاني والله أعلم (والمحرم ربه لا مكان
أو امرأه ممنوع من

ومن الله (وشبهه) ...
في أقل من كمال عضوه (صدقة) أي في الصحيح وهو المذكور في الأصل وسائر المترن وهو
اختيار صاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم وصححه صاحب البدائع وغيره وفي المتن إذا
طيب ربيع العضو فعليه دم وإن كان دون صدقة وقال محمد في أقل من العضو يجب بقدره من
الدم (والعضو كل رأس واللينة والشارب واليد والفتغذ والساق والعضد ونحو ذلك ثم إن كان
الطيب قليلا فالعبرة بالعضو) أي لا بالطيب (وإن كان) أي الطيب (كثيرا فالعبرة بالطيب) أي
لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله شيخ الإسلام وغيره توفيقا بين الأقوال حيث قالوا إذا لم يعمل
طيبا كثيرا فاحشاف عليه دم وإن كان قليلا فصدقة واختلاف المشايخ في الفاصل بين القليل
والكثير كما اختلفا في موجب تطيب العضو وبعضه فقبل الكثير كالعضو الكامل المستحبر
كل رأس والوجه والساق والفتغذ والقيل مادون ذلك كذا فسر هشام عن محمد وصححه بعضهم
وقيل الكثير ربيع العضو الكبير والقيل مادونه والفتغية أبو جعفر الهندواني اعتبر الكثير
والقلة في نفس الطيب لاني العضو فقال إن كان الطيب في نفسه كثيرا بحيث يستكثره الأطر
ككفين من ماء الورود وكف من الغالية وفي المسك بقدر ما يستكثره الناس يكون كثيرا وإن كان
في نفسه قليلا والقيل ما يسد ثقبه الرأس وإن كان في نفسه كثيرا وكف من ماء الورود يكون قليلا
وفي المحيط وإلى كل قول أشار محمد (والكثير ككفين من ماء الورود وكف من الغالية وكف من
المسك) أي على ما فسر الهاربي والمحيط (والقيل ككف من ماء الورود) وفيه إن عد الأقل من
الكف في المسك قليلا محل بحث فالعامة دما تقدم والله أعلم واختاره ابن الهمام أيضا فقههم (فلو
طيب بالقيل لعضوا كاملا فعليه دم ولو طيب بالكثير أقل من عضو فعليه دم) وكذا إذا طيب
بالكثير عضوا كاملا كما يستفاد من الصورة الأولى بالأولى (ولو طيب أقل من عضو فطيب قليل
فعليه صدقة) وإذا عرفت ذلك (فالصدقة مشروطة بشرطين) أحدهما أقله الطيب وثانيهما أقل
من العضو (والدم بواحد) أما طيب كثير ولو في بعض العضو وأما عضو كامل ولو طيب قليل هذا
وفي المبسوط استلزم الركن فأصاب يده أو فم خلوق كثير فعليه دم وإن كان قليلا فصدقة (ولو طيب)
أي المحرم (بجميع أعضائه في مجلس واحد فعليه دم وإن كان) أي تطيب الاعضاء (في مجلس
فلكل طيب) أي على كل عضو (كفارة على صدقة) أي سواء كفر لا قول أولاءه كما قال محمد

عليه كفارة واحدة ما يكفر الاولى (ولطيب مواضع متفرقة بجميع ذلك) أى من كل عضو (فإن بلغ عضوا) أى كله لا (فعليه دم والافسدة) أى ولو كان بقاء الطيب ساعة اذ لم يقيده أحد هنا يوم أو ليلة وسبأنى التصريح بهذه المسئلة

فصل فى التحكىل المطيب ان التحكىل يكمل فيه طيب فان كان أى التحكىل به (مرارا كثيرة) ظاهرة أن يكون سبع مرات لان أقل المرات ثلاثة وأقل كثرة الثلاثة تسعة (قيل وهى) أى المرات الكثيرة (ثلاث) وهذا مخالف للقواعد المعتبرة والظاهر ثلاث مرات هو حد الكثيرة فى هذه المسئلة كما ان حد القلة مادون الثلاثة ثم الجملعة معترضة وقوله (فعليه دم) جزاء للشرطية المتقدمة (وان كان مرة أو مرتين فعليه صدقة) كما صرح به فى الحاوى وفيه دلالة على ان المراد بالـ كثرة المعتبرة هى ما فوق المرتين من الثلاثة المطلقة الموافقة للرايات المعتبرة فى المبسوط وجوامع الفقه ان التحكىل يكمل فيه طيب فعليه صدقة الآن يكون كثيرا فعليه دم قال ابن الهمام يفيد تفسير المراد بقوله الآن يكون كثيرا انه الكثيرة فى الفعل لاني نفس الطيب الخاطا فلا يلزم مرة واحدة وان كان الطيب كثيرا وفسر الاسيحي فى شرح الطحاوى وصاحب الخزانة وغيرهم ما الكثيرة بالمرار فقالوا ان فعل ذلك مرارا فعليه دم وهو المروى عن محمد انتهى فقوله مرارا كثيرة تباع فيه عبارة الكافى والكرمانى لكن ينبغي فى تأويله أن يقال كثيرة عطف بيان أو تفسير أو تأكيد لقوله مرارا فدفعنا ما اعتبره المنطق من ان أقل الجمع مرتان لانه وصف لما قبله لا يأتى المحذور المذكور فيما تقدم والله أعلم (ولو كان التحكىل يكمل ليس فيه طيب فلا بأس به) الا ان الاولى تركها فيه من الزينة الا اذا كان عن ضرورة (ولاشئ عليه) أى من الدم والصدقة ولومن غير عذر

فصل فى أى كل الطيب وشربه * أى جامدا أو سائما (لأى كل طيبا كثيرا وهو) أى الاكل الكثير (ان يلتصق) أى يلتصق (بأكثره) أى على ما قاله غيره واحد من المشايخ (بجيب الدم) أى عند أبي حنيفة (وان كان) أى الماء كولد أو المشروب (قليل) بأن يلتصق بأكثره) أى بان كان أقل من الأكثر (فعليه الصدقة) أى عذبه وأما عند أبي يوسف ومحمد لا يجب شئ بأى كل الطيب قل أو أكثر كذا فى الكافى والجمع وغيرهما ثم ظاهر المذهب ان المراد من الصدقة نصف صاع وقال فى الجمع وفى قوله صدقة بقدره وفيه ان هذا التماسية تنجم على قاعدة محمد فى الاجزية (هذا) أى ما ذكرنا كاه (اذا أكله) أى الطيب (كاهو) أى من غير خلط وطبخ له (اما اذا خلطه بطعام قد طبخ) كالزعران والافاويه من الدارصين وغيره (فلا شئ عليه) أى اذا فافا (سواء مسته النار أو لا) فيه نه اذا خض الطعام بطبخ كيف يصح عزمه وهذا لان قوله قد طبخ ظاهره أنه حال ولو جعلناه صفة طعام وصرفنا ضميره منه الى الطيب يشك كل بما سبب من الفرق الصريح بينهما. فانى كلام الزيلعى (وسواء وجود ريمه أو لا) وفى المحيط كل شئ من الطيب مما يتصدأ كاه عادة اذا خلط بالطعام صارت به بالطعام وسقط حكمه قال فى المطالب قد دخل فيه الافاويه كالقرنفل والزنجبيل والدارصين ونحو ذلك انتهى وفيه ان الطبخ ليس بتمييز بل الاعتبار للعادة وغيرها فى الخلط والله أعلم (الا انه يكره) أى أى كل الطيب المخلوط المطبوخ (ان وجد ريمه) هذا لم يذكره فى الكبير ولم يرد منه قولانى كلام غيره فغفقه الطبخ محل بحث لانه

بالخلط والبلج يسير مستهلكا فلا يعتبر وجوده أصلا ولا انقيا كل بالنسبة إلى مطبوخ يوجد
 منه رائحة الأفاوية والله أعلم ثم رأيت الزيلعي قال ولوا كل زعفرانا مخلوطا بطعام أو طيبا
 آخر ولم يفسد النار يلزمه الدم وإن فسده فلا شيء عليه لأنه ما مستهلكا قال المصنف ولم يفسد
 بالقلية في لزوم الدم فيجعل على المقيد والانحاث ما في الفتح وقد قالوا فيما أوجع الزعفران
 في الملح إن كان الزعفران غالبا فعليه الكسفرة وإن كان الملح غالبا فلا شيء عليه وفي المتن
 إذا عمل الحمر يده بأحسنان فيه طيب فإن كان إذا انظر إليه قالوا هذا أشد من فعله صدقة
 وإن قالوا هذا طيب فعليه دم انتهى وليس فيه ما يفسد التقييد بل مطابق بقيد عاذره الزيلعي
 فيجعل على غير المطبوخ فتأمل فانه موضع لزال (وإن خلطه بما يورث كل بلا طبخ كالزعفران
 بالمح فالعبرة بالقلية) أي بقلية الأجزاء بالقلية المألون (فإن كان الغالب الملح) أي أجزائه
 لأطعمته ولونه (فلا شيء عليه) أي من الأجزاء (غير أنه إذا كان رائحته موجودة كره أكله)
 لكونه مغلوبا بغير مطبوخ فانه كالمستهلك لأنه مطبوخ مستهلك (وإن كان الغالب الطيب)
 أي أجزائه على أجزاء الملح مثلا (ففيه الدم) فانه حينئذ كالزعفران الخالص لأن اعتبار
 الغالب عدم ما عكس الأصول والمعقول فيجب الأجزاء وإن لم تظهر رائحته قال ابن أمير الحاج ولم
 أرهم تعرضوا في هذه المسئلة للتنصيل بين القليل والكثير كما في مسئلة أكل الطيب وحده
 وانه باثباته بلدير فيقال إن كان الطيب غالبا أكل منه أو شرب كثيرا فصدقة ولا فلا شيء عليه
 غير أنه يكره أن يجدر بجمعه منه ثم يتيقن أن يقال ما للفرق بين القليل والكثير في هذا فيجواب بأنه
 لعل الكثير ما بعده العدل الذي لا يشوبه شره ونحوه كثيرا والقليل ما عدا ما لله سبحانه وتعالى
 أعلم (ولو خلطه بمشروب) كخلط الزعفران أو القرفة فبالقهوة (فإن كان الطيب غالبا) أي
 باعتبار أجزائه (ففيه الدم وإن كان مغلوبا ففيه الصدقة لأن يشرب من أراعه عليه الدم) كذا
 في الفتح وغيره (قيل) فأنه ابن أمير الحاج (والفرق بين الغالب وغيره أن وجوده من المخلوط) يفتح
 اللام (رائحة الطيب كما قبل الخلط وحس) أي أدرك (الذوق السليم) أي من أهله الصغرى
 ونحوها (يطعمه فيه حسا ظاهرا فهو غالب والأفوه ومغلوب) أي لأن المناط كثرة الأجزاء فإذا
 وفي الطرا بلوى وغيره وليس شرب دواء فيه طيب كالكل دواء فيه طيب لأن من الطيب ما يقصد
 شربه فإذا خلط بمشروب لم يصير به ما يشرب مثله الآن يكون المشروب غالبا كاللبن المخلوط
 بالماء في الرضاع انتهى ويؤيده أن ما الورد المخلوط بالماء مهمما كان صالحا لو جدد منه الرائحة
 الطيبة فبعد من الطيب وإذا صار فاسدا بقلية الماء عليه خرج عن كونه طيبا وبهذا يندفع ما قاله
 في الكبير وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام إذا كان الطيب
 مغلوبا في المشروب وإن كان هو غالبا والطيب مغلوبا يجب صدقة وفي الطعام إن كان هو غالبا
 والطيب مغلوبا لا يجب شيء وإن كان القلية للطيب فلا فرق بينهما
 • (فصل في التداءى الطيب ولونه أوى بالطيب) أي المحض الخالص (أو بدواء فيه طيب)
 أي غالب ولم يكن مطبوخا لماسبق (فالتصق) أي الدواء (على جراحته تصدق) أي إذا كان
 موضع الجراحة لم يستوعب عضوا أو أكثر (الآن يفعل ذلك من أراقيه دم) لأن كثرة
 الفعل قامت مقام كثرة الطيب (ثم مادام الجرح باقيا) أي بان لم يبرأ ودام الالتصاق أو بوضع

ويرقع (فعليه كفارة واحدة وان تكرر عليه الدواء) أى لبقاء حكم العلة الموجبة (وكذا اذا خرجت قرحة أخرى) أى فى ذلك الموضع أو فى محل آخر (قبل ان تبرأ الاولى فداواها) أى بالطيب (مع الاولى تكفيه كفارة واحدة ما لم تبرأ الاولى) أى لحصول التداخل حين بقاء العلة المشتركة (فان برأت الاولى ثم داوى الثانية فعليه كفارتان) كفر الاولى وأولاهما وعنده محمد كفارة واحدة ما لم يكفر للاولى

* (فصل لا يشترط بقاء الطيب) * أى المستعمل بعد الاحرام (فى البدن) بخلاف الثوب لما سياتى (زمانا) أى فى مقدار زمن معين من يوم أو ليلة ونحوها (لوجوب الجزاء) أى من الدم والصدقة وكان الاولى ان يقال لا يشترط لبقاء الطيب زمن معلوم فانه لا يتصور بقاء الطيب بلا تحقق زمان ومع هذا فيه اشكال لما ذكر فى البحر الزاخر من انه اذا خضب بالحناء فدام يوما فعليه دم والافصدقة (ويشترط ذلك) أى الزمن المعين (فى الثوب) أى اذا أصابه طيب وغرة الفرق ما ذكره بقوله (فلو أصاب جسمه) أى كله أو عضوا كاملا أو أكثر أو أقل (طيب كثير فعليه دم وان غسل من ساعته) أى من فورده وسواء بشر بنفسه الغسل أم لا (وينبغي ان يأمر غيره) أى بأن وجد غير محرم (فيغسله) أى غيره لئلا يصير عاصيا باستعماله حال غسله وان زال الطيب بصب الماء اكتفى به فى المفتى لايبراهيم عن محمد اذا أصاب المحرم طيب فعليه دم قلت واذا اغتسل من ساعته قال وان اغتسل من ساعته (وان أصاب) أى الطيب (نوبه فحك) أى أزاله بالحك (أو غسله فلا شئ عليه وان كثروا مكث) أى دام (عليه) أى على نوبه (يوما فعليه دم والافصدقة) فى المفتى له شام عن محمد خلق البيت أو القبر اذا أصاب نوب المحرم فحك فلا شئ عليه وان كان كثيرا وان أصاب جسمه منه كثر فعليه الدم قال ابن الهمام وهذا الوجوب التردد أى يقتضى التردد فى العلة الموجبة للفرق بين البدن والثوب فى استعمال الطيب فان القياس يقتضى أن جنس المظهورات بجميع أنواعها يكون فى حكم واحد باعتبار القلة والكثرة فى نفس الجنابة وكذا فى حق زمن المخالفة وليس فى الادلة المنقولة من الاحاديث المروية الا الحكم بطريق العموم فلا بد للمعتمد أن يعرف مأخذ الأئمة فى اختلافات القضية فمن هنا جاء التردد بخلاف المقلد فانه يكفيه نقل صحيح عن بعض أصحاب المذهب فى العمل به واغرب المصنف حيث قال قلت بل يوجب الفرق بين الثوب والبدن ووجه غرابته لا يتخفى فان هذا الفرق ظاهر عند من يفرق بين الفرق والقدم فكيف يغفل عنه المحقق العلم

* (فصل فى تطيب الثوب اذا كان الطيب فى نوبه شبرا فى شبر) أى مقدارهما طولا وعرضا (فهو داخل فى القليل فان مكث) أى دام (يوما فعليه صدقة أو أقل منه فقبصة) كذا فى المجرى والنخ (ولو لبس مصبوغا بعصر أو ورس أو زعفران مشبع) بفتح الباء مصبوغا (يوما فعليه دم وفى أقله صدقة) كما فى خزائن الاكل والولولجى وغيرهما وما أشار اليه فى المبسوط (ولو عاق) بكسر اللام المختنة أى تعلق (بنوبه شئ كثير من خلق البيت) بفتح الخاء المعجمة وضم اللام طيب مركب من زعفران ونحوه على ما فى النهاية (فعليه دم) على ما فى المحيط (وان كان قليلا فعليه صدقة ولو دخل بيتا قد أجز فيه) بضم همزة وكسر ميم أى تجز فيه وطال مكثه بالبيت (فعلى بنوبه راتجة) أى بسيرة (فلا شئ عليه) كذا فى البدائع وقيد باليسير ولم يقيده فى

الفتح والبحر الآخر (ولو أجزأه فيه) أي يشوبه (كثير) أي من الطيب (فعلية دم أو قليل
فصدقة وأن لم يعلق به شيء فلا شيء عليه) أي أصلا (وكان المرحوم في الفرق بين التلبيل والكثير)
أي في تطيب الثوب (العرف أن كان) أي عرف هذا (والأما يقع) أي كثيرا (عند المبتلى)
بفتح اللام أي في رأى المبتلى به (ولو أجزأه قبل الإحرام ولبسها ثم أحرم لا شيء عليه) فيه أن
التطيب في البدن للأحرام مستحب خلافا لما لا يجوز عنده بطيب تنقي رائحته فإن
تطيب منه وجب غسله ويكره التطيب في الثوب اتفاقا كذا ذكره في اختلاف الأئمة (لأنه
يأمن ببقاء الطيب الذي يطيب به قبل الأحرام) فيه أنه لا يجوز بقاء الطيب الذي لا يحرم عند
محمد وأما ما لا يحرم له فلا خلاف في جواز بقاءه وأما الخلاف فيما إذا تطيب بعد الأحرام وكفر
ثم نقي عليه الطيب فهم من قال ليس عليه بالبقاء جواز ومنهم من قال عليه الجزاء ثانيا والرواية
توافق في المشتق لهشام عن محمد إذا مس طيبا كثيرا فأراق دما ثم تركه على حاله يجب عليه تركه
دم آخر فلا يشبه هذا الذي تطيب قبل أن يحرم ثم أحرم وتركه الطيب (وكذا الأياس بشمه) هذا
مناقض لقوله لا يجب شيء بشم الطيب ولو كان مكروها لعدم الإصاق (واتقائه من مكان إلى
آخر) أي لو انتقل الطيب من مكان إلى مكان من بدنه لأجزأه عليه اتفاقا كذا في الكبير وهو
مخالف للقياس لأنه يصير استعماله مال عضوين وهو موجب للجزاء من غايته أنه يبرأ منه فلهذا
في التعبير بالاتصال دليل على أنه ينتقل من مكان إلى مكانية تعدل الجزاء

• (فصل في ربط الطيب ولو ربطه مسكا أو كافورا أو عنبرا كثيرا) أي بحمايته ووجوب منه رائحة
طيبة (في طرف أزاره أو رداءه) (منه دم ولو قليلا فصدقة) وفيه أنه لا بد من قيد ودام عليه ومالما
تقدم وإن ربط العود فلا شيء عليه وإن وجد رائحته كذا في البحر الآخر وغيره لكن فيه أن
العود ليس له رائحة إلا بالبار ولورن وجوده وله رائحة بالحق مثلا فلا شك أن حكمه كالغير
وغیره لأن العلة هي الرائحة هذا وفي بعض المسالك إذا ربط مسكا كثيرا في طرف أزاره لم يزد
كما إذا أكل طيبا كثيرا وفي قليله صدقة وفي كتاب رحمة الأمة في اختلاف الأئمة واستعمال
الطيب في الثياب والبدن حرام للمعوم وقال أبو حنيفة يجوز جعل المسك واستعماله على ظاهر
نوبه دون بدنه انتهى وهو مخالف لما في كتب الأصحاب والله أعلم بالصواب

• (فصل في الحناء ولو خضب رأسه أو خشيته أو كفه بحناء فعليه دم إن كان) أي الحناء (مائعا
وان كان فحناء فليد رأسه فقصه الدمان على الرجل دم للطيب ودم للتغطية) أي ودم واحد على
المرأة للتطيب فقط (وهذا) أي الإطلاق أو الحكم (أن دام يوما أو ليلة) على جميع رأسه
أوربعه (والأصدقة للتغطية) أن في أقل من يوم (ودم للطيب) أي مطلقا وأعلم أنه ذكر في البحر
الآخر وجوب الدم بالحصاب مقبدا بما إذا دام عليه يوما كاملا قال وإن كان أقل فصدقة وهو
يخالف ما قدمناه من أنه لا يشترط بقاء الطيب زمانا في الجسد بخلاف الثوب ولهذا أطلقوا
وجوبه في أكثر الكتب بلا تقدير زمان وفي المجندي إذا خضبت المرأة كفه بالحناء وهي
محرمة وجب عليها دم هذا يدل على أن الكف عضو كامل لأنه أوجب في تطيبه الدم كذا في شرح
القدوري

• (فصل في الوضوء) • يسكون السين وكسرها وهو الأضعف والأول أشهر (وهي نبتة يصنع به)

أى يورقد ويكون على نوعين وهى ورق النيل (فلو خضب رأسه بالوسمة فان كانت متلبدة فعليه دم للتغطية ان دام يوما وفى أقله صدقة وان كانت مائعة فلا شئ عليه لانها ليست بطيب وقيل فيه دم) على ما ذكره قاضيان عن أبى حنيفة رجه الله (وقيل صدقة) وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة (وقيل ان خاف قتل الدواب أطعم شيئا) كما فى البدائع وخزانة الاكل وفى المنتقى عن محمد اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم فى قياس قول أبى حنيفة وفى قول أبى يوسف عليه طام وفى المبسوط اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم لا للخضاب ولكن للتغطية الرأس به وعذا هو الصحيح وان خضب لحية به فليس عليه دم ولكن ان خاف ان يقتل الدواب أطعم شيئا انتهى وهو المعتمد لان الوسمة ليس بطيب على ما صرح به قاضيان

* (فصل فى الخطمى) بالكسر ويفتح نبات على ما فى القاموس (ولو غسل رأسه به فعليه دم) عند أبى حنيفة (وقال لا صدقة) كذا فى المجموع وشرحه والبدائع وشرح الكز والفتح والعناية والبحر الزاخر وغيرها وقيل قوله فى الخطمى العراقى له رائحة وقواه ما فى الخطمى الشامى فانه لا رائحة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف فى العراقى على ما فى الزيلعى والفتح وغيرهما وزاد ابن فرشته فى شرح المجموع حيث قال ولا شئ فى استعمال غيره اتفاقا يعنى غير العراقى وقال الطرابلسى بناء على عدم الخلاف فيجب الدم فى الخطمى العراقى بالاتفاق ودمان ان لم يد رأسه وحصل به التغطية وعلى الخلاف لا يجب فى غير العراقى شئ بالاتفاق ومقتضى كلام الجصاص وجوب الدم بالاتفاق بين الامام وصاحبيه (ولو لم يد رأسه به وحصل التغطية لزمه دمان) أى لما ذكرناه (ولو غسل رأسه أو يده باشتان) بضم أوله (فيه الطيب) أى فينظر فيه (فان كان من رآه سمى اشتانا فعليه صدقة وان سمى طبيبا فعليه دم) أى اعتبارا للتغطية كذا فى قاضيان (ولو غسل رأسه بالخرص) بالضم وبضمين الاشتان (والصابون والسدر ونحوه) أى مما لا رائحة فيه ولا اختلط به طيب (لا شئ عليه) أى بالاجماع كما صرح به الاسيحيانى وغيره وأما ما ذكره ابن جماعة اذا غسل رأسه أو لحية بالخطمى أو السدر فعليه دم فليس يصح فى السدر الخالص

* (فصل فى الدهن) بالفتح مصدر بمعنى الادهان وبالضم اسم فالتقدير استعماله (ولو ادهن) بتشديد الدال (بدن مطيب وهو ما ألقى فيه الانوار كدهن البنفسج والورد والياسمين واللبان والخيرى) الظاهر ان هذه الاشياء ادهن ما خوذ منها فيكون غير ما ألقى فيه الانوار فانه نوع آخر من الدهن المطيب والمقصود انهم اوساير الادهان التى فيها طيب اذا استعمل به (عضوا كاملا) على ما فى البدائع (فعليه دم) أى اتفاقا (وفى الاقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة بأن ادهن كثيرا ولم يقدر شئ وقيد البرجندى بما يستكثره الناظر وأعل محله اذا استعمل الكثير فيما لا يكون عضوا كاملا على ما تقدم والله اعلم وفى النوادر ولو ادهن ربع رأسه أو لحية فعليه دم قال المصنف ولعله تفرع على رواية الربع فى الطيب والصحيح خلافها (وان ادهن بدن غير مطيب كالزيت الخالص والحل وهو دهن السمسم واكثر منه فعليه دم) أى عند أبى حنيفة وصدقة عندهم أو روى ابن المبارك عن أبى حنيفة مثل قوله ما كذا فى شرح الجامع (وان استقل منه فعليه صدقة) أى اتفاقا (وهذا) أى الحكم السابق (اذا استعمله على وجهه) أى اذا استعمله على وجهه التداوى أو الاكل فلا شئ عليه) أى اتفاقا انتهى ووجهه

غير ظاهر كما لا يخفى (فلو أكل الزيت المخلص عن الطيب أو الحل) أي المخلص (أو دوى مدها
شقوق رجله) أي مثلاً (أو حراصة أو قطر في أذنيه أو استعط) أي في أنفه (الاشئ عليه ولو
أدهن بمن أو شحم أو البية أو أكله فلا شئ عليه ولا فرق بين الشعر والجسد في الدهن) أي في
وجوب الجزاء به خلافاً لما روي حيث قال ولا يدهن المحرم رأسه ولبسته ولو دهن ساقه زينة
أو شحم لأبأس به انتهى وهل يمنع الدهن في الذنوب وذكر الفارسي ولو أحرم في زار فيه طيب
أو دهن يوجد منه رائحة قدر شعري شرفك ساعة أطعم نصف صاع من برवान قل نقبسة إلا
إذا دام يوماً نصف صاع وفي الكثير الفاحش دم إذا كان يوماً قال المصنف جعل الدهن
في الذنوب كالطيب فإذا أراد بالدهن الطيب منه فصحيح لانه طيب وأما غير الطيب فبغير اتفاق
فيه انتهى ولا يخفى ان قيد الدهن بوجوده ان الرائحة منه فلا يمتدونه ارادة غير الطيب أصلاً
(فصل في الفرق بين الرجل والمرأة في الطيب ولا بين العابد والناسي والمكروه والطائع
والفاسد) أي المتعمد (وغیره) أي الخطي (ولو طيب محرم) أي من غير استعماله (محمياً أو
حلالاً لا شئ على الفاعل) أي من الجزاء كما لو ألبسه الخيط ولا فلاشك ان طيب المحرم واللباس
الخيط سرام على المحرم وغيره من حيث التسبب (ويجب الجزاء على المفعول) أي لا رتفاعه به
وكان مقتضى القياس أن يكون على الفاعل أيضاً كما لو حلق محرم رأسه محرم في غير أو ان
التحليل وسأني ما بين الفرق بينهما (النوع الثالث في الحلق: إزالة الشعر وقلم الاطفار) إزالة
الشعر أعظم من الحلق والتقصير فيشمل التنوير والقلم والحرق ونحو ذلك (إذا حلق
رأسه كله أو ربعه) أي فصاعداً (فعليه دم وان كان أقل من الربع فعليه صدقة) وهذا هو
الصحيح المأثور الذي عليه جمهور أصحاب المذهب وذكر الطحاوي في مختصره ان في قول أبي
يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يحلق أكثر رأسه (وإن كان) أي المحرم أو رأسه (أصلح) من الصلح
محرمة التحسين شرعاً مقدم الرأس لقصه ان مادة الشعر في تلك البقعة وفصولها عنها (ان بلغ شعره
ربع رأسه) أي ولو كان باقياً ولو بلغ شعره المتفرق ربع رأسه تقديره (فعليه دم وفي أقل منه
صدقة ولو حلق لبسته أو ربعه فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة وان بلغت لبسته العاية
في الخفة) معنى (ان كان قدر ربعها كاملة) حال من الفاعل (فعليه دم والاف صدقة) على
ما في الفتح (ولو حلق رأسه ولبسته وابطيه وكل بدنه في مجلس واحد فعليه دم واحد وان اختلفت
المجالس لم لكل مجلس موجب) بفتح الجيم أي ما يوجبه جنائية فيه عندهما وعند محمد دم واحد
ما لم يكفر للاول (ولو حلق رأسه فارق دما ثم حلق لبسته في مجلس واحد) لزمه دم آخر (الكل من
المرغبات) وأما ان حلق الرأس ولبس الخيط في مجلس يلزمه دمان ولو لم يكفر بينهما اتفاقاً لهما
جنسان مختلفان فلا يتداخلان على ما في شرح الجامع (ولو حلق رأسه في أربعة مجالس في كل
مجلس ربعاً فعليه دم واحد) اتفاقاً ما لم يكفر للاول لانهم أجناس متفقة ولو كانت في مجلس
مختلفة كذا في الفتح ومنسك الفارسي وغيره وأما ما أشار في الكافي وشرح الكزوري البحر
الزاهر قدم واحداً بالاجتماع ويخالفه بظاهره ما ذكره الخبازي في حاشيته على الهنداية اذا حلق
ربع الرأس ثم حلق ثلاثة أو رابعه في ازمان متفرقة فيجب عليه أربعة دماء لان حلق كل ربع
جنائية موجبة للدم فاذا اختلف ازمان وجودها نزل ذلك عنزال اختلاف المكان في إزالة آية

السجدة فلا يتداخل انتهى والظاهر ان مراده بالازمان الايام لا الجلس المتعددة في يوم واحد
(ويجمع المتفرق في الحلق كما في الطيب) أي يجمع متفرقه (فلو حلق ربيع رأسه من مواضع
متفرقة فعليه دم)

* (فصل في الشارب والرقبة ووضوح الحاجم والابط وغيرهما) كالعادة ونحوها (ان أخذ) أي
بالمقتض ونحوه (من شارب) أي بعضه (أو أخذه كله أو حلقه فعليه صدقة ولو حلق الرقبة كلها
فعليه دم) أي اتفاقا (ولو حلق بعضها فصدقة) أي ولو كان ربيعها فصاعدا كذا في شرح الكنز
بعد ادراج الابط أيضا مع الا بأن الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة لم تجز في هذه
الاعضاء بالاعتصاف على البعض فلا يكون حلق البعض اتفاقا كاملا حتى لو حلق أكثر أحد
ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة وفي الطرابلسي جعل الاكثر كالكل واليه يشير كلام البدائع
وفي شرح الجامع لقاضي خان لو حلق الرقبة كلها يلزم الدم في قوله -م فكذا اذا حلق قدر الربع
انتهى وهو قياس منه أسكن في شرح النقاية موافقا لما سبق من شرح الكنز انما وجب الدم
بحلق ربيع الرأس وربع اللحية ولم يجب في غيرهما الا بحلق جميع العضو لان العادة تجرت في
الرأس واللحية بالاكتفاء ببعض ولم تجز في غيرهما ما به انتهى والناسية كالرقبة (ولو حلق
مواضع الحاجم) قيل وهما صفحتا العنق وما بين الكاهلين من الرقبة (فعليه دم) أي عند أي
حنيفة وعندهما صدقة والخلاف فيما اذا كان حلقهما للجحامة واما ان كان لغيرها فعليه
الصدقة اتفاقا الا اذا كان قدر ربيع الرقبة ففيه ما مر من الخلاف ويدل عليه ما في شرح الكنز
حيث قال عليه صدقة لانه قليل فلا يوجب الدم كما اذا حلقه لغير الجحامة ولا يحنيفة رجه الله
ان حلقه لمن يتحجم مقصود وهو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها (ولو حلق الابطين أو أحدهما
أو تنف) أي ابطيه أو أحدهما (أو طلى ينورة فعليه دم وفي أقل من ابط صدقة) قال ابن الهمام
هذا الاطلاق هو المعروف وفي فتاوى قاضي خان في الابط ان كان كثير الشعر يعتبر برفقه الربع
لوجود الدم والا فلا كثر لكن في شرح الكنز لو حلق أكثر أحد ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة
بخلاف الرأس واللحية انتهى والعلة ما سبق كما لا يخفى ويؤيده ما في المحيط والبدائع ولو تنف
من أحد الابطين أكثره فعليه صدقة ولا يجب دم (ولو حلق الصدر أو الساق أو الركبة أو الفخذ
أو العضد أو الساعد فعليه دم) كما اختاره نحر الاسلام وصاحب الهداية وكثير من المشايخ
(وقيل صدقة) يشير الى ما في المبسوط متى حلق عضو أو قصود بالخلق فعليه دم وان حلق ما ليس
بمقصود فصدقة ثم قال وما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق وما هو مقصود حلق الرأس
والابطين ومثله في البدائع والقرناني وفي النخبة وما في المبسوط هو الاصح وذكر البرجندي
عن الحصري ما يشهر بأن حلق الصدر والساق والساعد يوجب الصدقة لا غير بالاتفاق وقد صرح
بذلك في الخزانة أيضا انتهى والحق انه يجب في كل منهما أي الصدر والساق الصدقة (وان حلق
أقله) أي أقل ما ذكر من كل عضو (فصدقة ولا يقوم الربع من هذه الاعضاء مقام الكل) لما سبق
وأما العانة فعصومة مقصود صرح به قاضي خان في شرح الجامع وصاحب الاختيار والزيلعلي
والطرابلسي والشمني والبيه أشار في الكافي والبدائع وشرح المجمع والفتح ومنسك القارسي
فيجب فيه الدم في الخزانة ان في حلق العانة الدم ان كان الشعر -ميرا انتهى وجعل الشمني

الركبة مثل العانة

• (فصل في حكم التقصير حكمه حكم الحلق في وجوب الدم به) • أي في كله أو ربه (والصدقة) أي في قليله (فلو قصر كل الرأس أو ربه به فله دم وفي أقل من الربع صدقة ولو قصرت المرأة قدر آتلة) أي فصاعدا (من ربع شعرها) أي فزائدا (فعليه ادم) على ما سرح به في الكافي والكرمانى وهو الصواب قياسا على التحال ووقع في الكتابية شرح الهداية ان التقصير لا يوجب الدم والله أعلم

(فصل في سقوط الشعر) لا يخفى ان الشعر اذا سقط بغيره لا يحذف وقفيه ولا يحل ولا يحتمل
قلعه قبل احرامه وسقوطه بغير قلعه ولعلهم أرادوا انه اذا سقط بسبب فعل المحرم بأن أحسن به
وأدركه فيمنع بيلزمه الجزاء الذي ذكره (ولو سقط من رأسه أو لحية ثلاث شعرات عند الوضوء
أو غيره) أي حين مسه وحكه وفيه إجماع إلى ما قد مناه (فعليه كف من طعام) كما روى عن محمد علي
إطلاقه من غير قيد لكل شعرة (أو كسرة) أي من خبز (أو قرة لكل شعرة) ويحالفه ما في قاضيجان
وان أخذ المحرم من رأسه أو من رأسه أو مسح لحية فاستمر منها شعر يعلم مسكينا وفي البدائع
ولو أخذ شيئا من رأسه أو لحية أو لمس شيئا من ذلك فاستمر منه شعرة فعليه صدقة وكذا ذكر
الخير تافى وقيل لو لمس لحية فوقعت منها شعرة أو شعرتان تصدق بقرعة أو قرعتين كذا في الكبير
بصيغة التبريض فيما في ما اختاره هنا قائل فانه موضع زلل (وان خبز عبد) أي مثلا (فاحترق
شعر يده فعليه صدقة اذا اعتق) وقبه انه اذا كان شعريده كاملا فالقياس ويوجب الدم في
جوامع الفقه وان خبز فاحترق بعض شعريده تصدق وفي المحيط اذا خبز العبد المحرم فاحترق
بعض شعريده في النور فعليه اذا اعتق صدقة وان أطل من غير أذى فعليه دم اذا اعتق وقوله
من غير أذى أي بغير عذريته لانه اذا كان عن عذريته عين الصوم على العبد فهو رها هذا وفي
الحاوي عن المتقي عن محمد وان كان الساقط مقدار العشرين من شعر الرأس أو اللحية فعليه دم
وقال ابن الهمام وما في مناسك الفارسي من قوله وما سقط من شعرات رأسه ولحيته عند الوضوء
لزمه كف من طعام عن محمد خلاف ما في فتاوى قاضيجان وان تنف من رأسه أو أنفه أو لحية
شعرات ففي كل شعرة كف من طعام الا ان يزيد على ثلاث شعرات فان بلغ عشرين لزمه دم وكذا
قوله اذا خبز فاحترق ذلك غير صحيح لما علمت من أن القدر الذي يجب فيه الدم هو ربع من كل منها
انتهى وقبه انه يمكن حمل كلام قاضيجان على رواية عن محمد كافي المتقي ثم الظاهر ان الاتفاق
حكمه ليس حكم الرأس بما تقدم والله أعلم (ولو تناثر شعره بالمرض فلا شيء عليه) فانه ليس
باختياره وكسبه (ولو نبتت شعرة في عينه فلا شيء عليه بازالتها) كالوصل عليه صدقة مثله كذا
ذكره السروجي وابن أمير الحاج (ولو خلع جادة من رأسه بشعره لم يلزمه شيء) أي لقصد ازالة
الجادة لا ازالة شعرها (ولو حلق أو تنف خصلته من رأسه) وهي بضم اللام المجهمة شعر مجتمع أو قليل
منه (فعليه صدقة) أي نصف صاع على ما في خزانة الاكل

• (أصل في خلق المحرم رأس غيره وحق الحلال رأسه) • أي رأس المحرم (إذا حاق محرم رأس محرم) أي غير نفسه (أو حلال فعليه صدقة سواء خلق بأمره أو بغيره) أي بغير أمر المخلوق طائفاً أو مكرهاً (وإن حاق الحلال رأس محرم فلا شيء على المخلق الحلال) على ما صرح به في البديع

والكرمانى والعناية والحاوى (وقيل عليه صدقة) واليه ذهب الزيلعى وابن الهمام والشهينى
 ووجهه غير ظاهر اذ الحلال غير داخل فى موجبات محظورات الاحرام وهل يحرم عليه أو يباح
 فعليه هذا أو يكره الظاهر الأخير لظاهر قوله تعالى ولا تتحلوا رؤوسكم اذ المعنى لا تاتمسوا بخلق
 رؤوسكم أو لا يتحلوا بعضكم رأس بعض ولعل هذا أيضا وجهه من أوجب الصدقة ثم ان حاق محرم
 أو حلال رأس محرم فعلى المخلوق والمحرم يجب دم ولا يرجع به على المالك وقال زفر والقاضى أبو
 حازم يرجع به أقول الاظهر التفصيل وهو انه ان كان بأمره واختياره فلا يرجع به والا بأن حلقه
 وهو نائم أو مكره فيرجع وهذا لا يثنى انهم أطلقوا وجوب الصدقة على المالك المحرم سواء كان
 المخلوق حلالا أو محرما على ما صرح بالسوية فى البدائع كما توهم المصنف فى الكبير لان صريح
 عبارة الاصل فى المبسوط وفى الكفاي للحاكم هكذا وان حلق المحرم رأس حلال تصدق بشئ وان
 حلق المحرم رأس محرم آخر بأمره أو بغير أمره فعلى المخلوق دم وعلى المالك صدقة انتهى وفرق
 بين المسئلتين لظهور تفاوت الحالتين فى ارتكاب الجنائين فان هذه العبارة على ما فى الفتح انما
 تقتضى لزوم الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما اذا حلق رأس محرم وأما فى الحلال يقتضى ان
 يطعم أى شئ شاء كقولهم من قتل قلة أو جرادة تصدق بمائتين أو اربعة المقتدرة فى عرف اطلاقهم
 ان يذكر لفظ صدقة فقط فافهم فان قلت اذا حلق المحرم رأس غيره محرما أو حلالا تجب الجنانية
 بخلاف ما اذا ألبس المحرم محرما بالباسا مخيطا فانه لا يجب عليه شئ كما صرح فى التاتارخانية قلت
 لورود النهى اجمالا فى قوله تعالى ولا تتحلوا رؤوسكم محتملا لهذه الصورة وغيرها على ما تقدمناه
 بخلاف الالباس فانه لا يعرف نهى عنه فى الشرع نعم قد يقال بالباسه حرام كما صرحوا فى
 الباس الوالدين للصغير الثوب الحرير الا ان ذلك الحكم عام غير مختص بمجال الاحرام والله أعلم
 بالمرام (وان أخذ المحرم من شارب محرم أو حلال أو قص اظفاره فعليه صدقة) كما فى المحيط
 والمبسوط ويؤيده ما فى الفتاوى السراجية لو أخذ المحرم شعر محرم أو وظفره فعليه صدقة (وقيل
 اذا حلق أو أخذ من شعر حلال أو قلم اظفاره اطعم مائتا) على ما فى الهداية والكفاي وغيرهما
 وكذا قال فى الجامع الصغير اطعم مائتا

*(فصل فى قلم الاظفار اذا قص اظافر يديه ورجليه أو يدا ورجل واحدة فى مجلس واحد
 فعليه دم واحد) لاتحاد المجلس فى المسئلة الاولى وللارتفاق بعضه وكامل فى الثانية (وان قلم
 اقل من يدا ورجل فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع) أى فى قول أبى حنيفة الاخر وهو قول
 صاحبه (الا ان يبلغ ذلك) أى مجموع (دما فيقتص منه مائتا) على ما فى البدائع وغيره (وقيل
 ينقص نصف صاع) على ما فى البحر الزاخر ولعل مراده انه لا ينقص أكثر من نصف صاع فيما اذا
 قلم كثيرا ومع هذا لو اختار الدم فله ذلك هذا أو قال زفر بقوله ثلاث منها يجب الدم لان الاكثر
 كالكل وهو قول أبى حنيفة أو لا وقال محمد فى كل ظفر خمس الدم ولعل فى المسئلة عنه روايتان
 (ولو قلم فى أربعة مجالس فى كل منها طرفا) بفتحين أى جاتبا من اليمين والشمال (من أربعة) أى
 أطراف باعتبار يديه ورجليه (فعليه أربعة دماء كفر لا قول أولئك) أى عندهما وعند محمد
 ما لم يكفر لا قول (وان قلم خمسة أظافر يدا ورجل ثم قلم اظافر يده أو رجلاه الاخرى فان كان) أى
 تقليه (فى مجلس فعليه دم أو مجلسين فدمان وإن قص خمسة أظافر) أى من الاغضاء الاربعة

(مترقة أو قلم من كل يدور رجل أربعة أظافر قبيل مجئها ستة عشر ظفرا فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع الا اذا بلغت قيمة الطعام دما فينقص منه ما شاء) أي كما مر (وان اختار الدم فله ذلك) واعلم ان محمدا اعتبر عدد النجاسة لا غير ولم يعتبر التقرين والاجتماع وهما اعتبار مع عدد النجاسة صفة الاجتماع وهو ان يكون من محل واحد (ولو انكسر ظفرك أو انتفخ ثغله) أي فلتقه (منه نقطة أو قلعه لم يكن عليه شيء) كذا أطلق في الهداية وغيره وأعلل بأنه لا ينوبه عدم الانكار (وقيل ذلك اذا كان بحيث لا ينوب) أي لا يزيد كما في المبسوط والبدائع (ولو كان بحيث لو تركه ينوب فعليه صدقة) على ما صرح به في المبسوط (ولو قطع كفه وفيه أظافر لم يلزمه شيء) لانه قصد به قطع الكف لا قلم الظفر هذا وفي المحيط وقاضيجان وجوامع الفقه فيها اذا قص المحرم أظافر غيره فحكمه حكم الحلق وعن محمد رواية أنه لا شيء عليه في قلم أظافر غيره وفي البدائع وان قلم المحرم أظافر حلال أو محرم أو قلم الحلال أظافر محرم فحكمه حكم الحلق وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والله أعلم

• (فصل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة عينا) أي معينا (في الأنواع الثلاثة) أي المتقدمة من اللبس والطيب والحلق وكذا حكم القلم لم يذكر كما سبق (في انما هو) أي باعتبار حكمه المطلق (في حالة الاختيار بأن ارتكب المخطور بغير عذر ما في حالة الاضطرار بأن ارتكبه بعذر مكروه وعلة) أي ضرورة (فهو) أي صاحبه (بمخير بين الصيام) أي صيام ثلاثة أيام (والصدقة) أي على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع (والدم ومن الاعذار المحل) أي بجميع أنواعها (والبرد) أي الشديد (والحر) كذلك (والجرح والقرح والصداع) أي وجع الرأس كله (والشقيقة) أي وجع شق من رأسه (والقمل) أي كثرت في شعر رأسه كما في الكرمانى والفارسي والمدادى (ولا يشترط دوام العلة ولا أدائها الى التلف بل وجودها مع تعب ومشقة يبع ذلك) كما صرح المدادى وجعل الفارسي لبس السلاح خلوف القتال عذرا وهو واضح وتعبه المصنف بقوله وفيه تأمل لانهم لا يجملون الاكراه من الاعذار لانه من جهة العباد فهذا كله انتهى والقرق ظاهر لان لبسه انما هو لدفع الاذى فهو في معنى الحر والبرد والقمل ونحو ذلك (وأما الخطأ والتسبيح والاعمال والاكرام والنوم والرق) فيه بحث فان المأول لم يخبر بين ان يصوم في حال رقه وان يطعم وينبغي بعد عتقه اذا كان عن عذر وعدم القدرة على الكفارة) أي اذا صدر عنه بغير عذر (فليت) أي هذه الاشياء (باعتذار في حق التحريم ولو ارتكب المخطور بغير عذر فواجبه الدم عينا أو الصدقة) أي معنية باختلاف الجنابة (فلا يجوز عن الدم) أي المتعم (طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان تذر عليه ذلك) أي ما ذكر من الدم والصدقة (نبي في ذمته) أي الى وقت قدرته (واذا تطيب) وكذلك اذا أكله أو شربه (أو اكحل بكل مطيب أو لبس) أي مخطا (أو حلق) أي عضوا منه (أو قلم) أي اظفاره (لعذر) قبل لكل (فهو مخير) أي بين أشياء ثلاثة (ان شاء ذبح شاة) أي في الحرم وأهدى (وان شاء تصدق على ستة مساكين) وهم من أهل الحرم أفضل (بثلاثة أصوع) بفتح فسكون فضم جمع صاع (من بر) أي حنطة (لكل مسكين نصف صاع وان شاء صام ثلاثة أيام وهذا) أي ما ذكر من الأنواع الثلاثة (فيما يجب فيه الدم) على وجه التحريم (وأما ما يجب فيه الصدقة) أي فيما عدا

عن عذر بان طيب ربيع عضو أو لبس أقل من يوم (ففيه يجزى بين الصوم والصدقة) أى وجوب
تخيير والافيجوز له اختيار الدم أيضا (فإن شاء تصدق بنصف صاع) أى فيما أطلق عليه بالصدقة
(أو ما وجب عليه من الصدقة) أى فيما أوجبوا عليه من أن يطعم شيئا (ولو أقل من نصف صاع
على مسكين) فأوحده للتنويع وأما فى قوله (أو صام عنه يوما) أى عن نصف الصاع فهى للتخيير
قال الفارسي وعن أبي يوسف ما فقه المحرم من محظورات الاحرام عن ضرورة لا تبلغ دما لم يجزئه
الصوم وهو كما لو فعله من غير ضرورة ومثله نقل البرجندى عن الظهيرية وفى أمالى الحسن قال
أبو حنيفة يجوز فيه الصوم وشوقول أبي يوسف (وكل صدقة فى جنابة الاحرام غير مقدرة فهى
نصف صاع من بر أو صاع من غر أو شعير إلا ما يجب بقتل القملة والجرادة) استثناء مفعلة قطع فإن
جنابته ما مقدرة وكذا قوله (وإزالة شعرات قليلة واللبس أقل من ساعة ونحو ذلك) أى من قلم
أصبغ (وأما الصدقة المقدرة) أى فى الكفارات النجسة (فهى ثلاثة أصوع وما ذكر من اتحاد
الجزاء فى تعدد الجنابة انما هو فيما إذا اتحد جنس الجنابة) أى بخلاف ما إذا اختلف جنسها
(فاللبس جنس والطيب جنس والخلق جنس وقلم الاظفار جنس) أى وقس على ذلك (فإذا جمع
بين الاجناس المختلفة فى مجلس واحد لم يتحد الجزاء بل يتعد لكل جنس موجهه) بفتح الجيم أى
الذى أوجبه الشارع بحسب اختلاف موجهه

* (فصل وإذا لبس المحرم محرما) أى إذا كساه مخيطا ونحوه وإذا كان حلالا فلا بالاولى
(أو طيبه أو غطى رأسه أو وجهه فلا شئ على الفاعل) لانه غير ممنوع من هذه الانعال بالنسبة الى
غيره (وعلى المفعول الجزاء) أى إذا كان محرما لحصول الارتقا به ولو عن غير قصد وكذا إذا
قتل المحرم قل غيره لا شئ عليه بخلاف ما لو خلق رأس غيره كما مر (النوع الرابع فى حكم الجماع
ودواعيه وهو) أى الجماع (أغلظ الجنائيات) أى أعظمها وزرا وأشدّها أثرا (يفسده الحج
والعمرة) أى إذا وجد قبل أداء ركعتيه ما عند الاثمة الاربعة وفى شرح النقاية للشعر
السميرقندى عند قوله أفسد حججه أى نقصه نقصا نافعا حاشا ولم يبطله كفى المضمرات قال المصنف
فأفاد ان المراد من الفساد النقص الفاجس لا البطلان وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات
قلت من جعلتم الماضى فى الافعال اسكن فى عدم الابطال أيضا نوع من الاشكال وهو القضاء
الا انه يمكن دفعه بأنه لا يؤدى على وجه السكال والله أعلم بالاحوال (وحده) أى تعريف الجماع
(التقاء الختانين) فى القبل (وتغيب الحشفة) أى فى الدبر ولوا كنى بالثاني كان أخصرا وأظهر
ولكنه نقل ما ذكره بعينه فى القاية (وشراط كونه مفسدا خمسة) أى أمور (الاول أن يكون
الجماع فى القبل أو الدبر حتى لو وطئ فيما دونهما) أى من الانثى ونحوها وكذا إذا أمنى
أو احتلم (أو لبس) أى من بلا حائل (أو عانق أو باشر) أى مباشرة فاحشة بان من فرجه مفرجها
ليس بينهما حائل (بشهوة) قيد للاربعة (فانزل) أى ولو أنزل (لم يفسد) أى بالاجماع وفيه ان
هذه الاشياء كلها من مقدمات الجماع ودواعيه فلا يسمى جماعا فكيف يكون شرطا فى الفساد
(الثاني أن يكون) أى الجماع (فى الآدمي) سواء كان حلالا أو محرما والظاهر أن يستثنى الميتة
والشبهة التى لا توطأ (فلا يفسد) بدوطة البهجة وان أنزل (كما صرح به قاضيان وغيره ثم الجماع
فى القبل مفسد بالاجماع وأما فى الدبر فتعدهما مفسدا وكذا عند أبي حنيفة فى الاصح وفى رواية

أخرى عن أبي حنيفة انه في دبر الرجل والمرأة لا يفسد وعابه دم والاقل أصح (الثالث أن يكون
 قبل الوقوف بعرة) أي قبل وقوفه بها (فلا يفسد ان كان بعده) أي بعد تحقق الوقوف
 ولو ساعة (وهذا في الحج وفي العمرة قبل أكثر الطواف) أي فانه ركها (فلو طاف كثر ثم جاء مع
 لا تفسد عمره الرابع التقاء الختاتين) أي وما في مناه من تعيب الحشفة وفيه ان هذا حجة
 وركه فكيف يكون شرطه (فلا يفسد قبله) وفيه ما تقدم من انه ليس بجماع حيثئذ (الجلس
 أن لا يكون حائل) أي حاجر ومائع (بين الفرجين يمنع الحرارة) أي من أحد الطرفين (فلو لم
 ذكره بخرقه وأولجه) أي أدخله (ان منع الخرقه ودول حرارة الفرج اليه لا يفسد ولا يفسد)
 بكافي التغطية والعاية (ولو أحرمت بمجامعافسد) أي صح احرامه وفسد حجه ويلزمه المضي هكذا
 أطلق في المطلب الفائق (وقيل هذا) أي الفساد (ان لم يترع في الحال وان ترع في الحال لم يفسد)
 قياسا على ما ذكره في الصوم وهكذا ذكره ابن جماعة عن الحنفية (ويحقق الجماع من الصبي)
 أي المراهق (والجنون يفسد نكهما) أي على القول بحصة احرام الجنون أو على تقدير أنه
 حدث له وأحرمت عنه رفيقه كالعمى عليه أو كما سرح به ابن جماعة فيمن أحرمت عاتلا ثم جعن فجامع
 فانه عند الحنفية كالعالم وأما قول المصنف التحقيق في مسئله الجنون انه ان أحرمت عاتلا
 ثم جعن ثم أفاق بعد اداء الحج ولو بسنين فحكمه حكم العاقل والافكال صبي فعمل بجنت لظهور
 التحقيق والله ولي التوفيق (الا انه لاجزاء) أي من الدم (ولا قضاء عليهم) على ما حكاه
 الاستيعاب وقيل الجنون عليه الكفارة انتهى وكذا الامضي علم ما في احرامه ما اعدم
 تكليفه ما في حاله ما (ولا فرق فيه) أي في الجماع بالنسبة الى هذا الحكم وان كان يتفاوت بالان
 وعدمه (بين العامد والنامي والناثع والمكروه) بفتح الراء (واليقطان) بفتح فسكون أي المنبه
 من النوم (والناسم) وكذا الخطى والمعدور (والحج والعمرة والقرض والنفل) وكذا الواجب
 منهما بالسدر (والرجل والمرأة والحمل والعبد) أي اذا كانا عاقلين بالغين محرمين فان كان الزوج
 صبيًا بجامع مثله أو مجنونًا أو حلالا فسد حجهما والمرأة صبية أو مجنونة محرمة أو غير محرمة ففسد
 حجه ومشى في التحقيق الى انه اذا جامع الصبي بفسد حجه كما لو تكلم في صلاته أو أكل في صومه
 انتهى وهو ظاهر غير انه لا قضاء عليه ولا جزاء فاعل فائدة حكمه أنه لا يناب عليه وأيضًا بؤمر
 بضمه وقضائه استحبابا ولا يجب الافتراق في القضاء على الرجل والمرأة متعلق بلا يجب والمراد
 بهما الزوجان (الا اذا خافا الواقعة) أي الجماعة ثانيا (فيستحب) أي حيثئذ (أن يفترقا عند
 الاحرام) وقيل في موضع الواقعة وتفصيل هذه المسئلة أن الزوج والمرأة اذا أفسد نكهما
 لا يفترقان في القضاء عندنا الا اذا خافا الواقعة فيستحب عند الاحرام وأما ما في الجماع الصغير
 وليست الفرقة بشئ أي بأمر ضروري وقال قاضي خبان يعني ليس بواجب وقال زفر ومالك
 والشافعي يجب افتراقه ما هو وان يأخذ كل واحد منهما ما طربقا آخر كذا فسر في البحر الرائق
 وأما وقت الافتراق فعندنا وزفر اذا أحرمت ما وعند مالك اذا خاف من البيت وعند الشافعي اذا

انتهيا الى مكان الجماع

• (فصل فاذا جامع في أحد السيلين قبل الوقوف) أي بعرة (فسد حجه وعليه شاة ويمضي
 في حجه) أي في بقية أفعاله من الرمي والحلق والطواف ونحو ذلك (حتما) أي وجوبا (في فعل)

جميع ما يفعله في الحج الصحيح) أى ولا يكتفى بما بقى عليه من الأركان فقط (ويجتنب ما يجتنب فيه) أى من المحظورات جميعا (وان ارتكب محظورا) أى كالجاء ثانيا وسائر الجنائيات (فعليه ما على الصحيح) أى من الجزاء من غير تفاوت (وعليه قضاء الحج من قابل) أى سنة آتية (ولا عمرة عليه ان كان مفردا) أى بالحج وأفسده بخلاف فائت الحج فانه يتحلل بأفعال العمرة ثم يقضى حجه من قابل قال في البحر ومن جعل حكمه من فسده كفايات الحج بأن يخرج بأفعال العمرة لا بأفعال الحج فهو غلط لأن الرواية مصرحة في سائر الكتب ان من أفسد حجه يقضى في الحج كما يقضى من لم يفسده وصرح بعضهم بتحريم ذلك فعلم ان فساد الحج يقضى فيه ولا يتحلل بأفعال العمرة بخلاف الفائت انتهى وقوله صرح بعضهم بالتحريم يشير الى خلاف فيه والله أعلم

*(فصل وان كان المفسد قارنا) فقيهه تفصيل (فان جامع قبل الوقوف وقبل طواف العمرة) أى أكثره (فسد حجه وعمرته) أى كلاهما (وعليه المضي فيه ما وعليه شاتان) أى الجنابة على أحرامهما (وقضاؤهما) فقط عنه دم القران) أى الموضوع للشكر فانه انما يكون على العبادة الصالحة لا الفاسدة (وان جامع بعده ما طاف لعمرته كله أو أكثره فسد حجه ودون عمرته) لا داء ركنه اقبل الجماع (وسقط عنه دم القران) افساد حجه الذى باجتماعه معها كان قرانا (وعليه دمان) أى الجنابة به المتكررة حكما (دم لفساد الحج) أى للجماع قبل الوقوف المؤدى الى فساد الحج (ودم للجماع في أحرام العمرة) لعدم تحلله عنها (وعليه قضاء الحج فقط) أى أصح عمرته كما في البدائع (وان جامع بعده طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الحاق) أى ولو بعرفة (لم يفسد الحج ولا العمرة) لا درأه ركنهما (ولا يسقط عنه دم القران) أى أصح أدائهما ما حيث أتى بأركانهما لكن عليه بذية للحج وشاة للعمرة (ولو لم يطف لعمرته ثم جامع بعده الوقوف فعليه بذية للحج) أى للجنابة عليه (وشاة لرفض العمرة وقضاؤها ولو طاف القارن) أى طواف الزيارة (قبل الحلق ثم جامع فعليه شاتان) بناء على وقوع الجنابة على أحراميه لعدم تحلل الاقل المرتب عليه تحلل الثاني

*(فصل ولو جامع مرارا قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأة واحدة أو نسوة فعليه دم) أى واحد (وان اختلفت المجالس) أى مع واحد أو مع جماعة (يلزمه لكل مجلس) ولو تعدد فيه الجماع (دم على حدة) أى عندهما وقال محمد عليه دم واحد (في تعدد المجالس أيضا ما لم يكفر عن الاول على ما في المبسوط والبدائع) ولو جامع في مجلس آخر ونوى به رفض الفاسدة فعليه دم واحد (أى في قولهم جميعا كما ذكره في البدائع والفتح وغيرهما ولا شئ عليه بالجماع الثاني على ما في قاضيان وخزانة الأكل (وكذا لو تعدد الجماع) أى بعد الاول (بقصد الرضا فيه دم واحد) كافي الفتح (ولو في مجالس أو مع نسوة) على ما في البحر الزاخر وأما ما في النجاسة من انه لو جامع ثانيا فعليه شاة اذ لم يرد بالجماع الاول رفض الاحرام فلا طائل تحته لعدم الاحتياج الى تقسيم ارادة الرضا في الجماع الاول لتصريحهم بأنه اذا نوى الرضا في الثاني فعليه جزاء واحد هذا وما يلزمه الفساد والدم على الرجل من ذنوب المرأة وان كانت مكرهة أو نائمة أو ناسية أو غيبا ينتفى بذلك الاثم واذا كانت مكرهة حتى فسد حجه او كثر هادام هل ترجع على الزوج قال في البدائع لا ترجع عليه ولم يذكر خلافا وقال في خزانة الأكل والفتح عن ابن شجاع لا ترجع

وعن القاضي أبي حازم ترجع

• (فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة) أي ولو ساعة (قبل الحلق) أي ولو حال الوقوف (وقبل طواف الزيارة كله أو أكثر) أي بأن طاف منه ثلاثة أشواط (لم يقبده) أي لا دأته الركن الأعظم الذي لا يفوت إلا بقوته وهو الوقوف لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (وعليه بدنة) أي الجماعه قبل الحلق لأنه لما سوغ له في أمر النساء عذله في أمر الجنابة تأكيدا للجماع (سواء جامع عامدا أو ناسيا) أي فانه عليه بدنة كما في عامة الكذب وذكر الحد أدنى في شرح القدوري ناقل عن الوجيز أنه انما تجب البدنة إذا جامع عامدا أما إذا جامع ناسيا فعليه شاة انتهى وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات حيث لا فرق بين الناسي والعامد في سائر الجنائيات وقد صرح قاضيان بقوله ولو جامع أمر أنه بعد الوقوف بعرفة لا يشترط دجه وعليه جزر جامع ناسيا أو عامدا (ولو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الحلق فعليه شاة) كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه أن تعظيم الجنابة انما كان مراعاة لهذا الركن وكان مقتضاه أن يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف لأنه سوغ فيه لصورة التحلل ولو كان مقتضاه على أداء الطواف بالنسبة إلى الجماع وسيأتي اهذا من يتحقق في جماع القارن بعد الحلق قبل الطواف (ولو جامع بعد الطواف والحلق لا شيء عليه) أي ولو قبل السعي خلا فالشاة في فاه عنده من أركان الحج حتى لا يجوز له حينئذ عقد التكاح (ولو جامع قبل الحلق والطواف ثم جامع ناسيا بلا قصد الرض) أي بلا بدنة رفض الأحرار ففيه تفصيل أي بالجماع الثاني (فان كان) أي الجماع المتكرر (في مجلس) أي واحد (فعليه بدنة واحدة وان كان في مجلسين فعليه للأول بدنة ولثاني شاة) أي عندهما وعند محمد أن كان ذبيح للأول بدنة يجب للثاني والأفلا يجب للثاني شيء وإما أن قصد بالثاني رفض الأحرار وقصد الإحلال فعليه ككفارة واحدة في قولهم جميعا سواء كان في مجلس واحد أو مجلسين مختلفين على ما في البدائع

• (فصل ولو جامع) أي القارن (أول مرة) احترازا عما تكرر على ما سبق (بعد الحلق قبل الطواف فعليه شاة) كما في الهداية والكناف والجمع من غير ذكر خلاف وأما لو لم يحلق وطاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم على ما في الهداية (وقبل بدنة) كما ذكره في الغاية معزيا إلى المبسوط والبدائع والاستيعاب لو جامع القارن أول مرة بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة للحج وشاة للعمرة لأن القارن يتحلل من أحرار من بالحلق إلا في حق النساء فهو محرم به ما في حقهن قال ابن الهمام وهذا يخالف ما ذكره القدوري وشرحه لأنهم يوجبون على الحاج الشاة بعد الحلق وهو لا أو جبو البدنة عليه ثم في الغاية ليس مخالفة بل تخصيص بالخارج حكم ما هم غيرهم ومثل هذا كثيرا في كلامهم ثم في الغاية أيضا معزيا إلى البري أن القارن لو جامع بعد الحلق قبل طواف الزيارة يجب عليه بدنة للحج ولا شيء عليه للعمرة لأنه خرج من أحرارها بالتحلل وبقي في أحرار الحج في حق النساء وامتنع منه شارح الكنز لأنه إذا بقي محرم بالحج فكيف في العمرة يعني من أمر الجماع والذي يظهر أن الصواب قول البري لأن أحرار العمرة لم يهدد بحيث يتحلل منه بالحلق من غير النساء وبقي في حقهن بل إذا حلق بعد أفعاله أحل بالنسبة إلى كل ما حرم عليه وانما عهد ذلك في أحرار الحج فإذا ضم إلى أحرار الحج أحرار العمرة استمر

كل على ما عهد له في الشرع اذ لا يزيد القرآن على ذلك الضم فينتوي بالحق احرام العمرة
بالكلية كذا حققه ابن الهمام وأطلق في السعودي حيث قال ان جامع بعد الحلق قبل
الطواف فعليه بدنة وهذا الاطلاق هو الاظهر لان حلقه بالنسبة الى الجماع كلاحاق ويستوي
فيه القارن والمفرد قال ابن الهمام وقول موجب البدنة أوجه لان المذكر في ظاهر الرواية
اطلاق لزوم البدنة بعد الوقوف من غير تفصيل بين كونه قبل الحلق أو بعده

(فصل * وشرايط وجوب البدنة بالجماع أربعة الاول أن يكون الجماع بعد الوقوف والثاني
أن يكون قبل الحلق والطواف) أي عند الجمهور وأما على قول المحققين فقبل الطواف مطلقا
سواء حلق أم لا ثم في الحقيقة كون الجماع بعد الوقوف أو قبل الحلق والطواف موجب للبدنة
لانه شرط لوجوبها وقد علم بما سبق نعم قوله (والتالث العقل والرابع البلوغ) لاشك انهما من
شرايط وجوبهما مع انهما من شروط وجوب جميع الكفارات لا بخصوص وجوب البدنة
(فصل * ولو طاف للزيارة جنباً ثم أعاده) أي الطواف (طاهراً) أي عن الحدين (فعليه
دم) أي لعدم كمال طوافه وفيه انه اذا صح طوافه كان القياس عدم وجوب شيء عليه ولذا قال
محمد أما في القياس فلا شيء عليه ولكن باحتمال استحسان ما ذكره وكذلك قول أبي يوسف وقولنا
أي في المسئلتين ويستفاد منه الفرق بين الحدين مع ان الطهارة منهما عدت من الواجبات
نظراً للغلظة والخفة فوقع الحكم على وفقهه وفيه ما تقدم والله أعلم والتحقيق ان هذا القول وهو
وجوب الدم بعد الاعادة مبني على انفساخ الاول بالثاني فانه حينئذ يكون الاول نافله والثاني
فريضة ولا شك ان طواف النافلة جنباً موجب للدم وبنته لا امر كانه جامع بعد طواف كامل
وما سبق من ان من طاف طواف الزيارة جنباً ثم أعاده طاهراً ولم يتخلل بينهما جماع مبني على ان
الثاني جابر للاول وهو القياس الا انهم عدلوا عنه ههنا لاجل فعل المؤمن على الوجه الاكمل
ونظيره ما روي عن شمس الأئمة السرخسي ان من ترك الاعتدال نلزمه الاعادة ومن المشايخ من
قال تلزمه ويكون الفرض هو الثاني ولا اشكال في وجوب الاعادة لانه الحكم في كل صلاة أدبت
مع كراهة التحريم ويكون جابراً للاول لان الفرض لا يتكرر وما جعله الثاني فيقتضي عدم
سقوطه بالاول وهو لازم ترك الركن لا الواجب اللهم الا ان يقال ان ذلك امتنان من الله سبحانه
وتعالى اذ يحسب الكمال وان تأخر عن الفرض لما علم سبحانه انه سيوقعه ويؤيده انه اذا أعاد
الفرض من الصلاة ففعل الفرض هو الاول وهو المأمور وقيل الثاني وقيل الامر مفوض الى
الله سبحانه وتعالى والله أعلم (ولو طافه) أي طواف الزيارة كله أو أكثره (على غير وضوء) أي
محدثاً (أو طاف أربعة أشواط طاهراً ثم وطئ لا يلزمه شيء) أي في المسئلتين ويستفاد منه الفرق
بين الحدين مع ان الطهارة منهما عدت من الواجبات نظر للغلظة والخفة فوقع الحكم على
وفقهه وفيه ما تقدم والله سبحانه أعلم (سواء أعاد) أي الطواف في الصورتين (أو لم يعد) كما في
الحاوي وغيره (ولو طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة في جوف الحجر أو فعل ذلك في طواف
العمرة ثم جامع فسدت عمرته وعليه قضاءها وبشاة وعليه في الحج بدنة) أي سواء حلق قبل
الطواف أو لم يحلق على خلاف ما سبق والمسئلة مروية عن محمد وفيه اشكال وهو ان الطواف
حول الحجر من الواجبات فاذا تركه صح طوافه في الموضع الموجب لفساد العمرة وجوب البدنة في

الخطة ولعل الجواب ان هذا هو الضيق لكم استحسنوا ذلك كما استحسنوا ما قبله ولعل ربه
 الاستحسان عموم الحديث لمين جامع قبل طواف الركن وهو ما روى عن ابن عباس رضي الله
 عنهما انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو عنى قبيل أن يفيض فأمره أن يتعرب بدنة رواء مائة وأربعين
 أبي شيبه وهو أربع مائة رداء ابن أبي شيبه أيضا عنه انه جامع رجل فقل يا أبا عبد الرحمن ورجل
 جاهل بالسنة بعد الثقة قليل ذات اليد قضيت المناسك كلها غير أني لم أذكر البيت حتى وقعت على
 امرأتي فقال بدنة وخرج من قابل فانه متروك بعينه على ما حقه ابن الهمام ولا يعد أن يراد بقوله
 وخرج من قابل فتعربض له على أنه يؤذيه بوجهه كامل (ومن فاته الحج اذا جامع فعليه المضى إلى
 احرامه) أي ليس عليه تجبيد احرام بل احرامه صحيح فيأتي بأفعال الله مريد لا عن الخجة (وعليه
 دم) أي الجماعه قبل التحال (وقضاء الثالث) أي من الحج (وليس عليه قضاء العمرة التي يتحلل
 بها) أي ولو وقع الجماع في تحالها قبل طوافها لأن المأمور من هذه العمرة انما هو التحال من
 احرام الطهارة بالجمعة لا بحجب النية بخلاف العمرة المبتدأة المقصورة لذاتها المدة في ذمتها
 وهذه المسئلة أيضا عن محمد بن عوف وفي الحارثي عن المستفي عن محمد أيضا انه قال (ولو ان قاربا
 فاته الحج فطاف لعمركه) أي ولم يحاق (ولم يطف لما فاته من الحج حتى جامع فعليه كسائر الناس)
 لعدم خروجه من الايامين (وكذلك لو فعل) أي القارن (فلا يأتى الجماع بعد ما طاف
 للعمرةين جميعا) أي ولو سعى إلا انه لم يحلق رأسه) أي ولم يقصر (ولو انه) أي التارن (سعى
 آتاه الحج ظن انه قد بطل حجه) أي بشوته الوقوف (فطاف لعمركه وسعى ثم حلق رأسه وجامع به
 ذلك مرة أو اقل عليه للعاق دمان) بلحاظه على ايامين (وعليه لكل ما جامع) أي بالجمعة (فكان) أي
 ولو وقع في مجالس (ولا يجب عليه اكثر من دمين لانه قول ذلك) أي الجماع (على قصد الرضا)
 أي على وجه الاحلال عنه ما حين ظن انه قد أحل حين حلق رأسه على وجه الاحلال وهذا قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد انتهى ما في الحارثي عن المتقي (ولو أهل بحجة أو عمرة وجامع فيها
 ثم أحرم بأخرى يرى قضاءها قبل ادائها فهي هي) أي هي على حالها ولا اثر لنية قضائها
 (وأهله بالثاني) جلة استثنائية معلة أي لان أهله به (لم يصح ما لم يشرع من القاسد وكانت
 نيته لغوا والعبد اذا جامع) أي قبل الوقوف أو بعده وقبل الخلق (مثنى فيه) أي في احرامه
 يا تعلم أفعاله (وعليه هدى) أي بدنة أو شاة بحسب الخلاف طه (وجبة) أي اذا كان قبل
 الوقوف (اذا عتق) طرف لهما (سوى حجة الاسلام)

(فصل في حكم دواحي الجماعه ولو جامع فيما دون الفرج) أي من التقبض وقبضه (قبل الوقوف
 أو بعده أو بآش) أي مباشرة فاحشة (أو عاتق) ولو بالعمرة (أو قبل أو لم يشهورة) فبذلك للكل
 (فأنزل أول ينزل) أي إلى الجبيع (فعليه دم) كما قاله في المبسوط والهداية والكنز والبداية
 وشرح المجموع وغيرها وفي الجامع الصغير اشترط الانزال في المني لوجوب الدم وصحة فاضيقان
 في شرحه ونقل عن محمد بن الفضل انه انما يجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج اذا وجدت ما يتجدد
 عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة (ولا يفد حجه بشئ من الدواحي) أي أصلا ولا
 بخلاف سواء أنزل أول ينزل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما نطق به ما في الكتب المعتمدة
 وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم ان الحج لا يفد إلا بالجماع

انتهى ووقع في الفتاوى السراجية ولوليس امرأة شهوة فأمسى يفسد وكذلك اذا لم ين على ما في المبسوط ومنهاج المصلين ومنية المفق وهو شاذ ضعيف على ما صرح به السروجي وفي المنافع يعني بالفساد نقصان الفاحش انتهى وفيه انه مناف لما تقدم والله أعلم (ولو قبل امرأته مودعها ان قصد الشهوة) أي بتقبيل المرأة (فعليه القدية والا) بان قصد المودعة (فلا) أي فلا فدية عليه (وان قال لا قصدت هذا) أي هذا الامر من الشهوة (ولذلك) أي قصد الموداع (لا يجب شيء) لان الشرط لتحقيق الشهوة وعدم قصد يوجب الشبهة والمسئلة في أهلية المناسك بزيادة أو قدمت امرأته من مكان (ولو نظر الى فرج امرأة فامسى) أي فانزل (أو تفكر) أي في أمر الجماع (أو أحلم فانزل لاشئ عليه) كافي عامة الكذب وفي التمراشي ولا شيء في الامناع بالنظر لانه ليس بجماع وعن أبي حنيفة عليه دم (ولو استمنى بالكف) أي سواء قصد الشهوة أو رفع الكلفة (ان أنزل فعليه دم وان لم ينزل فلا شيء عليه) كذا في الفتح وغيره وفي البحر الزاخر وخزانة الاكمل لو استمنى بكفه فانزل فعليه دم عند أبي حنيفة انتهى والرجل والمرأة في ذلك سواء (ولو جامع بهيمة فانزل فعليه دم ولا يفسد حجه وان لم ينزل فلا شيء عليه) وكذا لو جامع فيمادون الفرج فلم ينزل لا يفسد حجه عند الأئمة الاربعة (النوع الخامس في الجنائيات في أفعال الحج) أي في حقها (كالطواف) أي للزيارة وغيرها (والسعي والخلق والرمي والوقوفين) أي بعرفة والمزدلفة لكن سبق حكم الوقوف بعرفة (والذبيح) كان حقه ان يقول كالوقوفين والرمي والذبيح والخلق والطواف والسعي بحسب وجودها ورتب الفصول على اثرها * (فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة) * أي في شأنه ولا جملته (ولو طاف للزيارة جنباً أو حائضاً أو نفساء) بضم فتفتح أي ذات نفاس وولادة (كله) أي كل الطواف (أو أكثره وهو أربعة أشواط فعليه بدنة ويقع معتمداً به في حق الصل) أي باعتبار النساء وان وقع بعد الخلق (وبصر عاصياً) أي لترك الواجب وهو الطهارة من الحدث الاكبر (وعليه ان يعيده) أي طوافه ذلك مادام بمكة (طاهراً) أي من الحدثين (حقاً) أي وجوباً وهو تأكيد لما يستفاد من قوله وعليه وقيل استحباباً قال في الهداية والاصح انه يؤمر بالاعادة في الحدث استحباباً وفي الجنائية ايحياً (فان أعاده سقطت عنه البدنة) وأما المعصية فمعلقة على التوبة أو معلقة بالمشيئة ولو كفرت بالبدنة (ولو رجع الى أهله) أي وقد طافه جنباً وما أعاده (وجب عليه العود لاعادته) كما في الهداية والكافي والزيلعي والبدائع مع الاستدلال بقوله لتفاحش النقصان مشيراً الى انه لو طاف محمداً لا يجب عليه العود (ثم ان جاوز الوقت) أي ميقات الا فاق (يعود باحرام جديد) أي عند الاكثر وقيل يعود بذلك الاحرام على ما في الكافي (وان لم يجاوزه عاد بذلك الاحرام) أي اتناها (فاذا عاد باحرام جديد بان أحرم بعمره يداً بطواف العمرة ثم يطوف للزيارة) كما في الفتح وغيره لان طواف العمرة أقوى حينئذ ولو كان طواف الزيارة أسبق ومستويهما مع طواف العمرة في الركنية لحصول ادائه في الجملة (ولو لم يعد وبعث بدنة اجزأه) لكن الافضل هو العود على ما في الهداية والكافي وفي البدائع الا انه العزيمة وفي المحيط بعث الدم أفضل لان الطواف وقع معتمداً به وفيه نفع للذكر (ثم ان أعاده في أيام النحر) أي طاهراً (فلا شيء عليه) وهو ظاهر (وان أعاده بعد أيام النحر سقطت عنه البدنة) أي اتناها (ولزمه شاة للتأخير) أي عند أبي حنيفة على

مقتضى قاعدته وفيه ان طوافه قد وقع صحيحا ويكفي هذا التردد في سقوط وسقوط الترتيب عند
أدائه ولا يظهر اعتبار الترتيب حال قضائه بعد اعتبارا بعتداده (ولو طاف أقله جنباً فعليه لكل
شوط صدقة منه فصاع وان أعاده سقطت) أي الصدقة وبقيت المعصية (ولو ترك الطواف كله
أو طاف أقله وترك أكثره) أي ورجع إلى أهله (فعليه حتماً) أي وجوباً اتفاقاً (ان يعد وبدلاً
الاحرام ويطوفه) أي لانه محرم في حق النساء ولا يجوز احرام العمرة على بعض أفعال الحج من
الطواف والسعي ولو بهد الخلق من التحلل الاول (ولا يجوزئ عنه) أي عن ترك الطواف الذي
هو ركن الحج كله أو أكثره (البدل) وهو البدنة لانه ترك ركناً لا يقوم مقامه غيره بل يجب
الاتيان بعبه ولا يجوزئ عنه البدل (أصلاً) أي سواء أعاد إلى أهله أو لم يعد (واذا أعاد الطواف)
أي طواف الزيارة (طاهراً وقد طافه جنباً) أي أولاً (فالمعتبر هو الاول والثاني جبره) أي
لنقصانه بترك الواجب على ما ذهب إليه الكرخي وصحبه صاحب الابيضاح اذ لا شك في وقوع
الاول بمعدابه حتى حل به النساء اتفاقاً واستدل الكرخي بما في الاصل من انه لو طاف للعمرة
جنباً أو معدناً في رمضان ثم أعاده في أشهر الحج وجب من عامه لم يكن ممتعاً وذهب أبو بكر الرازي
إلى ان المعتبر هو الثاني والاول انفسخ به وصحبه شمس الأئمة السرخسي واحتج الرازي بما اذا
أعاده بعد أيام التشريق يجب عليه الدم ولو كان الطواف هو الاول والثاني جبره لما وجب الدم
انتهى وهذا وجه اشكال فيما تقدم والله أعلم قال الكرماني والاول أقرب إلى الفقه وقال ابن
الهام قول الكرخي أولى قال في البحر الزاخر وفائدة الخلاف تظهر في إعادة السعي فعلى القول
الاول ولا يجب وعلى الثاني يجب قلت ويؤيد الاول انه اذا لم يعد الطواف لشيء عليه من إعادة
السعي والدم بتركه اتفاقاً (ولو طاف للزيارة كله أو أكثره بعد ثأله عليه شاة وعليه الاعادة
استحباً) أي مادام عمدة (وقيل حتماً) أي بناء على ما في بعض نسخ المبسوط من أن عليه أن يعيده
والاول أصح (فان أعاده سقط عنه الدم سواء أعاده في أيام الحر أو بعده لاثني عليه للتأخير)
لان النقصان فيه يسير بحيث يجب فيه عليه الدم للتأخير ولا شيء عليه هنا للتأخير
على ما في الهداية والكافي وغيرهما وفي البحر الزاخر هو الصحيح وفيه دليل على ان العبرة بالاول
في الحدث والاول يجب دم للتأخير من أيام النحر على ما في الفتح (وقيل يجب عليه للتأخير دم)
قال قوام الدين ما ذكره صاحب الهداية سهولاً لان تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عند أبي حنيفة
فكيف لا يكون الذبح اذا أعاد الطواف بعد أيام النحر وقد حصل تأخير النسك عن وقته على
ان الرواية في كتب من تمة - دمه مصرحة بخلاف ذلك ولذا قال في شرح المطحاني اذا أعاد
طواف الزيارة بعد أيام النحر يجب عليه الدم سواء كانت اعادته بسبب الحدث أو الجنابة وفيه
جزم صاحب البدائع ويصح في السراج الوهاج قول صاحب الهداية قال في المطالب انه لا طاهر
انتهى ووجه ما تقدم من ان طوافه معتد به بلا خلاف حينئذ يجب سقوط الترتيب بوقوعه
وانما يلزمه الاعادة وجوباً أو استحباباً بتحصيلا لتكميل العبادة كما اذا صلى صلاة ذات نقصان
فانه يجب اعادته وجوباً بترك الواجب واستحباً بترك السنة ولو خرج وقتاً ولم يقل أحد بنقض
تلك الصلاة ولا بعدم اعتداده أي من اعاد الترتيب بها والله أعلم (وقيل صدقه لكل شوط) على
ما في خلاصة التناوي وشرح الجامع لقاضيان لزمه صدقة أي للتأخير كما سبق في صريحنا (ولو

طاف الاقل محمد نافع عليه صدقة) أى نصف صاع من بر على ما في المحيط (لكل شوط) أى اتفاقا
لما في البحر الزاخر فعليه صدقة في الروايات كلها ونسقط الاعادة بالاجماع لكن في الوبرى ان
طاف أقله محمد نافع عليه صدقة لكل شوط نصف صاع فان أعاده بعد أيام النحر لا يسقط عنه الصدقة
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاسيبجاني فان أعاده بعد أيام النحر فعليه صدقة عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى للتأخير انتهى ويجب حل كلام الوبرى على ما بينه الاسيبجاني بان المراد
بالصدقة الغير الساقطة جنسها الشامل للصدقة الواجبة للتأخير لان الصدقة اللازمة من اجل
طوافه محمد نافع عليه لا يسقط فانه لا وجه له أصلا والله أعلم (ولو ترك من طواف الزيارة أقله وهو ثلاثة
أشواط فادونها أو طاف كله) وكذا حكم أكثره (راكبا) أى على دابة (أو محمولا) أى على ظهر
أدى (أو زحفا) أى بأنواعه (من غير عذر) قيد للحالات كلها وكان حقه ان يؤخره عن قوله
(أو عاريا) فانه اذا طاف عاريا بعد نذر لم يجب عليه شيء أبدا لان ستر العورة من الواجبات وترك
الواجب بعذر مسقط للدم كما تقدم من ان ستر العورة في الصلاة مع كونه شرطها لا يسقط عند
العجز عنه (أو منكوسا) أى مقلوبا أو معكوسا (أو في جوف الحجر) ذكر في الكبير هنا من غير
عذر وفيه أنه لم يتصور عذره ما (فعليه دم) أى ولا تجزئه الصدقة ان لم يعده (وان أعاده
سقط) أى الدم عنه (ولو عاد الى أهله بعث شاة) أى اجزأه ان لا يعود ولا يلزم العود بل يبعث شاة
أو قيمته التذبح عنه في الحرم ويصدق بها (وان اختار العود يلزمه احرام جديدان جاوز الوقت)
أى كما سبق بيانه وأما ما في الحاوى لو طاف منكوسا كره ذلك ولا شيء عليه فخالفا لما عليه
الجمهور ولعله أخذ من التجريد وقد قال الكرمانى انه واقع سهو ومن الكناز لا من المصنف
انتهى وكان ينبغي ان يقتصر على الكناز فانه شتم له ما ولان السهو من المصنف لا يتحقق
نفسه فانه غير معصوم لكن يمكن حل كلامه على ما يوافق الجمهور بان يراد بالكراهة الكراهة
التحريرية على ترك الواجب وقوله ولا شيء عليه أى غير هذا من النقض لا البطلان ولا وجوب
البدنة ولا فرضية العود ونحو ذلك (ولو طافه راكبا أو محمولا أو زحفا بعد نذر كرض) ومنه
الانغماس والجنون (أو كبر) أى بحيث يضعف عن المشي فيه فيكون حكمه حكم الزمن والمقعد
والمفلوج (فلا شيء عليه) أى لا من الدم ولا من الصدقة (ولو آخر طواف الزيارة كله أو أكثره
عن أيام النحر فعليه دم) أى عند أبي حنيفة (ولو آخر أقله فعليه صدقة لكل شوط)
* (فصل) * ولو طاف للزيارة جنباً وطاف للصدر طاهراً) أى من الخدين أو من الكبر فقيه
تفصيل (فان طاف للصدر في أيام النحر فعليه دم لترك الصدر) ان لم يطف طوافاً آخر (لانه)
أى الصدر (انتقل الى الزيارة) لاستحقاقه أولاً ولا يكون الاقوى بالاعتبار هو الاول كما مر
(وان طاف للزيارة ثانياً) أى في أيام النحر (فلا شيء عليه) أى لا انتقال الزيارة الى الصدر
لاستحقاقه حينئذ (وان طاف للصدر) أى حقيقة أو حكماً (بعد أيام النحر فعليه دم ان ترك
الصدر) أى لتحوله الى الزيارة (وذكر التأخير الزيارة) وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فدم
واحد (وان طاف للصدر ثانياً سقط عنه دمه) وكذا لو طاف للنفل فانه ينقل اليه ويسقط عنه
دمه (وان طاف للزيارة محمد نافع عليه طاهراً) أى من الخدين (فان حصل الصدر في أيام النحر
انتقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانياً فلا شيء عليه) وكذا لو طاف طوافاً نفلاً (والا) أى

ان لم يطع ثانياً فعليه دم لتركه أى ترك المداومة فافان من الواجبات بلا خلاف (وان

وبناخير الزيادة عند دم آخر وفي إقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائدة وهو اسقاط المداومة عنه
وأما ما في الوجه الثاني لم يتبدل طواف الهدى الى طواف الزيارة فوجب الدم لطواف الزيارة
معد ثلثا لانتفاء ولائى عليه للتأخير بالاجماع كذا ذكره غير واحد (ولو طاف للزيارة بعد دم
والصدر جنباً فعليه دمان) أى في تولهم دم الطواف الزيارة تعدلوا دم الطواف الصدر جنباً كذا
في قاضيهان (ولو ترك من طواف الزيارة أكثره فطاف الصدا بكل منه طواف الزيارة) أى
ونقص من الصدر (وعليه دمان) أى اتفاقاً (دم للتأخير الزيارة) أى باعتباراً أكثره (ودم لترك
أكثر الصدر) أى لاستتاله الى الزيارة (وان طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزيارة من
طواف الصدر غير متلفى الباقي من الزيارة ان كان أكثره فعليه اتمامه فريضاً ولا يوجب عنه الدم)
لان الدم انما يوجب عن الواجب (وعليه دم لتأخير) أى عن أيام النحر (وان كان الباقي من
الزيارة أقله فعليه دم لترك الأقل منه) أى من طوافيهما (وسدقة لتأخير) أى لتأخير الأقل منه
(وعليه دم لترك الصدر) أى ان كان كله وأكثره وأما أقله فعليه صدقة لكل سوط الا ان يبلغ
دماً فينقص منه ما أحب والحاصل ان ترك طواف الزيارة لا يتصور الا اذا لم يكن طواف الصدر
فانه اذا طاف به انتقل عنه الى طواف الزيارة

هـ فصل في طهرت في آخر أيام النحر أى وبقي قليل من زمان يومه (ويمكنها) أى بعد سبب
مساقتها الى المسجد (طواف الزيارة كله أو أكثره وهو أربعة أشواط قبل الغروب فلم تناف
فعليه دم للتأخير وان أمكنها أقله فلم تطفل لائى عليها) الا ان الافضل بل الواجب ان تطوف
مهما أمكن فان ما لا يدرك كله لا يترك كله وليصح كون ترك الباقي عن عذر (ولو حاضت في
وقت تقدر) أى حال كونها قادرة (على ان تطوف فيه أربعة أشواط فلم تطف) أى قبل الحيض
(زمها دم للتأخير) وفيه نظر اذ هذا الحكم لا يستقيم بالقياس الى ما ذكره في الصلاة من أن
من هو أهل فرض في آخر وقته فضيه فقط لا بمن حاضت فيه وانما يصح غيبته على قول زفر
من انها اذا حاضت في آخر الوقت لم يسقط عنها وتقتضي اذا طهرت وفي الظاهرية عن أبي يوسف
اذا حاضت المرأة وقد بقي من الوقت ما لا يمكن أداء الفرض فيه لم تقضها وهذا التقييد بقيد
أنه لو بقي مقدار ما يمكن أداء الفرض فيه ينبغي أن تقضى عند أبي يوسف (ولو حاضت في وقت
تقدر على أقل من ذلك لم يلزمها شيء) كان القياس ان يجب عليها صدقة ثم اذا عرفت ذلك
التفصيل (فقولهم) أى بجملة (لائى على الجائز) وكذا (لتأخير الطواف) أى طواف
الزيارة كما في الفتاوى السراجية وغيرها (مقبلة) اذا حاضت في وقت لم تقدر على أكثر
الطواف) أى قبل الحيض (أو حاضت قبل أيام النحر ولم تطهر الا بعد مضي أيام النحر) أى
جميعها وحاصله ما في الخبر الزاخر من ان المرأة اذا حاضت أو نضت قبل أيام النحر فطهرت بعد
مضيها ثلاثين يوماً وان حاضت في أثناءها وجب الدم بالتقريب فيما تقدم وبالله أعلم وفيه أيضاً
ما يتعاقب به المسئلة في باب الاجلوع عن أبي يوسف في امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف

فأبى الجبال ان يقيم معها قال هذا عذر في نقص الآجارة ولولدت قبل ذلك وبقي من مدة النفاس
كمدة الحيض وأقل أجبر الجبال على المقام انتهى (ولو انقطع دمها) أى دم الحائض (بدواً أولاً)
أى لا بدواً (أول منقطع) أى بالكيفية (فاعتسلت أولاً) أى أو ما اعتسلت (وطافت ثم عاد دمها
في أيام عاداتها يصح طوافها) ولزمه بآبنة وكانت عامسية) أى من وجهين لدخول المسجد ونفس
الطواف (وعليها ان تعيده ظاهرة) أى من الحديثين (فان اعادته سقط ما وجب) أى من البدنة
وعليها التوبة من جهة المعصية ولو مغل البدنة

(فصل في الجنابة في طواف الصدر) ومن ترك طواف الصدر كره أو أكثره فعليه شاة) أى لتركه
الواجب (وما دام في مكة يؤمر بان بطوفه) وفيه انه مادام بمكة لا يصدق عليه انه تركه ولعله أراد
انه ما لم يفرق جدران مكة (وان ترك ثلاثة أشواط منه فعليه لكل شوط صدقة) أى فيطعم ثلاثة
مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو طافه) أى الصدر (جنباً فعليه شاة) على ما في
الهداية والكافي والجمع وصححه صاحب خزانة الاكل وغديره وذكر الطرابلسي وشارح
الهداية ان في رواية أبي حفص الكبير يلزمه صدقة وكذا ذكره صاحب المبسوط وملا الإبان
طواف جنب معتد به فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بتركه (وان طافه محمد ثمانية
صدقة لكل شوط) وفي المحيط وان طاف للصدر جنباً فعليه شاة وكذا الوطاف محمد ثاني رواية أبي
حفص وفي رواية أبي سليمان عليه صدقة لان نقصان الحدث أقل فيجب الاقل من الدم وفي
البدائع وعليه شاة ان كان جنباً وان كان محمد ثمانية روايتان عن أبي حنيفة في رواية عليه
الصدقة وهي الرواية الصحيحة وهو قول محمد وأبي يوسف وفي رواية عليه شاة ولا يفتي ما في
المبسوط والمحيط من التناقض فيما بينهما فالانه جعل في المبسوط رواية أبي حفص في الصدقة
فجعلها في المحيط بالدم وكذا صرح البخاري بانه في الدم والله أعلم ثم اذا أعاد الطواف سقط عنه
الجزء ولا يجب بالتأخير شيء اتفاقاً كذا في المشاهير وفي المفيد يجب دم لتأخير طواف الصدر
عندهما والصحيح انه لا يجب به شيء بل لا يتصور تأخيرها اذ ليس له وقت محمد ويجب وجوده فيه وانما
تأخير تركه وفيه الدم والله أعلم

(فصل في الجنابة في طواف القدوم) ولو طاف للقدوم) أى كاه أو أكثره على ما هو الظاهر
(جنباً فعليه دم) على ما قاله بعض مشايخ العراق واختاره صدر الشريعة (وقبل صدقة) قال
صاحب العناية الظاهر وجوب الصدقة فيما اذا طاف للقدوم جنباً وكان حقه ان يقول المصنف
فعليه صدقة وقيل لا شيء عليه لما في مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوي ليس لطواف
التحية محمد ثانياً ولا جنباً شيئاً ومثله عن الطحاوي في الحديث (ولو طافه محمد ثمانية صدقة) على
ما في عامة الكتب وصرح به عن محمد وهو مختار القدوري وصاحب الهداية وغيرهما (لكل
شوط نصف صاع من بر الا ان يبلغ ذلك دمًا فينقص منه ما شاء) وفي البحر الزاخر فيمنع منه
نصف صاع (ولو تركه) أى طواف القدوم (كله فلا شيء عليه لانه ليس بواجب) الا انه كره له ذلك
وأساء لتركه السنة (ولو أعاده) أى طواف القدوم (طاهراً) من الحدثين (في الجنابة أو الحدث)
أى في طوافه الذي طاف جنباً أو محمد ثانياً (سقط عنه الجزاء) أى من الدم أو الصدقة وفي المحيط ولو
طاف جنباً يلزمه الاعادة والردل ودم ان لم يعد. وقال محمد ليس عليه ان يعيد طواف التحية لانه

سنة وان أعادته وأفضل (وحكم كل طواف تطوع كحكم طواف القدوم) في البدائع قال محمد
ومن طاف تطوعا على شيء من هذه الوجوه فأصاب الشائات كان بمكة ان يعيد الطواف وان كان
رجع الى أهله فعليه صدقة سوى الذي طاف وعلى ثوبه نجس انتهى يعني لاشئ عليه لان طهارة
الثوب سنة فيكره طوافه ولا يلزمه شيء وأما ما في بعض نسخ الكبير ولو شرع فيه أو في طواف
التطوع يجب عليه اتعانه ولو ترك بعضه لم اجديقه تصرح بما ينبغي أن يكون الحكم كالحكم
في طواف الصدر فانه وجب بالشروع فضيه بحيث لان طواف الصدر واجب بأصله فكيف
يقام عليه ما يجب بشر وعه فالظاهر انه تلذير صلاة النفل وصومه حيث يجب عليه اتعانه وانه
لا يلزمه تركه شيء سوى التوبة عن المعصية

• (فصل في الجنابة في طواف العمرة • ولوطاف للعمرة كله أو أضعافه أو أقله ولو شرط الجنابة
أو حائضا أو نفاسا أو محدثا فعليه شاة) أي في جميع الصور المذكورة (ولا فرق فيه) أي
في طواف العمرة (بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لانه لا مدخل في طواف العمرة
للبدنة) أي لعدم ورود الرواية (ولا للصدقة) اقله أعلم بحاقه من الدراية (بختلاف طواف
الزيارة) أي فان الدية ثبتت على تركها في السنة فلها أصل في الجملة يصلح للمعاينة (وكذا
لو ترك منه) أي من طواف العمرة (أقله ولو شرط فاعليه دم) وهذا نص يخرج عما علم تلويحا (وان
أعاده) أي الاقل منه (سقط عنه الدم ولو ترك كله أو أضعافه فعليه ان يطوفه حتما) أي وجوبا
وفرضا (ولا يجزئ عنه البذل أصلا) لانه ركن العمرة (ولو طاف الفارن طوافين للعمرة والقدوم
وسعى سبعين محدثا) قبل للطواف (أعاد طواف العمرة قبل يوم الحصر ولا شيء عليه وان لم يعد حتى
طلع من يوم الحصر لم يدم طواف العمرة محدثا وقد فات وقت القضاء) أي الاعادة لتسكيل
الاداء (وبعيد الرمل في طواف الزيارة) أي لوقوع طواف القدوم محدثا (ويسعى بعده) أي
بعد طواف الزيارة (استحبابا) أي مراعاة للاحتياط (وان لم يعد بهما) أي الرمل والسعي (فلا
شيء عليه في الحدث) أي الاصغر حال طوافه (وفي الجنابة) أي في طوافه جبارا ان لم يعد السعي
بعده دم) أي لتركه السعي هذا وقال محمد ليس عليه اعادة طواف التحية لانه سنة واعادته أفضل
وفي المبسوط لا يجب عليه ان يعيد طواف العمرة وان أعادته أو فذل والدم عليه على كل حال
لانه لا يمكن ان يجعل المعتد به للطواف الثاني لانه حصل بعد الوقوف وعرفنا ان المعتد به الاول
لا محالة وهو ناقص فيجب الدم ولم يذكر قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقيل على قراه ما ينبغي ان
يسقط عنه الدم بالاعادة لان رفع النقصان على طواف العمرة بعد الوقوف صحيح وإذا ارتفع
النقصان بالاعادة لا يلزمه الدم (ولو طاف للعمرة محدثا وسعى بعده فعليه دم ان لم يعد الطواف
ورجع الى أهله) لتركه الطهارة في الطواف وأما ما دام مكة فعليه ان يدهما السريان نقصان
الطواف في السعي الذي بعده والا فالطهارة مستحبة في السعي (وليس عليه شيء بترك اعادة
السعي) أي اذ لم يعد الطواف بالاتفاق (ولو أعاد الطواف ولم يعد السعي لاشئ عليه) كذا قيل
وصحبه صاحب الهداية وهو مختار خمس الائمة السرخسي والامام المحبوبي (وقيل يجب عليه
دم لترك اعادة السعي فيما اذا أعاد الطواف) وذهب اليه كثير من شارحي الجامع الصغير
كقاضيخان والقرطبي والحسامي والقرائند الطهيري بناء على انقضاء الطواف الاول بالنسيان

والأكانافرضين أو الأول فلا يعتد بالساني ولا قائل به فلمزم كونه المعتبر الثاني فوق السعي قبل الطواف فلا يعتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما إذا لم يعد الطواف وارانق دمالذلك حيث لا يجب عليه لأجل السعي شيء لأن باراقة الدم لا يرتفع الطواف الأول ولا ينسخ وانما يجزئ به نقصانه فيكون معتقرا في موضعه فيكون السعي في عقبه فيعتبر والجواب على ما في القنع منع الحصر بل الطواف الثاني معتد به والأول معتد به في حق الفرض وهذا أسهل من الفسخ خصوصا وهذا نقصان بسبب الحدث الأصغر وأيضا من قال بالانقضاء هنا يرد عليه ما سبق من الاتفاق على عدم الانقضاء في الحدث مع أن شمس الأئمة القائل بالفسخ في الجنابة لا يوجب الدم ههنا فلو انفسخ في الحدث لأوجب الدم والله أعلم

* (فصل * ولو طاف فرضاً) كل ركعتين (أو واجبا) كالصلاة والنذر (أو نقلا) كالقدوم والخيمة والتطوع (وعليه) أي على ثوبه أو بدنه (نجاسة أكره من قدر الدرهم كره) أي لتركه السنة في مراعاة الطهارة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق لما في ظاهر الرواية كما صرح في البدائع وغيره ان الطهارة عن النجاسة ليس بواجب فلا يجب شيء أتركها سوى الاساءة وأما ما في منسك الفارسي ويكره استعمال النجاسة أكره من قدر الدرهم والأقل لا يكره فجل بحث اذا الظاهر انه يكره مطلقا على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة والقليلة وهذا لا ينافي ان قدر القليل معفو فان الخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع والمسئلة خلافية وترك المستحب مكروه تنزهي لانه خلاف الأولى ومناف للاحتياط في الدين (وقبل عليه دم) أي في جميع الاحوال (الا اذا كان قدر ما يورى عورته طاهرا والباقي نجسا فلا شيء عليه) وفي المرغيناني اذا طاف طواف الزيارة في ثوب كره نجس فهذا او مالوطاف عريانا سواء فان كان من الثوب قدر ما يستتر عورته طاهرا والباقي نجسا جاز طوافه ولا شيء عليه وفي النخبة ولو طاف طواف الزيارة في ثوب كره نجس فهذا والذي طاف عريانا سواء وأعاد مادام بمكة ولادم عليه ما فان خرجا لمهم ادم انتهى وهذا في العريان ثابت وأما في الثوب النجس فيخالف للجمهور وقد قال الامام ابن الهمام ان ما ذكر في نجاسة الثوب كره الدم لأصل له في الرواية هذا ولو طاف مكشوف العورة قدر ما لا يجوز الصلاة معه وهو ربع العضو جزأه وعليه دم وان كان للتطوع فعليه صدقة (ولو طاف فرضاً) أي يقينا أو ظنا (أو نقلا) أي سنة أو تطوعا (على وجه يوجب الفحصان) أي كليا أو جزئيا (فعليه الجزاء) أي دما أو صدقة (وان أعاده سقط عنه الجزاء في الوجوه كلها) أي بالاتفاق (والاعادة أفضل) أي مادام بمكة (من أداء الجزاء) لان جبر الشيء بجنسه أولى (ولو رجع الى أهله) أي ولم يعده (فعليه العود) أي في بعض الصور يجب وفي بعضها هو الأفضل (أو بعث الجزاء) وهو أفضل من عوده (وكل طواف يجب في كله دم ففي أكره دم) لانه أقيم الا كثر مقام السك (وفي أقله صدقة) أي نلقة الجنابة (الا في طواف العمرة فان كثيره وقبله سواء) أي مستوفى وجوب الدم كما تقدم والله أعلم

* (فصل * ولو ترك ركعتي الطواف) أي بأن لم يصلهما في مواضع المحترم من الحرم والا فلا يتصور تركهما حتى يقال (لا شيء عليه ولا تسقطان عنه) أي بخروجه من أرض الحرم ودخول غير أشهر الحج (وعليه ان يصلهما) أي في أي مكان وزمان شاء (ولو بعد سنين) أي الى ان يأتيه اليقين

الا أنه بكرهه تأخيره من غير عذر رُفع ان التأخير فيه الآفات وقد قال تعالى فاستبقرت الخيل
 (فصل في الجنابة في السعي) ولوترك السعي كله أو أكثر فعله دم) أي لتركه الواجب (وبحسب
 نام) أي صحيح لكنه ناقص بخبر بالم خلافا للشافعي فإنه يقول انه وكن لا يتم الحج الا به (وان
 تركه لعذر فلا شيء عليه) أي تركه سائر الواجبات بعذر على ما صرح به صاحب البدائع في فصل
 اطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما صرح به ابن الهمام في شرح الهداية
 (ولوترك منه) أي من السعي (ثلاثة اشواط أو أقل فعليه لكل شوط صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فلا
 الخياراتين الدم وتقتبص الصدقة) أي يندر ما شاء أو مرة قدر يشفع صاع (ولو سعى كله أو أكثره
 را بكا أو نحو لا يلا عذره فعليه دم وان كان بعذر فلا شيء عليه) أي كالوترك أصلا من عذر مثل
 الزمن اذا لم يجز من يحمله على ما في منسك البخاري (وان سعى أقله را بكا) وكذا ان نحو لا (بلا عذر
 فعليه صدقة) أي لكل شوط على ما في منسك أبي الجبار (ولو سعى قبل الطواف) أي جنبه أو قبل
 الطواف الصحيح (لم يعتد به) أي بذلك السعي فان سعى حينئذ كالعديم (فان لم يعتد به فعليه دم)
 أي اذا قال (ولوترك السعي) أي من أصله (ورجع الى أصله) أي بأن خرج من الميقات (فأراد
 العود) أي الى مكة (بعود باحرام جديد) أي لدخوله الحرم اذ سعى الحج بعد الوقوف لا بشرط به
 الاحرام بل وبسن عدمه وكذا سعى العمرة لا بشرط وجوده بعد حلته بل يجب تحققه قبل حلته
 والله أعلم وقد تقدم أنه اذا أعاد باحرام جديد فان كان بعمره فبأنى أو لا بأفعال العمرة ثم سعى وان
 كان صحيح فيطوف أو لا طواف القدوم ثم سعى بعده (واذا أعاده سقط الدم) قال في الاصل والدم
 أحسب الى من الرجوع لان فيه منفعة الفقراء فالتواضع والاعتناء (ولوترك السعي لعذر كالزمن
 اذا لم يجز من يحمله فلا شيء عليه) وكذا الحكم في سعي العمرة أي كما سبق (ولوترك الصعود على
 المرقنين) فعليه الامرو (لا شيء عليه) ويكره لان الصعود اذا كان ثم مصعد من المستحبات (ولو
 أخر السعي عن أيام المحر ولوشهورا) بل ولو سثنين (لا شيء عليه) الا أنه بكرهه (وكذا الحكم في
 سعي العمرة) وأما ما ذكره الفارسي من انه اذا أخر حتى مضت أيام التحريمه دم ان رجع الى
 أهله وان كان بمكة سعى ولا شيء عليه فشيء ما منى أحد اليه (ولو سعى) أي بين الصفا والمروة (ولم
 يبلغ حد المروة مثلا ولكن يبقى الى ما) أي موضع (بينه) أي بين الساعى أو الموضع (وبين المروة
 مقداما للثالث) أي وتحقيق الثلثان مما قبله من حد الصفا (ثم يرجع الى الصفا) أي الى آخر حده
 (هكذا فعل سبع مرات يجزئته) لتحقيق الاكثر (وعليه دم) أي لتركه الاقل كذا ذكره الفارسي
 والطاهر أن عليه تركه مقدار كل شوط صدقة كما سبق اذ لم يعتد به ان ما في تركه كله دم يكون في تركه
 أقله أيضا دم (ولو طاف بجنبته وواقع النساء) أي جامع جنسهن (ثم سعى بعد ذلك أجزأه) أي سعى به
 المتأخر نظروا وجهه عن الاحرام بالكلية بعد الحلق والطواف وفيه خلاف الشافعي كما مر

(فصل) هذا فصل وصله أصل (أما جنابات الوقوف به رقة) أي عما يتعلق به (انقد تقدم
 ذكرها) يعني وأما جنابات ما بعده فنذكرها من باب في فصول على حدة
 (فصل في الجنابات في الوقوف بالمزدلفة) ولوترك الوقوف بمزدلفة) أي في ليوم التمتع (بلا
 عذر لزمه دم وان تركه بعذر بأن كانت بدعة) أي من من من مانع من وقوفه بها (أو ضعف) أي في
 بيته أو منسبه (أو كانت امرأة) أي ونحوها من تقدم الرجال (تخاف الرسام) أي في طريق

منى أى فى ضيق أمانها (فلاشئ) أى من الدم والصدقة (عليه) أى على تاركه (ولو تركه
الميت بها) أى بالزبدقة فى ليلتها بأن بات أكثر الليل فى غيرها (لم يلزمه شئ) أى عندنا الماصح به
أصحابنا فى كتب المذهب أنه سنة فيكره تركها بغير ضرورة وذ كفى اختلاف المسائل هل يجب
البيتوتة بزبدقة جزأ من الليل فى الجملة فقال أبو حنيفة تجب ولاشئ عليه فى تركها مع كونها
واجبة عنده انتهى ولعل وجهه أن وجوبها النما هو تبع لوجوب أداء العشاء من فيها والصلوة
لا تعلق لها بالنسك فكذلك ما ياتى بها (ولو فاته الوقوف) أى بزدانة (باحصار) أى بمنعه فى عرفة
مثلاً (فعلية دم) وهذا غير ظاهر لأن الاحصار من جملة الاعذار اللهم إلا أن يقال إن هذا مانع
من جانب المخلوق فله تأثيره فى إسقاط دم الوجوب الإلهى ويدل عليه قول صاحب البدائع
فمن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام النحر ثم خلى سبيله إن علمه دما لترك الوقوف بزدلفة
ودما لترك الرمي ودما لتأخير طواف الزيارة واستشكل بأن أى عذراً أعظم من الاحصار وأوجب
أن الاحصار بعد ولا يبرض كما يدل عليه قوله ثم خلى سبيله والاحصار بعد قد ليس بعذر إسقاط
الدم لأنه إكراه وهو ليس بعذر لأنه من جهة العباد لا ترى ما قالوا من أنه لو أكره على محذور
الأحرام الطيب واللبس فإنه لا يتخير فى الجزاء بين الصوم والدم والصدقة بل عليه عين
ما وجب عليه

* (فصل فى الذبيح والخلق • لو ذبح شيأ من الدماء الواجبة) أى كدم القران والتمتع والنذر
(فى الحج والعمره) أى مجتمعين أو منفردين (خارج الحرم) أى عن أرضه المهدودة المعلومة من
كل ناحية بالعلم (لم يسقط عنه) أى ذلك الدم (وعليه ذبيح آخر) أى بدلا عما تقدم وهذا متفق عليه
بين أصحابنا وأما إذا ذبح الهدى المتطوع به والأضحية فى غير الحرم فلاشئ عليه وهذا ما يتعلق
بمكان الذبيح وأما ما يتعلق بزمانه فبينه بقوله (ولو أخر القارن أو المتمتع) أى بخلاف المفرد (الذبيح
عن أيام النحر فعليه دم) عند أبي حنيفة لأنه واجب عنده وسنة عندهما وكذا الترتيب بين الخلق
والذبيح والرمي واجب عنده على القارن والمتمتع وسنة عندهما وأما الترتيب المذكور فى حق
المفرد فسنة اتفاقاً (ولو حلق فى الحل) أى فى غير الحرم الشامل للمنى وغيره مع كونه سنة فى منى
(أو أخره عن أيام النحر فعليه دم) أى عند الإمام وأما عند غيره فقد سبق خلافهم (سواء كان
مفرداً أو غيره) أى قارناً أو متمتعاً

* (فصل فى ترك الترتيب بين أفعال الحج • ولو حلق المنرد أو غيره) أى من القارن والمتمتع (قبل
الرمي أو القارن أو المتمتع) أى أو حلقاً (قبل الذبيح أو ذبحاً قبل الرمي فعليه دم) أى واحد
فى المسئلة الأولى ودما نى حنيفة فى المسائل الباقية دم للقران والتمتع ودم للتحلل قبل
الذبيح وترك الترتيب الواجب عنده وعندهما عليه دم للقران أو المتمتع والحاصل أن المصنف
إنما ذكر الدم المختلف فيه وترك المتفق عليه لوضوحه ومن المعلوم أن الدم المختلف فيه دم جبر
والمتفق عليه دم شكر والصحيح أن وجوب دم الجبر بمجموع التقديم والتأخير على ما حققه ابن
الهام وقيل عليه دمان للجبر فى بعض الصور فى الكافى قال بعضهم دم القران واجب أجمعاً
ويجب دم آخر أجمعاً بسبب الجنابة على الأحرام لأن الخلق لا يحل إلا بعد الذبيح ويجب دم آخر
عند أبي حنيفة بتأخير الذبيح خلافاً لهم وأما مال صاحب الهداية ومن خطأ صاحب الهداية

فعلقته عن هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير بظاهره الدراية (ولو طاف) أي المفرد وغيره
(قبل الرمي والخطى لاشئ عليه ويكره) أي تركه ألسنة وهي الترتيب بين الثلاثة
• (فصل في الجنائز في رمي الجمرات ولوترك رمي يوم) أي من أيام النحر (كاه) أي سبع - صيات
في اليوم الأول واحد وعشرين في بقية الأيام (أو أكثره) كأربع - صيات فأنذرها في يوم
النحر أو إحدى عشرة - صاة فيما بعده أو آخره إلى يوم آخر فاعليه دم) أي لتركه أو تأخير (وإن
آخره إلى الليل) أي الآتي (فلأشئ عليه) أي اتفاقا لا في رواية عن أبي يوسف لأنه لا يرمي
في الليل وعليه دم والمشهور عنه خلافه وإن لم يرم حتى أصبح رماها من الغد وعليه دم عند أبي
حنيفة للتأخير لا عندهما وإن لم يرم من الغد ولا من بعده - حتى مضت أيام الرمي بعروب الشمس
من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام الرمي فاعليه دم بالاتفاق في ترك الرمي والخطى
إن الرمي موقت عند أبي حنيفة وعندهما ليس بموقت فإذا أخر رمي يوم إلى يوم آخر فعليه دم يجب
التضام مع الدم وعندهما يجب القضاء لا غير لأن الأيام كلها أوقت لها أو أمانا إذا أخرج وقتها فوجب
دم أيضا عندهما - ما ترك الرمي وهو قول أكثر العلماء والاصح عند الشافعية (وإن ترك الأقل
أو آخره كصاة أو - صاتين أو ثلاث في اليوم الأول وعشر - صيات فمادونهما فيما بعده) أي بعد
اليوم الأول (فعليه لكل حصاة صدقة إلا أن يبلغ ذلك مائة بقية منهن) كما ترمي أرا (ولو ترك
رمي الأيام كلها فاعليه دم واحد

• فصل في ترك الواجبات بغير ذر • ولو ترك شيئا من الواجبات بغير ذر لاشئ عليه على ما في البدائع
وكذا السكراني لكن يرد على تعميمها المتخصص بهم عدم لزوم شيء في ترك طواف الصدر وتأخير
الزيارة للمرأة. مطلقا (وأطلق بعضهم وجوبه) أي الدم (فيها) أي في الواجبات إذا تركها
(الافيهما ورد النص) أي التصريح به عن بعض العلماء (وهي ترك الوقوف بمزدلفة) كما صرح به
في الهداية والكافي وغيرهما (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) كما صرح به في السراجية
وغيرها (وترك الصدر) أي طوافه (للعائض والنفساء) قبله - ثلاثين كما صرح به الطحاوي
• أبو الليث وصاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم (وترك المشي في الطواف والسعي)
كما صرح به في الجمع والملازمة وغيرهما (وترك السعي) كما نص عليه صاحب البدائع
بخصوصه في وضع (وترك الخطى لعله في رأسه) إذا تذرعهما الخلق أو التقصير على ما صرح به
في البحر الزاخر هذا وفي النخبة أن بعض الأصحاب أطلق وجوب الدم في ترك الواجب بغير
وبغير عذر أي قياسا على ارتكاب المحظورات وأجابوا عن طواف الصدر بأنه ورد فيه النص
وغيره لا يقاس عليه قال المصنف وفي اقتصاره على الصدر نظر ولو ورد النص في غيره كالوقوف
بمزدلفة والركوب في الطواف انتهى وفيه أن مراده ما ورد فيه النص النبوي وتشميله بطواف
الصدر ليكون الكلام فيه لا يستلزم في غيره والله أعلم (الدوع السادس في الصيد وما يتعلق به)
قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
حرم أي محرمين وقد قال بعض العلماء إن قتل الصيد من الكسب بئر ثم الصيد مصدر يعنى
الاصطياد وقد يراد به الصيد وكلها حرام على المحرم وأراد المصنف تعريفا للمعنى الثاني
بقوله (الصيد هو الممنوع) أي بقواته أو جناحيه عن أخذه (المنوحش من الناس في أصل

الخلقة) أى فلا عبرة بالامر العارض عن الوحشة والانس (فالظبي والقبيل والحمام) يعنى
 ونحوهما من البهائم والطيور (المستأنسات صيد البعير والبقر والشاة) أى ونحوهما من الخيل
 (المتوحشات ليست بصيد) وأما المتولد من الظبي والشاة ان كانت الام طيما فهو صيد والافلا
 كما صرح به فى الحصر على ما نقله العلامة البرجندى فى شرح النقاية (وهو) أى الصيد (نوعان
 برى) أى منسوب الى البر (وهو ما يكون توالده فى البر سواء كان لا يعيش الا فى البر) أى أيضا
 (أو يعيش فى البر والبحر) أى جميعا (وبحري وهو ما يكون توالده فى البحر) أى سواء يعيش
 فى البحر أو يعيش فيهما أيضا وبقي احتمال ما يكون توالده فى البر ولم يعيش الا فى البحر وكذا عكسه
 (فالعبرة بالتوالد) لانه الاصل (لابلعاش) أى مكان العيش لانه العارض وهذا التعريف
 هو المعول عليه على ما ذكر فى الكافي والبدائع والنهاية شرح الهداية وقد يوجد من الحيوانات
 أن يكون فى بعض البلاد وحشية الخلقة وفى بعضها مستأنسة كالحماموس فانه فى بلاد
 السودان متوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم (ثم البحرى حلال اصطاده للجلال والحرم
 بجميع أنواعه) أى من البهائم (سواء كان مأكولا أو غيره كالسمك والضفدع والسرطان
 والسحفاة) وزاد بعضهم التساح (وكاب الماء وغير ذلك وأما طيور البحر فلا يحل اصطادها
 لان توالدها فى البر) كذا ذكره فى البدائع والمحيط بطريق العموم وبعضهم قيد بما يؤكل منه
 وفى منسك الكرمانى وخزانة الاكمل ان الذى يرخص من البحر للمحرم هو السمك خاصة وكذا
 هو فى الاصل قال ابن الهمام والاول هو الاصح لان قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه
 يتناول بحقيقة عموم ما فى البحر انتهى والظاهر ان البحر لو وجد فى أرض الحرم يحل صيده أيضا
 لعموم الآية واشمول قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور مأثمه الحل ميتته وقد صرح به
 الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر فى الحل والحرم وصرحوا بان ما وجد فى بحر
 أو فى ماء مستنقع أو فى عين فهو بحر (والصيد البرى حرام على المحرم فى الحل والحرم وعلى
 الحلال فى الحرم الا ما استثنى) أى استثناء الشارع (وهو) أى البرى (مأكول وغيره فالأكل
 حرام) أى اتفاقا (اصطياده كله) أى جميع أصنافه (كالظبي وحمار الوحش وبقرة الوحش) أى
 وان تألفا (والارنب والحمام المصوتة) وكذلك أسائر الطيور المصوتة على الاصح فى الفتح
 فى الطيور المصوتة روايتان والمختار فيها انها صيد قال الطرابلسى فى المطوقة المصوتة روايتان
 من غير ترجيح قال المصنف المذکور فى البدائع وغيره ان الرويتين فى جزأئها فى رواية بعض
 قيمته مصوتة وفى أخرى غير مصوتة وهما جعل الرويتين فى صيدهما قلت يحتمل وجود
 الرويتين فى صيدهما واعتبار قيمتهما (والمسرول وغيره) أى وغير المسرول من الحمام (والبط
 والاوز) فى القاموس البطاة واحد البط للاوز وهو بكسر ففتح فتشديد البط وكان بينهما نوع
 مغيرة فى الوصف (والجراد والنعام) واحدة النعام نوع من الطير شبيهة بالبعير ولا تجسم
 ولا تطير شبيهة بالنفس عند الصوفية (وجميع الطيور المأكولة وغير ذلك) أى ما ذكر من
 الحيوانات المأكولة (وغيرها كالأكل كالقيل والاسد والنمر والفهد والضبع والضب) اعلم ان
 غيرها كالأكل ان كان مبتدئا بالاذى غالباً فلا محرم أن يقتله ولا شئ عليه نحو الاسد والضب والنمر
 والفهد وان لم يكن مبتدئا بالاذى غالباً فانه ان يقتله ان عدا عليه ولا شئ عليه اذ اقله وهو قول

أثنتا الثلاثة وقال رزير يلزمه الجزاء وإن لم يعد عليه لا يباح له أن يشتد بقتله فارتد ابتداء
فعليه الجزاء عندنا (والربيع) بفتح أو كدابة معروفة ولها ممتز أو هو بالضم (والسمور)
في القاموس السمور كسمور دابة يتخذ من جلد هافر ممتنة والسمرة الغول (والدلق) بفتح
الدال المهملة واللام دوينة كالسمور ومعرب دله (والسحاب) بكسر السين دابة يستعمل من
جلد هافر ممتنة أيضا لم يذكر في القاموس (والنعاب) بالفتح معروف وهي الاتى والذكر
بالضم (والسمنبر) والقرد والنازى واليوم) بالضم طائر (والهقاب) بالضم (وغراب
الزريع) أى الذى يأكله (والسر) طائر (وإبن عرس) بكسر العين دوينة جوه نبات عرس
(والسنور) بكسر السين وتشديد النون المفتوحة أى الهر (الوحشى روايتان) أى عن أبى
حنيفة فى الغنابى لائى عليه فى ابن عرس خلافا لما قال ابن الهمام وأطلق غيره لزوم الجزاء
من غير ذكر خلاف وذكره فى البدائع فيما يحل قتله ثم قال قال أبو يوسف ابن عرس من سباع
الهوام والهوام ليس يصيد وفى الطرابلسى روى الحسن عن أبى حنيفة السنور الأهل
والوحشى ليس يصيد وروى هشام عن محمد بن السنور يجب الجزاء بقتله قال ابن الهمام وفى
رواية هشام عن محمد ما كان منه بريانه ومتوحش كالصيد يجب بقتله الجزاء وفى البحر
الراخى السنور والوحشى روايتان وأما الأهل فليس يصيد ثم أعلم أن فى القبل والقرد والخنزير
خلافا أيضا فى المحيط أن قتل خنزير أو قرد يجب القيمة خلافا لما

* (فصل) إذا قتل الهرم صيد فعليه الجزاء ولو ضرب بطن طيبة فالقتل جنيما ميتا ثم ماتت أى
الطيبة (فعليه قيمته ما جيعا وإن عاشت الام نفيا) أى فيلزمه فى حق الام (ما نقص) أى من قيمتها
قبل القتلها (وفى الجنيى الميت قيمته حيا) أى مقروضا (ولو قتل طيبة حاملا فعليه قيمته حاملا
* (فصل فى الجرح) ولو جرح صيدا) أى ولم يمت (فعليه ما انقص من قيمته) أى قبل الجرح
(ولو مات منه) ولو بعد ذلك (فعليه قيمته) أى كاملة (ولو جرحه فغاب عنه) أى فغاب الصيد
عنه أو هوى عن الصيد (ثم وجد ميتا) أى فيستوفيه (إن مات بسببه) أى بواسطة جرحه (وجب
الضمان) أى ضمان جميع قيمته (وإن مات بسبب آخر فعليه ضمان الجرح) وهو مقدار ما نقص
من قيمته (وإن لم يمت شيئا وجب الضمان) أى احتياطا (ولو لم يمت فإن برأ) بفتح الراء وبكسر هـ أى
صح وقفا (ولم يبق له) أى بجرحه (أثر) أى علامة تعيب به (لم يضمن شيئا وإن بقى) أى أثره
(ضمن الضمان وإن لم يعلم أنه مات أو برأ أولا) أى أولم يعلم أنه مات أو أبرأ والحاصل أنه لم يعلم
وجود موته أو برئه ولا عدهما (فعليه القيمة) أى فى الاستحسان لكن فى القياس يضم
الضمان (ولو جرحه مستهلكا) بكسر اللام أو فتحه حال من الفاعل أو المفعول (بأن قطع
قوائمه) أى قوائمه الصيد من البهائم (أو تفريق طائر أو كسر جناحه فخرج) أى الصيد
بسبب ما ذكر (عن حيز الامتناع) أى جهته وقدرته وامكانه (فعليه قيمته كاملة فإن جرحه فأذى
الجزاء) أى جزاء جرحه (ثم قتله لزمه جزاء آخر وإن لم يزد) أى جزاء الجرح (حتى قتله لجزاء واحد)
أما لو جرح صيدا فكفر عنه قبل أن يموت ثم مات فأجرأه الكفارة التى إذا ما على ما فى البدائع
وغيره فى المسوما روى الهرم صيد الجرحه ثم كفر ثم رآه بعد ذلك فقتله فعليه كفارة أخرى وإن
لم يكفر عنه فى الأولى لم يضرمه ولم يكن عليه فيها شيء إذا كفر عنه فى هذه الأخيرة إلا ما قصه الجرح

الاول قال شمس الاثمة يريد به اذا كفر بقيمة صيد مجروح فاما اذا كفر بقيمة صيد صحيح
فليس عليه شيء آخر وفي منسك الطرابلسي ولو جرح صيد افكفر ثم قتله يكفر أخرى ولو لم يكفر
حتى قتله وجب عليه كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الاولى وفي الفتح ولو جرح صيد اولم
يكفر حتى قتله وجب كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الاولى ساقط وكذا قال في البدائع وليس
عليه الجراحة شيء لانه لما قتله قبل أن يكفر عن الجراحة صار كما أنه قتله دفعة واحدة وذكر الحاكم
في مختصره الامتناع الجراحة الاولى أي يلزمه ضمان صيد مجروح لان ذلك الضمان قد وجب
عليه مرة فلا يجب عليه مرة أخرى انتهى وحاصله تد اخل الجنيتين وما له الى جناية واحدة كما
حققه ابن الهمام بما في البدائع فهو والمعول فتدبر وتأمل (ولو جرحه) أي الصيد (وبقي أثره
أو نشف شعره ولم ينبت ضمن ما نقصه ولو جرح صوفه) أي قطعه (أو حلبه) أي لبنه (فعليه قيمتهما)
أي قيمة الصوف واللبن على ما في البحر الزاخر وفي البدائع ولو حلب صيد فعليه ما نقصه الحلب
كما لو تلف جزأ من أجزائه وقد جمع الطرابلسي بين الروايتين حيث قال وإذا حلب صيد
فعليه ما نقصه وقيمة اللبن انتهى ولعله محمول على ما اذا شربه بنفسه بخلاف ما اذا أطعمه الفقراء
(ولو شربه) أي الصيد (فرض) أي بسبب ضرره (فانقصت قيمته أو ازدادت) أي قيمته (ثم مات
فعليه أكثر القيمتين من قيمته وقت الجرح أو وقت الموت ولو جرحه محرماً مرة ثم أضاف اليها)
أي الى عثرته (نجة فجرحه) أي كذلك (فمات منها) أي من الجراحتين (فعليه للمرة قيمته صحيحاً
ولللنجة قيمته مجروحاً) أي وبه الجرح الاول (ولو قتل صيداً) أي في الحل أو الحرم (مملوكاً) أي
للغير (فعليه قيمته للفقراء) أي كفارة (وقيته للمالك) أي غرامة

● (فصل ولو نفر صيداً) بتشديد الفاء أي أخرجه عن حيزه وجعله نافر عن مكانه (فعثر) بتثنية
المثلية أي زلق وبقط (فمات) أي بسببه (أو أخذه) أي عثر ولم يمت لكن أخذه (سبع) أي من
أسد وشحوة (أو انصدم) أي لم يعثر لكن تصادم (بشجر أو حجر في فوره) أي في ساعة نفوره ومات
أو جرح (ضمنه ويكون) أي ان لم يمت (في عهده) أي ضمانه (حتى يعود) أي يرجع حاله الى
عادته في السكون أي سكون القلب واطمئنان الخاطر (فان هلك) أي مات الصيد (بعد
السكون فلا شيء عليه) لانه عاد الآن الى ما هو عليه كان فسقط ما بينهما من الضمان (ولو نفر)
بتجفيف الفاء أي تنفر (الصيد منه) أي من أحد (بغير منه) أي اختياره (وتتغيره) عطف
تفسير (فان كسر تبرزله) أي بالعترة ونحوها (لم يلزمه شيء) لان التضرع طبعه فينسب الى صنعه
بخلاف ما لو أفرغه أو أنفقره (ولو نفره) بالتشديد جعله نافر (فقتل) أي الصيد المنفر (صيداً
آخر ضمنهما) وكذا لو أرسل كلبه فزجره آخر ضمنه كل منهما (ولو رمى سهماً الى صيد فأصابه
وانقلبه) أي وجازره (الى آخر) أي وأصابه (فقتله) فاعليه جزاؤه وما وكذا لو اضطرب السهم
في الصيد فوقع أي الصيد أو السهم (على بيضة أو فرخ فأثقلها) أي أهلك الثلاثة (ضمنها) أي
لزمه ضمان الصيد والبعض والفرخ (ولو ركب) أي المحرم (دابة أو ساقها) أي من ورائها
(أو فادها) أي من قدامها (فقتل صيداً أو قتلها) بسكون القاف وتحرل أي حسمها وحركتها
(أو عضها) أي بسننها (أو أنزبها) أي بتحريكها (أو روثها أو بولها) بأن وقع فيها وصار سداً
لأنها (ضمنه) أي جزاؤه (ولو انقلبت) أي الدابة التي هو راحكها (بنفسها) أي من غير

اختياره في جريم اربها) فأنلفت صيد الميتمين

هـ (فهل في صيد يجني عليه رجلان أو أكثر اشترك جماعة) وأقلها اثنان عند جماعة (محرمين)
أى حال كونهم محرمين أو التقدير كانوا محرمين (في قتل صيد) متعلق باشتراك (في الحل أو الحرم)
صفة صيد (فقتلوه بضربة واحدة) أى بدفعة واحدة ولو حصل من كل واحد منهم بضربة واحدة (فعلى
كل واحد) أى منهم قليلا كانوا أو كثيرا (جزاء كامل) أى على حدة (ولو كانوا على
غير محرمين اشتركوا) (في صيد الحرم) أى قتله (فعليه جزاء واحد ولو كان أحدهم محرما
والباقي) (أى الباقيون) (على ينقسم الجزاء) أى الكامل (على عددهم) أى على عدد رؤسهم
(كان لم يكن فيهم محرم وعلى المحرم) أى بانزاعه (جزاء كامل) أى على حدة (ولو كان أحدهما
محرما والاخر حلالا) أى وقتلا صيد الحرم بضربة واحدة (فعلى المحرم جزاء كامل) أى قيمته
كاملة (وعلى الحلال نصف الجزاء) أى نصف قيمته صحيحا (ولو كان شريك الحلال أو المحرم من
لا يجب عليه الجزاء) أى لكونه غير مكاف بالفروع) كالصبي والمجنون والكافر فعلى المحرم جزاء
كامل وعلى الحلال ما يخصه على القسمة إذا قسمت إلى العدد) أى عدد الرؤس (ولو كانوا) أى
قتله الصيد (فان ين) أى جامع بين التكسير (فعلى كل واحد) أى منهم (جزآن) أى جزء
لأحرام العمرة والأخرى (ولو قتله قارن ومفرد وحلال بضربة) أى بدفعة واحدة
في الحرم فعلى القارن جزآن وعلى المفرد جزاء واحد وعلى الحلال ثلث الجزاء) أى ثلث القيمة
صحيحا (ولو ضرب به كل واحد بضربة) أى والمستقلة بجمها (ووقعت) أى الضربات (معاً) أى بدفعة
واحدة (ضمن كل واحد ما نقصته ضربه صحيحا وعلى الحلال ثلث قيمته مضمرة وبأب الضربات
الثلث وعلى المفرد قيمته منقوصة) أى بالضربات (وعلى القارن قيمتان منقوصة) أى أن
بدأ الحلال) أى ابتدأ بضربه (وثنى المفرد وثلث القارن قيمتان من كاه) أى من أجل ضرب
كل ما ذكر (ضمن الحلال نقصان جنايته صحيحا وثلث قيمته) أى وضمن ثلثها (وبه ثلاث
جراحات) الجملة الحالية والمستقلة كذا مذكورة في الكافي وغيره وفي خزائن الكل أيضا
وعليه ثلث قيمته وبه الجراحات الباقيات قال في المحيط ذكر الجصاص أن هذا هو وأى
ما ذكره في الكافي فإن ما في الخزانة قابلة للتأويل قال والصحيح أن يضمن ثلث قيمته وبه
الجراحات الاخرتان سوى الجراحة التي ضمنها انتهى (وضمن المفرد ما نقصه جرحه مجروح
بالجرح الاول وقيمته) أى وضمن قيمته (وبه ثلاث جراحات) كذا في الكافي ومنسك القارنى
وفي خزائن الكل وعليه قيمته وبه الجرح الثانى انتهى وهو غير ظاهر كما لا يخفى فالجواب وبه
الجرح الاول الذى صدر من الحلال في المحيط ذكر في الاصل أنه يضمن منقوصا بالجرح الاول
والثاني وهذا هو من الكتاب لان الجرح الثانى فعله فلا يرفع عنه ما انتقص بفعله وانما يرفع
عنه ما انتقص بفعله غيره انتهى وهو في غاية من الجلاء وبه يعرف فساد ما ذكره رشيد الدين على
المفرد قيمته وبه الجرح الاول والثالث قال وهو الصحيح انتهى وأهل محله إذا كانت الضربات
بدفعة واحدة لكن المصنف ذكره في الكبير في هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام (وضمن القارن
ما نقصه جرحه وهو مجروح بجرحين وقيمتين) أى وضمن أيضا قيمتين (وبه الجراحات الثلاث)
كذا في الكافي ومنسك القارنى وفي المحيط جزآن وعلى القارن جزآن وبه الجراحات الاوليان وفي
خزائن الكل عليه ما نقصه جرحه من قيمته وبه الجراحات الاولان وعليه قيمتان وبه الجراحات

الاولان انتهى والاظهرهما في الكافي والقاسي وبه الجراحات الثلاث والالزم جزاء الجرح الثالث مكررا كما لا يخفى (ولو كانت الجنابة الاولى مهلكة) أي وجبة اهلاك الصيد بسبب عدم امكان امتناعه (بان قطع يده أو ربه له أو فقأ عينيه) أي أعماه ما والمسئلة بجبالها (ضمن الحلال قيمته صحيحا والمفرد قيمته مجروبا والجرح الاول والقارن قيمتين مجروبا والجرحين الاولين) أي ضمن القارن قيمتين وبه الجنابتان الاوليان كذا في الكافي وفي الطرابلسي على المفرد قيمته وبه الجراحة الاولى ان كانت الاولى تطع بدها والثانية فقه العين ام يكون اسهلا كما من غير الجنس وان كانت كل واحدة منهما قطع يد فالصحيح ان المفرد يضمن قيمته وبه الجراحة الاولى والثانية والثالثة ولا شيء على الحلال بالسراية لانه ضمن مرة بجبالها (ولو جرح حلال صيد الحرم غير مهلك بجرحه حلال آخر مثله) أي مثل جرحه غير مهلك (ومات منها) أي من الجرحين (فعلى الاول) أي البادى من الحلالين (مانتقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني مانقصه جرحه وهو صحيح وما بقي من قيمته فعليه ما نصفان ولو كانا مجرمين) أي والمسئلة بجبالها (ضمن الاول كل قيمته وبه الجرح الثاني ضمن الثاني كل قيمته وبه الجرح الاول ولو كان أحدهما محرما والاخر حلالا) والمسئلة بجبالها (ضمن الحلال نصف قيمته وبه الجرح الثاني والمحرّم كل قيمته وبه الجرح الاول)

(فصل في تغير الصيد بعد الجرح * لو جرح) أي حلال (صيد الحرم فزاد في بدن) أي في جزء من أجزائه ذاته والاولى في بدنه (كأنجلامياض العين ونحوه أو سهره) أي في قيمته (كان كانت قيمته يوم الجرح عشرة) أي عشرة دراهم مثلا (ثم صارت) أي قيمته (خمس عشرة) أي درهم (ثم مات من الجراحة) أي من أثرها (فعليه ما نقصه الجراحة وقيمة يوم مات) وهذا هو المذهب وعن أبي يوسف في غير رواية الاصول ان الحلال لا يضمن الزيادة في صيد الحرم بعد الجراحة سواء كانت زيادة سهر أو بدن (ولو نقصت قيمته ثم مات فان كان النقص في سهره ضمن قيمته يوم الجرح ويحيط عنه النقصان الذي ضمن) أي لا يترك رطله عليه انضمام (وان نقص في بدنه من غير الجراحة ثم مات) أي من الجراحة (يحيط عنه النقصان ولو جرح صيد الحرم ففكر ثم مات وقد زادت قيمته) أي سهر أو بدنا (غرم الزيادة ولو جرح محرم صيد الحلال ثم حن وزادت قيمته ومات قبل التكفير ضمن النقصان وقيمته كاملة يوم مات وان مات بعد التكفير والتهالل) بأن كفر بعد ما حل ثم مات لم يضمن شيئا

(فصل في حكم البيض * ولو كسر بيضة نعاما أو غيرها فعليه قيمة البيض) أي قيمته كاملة (مالم يفسد) على ما في الهداية وأفاد قيد عدم الفساد لانه لا شيء عليه في المذرة وفي الفتح واتتبع بهذا ما قال الكرمانى ان كسر بيضة مذرة فان كانت بيضة نعاما وجب عليه الجزاء لان لقصرها قيمة وان كانت غير نعام لا شيء عليه انتهى وما ذكره الكرمانى هو مذهب الشافعية ولذا قال المصنف (وان كانت بيضة مذرة) أي مطلقا (فلا شيء عليه وان خرج منها) أي من البيضة (فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ولا شيء في البيض) ففي المحيط لو علم انه كان ميتا قبل الكسر لا يضمن واذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لان ضمانه لاجله (ولو أخذ بيضا) اسم جنس للبيضة (وتركها تحن دجاجة ففسدت فعليه الجزاء وان خرج) أي وان لم تفسد وخرج

(منها فرخ وطائر فلا شيء عليه ولو نشر صيدها عن بطنه فقد ضمن)

• (فصل في أخذ الصيد وارساله) • أى فى بيان حكمه وما وعلم ان الصيد يصير آمناً بثلاثة أشياء
بأحرام العائد أو بدخوله فى أرض الحرم أو بدخول الصيد فيه (ولو أخذ صيداً) أى فى الحلال
(وهو محرم) أو حلال فى الحرم (لم يملكه) ويجب عليه ارساله ثم الاخذ لا يحل لمن وجهه
ان يأخذه وهو محرم أو يأخذه ثم يحرم فلو أخذ وهو محرم ويجب عليه ارساله مطلقاً كما قال
(سواء كان فى يده أو فى قفصه معه أو فى بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء
ولو أرسله محرم آخر من يده فلا شيء على المرسل) وكذا عليه كما هو الظاهر (وان قتله) أى محرم
آخر (فعلى كل واحد منهم ما جاز) كامل ولا آخر أن يرجع بعضه عن القاتل) أى عند
أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يرجع وهذا كله (ان كفر بالمال وان كفر بالصور فلا يرجع عليه)
على ما صرح به فى المتن (ولو كان القاتل صيباً أو مجنوناً أو كافراً فعلى الاخذ الجزاء ويرجع
بقيته على القاتل ولا جرم على القاتل) ابتداء ادم تكليفه (ولو قتله) أى الصيد (بقيمة فى يده
فعليه الجزاء ولا يرجع) أى به (على أحد) أى من صاحب البهيمة أو راعيها أو قائدها
والمثله مصرحة فى البحر الزاخر (ولو أرسله) أى محرم (صيده هو) أى من صاده بنفسه أو وقع
فى يده (أو غيره من يده ثم وجدته فى يد انسان بعد ما حل) أى من احرامه (فليس له أن ينزعه) أى
يأخذه (عن يده) لكونه كان فى ملكه أو لا وقد سرج بالارسال عن كونه ملكاً (بخلاف
المسئلة الآتية) وهى ما لو أخذ حلال حيث يجوز له ذلك كما ساقى (ولو أخذ صيداً فى الحلال
وهو حلال ثم أحرم ملكه) أى ملكاً مستقراً حيث لم يخرج بالأحرام عن ملكه (ثم ان كان
الصيد فى يده لزمه ارساله على وجه لا يضيع ملكه) أى ان شاء بقاءه فى ملكه (بأن يخله) أى
يرسله (فى بيته) أى مطلقاً عليه فان الاستدامة على أخذ الصيد فى حكم ابتداء صيده (وان لم
يرسله حتى مات فى يده لزمه الجزاء وان كان الصيد فى بيته) وكذا اذا كان فى قفصه حال احرامه
لا فى يده (لا يجب ارساله حتى لو لم يرسله فمات لا يضمن) أى على الصحيح وقيل لو كان القفص
فى يده يجب ارساله ثم اعلم انه اذا أخذ صيداً وهو محرم فهلك بعد ما حل يجب عليه الجزاء كما هو
أما اذا أخذ قبل الاحرام ثم أحرم وهو فى يده ثم هلك فى يده بعد ما حل هل يجب الجزاء أم لا قال
الكرمانى عندنا ان أحرم وهو بمسك للصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد فى يده وهو محرم أو حلال
فعليه الجزاء لانه لما أحرم وهو فى يده يجب ارساله فاذا تلف قبل الارسال صار متعدياً فيه فيضمن
كما لو اصطاده فى حالة الاحرام (وان أرسله ناس من يده ضمن المرسل قيمته) أى عند أبي حنيفة
رجه الله وقال لا يضمن شيئاً (وان وجد بعد ما حل) أى خرج من الاحرام (فى يده احد فله أن
ينزعه منه) أى يأخذه من يده لعدم خروجه من ملكه بخلاف ما تقدم (حلال اصطاد صيداً الحرم
فقتله فى يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الاخذ على القاتل ولو اشتري) أى
الحرم (صيد الرمه ارساله) أى فى العمراء وقصوره مما يملكه الامتناع به (ولو أرسله فى جوف
البلاد لا يبرأ) أى لا يتخلص من الصية لانه لا يصير به تمتعاً متوازياً لم يعتبر ولذا قال (ولو أخذ
احد يكره أكله) أى له وغيره لشبهة فى ملكه (ولو أخذ صيداً الحرم فأرسله فى الحلال فقتله رجل
فعلى الاخذ الجزاء ولو لم يقتل) أى ولو أرسله فى الحلال ولم يقتله رجل آخر (فلا يبرأ ايضاً)

الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم آمنا) وكذا اذا أخذ محرما ببد الخبثه حتى مات فعليه جزاءه وان لم يقتل

* (فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك) * أى من الرسالة والاعانة والامر واعارة الآلة في الاسرار ان الاشارة والدلالة واحد وقيل الدلالة باللسان والاشارة باليد انتهى والتحقيق ان الدلالة في الغائب والاشارة في الحاضر (وهى) أى الدلالة ونحوها (حرام) أى على المحرم (مطلقا) أى في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم ثم الدلالة من المحرم توجب الجزاء عليه (الأأنه) أى الشأن (لوجوب الجزاء بها) أى بالدلالة ونحوها (شرايط) أى ست (فالأول ان يتصل بها القتل) أى يتحصل بسببها (فلو لم يقتله) المدلول (فلا شئ على الدال) أى بمجرد صدقه (وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل التام ان يبقى الدال محرما الى ان يقتله الا تخوفان دله ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء على الدال لكن بأثم) أى بدلالته السابقة لانها كانت حينئذ من المعصية (الثاني ان لا ينفك الصيد) أى لا يتخلص منه بعد دلالته (فلو انفلت) أى اولا (ثم اخذه) أى ثانيا من غير دلالته (لا شئ على الدال) أى لم يلان دلالته بانفلاته لكن بأثم بتمام الدلالة كما سبقت اليه الاشارة (الرابع ان لا يعلم المدلول الصيد) أى الغائب (ولا يراه) أى الصيد الحاضر (حتى لو دله) وكذا لو اشار له (والمدلول يعلم به) أى برؤية أو غيرها (من غير دلالة لا شئ على الدال) لان دلالته اسكنه ان يحصل الحاصل كالادلة حيث لا تأثر لها (الا انه يكره لذلك) أى لظهور المعصية منه في دلالته على فعل السيئة (الخامس ان يصدقه) أى الدال المدلول (في دلالته) حتى لو كذبه ولم يثبت ح الصيد حتى دله عليه آخر صدقه فقط فلا جزاء على الدال الثاني ولو لم يصدقه الا قول ولم يكذبه بان أخبره فلم يره) أى فانه حينئذ يحتمل اخباره الصدق والكذب بخلاف ما اذا كان مشاهدا ظاهرا فانه لا يحتمل ان لا يصدقه ولان يكذبه (حتى دله آخر فطلبه وقتله كان على كل واحد منهما) أى من الدالين (الجزاء) لانهم لما اجتمعا في اخبارهما صدقتهما (كما على القاتل) أى جزاء كامل وأما اذا لم يصدقه وتطلبه من غير دلالة آخر فقط لم يكن الجزاء الاعلى القاتل على ماهر الظاهر (السادس ان يكون الدال محرما) فيه ان هذا معلوم من العنوان فهو ليس من الشرائط بل من الاركان (فلو كان) أى الدال (حلالا في صيد الحرم والحل) أى في حال دلالته (فلا شئ عليه الأأنه) أى الشأن (يحرم عليه ذلك) أى فعل الدلالة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وكذا اذا كانا حلالين في صيد الحرم فلا شئ على الدال في الوجهين وعلى المدلول الجزاء اذا قتله في الصورتين وقال زفر وهور وابن عن أبي يوسف يجب الجزاء على الدال الحلال أيضا في صيد الحرم وفي النهار ونى اذا دل الحلال محرما في الحرم عليه نصف قيمته وفي الجامع لا شئ عليه عندهما انتهى وفي الغاية عن الخزانة لودل حلالا حلالا على صيد الحرم فقط له فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال أبو يوسف لا شئ على الدال انتهى والمذكور في المشاهير من الكتب عدم لزوم شئ على الدال مطلقا عند أصحابنا الثلاثة خلافا لفرق (ولا يشترط كون المدلول محرما) أى في ضمان الدال المحرم (فلودل محرما لا في الحل فقط) أى المدلول المدلول عليه (فعلى الدال) أى المحرم (الجزاء ولا شئ على المدلول) أى الحلال وأما لو كان الدال محرما والمدلول حلالا فقط لودل المدلول

وهي كل واحد منهم اجزاء كامل في صيد الحرم وفي صيد الحل الجزاء على الدال المحرم ولا شيء على
المدلول الحلال (ولو أمر محرم محرما بقتل صيد فأمر المأمور ثلثا) أي محرما آخر (فقتله) أي
الثالث (فالجزء على الأمر الثاني دون الأول ويجب) أي الجزء (على الثالث أيضا ولو دل
الأول وأمره) أي وأمره أن يأمر غيره (وأمر الثاني ثالثا فقتله) أي الثالث (فالجزء على كل
من الثلاثة) ففي الطرابلسي لو أمر محرما بقتل صيد فأمر المأمور ومحرما آخر فقتله فعلى كل
واحد منهم ما الجزاء وفي البحر الزاخر وقيل على كل من الثلاثة الجزاء وفي الصغ فبالجزء على الأمر
الثاني لأنه لم يقتل الأمر الأول حيث لم يأمر بالأمر بخلاف ما لو دل الأول على الصيد وأمره فأمر
الثاني ثالثا بالقتل فإنه يجب الجزاء على الثلاثة (وكذا لو أرسل محرم محرما إلى محرم بدله على صيد
بان قال له إن فلا تبقول لك في موضع كذا صيد كذا) وكذا لو قال صيد مطبقا على ما هو الطاهر
(فذهب فقتله فالجزء على كل من الثلاثة ولو قال محرم خاف هذا الحائط صيد فاذا أخافه صيد
كثير فقتله فعلى الدال في كل واحد جزاء) كذا في المحيط (ولو رأى) أي الدال (واحدا) أي
من الصيد (فدل عليه) أي على الصيد الواحد (فاذا عنده) أي عند الصيد المدلول عليه (غيره)
أي من الصيد أيضا (لا يضمن الدال إلا الأول) الذي تعلق به الدلالة فقط كذا عند أبي يوسف
(ولو قال) أي الدال (خذ أحد هذين) أي الصيدين (وهو) أي والحال أن الدال (براهما) أي
الصيدين جميعا (فقتلهما) أي المدلول (فهو) أي الدال جزاء واحد) وكذا إذا كان يرى أحدهما
بالأولى (وإن كان) الدال (لا يراه فعليه جزاء) لأن المطلق يتصرف إلى الكل بخلاف
المقيّد (ولو رأى) أي محرم (صيد في موضع لا يقدر عليه) أي في مكان صعب لا يسهل عليه
الوصول إليه (فدله آخر على الطريق) أي على طريق أخذه أو على طريق يوصل إليه (فذهب
إليه فقتله فعلى الدال الجزاء) أي جزاء الدلالة أيضا (ولو استعار سكيناً أو قوساً أو سلاحاً) أي
بهذا تخصيص (أو نشاباً) بضم فسدي أي سه ما يخص به بدفعه وميم والحاصل أنه إذا استعار
محرم أو حلال آلة يستعين بها (من محرم) أي ببيع به الصيد فذهب به) أي فاعاره فذهب به (فإن
كان) أي المستعير (لا يجد سواها) أي غير تلك الآلة المستعارة (فعلى المعير الجزاء وإن كان يجد
غيرها فلا شيء عليه) الآية يكره له ذلك كما هو ظاهر وهذه المسئلة مطابقة على ما ذكر محمد في الأصل
بقوله ولو استعار محرم من محرم سكيناً لبيع به صيد فلا جزاء على صاحب السكين ويكره له
ذلك انتهى واختلاف فيه المشايخ فالأكثر يقولون بتأويل هذه المسئلة وهو أن كان المستعير
يتوصل إلى قتل الصيد بغيره لا بضمن وإن كان لا يتوصل إليه إلا بذلك السكين بضمن المعير كما
صرح به في السير بقوله على صاحب السكين الجزاء وقال شمس الأئمة السرخسي والأصح
عندي أنه لا يجب الجزاء على كل حال وفي البدائع بعد ما ذكره في المشايخ ونظير هذا ما قالوا
لو أن محرماً رأى صيداً أو قوساً أو سلاحاً يقتل به ولم يعرف ذلك في أي موضع فدله محرم على
سكينه أو على قوسه فآخذ فقتله به إن كان يجد غير ما دل عليه مما يقتل به لا يضمن الدال فإن لم
يجد غيره ضمن وفي الطرابلسي محرم رأى صيداً لا يقدر عليه إلا أن يرميه بشيء فدله محرم على
قوس ونشاب أو دفع إليه ذلك فعلى كل واحد منهم ما جزاء كامل وفي منكر ابن النجاشي ومعه
السكين إذا لم يجد ما يبيع به سواها ضمن بخلاف معير القوس فإنه يضمن مطلقاً لأنه لا يرمى بغيره

والله أعلم (ولو أمر أول - لال في الحل محرما على صيد فعله الاستغفار) أي التوبة بشرطها
المعتبرة من الذممة والعزم على عدم الرجعة (ولا يلزمه شيء) أي من الجزاء وما إذا أعان محرّم
محرما أو حلالا على صيد فمن

* (فصل في البيع والشراء والهبة والغصب * لا يجوز) أي لا يحل ولا يعقد (بيع المحرم صيدا
في الحل والمحرم) أي سواء كان في يده أو قدّمه أو منزله (ولا يبيع الحلال في المحرم ولا يشترى وهمان
محرّم ولا حلال) وهذا مما انفقوا عليه الآن أكثرهم ذكره وبلفظ البطلان وبعضهم بلفظ
الفساد (فإذا باعه) أي المحرم الصيد (أو ابتاعه) أي اشتراه (فهو) أي العقد من البيع
أو الشراء (باطل سواء كان) أي الصيد (حيًا أو ميتًا) أو الحرام أو المحرم ولو هلك الصيد (أي
مات بعد البيع) (في يد المشتري فإن كانا) أي العاقدان (محرمين أو حلالين في المحرم) قيد
للحلالين (لزمهما الجزاء وإن كانا) أي العاقدان (في الحل فعلى المحرم منهما) كان حقه أن يقول
وإن كان أحدهما حلالا فعلى المحرم فقط (ويضمن المشتري للبائع أيضا) فساد البيع (ولو
وهبه لمحرم فهلك عنده فعلى الموهوب له جراه للصيد) أي حاقلة تعالى (وضمن أصاحبه) أي
فساد الهبة (ولو أكله فعليه جراه ثالث) وعلى الواهب جزء واحد (أي إذا كان محرما بخلاف
ما إذا كان حلالا واطاق في المحيط وغيره وجوب الجزاء على البائع وقيدده صاحب البدائع بما
إذا لم يقدّر على فسخ البيع) (ولو أخرج صيدا من المحرم فباعه في الحل من محرّم أو حلال فالبيع
باطل وكذا لو أدخل صيدا الحل المحرم ثم أخرجه وباعه ولو وكل بمحرم حلالا ببيع صيد) فباعه
(جائز) أي يبعه لعدم انتساب هذا الفعل إلى الموكّل وهذا عند أبي حنيفة وعندهم باطل
(ولو وكل حلالا حلالا) أي يبيع صيدا وشراؤه (ثم أحرم الموكّل قبل القبض) أي ولو قبل قبض
المشتري فضلا عما بعده (جائز أيضا) وهذا يستتبع من المسئلة الأولى بالطريقة الأولى والحاصل
أنه على قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه جاز البيع وعلى قياس قولهم باطل (ولو باع صيدا
له في الحل) أي من حلال (وهو) أي والحال أن البائع ينقصه (في المحرم جائز) أي يبعه مع
انعتاده فيه (ولكن يسلمه بعد الخروج إليه) أي إلى الحل وإنما جاز يبعه عند أبي حنيفة خلافا
لمحمد على مافي الفتح والمراجحة والبدائع وفي الغاية عن الجامع أن أبا يوسف مع محمد
(ولو تبايعا) أي الحلالان (صيدا في الحل ثم أحرم) أي كلاهما (أو أحدهما فربما المشتري به
عيبا رجع بالنقصان وليس له الرد) لأن الرد والاقالة يبيع ثان وإذا امتنع في حقهما (ولو باع
حلالان صيدا ثم أحرم أحدهما قبل القبض انفسخ البيع) هذا وفي الفتح أن دخل المحرم بصيد
فباعه رد البيع إن كان قائما ووجب قيمته إن كان هالكا وسواء باعه في المحرم أو بعد ما أخرجه
إلى الحل لأنه صار بالادخال من صيد المحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك وفي الكافي أن يخرج ظبيّة
من المحرم وباعها جاز لانها مملوكة ووجوب الإرسال لا ينافي الملك انتهى وقد صرح في الكافي
بفساد بيعه في المحرم ثم حوّلته لمخصوص بخارجه لكن يخالفه ما مر عن الفتح من عدم الفرق وفي
شرح الكنز ولا فرق في ذلك بين أن يبعه في المحرم أو بعد ما أخرجه منه فباعه خارج المحرم لأنه
صار بالادخال من صيد المحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك انتهى وفي فتاوى البرزنجي والمقصودية
إذا أدخل صيدا في المحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرّم أو حلال فالبيع باطل (ولو اصطاده)

أي رجل (وهو محرم ثم باعه وهو حلال جائز) أي يبعه (ولو غصب حلال صيد حلال ثم أحرم
الغاصب والصيد في يده) جملة حالية (لزمه إرساله وضمانه) أي ضمان قيمته (أصاحبه) أي
للمقصود منه (ولو دفعه أصاحبه) أي ولم يرسل (برئ من الضمان ولم يبرأ من الجزاء وأساء
ولو أحرم المصوب منه ثم دفعه إليه فعلى كل واحد منهما جزاء إلا أن عطف) أي هلك وضاع
وقبل وصوله إلى يده وإن أخرجه أحد إلى الحرم لم يحل ولو أوصفناه صاحبه) أي المقصوب منه
(وهو حلال وأدخله الحرم بضمن الغاصب) أي على قول أبي حنيفة لأنه لم يرد إلى مالك خلافا
لما ثم أعلم أنه لا يجوز بيع ما ذبح من صيد الحرم محرما كان الذابح أو حلالا وكذا ما ذبحه
المحرم من الصيد على ما في البدائع ثم المحرم لا يملك الصيد بالشراء ولا بالهبة ولا بالارث ولا بالوصية
فإن قبضه بعد الشراء دخل في ضمانه فإن هلك في يده لزمه الجزاء لم يلق الله تعالى والقيمة للمالك
فإن رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء إلا بإرساله كما في البحر الرضائي والله أعلم

« (فصل في صيد الحرم وصيد الحرم) أي حريم الكعبة المحترمة (حرام على المحرم والحلال
الأماء استثناء الشارع) أي قوله خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب الأبقع
والدأرة والكلب العقور والحدأة ورواه مسلم والترمذي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها
ورواه أبو داود عن أبي هريرة لفظه خمس قتلهن حلال في الحرم الحية والغراب والحدأة
والقارة والكلب العقور (فلو قتل محرم صيد الحرم فعليه جزاء واحد) أي لا يجل إحرامه كإل
قتله خارجيه (وليس عليه لأجل الحرم شيء لا تسد إخل) أي لتدخل جزاء الحرم في جزاء الأسرام
وبعدها ما واحد (ولو قتله حلال فعليه الجزاء) أي جزاء الحرم (ولو أنلف) أي شخص (صيدا)
أي في الحرم (أولو كاهما) كالبازي والطوطي والقرود ونحوها (فعليه قيمة للمالك مملوكا ولا يجل
الحرم قيمته غير مملوك) أي لاستوائهم ما عند الله سبحانه وفي حكمه (ولو أدخل محرم أو حلال صيد
الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم) أي فعليه إرساله وإن ذبحه فعليه جزاءه (ولو أدخل
أي كل منهما ما (بازيا) أي في الحرم (فأرسله) أي فبسه (فتقتل حمام الحرم) أي مثلا (فلأشئ
عليه) أي لخروجه عن تصرفه وعدم اتساقه إليه (ولو أرسله لا يقتل) أي لقتل الحمام ونحوه
(فعليه الجزاء) لأنه يطلق عليه أنه صيد بالصيد (ولو قتل صيد بعض قوائمه في الحل وبعضها
في الحرم فعليه الجزاء) أي من غير نظر إلى الأقل والأكثر من القوائم في الحل والحرم (ولو كان
قائما في الحل) أي بجميع قوائمه (ورأسه في الحرم فلا شيء عليه) لأن مدار القيام على القوائم
في الصيد القائم يعتبر قوائمه كما في النوادر عن محمد (ولو كان مضطجعا في الحل وجزء منه) أي
أي جزء كان (في الحرم فهو من صيد الحرم) قال الكرماني إذا كان مضطجعا في الحل ورأسه
في الحرم بضمن قيمته لأن العبرة لرأسه انتهى وهو موهـم أن الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس
كذلك بل إذا لم يكن مستقرا على قوائمه فيكون بمنزلة شيء ملقى وقد اجتمع فيه الحل والحرم
فيرجح جانب الحرم احتياطا في البدائع أعيا يعتبر القوائم في الصيد إذا كان قائما عليها
وجميعه إن كان جميعا انتهى وهو بظاهره كما قال في القاية يقتضي أن الحل لا يثبت إلا إذا كان
جميعه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك في البسوط إذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم
فهو من صيد الحرم والله أعلم (ولو كان) أي الصيد (على أغصان متدلية إلى الحرم وأصل الشجر

في الحل ضمن) اذ المعتبر في الصيد مكانه من الاعتصان المتدلية لأصل الشجرة (ولو أخرج طيعة)
 الفاهر أن يصيد بكونه احدا (من الحرم فولدت) أي خارجة (ثم ماتت هي والولد فعليه مائة فدية
 الجميع) وهل يشترط لصحان الولد تمكنه من الرد إلى الحرم ففيه تخريجان مذكوران في المحيط
 فأكثر المنايخ على أنه يشترط التمكن من الارسال فهو ذلك الولد قبل التمكن منه لم يضمن لعدم
 المنع وان ملك بعده ضمن لوجود المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع وبعضهم على أنه
 لا يشترط فيضمن مطلقا لاثبات اليد على مسنخ الأمن (ولو أدى الجزاء) أي جزاء الطيعة
 (ثم ولدت فليس عليه جزاء اولادها اذا تمت ولو ذبح) أي احد (هذا الصيد في الحل) أي بعد
 اخراجه من الحرم كما هو مروي عن محمد (قبل التكفير أو بعده كراهة) أي والانتفاع به تنزهها
 كما صرح به عن محمد (ولو باعه واستعان بفنائه في الجزاء أجاز) أي كان له ذلك قال في البدائع
 لأن الكراهة في حق الاكل خاصة ويجوز به الانتفاع للمشتري كفاي قاضيان (وقيل البيع
 باطل) قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر أن التكفير أعني أداء الجزاء ان كان حال
 القدرة على اعادته انما بالرد إلى ما منها لا يقع كفارة ولا يحل بعده التعرض لها وان كان حال العجز
 عنه بأن هربت في الحل خرج به عن عهدها فلا يضمن ما يحدث من اولادها اذا ماتت وله أن
 بصطادها وان أدى الجزاء قبل الفجر ثم ماتت لزمه الجزاء لانه الآن نعلق خطاب الجزاء وهذا
 الذي أدين الله به ويكره اصطباها بعد الجزاء بعد الهرب انتهى ملخصا (ولو خرج الصيد بنفسه
 من الحرم) أي إلى الحل (حل أخذه) لا انتقال وصفه من صيد الحرم إلى صيد الحل (وان أخرجه
 أحد من الحرم لم يحل) واما ان دخل الصيد في الحرم من الحل صار حكمه حكم صيد الحرم سواء
 كان مملوكا أم لا وسواء دخل بنفسه أو أدخله غيره حلال أو محرم ولا يدخل شيء منه في الحرم حيا
 الاوجب ارساله قال محمد في الاصل ولا خير فيما يرخص به أهل مكة من الخجل والعاقب وهو
 كل ذكر أو أنثى من القبيح ولو أدخل شافعي صيد الحل الحرم ثم ذبحه فيه ايسر للحنفي أكله لما قالوا
 انه لو ذبح شاة وترك النسيئة عمدا انه ميتة لا يحل للحنفي تناوله فكذا هذا (ولو رمى حلال من
 الحرم صيد الحل ضمن) خلافا لفرق (وكذا) أي ضمن (لورمى من الحل إلى صيد في الحرم ولو رمى
 صيدا في الحل فهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن) وفي البدائع والحاوي قال محمد وهو قول
 أبي حنيفة فيما أعلم وقال الكرمانى كان عليه الجزاء ولا يؤكل أيضا وهذه المسئلة مستثناة
 من أصل أبي حنيفة لان عنده المعتبر في الرمي حالة الرمي دون حالة الاصابة في جميع المسائل
 الا في هذه المسئلة احتياط وفي وجوب الضمان لانه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط فخرج
 جانب الموجب احتياط انتهى وصرح في المبسوط انه لا يلزمه جزاء ولكن لا يحل تناوله وعلى
 هذا ارسال الكلب (ولو رمى في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاء
 ولكن لا يحل أكله) أي احتياط وفي الكبير يحل أكله قياسا ويكره استحسانا (ولو كان
 الرامي في الحل والصيد في الحل الا ان بينهما ماقطة من الحرم) أي قاصلة (فريقا) النسيئة لاشي
 عليه (ولا بأس بأكله أيضا لان الرمي والاصابة حصلا في الحل ومروا بالسهم في الحرم اذ لم
 يصب الصيد لا يكون اصطباها في الحرم كذا في المبسوط والكرمانى (ولو أرسل بازي في الحل)
 أي لقصد الصيد (فدخل) البازي بنفسه من غير قصد مرسله (الحرم فقتل صيدا) أي من صيد

الحرم (لا شيء عليه) قال ابن الهمام لو أرسله إلى صيد في الحل وهو حلال فتجاوز إلى الحرم فقتل صيدا لا شيء عليه وكذا لو طرد الصيد حتى أدخله في الحرم فقتله فلا شيء عليه قال ولا يشبه هذا الرمي وصرح في البدائع في هذه المسئلة بأن لا يوثق كل الصيد (ولو أرسل كتابا على ذئب في الحرم أو نصب له) أي للذئب (شبكة فأصاب الكتاب صيدا أو وقع في الشبكة صيدا فلا جرم عليه) لأن مقصده قتل الذئب الذي هو حلال له فأرسله الكتاب على الذئب ونصب الشبكة له مباح بل واز قتل في الحل والحرم فلم يكن متعديا (ولو نصبها) أي الشبكة (للصيد فعليه الجزاء) أي إذا ما دلت صيدا وهو ظاهر (ولو نصب خيمة فتعلق به) أي بجباله (صيد) أي فأخذ (أو حفر بئر للماء فوقع فيه صيدا لا ضمان عليه) أي على كل من الناصب والمطار (ولو أخذ حلال صيد والحرم فدفعه إلى حلال آخر ثم دفعه الثاني إلى آخر) أي وهو لم يجز (فدبحه) الآخر (فعلى كل واحد) أي منهم (قيمة تامة) قياسا على قوم تعاونوا على قتل واحد حيث من يقتص جميعهم لكن بشك كل هذا بما قالوا لو اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليه ما الجزاء واحد بخلاف ما إذا صاد حلال صيد الحرم فقتله في يده حلال آخر فعلى كل واحد منهما ما جزاء كامل ولا تخذ أن يرجع على القتال بالضمان (ولو أملك حلال صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فمات) أي ذات الصيد في يده ومات الفرخ في محله (نعم الفرخ لا الام ولو أغلق) أي محرم (بابه وفي البيت طيور) أي محبوسة (وخرج إلى منى) أي مثلا (فمات الطيور عطاشا) أي من جهة العطش أو ذات عطش يعني عطاشا (فعليه الجزاء) لأنه تسبب في موته (ولو أخرج صيد الحرم وأرسله في الحل لا يبرأ من الضمان إلا أن يعلم وصوله إلى الحرم آتيا) أي إذا أمس هذا ولولد حلال حلالا أو محرما في صيد الحرم فلا شيء على الدال في قول أصحابنا الثلاثة وقد أساءوا ثم رُفَعَ زعفر عليه الجزاء وفي الحاوي وهو رواية عن أبي يوسف

(فصل في قتل الجراد) ولو قتل جرادة في الأحرام أو الحرم تصدق بشيء من طعام) أي ولو قليلا لقوله (وغرة خير من جرادة) أي على ما ورد عن بعض الصحابة وفي مبروط السرخسي فيه القيمة (ولو قتلها لملوك في أسرامه ان صام يوما) أي جرادة واحدة (فقد زاد) أي على قدر الجزاء وهو أكل الاداء إلا أن الصوم لا ينجز إلا يجوز أقل من يوم (وان شابهها حتى تصير عدة جرادات) تقوم بنصف صاع من به (في صوم يوما) أي كافي المحيط فيكون جرء وفاقا (ولو وطئ جرادة عامدا أو جاهلا فعليه الجزاء) أي إذا تلف منه شيء أو هلك (إلا ان يكون كثيرا قد سد الطريق فلا يضمن) كذا في البحر الزاخر ولعل العلة فيه دفع الحرج (ولو شوى جرادا) وكذا أيضا (فأكله بعد ما نمنه فلا شيء عليه لا كل) أي إذا ضمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال أو محرم بخلاف الصيد (ويكره بيعه قبل الضمان) أي فان باع جاز ويجعل غنمه في القداء ان شاء وكذا شجر الحرم وابن الصيد كذا ذكره بعضهم وذكره فاضيلان في شرح الجامع الصغير محرم قطع شجرة من الحرم أو شوى بيض صيد في الحرم أو غيره أو حلب صيدا أو شوى جرادة فعليه الجزاء في جميع ذلك يعني القيمة ويكره بيع هذه الاشياء فان باع جاز ويملك غنمه بخلاف الصيد الذي قتله الحرم لأنه ميتة فلا يجوز بيعه وإذا ملك الثمن ان شاء جعده في القيمة التي يؤدجها وان شاء جعده في غيره حلالا مشترى ان يفتقع بذلك من حيث التناول لأن البيض والجراد لا يحتاج فيه

الى الذكاة والحلال والحرم فيما لا يحتاج الى الذكاة سواء وانما لا يباح للاول لانه كان صيدا في
حقه وليس بصيد في حق الثاني انتهى وتبين الفرق بين الاخذ والمشترى في اباحة التناول
كما لا يخفى (ويجوز) أن يبيعه (بعده) أي بعد الضمان

(فصل في قتل القمل) ان قتل محرم قلة) وكذا ان القهاها (تصدق بكسرة وان كانت) أي القملة
(اثنين أو ثلاثا فقبضة من طعام وفي الزائد على الثلاث بالغاما بلغ نصف صاع) كذا في البدائع
والفتح وهو الذي روى الحسن عن أبي حنيفة وفي الجامع الصغير في قلة أطمع شيئا وهذا يدل على
شيء يسير قال في الذخيرة وهو الأصح وعن أبي يوسف في القملة كف من طعام وعن محمد كسرة
خبز وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة وفي عيون المسائل
في قلة أطمع كسرة خبز وفي اثنين أو ثلاث أطمع قبضة من طعام وان كثيرا أطمع نصف صاع قال
في الغاية وما في العيون والجامع الصغير يشير الى أنه لا يشترط فيه التملك وهو الأصح (ولو ألقى)
أي المحرم (توبه في الشمس أو غسله لقصده لا كها) علة لهما (فعليه الجزاء) وهو نصف صاع من
حنطة ان كان القمل كثيرا على ما في المحيط (وان فعل) أي كلام من اللقاء والغسل (غير قصد
الهلاك فلا شيء عليه) أي ولو هلك القمل (واقفا القملة كقتله ولو قال) أي محرم (الحلال ادفع
عني هذا القمل أو امره بقتله أو أشار اليها فقتلها) أي الحلال وكذا اذا دفع ثوبه ليقول ما فيه
دفع (فعل) لا امره الجزاء والدلالة فيها موجبة كفاي الصيد في التجنيس لان الدلالة موجبة
في الصيد فكذا ما في حكمه (ولو قتل محرم قل غيره فلا شيء عليه) كفاي البحر عن الفتاوى (ولا شيء
على الحلال بقتله في الحرم) وكذا الوقتل المحرم قلة في غير بدنه بان كانت على الارض أو نحوها فلا
شيء عليه

(فصل فيما لا يجب شيء بقتله في الاحرام والحرم) ولو صال صيد) أي ما كوله لجه (أو سبغ على
الحرم) أي مطلقا (أو على الحلال في الحرم فقتله لا شيء عليه) أي عند الاربعة وقال زفر عليه
الجزاء وفي المحيط والمستقي ان أمكن دفع الصائل بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ولو لم يصل ابتداء
فقتله فعليه الجزاء بالاتفاق وفي الطرابلسي ان تعرض شيء من صوالى الطير المحرم ان أمكن دفعه
بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وان لم يمكن الابتناء فلا شيء عليه كالعقاب والنسر وبضين بما
يؤكل لحمه ولا يعتد برأيه بداهة بخلاف السبع (ولا شيء مطلقا) أي لا قلبه لا ولا كثيرا وسواء
في الحل والحرم محرما أو غيره (بقتل الذئب والكلب الأهلي والوحشي والعقور وغيره) إلا أنه
يأثم في قتل غير العقور وعلى ما في ظاهر الرواية (والحدأة) كعنبه (والغراب الذي يأكل الجيف)
جمع حقيقة وهي النجاسة (وان كان الصيد ما كوله اللحم كحمه أو الوحش لا يعتد برأيه ويضمن)
في أهبة المناسك ولو كان الذي ابتداء بالذي صيده هو ما كوله اللحم كحمه أو الوحش ونحو ذلك
يجب الجزاء بقومه عدلان كذا ذكره الطحاوي (ولو خلاص حماما من سنور) بكسر السين مهملة
وتشديد نون مفتوحة أي هر (فان لاضمان عليه) وكذا كل فعل يراد به اصلاح الصيد ولا شيء
بقتل حوام الارض) أي حشرات في الحل والحرم والاحرام ولا جزاء بقتله ولا اثم على فعلها
(كالحيمة والعقرب والثأرة) أي الاخيلة والبرية (والخنافس) جمع خنفساء دويبة سوداء
(والجعلان) بكسر الجيم وسكون العين جمع الجمل بضم ففتح دويبة ممروفة (وأم حنين وصباح

الليل والليل) أي السوداء والصفراء التي تؤذى وأما ما تؤذى فلا يحل قتلها لكن لا يجب الجزاء
(والبلغمات) بكسر السين وفتح اللام دابة معروفة (والقراد) بضم القاف حشرة النمل
وحلة أحليل القرس ودوية (والقنفذ) بضم القاف والقاف والدال المهملة وقد تكون معوجة
(والسنور) أي الأهل وفي البري روايتان (وابن عرس) بكسر العين دوية جمعها بنات عرس
هكذا يجمع الذكر والائق على مافي القاموس (الاهلي) أي خلافا للوحشي (والبعوض) مفردة
بعوضة وهي الناموس سميت به لضعف بنيتها فكانت أضعف حيوان (والبراغيث) جمع البرغوث
(والذباب) سمى به لانه كلما ذاب آب أي كلما دفع رجوع (والحلم) بفتحين جمع الحلة وهي
الغبرة من القراد أو الضخمة ضد (والزبور) أي مطلقا للعمل وغيره (والوزغ) بفتحين جمع
وزغة وهي سام أبرص سميت بها الخفة وسرعة حركتها (والسرطان) بفتحين دابة ثمرية
(والبق) في القاموس البقرة البعوضة ودوية، فرطحة حرام متنة (والصرصر) قال صاحب
القاموس الصرصور دوية كالصرصر كدهد وقد فسد الصرصر الديك (ويجوز له) أي
المحرم وكذا من هو في الحرم (ذبح الأبل والبقر والغنم والدياح والبطل الأهلي الذي لا يطير)
أي لاستغنائه بأهله

• (فصل في ذبيحة الحرم) • وكذا ذبيحة الحلال في الحرم (أذا ذبح محرم) مطلقا أو حلال
في الحرم مسيدا) فله حرام بلا شبهة ومع هذا (فلا ذبيحة يته) عندنا وكذا عند مالك وأحمد
رضي الله عنهم (لا يحل أكله) مع أنه يجب عليه ضمائه (ولا لعيره من محرم وحلال) أي كما
هو حكم الميتة الاحالة الضرورة (سواء اصطاده) أي تولى صيده بنفسه أو أمر غيره أو أرسل كلبه
أو بازيه (أو ذابحه) (أو غيره) أي غير ذابحه مطاوعا كما بينه بقوله (محرم أو حلال ولو في الحلال
أو أرسل كلبه أو بازيه) ففي الحرم بالاولى (ولو) لا تظهر فلو (أكل المحرم الذابح) أي بخلاف
غيره في أحد وصفيه (منه) أي من ذلك المذبح (شيبا) أي قليلا وكثيرا (قبل أداء الضمان)
وهو ظاهر حصول الذباح (أو بعده) لعدم تصور تعدد الجنابة (فعليه قيمة ما أكل) عند أبي
حنيفة وقام لا شيء عليه من جهة أكله بل يكفيه الاستغفار (ولو أكل منه غير الذابح) أي
سواء يكون محرما أو حلالا (فلا شيء عليه) أي لا كاه (سوى الاستغفار) وهذا في قولهم يجب
لكس فيه نفسه بل فقال الحلواني والقاضي شارح الطحاوي والترمذاني وصاحب المصنف لو أكل
الذابح منه قبل أداء الضمان لا يلزمه شيء فلا كل بالاجماع والجزاء الواحد ينوب عنه ما اجبعا
للتداخل بالاتفاق وفي الجوهر قد دل هو على الخلاف أيضا وقال القدوري لا ريب في هذا
المسئلة فيجوز أن يقال يلزمه جزاء آخر ويجوز أن يتدخل اختلاف لا فرق بين أن يأكل المحرم بنفسه
أو بطعم كلبه في لزوم قيمة ما أطم لانه استنع بمحظور وإسراجه (ولو أكل الحلال بمذبحه في الحرم
بعد الضمان) أي بعد أداء جزائه (لا شيء عليه) أي اتفاقا كما سرح به في نرح الجمع (لا كل)
أي سوى الاستغفار له بخلاف نفس الذابح فإنه يلزمه الكفارة والتوبة (ولو اصطاد - لال
فذبح له محرم أو اصطاد محرم فذبح له حلال فهو ميتة) أي وكذا لو اصطاده حلالا فذبحه محرما
أو بالعكس (ولو شوى محرم أيضا أو جراد أو حلب مسيدا أو أذى جزاءه ثم أكله فلا شيء عليه
لا صك) أي سوى الاستغفار (ويجوز له) أي للمحرم المذكور (تناول اللبن والبض

والجراد مع الكراهة ويجوز اغنيهم) أى لغير محرم مثله وكذا الحلال أكله (من غير كراهة) وإعلم أنه صرح غير واحد كصاحب الإيضاح والبحر الزاخر والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لا يحل أكله وإن أدى جزاءه من غير تعرض بخلاف وذكرك فاضحان أنه يكره أكله تنزهاً وفي اختلاف المسائل اختلاف وافياً إذا ذبح الحلال صيداً في الحرم فقال مالك والشافعي وأحمد لا يحل أكله واختلاف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي وميتة وقال غيره هو مباح والله سبحانه أعلم (ولو اضطر المحرم) بصيغة المجهول أى ألبأنه الضرورة (إلى الصيد) أى أكل المصيد أو إلى الاصطيد لادراك (وأيتة) أى وإلى أكل الميتة (يتناول الصيد) لأن حرمة أكل المصيد مما يختلف فيه من أمر له بخلاف أكل الميتة فالصيد أحل في الجملة من الميتة لا سيما وهو قابل لتدراكه بالكفارة كما أشار إليه بقوله (ويؤذى الجزاء) أى بعد ذلك وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند رفر بتناول الميتة لا الصيد وفي التجميع وقاضحان الميتة أولى على قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد ويكفرون ولو كان الصيد مذبوحاً بأن ذبحه محرم آخر فالصيد أولى عند الكل على ما ذكره في الفتح ولعل الوجه ما قدمناه وإذا وجد مال مسلم ومصيد يذبح الصيد ويكفر بالاتفاق كذا ذكره بعضهم وإعلم وجهه أن الظلم القاصر أولى من المعتدى

* (فصل * يجوز للمحرم) أى: الإجماع (أكل ما اصطاده الحلال لنفسه في الحل أو المحرم وذبحه) أى الحلال لا غيره لكنه بشرط بيننا بقوله (أن لم يبدل) أى الحلال (عليه) أى على الصيد (محرم) أى مطلقاً (ولأمره بصيده) أى باصطياده وهذا مستفاد مما قبله بالأولى فكان حقه أن يقدمه عليه (ولا اعانة عليه) أى بمنزلة آلة للاصطياد أو الذبح (ولا أشار إليه) كان حقه أن يذكروه بعد قوله أن لم يبدل عليه (فإن فعل شيئاً من ذلك) أى عمداً كرم المحظورات (لم يحل) وأما إذا اصطاده حلال لأجل محرم من غير أمر به ففي جوازها خلاف مالك وأما إذا اصطاد الحلال صيداً بأمر المحرم فحقه خلاف عندنا فذكر الطحاوي تحريمه على المحرم وقال الجرجاني لا يحرم وقال القسدي هذا غلط واعتمد على رواية الطحاوي قال في المحيط وهو الصحيح وهو المذكور في عامة الكتب وأما ما وقع في بعض نسخ شرح الهداية لابن الأهمام أنه إذا اصطاد الحلال لمحرم صيداً لم يأمره اختلاف فيه عندنا فهو خطأ والصواب صيد أمره على ما في بعض النسخ ثم هذا في الأمر وأما الدلالة فهل هي محرمة ففي الهداية والكافي أن فيها روايتين وفي شرح الكنز وشرطه أن لا يكون ذا أعلى الصيد وهو المختار * (النوع السابع في أشجار الحرم) * أى في حكمه (ونباته) أى وسائر ما نبت فيه من الشوك وغيره (وهي) أى أشجاره ونباته (أنواع) أى أربعة في الحكم مختلفة (الأول كل شجرة أنبته الناس) أى حقيقة (وهو من جنس ما ينبت به الناس) أى عادة (كالزروع) أى المزروعات (الثاني ما أنبته الناس وهو ليس مما ينبتونه عادة كالاراك) بفتح الهمزة وهو شجر المسواك (والثالث ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت به الناس فهذه الأنواع) أى الثلاثة (يحل قطعها) وكذا قطعها والانتفاع بها (ولاجزاء فيها) أى بقطعها (وأما النوع الرابع فهو كل شجرة نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت به الناس) أى عادة

(كأن غيلان) يفتح غير مجترة (فهذا محظور النظم) أى قطع كله أو بعضه (والقطع) وله معناه
إسرافه (على الحرم والحلال مملوكا كان) أى الشجر بان يكون فى أرض مملوكه لاحد (أو غير
مملوكه إلا يابس) لعدم إطلاق الشجر واليابس عليه حيث ذقناه صار مملوكا وينفع به أو عودا
يقى عليه (والأذخر) بكسر هـ حمزة وسكون ذال مجترة وكسر ناء مجترة ثبت معروف بوضع على
سطح العمان وفوق بناء القبر ويؤخذ منه الفسول وقع استنساؤه باستدعاء العباس عم أبى على
أخيه عليه وسلم لم يقوه إلا الأذخر فإنه اتقينا وقبرنا فقال الأذخر (فلو قطع شجرا) أى رطبيا
(أو شبيشا) أى عمانت بنفسه (وهو رطب فعليه قيمته فإن كان مملوكا) أى بان ثبت بنفسه
فى أرض مملوكه تقطعه أو قلعه (فعليه قيمتان قيمة لحق الشرع وقيمة لاهالك) كذا أدلتهم بعضهم
ونبههم المصنف وذكر فى العناية أنه على قوله ما زاد ابن الهمام وأما على قول أبى حنيفة فلا
يتصور لانه لا يفتقر من هذه تلك أرض الحرم بل هى سواها عنده ثم وجوب الجزاء من إذا لم يكن
الشجر مملوكا للأنطاع ولا يابسا فإنه ان كان مملوكا فعليه قيمة واحدة لحق الشرع وان كان يابسا
فعليه قيمة لاهالك ولا شئ عليه لحق الشرع وان كان اليابس مملوكا أو غير مملوك لا حصة فلا شئ
عليه اتفاقا (ولو انقطعت شجرة) أى يابسة فى الحرم (ان كانت عروقه لاهالك قيم افلا يابس بقطعهها)
أى بقطع عروقه كما دعى محمد (ولو قطع شجرة) وكذا إذا قطع غصنها منها (فعرم قيمتها من غيرهما)
أى مكانها (فثبت ثم قلعه) أى يابسا فلا شئ عليه (لما سبق من الإشارة إليه) (ولو حش الحشيش)
أى حشيش الحرم (فان خرج مكانه مثله سقط النعمان والا) أى بان لم يعد مكانه مثله بل أخلف
دون الاول (لا) أى لا يسقط النعمان بل كان عليه ما يقصر وان بغير أصله كان عليه قيمته
(شجرة أصلها فى الحل وأغصانها فى الحرم) فهى من شجر الحل ولو كان أصلها فى الحرم (أى
وأغصانها فى الحل) فهى من شجر الحرم (لان أصلها بمنزلة قدم الانسان والأغصان فى مرتبة
الاركان فالأصل على الأصل عند ذوى الاعتبار) (ولو كان بهض أصلا فى الحل وبهضه فى الحرم
فهى من شجر الحرم) احتياطاً بجانب الحرم (ويجوز قطع الأذخر ورطباً ويابساً) كما علم فيما تقدم
(وأخذ الكفاة) يفتح فسكون فهو من قبيل ما يعرف فيه دواء للعين فى حديث صحيح الكفاة من
المى وما وحاشنا للعين وزيد فى رواية والمن من الجنة (وما جف) بتشديد الفاء أى يبس (من
الشجر والحشيش) كما سبق حكمه ما وفى نسخ الأصل وما جنى بضم جيم وكسر نون وفتح باء أى
ما استنى من الزهر والثمر منها (أو انكسر) أى انقطع أو انقلع منه ما تغير فعل آدمى مكلف
(ولا ضمان فيه) ويجعل الاستناع به (ويحرم قطع الشوك والعوجج) وهو نوع من الشوك (ولا
ضمان فيه) على ما ذكره عز بن جاعة عن الحنفية (ولو حفر حفرة للعين) بفتح الحاء الجيم فيها
(أو لأوضوه) أى ليتوضأ من مائها (أو ضرب) علف على حفر أى بنى (الفسطاط) وهو الخيمة
(أو أوقد ناراً أو مشى هو دابة فانه قطع به) أى بسبب مما ذكر (شئ من الحشيش) أى وذو به
زهره أرض الحرم (فلا شئ عليه) أى فى الجميع ولعل العلة فيه ان الضرورات تبيح المحظورات
(ولا يجوز اتخاذ المساويل من أركانه الحرم وسائر أشجاره إذا كان أخضر) لانه يؤدى الى
ارتكاب الحرم والسواك بذلك الأركان ما انحصر (ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه إذا كان
لا يضرب بالشجر) على ما صرح به فى البحر الزاخر (ولا يجوز رعى الحشيش) أى حشيش الحرم

في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد وقال أبو يوسف ومالك والشافعي لأبأس به (ولو ارتعت دابته
حالة المشي) وكذا حالة الوقوف اذا لم يمكنه منها (لا شيء عليه) لوقوع رعيها من غير اختياره وهذا
ما اتفق عليه كما في شرح الدرر (ويكره الانتفاع بالمقلوع) وكذا احكم المقطوع (من نبات الحرم
وان أدى قيمته) أي سابقا (وان باعه) أي بعد الفلح والقطع (جاز وكره ويتصدق بثمنه) وقيل
لأبأس بصرفه في حوائجهم (وجاز له المشتري الانتفاع به من غير كراهة) وعن أبي يوسف لأبأس
لغيره من محرم أو حلال بالانتفاع به وفي البدائع ولو اشترى انسان من القاطع لا يكره له لان
تناوله بعد انقطاع النماء له (وحكم الحلال والمحرم) أي من الرجل والمرأة (في اشجار الحرم
واحد وكذا على القارن فيها جزاء واحد) لان السبب وهو هتك حرمة الحرم متحد (ولله سبحانه
ويعلى أعلم) وبالاتقان حكم أحكامه احكم

* (باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها) *

عطف تفسير الجزاء (وكيفية أدائها وما يتعلق بذلك) أي بتفصيل أحكامها (اعلم ان الكفارات
كلها واجبة على التراخي) وانما القور بالمسارعة الى الطاعة والمسابقة الى اسقاط الكفارة
أفضل لان في تأخير العبادات آفات ولذا قبل بحلوا بأداء الصلاة قبل الفوت وأسرعوا بقضائها
قبل الموت (فلا يأتى بالتأخير) أي بتأخير أداء الكفارة (عن أول وقت الامكان) أي ابتداء
زمان القدر عليها (ويكون) أي المكفر (مؤذيا لا قاضيا في أي وقت أدى) أي من أيام دهره
لمسبق من ان أمره ليس محمولا على فوره (وانما يتضييق عليه الوجوب في آخر عمره) بأن بقي منه
قد رمايته سر له القيام بأمره وهو ليس على اطلاقه اذ لم يعلم أحد آخر عمره ولذا أبدل عن قوله
في آخر عمره بقوله (في وقت يغلب على ظنه أنه لو لم يؤد كفارة) أي وقته أو أدائه (فان لم يؤد فيه)
في ذلك الوقت (فبان) أي عقبه (أثم) أي بتأخيرهم ثم نذر (ويجب عليه الوصية بالاداء) أي بأداء
الورثة أو غيرهم لتدارك تأخيرهم (ولولم يوص لم يجب في التركة ولا على الورثة ولو تبرع عنه الورثة
جاز) ويرجى نجائه (ولا يصومون عنه) بل يتبرعون عنه بغير الصيام من ذبح الهدى أو اعطاء
الطعام (والأفضل تعجيل أداء الكفارات) أي مسارعة للخيرات

* (فصل في شرائط وجوب الكفارة * فمنها الاسلام) فلا تجب على كافر لانه ليس من أهل
الكفارة الموجبة للقربة والمقتضية لمحو السيئة (والعقل والبلوغ فلا تجب على صبي ومجنون)
أي لا على أنفسهم (ولا على وليهما) في جميع الاحوال (الا اذا جن بعد الاحرام) أي بعد النية
والتلبية (ثم أفاق ولو بعد سنين فيجب عليه جزاء ما ارتكبه في الاحرام) أي من المحظورات
لكن باسقاط الآثام (ولا على كافر) لما سبق وكان الاولى ان يقدم هذا الفرع ليكون مقابلا
لما في الاصل بحسب اللف والنشر المرتب (وأما الحرية فليست بشرط) أي لانما يوجب الصيام
ولا فيما يقتضى الاطعام لكن فرق بينهما في وقت الاحكام (فيجب على المملوك الصوم في الحال)
أي قبل العتق ولو بالتراخي (فيما يجوز فيه الصوم وأما الدم والصدقة فيجب عليه أدائه بعد
العتق) فيكون وجوبه موقوفا (ومنها القدرة على أداء الواجب) وهي الاستطاعة المالية من
غير اعتبار انصاف ولا حولان حول (وهو أن يكون في ملكه فضل مال على كفايته) أي زيادة
على مقدار كفايته من نفقة وكسوة له وان يجب عليه مؤنته ويكون فاضلا عن دينه وما لا بد من

نحو مسكنه لحفظه (بأنه يذبح الطعام أو اللحم أو الم يكن) الأولى أو لا يكون أى أو هو أو لا يكون
 (له أنذل مال) أى زائد عن احتياج حال (ولكن فى ملكه) أى موجود (عين الواجب عليه من
 طعام) أى ما لا يتكفى (أى لتكفير تلك الجناية) (فإذا كان فى ملكه ذلك وبب عليه أداؤه)
 أى من غير اعتبار مال (سواء كان عليه دين أو لا) وسواء احتج إليه فى المستقبل أو لا (والمتبر
 فى القدرة وقت الاداء لا وقت الوجوب) وما يتقرر عليه مما ظهر جذا الاحتياج الى بيان إذا
 (وأما النائم والمغمى عليه فيجب عليه ما الجزاء بارتكاب المحظورات) أى ولو كان النائم مرفوعاً
 عنه ما فى فعلهما المحذور لعدم اختيارهما فى تلك الحال (فلو انقلب النائم على صيد فقتله) أو على
 طيب فسلطخ به أو فعل أى من غير شوره وأما ذلك (فعلية الجزاء) أى بحسب ما فعله
 كذا فى المحيط (وكذلك المغمى عليه) أى حكمه حكم النائم لأحكام الجنون والفرق بينهما
 أن الجنون مسلوب العقل فلا يكون مكشفاً والمغمى عليه مغلوب العقل فلا يخرج عن دائرة
 التكليف وما يتعلق به من التشريف والتعنيف (ويستوى فى وجوب الجزاء الرجل والمرأة)
 أى إذا كانت الجناية تهمهما ولا يختص بأحدهما (والعائد والناسى) (الأأن الفرق بينهما
 فى النائم وعدمه) (والخاطئ والناسى) عطف تفسير لما قبله والفرق بينهما وبين الناسى أن الخاطئ
 يتذكر أصل المحذور ولا يقصد فعل المحذور لكنه يقع الأمر على خلاف قصده بخلاف الناسى
 فإنه ينسى المنهى عنه ويقصد فعله ويتممه ويطلق فعله مقصده (والطائع) أى الذاعل بطوعه
 واختياره (والمكروه) يشق الراى من اجبر على فعله من غير رضاء (والمبتدى) أى الناعل
 ابتداء من غير سبق منه لتلك الجناية (والعائد) الذى يعود ثانية فى ارتكاب تلك المعصية بحيث
 يجب عليه كفارة أخرى للجناية الثانية وفى المسئلة خلاف لابن عباس وبعض السلف فى قتل
 الصيد بخصوصه حيث قالوا أن العائد فيه لا يفيد الكفارة بل لابد له من العقوبة الذنوبية
 أو الأخرى بظاهرة قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه (والحاج والمعتقر) أى مفردا بهما
 أو مقربا (والمعذور وغيره) والفرق بينهما فى النائم وعدمه وتحم الدم وعدمه فى بعض الكفارات
 (والنائم واليقظان) وقد علم حكمهما (والصاحي والسكران) وانما عليه أن يسكره أن تشا عنه
 التعذير به (والمشيق والمغمى عليه) وقد سبق حالهما (والمباشرة باليقس) أى ويستوى
 فعله بنفسه على إطلاقه (أو بالغير) سواء بطوعه أو كرهه (فلو ألبسه أحد) أى ما يوجب كفارة
 (أو طيبه أو حلق رأسه) أى قبل حلول إحصاءه (وهو نائم أو لا فعلى المقول الجزاء سواء كان)
 أى فعل الفاعل (بأمره) أى بأمر المتعول به ورضاه (أولا)

* (فصل فى جزاء أشجار الحرم ونباته) وهو أعم من الأشجار ارفعة وإن كان مغاير له عرفاً فإن
 الشجر له ساق بخلاف النبات ولذا قال (إذا جنى على نبات الحرم) أى بقطعه أو قلعه أو رعيه
 (فعليه قيمته) أى بتفصيل تأتى صفته (كبيراً كان الشجر أو صغيراً) وكذا يستوى أن يكون
 القاطع محرماً أو حلالاً حتى على الثمار فيه جزاء واحد (فيشتري بها) أى بقيمتها (طعاماً) من
 الحبوب التى يؤكل منها (يتصدق به على الفقراء) أى فقراء الحرم أو غيره (كل فقير نصف صاع
 من بئر) بضم موحدة وتشديد راء أى حنطة ولا يجوز أن يعطى لفقير أقل منه (أن كثر) أى
 الطعام (وإن كان أقل من نصف صاع) وكذا إذا كان نصف صاع (أعطى لفقير واحد وإن شام

الشيء ترى بالقيمة مديا وتصدق بلحمه على الفقراء) وقيد بالجمع هنا لسان الأولى ولذا قال (ولو
تصدق به على فقير واحد جاز ويجوز الهدى في جزاء شجر الحرم بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح
مثل قيمة الشجر فينتأدى الواجب بالاراقة فلوسرق بعد الذبح لاشئ عليه) اعلم ان في الهدى
روايتين ففي رواية لا يجوز ولا يتأدى بجزء الارقة بل لا بد من التصديق بلحمه وفي رواية
يجوز بعد أن يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وان كان دونه لا يجوز به عن القيمة وكذا
لوسرق المذبوح وجب أن يقيم غيره مقامه لأنه للارقة على هذه الرواية وفي رواية أخرى يجوز
فيه الهدى فتكون الأحكام المذكورة على عكسها كذا في الفتح وغيره وقال صاحب الجمع
وفي رواية يجوز وهي ظاهر الرواية بشرط أن يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فينتأدى
الواجب لوسرق المذبوح كذا في المصنف وعلى هذا يختص ذبحه بالحرم (وان شاء تصديق القيمة) ثم
إذا أدى قيمته ما كد وكره الانتفاع به وان باعه جاز ويكره بخلاف صيد الحرم والحرم فانه لا يجوز
بعه (ولا يجوز الصوم في جزاء شجر الحرم) أي عند اثمتنا الثلاثة وعن زفر روايتان

* (فصل في جزاء صيد الحرم) * (إذا قتل صيده) أي محرم أو دلال (فعليه قيمته فان بلغت هديا)
أي ان وصات قيمة الصيد ما يشتري به هديا يختير بين أشياء كما قال (اشترأ بها) أي اشترى الهدى
بقيمة الصيد (ان شاء) أي وذبح وتصدق به (وان شاء اشترى به اطعاما) أي من براوشعير
(فتصدق به كما مر) في الفصل السابق (ويجوز فيه الهدى) أي بنفسه من غير تصدقه (بشرط أن
تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد) أي على الأصح سابق الخلاف فيه (ولا يشترط أن يكون
مثله بعد الذبح) كما ذكره بعضهم (وأما الصوم في صيد الحرم) أي في كسارته (ولا يجوز للحلال) أي
لجنايته (ويجوز للمعمر) في شرح القدوري أن الاطعام يجوز في صيد الحرم ولا يجوز الصوم
عند علماء الثلاثة وعند زفر يجوز وفي المختلف لا يجوز الصوم بالإجماع قال صاحب الجمع
فيجوز أن يكون في الصوم عن زفر روايتان فنقل كل واحد رواية ثم هذا في الحلال وأما المحرم
فظاهر كلامهم أنه يجوز له الصوم والهدى بخلاف لأنه لما اجتمع حرمة الاحرام والحرم وتعذر
الجمع بينهما وجب اعتبار أقواهما وهو الاحرام فاضيف الحرمة اليه ورتب عليه أحكامه ضرورة
وبه صرح في شرح القدوري فقال أما المحرم إذا قتل في الحرم فانه يتأدى كسارته بالصوم وفي
شرح الكنتز يلزمه جزاء أن على القياس وفي الاستحسان يلزمه جزاء واحد لان حرمة الاحرام
أقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الأقوى ويضاف الحرمة اليه عند تعذر الجمع بينهما انتهى
ولا يخفى أن الجمع بينهما ممكن بتعدد جرائمهما وكذا في كون حرمة الاحرام أقوى نظرا لا يخفى
أن حرمة الحرم أهم حيث يشهل الحلال والمحرم بل موجب حرمة الاحرام هي حرمة الحرم اللهم
الأن يقال كونه أقوى من حيث أنه جمع بين حرمة الحرم والاحرام ولذا كان القياس أن يلزمه
جزآن

* (فصل في جزاء الصيد مطلقا في الاحرام والحرم وصفة أدائه وقدره وكيفيته ووجوبه) *
(إذا قتل المحرم صيدا فعليه قيمته يقومه ذوا عدل) أي على الأصح (أهوا بإصارة بقيمة الصيد)
الأولى بقيمة الصيد بانفس الجنس الشامل للقليل والكثير والخاص والعام (في المقتل) أي مكان
قتل ذلك الصيد (ان كان يباع فيه الصيد) أي جنسه أو خصوصه (أو في أقرب مكان من

العمران اليه) أى الى المقتل وتكون من صفة المكان كما ينسب بقوله (الذى يباع فيه الصيد
 ويعتبر الزمان الذى أصابه) أى الصيد (فيه) على الاصح لاختلاف القيمة باختلاف الزمان
 كما يختلف باختلاف المكان (ويشترط للثمن عدم عدلان) أى لظاهر القرآن (غير الجاني) بما
 نسب عز بن جماعة الى الحنفية واهله له التهمة (وقبل الواحد يكتفى) أى يكتفى بقول الواحد
 من غير أن يكون هو الجاني لكن المثنى - وط وهو الاظهر (وسواء كان الصيد عماله نظير
 كالنعامة نظير البعير والحمار الوحشى شبيه البقر والظبي كالغنم) أو كان عماله ليس له نظير كالحمامة
 وقد أبعد من جعلها أنظير الشاة فى شربها أعيانها اذ لا بد من الشبهة الصورية فى الجملة وفى المسئلة
 خلاف محمد والشافعى ومن تبعهما حيث قال لا يجب النظير فيما له نظير من الذم ولا يقوم فى
 النعامة بدنه وفى الحمار الوحشى بقرة وفى الظبي والضبع شاة وفى الأرنب عناق وفى البربوع
 بقره ولا يشترط عند محمد ومن تبعه فى النظير القيمة فسواء كانت قيمة نظيره مثل قيمته أو أقل
 أو أكثر والمذهب المختار أن لا يجوز النظير الا اذا كانت قيمة ما يؤبه لقيمة المقتول وان لم يكن
 للصيد نظير كالحمام والعصفور وسائر الطيور ففيه القيمة بالاتفاق ينسأ ثم ان بلغت قيمته هديا
 فالقاتل بالخيار وقيل الخيار الى الحكمين (بين الطعام أى اطعمته) والصيام والهدى وان
 لم تبلغ عن هدى فهو بخير بين الطعام والصيام وان اختار الهدى أى اعطاه (فان بلغت القيمة
 أى قيمة الصيد بدنة أو بقرة) وكان حقه ان يقول أو شاة واهله لم يذكرها الطه ورواه ابن شاة
 (اشترها) أى بدنة أو بقرة (بقية الصيد) اذ بلغت أحدهما ففصر البدنة أو ذبح البقرة (أو اشترى
 بها) أى بقيمة أحدهما (سبع شياه الا ان ثمر البدنة) وهى الابل والبقرة كان الاولى ان
 يقول الا ان البدنة الواحدة (أفضل من الاغنام) أى الشياه المتعددة فان الفضيلة المكسبة
 أعلى من الزيادة الكمية (وان فضل شئ من القيمة) أى بعد ان اشترى ببعضها بدنة أو بقرة أو شاة
 (ان شاء اشترى به) أى بما فضل من القيمة (هديا آخران باغاه) أى هديا (وان شاء صرفه الى
 الطعام) من أنواع الحبوب (وأعطى كل مسكين نصف صاع) أى من بزاز أو صاعا من شعير ونحو
 ذلك (وما فضل) أى وأعطى ما فضل من اعطاء كل مسكين (ان كان أقل منه) أى من نصف صاع
 (انفق) أى لمسكين آخر وفى التعبير بالفقير تارة بالأكبر أخرى اشعار بأن لا فرق بينهما فى المعطاء
 (وان شاء صام عن كل نصف صاع يوما أو عن الباقي) أى وكذا عن الناضل منه (ان قل) أى وان
 قل من نصف صاع فيصوم يوما كاملا لعدم تصور تجزى الصوم فى أقل من اليوم (كأنى الصيد
 الصغير الذى لا تبلغ قيمته هديا) فانه بخير بين الطعام والصيام (ولا يجوز فى الهدى الا ما يجوز
 فى الاضحية) من السن وهذا قول أبى حنيفة خلافا لمحمد حيث جوز صغار الغنم من الضأن
 وهو الاثنى من أولاد الغنم ماله ستة أشهر ومن البقرة ومن من أولاد الضأن ماله أربعة أشهر
 وعن أبى يوسف روايتان والاصح من روايته ذكر رواية عن أبى حنيفة - انه يجوز الصغار على
 وجه الاطعام وفى الفتح - حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول الاعطاء واجبا لا كفر بالطعام أو الصوم
 لا بالهدى ثم قال كما ذكر المصنف (فلا يتصور التكفير بالهدى الا ان تبلغ قيمته جذعا عظيما من
 الضأن أو ثنيان غيره) ثم قال وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف وعند محمد يكفر بالهدى وان لم
 يبلغ ذلك ومنهم من جعل قول أبى يوسف كقول محمد انتهى (ولا يجوز الصغار كالبقرة) بفتح حيم

وسكون فاه (والعناق) بفتح عين مهملة (والجل) بفتح تين الجذع من أولاد الضأن فإدونه
 (الأعلى وجهه الاطعام) على خلاف ما سبق (بان يعطى كل فقير من اللحم ما يساوى قيمة نصف
 صاع من بر ويحوز أن يتصدق بلحم الهدى على مسكين واحد أو مساكين) ويجوز الصدقة
 في الأماكن كلها عندنا ولا يختص بالحرم خلافاً لغيرنا (ويسقط بالذبح فلو ضاع بعده لا شيء عليه)
 لأن المقصود هو الراقاة (وان اختار الطعام للتكفير اشتراه بالقيمة) أى بقيمة الهدى (واعطى
 كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير) وكذا حكم الدقيق والسويق (ولا يجوز
 ان يطعم المسكين أقل من نصف صاع) كما هو الأصح في صدقة الفطر (الأن يفضل) أى من
 الصبيان الواجبة (أو يكون الواجب أقل منه) أى من نصف الصاع (فيعطيه لمسكين واحد)
 لأن ما لا يدرك كله لا يترك لبعضه (وان أعطى أكثر من نصف صاع لفقير) أى واحد (فهو) أى
 الزائد (تطوع وعليه ان يكمل بحسابه) وهذا بخلاف الشاة في الهدى (واذا فضل أقل منه) أى
 من نصف الصاع (ان شاء صام عنه يوماً أو أطعمه مسكيناً) أى من غير الذين اعطاهم سابقاً
 (وتجوز الاباحة في جزاء الصيد) أى في صدقته بخلاف الخلق كما سيأتى (وان اختار الصيام
 يقوم الصيد) أى الصيد المقنول (طعاماً ثم يصوم عن كل نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أى
 مكان طعام كل مسكين (يوماً وان كان الواجب دون طعام مسكين) أى أقل منه (بان قتل
 عصافيراً) وهو طائر مشهور (أو يربو عاقاً ما أن يطعم القدر الواجب) أى ولو كان أقل من
 نصف صاع (وما أن يصوم عنه) أى مع كونه أقل منه (يوماً وله أن يختار الصوم مع القدرة على
 الهدى والطعام) خلافاً لغيره (ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم في جزاء صيد واحد بان
 بلغت قيمته هداياً) أى متعددة (فذبح هدايا وأطعم عن هدى وصام عن آخر) وعلى هذا لو بلغت
 قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما ما رادى
 بالآخر أى الكفارات شيئاً أو جمع بين الثلاث كما صرح به شارح الجمع

*(فصل) * ثم لا يخفى لو ألهى صيداً ما أن يكون مأكول اللحم) كالظبي وجمادى الوحش والحمام
 (أو غيره) أى غير مأكول اللحم كسباع الطير والاسد والذئب ونحو ذلك (فان كان) أى الصيد
 (الأول) أى مأكولاً فيجب قيمته بالغة ما بلغت هديين أو أكثر وان كان أى الصيد (الثانى)
 أى غير مأكول (فتجب قيمته أيضاً غير أنه لا يجاوز دماً) أى في ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلاً
 لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخي أنه لا يبلغ ذماً بل ينقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته
 بالغة ما بلغت كما فى ما كول اللحم (ولو كان القاتل) أى قاتل الصيد (فأرنا فاعليه جزاءً) أى
 عندنا (لا يجاوز دمين) واما ان قتله محرمان فعلى كل واحد منهما الجزاء لا يجاوز به الدم
 *(فصل) * ولو قتل أى محرم (صيداً مملوكاً معلماً) بفتح اللام المشددة (كالبارى والشاهين
 والصقور والحمام الذى يجبى عن المواضع البعيدة وغير ذلك) أى ما ذكر (من الاصناف) أى
 أنواع الطيور (التي تتخذ لترفيه) أى للتنعم بحسن صوتها ووضوح صورته (فعليه قيمتان قيمته
 معلماً بالغة ما بلغت مائة كوكبة وقيمته غير معلماً لحق الشرع ولا تعتبر زيادة القيمة بسبب التعليم لحق
 الشرع وأما زيادته الحسن فى ذاب الصيد فمعتبرة) أى فى حق الشرع أيضاً فى رواية (كالحمام
 المطوقة) بفتح الواو المشددة (والمصوتة) بتشديد الواو المكسورة (والصيد الحسن المبيع) أى

المطلع بين حسن الصورة وملاحة السيرة (وهل يقوم السيد حيا أو مذبوحا لما في حق
المثلثة يقوم حيا وأما في حق الشرع فعبارة بعضهم تنهم انه يقوم حيا وسبح في الجمعية بانه
يقوم لها) قال السمرقندي في شرح الثبابة اذا كانت قيمة الهدى حيا مساوية لقيمة السيد حيا
يجوز ان اتصدت عنه قيمة لحم الهدى كما قال الناطقي وعن أبي حنيفة عليه قيمة ما تنقص بالذبح
كما في المحيط وفي خرافة الاكل ولا عبرة في الحمام الى تعالى السبعة ما في قيمته لا تقوم على الحرم
الاعلى اللحم أو قيمة القراح التي تؤكل انتهى فتأمل

• (فصل في جزاء اللبس والتغلب) • أي المخلوطين (والطبيب والحق وقلم الاظفار) أي على
الاطلاقها (اذا نهى شيئا من ذلك) أي عماد كرم الاشياء المخفورة (على وجه الكمال) أي ما
يجب جنابة كاملة بان لابس يوما أو طيب عنه أو كاملا وشهو ذلك (فان كان) أي قوله (بغير
عذر فعليه الدم عينا) أي حنيفة ميا وبر ما مينا (لا يجوز عنه غيره) أي بدلا اصلا (وان كان)
أي صدوره عنه (بعذر) أي معتبر شرعا (فهو) ويخبر بين الدم والطعام والصيام (أي بتفصيل يأتي
فيها من الاحكام (ولو كان موسرا) أي غنيا قادر على الدم أو الطعام (فان اخذنا الطعام) أي
اعطاه أو اطعمه أو غلبه (فعليه أن يطعم منه ستة مساكين) أي من مساكين الحرم وهو
أفضل أو من غيرهم (كل مسكين نصف صاع من بر) كالنمرة أو دقيقته أو صاعا من تمر أو شعير
وسويق كل ودقيقه بحسب أصنافه وفي الهداية الاولى أن يراعى في الدقيق والسويق القدر
والقيمة معناه ان يؤدي نصف صاع من دقيق البرمة لا يبلغ نصف صاع من بر واختلف في الزبيب
فقالا نصف صاع وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة هذا وقد ذكر في السكاكي ان اداء التيمنة
أفضل وعليه التوى لانه ادفع لحاجة الفقير وقيل المنصوص عليه أفضل لانه أبعد عن الخلاف
فهو أحوط في العمل فلو وجب عليه اطعام ستة مساكين فاعطاهم ثوبا واحدا عنه فان اصاب
كل مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من بر جازوا لا فلا (ويجوز فيه التملك) أي غلبك المنصوص
عليه بالاعطاء والتليم بلا خلاف وكذا الخيل قيمة المنصوص عليه عندنا ان لا يجوز اداء
المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان من جنسه أو لا فلا تجزئ الحنطة من
الحنطة بالقيمة وكذا لا يجوز التمر عنها بالقيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع
من حنطة وسط أو أدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع
عن نفسه وبليظه تكميل الباقي (والإباحة) أي ويجوز فيه الإباحة أيضا بالوضع والتشويش
للفقير وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد وعن أبي حنيفة روايتان والاصح انه مع الاول لكن هذا
الخلاف في كفارة الملق عن الاذى وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الإباحة بـ
خلاف (وان أراد أن يطعم طعام الإباحة يصنع لهم طعاما) على مقدار ما يجب عليه (وبعكثهم
منه) بان لا يكون حاله مانع وجاز عنه (حتى يستوفوا أكلتين) أي من تين من الاكل
(مشبعين غدا وعشاء) بدل من أكلتين أو عطف بيان اهمال الا انه يجوز كونهما سمورا وعشاء
أو غدا من وعشاء من لسان الاول أولى فان غداهم لا غدا وعشاءهم فقط لا يجوز به لكن ان غداهم
وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جازر المستحب أن يكون مأدوما وفي الهداية لا بد من الاداء
في خبر الشافعي وفي المصنف غير البر لا يجوز الا بآدم وفي البدائع يستوي كون الطعام مادوما وغير

.أدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبراً بلا إدام أجزأه وكذا لو أطمع خبر الشعيبر وسويماً أو قرأ الان
 ذلك قد يؤكل وحده، ثم المعتبر هو الشبيح النام لامقدار الطعام حتى لو قدم أربعة أرغفة أو
 ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبعوا أجزأه وان لم يبلغ ذلك صاعاً ونصف صاع ولو كان أحدهم
 شبعان قيل لا يجوز واليه مال شمس الأئمة الحلواني والله سبحانه اعلم (وان اختار الصيام فعليه
 صوم ثلاثة أيام) والاولى التوالى للامسارعة الى الكفارة والمسابقة الى الطاعة والخافة القوت
 بالنظر والموت (ويجوز) أي صومه (ولو تمقرقا وان لم يفعل شيئاً منها) أي من الأفعال المحظورة
 المذكورة (على وجه الكمال) بان لبس أقل من يوم أو تطيب قلبه لا ونحو ذلك (فعليه) أي لكل
 جنسية ناقصة (نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أي حقاً (لا يجوز فيه الصوم ان كان) أي فعله
 ذلك (بغير عذر) أي شرعي (وان كان) أي صدوره عنه (بعذر فهو مخير بين الصدقة) أي
 المذكورة (وصوم يوم) أي ولا يجب عليه هدى فان أهدى فيجوز بالاولى اذا قسمه على ستة
 مساكين وأصاب كل منهم من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره
 * (فصل في أحكام الدماء وشرائط جوازها) اعلم انه حينما أطلق الدم) أي في عبارات القوم
 من أصحاب المناسك (فالمراد الشاة وهي تجزئ في كل موضع) أي من مواضع الجنائيات (الافى
 موضعين الاول اذا جامع الحاج بعد الوقوف بعرفة) أي في زمانه الى ان يحلق في أوانه (فانه
 يجب عليه بدنة) وهي بعير أو بقرة (والثاني اذا طاف طواف الزيارة جنباً أو طائفاً ونفساء
 فيجب فيه أيضاً بدنة ولا ثالث لهما في الحج) وفيه نظر اذ تقدم انه اذا مات بعد الوقوف وأوصى
 بتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجازجته وكذا عند محمد يجب في النعامة بدنة كما سبق
 ثم قوله في الحج باعتبار مفهومه المعتبر في الرواية احتراز عن العمرة حيث لا يجب البدنة بالجامع
 قبل اداء عمرتها من طواف العمرة ولا اداء طوافها بالاوصاف الثلاثة وهذا كله أحكام الدماء
 (أما شرائط جواز الدماء) فخمسة عشر شرطاً (فالاول منها) أي من الشرائط (ان يكون
 الهدي ثنياً) وهو من الابل ما طعن في السادسة ومن البقر ما دخل في الثالثة ومن الشياه
 ما دخل في الثانية (فما فوقه) أي جائز بالاولى (او جذاً من الضأن) وهو ما أتى عليه أكثر السنة
 على ما في الجمع وقيل الجذع ماله ستة اشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية (وهذا كله اذا كان عظيماً)
 أي في الاستحسان وتنسبه انه لو خاط بالنسبة على الناظر انه منها وما اذا كان صغيراً الجسم
 فلا يجوز له الا أن يتم سنة كاملة وطعن في الثانية كما في المعز (والثاني ان يكون) أي الهدي
 (سالم من العيوب) أي المعتبرة في الاضحية فلا يجوز مقة طوع الاذن كلها أو أكثرها ولا التي
 في أصل الخلقة لا اذن لها ونقل ابن جماعة عن أصحابنا انه لا تجزئ التي خلقت لها اذن واحدة
 قاله هو مقةضى قول الشافعي وكذا لا يجوز مقة طوعة الذنب والاذن والالية كلها أو أكثرها
 ولا التي يبس ضرعها ولا الذاهبة ضوءاً احدى عينها ولا الجفء التي لا تخ لها والعرجاء التي يمنع
 عرجها من مشيها ولا المربضة التي لا تعطف ولا التي لا اسنان لها الا اذا كانت تعطف على
 الاصبع ولا التي لا تستطيع ان ترفع فصيلها ولا الجلالة ويجوز التي شقت أذنها طولاً أو من قبل
 وجهها وهي متدلية أو من خلفها أو كان على أذنها كى وكذا الجرباء اذا كانت سمينة وكذا
 الحولاء وكذا الجاء التي لا قرن لها وكذا الخصى والمجنونة ويجوز الحامل مع الكراهة هذا

وقال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرفاء وهي التي شقت أنفها والخرقا هو التي
خرقت أذنم والخرقا وهي المسحورة الاذن من كى أو غيره (والثالث ذبحه في الحرم) باتفاق
سواء وجب شكر أو جبراسوى الهدى الذي عطب في الطريق كما سيأتي بيانه (والرابع
ناخره عن الجناية فلو ذبح ثم جنى لم يجزه) كما حقت في كفارة العين قبل الحنث خلافا للشافعي
(والخامس ان يكون من الدم) المذكور من الشاة والبعير والبقرة فلا يجوز نحو الدجاجة
خلافا لما يترجمه العامة (والسادس الذبح فلو تصدق به حيا لم يجز) ثم لو أعطاه ووكله بذبحه
وأكله جاز (والسابع التصدق به على فقير فلو أعطاه) أى المتصدق لحم هديه (الغنى لم يجز)
بخلاف الفقير فإنه اذا أخذه ووهبه لغنى أو باعه أيام جاز لما في حديث بريرة فلو تصدق احد على
فقير طعاما أو دما أو اراد الفقير ان يطعم غيره ما أخذه هو أو كان ذلك الغير هو المعطى أو ابنته
أو غنيا آخر يجوز على سبيل التماثل تبدل الملك بتبدل الملك كبديل العين ولا يجوز على سبيل
الاباحة لعدم تبدل الملك لأنه يأكله على ملك الفقير فلا يجوز ثم الغنى من له ما تادرهم فاضلا عن
مستكنه وما لا دمنه وعن دينه وان كان له أقل منه فهو فقير حل له اخذ الصدقة فلا يجوز اطعام
الغنى غلبا وابطاحا واما ابن السبيل المقطوع عن ماله وكذا ما كان له وعليه مدين بطالب من
جهة العباد يجوز اطعامه غلبا وابطاحا (والثامن عدم الاستمالة فلو استلمه بكمه بنفسه بعد
الذبح بان باعه ونحو ذلك) بان وهبه لغنى أو اتلفه أو ضيعه (لم يجز وعليه قيمته) أى ضمان قيمته
للفقراء فلو تصدق بها عليهم بان كان مما يجب التصدق به بخلاف ما اذا كان مما لا يجب عليه
التصدق به فإنه لا يضمن شيئا كما بينه بقوله (الافى هدى القران والمتمعة) أى التمتع (والتطوع
فانه لا يجب) أى على مستهلكه (فيها شئ) أى من الضمان لا بدله ولا قيمته (ولو هلك) أى المذبح
(بعد الذبح بغير اختياره بان سرق سقط) أى الضمان (ولا شئ عليه) أى في النوعين السابقين
أما اذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره يلزمه غيره في النوعين ولا يجوز تصدق القيمة فيما يجب
شكرا أو جبرا اذا هلك قبل الذبح ولو باع لحمه جاز يبيعه في النوعين الا فيما لا يجوز له اكله
ويجب التصدق به فعليه التصدق بنفسه على ما في البدائع قال ابن الهمام وليس له بيع شئ من
لحوم الهدايا فان باع شيئا أو أعطى الجزا واجر منه فعليه ان يتصدق بقيمته وقال الطبراني
ولا يعطى اجرة الجزا من افان أعطى صار الكل لحاله اذا شرط اعطاه منه في شريكه فيما
فلا يجوز الكل لقصد اللحم وان اعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منها عليه
من غير الاجرة جاز ان كان اهلا للتصدق عليه (والماسع عدم اشتراك من يريد بغير القرية فيما
يتصور الاشتراك كالبدنة) من الابل او البقرة بخلاف الشاة ولو اجتمع على جماعة ما يوجب انواعا
من الصدقة الا اذا كان على وجه القيمة ويؤوب كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من حنطة
أو صاع من غيرها (فلو اشتركت سبعة في بدنة) جاز عند الامعة الاربعة بشرط قصد القرية من جميع
السبعة (فان كانوا) أى الشركاء السبعة (كلهم يريدون القرية) أى التقرب في الجملة ولو كان
اختلاف بينهم من جهة نوع القرية (جاز وان كان احدهم يريد اللحم) أى لنفسه او لغيره
(لم يسهط عن احدهم) أى ما يجب عليهم وكذا اذا كان احد الشركاء ليس من اهل القرية
كالكافر ثم اعلم ان لكل من وجب عليه دم من الماسك جاز ان يشاركه في نفقته وجب الدماء

عليهم وان اختلف اجناسها من دم قران وتمتع واحصار وجزاء صيد ونحو ذلك واتحاد الجنس
افضل وان اشترى جزورا او بقرة لمتعة مثلاً ثم اشترك قيماسة معه بعد ما أوجبها لنفسه خاصة
لا يجوز لانه لما أوجبها صار الكل واجبا عليه ولا يس له ان يبيع مما أوجب به هديا فان فعل فعليه
ان يتصدق بثمنه لكن ان نوى عند الشراء ان يشترك فيها سبعة نفر آخراته والافضل ان يكون
ابتداء الشراء منهم او من احدهم بأمر باقيمواى الشركاء فخرها في مكانه وزمانه أجزأ الكل
ثم يقسم اللحم بالوزن فلوا قسموا جزأه لم يجز الا اذا كان مع شيء من الاعارح والجلاد اعتبارا
بالبيع على ما في شرح المجمع (والعاشران يكون الذبح) اى وقوعه (يوم النحر) المراد به بنفسه
(أو بعده) أى بعده مضى يوم النحر (في هدى المتعة والقران) اعلم انه لا يختص ذبح هدى بأيام
النحر الا هدى المتعة والقران بالاجاع فلا يسقط لو ذبح قبله اخلافاً لما بعدهما وذهب القدوري
الى ان هدى التطوع يختص بأيام النحر أيضاً والجمهور على خلافه وهو الصحيح فيجوز ذبحه قبل
يوم النحر كما صرح به في الاصل الا ان ذبحه في يوم النحر أفضل اجماعاً وأما هدى الاحصار فلا
يختص بأيام النحر عند أبي حنيفة خلافاً لهما على ما في عامة الكتب ووقع في الفتح ان ابا يوسف
مع أبي حنيفة واحده عنهما روايتان (والحادى عشر النية) أى بان يقصد به عن الكفارة وان
تكون النية مقارنة لفعل التكفير فان لم تقارن الفعل أو تأخرت عنه لم يجز (والثاني عشر ان
يتصدق به على من يجوز التصديق عليه) أى من الفقراء والمساكين ولومن مساكين غير الحرم
اذا كانوا من المصارف (فلا يجوز) أى تصدقه (لو تصدق به على أصله) أى من أبيه وجمده وأمه
وجده ولوعلا (أو فرعه) أى من ابنه وبنته وأولادهما وان سبعة لولا فلا يجوز اطعامهم ثم تليها
واباحته ولو أطعم أخاه أو أخته جاز اذا كانا فقيرين ولو أطعم ولده أو غنيا على ظن انه اجنبى او فقير
ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز عند أبي حنيفة ومحمد وعن ابي يوسف لا يجوز (او مملوكه) اى من قن
او مدبر ونحوه الامكانه (او هاشمى) على الاصح وقيل يجوز في زماننا قال الطحاوى وبه نأخذ
(او زوجته) اى امرأة المتصدق (او زوجها) اى زوج المتصدقة (ويجوز) اى تصدقه (على
الذي) اى اذا كان فقيراً من جميع الكفارات عندهما وقال ابو يوسف لا يجوز الا النذر
والتطوع ودم المتعة (والمسلم احب) وكل من هو اتيق افضل (ولا يجوز لحربي ولو مستأمننا
والثالث عشر ان يكون الذبح من المسلم أو الكتابي) والظاهر انه يكون مقبلاً بان لا يكون
مشركاً لله بعيسى او عزيزاً وقد سمي الله خاصة (والرابع عشر التسمية) ولو كان الذابح شافعي
المذهب وتركه عند الايجوز (والخامس عشر المالك) اى المالك السابق على الذبح فلوزيح شاة لغيره
فأجازه وضمنه فله كما حينئذ لا يجوز (ولا يشترط في التصديق به) اى بلحمه (عدد المساكين) كما
اشتهر عند العامة من اعتبار عدد السبعة (فلو تصدق به على فقير واحد جاز) ولو بدفعة واحدة
وهل يشترط عدد المساكين صورة في الاطعام تليها واباحته قال اصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع
طعام سبعة مقسماً كين صورة في الاطعام تليها واباحته قال اصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع
مسكيناً واحداً وعشاً سبعة أيام أجزأه عندنا ما لو دفع طعام سبعة مقسماً كين الى مسكين واحد
في يوم دعة واحدة او دفعات فلار وابية فيه واختلف مشايخنا فقال بعضهم يجوز وقال عامتهم
لا يجوز الا عن واحد وعليه الفتوى (ولا فقره الحرم) اى ولا يشترط ان يعطى فقراً الحرم

(ولا الحرم) اى ولا ان يتصدق به فى ارض الحرم (فلو تصدق به على غيرهم) اى غير فقراء الحرم
(او اخرج) اى اخرج (من الحرم به الذبيح) اى به ذبيحة في الحرم (فقد تصدق به) اى فى خارج
الحرم سواء على فقراء الحرم او غيرهم (جاز ونقرأ الحرم أفضل) اى مطلقا (الا ان يكون غيرهم
أحوج) اى اكثر حاجة واطهر رفاقة منهم (ولا يجوز عن الدم) اى بدلا عنه (اداء القيمة) اى
بصرف قيمته ولو حيا (الا اذا كل او تلف مما لا يجوز) اى له (الا كل منه فعملية قيمته) اى جفت
بصدقه) اى على الفقراء ثم اعلم ان الاضحية واجبة على كل مسلم حر مقيم موبر
يستوى فيه المقيم بالامصار والقرى والبادى ولا تجب على المسافرين ولا على الحاج اذا
كان محرما وان كان من اهل مكة كذا فى الخزانة واهل وجهه انه يجب على الحاج دم قران
او منعة ويستحب لهم دم افراد فيسقط عنهم دم الاضحية تخفيفا عليهم كما سقط عنهم صلاة العبد
اجلها وكذا صلاة الجمعة عنى عندهم قال السجاري فى منسكه ولا تجب الاضحية على المسافر
والحاج لان فيه الحاق المشقة بالمشقة وتجب على اهل مكة لادم المشقة فيهم واهله اراد باهل مكة
من لم يحج منهم ولا يبعده انه اذا اراد عومهم فقد قال الحسد ادى واما اهل مكة فتجب عليهم
وان كانوا حجرا كذا فى السكرخى وذكر فى الخبيرة انهم لا تجب على الحاج اذا كان محرما وان
كان من اهل مكة والله سبحانه اعلم

• (فصل فى احكام الصدقة) وهى التى فى الجناية الناقصة وهى تارة مقدرة كما تحبى بمقدرة
واخرى مطلقة ولذا قال (حيث أطلق الصدقة فالمراد نصف صاع من برأ وصاع من غيره) كالتمر
والشعير (الا فى جزاء اللبس) اى لبس ما لا يجوز له لسه وفى معناه التغطية (والطيب والخلق)
اى للرأس وغيره من اعضاء البدن وفى معناه القص وسائر ازالة الشعر (والقلم) اى تقليم
الانفار فانه حينئذ (اذا فعل شيئا منها) اى من المحظورات المذكورات (كحلا) اى على وجه
كمال بان لبس يوما او طيب عضوا كاملا ونحو ذلك (بعذر) اى بخلاف ما اذا كان بغير عذر فانه
ينضم فيه الدم (فالمراد فيه) اى فى هذا النوع اى من الجناية بعذر (من الصدقة ثلاثة أصوع
من براو ستة اصوع من غيره) اى مع تخيير وايضا بين الهدى وصيام ثلاثة ايام (والاعطاف
على الاستثناء السابق (فى قتل الجراد) اى وان كثر (والقمل) اى اذا لم يزد على عدد الثلاث
(وسقوط شعرات) اى قليلة بسبب قطعه او حلقة لا مجرد السقوط (واللبس) اى والافى لللبس
اذا كان (أقل من ساعة فقيها) أى فى الصور المذكورة ونحوها (بطم شيئا) اى من الصدقة
(ولو يسيرا) اى ولو كانت قليلة لحديث عمرة خير من جرادة وهذا الذى ذكره احكام الصدقة
(واما شرائط جوازها) فتسعة وكان حقه أن يقول سابقا فصل فى احكام الصدقة
ونرائط جوازها ثم يقول وأما شرائط جوازها (فالاول القدر) اى المقدار الكامل من
انواع المطعومات (وهو ان يكون نصف صاع من برأ وصاع من تمر او شعير) اتفاقا (او
ربيب) اى على الاصح لما فيه من خلاف سبق (فلا يجوز اقل منه) اى من القدر المذكور
من أحد النوعين (وان زاد فهو وتلوع) اى يتأب عليه (وبعتبر الصاع وزنا) أى من جهة
وزنه (وهو) اى الصاع (ان يسع ثمانية ارطال) ومعرفة الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع
محله الكذب المبسوطة وقديسه صدر الشريعة فى شرح الوفاية وقد ختمته فوجدته نصف

صاع تقريره من الحب المصري اذ الم يكن مغر بلا قدر كيل مكي وربيع من الكيل المتعارف في زماننا ومن القيمي التنظيم قد ادر كيل واحد منه ثم اعلم ان الطحاوي قال الصاع غمانية ارطال بمائستوى كبله ووزنه ومعناه ان العدس والمماش والزبيب يستوى كبله ووزنه وما سوى هذه الاشياء يكون الوزن فيها اكثر من الكيل كالشعيرة فارة يكون الكيل اكثر كالمخفة قدر المكيال بمالا يختلف كبله ووزنه فاذا كان المكيال يسع غمانية ارطال من العدس والمماش فهو الصاع الذي يكال به الشعير والتمر (الثاني الجنس) أي الجنس الخاص الشامل لانواع من المطعومات (وهو البرودقيقة وسويقه والشعير ودقيقه وسويقه والتمر والزبيب فهذه أربعة أنواع لاصنافها) اي من الانواع (التي يجوز ادائها من حيث القدر واما غيرها من انواع الحبوب) فحكمه كما عدا المطعومات من الامتعة (فلا يجوز) اي ادائه (الابا اعتبار القيمة كالارز) بضمين فتشديد ذراي (والذرة) بتخفيف الراء (والمماش والعدس والجنس) بضم فتشديد ميم مضمومة (وعبر ذلك) من الحبوب المطعومات كالباقلا ونحوه (وكذا الاقط) بفتح فكسر (لا يجوز الا على وجه القيمة وكذا الخبز ولو من بريعتبر فيه القيمة) اي قيمة نصف صاع منه (فلا يجوز) اي دفع عين الخبز (وزنا) اي مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح وقيل اذا أدى منوين من خبز الحنطة يجوز (ولا يجوز اداء المنصوص عليه بعضه) بالجر على البديل مما قبله (عن بعض) أي بعض آخر من المنصوص عليه (سواء كان من جنسه) الاولى من نوعه فان الجنس هو المنصوص عليه (أولا) بان يكون من نوعه الاخر (فلو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط) أي فيما اذا كان الواجب عليه صاعا وهذا امثال اختلاف قدر المتجانسين (او نصف صاع) اي اداه (من تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر) بان بلغ قيمته صاعا مثلا (لم يجز) وهذا امثال اختلاف النوعين (ويجوز ذلك) أي الاختلاف (في خلاف الجنس) أي المنصوص عليه بأنواعه اذا أعطى (باعتبار القيمة) أي لبا اعتبار الوزن (فلو أدى ثلاثة أمعا من الذرة) أي ونحوها من الرز والعدس (تبلغ قيمتهما منوين من الحنطة جاز) لكن لا مطلقا بل (اذا أراد ان يجعل الذرة بدلا عن الحنطة) أما اذا أراد ان يجعل الحنطة بدلا عن الذرة) بان يعطى اقل من منوين الحنطة يبلغ قيمته من الذرة ما يبلغ قيمة نصف صاع من الحنطة (فلا يجوز) والاولى ان يراعى في الدقيق والسويق القدر والقيمة) أي احتياطا على ما صرح به صاحب الهداية (وهو) اي ومعناه (ان يؤدي من دقيق البر نصف صاع تبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن ابي يوسف اداء نصف صاع من دقيق أولى من البر (ويجوز اداء القيمة في الكل دراهم او دنانير او فلولسا وعر وضا أو ماشاء) اي من الامتعة (والدقيق أولى من البر) وفيه ما تقدم وعن أبي بكر الاعمش تفضيل الحنطة (والدراهم أولى من الدقيق والبر) ففي الكافي ان اداء القيمة أفضل وعليه الفتوى لانه أدفع لحاجة الفقير (وقيل المنصوص اولي) لانه ابعد من الخلاف وهو المستحب وطريق الاكمل (الثالث ان لا يعطى الفقير اقل من نصف صاع من بر) كما هو الاصح فيما انصوا عليه من صدقة الفطر (فلو تصدق به) اي بالاقل منه (على فقيرين أو أكثر) بالاولى (لم يجز الا ان يكون الواجب اقل منه) اي من نصف صاع من بر فانه يجوز ان يدفع لفقير واحد فهو استثناء من الحكم السابق لامن الفرع اللاحق (ولو اعطاه) اي

الفقر الواحد (اكثر منه) اى من نصف الصاع (فهو) اى الزائد منه (تطوع له) اى لا يجب
من صدقة الواجبة عليه (الرابع احلية اشمل المصروف اليه لاصدقة) اى المذكورة وغيرها
(وهو ان لا يكون غنيا) اى شرعيا (وهو من له ما تادروهم) او عشرون مثقال ذهب او نصاب آخر
من النصب (فاضلا عن مسكنه) اى الذى يحتاج الى مسكنه هو او من يكون فى مؤتمه (وكسرة
وأثائه) اى متاع يسه من فرش وادارة من ثياب وغيره (وفرسه) اى المحتاج لركوبه (وسادته)
اى الذى لا يستغنى عنه (ولا بشرط فيه نحو بل الحول ولا الثناء) اى امكانه لذلك زمانه (بخلاف
الزكاة) حيث يشترط فيه حولان الحول لامكان التفرغ باعتباره باختلاف الفصول (ويجوز اطعام
ابن السيل) وكذا اعطائه والمراد به المسافر (المنقطع عن ماله) ويستوى فيه منقطع الغزاة
والجناح وغيرهم فى جواز اعطائهم ولو اختلف الحكم فى كثرة النواصب بالنسبة الى بعضهم
لاختلاف حالهم (ولا يملوك) اى ولا يملكون غنى ربحه ماله اليه فى ما له لان العبد وما فى يده
لمولاه (ولا طفله) اى الولد الصغير للغنى بخلاف ولده الكبير اذا كان فقيرا (ولا هاشما ولا يملوكه
ولا مولاه) اى محتوكة وقبل يجوز دفعه اليهم فى زمانها وبه أخذ الطحاوى (ولا حريم
ولو مستأمن) اى ممن دخل دار الاسلام بأمن (ويجوز لاهل الذمة) على خلاف فى بعض
الكفار ان كافتهم (وان لا يكون) اى لا تأخذ (أصل المكفر) اى ابا المصدق أو أمه أو احد
من اجداده وجداته (ولا قرعه) من أبنائه وبنياته وأولادهم (ولا زوجته ولا زوجها) وكان
حقه ان يقول ولا يملوكه (ويجوز للاب والاخت) وكذا سائر الاقارب ولو من ذى الرحم المحرم
الذين يجب عليهم نفقتهم كالعم والعمة والخال والخالة (ولو أطعم) اى أحدهما (على ظن انه اهل)
للإطعام أو الاعطاء بأن أعطى ولده على ظن انه اجنبى أو غنيا على ظن انه فقير (فظهر خلافه
جاز) على الصحيح (الا فى مملوكه) اى فيما اذا تبين ان الذى أعطاه مملوكه فانه لا يجوز (السادس
التأخير عن الجماية) فان سبب الكفارة فعل المحظور فلو قدمها على الجناية لا يجوز كما لو قدم
كفارة اليمين على الخنث فانه لا يجوز عندنا خلافا للشافعى ومن وافقه (السادس ان يكون الفقير
ممن يستوفى الطعام) اى ممن يقدّر على استيفاء كائنه مشبعين فى الجلة (وهذا) الشرط (فى
طعام الاباحة خاصة) لاقى التخلد اذ يجوز عليك الصغير بشرطه (فلو كان فيهم) اى فيما بين
الفقر والمساكين (فطيم) اى صغيرا كل ويشرب الا ان اكله يسير لا يبلغ مبلغ بالغ كبير
(لا يجوز ولو كان مراهاقا جاز) لان ما قارب النى يعطى حكمه ولانه قد بيا كل مالا بيا كما بالغ
(السابع وهو ايضا مختص بطعام الاباحة) وهو ظاهر من قوله (ان يطعمهم فى وقتين) اى
مختلفين (غدا وعشاء أو صورا وعشاء أو) بان يطعم فى وقتين متعدين بان يكونا (غدا ومن أو
عشاء من) وكذا محورين (والاول اولى) بناء على ان المتبادر من لفظ الاطعام هو الاستغناء التام
عن الطعام ولقوله عليه الصلاة والسلام أغذوهم عن السؤال (وان اقتصر) اى فى اطعامهم
(على وقت) واحد بان غداهم فقط أو عشاءهم لا غير (لم يجز) اى ولو كانوا كثيرين (الثامن
ان يكون الطعام) اى الحاضر (مشبعا) بكسر اليااء اى قدر ما يمكن اشباعهم (فى الوقتين جميعا)
اى فى كل منهما بانفرادهما (ولو كان فيهم سبعان) اختلف المشايخ فيه (قبل لا يجوز) واليه
مال شمس الأئمة الطوائى وقبل يجوز والاقل أصح (والمعتبر هو الشبع) على ما فى الذخيرة

ولو قدم طعاما قنبلا (لا قدر الطعام فلو قدم اليهم طعاما قلبلا لا يبلغ قدر الواجب وشبهوا منه
 جاز) حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبهوا اجراءه وان لم يبلغ ذلك
 صاعا ونصف صاع (ولا يشترط الا دام في خبر البر) والمستحب ان يكون أدوما (واختلف
 في غيره) اى في غير البر في المصفي غير البر لا يجوز الا با دام وفي الهداية لا بد من الا دام في خبر الشعير
 وفي البدائع سواء كان الطعام أدوما او غير مأدوم حتى لو غداهم وعشاهاهم خبز بلا دام اجراءه
 وكذلك لو أطمع خبز الشعير أو سويقا أو تمر الآن ذلك قديوكل وحده انتهى كلامه (ولو جمع بين
 طعام التملك والاباحة) حقه ان يقول بين التملك والاباحة او بين الاعطاء والا طعام (بان
 غداهم وأعطاهم قيمة العشاء) وكذا ان عشاهاهم وأعطاهم قيمة الغداء او السحور (او نصف
 المنصوص) اى ربع صاع من بر أو نصف صاع من تمر (جاز) بلا خلاف (وكذلك ان اعطى كل
 مسكين نصف صاع من شعير أو تمر ومد من بر جاز) على ما ذكره في الاصل وفي البقاعلى اذا غداه
 واعطاه مدافيه روايان والله اعلم (التاسع النية المقارنة) بكسر الراء أى المتصلة (لفعل التكفير
 فان لم تقارنه) أى الفعل بان نذر دمت عليه أو تأخرت عنه (لم يجز) وهذا آخر الشرط
 الوجودية (ولا يشترط عدد المساكين) أى فى الاطعام من جهة التملك والاباحة (صورة) اى بل
 يعتبر عدددهم معنى (فلو دفع طعام ستة مساكين مثالا وهو ثلاثة أصع) مثالا أى وكذا حكمه
 فى الأقل والاكثر (الى مسكين واحد فى ستة ايام) أى مثالا (كل يوم نصف صاع) من بر أو صاعا
 من غيره (او غدى مسكينا واحدا وعشاها) اى واحدا كلاهما (ستة ايام اجراءه) اى بلا خلاف
 عندنا (اما لو دفعه) اى طعام جمع من المساكين (اليه فى يوم واحد) اى الى مسكين واحد (دفعه
 أو دفعات) اى فى يوم واحد (فلا يجوز الا عن واحد) أى بدلا عن طعام واحد وعن مسكين
 واحد عند عامة المشايخ وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولا رواية فيه عن أئمتنا وأما لو
 اطعمه طعام اباحة فلا يجوز بلا خلاف

* (فصل كل صدقة تجب فى الطواف) * اى بعد اذا ركع من اربعة اشواط (فهى اسكل شوط
 نصف صاع) وبترك الثلاثة جميعها يجب دم وكذا بترك شوط من السبع صدقة كما يجب بترك
 كل اشواطه دم (أو فى الرمي فلكل حصاة صدقة) وفى تركه كله دم (أو فى قلم الاظفار) اذا كان
 اقل من خمس (فلكل ظفر) اى صدقة (أو فى الصد) اى فى نقصانه أو فى صيد الحرم اذا لم يكن
 تبلغ قيمته هديا (ونبات الحرم فعلى قدر القيمة) أى تجب الصدقة ثم اعلم انه اذا وجب الدم بشئ
 من اللباس والطيب والخلق والقلم حتما بأن لم يكن عن عذر وكان جنائته كذلا فلا يجوز عنه
 غيره وان وجب على التجيير بأن صدر عنه شئ منها معذورا فان اختار الدم اختص بالحرم فلو
 ذبحه فى غير الحرم لا يجزئه عن الذبح لكن ان تصدق بالحمة ودفع الى ستة مساكين كل مسكين
 قدر قيمة نصف صاع يجزئه على ما صرح به فى شرح الطحاوى

* (فصل فى أحكام الصيام فى باب الاحرام) * أى كفارته (وله شرائط) أى خمسة (الاول
 النية) أى نية الكفارة فلا يتأدى بدون النية (الثانى تبين النية وهو ان ينوى) أى يقصد
 الصوم بقلبه (من الليل) أى بعضه من أوله وآخره (فلو ناهى نارا) بأن أصبح ولم ينوم الليل ثم
 نوى نارا ولو قبل الزوال أو نوى قبل غروب الشمس (لم يجز) أى لا يصح صومه عن الكفارة

بالاجماع وهذا حكم ثابت في جميع الكفارات كالمبني وبراء الصيد والقران والجمع والخلق
وغیره (الثالث تعين النية وهو أن ينوي الصوم عن الكفارة) أي المنصوصة (فلا بد أن ينوي
عقل النية ولا ينية الغل ولا ينية واجب آخر) كالنذر وكفارة النسيان ونحوهما (الرابع أن ينوي
الصوم والمضاف إليه بأن يقول صوم الله) أي مثلا (أو براء الخلق) أي مثلا (أو غيره) أي
من أنواع الكفارات (ولم يصفه) بأن اقتصر على نية الصوم من غير أن ينيفه أو أضافه إلى شيء
آخر (لم يميز) أي في جميع الكفارات لقوت شرط التمييز فهذا الشرط متدرج فيما قبله
فأدغم مكر مستغنى عنه (الخامس أن يصوم في غير الأيام المهمة ورمضان) أما كون صومه
في غير رمضان فالشرط ظاهر لأن صومه يشترط حقيقته فذلك في فرضه إلا في بعض الضرورة في
الانقضاء العمادية إذا نوى المريض أو المسافر في رمضان عن واجب آخر كان صومه عما نوى
عند أي حنيفة وهكذا ذكر في الهداية وقال في الكافي عند أبي حنيفة إذا صام المسافر بنية
واجب آخر يقع عنه وأما المربعين فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان وأما في الأيام المهمة فهي
فيجوز الصوم في الكس كونه شرطاً أن لا يقع صومه فيما أحل بحيث لا ينفق الصوم فيها كالأكل
نذر صوم يوم منها فإنه يجب أن لا يصوم فيها فلو صام صح قال المصنف في الكبير ومن اختار
الصوم أو وجب عليه الصيام في أي براء كان صام في أي موضع شاء وأي زمان شاء قال في
البحر يوم النحر وغيره قال وهذا مخالف لما قالوا أنه لا يجوز صوم هذه الأيام المنهية مطلقاً قلت
لا مخالفة ولا منافاة فإن كلامهم محمول على الحرمة مع الجمعة وما في البحر على الجمعة مع الحرمة
وكذا على هذا يحمل ما نقل عن الطحاوي في شرح الآثار ليس لاحد صومها في متعة ولا قران
ولا احصاء ولا غير ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
أبنا انتهى وقوله ولا من التطوع صريح في المذهب الذي يصح صوم التطوع فيها بالاختلاف مع
الحرمة اجماعاً ثم أغرب المصنف في تفريعه حيث قال ثبت أنه لا يجوز صوم يوم النحر وأيام
التشريق عن كفارة الصيد وغيره من كفارات الحج فنقل في البحر يوم النحر وغيره أخذ قلت
لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الجواز لكونه سراً ما عدم صحته عنه لأنه ليس شرطاً وأما قول الكرماني
ويصوم سبعة أيام بعد أيام النحر فقال السروجي هو سوانتي يعني صوابه بعد أيام التشريق
أقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق أيام البحر قلباً بحيث تشمل أيام التشريق كعكسه فإدعاء أن يصوم
السبعة بعد الأيام المهمة لا يقع في الحرمة ولا دلالة فيه على أن كون الصيام في غيرها من شروط
الجمعة (ولا يشترط في شيء منها) أي من الكفارات (التتابع) أي تتابع الصيام فإن شافه فرق وأن
شأنه وهو الأفضل بناء على استحباب المصارعة إلى الطاعة لكن يجب عندنا التتابع في صوم
كفارة اليمين لقراءة ابن مودود رضي الله عنه بعد قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
متتابعات خلافاً للشافعي رحمه الله حيث ما اعتبر القراءة الشاذة (ولا الحرم) أي كون صومه فيه
فيجوز صومه في غيره حيث شاء وإن كان في الحرم أكمل نظر إلى مضاعفة الحسنات (ولا الإحرام)
أي ولا كون صومه في حال مباشرة الإحرام (الأي صوم القران) أي وما يجنبه من المنع
(الثلاثة) أي الأيام المتقدمة على السبعة من العشرة وكان ختمه أن يقول الأي صوم الثلاثة
للقران والمنع وتوضيحه أنه لا يجوز صومها قبل أشهر الحج ولا قبل إتمام العمرة في حق

القارن ولا قبل احرام العمرة في حق المتمتع (وصيام اللبس والطيب والحلق وقلم الاظفار بقدر
ثلاثة ثلاثة) أى لكل من الاربعة ثلاثة ايام بتقدير الشرع (وصيام جزاء الصيد على حسب
الطعام) أى المستفاد من قيمة الصيد (مكان طعام كل مسكين يوم) وهذا في صيد الحل حيث
يجوز فيه الصوم ولو بلا عذر ومن غير عجز وأما جزاء صيد الحرم وحلبه ونبتة فلا يجوز الصوم
عنه سواء كان قادرا أو عاجزا معذور أو لا وكذا لا يجوز للمعسر مطلقا وكذا لا يجوز للنارن
والمتمتع الاعتد العجز عن الهدى ولا بارة تكاب محظور ولو بعذر الا في ما سبق من المحظورات
الاربعة اذا صدرت بعذر وأما ما عداها فلا يجوز فيها الصيام أصلا سواء كان قادرا على
ما وجب عليه من الدم والصدقة أو كان عاجزا عنه (ومن عجز عن الصوم اكبر) وكذا المرض
لا يبرح برؤه (لا يجوزنة افدية عن الصوم كما اذا وجبت عليه كفارة الاذى) أى كفارة دفعه
بان حلق رأسه بعذر القمل ونحوه (فلم يجز الهدى) أى عينه أو ثمنه (ولا طعام ستة مساكين)
مثل ما سبق قبله لكن يشترط عدم القدرة على كله (ولم يقدر على الصوم) أى لكبر ونحوه
(وأراد أن يطعم عن صيام ثلاثة ايام ثلاثة مساكين لم يجز الاستسكان) أى الاطعامهم
كلا تعين الشارع وتخييره بين الاشياء الثلاثة من هدى أو اطعام ستة مساكين بقدر
معلوم أو صيام ثلاثة ايام فلا يجوز معارضة النص بالقياس على الاطعام والصوم في باب الصيد
ثم الظاهر انه يجب عليه اطعام الثلاثة بحسب القدرة واطعام الثلاثة الاخرى يكون عليه
متأخرا الى حالة الاستطاعة (وكذا المتمتع) وفي معناه القارن (اذا لم يجز الهدى ولم يقدر على
الصوم) أى على صوم الثلاثة في وقته أو كان قادرا وقد فاته أو لم يقدر على الصوم مطلقا (لم يجز
أن يطعم عن الصيام) أى مكانه على ما في البحر الزاخر لان الشارع أوجب الهدى عليه عند
القدرة والصوم المعين عند العجز فلا يجوز العدول عنهما الى غيرهما أصلا

* (فصل في اعلم ان الكفارات) أى ما يجب من الجزاء في الاحرام (كلها) أى جميعها (على أربعة
أنواع) ووجه الحصر لانه (اما ان يجب الدم عينيا) أى معينا حتما (أو الصدقة عينيا) أى من غير
تخيير ولا ترتيب (أو على الترتيب) أى أو يجب أحدهما على وفق الترتيب بين الشئتين المذكورين
(الدم) أى عند القدرة (والصوم عند العجز عنه) أى عن الدم (أو على التخيير) أى أو وجب اجمع
غيرهما وهو الصوم على التخيير الوارد عن الشرع (بين الدم والصوم والصدقة) كان حقه ان
يقول بين الصوم والصدقة والدم موافقة على ترتيب الآية المشعرة بوجوب الاهون فالاهون
رحمة على الامة ثم هذه قواعد كلية ويتفرع عليها مسائل جزئية فاذا عرفت هذه الاصول فابن
عليها القروع من النقول (فحيث وجب الدم عينيا لا يجوز عنه) أى بدله (غيره من الصدقة والصوم
والقيمة) أى لقيمة الهدى ولا قيمة الصدقة وإنما يسقط الدم بالاراقة في الحرم (وحيث وجبت
الصدقة عينيا يجوز عنها الدم) أى بالاولى لانه الاعلى الا انه بشرط ان يتصدق باللحم على شرائط
الاطعام بان يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لا أقل ولا أكثر ولا يسقط عنه بالاراقة كما يسقط
الدم بل ان هلك يجب ضمانه ويجوز ذبحه خارج الحرم (والقيمة) أى ويجوز عن الصدقة
المفروضة من نصف صاع برأ وصاع غيره قيمتها (ولا يجوز عنها) أى بدل الصدقة (الصوم) أى وان
كان عاجزا عن أداء عين الصدقة وقيمتها (وحيث وجب أحد الشئتين على الترتيب الدم أو الصوم)

يجوز فيه ما أنواع الاعراب الثلاثة (لا يجوز عنه الصدقة) أي بدلا عن الدم ولا عن الصوم
(والتيمة) أي ولا قيمة الدم (وحيت رجب) أي أحد الاشياء الثلاثة (هي التخيير بين الثلاثة
يجوز عنه بدلا) أي عن الدم (الصدقة) أي المنسوبة (والتيمة) أي وقيمة الدم على وجه الاطعام
وكان حقه ان يقول والصوم أو يجوز له فيه الصوم أيضا لما قال في الكبير فإذا فعل أحدها
خرج عن العهدة ولا شيء عليه غيره ولو أدى الاشياء الثلاثة كلها عن كفارة واحدة لا يقع
الا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكل بعاقب على ترك واحد منها وهو ما كان أدنى
قيمة لان الفرض بسقط بالادنى وحيتما يجوز اداء القيمة بدلا عن غيرها فهو الافضل عند المتأخرين
وعليه الفتوى كما قاله في التوبة

• (فصل • ولا يجوز للمكسر) أي سكفر الجناية في ذبح الهدى (ان يأكل شيئا من الدماء) أي
الواجبة عليه للجزاء (الادم القران والتمتع والتطوع) استثناء منقطع لان دم القران والتمتع
وان كان مما يجب عليه الا انه دم شكر ودم التطوع مما لا يجب عليه فالأمر في لكن دم القران والتمتع
والتمتع له ان يأكل شيئا منه بل يستحب له ان يأكل بعضه كما في الاضحية (ولا يجوز اداء ابرة
الجزا منه) أي من لحم الهدى وغيره (فان اعطى) للجزا شيئا منه (غرم قيمته) أي ضمنها بصدقتها
(في غير الهدايا الثلاثة) من دم القران والتمتع والتطوع لكن هذا اذ لم يشترط اداء الابرة
منه واعطى متبرعا واخذه الجزا بنفسه من غيره مقابله ابرته (ولو شرط الابرة لنفسه لم يجرى
الكل) أي في جميع الدماء الواجبة للجزاء وغيرها (وكذا لا يجوز له ان يأكل من صدقته) وهي
اعم من ان تكون دما وغيره فان اكل منها شيئا غرم قيمته (ولو أعطى التخيير الدم أو الصدقة ثم
اراد الفقير) أي هو بعينه (ان يطعمه منه) أي المصدق من تصدقه (او يطعم غيره) لم يحل له
الصدقة (أي مطلقا) كالتخيير او لم يحل له تلك الصدقة من اصل المصدق وقرعه وعملوكه (فان
اطعمه) أي كلامهم (عليك) ببيع او هبة (يجاز) أي اطعامه اياهم او اكلهم (وان اطعمه) أي
كلامهم (اباحة) بطريق الاباحة (لم يجز) لانه يكون رجوعا للمصدق الى صدقته أو كل
الغير المستحق على سبيل حرمة

• (فصل في جناية المملوك) • قنا وغيره من مدبر او مكاتب او مأذون او وام ولد) كل ما يسهل
المملوك الحر (أي يبيع او هبة من أنواع المخطورات سواء كان اسرا مه ياذن سيده ام لا فقيه
تفصيل (فان كان) فعلة المخطور (مما يجوز فيه الصوم) أي في تكفيره اصالة او بدلا (يجب عليه
في الحال) أي قبل العتق وجوب امترا خيا في الاداء فيجوز له الصيام قبل العتق وبعده (وان كان)
أي فعلة المخطور (مما لا يجوز) أي الصوم (فيه) أي في تكفيره (بل الدم عينا أو الصدقة عينا) أي
محمقان غير تخيير ولا ترتيب (فهو له ذلك) أي فيجب عليه أن يقوله (اذا عتق) في المياكل لاني
الحال له علق جزائه بالمال وهو لا يملكه في الحال (ولا يبدل) أي كل من الدم والصدقة عينا
(بالصوم وان أدى ذلك) الجزاء المالى (في حال الرق لا يجوز) قيل لانه لا ملك له وفيه ان هذا
يصلح أن يكون عليه لاني الوجوب لاني الجواز ولذا اختلف في جواز التبرع عنه كما يفهم بقوله
(وان تبرع عنه مولا أو غيره لم يجز) على ما في البدائع وغيره (وقيل يجوز) اذ جواز الكرماني
ما اذا تبرع عنه مولى أو غيره ونقل عن الطحاوى انه لا يجوز انتهى لكن بقي ما اذا استدان

في ذمته لاسيما وهو أذن في معاملته أو زمان مكاتبته لم أر من تعرض له مع انه أولى بالجواز من
التبرع عنه إذ الميعر في الشرع جواز التبرع المالي عن أحد في حياته بعد ما استقر وجوبه
في ذمته (اماد) الاحصار فيجوز اذا بعث عنه مولاة) أي هديا ليحل به كما سيأتي في محله وأعل
وجهه ان منفعة أحلاله ترجع الى مالكه

* (فصل في جنابة القارن ومن بعثه) * كالمتع الذي ساق الهدى وغيره كما سيأتي بيانه (كل شيء)
أي من المحظورات (بفعله القارن) أي الحقيقي أو الحكمي (بمافيه جزاء واحد على المفرد)
أي بالحج أو العمرة (فعلى القارن جزاء آن) أي أحدهما الاحرام حجه والاخر لاحرام عمرته
أو جزاء آن لاحرام حجه أو عمرته وهذه قاعدة كلية من قواعد مذهبنا ينبنى عليها فروع جزئية
(الافى مسائل) استثناء الائمة الحنفية على خلاف في بعضها كما سنبينها (الاولى منها اذا جاوز
الميقات بغير احرام ثم قرن) أي أحرم بعمرة وحجة بعد المجاوزة من غير المعاودة (فعليه دم واحد)
لان محظوره هذا قبل نيلسه باحرامهما مع انه لا يجب على من وصل الميقات الا أن يحرم باحدهما
وليس من شرط القارن ان يحرم بهما من الميقات بل الواجب عليه عند ارادة مجاوزة الميقات
ان يحرم بهما أو باحدهما بتخير فيهما ولونذر بهما فلا وجه لقول زفرانه عليه دمان واما لو جاوز
الميقات فأحرم بجمع ثم دخل الحرم فأحرم بعمرة يلزمه دمان بالاتفاق وأعل هذا هو مراد
المصنف بقوله (الا أن احرم بالحج من الحل وبالعمرة من الحرم) أي في سنة واحدة (أو بهما من
الحرم) أي بعد مجاوزة عن الميقات الاتفاقي (فعليه دمان) أي لمجاوزة الميقاتين بالنسبة الى
التسكين ولهذا لو أحرم من الميقات بعمرة أو حجة ثم أحرم بعد مجاوزة بحجة أو عمره لا يجب عليه
شيء أصلا لعدم محظور (الثانية لو قطع شجر الحرم فعليه جزاء واحد) وفيه انه لا مدخل له في
الاحرام مطاقا حتى يستتفى مما يجب على القارن جزاء آن فيمأ على المفرد جزاء واحد (الثالثة
لونذر حجة أو عمره ماشيا ف قرن وركب) أي في زمان لا يجوز له ان يركب (فعليه دم واحد) لان أو
التنويعية لا تنفذ معنى الجمعية فضلا عن الجمعية (الرابعة لو طاف للزيارة جنبا أو على غير وضوء)
كان الاخصر والاظهر أن يقول أو محدثا وأعل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو الحكمية
عند جواز التيمم بالشروط الشرعية (أو للعمرة كذلك) أي طاف لها جنبا أو محدثا (فعليه
جزاء واحد) اذا فرق بينه وبين المفرد فان جنابة طواف الزيارة مختصة بالحج سواء يكون مفردا
أو قارنا وسواء خرج من احرامه بالحل أو لا وجنابة طواف العمرة خاصة بالمفرد للعمرة كما يدل
عليه أو التنويعية بخلاف ما اذا طاف القارن لعمرته جنبا أو محدثا وللزيارة كذلك فانه لاشك
من تعدد الجزاء وهذا معنى قوله (وان طافا هما كذلك فعليه جزاء آن) أي سواء كان مفردا
بكل منهما أو قارنا بهما (الخامسة لو أقاض قبل الامام من عرفة) أي من غير عذر ولم ينفق
الغروب (فعليه دم واحد) لانه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلقي باحرام العمرة (السادسة
لوترك الوقوف بعرفة) أي بغير عذر (فعليه دم واحد) لانه (السابعة لو حلق قبل الذبح فعليه
دم واحد) مع ما فيه من الخلاف في وجوب الترتيب والعل ما تقدمت (الثامنة لو أخر الحلق عن
أيام النحر فعليه دم واحد) السابق (التاسعة لو أخر الذبح عنها فعليه دم واحد) العاشرة لو ترك الرمي
أي كله أو بعضه مما يجب عليه دم أو صدقة (فعليه دم واحد) أو جزاء واحد (الحادية عشر لو ترك

(أحد السبعين) أى سعى العمرة أو الحج (عليه دم واحد) لقصان بجه أو حرمة (الثانية عشر) لو
 ترك طواف الصدر) بقتل أى طواف الوداع (عليه دم واحد) لأنه متعلق بالحاج الآتق
 دون المعتمر مطلقاً واعلم أنه قال فى الكبير يمكن أن يدخل الرابع وما بعده فى اختلاف المشايخ
 فى التارن إذا جنى بعد الوقوف ويمكن أن لا يدخل فى الاختلاف بل يبقى على الاتفاق لما عمل
 به ضمه بان هذه الأفعال لا تعلق لها بالعمرة بخلاف الصيد ونحوه انتهى وهذا هو الظاهر الذى
 لا يتصور خلافه كما لا يخفى ثم قال أما الرابع والخامس فظاهر وأما السادس أى الذى جوسل فى
 الصغير هو السابع فعلى تخريج شيخ الإسلام لا يكون جناية على أحرام الحج وعى تخريج غيره
 يكون جناية على الأحرامين قلت لا يظهر وجوده ودجنايته باعتسار الحلق قبل الذبح إذا وقع بعد
 الصبح وأما إذا حلق قبل الصبح فلا شك أنه جناية فى حقها ما فعله دمان ولا يتصور خلاف حينئذ
 فله على محل التخرىج باختلاف الوقتين وأما قول المصنف فى الكبير ويمكن أن تكون جنايته على
 أحدهما أيضاً خطأ طاهر إذا لم يصح كون جنايته حينئذ على العمرة بقطوع دون الحج ثم قال وأما
 اختلاف المشايخ فيما إذا جنى بعد الوقوف فقال شيخ الإسلام خواهر زاده ومن تبعه كصاحب
 الهاية والكفائية وقوام الدين الاتفاقى وغيرهم أنه يلزمه جراه واحد ونسب ذلك صاحب الهاية
 إلى علماءنا حيث قال قال علماءنا وما إذا قتل القارن صيدا بعد الوقوف قبل الحلق لزمه قيمة واحدة
 وذكر فى الكفاية اتفاق علماءنا على ذلك قلت لعل كلامه محمول على ما قبل الحلق بعد أرايه
 وزمان جوازه وكلام غيره على ما قبله حين يحرم عليه - لعله بالإختلاف ولا يبعد أن يحمل هذه
 المسئلة على صيد الحرم كإشيرة إليه قوله لزمه قيمة واحدة فليسبق من أن من قتل صيد الحرم
 فعليه قيمته محرماً كان القاتل أو وحيداً إلا أن قوله محرماً متناول لما يكون محرماً بالتركيب أو
 بأحدهما وبهذا يندفع جميع ما أورده علماء الانام على شيخ الإسلام على ما ذكره المصنف
 وقال واعتز صريح الكنتز على صاحب الهاية فقال وهذا بعيد فان القارن إذا جامع بعد
 الوقوف تجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة وبعد الحلق قبل الطواف شاتان انتهى كلامه لكن
 لا يتم حرامه إذا كلام الهاية صدر فى مقام التفرق بين المسئلتين فانه حمل قوله بعد الحلق على
 زمانه الذى يصح له حاقه لأنه إذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف فى وقته فلا شك
 أنه يجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة فوافق تحقيق ما قرزاه وتحقق ما حرزناه هذا وأما صرله
 أن الهام فقال إنما هو معنى ما فى الهاية قول شيخ الإسلام ومن تبعه وأكتر عبارات الأصحاب
 مطلقة وهى الظاهرة والقرع المتقول يدل على ما قلنا قلت لأمنا فاة بين المطلق والقييد والقرع
 المتقول بعد تقييد المطلق بالوجه المقتول هو المقبول قال المصنف ثم شيخ الإسلام قبل لزوم الدم
 الواحد بغير الجماع وقال فى الجماع بعد الوقوف شاتان قلت يحمل هذا على جنايته قبل الحلق
 قبل وقت صحته ويؤول قوله بعد الوقوف بان يقال بعد زمان الوقوف وهو طلوع الصبح وبهذا
 يلتم الكلام ويتم النظام ثم وجه تخصيص الجماع بالشاتين لعظيمة الجناية لتوقف جوازه على
 طواف الزيارة وحاصله أنه يجب عليه شاة واحدة للجماع قبل الحلق فاندفع به إذا ما اعترض عليه
 ابن الهام بقوله فلا يصح من أن يكون أحرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجناية عليهم شيئاً
 أولاً فان أوجب لم يتحول الوجوب والافتسار لعدم اتهمه - لخصاً قلت التحقيق هو الفرق

في مقام التدقيق بان يقال احرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجناية عليهم كما قبله الى آن جواز
حلقة ونحوه من الاحرامين فاذا جنى قبل الحلق بغير الجماع لزمه دم واحد وهو ارتكاب
المحظور قبل التحلل واما اذا كان جماعا فانه يجب دم لمائة دم وآخرا لان تحلله هذا الوقوع
بجملتي أو محظور آخر لم يؤثر للجماع بالاجماع في نفي وجهه من احرام الحج بالنسبة الى الركن والا
فيلزم أن يصح وقوعه من غير ثبوت شرطه وبهم لا يرتفع استبعاد صاحب العناية لقول شيخ
الاسلام حيث قال في وجه البعدان احرام العمرة بعد الفراغ من افعالها لم يبق الا في حق
التحلل خاصة فكان قبل الوقوف وبعدة سواء انتهى ولا ينبغي ان الامر لو كان سواء لما حكموا
على القارن بتعدد الدم اذا جنى جنائيا من المحظورات المتعلقة بنفس الاحرام وبعد فراغه
من افعال العمرة جميعها الا الحلق هذا وقد أجاب شيخ الاسلام ومن تبعه من الشراح الكرام
عن اعتراضهم على الجماع بأنه ليس كغيره من المحظورات لانه اغلظها حتى يفسد الحج بخلاف
غيره فلا يقياس عليه انتهى كلامهم وما قدمناه تبين محمل مرادهم والله ولي التوفيق قال
المصنف رحمه الله (وما ذكرناه من لزوم الجزاءين على القارن) أي الجامع بين احرام العمرة
والحج بنية واحدة أو بنيتين (هو حكم كل من جمع بين الاحرامين) أي سواء يكون على وجه
السنة (كالمتمتع الذي ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يحل من العمرة حتى احرم بالحج) أي وان
خالف الافضل أو يكون على وجه الاساءة بأن يكون القارن من أهل مكة ومن في معاناهم (وكذا
كل من جمع بين الحجتين أو العمرتين) أي بنية واحدة أو بنيتين أو بادخال احدهما على الاخرى
ولم يرفض الثانية منهما (وعلى هذا لو احرمت بمائة حجة أو عمرة ثم جنى قبل رفضه افعليه مائة جزاء)
وسمى أي بيان الرفض وما يتعلق به في محله

* (فصل في جنائيا المكروه والمكروه) * بكسر الراء في الاول وفتحها في الثاني وقدم المكروه لان
جنائيه أعظم لتعلق الاثم به بخلاف المكروه وان كانا في الجزاء سواء (اذا أكره محرما على
قتل صيد) سواء يكون من صيد الحرم أو من غيره (فعلى كل واحد منهما جزاء) اما في حق المباشر
نظاها واما في حق الاخر فلان هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة ~~في~~ كذا هنا بالافرق
في الحالة وقوله (كامل) أي لاناقص بان ينصف الجزاء بينهما كما يقتضيه القياس العقلي (وان
أكره حلالا محرما) أي على قتل صيد (فالجزاء على المحرم) أي فقط للنسبة الفعل اليه حقيقة
(ولا شيء على الحلال) أي سوى الاستغفار (ولو في صيد الحرم) لان الحلال ولو لم يحل له صيد
الحرم الا ان اكرهه فعل مجازي فلا يترتب عليه الا الاثم الاخرى ولا الجزاء الديني ثم هذا
في الاستحسان والافق القياس لاشي عليهم اما الأمر فلانه حلال واما المأمور فلانه صار إلى
المكروه بالاجزاء التام فيعدم منه الفعل على وجه النظام كما في ~~الكراه~~ قتل أحد من أهل
الاسلام (وان أكره محرما حلالا على صيد) فقيه تفصيل (ان كان في صيد الحرم فعلى المحرم
جزاء كامل) أي لكامل جنائيه بحمله على مباشرته (وعلى الحلال نصفه) لصدوره عنه بغير
اختياره وكان القياس أن لا يجب عليه شيء الا أنهم أوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور
هتك الحرم (وان كان) أي اكره المحرم للحلال (في صيد الحلال فالجزاء على المحرم) لما تقدم من ان
اكرهه من حيث الاثم والجنائية فوق مرتبة كل من الاشارة والدلالة (وان كانا) أي المكروه

(والطواف) أي جميعهما (بعد الاحرام في الحج) يستوى فيه كما قال (الفرس) أي ولو نذرا
 (والنفل) أي ابتداء فانه يجب اتمامه بعد احرامه أداء أو قضاء بعد افساده اجزاء لقوله تعالى
 وأتموا الحج والعمرة لله فالشافعي خالف أصله هناك من أن النذر ع في النفل غير ملازم لا غلظه
 ودليلنا نص هذه الآية وحدها ودلالة آية ولا يسلطوا أعمالكم عموما مع أن الآية السابقة
 تنكفي في باب المتابعة (وفي العمرة) أي والاحصار فيها هو المنع (عن الطواف) أي بعد الاحرام
 (بها أو بهما لا غير) اذ ليس فيها ركن الا الطواف بخلاف الحج فان معظم أركانه الوقوف (فان
 قدر) أي الحرم بالحج سواء كان قارنا أو مفردا (على الطواف أو الوقوف فليس بمحصر) في ظاهر
 الرواية لانه ان منع عن الطواف فقط وقف ويؤخر الطواف ويبقى محرما في حق النساء وان منع
 عن الوقوف فنظ يكون في معنى فائت الحج فيتحال بعد قوت الوقوف عن احرامه بأفعال العمرة
 ولادم عليه ولا عمرة في القضاء قيل وفي هذه المسئلة خلاف بين الامام وأبي يوسف حيث قال
 سألت عن الحرم يحصر في الحرم فقال لم يمكن محصر اقلت ألم يحصر النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه بالمدينة وهي من الحرم فقال نعم لكن كانت حينئذ دار الحرب وأما الآن فهي دار
 الاسلام والمنع فيه عن جميع افعال الحج ما در فلا يتحقق الاحصار وقال أبو يوسف أما عندى
 فالاحصار بالحرم يتحقق اذا غلب العدو على مكة حتى حال بينه وبين البيت يعنى أو بينه وبين
 الوقوف بعرفة وأقول ولا يعبد من غير العدو أيضا بأن حبه حاكم عنهم أو أما ما ذكره
 الطراباسى من انه اذا دخل مكة وأحصر لا يكون محصرا أى شرعا فعمول على ما ذكر في الاصل
 مطلقا بخلاف ما ذكر محمد في النذر مفسدا بقوله وان كان يمكنه الوقوف والطواف لم يكن
 محصرا والافه ومحصر وقد قالوا الصحيح ان هذا التخصيل المذكور وقول الكل على ما ذكر
 الحصاص وغيره وصححه القدورى وصاحب الهداية والكافى والبدائع وغيرهم قال ابن الهمام
 والذي يظهر من تعادل منع الاحصار في الحرم تخصيصه بالعدو وأما ان أحصر فيه بغيره فالظاهر
 تحققه على قول الكل وهذا غاية التحقيق والله رلى التوفيق (ويتحقق) أى الاحصار عندنا بكل
 حابس يحبسه (أى مانع ينعه) وهو (أى الحابس) على وجوه) أى وجاهه اثناعشر وجها (الآل
 العدو والمسلم أو الكافر) أى هما سواء في هذا المنع ولولم يكن كل واحد منهما مسلطا أخلا فالشافعي
 فان الاحصار عنده مختص بالكافر لان قضية المدينة كانت سبب نزول الآية لكن العبرة بعوم
 اللفظ ومعناه المستفاد من اللغة لا بخصوص السبب كما قرئ في محله (ولو أحصر العدو طريقا)
 أى الى مكة أو عرفة (ووجود) أى المحصر (طريقا آخر) ينظر فيه (ان أضربه سلكها) لطوله
 أو صعوبة طريقه ضررا معتبرا (فهو ومحصر) أى شرعا (والافلا) أى وان لم يتضرر به فلا يكون
 محصرا في الشريعة وان كان محصرا في اللغة (الثاني السبع) بفتح سين وضم موحدة وجوز
 سكونها وفتحها والمراد به السبع الصائل من الاسد والنمر والفهد وفي معناه الكلب العقور
 اذا كان عاجزا عن دفعه (الثالث الملبس) أى في السجن ونحوه من منع السلطان ولو بهيمة بعد
 ما تلبس باحرامه (الرابع الكسر) أى حدوث كسر العظم (والهرج) أى المانع عن الذهاب
 (الخامس المرض الذي يزيد بالذهاب) أى بنا على غلبة الظن أو بإخبار طبيب حاذق متدين
 (السادس موت المحرم أو الزوج للمرأة) أى في الطريق وزاد في نسخة ان كان على مسيرة سفر من

مكة ولا بد من هذا الفقد على القول الاصح وهذا حكم فاعلم ما بعد وجود مجلس وقوله
 في مدة سفر وكذا قبله كما قال (وعدمه ما ابتداء) أي في الحضر كما بينه بقوله (فلو أمرت) أي
 بفرض أو نقل (وابس لها محرم ولا زوج فهي محصورة) شرعا إذا كان بينها وبين مكة مسافة سفر
 (السابع هلاك النفقة فان سرفت نفقته) وكذا ان ضاعت أو نبت أو نفدت (ان قدر على المشي
 فليس بمحصر والافحص) على ما في التجنيس لكن هذه الشريطة ليست في محلها بل موضعها
 الوجه الثامن وهو هلاك الراحلة فهلاك النفقة احصار على الاطلاق الا اذا كان قريباً من
 عرفه أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود النفقة وأما هلاك الراحلة فلا شك انه
 يحتاج الى قيد ما تقدم وكذا الى قوله (وان قدر عليه) أي على المشي (الحال) أي في الوقت
 الحاضر (الا انه يخاف العجز) أي بناء على غلة الطن كما صرح به أبو يوسف على ما في البدائع
 (في بعض الطريق) أي باعتبار الوقت المستقبل (جازله التحلل) كما ذكر ابن جماعة عن محمد وأما
 اعتباره ربه على المشي ما بخلاف ما قبل تبس الاحرام حيث جعل الراحلة شرط الوجوب
 ولو كان قادراً على المشي لان في الاول حرجاً ظاهر بخلاف ما اذا قرب المسافة غالباً ولا تراحمه
 بأحرامه المألوم له شرعاً (الثامن هلاك الراحلة) ولا تلازم بينه وبين ما قبله ولذا غير المصنف
 يهتم ما عطفه ثم ان كانت النفقة نائمة كافية لراحلة أخرى توجد هناك فلا حصر وكذا
 اذا كانت الراحلة موجودة والنفقة مفقودة وهو قادر على المشي وعاجز بدون النفقة وينص
 بهما واتفاق قيمتهما لايعد محصراً (السابع العجز عن المشي) أي ابتداء من اول احرام
 وله قدرة على النفقة دون الراحلة فانه محصر حينئذ (العاشر الضلالة عن الطريق) أي
 طريق مكة أو عرفه (وقبل تبس هذا محصر لانه ان وجد من يبعث الهدى على يديه فذلك
 الرجل يهديه الى الطريق وان لم يجده فلا يمكنه التحلل) ففي بسوط شمس الاثمة السرخسي
 ان من ضل الطريق عندنا محصراً لانه ان وجد من يبعث بالهدى على يده فذلك الرجل يهديه
 الى الطريق ولا حاجة الى التحلل وان لم يجد من يبعث الهدى على يديه فانه لا يتحلل للعجز عن
 تباع الهدى محله قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى قال وهذا اذا ضل في
 الحلال وان ضل في الحرم فعلى قول من أثبت الاحصار في الحرم اذا لم يجد أحداً من الناس له
 ان يذبح عنه ان كان معه هدى وبحل انتهى وأما ما ذكره في شرح الجامع الصغير لقاضي خان
 والذي ضل الطريق لا يكون محصراً بالاجماع لانه ان لم يجد من يبعث الهدى على يديه لا يمكنه
 التحلل وان وجد لا يكون ضالاً فقيه بحث لان من لم يجد من يبعث الهدى على يديه فلا شك أن
 يكون محصراً الا انه لا يمكنه التحلل فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى فإخاؤه ان يرجع
 الى بلده ويتوقف تحله على بعث هديه من مكانه وأيضاً يجزئ تحقيق ضلاله الطريق بعد
 محصر ان لم يجد بعده من يذله زال احصاره ولذا جزم السرخسي بقوله محصر ثم استثنى
 وبهذا تبين انه لا معنى لقوله وقيل لان مضمونه متفق عليه فكان حقه ان يقول العاشر
 ضلالة الطريق الا اذا وجد من يدل عليه هذا وفي الغاية ان النزال من عدد الشهور وثبوت
 الهلال ليس محصراً بل هو فائت الحج (الحادي عشر منع الزوج زوجته في الحج البقل) بخلاف
 الفرض كحجة الاسلام أو الواجب كالنذر ثم في معنى احرام الحج النزل باحرامها بالعمرة (ان

أحرمت بغير ذننه) بخلاف ما إذا أذن لها ابتداء فانه ليس له منعها التتواء (والمولى مملوك) أى
وكذا منع المالك مملوكه ولو فى الجملة كالمدبر والمستولدة (عبدا كان أو أمة) ان أحرما بغير اذن
سببهما (فلما جرمتم) أى المرأة (بنقل بغير اذن الزوج وإله المحرم فنعها زوجها فهى محصورة)
لتعلق حقها به (وان لم يكن لها زوج فان كان لها محرم) أى وهو مسافر معها (فليست بمحصرة
والا) أى وان لم يكن لها محرم أيضا (فمحصرة) أى شرعا اذا لا يجوز لها السفر بدون محرم أو زوج
الا اذا كانت المسافة دون مدة السفر (وان أحرمت باذنه وإله المحرم) أى كما تقدم (لا تكون
محصرة) أى فى الجملة (وان منعها الزوج) أى ولو على تقدير منعه إياها مع انه لا يجوز له منعها
بعد اذنه إياها لان الزوج أسقط حقها باذنه (ولا يجوز له أن يحللها) أى يفك أحرارها بما يحفظ
حكمها (بعد الاذن وان لم يكن لها محرم) أى وقد أحرمت باذن زوجها (وخرج الزوج معها)
أى ثم امتنع من الذهاب بها (فكذلك) أى لا تكون محصورة (وان لم يخرج) أى الزوج معها
ابتداء (فهى محصورة) لان خروجها حينئذ عسوية وكان القياس أن يكون امتناعه فى حكم
موتة أو حبسه فتصير محصورة وهذا كله فى نسك النفل (وان أحرمت بحجة الاسلام وإله المحرم)
أى يذهب معها (ومنعها الزوج) أى سواء كان أحرما بها باذنه أم لا (لا تكون محصورة) اذ ليس
للزوج منعها عن القرينة بعد تحقق الاستطاعة (وان لم يكن لها محرم فان خرج الزوج معها
فليست بمحصرة) وهذا واضح (وان لم يخرج) أى الزوج معها (فهى محصورة) فان الزوج لا يجبر
على الخروج ولا يجوز ان يأذن لها زوجها بالخروج (كألو أحرمت بحجة الاسلام ولا زوج ولا
محرم ولا يجوز لها الخروج بنفسها) أى فى صورتين اذا كانت المسافة بعيدة (ولو أحرمت
بالفرض) أى بلا اذن زوجها (قبل أشهر الحج) أى فينظر (ان كان اهل بالدها يخرجون قبل
الأشهر) أى عادة فى حصول وهو لهم إلى مكة (فليس للزوج منعها والا فلا منعها) أى إلى حين
دخول أشهر الحج عليها أو وقت خروج أهل بالدها اذا كان تقدمها فى أزمته كثيرة لقوله (وان
أحرمت قبل خروجهم) ففيه تفصيل (ان كان بأيام بسيرة) أى بأن لم يصل إلى حد الكثرة المقابل
للقلة (لا يمنعها) بل يتحمل المضرة للسيرة لحصول القوائد الكثيرة (والا فلا ذلك) أى اثلاية ضمير
هناك وينبغى ان يكون تفصيل أحرما قبل الأشهر كذلك لعدم الفرق بينهما (وان أحرمت
فى أشهر الحج فليس له ان يحللها) أى ولو كان خروج اهل بالدها متأخرا عن أحرما الانما عملت
بما هو أفضل فى حقها (وأما المولى اذا أحرم فنعها المولى فهو محصر سواء أحرم باذنه أولا) هذا
مخالف لفهوم ما ذكره فى الكبير حيث قال ولو أحرم العبد والامة بغير اذن المولى فهو محصر
(الا انه يكره له المنع بعد الاذن) أى اذا لم يحدث له ضرورة والا فلا كراهة اذ يحل ان يكون الا نافلة
والضرورات تنبج المحظورات (ولو أذن) أى المالك (لامته المتروجة فليس زوجها بمنعها ولا
تحليلها) ولعله محمول على ما اذا لم يتوكلها مكانا ولا يتوجه نفقة لأجلها (الثانى عشر العدة) أى
عدة الطلاق اذا سبق حكم موت الزوج (فلما أهلت بحجة الاسلام أو غيرها) أى فبالاولى
(فطالقه زوجها فوجب عايم العدة صارت محصورة وان كان لها محرم) وذلك لان المنوعة من
الخروج عن بيتها ويجب عليها ان يكون فى محل طلاقها صبيتهما واقع فى بعض النسخ من زيادة
قيد اذا كانت على مسيرة سفر من مكة ليس فى موقعه فانها وان كانت بمكة وطالقتها زوجها بعد

احرامها ليس لها ان تخرج الى عرفة الا انتم اتمتم بالافعال العشرة متى ما شاءت ان تفعلهم بعد
 فمحق فرت الوقوف بها (وكل من عرض له) أى من الرجال والنساء (أحده هذه الوجوه) أى
 الحائض المانعة من اتمام احرام الطبة (بعد الاحرام) أى تحققته بالنية والتلبية (قبل الوقوف
 بعرفة فهو محصر) أى لغة وشرعا (ولو وقف بعرفة) أى في زمان الوقفة (ثم عرض له مانع لا يكون
 محصرا) أى شرعا ولو كان محصرا لغة وعرفا (فيسق محصرا في حق كل شيء) أى من المحظورات
 ان كان المانع في يوم عرفة أو ليلة المزدلفة أو بعد فجر يوم النحر بقيد يسه بئله (ان لم يخلق) أى
 بعد دخول وقت صلاته (وان خلق) أى حينئذ (فهو محرم في حق النساء لا غير) أى من الطيب
 وغيره (الى ان يطوف للزيارة) أى لاجل طوافها الذي هو ركن (فان منع) أى عن بقية افعال
 حرمه بعد وقوفه (حتى مضت ايام النحر فعليه أربعة دماء) أى حنيفة (لترك الوقوف بمزدلفة) وقب
 ارتكبه بعد ذلك لا يجب الدم نعم لو قدر المنع بعد اتمام مكانه للوقوف به فعليه دم (والرى) وقب
 انه من الواجبات التي يسقط الدم بتركها لانه مذكور لا سيما وهو ممنوع في آخر ايام التشريق فانه يجب
 عليه ان يقضى ما فات من الرى سواء وقع المنع بعد خروجه من منى أو بعده وان منع من الرى
 وهو بها فلا دم عليه لقوله بالعدر (وتأخير الطواف) أى عن ايام النحر (وتأخير الحلق) أى
 عن ايامه أيضا على مقتضى قول أبي حنيفة وقد عرفت القاعدة الكلية ان ترك الواجب بعد
 لا يجب الدم وأغرب في الكبير بقوله فان منع حتى مضى ايام النحر والتشريق ثم خلى سبيله
 سقط عنه الوقوف بمزدلفة ورمى الجمرات وعليه دم لترك الوقوف بمزدلفة ودم لترك الرى الى آخر
 ما قال فانه مناقضة في عبارته ومعارضة فانه اذا سقط عنه الوقوف والرى فكيف يجب عليه دم
 لاجلهما (ودم خامس لو حلق في الحل) أى بناء على القول بكونه واجبا ان يقع في الحرم وقب
 ما تقدم ثم اعلم انه اختلف هل له ان يخلق في الحل في الحال أو يترك الحلق الى ما بعد طواف
 الزيارة قبل ليس له ان يحلق في غير الحرم لان تأخيره عن الزمان أهون منه في غير المكان وقيل
 له ذلك اذ ربما لو أخره لخلق في الحرم بمسند الا حصره اذ يحتاج الى الحلق في الحلق في وقت الزمان
 والمكان والى الاقل أشار في الاصل والى الثاني وهو الجواز أشار في الجامع الصغير والله سبحانه
 أعلم (وسادس لو كان قارنا أو متمعا الذوات الترتيب) أى عند من يقول به وقد عرفت انه يسقط
 دمه بالعدرا اتفاقا (وليه ان يطوف للزيارة) أى ولو الى آخر عمره لكونه ركنا ولانه لا يخرج عن
 الاحرام في حق النساء بدونه (والصدر) أى ان خلى وهو محكم ان كان آفاقا ولا فلا (وتمتفق
 الاحصار) أى بمنعه عن الطواف والوقوف (في الحرم) أى جميعه المشغل على بلد مكة ومسجده
 (كما في الحل) أى كما اذا أحصر عنهما في أرض الحل وهو ما عدا أرض الحرم سواء دخل
 في الميقات أم لا (ومن أقصد حجه بالجماع اذا أحصره وكالذى لم يشده) أى في وجوب اتيان
 باقى الواجبات واجتناب ما نرا المحظورات (وعليه دم فساد) أى دم جناية موجبة للفساد
 (ودم المحصر) أى لخلاصه عنه بالحال (والقبض) أى عليه قضاء تلك الحجة من قابل

• (فصل في بعث الهدى) • أى طريق ارساله لاجل احلاله (اذا أحصر الحرم بحجة أو عمرة)
 وكذا اذا كان محرما بها على ما شيا في بيانه (وأراد التحلل) أى الخروج من احرامه بخلاف
 من أراد الاستمرار على حاله منتظرا زوال احصاره (يجب عليه ان يبعث الهدى) لقوله تعالى

وأقوا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدى (وهو) أى الهدى (شاة وما فوقها) أى فى الكمية بأن يزيد على واحدة ماشاء وفى القيمة بأن يذبح بقرة أو بقر ناقة (وتجوز البدنة) أى من الابل والبقر (عن سبعة) أى سبعة أشخاص (أو يبعث عن الهدى ليشترى به) أى المبعوث أو غيره بقتله (الهدى) أى ما يصح أن يكون هديا وفيه إيمان إلى الله لا يجوز أداء الصدقة بتلك القيمة (ويأمر أحد بذلك) أى باشتراء الهدى وهو مستدرك بما فهم مما سبق (فيذبح عنه) أى ويكفيه نيابة عنه (فى الحرم) خلافا للساقى حيث يجوز ذبحه حيث أحصر ولو فى الحل كما قرر فى محله (ويجب أن يواعد يوم ما معلوما) أى وقتا معينا (يذبح فيه حتى يعلم وقت إحلاله) أى زمان خروجه من أحرامه وهذا فى أحرامه للحج على ما عند الامام من أنه يجوز ذبح هديه ولو قبل يوم النحر وإن كان ذبحه فيه أفضل اجأعا وأما عنددهما حيث لا يجوز ذبحه قبل يوم النحر فلا حاجة إلى المواعدة لأنهما عينا يوم النحر وقتاله نعم يمكن حمله على الإطلاق عند الكل باعتبار ما بعد أيام النحر فإنه لا بد من تعيين وقته وفى أيامه فيحتاج إلى تعيين زمانه وقد علم بذلك أنه لا يتوقف ذبحه فى العمرة فى الاتفاق فيحتاج إلى المواعدة فيها بالاختلاف (نعم أنه) أى المحصر (لا يحل يبعث الهدى) أى بمجرد (ولا بوضوله إلى الحرم حتى يذبح فى الحرم) أى عنه وإليه فيه (ولو ذبح فى غير الحرم لم يتحل به من الأحرام) أى بل هو محرم على حاله كغيره فلا يحاق رأسه ولا يفعل شئ أمن محظورات أحرامه حتى يكون اليوم الذى واعدوه ويعلم تحقق ذبح هديه فيه وهذا مشكك جدا حيث لم يعتبر وأغلبه ظننه وصرحوا بأنه لو ظن أن الهدى قد ذبح يوم المواعدة ففعل من محظورات الأحرام شيئا ثم تبين عدم الذبح فيه كان عليه موجب الجنابة حتى لو حاق يجب عليه الفدية وكذا لو ظن أنه ذبح فى الحرم وقد ذبح فى الحل فكانه لم يذبح ولم يحل من أحرامه وعليه أن يبعث بآخر حتى يذبح فى الحرم أما لو واعد ذبحه يوما فذبح قبله جازا استحسانا بالاتفاق كذا ذكره والظاهر أنه يجوز أيضا فى القياس فتأمل لم يكشف عنك وجه الالتباس (وإذا ذبح فى الحرم) أى فى وقته المعينة أو قبله (حل) أى من أحرامه غل له جميع محظورات (ولو كان المحصر قارنا) أى بعمره ووجه (يبعث به يدين) أى بخروجه من الأحرارين والافضل أن يكونا معينين ميبين (ولو لم يبين أيهما للحج وأيها للعمرة لم يضره) لأنه لا يشترط تعيين النية (ولو بعث) أى القارن (بهدى واحدة لتحلل من الحج) أى من أحرامه (ويبقى فى أحرام العمرة) أى محرما فى حكمها (لم يتحلل من واحد منهما) أى لعدم تصور انفكاك أحدهما فقيده دلالة على أنه أن أراد بذلك الهدى أن يتحلل من العمرة فقط مع بعده هذه الإرادة شرعا وعادة فليس له اللهم إلا إذا كان محصرا من الطواف دون الوقوف فإنه يتصور ذلك منه لكن صرحوا بأن القارن إذا وقف بعرفة قبل أن يأتى بأكثر طواف العمرة ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه (ولو بعث) أى القارن (عن هدين فلم يوجد بذلك القدر) أى الثمن (عكة الهدى واحدة فذبح) أى ذلك الهدى وحده (لم يتحلل عن الأحرار) أى جميعهما (ولا عن أحدهما) أى لما تقدم بهما وأوقد ذكر الحسن فى منسكه هذه المسئلة بعينها (ولو أحصر مفرد وبعث بهدين يحل بذبح أولهما وما يكون الثانى تطوعا) بخلاف القارن والفرق ظاهر بينهما (ولو أحرم) أى شخص (بشئ واحد) أى بشئ غير معين

(لا ينوي حجة ولا عمرة) أي بقصد مدين (ثم أحصر محل يهدي واحد وعليه عمر) أي
استحسانا وحجة وعمرة قياما على ما ذكره بقوله (ولو عييه) أي أحرم بينى السماء وبينه (ثم نسيه
واحصر محل يهدي واحد وعليه حجة وعمرة) وكذلك إن لم يحصر ووصل بكفة أو عرفة فعليه
حجة وعمرة وعليه ما على القارن في جميع أحكامه (وإن أحرم بشئين نسيهما ما بأحصر به
هدير وعليه حجة وعمرة) أي استحسانا وحجة وعمرة قضاء لقوت حجته وعمرة قضاء لعمرته وهذا
شيء على حسن الظن به ومحل الحسن به حيث صرف أحرامه - ما المذهب - إن إلى القارن دون
الجنين أو العمرتين لكرهه الجمع بينهما أو لأنه من نفسه - بل أيضا ينه بقوله (وإن جمع بين
الجنين أو العمرتين فأحصر) أي فيمطر (فإن كان قبل السير إلى مكة يلزمه هديان) أي عند أبي
حنيفة خلافا لأبي يوسف (أو بعده) أي بعده - يره إلى مكة (فهدي واحد) أي يلزمه أو فعليه
وهذا بالاتفاق وعند محمد هدي واحد في الوجهين سارا ولم يسر أوالواحصر وسار فوصل إلى مكة
لم يبق محصر على قول الإمام فإن لم يقدر على الأعمال صبر حتى يشقونه الحج فيحمل بأفعال العمرة
كذا في الفتح وقال يجب أن يكون هذا في الإحصار بالعدو قال المصنف في الكبير ولا يفتي أنه
انما يأتي على رواية منع الإحصار بالحرم من تلقا وهو خلاف الصحيح كما هو انتهى ويعني به أن
الصحيح هو التقصير بل المذكور فيما سبق مما يشهد أنه إن قدر على الطواف دون الوقوف فأتى
بأفعال العمرة أو لا ثم ينتظر فإن فاته الوقوف فحمل عن أحرام الحج بأفعال العمرة فيقول ابن
الإمام نقل عن الإمام فإن لم يقدر على الأعمال محمول على أعمال الحج كما لا يفتي وتقدم أن
الجهور على تدوير الإحصار بالعدو وغيره كما اختاروه في تفسير الآية المختصة بالعدو وفي
قضية العمرة إذا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب مع أن القول بعدم اعتبار الإحصار
إذا وقع من المسلم أعم من أن يكون ظاهرا بحجبه أو عادلا بإسحقه فاقه بوجوب جرحه عليه في بقاء
أحرامه وقد قال تعالى ليس عليكم في الدين من حرج مله أي بكم إبراهيم وهي الملة الخفيفة
السمحة لا يجمع المسامحة الخفيفة في عوم البلوى ولو كان وقوعه نادرا في القضاء (ولو طاف
القارن وسعى لحجته وعمرته) أي بأن طاف طواف إليه - مرة وسعى لها ثم طاف طواف الله - بدوم
وسعى لحجته (ثم أحصر قبل الوقوف بعرفة) أي عن الوقوف والطواف جميعا (فانه يبعث يهدي
واحد) أي ويحمل به كما في نسخة (ويقتضى حجة وعمرة لحجته ولا عمرة عليه لعمرة) أي لأنه أتى
بكالهافي أول قصيته ولم يبق منها الا حلول وقت حاقه وصحته (ولا يحمل طواف وسعى لحجته لأن
ذلك) أي - عليه بعد طواف ندومه (انما يجب) أي وقوعه (بعد القواف) أي بعد فوات حجه فبطل
بقوته لأن الأصل في السعي أن يقع عند طواف الزيارة قبل الوقوف وانما يجوز تقديمه عند أمن
القواف لدفع المضرة الناشئة عن كثرة المزاخرة (ولو أحصر عبدا) أي مملوك (إن أحرم بغير إذن
المولى فالمولي يبعث الهدى ندبا) أي أن شاء تخليص عبده من الأحرام الذي يكون محلا له في
الاستخدام وانما قال ندبا لأن أحرامه إذا لم يكن عن إذنه فيجوز له تحياله فيه ميدان إحلاله يبعث
هدية أو فصل فتأمل (ولو باده) أي ولو كان أحرامه بأمره (فقبل يبعثه حتما) أي وجوبا كما
شرح به في خزانة الأكليل أنه يجب على المولى بعت الهدى ووجه ما ذكره القياضي في شرح
مختصر الطحاوي أن على المولى أن يذبح عنه هديا في الحرم فيحمل لأن هذا الدم واجب للملئكة ابتلى

بها العبد باذن المولى فصار بمنزلة النفقة (وقيل ندبا) كان الاولى ان يقول قبل يجب بعثه على
المولى وقيل لا بل يجب على العبد ما في فتاوى قاضيان لو أصرم باذن المولى ثم أحصر لا يجب دم
الاحصرار على المولى ويجب على العبد بعد العتق ولما في البدائع نقلا عن القدورى في شرحه
مختصر الكرخى ولو أحصر العبد بعد ما أصرم باذن المولى لا يلزم المولى انفاذ هدى لانه لو لزمه
للزومه لحق العبد ولا يجب للعبد على مولاه حتى فان أعتقه ويجب عليه ان يبعث بهدى لانه اذا
أعتق صار ممن له عليه حق فصار كالحُر اذا أعتق غيره فأحصر فانه يجب على المحجوج عنه ان
يبعث الهدى وكذا ذكر المكرمانى مثل القدورى وفي البحر الزاخر ولو أمر المولى عبده ان
يحبس عند أحصر لم يلزم المولى انفاذ هدى فان أعتقه لزم المولى ان يبعث بهدى قال المصنف في
الكبير فجعل المسئلة في الآخر وجعلها صاحب البدائع وغيره في الاذن قلت وعلى تقدير فرق
بينهما فاذا كان الامر غير موجب للبعث فبالاولى أن لا يكون الاذن باعشاء على بعث المولى كما
لا يخفى فحذر من نقول الاكثر ان عدم الوجوب هو المعتبر بل ويتعين ان يحتمل اطلاق نقل
الاكمل على ما ذكره فيما اذا أعتق عبده في مقام المفصل وأما تعديل القاضى وهو الباجى
المالكي فظاهره انه مبنى على قاعدة المالكية في ان المملوك يصير مالكا بملك المالك فيكون
أداءه عنه كذلك وأما القول بكونه ندبا فلم أر من صرح به فيكون في عهدة ناقله (ولو أعتقه) أى
المولى (بعد الاذن) أى اذنه بالانحرام (يجب على المولى بعث الهدى) كما سبق من المنقول
ولو لم يظهر براءة المعقول فان المقيس عليه الذى ذكره بقوله كالحُر ليس نظير العبد من كل
وجهه والقياس مع الفارق ليس من النوع المقبول (ولو أصرم صبي أو مجنون) أى فتحال كل
منهم ما (فلا شيء عليه) أى لادم ولا قضاء عليهم اقياسا على ما اذا فعلا شيئا من المحظورات أو ترك
عمل من الواجبات (ثم انه انما يجب على المحصر بعث الهدى اذا أراد التحلل به) أى بسبب ذبح
هديه (اما اذا صبر) على تحمّل مشقة احرامه (حتى يرتفع المانع) أى الباعث على حصره
وجسه (فيتحال بافعال الحج) أى حقيقة أو حكما بأعمال فائت الحج اذا كان محرما بالحج
(أو العمرة فلا يجب عليه الهدى) أى اذا كان محرما بها كما سبق اليه الاشارة (واذ بعث) أى
لمحصر (الهدى) أو قيمته الى مكة (فليس عليه) أى وجوبا (ان يقيم بمكانه) أى المحصور فيه
(حتى يذبح بل انه أن يرجع الى أهله أو حيث شاء) أى وله أن يصبر في مكانه لكن في صورتين
يكون محرما الى وقت تحقق ذبحه (وان عجز المحصر عن الهدى بأن لم يجده) أى عينه أصلا
(أو لا يجد عنه) أى ولا يكون عنده عينه (أو من يبعث بيده بقى محرما حتى يجده فيتحل به أو
يذهب الى مكة فيحلب بافعال العمرة كالفائت) اما ان استمر لا يقدر على وصول مكة ولا الى
الهدى بقى محرما أبدا لا يحل بالصوم ولا بالصدقة وليس يبدل عن هدى المحصر عند أبي خنيفة
ومحمد وهذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر قول أبي يوسف وبني عليه قوله (ولا يجزئ عن
الهدى بدل للصوم ولا صدقة) وروى عن أبي يوسف في المحصر انه ان لم يجد هديا قوم الهدى
طعاما فيه صدق به على كل مسكين نصف صاع وأن لم يكن عنده طعام صام لكل نصف صاع يوما
فيتحل به قال في الامالى وهذا أحب الى يعنى لان فيه تخلصا عما فيه الحرج العظيم قال في الكبير
قلنا قياس يخالف النص في غير المقيس فلا يقبل قلت لانص في المسئلة عن الشارع لامن الكتاب

ولامن السنة والمقبس عليه وجود في الشريعة وهو كفارة صيد الحرم بطريق التضييع وكفارة
الحلق بمذرة على الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتماد بعض المجتهدين المطلعين على قواعد
أصول الدين كابي يوسف وقد تبعه الشافعي أيضا مع جلالة في المرتبة في الشافعي والتحقق عند الشافعي
يصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف آخر أقول وله لها ما فاسا على من لم يجزئ الهدي ممن كان
قارنا ومقتضا كما نزل به القرآن أيضا والحاصل ان هذا وجه ما قيل يصوم عشرة أيام ثم يتحل
وقياس كفارة الحلق بمذرة وجه ما قيل يصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قيل يصوم
بأزاء كل نصف صاع يوما فكل وجه وطريقة وجه غير خارجة عن قواعد الشريعة فكأن
متأدبا في حق الأئمة ولا تنقص الملوكة بالصعلوك في غمة السلوك (ولا يقيد اشتراط الإحلال عند
الاحرام شيئا) أي لامن سقوط الدم ولا من حصول التحال بدونه والمعنى ان المحصر لم يحل الا
بالذبح في الحرم سواء اشتراط عند احرامه الإحلال بغير ذبح عند الإحصار أم لا وهذا المسطور
المذهب في كتب المذهب وذكر في الإيضاح قال أبو حنيفة الشرط ينفي سقوط الدم ولا يفيد
التحل ونقل الكرماني والسروبي عن محمد انه ان كان قد اشتراط الإحلال عند الاحرام اذا
حصرا جازله التحل بغير هدي (تنبيه) أي لعائل التنبيه (المرأة اذا أحرمت بمحج نقل ولوبا دن
الزوج أو الملوكة ولوبا دن المولى فخلاهم افعليم الهدي) أي لانهم ما صاروا بمنزلة محصرين
(ولكن لا يوقف تحللهم على ذبح الهدي) أي كما يوقف تحل المحصر على ذبحه (بل يحل
في الحال) أي المرأة والمملوك اذا فاعلا أدى شي من المحظورات = قص نظرا بأمر الزوج
أو المولى) اعلم ان الذي يتحل بغير الهدي فكل محصر منع عن المضي في موجب الاحرام شرعا
لحق العبد كالمراة والعبد الممنوعين بحق الزوج والمولى فان أحرمت المراة أو الأمة أو العبد
بغير اذن الزوج والمولى فلهما ان يحللاهما في الحال من غير ذبي الهدي للتحال وعلى المراة ان
تبعث الهدي أو ثمنه الى الحرم ليذبح عنه هدي الكفارة وعليها حجة وعمره ان كان احرامها
بشجة وعمره ان كان بعد مرة بخلاف ما لو مات زوجها أو محرمة في الطريق فانها لا تتحل الا بالهدي
واهل الفرق بين المستثنين ان احصا الثانية حقيقي واحصا الاولى حكمي ثم على العبد
هدي الاحصار بعد العقب وشجة وعمره كما سبق من تفصيل الاحرام ولو أحرم العبد باذن المولى
كره له تحليله ولو حل له حل وعند أبي يوسف وزفر انه ليس للمولى اذا أذن لعبد في الحج ان يحلله
وهذا هو الظاهر وان كان الصحيح جواب ظاهر الرواية كما في البدائع ولو أحرم العبد أو الأمة
باذن المولى ثم باعها ما فاعلا البيع وجاز للمشتري ان يحلله ما بلا كراهة وليس له الرد بالعيب عند
أئمتنا الثلاثة وعند زفر ليس له ذلك وله الرد بالعيب وعلى هذا الخلاف اذا أحرمت المرأة بمحج
نفل ثم تزوجت فلزوج ان يحلله عندنا خلافا لغيره كذا ذكره الفاني الخلاف في شرح
الطحاوي وذكر القدوري الخلاف بين أبي يوسف وزفر قلت وهذا هو المعتبر (أما اذا أحرمت
المراة بشجة الاسلام) أي بغير اذن زوجها (ولا يحرم لها) بجهة حاله وكذا قوله (ومنعهما زوجها)
أي لعدم وجود محصر لهما على مقتضى مذهبا (أو مات زوجها أو محرمة في الطريق) أو في مكانها
(وهي محرمة) أي بأي احرام كان (ولو بمحج تطوع) أي مع انها عليها ح فرض (فانما التحل إلا
بذبح الهدي في الحرم) أي لانها في حكم المحصر (وان لا لها زوجها) أي بشي من محظورات

الاحرام (لا التحال) بالالهدي في حج الفرض) أى في حج يكون عليها فريضاً بخلاف ما إذا أحرمت بنفل ولو بالاذن وليس عليها إجماع الاسلام فان له ان يحللها من ساعته ولا يتأخر تحليله اياها الى ذبح الهدي وعليها الهدي وحجة وعمرة قتال في المقام لينظر هل حقيقة المرام ثم اعلم ان المسئلة خلافية ففي الكبير لو أحرمت بحجة الاسلام بغير اذنه ولم يتجدد محرماً ذكر في الاصل ان الزوج أن يحللها بغير هدي وذكر السكرخي انه لا يحللها الا بالهدي وكذا في المبسوط في الفرض لا يتحلل الا بالهدي وعن محمد أحرمت باذن الزوج قبل أشهر الحج فله ان يحللها وان أحرمت في أشهر الحج فليس له أن يحللها وان كان في بلاد بعيدة فيخرجون منها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج أهل بلدها لم يكن له ان يحللها وان أحرمت قبل ذلك بقدر متفاوت كان له ان يحللها الا ان يكون احرامها قبل ذلك بأيام يسيرة كذا في الحاوي الا ان حق العبارة أن يقول في صدر الجملة فان أذن الزوج اياه بحجة الاسلام مطلقاً فأحرمت قبل أشهر الحج الى آخره فانه اذا أذن لها ان تحرم قبلها فليس له تحليلها على ما لا يخفى ثم الاذن قبل الاحرام ظاهر وأما بعده فمفصل أيضاً بقوله أصبت أو أحسنت أو رضيت ففعلك أو أجزت أو أذنت لك في المسير الى مكة ونحو ذلك ولا يكفي مجرد رؤية احرامها والسكوت عنها

• (فصل في التحال) • أى في آدابه (واذا علم) أى المحصر (انه) أى الشأن (قد ذبح هديه) أى الذى به شبه (بالحرم) أى في أرض الحرم (وأراد أن يتحلل) أى يخرج من احرامه لعدم لزومه عليه (بفعل أدنى ما يحظره من الاحرام) أى يمتنع من بقائه والاولى أن يقال أدنى ما يحرم بالاحرام من قص شارب أو قلم ظفر أو تطيب عضو (ولا يجب عليه الحلق) أى ولا التقصير خلفاً عنه (وان فعله غشياً) أى مستحسن وطريقته محتمل انه مندوب أو سنة أو مباح كما سيأتي بيانه (ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح) أى ولو في الحرم (حتى يتحلل بفعل) أى من محظورات الاحرام ولو بغير حلق فان الحلق ليس بشرط عندهما على ما في البحر الزاخر وعند أبي يوسف عليه الحلق وان لم يفعل فلا شيء عليه وهـ ذابغة تفتى انه مسنون لا واجب فلا خلاف كذا في الطرابلسي وقال البخاري وهذا يدل على ان الحلق مندوب اليه للمحصر وليس بواجب ولا مسنون عنده وأن المراد من قوله عليه استحسانا لا غير لان ترك الواجب بوجوب الدم وترك السنة بوجوب الاساءة ولم يذكر واحداً من الامرين فعلى هذه الرواية لا يتحقق الخلاف في المسئلة بخلاف ما روى في النوادر عن أبي يوسف انه واجب عليه لا يسهل تركه فان تركه فعليه دم وفي مختصر الطحاوي ان لا يوجب يوسف ثلاث روايات في رواية يجب وفي رواية يستحب وفي رواية لا شيء عليه انتهى وفي شرح الآثار للطحاوي تكلم الناس في المحصر اذا فحر هديه هل يحلق رأسه أم لا فقال قوم ليس عليه ان يحلق ومن قال بذات أبو حنيفة ومحمد وقال آخرون بل يحلق فان لم يحلق حل ولا شيء عليه ومن قال ذلك أبو يوسف وقال آخرون يحلق ويجب ذلك عليه انتهى والقصر على حكم الحلق كما لا يخفى ومال الطحاوي الى هذا القول أقول والله لانه متفاد من ظاهر ما ورد في الاحصار من الآية وما صدر عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث من التأكد والمالعة في أمر الحلق من غير الاكتفاء بالتقصير كما يتضح حكمه في علم الحديث والتفسير وهذا وفي النخبة اختبار قوام الدين شارح الهدي وجوب الهدي مطلقاً سواء كان في الحل والحرم ثم اعلم انه لا يجوز ذبح المحصر الا في الحرم عندنا وكذا عند مالك فاذا ذبح فقد حل بمجرد الذبح ويتفرع

عليه قوله (ولو ذبح) أي الهدى في أرض الحرم (فسرق) أي به ذبحه (لا شيء عليه) لأنه إنما
يجب عليه الأمانة لا الإعطاء (وان لم يسرق تصدق به) أي تملكها وأباحه ولو في أرض الحرم
(ولو ذبح قبل الميعاد يوم) أي مثلاً (جائز) أي مثله به بخلاف ما إذا كان بعده ولو بساعة
(ولو نزل) أي المحصر (أنه) أي الهدى (ذبح) في أرض الحرم (فظهر خلافه) أي بان لم يذبح
أو ذبح في الحل أو بعد الميعاد والحال أنه ارتكب به بعض المحظورات بناء على ظني أنه مخرج من
الأحكام بذلك الذبح (فعليه لما ارتكبه من المحظورات الجزاء) أي من أنواع الكفارات (وان
أكل من الهدى الوكيل) أي ولو باذن الموكل (ضمن قيمة مأكل كل إن كان غنياً) أي مالكاً لثياب
(ويتصدق بها على الفقراء) أي عن المحصر (ولو ذبح المأمور) أي هدى المحصر (ثم زال
احصاره) أي احصار الأحرار (خفاء) وكذا إذا لم يبعه (لم يضمن) أي المأمور شيئاً
(فصل في زوال الاحصار إذا زال احصار الحرم بالحج فهو) أي زواله (لا يخلو عن أحد
الوجوه الخمسة) وجه المحصر أنه (أما أن يزول) أي الاحصار (قبل بعث الهدى) أي وهو
ظاهر ولا يتصور تهديمه والوجه الأول (أو بعده) يعني وهو لا يخلو أن يكون كما قال (في وقت
يقدر على ادراك الحج والهدى) أي معا وهو الوجه الثاني (أو في وقت لا يقدر على ادراكهما
جميعاً) وهو الوجه الثالث (أو يقدر على ادراك الهدى دون الحج) وهو الرابع (أو بالعكس)
بأن يقدر على ادراك الحج دون الهدى وهو الخامس فإذا عرفت ذلك (ففي الوجه الأول وهو أن
يزول) أي الاحصار (قبل البعث) أي بعث الهدى (والثاني) أي في وجهه أيضاً (وهو أن يزول
في وقت يقدر على ادراكهما يلزمه) أي في الوجه (التوجه) أي يجب عليه المضى بالاتفاق
(ولا يجوز له التحلل) أي حينئذ (ويفعل بهديه ماشاء) أي من يبيع أو هبة أو صدقة وغير ذلك
(وفي بقية الوجوه) أي من الوجوه الخمسة وهي الوجوه الثلاثة (لا يلزمه التوجه) ويجوز له أن
يحلل بالهدى) أما فيما لا يقدر على ادراكهما جميعاً فلا يلزمه المضى لعدم فائدة ما جازله التحلل
اتفاقاً وأما فيما يقدر على ادراك الهدى دون الحج فكذلك لا يلزمه المضى اتفاقاً على ما في الروايات
المشهورة في المذهب إلا ما جاء في رواية نثرانة الأكل حيث قال فلو بعث بالهدى ثم قدر أن يدركه
قبل ذبحه لم يسهه أن يقيم ويحلل بالهدى إلا إذا لم يقدر على ادراكه فإنه يظهره قد يتبادر منه
أن ضميره راجع إلى الهدى كما توهم المصنف على ما يفهم من كلامه في الكبير ولكن الصواب
أن مرجعه إلى الحج والاقبل من تناقض بين كلاميه حيث يصير التقدير ثم قدر أن يدركه إلا إذا لم
يقدر على أن يدركه فأدركه وأدركه (الأي الوجه الأخير) وهو أن يقدر على ادراك الحج دون
الهدى (الأفضل له التوجه) الصواب أن يقال جازله التحلل ولا يلزمه المضى استصحاباً (وفي رواية
يجب) أي يلزمه المضى ولا يجوز له التحلل قياساً وهو قول زفر ورأيه الحسن عن أبي حنيفة وهو
الأفضل اتفاقاً ثم قوله (وهو) أي الوجه الأخير (أن يدرك الحج دون الهدى) بيان للمبهم المتقدم
وقد تقدم ثم هذا الوجه أغما يتصور على مذهب أبي حنيفة لأن دم الاحصار عند لا يتوقف بإمام
الحكم بل يجوز قبلها فيتصور ادراك الحج دون الهدى وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وأما على
مذهب أبي يوسف ومحمد فلا يتصور وهذا الوجه في المحصر لأن دم الاحصار عندهما يتوقف بإمام
الحكم في يدرك الحج يدرك الهدى وأما المحصر بالعمرة فيتصور في حقه بالاتفاق لعدم توقفه

بأيام النحر من غير خلاف (وان زال احصار القارن لكن لا يدرك الحج ولا الهدى لا يلزمه الذوبح) أى الى مكة لعدم الفائدة بتدرك أحدهما (بل ان شاء حل بالهدى) أى صبر حتى يحل بذبح الهدى (وان شاء توجبه) أى الى مكة (ليتحلل بأفعال العمرة) ولا شك ان هذا هو الافضل (وله) أى القارن المحصر (في هذا) أى فى ضمن هذا الحكم المذكور من التخيير المـطـور (فائدة) أى عظيمة (هى انه لا يلزمه عورة فى القضاء) لكن فيه اشكال حيث ورد هنا اعتراض وسؤال ويـبـانـه انه اذا كان المحصر قارنا فينبغى أن يجب عليه اتيان العمرة التى وجبت عليه بالشروع فى القران حيث قدر عليها وأوجب بانه لا يقدر على أدائها بالوجه الذى التزمه وهو كونه على ما يترتب عليه الحج اذ بقوات الحج فأت به ذلك كذا فى الخبازى والفتح (وأما المعتمر) أى المحصر (ان زال احصاره قبل بعث الهدى أو بعده فى وقت يقدر على ادراكه) أى ادراك الهدى فى الصورتين (يلزمه التوجه) أى اجاعا (وان لم يقدر على ادراك الهدى) أى بعد بعثه (لم يلزمه التوجه) أى بالاتفاق بين الامام وصاحبيه (ولا يتصور فى حقه) أى المعتمر المحصر (عدم ادراك العمرة) لان وقتها جميع العمر من غير تعيين شهر وتقييد يوم بخلاف الحج فانه مختص بزمان مخصوص ثم اعلم انه اذا زال احصاره بعد فوات الحج ولم يبعث الهدى صار حكمه حكم القات فقد ذكر عز بن جماعة فى منسكه ان عند الحنفية اذا صار الاحرام متوقعا زال الحصر فقاته الحج والحصر دائم لتحال بعمره ولا يكون محصر ويجب عليه القضاء ولا يحتاج الى احرام جديد للعمرة عند أبى حنيفة ومحمد بل يؤتىها باحرام الحج وعند أبى يوسف يحتاج الى احرام جديد للعمرة ولولم يتحلى لا يحج فى العام القابل بذلك الاحرام وتعهقه المصنف فى الكبير بان قوله عند أبى يوسف يحتاج الى احرام جديد وهم لان عند من ينقلب احرامه احرام غمرة من غير تجديد كما سـمـأى بيانه فى باب القوات انتهى وسيجيى برهانه ان شاء الله تعالى لكن قول ابن جماعة والحصر دائم لتحال بعمره ولا يكون محصر اظهر التناقض ولعل مراده أن حصره عن الوقوف مستمر ولا يكون محصر اعن الطواف فتأمل لا تلتفت فى وحل الخلاف

• (فصل) • فى بعض فروع الاحصار (ان بعث) أى المحصر بحجة أو عمرة (بالهدى ثم زال احصاره وحدث احصار آخر) أى من المحصر الاول والاخر (فان علم) أى المحصر (انه يدرك الهدى) أى حيا (ونوى به احصاره الثانى) أى بعد تصوره اذ (كـ) (جاز وحل به) أى ان صحت شروطه (وان لم ينول لم يجز) أصلا (ولو بعث هديا لجزا مـصـيـده أو قـادـبـدنه وأوجبها تطوعا ثم أحصر) أى الآخر (ونوى) الاولى فنوى (ان يكون) أى الهدى فى الصورتين (لا حصاره جاز وعليه ما قامه غيره مقامه) أى لجزا مـصـيـده واجبا بطوعه خلافا لابى يوسف

• (فصل فى قضاء ما أحرم به) • اذا حل المحصر (أى من احرامه مطلقا) (بالذبح) أى بذبح الهدى فى الحرم فى قضاء ما أحرم به تفصيل بينه بقوله (فان كان احرامه) أى الذى حل به منه (للحج) أى فقط (فعليه قضاء بحجة وعمرة) فيه انه لا يصح اطلاقه بل يحتاج الى تقييد مفسد على ما ذكر محمد فى الاصل عن أبى حنيفة حيث قال فان بقى وقت الحج عند زوال الاحصار وأراد ان يحج فى عامه ذلك أحرم وحج وعليه نية القضاء ولا عمرة عليه وذكر ابن أبى مليك عن أبى يوسف عن أبى حنيفة وعليه نـم ان قصد الاحرام الاول وان تحوات السنة فعليه قضاء بحجة وعمرة ولا تستطع عنه

تلك الطلعة الاقيمة القضاء وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان عليه قضاء حجة وعمره في
 الوجهين جميعا وعليه نية القضاء فيه ما وهرة قول زفر ثم اعلم انه اذا أحصر في حجة الفرض وحل
 منها يلزمه القضاء عند الاربعة كما في التلوع عنه لنا وأحد في رواية (وان كان) أي المحصر
 (قارنا عليه حجة وعمرتين ويخير) أي عند ارادة القضاء (ان شاء يقضى بشران) أي بان يجمع
 بين حجة وعمره ثم يأتي بعمره (أو افراد) أي بكل من الثلاثة وهذا اذا لم يقض في سنة الاحصار أو ما
 اذا زال الاحصار بعد الحل بالذبح والوقت يسع تجديد الاحرام والاداء فاعلم عليه عمره
 القرآن على ما هو في رواية الاصل كذا ذكره ابن الهمام (وان كان) أي المحصر (معترفا له
 عمره لا غير) وقضاه في أي وقت شاء لانه ليس لها وقت معين (وتجبنية النساء) أي فيما اذا
 كان الاحصار حجة انتافا (اذا قضاه) أي ما أحرم به (بعد تحوّل السنة في الذل) أي في أسرار
 غير الفرض (اما ان قضاه في عامه ذلك أو كان حجه) أي الذي أحصر به وتحال عنه يتبع هديه
 (حجة الاسلام) أي أول فرضه (فلا يحتاج الى نية القضاء وان تحولت السنة) أي بان ينوي حجة
 الاسلام من قابل قضاء لانه باقية في ذمته ما لم يذبحها ولم يخرج وقتها البصير قضاء لان العمر كما
 وقت ادائها كذا ذكره ابن الهمام وأشار اليه قاضيخان (وكذلك وجوب العمرة مع الحج فيما
 اذا قضى بعد تحوّل السنة وان قضاه في عامه لا يجب عليه عمره) وأيضا اعلم ان حجة العمرة مع الحج
 فيما اذا أحصر بالحج اذا حل بالذبح أما اذا حل بأداء العمرة فلا عمره عليه في القضاء لانه صار
 كالنائب (فاذا زال احصاره) أي المحرم بالحج (بعد التحال) أي بالهدى (وأراد ان يجمع من عامه
 ذلك والوقت يسع تجديد الاحرام) أي والاداء (فان أحرم يجمع فليس عليه نية القضاء ولا عمره
 عليه وكذا المرأة اذا حله أزواجهما) أي بعدما أحرمت بجمعة الناقلة (ثم أدن لها) أي بالاحرام
 (فأحرمت وحجت في عامها ذلك) وكذا اذا تحولت السنة فأحرمت على ما ذكره القاضي في شرح
 مختصر الطحاوي (ولو لم يحل المحصر بالذبح حتى فاته الحج فحلل بأفعال العمرة ولا عمره عليه في
 القضاء) يعني أيضا كما في نسخة (ويستوي في وجوب القضاء المحصر بالحج الفرض والنفل
 والمنفون والمنفسد والمباح عن الغير والحر والعبد الا انه) أي وجوب القضاء (على العبد) أي
 وس في فقهنا (بأنه وجوب اداء القضاء الى ما بعد العتق) واعلم انه اذا أحرم على ظن أن عليه
 الحج ثم ظهر عدمه فأحصر فلا قضاء عليه كما صرح به البرزوي وصاحب كشف الاسرار لكن
 ذكر السروجي في الغاية شرح الهداية ان الطان في الحج يلزمه الماضي فيه والقضاء لو أنفسده
 واختلقوا في القضاء لو أحصر ثم تحال فيه لا يلزمه القضاء لانه صبح نحر وجهه من الاحرام والاصح
 لزوم القضاء لان الاحرام في الاصل لازم والتحال لدفع الحرج والمنشقة وفيما دون ذلك ينفى
 صفة اللزوم معتبرة

(باب القوات)

هو بفتح القاء مصدر كالثبوت على ما في القاموس (فأنت الحج هو الذي أحرم به ثم فاته الوقوف
 بعرفة ولم يدركه شيئا منه) أي من زمن الوقوف ومكانه (ولو ساعة لطيفة) أي لغوية لا عرفية (ولو
 أدرك ساعة من وقته) أي مع مكانه (نهارا) أي بعد زوال عرفة (أو ليلا) أي ليلة المزدلفة الى
 طلوع فجرها (فقد تم حجه) لقوله عليه الصلاة والسلام: «أداء عرفة أو ليلة المزدلفة»

أدرك الحج رواء الطبراني بسند حسن عن ابن عباس فكان الأولى للمصنف أن يقول فقد
أدركه لانه لا يتم الإبركته الثاني وهو طواف الزيارة إجماعا إلا أن يحاول ويؤول بأن مراده
بالتمام نصوره واجتمعه له وبأن قوله (وأمن القوات والفساد) عطف تفسير لما قبله ولذا قال
الشيخ عمر النسفي رحمه الله في تفسيره فقد تم حجه أي أمن القوات فإنه لم يبق عليه ركن
إلا الطواف بالبيت وذلك لا يفوت أي لأن جميع العمر وقته والافعة يتحقق القوات بالموت وقد
يقال لا يفوت به أيضا أن جوز زواته دار كيدنة هذا وقد وقع في عبارتهم تم حجه أيضا فبعضهم ولذا
قال ابن الهمام لا شك أنه ليس التمام باعتبار عدم بقائه شيء عليه فهو باعتبار أمن الفساد
والقوات (ثم إذا فاته الوقوف بهذر) وهو ظاهر أنه لا حرج عليه (أو بغير عذر) أي مع أنه آثم
(سقط عنه أفعال الحج) أي بقيتها (وعليه أن يتحلل بأفعال العمرة صورة) عند أبي حنيفة ومحمد
كما ساقى يانه (فيطوف ويسعى ثم يحاق أو يقصران كان) أي الفات (مفردا) أي بالحج
(وعليه قضاء الحج من قابل) أي عام آت (ولا عمرة عليه ولا دم) أي بخلاف المحصر وقال الحسن
ابن زياد عليه السلام وأشار في شرح الكنتز إلى استحباب الدم للفات عندنا (ولا طواف للصدر)
أي عليه اتفاقا (وان كان) أي الفات (قارنا) أي فينظر (فانه ان كان قد طاف لعمرة قبل
القوات فهو كالمفرد) أي لانه بإدراكه ما خرج من عهدها (وان لم يطفها) أي قبل القوات
(فانه بطواف أو لا عمرة ويسعى لها ثم يطوف طوافا آخر لقوات الحج ويسعى له ويحلق وقد
بطل عنه دم القران) أي لانه دم شكر مرتب على توفيق الجمع بين العبارتين (وعليه قضاء حجة
لا غير) أي لفرغ ذمته من احرام عمرته (وان كان) أي الفات (متمعا بطل تمتعه) أي لأن
شرطه وجود حجه في سنة عمرته (وسقط عنه دمه) لما سبق وجهه (وان ساقه) أي الهدى (معه
يفعل به ما شاء) أي ان كان الهدى لفته بخلاف ما اذا كان هديه تطوعا كما لا يخفى (وعليه
قضاء حجة فقط) أي لفرغه عن عمرته بالسكاية ان لم يسق وفي الجملة ان ساق (ويقطع القارن) أي
الفات (التلبية اذا أخذ في الطواف الذي يتحلل به) لانه لما فات وقت قطع تلبيته بأول رمي
الحصاة صار كأن طوافه هذا قام مقام بقية أفعال حجه ولا يقطع عنه طواف عمرته لانه في حكم
إثناء أفعال حجه وكان حقه التقدم إلا انه أخر لضرورة القوات ثم علم ان أصحابنا اختلفوا فيما
يتحلل به فأتى الحج انه يلزمه ذلك باحرام الحج أو باحرام العمرة فقال أبو حنيفة ومحمد وباكرام
الحج وقال أبو يوسف باحرام العمرة وينقلب احرامه عمرة وقال لا ينقلب والمؤدى ليس بأفعال
العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى باحرام الحجة وهذا معنى قول المصنف صورة فيما سبق
فتدبر والدليل على صحة ما ذكره قوله (ولو جامع الفات قبل طوافه) أي الذي يتحلل به مع السعي
بعده (فليس عليه قضاء العمرة التي يتحلل بها) أي اتفاقا فهذا دليل على ان المؤدى ليس بأفعال
العمرة حقيقة فتقوله (لانها ليست بعمرة) ليس على ظاهره بل معناه ان أفعالها ليست بأفعال
العمرة حقيقة بل صورة كما ينه بقوله (انما هي مثل أفعالها) ومن الدليل أيضا على صحة قولهما
ان فاتت الحج لو كان من أهل مكة يتحلل بالطواف كما يتحلل أهل الآفاق ولا يلزمه الخروج إلى
الحل ولو اتقاب احرامه احرام عمرة وصار معتز الزمة الخروج إلى الحل كذا ذكره وفيه بحث
ظاهر على ما لا يخفى ثم ثمة الخلاف تظهر فيما إذا فاته الحج فأهل بمحجة أخرى حل بأفعال العمرة

من الاولى ويرفض الاخرى عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف بمعنى في الاخرى لانه محرم بالعمرة
أضاف اليها حجة وعند محمد لا يصح احرامه بالثاني (ولو لأهل القائلين بحجة أخرى قبل الفراغ من
الاولى فان كان ينوي به) كان الاخصر والأطهر ان يقال فان نوى به (قضاء القائلين فهي هي) أي
بعينها وتفسيرها قوله (ولا يلزمه بهذا الاللال شيء) أي سوى التي هو فيها فيحصل بالطواف
والسعي كالولم يزل به (وبقائه) أي بالثانية (لغيره) أي لا اعتبارا لها (وعليه قضاء الاولى لا غير)
أي لكون الثانية لغوا (وان نوى به) أي باهلاله (حجة أخرى برفضها) أي الحجة (ويحصل بأفعال
العمرة) لما تقدم مع ما فيه من الخلاف (وعليه قضاء حجتين وعمرة ودم) أي عند أبي حنيفة
خلافه لما تقدم عنهما (ولو لأهل) أي القائلين بحجة (بعمرة ورفضها) وهذا بالاتفاق لانه جمع
بين العمرتين احراما على قول أبي يوسف وعلاء على قولهما (وعليه قضاؤها والدم والحج) أي
قضاؤه أيضا بالاتفاق (ومن أهل) أي بحجتين ثم فاته الوقوف بحال بعمرة واحدة) أي لا يعمرن كما
هو ظاهر القياس (وعليه ما مر) أي من قضاؤها والدم والحج (ولو أن القائلين لم يتحلل) أي
بأفعال العمرة (وبقي محرما الى قابل فخرج بذلك الاحرام لم يصح حجه ومن أهل بحجة فجامع) أي
قبل الوقوف كما يدل عليه قوله (ثم فاته الحج) أي الوقوف كما في نسخة (فعليه دم للجماع ويحل
بأفعال العمرة ولو صح) أي القائلين من قابل (قضاء) أي لحجته (فأفسده) أي بالجماع (لم يكن عليه
الاقضاء بحجة واحدة) أي كن أفسد صومه بالجماع ثم قضاء وأفسده فانه لا يجب عليه الا قضاء يوم
واحد وليس عليه كفارة أخرى لان افساد يوم القضاء كما لا يخفى (ولو قدم محرم بحجة فطاف للقدوم
وسعى ثم فاته الحج) أي بقوت الوقوف (فعليه ان يحل بأفعال العمرة) أي من طواف فرضها
وسعى آخر به (لها) ولا يكفيه طواف التحية الاول) بالرفع نعت للمضاف (ولا السعي) أي ولا
يكفيه السعي المتضمن (في التحال) أي في الخروج عن احرام حجته حتى لو كان قارنا والمسئلة
بجبالها لا يجب قضاء عمرته التي قرنها لانه قد أداها (ولو ان قارنا لم يطف لعمرة ففاته الحج
وجامع) الاول ان يقول فجامع وهو لم يطف بعد لعمرة القران ولا لعمرة التي يتحللها
(فعليه أن يمضي في العمرتين وعليه دمان للجماع وقضاء عمرة القران) أي لانه أفسدها ولا يجب
عليه قضاء التي يتحلل بها (وقالت الحج لا يكون محصرا) أي لاحقية ولا حكما (ولا يحل بيعت
الهدى) أي بل عليه ان يحل بأفعال العمرة (والعمرة لا تقوت) أي بالاجماع لانها غير موقفة
(فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج) (أربعة) (الفوات) أي فوت الوقوف (والاحصار)
أي عن الوقوف فانه في حكم الفوات ولو كان فرق بينهما في حكمه فبقي التحال عن احرامهما
(والانفساد) أي بالجماع ولو كان يلزمه اتيان بقية أفعال الحج (والرفض) أي رفض احرام الحج
بعد احرامه به سابقا فانه يجب عليه قضاء الثاني بالاتفاق وزاد في الكبير وتحليل الرجل زوجته
أو أمته أو عبده أي اذا أسرموا بالحج على تفصيل ما سبق ثم قال ويلحق بهاد خول مكة بغير احرام
أي فانه يجب عليه احرام أحد التسكين منهما الحج أو العمرة ولعل هذا وجه الالتحاق حيث
لا يجب عليه تعيين الحج لكن في اطلاق القضاء عليه مسامحة لان القضاء فرع فوت الاداء فذا
ولا يشترط لسقوط القضاء احرامه من حيث أسرم أو لا ولا من الميقات وانما يجب الاحرام من
الميقات مطلقا ثم هذه الاسباب الاربعة موجبة لقضاء العمرة الا الفوات لعدم تصوره في حقها

لان جميع العمر وقتها (وحكم فوات الحج عن العمر) أى بعد انقضاءه قبل تحقق ادائه (انه اذا مات من عليه الحج) أى فلا يتخلون أحد الوجوه الثلاثة (ان أوصى بالايجاج عنه) أى على الوجه الذى يأتى تفصيله (يحيى عنه) أى بشر وطه (ويسقط به عنه الفرض) أى اجبا (وان لم يوص به) أى مطلقا أو اوصا غير صحيح (انتم) أى تحقق انتم ترك حجة وبقي في ذمته فهو تحت حكم الله ومنسبته باعتبار مغفرته وعقوبته وهذا اذا لم يحيى عنه أحد من غير وصيته (وان تبرع عنه الورثة) أى من ماله أو من عندهم فالاجنبى في حكمهم (تجزئه) أى هذه الحجة عما في ذمته (ان شاء الله تعالى) اعلم ان من عليه الحج اذا مات من غير وصية يأثم بلا خلاف أما على القول بالوجوب على الفور فلا اشكال وأما على القول بالوجوب على التراخي فان الوجوب يتضيق عليه آخر العمر في وقت بمقتل الحج وحرم عليه التأخير فيجب عليه ان يفعل ان كان قادرا وان كان عاجزا عن الفعل بنفسه بحزم معتقرا ويجزئه الاداء بما له بالبابه غيره من باب نفسه بالوصية فيجب عليه ان يوصى به فان لم يوص به حتى مات أثم بتقوية الفرض عن وقته مع امكان الاداء في الجملة فيما ثم لكن بسقط عنه في حق أحكام الدنيا حتى لا يلزم الوارث الحج من تركه وان أحب الوارث ان يحج عنه حج قال الامام الاعظم وارجو ان يجزئه ذلك ان شاء الله تبارك وتعالى

(باب الحج عن الغير)

اعلم ان الاصل في هذا ان للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره من الاموات والاحياء حجا أو صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها كالأول القرآن وسائر الأذى فإذا فعل شيئا من هذا وجعل ثوابه لغيره جاز بلا شبهة ويصل اليه عند أهل السنة والجماعة لكن الاستحباب لا يصح عندنا في باب الحج على ما صرح به في التحفة وكذا صرح بعدم الجواز في الوفاة وجميع البحرين والمختار والمحيط قال الزيلعي وكره الجعل ان وجد في ومراده به ضرب الامام الجعل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد لانه يشبه الاجر على الطاعة فحققت حرام فيكره ما أشبهه فقد صرح ابن الهمام بأن حقيقة الاجرة على الطاعة حرام فما أشبهها مكره وعلاه العيني بان الجهاد حق الله تعالى فلا يجوز أخذ الاجرة عليه فإذا تمحض أجره كان حراما واذا أشبهها كان مكروها وهو الى الحرام أقرب انتهى وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيرها من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولنا ما روى ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لى أبوان ابرهما حال حياتهما فكيف ابرهما بعدهم وتم ما قال له عليه الصلاة والسلام ان من البر بعد البر ان تصلى لهم ما مع صلاتك وان تصوم لهم ما مع صيامك رواه الدارقطني وعن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا من مرعى المقابر وقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الاجر بعدد الاموات رواه الدارقطني وعن أنس رضي الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اننا تصدق عن موتانا ونحج عنهم ويدعولهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل اليهم ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدي اليه رواه أبو حفص الكبير العكبري وعنه عليه الصلاة والسلام انه ضحى بكبشين أملحين أحدهما عن نفسه والاخر عن أمته رواه الشيخان أى جعل ثوابه لأمته وهذا

تعلم منه صلى الله عليه وسلم ان الانسان يتقدم على غيره والاقتداء به هو الاستمسك بالعمدة
الوثيق وأما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى نفسه معان كثيرة ليس هنا محل بسطها فان
المسئف (اعلم ان كل من وجب عليه الحج) أي حجة الاسلام والقضاء والذروة وهو قادر على
الاداء بنفسه وحضره الموت أو خافه فيجب عليه الوصية بالايجاج عنه بعد موته فان قدر عليه
أولا (ويجزى عن الاداء بنفسه) أي بعده (يجب عليه الاجاج) أي بان يصح عنه في حال حياته
أو بعد مماته (ان فرط) أي قصر (في التأخير بان وجب عليه فلم يخرج اليه في عامه) وفيه الآية
الى ان وجوب الايصاء انما يتعلق بمن لم يصح بعد الوصية اذ لم يخرج الى الحج حتى مات فاما من
وجب عليه الحج فخرج من عامه لمات في الطريق لا يجب عليه الايصاء بالحج لانه لم يؤخر بعده
الايجاب ولم يصر في هذا الباب كذا في التبيين والفتاوى السراجية قال ابن الهمام وهذا
قبله من وتفصيل مستحسن ينبغي ان يحفظ (وان مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الحج)
أي وجوب تعلقه في الجملة ولو حصل شروط البقية (ولا يجب عليه الوصية به) أي بالايجاج عنه
بعد موته ففي كتاب روضة الامة في اختلاف الائمة من لزمه الحج فلم يصح حتى مات قبل التمكن من
ادائه سقط عنه الفرض بالآفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عند الشافعي وأما هذا
أطلق فيما سبق قوله ويجزى منه بقوله (ويصح في العجز بالموت والحبس والمع) أي ويجزى منهما
بالاكراه (والمرض الذي لا يرجى زواله) أي كالزمن والفالج (وذهاب البصر) أي بان صار أعمى
(والعرج) بفتحين (والهروم) بفتحين أي الكبر أي الذي لا يقدر على الاستمسك معه (وعدم
المحرم) أي بالنسبة الى المرأة (وعدم أمن الطريق) أي باعتبار الغلبة (كل ذلك اذا استقر الى
الموت) والحاصل ان وجوب الايصاء اعمايته ابتداء اذا كان صحيح البدن عند أبي حنيفة على
الصحيح فمن لم يكن صحيح البدن لا يتعاقبه وجوب الايصاء فلا يجب عليه الاجاج وعندهما اذا
كان له مال تعلق به وان كان زمانا ومفاجعا على ما سبق من أن الشرائط عندنا حجة الجوارح
خلافها لما وقد تقدم في باب شرائط الحج من ان قوله ما رواه الحسن عنه قال ابن الهمام وهي
أوجه واختارها الكرماني

● (فصل في شرائط بخوار الاجاج) أي مطلقا (والنسيابة عن حجة الاسلام) أي خاصة وجلتها
عشرون (الاول وجوب الحج) أي بالمال (فلو أوج فقيرا وغيره بمن لم يجب عليه الحج عن الفرض)
أي عن فرضه وهو متعلق بأج (لم يجزى غيره عنه) أي عن فرضه (وان وجب بعد ذلك) لان
النسيابة السابقة لا تجزى عن وجوب العبادة اللاحقة ثم ما ذكره انما هو شرط وجوب الحج
لا شرط جواز الاجاج وكذا قوله في الكبير ومنها ان يكون له مال يجب به الحج فالظاهر ان يقال
ومنها أو الاول ان يكون له مال يصح عنه ويتفرع عليه حينئذ ان يقال فلو كان فقيرا صحيح البدن
لا يجوز حج غيره عنه فرضا بخلاف حجه عنه فلا ان دام به الفقر الى ان يموت لان المال شرط
الوجوب فان من لا مال له لا وجوب عليه فلا ينوب عنه غيره في اداء الحج الواجب ولا واجب
كذا في البدائع والحاوي وقد قال صاحب السراج الوهاج في قول من قال ولو حج على الفقر
فدام به الفقر الى ان يموت لم يجزه الحج أراد بذلك من كان له مال ثم افتقر والا فقيرا لا يجب عليه
انتهى وهو تقييد كما لا يخفى (الباني العجز المستدام من وقت الاجاج الى وقت الموت) أي فان

زال قبل الموت لم يجز حج غيره عنه فرضا (فلو أوجع المعضود) أى كالمريض سواء برجى برؤءه أم لا
 وكالمحبوس (كان أمراه) أى أمر وقوع حج غيره عنه (موقوفان استمر عذرهم) أى مما يمنعه عن
 اداء حجه بنفسه. (الى الموت) أى بان مات وهو مريض أو محبوس (جازوان زال عذرهم) أى
 بزوال حبسه أو بزيادته من مرضه ونحوه قبل الموت فى وقت يمكن له أن يؤديه بنفسه (وجب عليه
 الاداء بنفسه) أى المباشرة بنفسه (وظهرت نفقة الاول) وهذا أولى من عبارته فى الكبير لم يجز
 حج غيره فتأمل ثم المرأة اذا لم تجد محرما ولا زوجا لا تجزى الى الحج الى أن يبلغ الوقت الذى تجزى
 عن الحج فحينئذ تبعث من يحج عنها أما قبل ذلك فلا يجوز اتوهم وجود المحرم فإن بعثت رجلا
 ان دام عدم المحرم الى ان مات فذلك جائز كالمريض وفى شرح النفاية للبرجنسدى قال الامام
 أبو بكر محمد بن الفضل اذا لم تجد محرما تبعث من يحج عنها فان دام عدم المحرم الى موته فذلك جائز
 وقيل لا يجوز له ذلك اتوهم وجود المحرم يعنى الزوج أو ظهور أمر آخر والله أعلم وهذا كما
 مبنى على ان عدم هذه الاعذار ليست من شرائط الوجوب بل من شرائط الاداء وأما قوله
 فى الكبير والاجاج عن الزمن والاعمى على أصل أبى حنيفة جائز ان الزمان والعمى لا يرجى
 زوالهما عادة فوجد الشرط وهو العجز المستدام الى وقت المزمع كذا فى البدائع فشكل لان
 سلامة البدن شرط الوجوب على الصحيح من مذهب أبى حنيفة فلا يجب الاجاج بالاشبهة وأما
 نقله عما فى الفتح بقوله ولو أوجع عنهم يعنى الزمن والاعمى والمقعد والمفلوج ونحوهم وهم
 آيسون من الاداء بالبدن ثم صحوا وجب عليهم الاداء بانفسهم وظهرت نفقة الاول فلا إشكال
 فيه على كل قول فتأمل (الثالث وجود العذر قبل الاجاج) وفيه ان هذا الشرط شمله بما قبله (فلو
 أوجع صحيح) أى غيره (ثم يجزى لا يجزى) أى كفى قاضيهان والخالصة قال ابن الهمام وهو صحيح لانه
 أدى قبل وجوب سبب الرخصة (الرابع الامر) أى بالحج (فلا يجوز حج غيره عنه بغير أمره ان
 أوصى به) أى بالحج عنه فان أوصى بأن يحج عنه عنه فتطوع عنه أجنبي أو وارث لم يجز (وان لم
 يوص به) أى بالاجاج (فبغير عنه الوارث) وكذا من هم أهل التبرع ونحوه (فحج) أى الوارث
 ونحوه (بنفسه) أى عنه (أو أوجع عنه غيره جاز) أى ذلك التبرع أو الحج أو الاجاج أو ما ذكر
 جميعه والمعنى جاز عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله فى الكبير ومصلحه ان ما سبق يحكم
 لجواز البتة وهذا مقيد بالمشيئة فى منسك السروجى لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص
 به فحج رجل عنه أوجع عن أبيه أو أمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجزى به ان
 شاء الله تعالى وبعد الوصية قال يجزى به من غير مشيئة أى من غير ذكر المشيئة وقيد الاستثنائية
 (الخامس عدم اشتراط الاجرة) أى على الصحيح كما سبقت اليه التلويح فان شرط وقوع الحج عن
 الحاج دون الامر وهذا الشرط أعنى عدم جواز الاستنجار عليه مذكو رضى عامة الكتب
 كالأهداية والقدرى والكافى والكنز وغيرهما بما يعسر عداها وصرح فى المنهاج فقال ولا يجوز
 الاستنجار على الحج عنه وصورته كما قال المصنف (فلو استأجر رجلا بان قال له استأجرتك على ان
 تحج عني بكذا لا يجوز حج عنه) زاد فى الكافى ولا يقع حجة الاسلام عن المأمور (وان قال
 أمرتك ان تحج عني من غير ذكر الاجارة يجوز) قال ابن الهمام فى فى قاضيهان من قوله
 اذا استأجر المحبوس رجلا يحج عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس اذا مات فى الحبس

ولا يجبر أجر مثله في ظاهر الرواية مشكل لا يجرم أن الذي في الكافي للعالم أبي النضر في حقه
 المسئلة ولو أفتقه من نفسه هي العبارة المحرقة وزاد أيضا حقه في المبدع وطقتال وهذه النفقة
 ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفاية انتهى فقبح أن غنمه ما أجبر بجاز الأمر إذا
 لم يكن ما ذكر في كتاب آداب المفتين لا يجوز الاستعجار على الحج فان فعل جاز وله نفقة مثله
 لآلة ل هذا التأويل ويمكن أن يقال أنه تنبيه التسمية بذلك الاستعجار ويحق الأمر بأداء الحج
 عنه فيصح وقد صرح به في التأويل الكرماني فقال لأنه إذا فسدت الأجزاء بقي الأمر بأداء
 الحج عنه فوجب نفقة مثله وفي الكفاية لو استأجر للعجم عنه من الميقات وقع الحج عن المجموع
 عنه في رواية الأصل عن أبي حنيفة انتهى وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو المذهب
 والله أعلم (السادس) أن يخرج مال المجموع عنه أي الميت (فإن تبرع الحاج عنه على نفسه
 لم يجز) أي عنه حتى يخرج ماله والمعتبر في ذلك أن يكون أكثر النفقة من مال الأمر والقصاص
 كون الكل من ماله إلا أن في الترام ذلك حرجا فيما فاقه اعتبار القليل استعساما وإن قال
 (وانفق أكثر النفقة من مال الأمر والاقبل من ماله يجوز وانفق الكل أو الأكر من
 مال نفسه ان كان في المال المدفوع إليه وفاء) أي لجزء (يرجع به فيه) أي لآلة قد يتولى بالانفاق
 من مال نفسه بغير الحاجة ولا يكون المال حاضر فيجوز ذلك كما قاله ابن الهمام (ويجزيه
 وإن لم يكن فيه وفاء بالنفقة فالحكم لا أكثران كان الأكر من مال الميت جاز والافلا) في
 قاضيان إذا لم يكن مال الميت فانفق من مال نفسه فان كان أكثر النفقة من مال الميت فهو
 جائز والافله وضامن وفي الكرماني أن اتفق المال عن نفقة الطريق فاستدان وأفتق من مال
 نفسه ان كان معظم النفقة من مال الميت فهو جائز والافله وضامن وفي خزانة الأكل لوضاعت
 النفقة في الطريق فخرج الأمر عن الميت من مال نفسه فاه تطوع للميت ولا يرجع بالنفقة على
 أحد (ولو حج عنه أباه) أي مثلا ولا تفكدهم ببقية وراثته (من ماله) أي من مال نفسه (الرجع
 في التركة جاز) أي ان أوصى بان يحج عنه (ولو حج لا يرجع لم يجز وإن أمره الميت) أي بان يحج
 عنه من ماله بغير رجوعه في خزانة الأكل لو حج الوارث عن الميت على أن لا يرجع في التركة لم يقع
 عن الميت عن فرضه وإن أمره الميت هذا وفي قاضيان إذا أوصى بان يحج عنه فاجب عنه الوارث
 من مال نفسه ليرجع من مال الميت جاز وله ان يرجع من مال الميت ولو فعل ذلك أجنبي لا يرجع
 ولو أوصى بان يحج عنه فاجب الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الإسلام
 انتهى وفيه بحث لا يخفى (ولو خلط النفقة) أي من مال الميت (بمال نفسه بضمين) أي بالنفقة
 المخلوطة (وان حج وأنفق) أي من مال نفسه (جاز) أي حجه عنه (وبرئ من الضمان) أي بانفاقه
 ولم يوقف على راء الوارث قال الطرابلسي لو أخذ مال الميت وخطط به مال نفسه مخرج عنه وأنفق
 خمسة مائة درهم قال محمد يجوز الحج عن الميت ولا ضم إن عليه بالخلط ولو اتجر بمال الميت أي
 من غير خلط بماله نفسه (ورج فيه يجزيه الحجة) أي ويدفع الزيادة إلى الوارث لكن في الكرماني
 وإن أخذ الدراهم ليحج عنه لم يماشتري بها مع التجارة قال هذا رجل خان لا يجوز ويكون
 الشراء لنفسه والحج عن نفسه وهو ضامن انتهى وهو مخالف بإطلاقه لما في نفسه أن يشارى لـ
 أخذ المال واتجر ورج فيه وحج عن الميت قال أبو حنيفة يجزيه الحجة وهرقول أبي يوسف وقال

محمد يضمن جميع المال للميت والحج عن نفسه وفي المحيط ولو اشترى به امتاعا لنفسه للتجارة ورجع
 بمثله عن الميت برد النفقة والحج عن نفسه ذكره في المنتقى وفيه إيماء إلى الفرق بين من يشتري
 به للتجارة متاعا لنفسه أو نفقة المال الميت تبرعا لكان روى هشام عن أبي يوسف قال يتصدق
 بالربح وقد أجزأت الحجة عن الميت في قول أبي حنيفة وهو الأصح كما لو خطها بدراهم نفسه حتى
 صار ضامنا من حج عن الميت وفي قول الربيع له هذا وفي الكرماني ذكر الاتفاقية أبو الميت في فتاويه
 وفي النوازل سئل بعضهم عن الرجل يأخذ الدراهم ليحج عن الميت فانفق من هذه الدراهم قبل
 الخروج قل أو أكثر صار ضامنا للمال فان حج كان ذلك عن نفسه وحج الميت على حاله (السابع ان
 يحج را كان اتسع المال) أي ثلثه (فلو حج ماشيا ولو بأمره) أي بالحج ماشيا (يضمن النفقة
 وكذا الولي بأمره) أي وحج المأمور ماشيا (وأما من مؤنة الكرامة لنفسه) أي فإنه يضمن النفقة
 ويحج عنه را بكان نفقة الركوب أكثر فكان الثواب أو فزركذا قال محمد ان حج على جمار كره له
 والجار أفضل كذا قال المصنف في الكبير والاطهر ان كراهته لا تكون غير منجملة لافرا به
 أولاه على خلاف السنة بقراءة قوله والجل أفضل لالكون نفقة ركوبه أكثر فانه قد يكون
 نفقة ركوب الجمار أو فرغ العبدة في الركوب والمشى لا أكثر فلو قطع أكثر الطريق ماشيا فهو
 كقطع الكل ماشيا وركوب الأكثر ركوب الكل ثم عدم الجواز ماشيا على الاتفاق محمول على
 ما اذا اتعت النفقة للركوب كما أشار إليه بقوله (وان ضاقت النفقة عن الركوب) أي بان كان
 ثلث ماله لا يبلغ الآن يحج ماشيا (فحج عنه ماشيا جاز) لكان لو قال رجل أنا أحج عنه من بلده
 ماشيا روى عن محمد لا يجوز به ويحج عنه من حيث يبلغ را بكاروى الحسن عن أبي حنيفة ان
 أحجوا عنه من بلده ماشيا جاز وان أحجوا عنه من حيث يبلغ را بجاز وأعل وجه الأول زيادة
 كمية المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية (ولو أوصى ان يعطى بعيره هذا) أي بعينه وخصوصه
 (رجلا) أي ولو غير معين (يحج عنه فاكرام الرجل) أي أعطاه بالكرام والاحرة (وأففق الكراء
 على نفسه) أي في الطريق (وحج ماشيا جاز) أي عن الميت استحسانا قال الطراباسي وهو الأصح
 وقال ابن الهمام وهو المختار ثم يرد البعير إلى ورثة الميت قال أبو الميت في النوازل وعذرى ان
 الحج عن نفسه وهو ضمان نقصان البعير الا ان يكون الميت فوض إليه ذلك (الثامن ان يحج
 عنه من وطنه ان اتسع الثلث) أي ثلث مال الميت (وان لم يتسع) أي الثلث (يحج عنه من حيث
 يبلغ) أي استحسانا (وان لم يمكن) أي ان يحج عنه بثالث ماله (من مكان بطلت الوصية) وأعل
 المكان مقيد بما قبل المواقيت والافأدنى شيء يمكن ان يحج عنه من مكة وكذا الحكم اذا
 أوصى ان يحج عنه بماله وسعى مبالغه فانه ان كان يبلغ ان يحج عنه من بلده حج عنه منه والافن
 حيث تبلغ (ومن خرج) أي بنفسه (حاجا) أي مريدا للحج لا قاصدا لغيره كالتجارة ونحوها
 (فقات في الطريق وأوصى ان يحج عنه يحج عنه من وطنه) أي عند أبي حنيفة وعندهما من
 حيث مات على ما في الجامع الصغير وفي شرح جامع الكبير ولو خرج ومات فان عين مكانا بعنى
 من الموضع عين الموضع وهو مكان الموت أو بلده لا غير يحج عنه منه والافن موضع الموت
 استحسانا وفي القياس من بلده وقال شمس الأئمة اذا كان غنيا حين خرج وأطلق ان يحج عنه
 يحج عنه من وطنه وان صار غنيا في المكان الذي مات فيه يحج عنه من ذلك الموضع وكذا اذا

خرج الحج عند أبي حنيفة وقال يخرج عنه من حيث بلغ ولو خرح للحج ثم أقام في بعض البلاد
حتى تحوات السنة ثم أوصى بالحج مطلقا يخرج عنه من بلد أو اتفاقا وفي شرح الجامع لقاضي
لخرج غير سفر الحج كالتجارة في الطريق وأوصى بأن يخرج عنه به يخرج عنه من وطنه اتفاقا
(وكذا) أي الخلاف (لومات الحاج عنه في الطريق يخرج عنه من وطنه) أي عنده من حيث
بلغ الأول عندهما (ولو كان للموصى وطن) أي متعددة (يخرج عنه من أقرب أوطانه
إلى مكة وإن لم يكن له وطن) أي مطلقا (فمن حيث مات) أي لأنه صار بمنزلة وطنه وأما ما وقع
في الكبير من قوله وإن لم يكن له وطن فليس في محله إذ لا يلزم من نفي وجهه نفي مقرره ثم قال
في الفتوح ولوعين مكانا جاز منه اتفاقا (ولو أوصى) أي من له وطن (أن يخرج عنه من غير بلده يخرج
عنه كما أوصى) أي على وفق ما أوصى به (قرب) أي ذلك المكان الموصى به (من مكة أو بعد ولو
أوصى خراساني بمكة أو مكي بالري) بفتح الراء وتشديد الباء بلد بالعراق (يخرج عنه من وطنه) أي
عند الإطلاق ومبنيهما فعن محمد في خراساني أذكر كذا الموت بمكة فأوصى أن يخرج عنه يخرج عنه من
خراسان وعن أبي يوسف في مكي قدم الرى فخره الموت فأوصى أن يخرج عنه يخرج عنه من مكة
أقول وهذا إذا كانا غنيين في بلادهما وأما إذا صار المكي غنيا في الرى والخراساني بمكة وأوصى
ففيه في أن يخرج عنه من موضع فرض الحج عليهما (ولو أوصى مكي) أي سكن بالري مثلا ومات
فيه فأوصى وكان حقه أن يقول ولو أوصى المكي لكون اللزم له هو والمعنى أوصى بذلك المكي
(أن يقرن عنه بقرن عنه من الرى) لأنه لا قران لاهله مكة (وإذا وجب الحج من بلده) أي في
المسائل التي مر ذكرها (فأخرج الوصى من غير بلده يضمن) أي ويكون الحج له ويخرج عن الميت
ثانيا لأنه خالف (الأن يكون ذلك المكان) أي الذي أخرج عنه (قريباً منه) أي من وطنه
(حيث يبلغ إليه ويرجع إلى الوطن قبل الليل) أي فيجوز أن لا يكون محالاً ولا ضامناً أن كان
ثلث ماله لا يبلغ أن يخرج عنه من بلده فخرج عنه من موضع يبلغه وفصل من الثلث وتبين أنه كان يبلغ
من موضع أبعد منه يضمن الوصى ويخرج عن الميت من حيث يبلغه إلا إذا كان القاضل شأبياً
من زاد أو كسوة فلا يكون مخالفاً ولا ضامناً (التاسع النية) أي نية الحج خرج منه عند الأحرام
أو بعده عند الإمام قبل أن يشرع في أهوال الحج (وهو أن يقول) أي بلسانه وهو الأفضل
(أحرمت عن فلان) أي نويت الحج عن فلان (وابيض عن فلان) أي ابيضت جمعة عن فلان (وان
شأباً كنتي) أي عنه (نية القلب) أي له (ولوندى أمه) أي اسم الأم (ونوى أن يكون الحج)
أو أحرامه (عن الأم) أي وإن لم يعينه (بصح) أي ويقع عنه (ولو أحرم مبهما) أي مجعلاً
أو مطلقاً بأن أحرم جمعة وأطلق النية وسكت عن ذكرها جوج منه من شأنهم مبهما (فلهذا
يعينه) أي لمن شأب من نفسه أو غيره (قبل الشرع في الأعمال والانفعال) أي في أفعالهم
من طرفه فدوم أو وقوف بعرفة قال في الكافي لأوص فيه ويقتضي أن يصح التعيين هنا بجماع
نهي ولا يعني أن يحمل الإجماع إذا لم يكن عليه حجة الإسلام والأفلاحيون أنه يعين غيره بل
لوعين غيره لوقع عنه على ما ذهب إليه الشافعي رضي الله عنه ومن تبعه (العاشرون يحرم من
ليقات) أي من ميفقات الأمر ليشمل المكي وغيره (فلو أعتق وقد أمر بالحج ثم حج من عامه
من مكة لا يجوز) مفهوماً أنه إذا لم يخرج من عامه جاز له ذلك مع أنه ليس كذلك حيث يكون

مخالفًا انصرف سفره المأمور به للحج الفرض الى العمرة واعلمه سبق قلم منه اذ لم يقمده في
 الكبيره (ويضمن) أي في قوله لم يجز ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام لانه مأمور بحجة
 مقابلة كذا في الكبير وفيه انه أراد بالمقابلة المواقف الا فاقية في اطلاقه نظر ظاهر
 اذ تقدم ان المكي اذا اوصى بالرى أن يحج عنه يحج عنه من مكة وكذا سبق ان من اوصى
 أن يحج عنه من غير بلده يحج كما اوصى قرب من مكة أو بعد وأيضاً فيه اشكال آخر حيث ان
 الميتات من أصله ليس شرطاً لمطلق الحج واصالته بل انه من واجباته فكيف يكون شرطاً وقت
 ياتيه فان وجدته نقل صريح أو دليل صحيح فالامر مسلم والا فلا والله سبحانه أعلم ثم نفرد به بقوله
 فلو اعتمر الى آخره غير مستقيم الحالة كما بينته في رسالة مسند قلة هذه المسئلة وفي أخرى للجملة
 بدفع هذه القضية المستسكة (الحادي عشر ان يحج المأمور بنفسه فلو مرض المأمور) وكذا اذا
 عرض له مانع آخر من حبس ونحوه (فدفع المال الى غيره) أي بغير اذن الامر (خج) أي غيره (عن
 الميت لا يقع) أي حج غيره (عن الميت) ولا عن وصيه والحاج الاول والثاني ضامنان الا اذا قال
 الامر اصنع ما شئت فحينئذ كان له أن يدفع المال الى غيره مرض أو لم يعرض (وان أذن له)
 بصيغة المجهول أي وان أذن له الامر (بذلك) أي يدفع المال الى غيره عند حصول عجزه (جاز)
 أي وقوع الحج عنه أو جاز دفع المال الى غيره ليحج عنه (الثاني عشر ان لا يتسدد حججه فلو أفده)
 أي حججه بالجماع قبل الوقوف (لم يقع عنه) أي عن الامر ويكون ضامناً لتتق من مال
 الميت لانه مخالف وعليه المضي في الحجة الفاسدة والدم في ماله لا في مال الميت **كـ** الرداء
 الجنائيات ويجب عليه القضاة ولا يقطع حج الميت كما قال (وان قضاة) أي ولو قضى المأمور حجه
 الفاسدة في السنة الثانية لان الحج في السنة الثانية يقع عن نفسه لاعتن الميت لانه لما خالف
 صار كأن الاحرام الاول كان عن نفسه وقد أوجب على نفسه بالاحرام الاول فلا بد من قضائه
 والظاهر ان ابطاله بالردة في حكم افساده بالجماع ولم أر من تعرض لهذه المسئلة مع انه ينبغي ان
 لا يكون فيه النزاع (الثالث عشر عدم المخالفة ولو أمر بالافراد) أي للحج أو العمرة (فقرن) أي
 عن الامر فهو مخالف ضامن عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ذلك عن الامر استسهالاً وأما
 لو نوى بأحدهما عن نفسه أو عن غيره والاخر عن الامر فهو مخالف ضامن اجماعاً كذا
 في المحيط وغيره لكن في الطرابلسي هو مخالف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه يجوز تقسم
 النفقة على الحج والعمرة ويطرح عن الحج ما أصاب العمرة ويجوز ما أصاب الحج انتهى وهو كذا
 في المبسوط وقال شمس الأئمة في قول أبي يوسف أي في شأنه وليس هذا بشئ فانه مأمور بتجريد
 السفر للميت (أو تقع) أي بان نوى العمرة عن الميت ثم حج عنه فانه يصير مخالفًا اجماعاً على ما في
 البحر الزاخر ولعل وجهه انه مأمور بتجريد السفر للحج عن الميت فانه الفرض عليه وينصرف
 مطلق الامر اليه الا انه يشكك اذا أمره بافراد العمرة ثم اتيان الحج به أو صرح بالتمتع
 في سفره أو بتقويض الامر اليه ثم قوله (ولو للميت) يفيد مبالغة وهو انه اذا نوى لغيره قبل الاولى
 في انه (لم يقع حجه عن الامر ويضمن النفقة) أي كما مر (ولو أمره رجلان أحدهما بالحجة
 والاخر بعمرة واذا ناله بالجمع) أي القران (الجمع جاز) أي ولم يصير مخالفًا على ما في البدائع
 (والا فلا) أي وان لم يأذنه بالجمع فجمع لا يجوز على قول أبي حنيفة وصار مخالفًا على ما ذكره

القدوري في شرح مختصر الكرخي وذكر الكرخي انه يجوز وهذا انما يصح على ما روي عن
أبي يوسف ان من حج عن غيره واعتمر عن نفسه لم يكن مخالفا الا ان النفقة قد اتم مقامه للحج من
ماله واذا فرغ منه عادت في مال الميت حتى يرجع الى منزله وان حج أو لا ثم اعتمر صار مخالفا كذا
في الكبير والظاهر ان الامر منعكس وبالأولى أن لا يكون مخالفا لاسيما والحاج يكون بعد
فراغ الحج مدة في مكة يمكن له أن يعتمر لنفسه وعن غيره وتكون النفقة في مال الميت اذ توقفه
اصالة لاجل حجه حيث لا يتصور قدمه على أهل قائلته ولا يضره حينئذ صرف وقته الى تجارته
أو حرقة أو اتيان عمرته نظرا الى ضرورة اقامته في المحيط لوجه عن الأمر ثم أبي بعمرة لنفسه
فليس بخلاف اتفاقا قال ابن الهمام فعند العامة لا يكون مخالفا على قول أبي حنيفة (ولو أمره
بالحج فاعتمر ضمن) أي لانه مخالف حيث صرف سقر الحج الى العمرة سواء نوى العمرة فلا أمر
أو لغيره وهذا معنى قوله في الكبير ولو بدأ بالعمرة انقصه ثم بالحج للميت صار مخالفا ضمن ولا يقع
الحجة عن حجة الاسلام عن نفسه لانها أقل ما يقع باطلاق النية وهو قد صرفها عنه في النية قال
ابن الهمام فيه نظر لكن في نظره نظر (ولو أمره) أي غير الوصي على ما عرفت الظاهر (بالعمرة فاعتمر
ثم حج عن نفسه أو أمره) أي الوصي أو غيره (بالحج فحج) أي عنه (ثم اعتمر لنفسه جاز) أي لما سبق
(الا أن نفقة اقامته للحج) أي في الصورة الاولى (أو العمرة) أي الكفاية (لنفسه) أي في
الصورة الثانية (في ماله) أي وان تأخر عن رفقته (فأذا فرغ منه) أي من الحج وكذا من العمرة
وكان - فانه ان يقول منهم ما ولا يبعد ان يقال الصبر راجع الى كل منهما أو عائد الى التمسك
(عادت) أي رجعت النفقة (في مال الميت وان عكس) أي بان أمره بالعمرة فحج عنه ثم اعتمر
لنفسه أو حج عن نفسه ثم اعتمر له أو أمره بالحج فاعتمر له أو لنفسه ثم حج له أو غيره (لم يجز) أي جميع
ذلك (الرابع عشر ان يحرم بحجة واحدة) الظاهر ان هذا داخل فيما قبله من شرط عدم المخالفة
(فلو أهل بحجتين احداهما عن نفسه والاخرى عن الآخر) وكذا الامر بالعكس (لم يجز)
فانه مخالف (فلو رفض التي عن نفسه جاز) أي انقلب جوازها وجازت الاخرى عن الآخر به فصار
كانه أهل بها وحدها على ما ذكره غيره واحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير وهو كذلك ان
أحرم به ما على التعاقب ونوى بالأولى منهما عن الآخر وأما اذا نوى بالأولى عن نفسه فينبغي
ان لا يجوز عند الكل لان الاول لا يمكن رفضه كما لا يخفى انتهى وهو بحث حسن ونقصه بل
مستحسن عند أولى النهي ثم قال وأما اذا أهل به ما معا فلا يتصور الجواز عند أبي يوسف ومحمد
أما عند أبي يوسف فلانه ترفض احداهما بلا ماله فلا يمكن على قوله تعيين المرفوض قبل الرفض
وأما عند محمد فلانه لا ينعقد الا حرام الا احداهما وأما عند أبي حنيفة فيمكن ان يقال بالجواز
لامكان ان لا يعين المرفوض لنفسه قبل الرفض لان منعه لا يرفض في الحال كما هو ويمكن ان
يقال بعدمه لانه ليس هنا أول وآخر ليعين انتهى ولا يخفى انه يتصور الاول والاخر بحسب
تصور النية المتعلقة به ما الله بهم الا اذا أبهم بها أيضا فينبغي ان لا يقال على قول محمد انه يقع
المنعقد عن الآخر يستوى فيه الاول والاخر اذا جعل له لانه نظير من أهل بحجتين عن رجلين
عنده وقد قالوا فيه انه لا يقع عن أحدهم لكن قد يفرق بينهما ما بانه لا مرجح في هذه المسئلة
بخلاف تلك المسئلة (الخامس عشر ان يفرق الا لاهل واحد) هذا أيضا نوع من المخالفة فليس

بشرط على حدة (فلو أمره رجلان) أي بالحج (فأحل عنهم ماله - ماضين لهم) أي ماله ما وبقع
الحج به ولا يمكنه أن يجعله بعد ذلك عن أحدهما فقوله (وان عين أحدهما) معناه أنه أحرم عن
أحدهما عيناً (وقع) أي الحج (له) أي الذي عنده ويضمن للآخر بلا خلاف (وان لم يعين
أحدهما) أي بان نوى عن أحدهما بغير عينه (فله أن يعين أي - ماضاً) أي يجعله عن أيهما أراد
تعيينه (مالم يشرع في الأعمال) ثم إن عين أحدهما قبل المضي جاز في قول أبي حنيفة ومحمد
استحساناً وقال أبو يوسف رقع عن نفسه ويضمن ماله ما قيساً (وبعد الشروع) أي في الأعمال
(لم يجز) أي إن لم يعين أحدهما حتى لو طاف شوطاً ووقف بعرفة ثم أراد أن يجعله عن أحدهما
لم يجز ويقع عن نفسه إجماعاً وصار مخالفاً (ولو أهل) أي بحجة أو عرة (عن أبيه) وفي الكبير
عن أحد أبيه وهو الصواب (بلا أمر) أي من ماله أو أحدهما ولا تعين من قبله (فله أن يجعل
أهـ ما ثوابه أو لأحدهما) فيه نظر ظاهر لانه إن نوى عنهما فلا شأن به جعل ثوابه - ما وإن نوى
عن أحدهما فلا يس له أن يجعله له - ما بل له أن يعين أحدهما مع أنه لا مدخل للثواب عما فإن
المسئلة أعم من أن تكون بحجة الاسلام فرضاً عليهم ما أو على أحدهما أو لا يكون شيئاً منهما مع أن
جعل الثواب انما يكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل أنه عند إتمام ماله أن
يجعله لاهـ ما شاء اتفاقاً فاجتزأ خلاف ما مر في رواية أبي حفص عن أبي يوسف أن ذلك عن نفسه قال
في المحيط وعلى ظاهر الرواية يحتاج أبو يوسف إلى الفرق وأما قوله في الكبير ولو أحرم عنه أي
الابوين كان له أن يجعل الثواب لأحدهما ما وكذا في شرح الجامع لقاضيخان فغير ظاهر اللهم
الان يقال معنى عنه - ما أنه أحرم ماله ما غير عين لأحدهما فله أن يعين أحرامه لأحدهما قبل
شروع الأعمال أو يجعله لثواب نفسه بعد تمام الاحوال وإما لو أمره كل من الابوين أن يجعل
عنه بحجة الاسلام فأحرم به ما عنه - ما فكان كالجواب المذكور في الاجنبيين (السادس عشر
اسلام الأمر) أي الميت دون الوصي كما لا يخفى (والمأمور فلا يصح) أي الحج (من المسلم
للكافر) لانه ليس أهلاً للقربة بل ولا عليه فريضة (ولا عكسه) أي حج الكافر للمسلم لان الحج
لا يصح من الكافر لنفسه ولا غيره فان الاسلام شرط لصحته (السابع عشر عقلاً) أي عقل
الأمر من الوصي أو غيره بان يكون الميت أدرك الحج في حال عقله وأوصى في حال شعوره وعقل
المأمور لان المجنون لا يصح له نية عن نفسه ولا عن غيره وانما اعتبر نية غيره عنه في حدوث جنون
له ضرورة أمره كما سبق في باب الاحرام وشروطه (فلا يصح) أي الحج (من المجنون لغيره) أي
سواء يكون الغير عاقلاً أو غيره (ولاله من العاقل) أي ولا يصح لأجل المجنون من العاقل لكن
لوجب الحج على المجنون قبل طر وجنونه وأمره وليه العاقل ان يجعل عنه صحح كما لا يخفى (الثامن
عشر تمييز المأمور) أي الأعمال المتعلقة بالحج (فلا يصح احتجاج صبي غير مميز) ومفهوماً أنه يصح
احتجاج المميز بآنيته قوله (ولا يصح احتجاج المراهق) ثم هذا من زيادته على الكبير والظاهر ان
التمييز شرط لصحة حج النفل للصغير والافليس للصغير ولاية التبرع للغير ولا ان يجعل ثواب حجه لغيره
لا سيما والاجاز في الحج غير صحيحة فلا يتصور احتجاج الصبي ولو باذن وليه اللهم الان يقال
العبارة الصحيحة ويصح بدون المافي الفتاوى السراجية سواء كان الحاج عن غيره رجلاً
أو امرأة وسواء كان عبداً أو أمة أو صيداً مراهقاً لكن في البحر الزاخر وان اجوا صبي لم يجز

انتهى قال في الكبير ويمكن ان يقتضيه هذا بغير المراهق ليرتفع الخلاف يعني ويمكن ان لا يقتضيه
 فيحقق الخلاف وحديثه يصح عدم الجواز للاحتياط ولما تقدم والله أعلم وأما قوله في الكبير
 يصح اجتماع المريض فهو ظاهر لا مريية فيه (التاسع عشر عدم الذوات) أي باختباره وتقصير
 منه (ولو فاته الحج) بأن تشاغل بجوانح نفسه (لم يجز) أي إصراره عنه (ثم ان فاته لتقصير منه
 نعم) أي المال (فان حج من مال نفسه) أي عن الميت من عام قابل (جاز) أي اجزأه عنه (وان
 فاته) أي الحج (بأقعة مما ربه) كرض وسقوط عن بعير ونحو ذلك (لم يضمن) أي النفقة كما
 سرح به بخلافه (وبسبب تأت الحج عن الميت) لكن نفقته في رجوعه من ماله خاصة وعلمه من مال
 نفسه الحج من قابل على ما في البحر الزاخر وغيره وفي الاختيار وان فاته الحج لم يرض أو حبس
 أو هرب المكاري أو مات دابته فله ان ينفق من مال الميت حتى يرجع الى أهله وعن محمد بن
 نويرة ابن سماعة له نفقة ذهابه دون إياه ولو انصرف الحاج الى منزله قبل طواف الزيارة يعود
 بنفقة من ماله (العشرون أن يحج الذي عينه) أي بمخروصه دون غيره والتعيين ما يثبت بقوله
 (بان قال يحج عني فلان ولا يحج غيره فلان) أي فان مات فلان (لم يجز حج غيره) أي عنه
 وهذا ان سرح بمخروص غيره عنه (ولو لم يصرح بالتمتع بان قال يحج عنه فلان فمات فلان
 وأجواعه غيره جاز) أي كما في البحر الزاخر (ولو أوصى أن يحج عنه ولم يوص الى أحد) أي
 ولم يعين رجلاً (فاجتمع الورثة وأجواعه) أي رجلاً (جاز) وفي ذلك الكفر ما ولو
 أوصى أن يحج عنه فلان فأبى فدفع الوصي الى غيره جاز وان لم يكن يأبى ودفع الوصي الى غيره
 جاز أيضاً كما لو كان الوصي حياً فأمر بذلك ثم رجع فله ذلك كذا هذا انتهى وفيه بحث لا ينبغي
 من جهة الفرق حيث للوصي أن يعين فلاناً ويقول ولا يحج غيره ثم يأمر غيره أن يحج عنه
 بخلاف الوصي حيث ليس له ذات ثم من جملة الشرائط الوقت عند زفر فلو أتى قبل الوقت
 فمات لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف وقد سبق تحقيق هذا
 في باب شرائط وجوب الحج وحاصله ان هذه وصية قبل تحقق سبب الوجوب فلا يصح كما
 قاله زفر وأقبل له ويرسب وجوب الاداء فيصح كما قاله أبو يوسف وألا يصح عن فرسه عند
 زفر ويصح عن قتله عند أبي يوسف فرخلاف وللهذا قال المصنف (وهذه الشرائط كلها في
 الحج الشرعي وأما في الحج القل فلا يشترط فيه شيء من هذه الشرائط غالباً) أي في أكثر المسائل
 (الاسلام والعقل والتمييز) وفيه بحث سبق (والسنة) أي بشرط النية في النقل أيضاً
 ونعبر في حقها (ولو بعد الاداء) أي اداء الاعمال وفراديها ثم يوجب له ثواب جه
 وهذا ظاهر اذا أهم السنة بخلاف ما اذا عين غيره في نيته لكن اذا نوى لنفسه هل يجوز أن يعمل
 لغيره ثواب فعلة نفسه لا الظاهر جوازه والله أعلم (وينبغي أن يكون منها) أي من الشرائط (عدم
 الاستبصار) أي المسبق من انه لا يجوز الايارة في العبادة (ولم تجز له سر محاني النقل) فيه اياه
 لا فرق بينهما في النقل ولا صارف عن اطلاقه من العقل فالحكم أعم والله أعلم (ولا يشترط لجواز
 الاجتماع ان يكون الحاج المأمور قد حج عن نفسه) أي عندنا وعند مالك (فيجوز حج الضرورة)
 بفتح الصاد المهملة وضم الراء الاولى وهو الذي لم يحج عن نفسه (الا ان الأفضل) كما قال في
 البدائع (ان يكون قد حج عن نفسه) أي للفرح عن الخلاف الذي هو مستحب بالاجماع ولأنه

بالحج عن غيره يصير تاركه كالإسقاط الفرض عن نفسه فيتمكن في هذا الإجماع ضرب كراهة ولأنه
أعرف بالمناسك فكان أفضل ومثله في فتاوى الظهيرية وأماماني كافي أبي الفضل من أنه ان كان
الحاج عن الذي يحج الضرورة فالضرورة أحب إلى فقريب وبغيب واحد له محمول على الضرورة
التي لم يجب عليه الحج فالجواب ما قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر ان حج الضرورة عن غيره
ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والرحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم وكذا
لوتنقل الضرورة عن نفسه ومع ذلك تصح بمعنى عندنا خلافاً لما افق في المسئلةين حيث لا ينعقد
احرامه عن غيره بل ينقلب عن احرام نفسه وانما أطلق ابن الهمام في قوله وكذا لوتنقل
لضرورة عن نفسه لانه بوصوله الى مكة وجب الحج عليه (ويجوز إجماع المرأة) باذن زوجها
ووجود محرم معها (والعبد والامة باذن المولى مع الكراهة) فيه انه لا يظهر وجه الكراهة لاسيما
في إجماع المرأة عن المرأة فان الطاهر ان يكون أولى وأنسب ويدل عليه إطلاق الفتاوى
السراجية حيث قال وسواء كان عبداً أو أمة من غير ذكر امرأة (ويكره الحج عن الميت على
حمار) أي اذا كانت المسافة بعيدة والمشقة شديدة (والجمل أفضل) أي من الخيل والبغل
لموافقة السنة ولانه أقوى في تحمل المشقة لقوله تعالى يا تولى رجالا وعلى كل ضامر أن يعبر
معه من كل فج عميق أي طريق بعيد (والأفضل إجماع الحر العالم بالمسالك) أي والعالم بعلمه في
تلك المسالك (ولو أجم) أي رجل (رجل لا يحج) أي بان يحج (عنه ثم يقيم بمكة) أي هو باختياره
أو باذن من أمره (جاز والأفضل ان يعود اليه) أي الى بلده أو بلد أمره وهو لا يظهر ان يكون
أداءه على طبق أداء الميت لو فرض أدائه فان الغالب منه انه كان يعود الى بلده (ولو أجم) أن
يحج) أي عن الميت (هذه السنة) أي وأعطاء الدراهم (فلم يحج) أي تلك السنة (وحج من قابل
جاز) أي عن الميت ولا يضمن النفقة كما صرح به في منية المسالك وفي النوازل ضمن في قول زفر
وفي قياس قول أبي يوسف (ولو أوصى ان يحج عنه ولم يزد على ذلك) أي بتعيين الحاج عنه (كان
للوصى ان يحج بنفسه) أي عنه (الا ان يكون) أي الوصى (وارثاً ودفعه) أي المال الى
وارث) أي آخر (ليحج عنه فانه لا يجوز) أي حج ذلك الوارث (الا ان يجيز الورثة) أي بقتنم
(وهم كبار) جملة حالية ولا بد من قيد حضار أيضاً فانه ان كان منهم صغير أو غائب لم يجز (ولو قال)
أي الميت (للوصى ادفع المال لمن يحج عني لم يجز له ان يحج بنفسه مطلقاً) أي سواء جازت الورثة
أم لا وسواء يكون الورثة صغاراً أو كباراً والمسئلة ان صرح بهما ابن الهمام والفرق بينهما اظاهر
لا يخفى وفي المبسوط وفتاوى الولوالجي لو أوصى بان يحج عنه وارثه لم يجز الا باجازه الورثة انتهى
وفيه خلاف زفر

• (نصل) • ولو أوصى أن يحج عنه) أي من ماله (يحج عنه من ثلث ماله) أي سواء قيد الرصينة
بالثلاث بأن قال بثلاث ماله أو أطلق بأن أوصى أن يحج عنه (وان قال جعوا عني بثلاث مالي وثلاثة)
أي والحال ان ثلاث جميع ماله (يبلغ حجاً) بكسر ففتح أي حجاً متعددة (فان صرح) أي
في وصيته تلك (بحجة واحدة فانه يحج عنه حجة واحدة وما فضل) أي عنها (يرد الى الورثة والا)
أي وان لم يصرح بحجة واحدة بل أوصى أن يحج عنه وسكت عن تقييده (يحج عنه حجاً) أي قدر
ما يبلغه اذ ثلث ماله كذا روى القسودري في شرح مختصر الكرخي وذكر القاضي الاسيبجاني

في شرحه محمد بن الطحاوي انه ان أوصى أن يحج عنه بثلث ماله وثلاثة يبلغ حججا صحيحا عنه حجة
 واحدة من وطنه وهي حجة الاسلام الا اذا أوصى أن يحج عنه بجميع الثلث قال في البدائع
 وما ذكره القندوري أثبت لان الوصية بالثلث وبجميع الثلث واحد لان الثلث اسم لجميع هذا
 السهم انتهى وفيه بحث لا يحق لان الباقي في قوله بالثلث محتمل البعضية بخلاف ما اذا ضمت الى
 انفراد الجميع المفيد لتمام كيدف كانه قال بالثلث جميعه لابعضه (وكذا) أي الحكم (لوقال حجوا
 عني بألف) أي والألف يبلغ حججا مقبولة التفصيل السابق والخلاف اللاحق ويؤيد القندوري انه
 ذكر في المبسوط هذه المسئلة من غير خلاف الا انه قيد بقوله اذا المبررة حجة (ثم الوصي
 بالخيار) أي يبرأ من (ان شاء) أي حجه عنه الجميع أي المتعددة (في سنة واحدة وهو الأفضل)
 أي للمساواة الى الطاعة (وان شاء) أي حجه عنه في كل سنة حجة أي بعد ايقاع الحجة الاولى في السنة
 الاولى لانها الاكمل لخلاص الذمة من الفريضة ثم وقوع بقية الحج نافلة وزيادة فضيلة وأما ان
 أوصى أن يحج عنه في كل سنة حجة فلم يذكر في الاصل وروى عن محمد أن هذا أو السواء أي في
 أصل الجواز والافتد سبق ان الحج في سنة واحدة أفضل ولا يعده ان يقال التفريق في هذه
 الصورة أولى ليكون على وفق الوصية وان كان الاظهر ان الوصية اذا لم يكن فيها مخالفة
 للشريعة تتبع الموافقة (ولو قاسم الوصي الورثة وعزل قدر نفقة الحج) أي أفرد وأبرز (فهو لك
 الموزول) أي بعد دفع بقية التركة الى الورثة (في يد الوصي أو في يد الحاج) أي يدفع الوصي اليه
 قبل الحج (بثلث القيمة) أي الاقلية (ولا تبطل الوصية) أي السابقة (ويحج) أي له (من ثلث
 الباقي) أي وهكذا وهكذا (حتى يحصل الحج) أي بهنق (أو يتوى المال) أي يقضى جميعه وهذا
 في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف ان بقي من ثلث ماله شيء يحج عنه بما بقي من حيث بلغ وان لم
 يبلغ من ثلثه شيء بطلت الوصية وقال محمد قسم الوصي جائزة وتبطل الوصية به لانه الموزول سواء
 بقى من الثلث شيء أو لم يبق (مثاله كان له) أي لا ميت (اربعة آلاف) أي درهم أدينار (دفع
 الوصي ألفا) أي الى الحاج (فهو لك) أي جله الألف (ودفع اليه) أي دفعه الى الحاج
 (ما يكفيه من ثلث الباقي) أي ولو بهنق (أو كله وهو) أي وكله (ألف) ولو هلك الثانية (أي في
 المرة الثانية) (دفع اليه من ثلث الباقي) ان بقي شيء (بعدها) أي وهكذا (مرة بعد أخرى الى أن
 لا يبقى ماله يبلغ الحج فتبطل الوصية) وهذا عند أبي حنيفة وأما عند محمد فيحج عنه بما بقي من
 المدفوع اليه المقرر للحج ان بقي شيء والابطال الوصية كما لو أن الموصى عين مالا ودفعه الى رجل
 ليحج عنه ومات فله ثلث المال في يد المائب لا يؤخذ شيء آخر من تركه الموصى فكذا اذا عينه
 الوصي وعند أبي يوسف يحج عنه بما بقي من الثلث الاول مع ما بقي من المال الموزول وان كان
 المدفوع تمام الثلث فقول أبي يوسف كقول محمد وان كان بهنق يكمل ان كان مقدارا بقي للحج
 هذا اذا أوصى بأن يحج عنه أو قال من الثلث أما لو أوصى بأن يحج عنه بثلثه فقول محمد كقول أبي
 يوسف حتى يحج عنه من الذي بقي من الثلث الاول عندهما (ولو ان الوصى لا أجمع رجلا عن الميت
 في محمل يحتاج الى مقدار) أي معين (وان أجمع رجلا في محمل احتاج الى أقل من ذلك) أي من
 ذلك المقدار (وكل ذلك يخرج من الثلث) جله خالية (يجب أقلها ولو أوصى أن يحج عنه
 عائة) أي عائة وهم مثلا (وثلاثة أقل منه) أي من العدد المذكور (يحج عنه بالثلث) أي بالمائة

(من حيث يبلغ) أى الثالث ولو كان بلوغ المائة من بلده ولو أودى لرجل بألف وللمساكين
أى المعينة أو المحصورة والمطلقة فافلهم ثلاث (بألف وان يحج عنه) أى الفرض على مافى الكبير
والظاهر اطلاقه (بألف وثلاثة) أى والحال ان ثلث جميع ماله (ألفان) أى لا ثلاثة آلاف (يقسم)
أى الثلث الذى هو ألفان (بينهم) أى بين الرجل والمساكين والحاج عنه (اثلاثاً ثم تضاف حصة
المساكين الى الحج) أى الى صرفه (فما فضل) أى من الحج من حصة المساكين (فهو للمساكين
بعد تكميل الحج) أى بعد تحقق أداء كماله (ولو كان عليه) أى على الميت (فريضة) أى من الحج
(ونذر) أى من حج أو غيره (يبدأ بالفريضة ولو كان الكل واجباً وتطرعا يبدأ بما قدمه الموصى
ان ضاق الثلث عنها) أى عن جميعها وأما اذا كان نذراً ونطوقاً فيبدأ بالنذر ثم تقدم الواجب وفى
الاختبار فان كان الكل فرائض قدم ما قدم الموصى ان ضاق الثلث عنها وقبل يبدأ بالحج ثم
بالزكاة وهو قول أبى يوسف وقيل به انهم بالحج وهو مختار محمد ورواية عن أبى يوسف ثم بالكفارات
ثم صدقة الفطر ثم الاضحية وفى البدائع وان كان الكل متساوياً يبدأ بما قدمه الموصى

* (فصل فى النفقة) * أى حكم اتفاق الحاج للمأمور (المراد من النفقة ما يحتاج اليه من طعام
وادام) ومنه اللحم (وشراب وثياب فى الطريق ومركوب) أى باجارة أو اشتراء (وثوبى احرام)
أى ازار ورداء (واستنجار منزل) أى ياوى اليه (ومحمل وقرية واداة) أى ظرف ماء وشحود
(وسائر الآلات) أى مما لا يستغنى عنها فى الطريق (وكذا دهن السراج والادهان) أى على
اختلاف فيه ما قبل يشترى دهنًا يدهن به لاحتراجه وزيتاً للاستصباح والاظهر ان دهن السراج
ضرورى عادى ودهن الاحرام لبعض الناس عرفى (وما يغسل به ثيابه) أى من الصابون والاشنان
وكذا ما يغسل به رأسه من نحو الخلطى والاسدر (وأجرة الخارص) أى حافظ مناعه وخادم
دابته (والحلاق ودخول الحمام) أى وأجرته (كل ذلك بالمعروف) أى بالتوسط والاقتصاد من
غير تبذير وتقتير وقال الشافعى ولا يدخل الحمام ولا يشتري دهنًا للسراج ولا ما يدهن أو يتداوى به
ولا يعطى أجرة الحلاق والحمام الا أن يأذن له الميت أو الوارث وفى قاضيان والمحيط له أن يدخل
الحمام بالعارف يعنى فى الزمان وهو المختار عنى ما ذكره الكرماني وقياس مافى الفتاوى ان يعطى
أجرة الحلاق وبه صرح بعضهم وفى النوازل عن أبى القاسم ليس له أن يفعل الاحلاق الرأس
بالمعروف وهو أن لا يخلق فى قليل لمدة (وله أن يحاط دراهم النفقة مع الرفقة) بالضم أى الرفقاء
(ويودع المال) أى للمعاطفة (ولا يصرف الدنيا للاحاجة) أى ضرورة تدعو الى ذلك (وان
كان له نقد) أى بأن أوصى أن يحج بألف درهم (ولا يروج) أى ذلك النقد (فى الحج بصرفه)
أى الوصى أو الحاج (بالذى يروج) أى فى الحج (ولا يدعو) أى للمأمور (الى طعامه) أى أحد
اذ ليس له التبرع ولا التطوع ولذا قال (ولا يتصدق) أى من طعامه أو غيره على أحد من الفقراء
(ولا يقرض) أى أحد (ولا يشتري ماء للوضوء ولا لغسل الجنابة) أى من مال الميت (بل يتيمم)
أى اذ لم يكن له مال (ولا يحتجيم ولا يتداوى) أى من مال الميت (وقيل له أن يفعل) أى للمأمور
(كل ما يفعله الحاج) أى بنفسه قال الفقيه أبو الليث وعندى أن يفعل ما يفعله الحاج قال فى
الذخيرة وهو المختار (وان وسع عليه الأمر) وهو الموصى أو الوصى (الأمر) أى امر المصروف
(فله أن يفعل ذلك) أى جميع ما ذكر (بلا خلاف) لانهم قالوا هذا ان لم يوسع عليه فان كان قد

ورفع عليه في وصيته للعبادة وخول الحمام والداري فلا بأس به (ولا يفتق) أي التأمور
مال الميت (على من يخدمه) أي خدمة يقدّر عليه بنفسه (الا إذا كان ممن لا يخدم نفسه) أي
أكبره أو عقلمته وكبره (ويفتق في طريقه مقداره ما لا يسرف) بفقتين أي لا يبراف (فبسه ولا
تفتير) أي لا يضيق (ذاها وباجيا) أي أيما (إلى بالميت) أي أعاذ الله (ولو سلك طريقا
ابعد) أي رأى أكثر نفقة (من المعتاد أن كان يسلكه الحاج) أي ولو أسيانا (كبيعداى ترك طريق
الكوفة إلى البصرة) أي مائلا إلى سلوك طريقها (فنفقته في مال الآخر) ويتفرع عليه قوله (ولا
يفسر لو علمت) والمعنى حتى لو أخذت منه النفقة لا يفتقها (والافتق ماله) أي في مال نفسه وفي
فناى قاضيجان ولو ضاعت النفقة بمكة أو يقرب منها أو لم يتق بعنى فبقت فافتق من مال نفسه
له أن يرجع في مال الميت وان قل ذلك بغير قضاء ثم ذكر بعده بأسطراذا قطع الطريق عن المأمور
وقد افتق بعض المال في الطريق فاضى وخ وافتق من مال نفسه يكون متبرعا لا يسقط المح
عن الميت لأن سقوطه بطريق التسبب بانفاق المال في كل الطريق قال ابن الهمام ولا فرق بين
المورتين سوى أنه قيد الأولى بكون ذلك الضياع بمكة أو قريبا منها ولكن المعنى الذى علل
به بوجبانفاق المورتين في الحكم وهو أن يثبت له الرجوع ولولم يرجع وتبرع به إن كان
الأقل جازا والافوضاء من ماله انتهى ولو خرج الحاج المأمور قبل أيام الحج ينبغي أن يفتق من
مال الآخر إلى بغداد أو إلى الكوفة أو إلى المدينة أو إلى مكة وإذا أقام ببلده يفتق من مال
نفسه حتى يجيء أو أن الحج ثم يرحل ويفتق من مال الميت ليكون المأمور منفقا من مال الآخر
في الطريق فإن افتق من مال الميت في مدة إقامته يكون ضائعا وهذا إذا أقام ببلدة خمسة عشر
يوما منه مقيم وروى ابن سماعة عن محمد أنه إذا أقام ببلدة ثلاثة أيام أو أقل وافتق من مال الميت
لا يفتق وإن أقام أكثر من ذلك يفتق من مال نفسه قالوا في زماننا وإن أقام أكثر من خمسة
عشر يوما تكون نفقته من مال الميت وهذا معنى قوله (ولو أقام ببلدة) أي في أو أن الحج (إن
كان لا انتظار للقافلة فنفقته في مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوما أو أقل أو أكثر وإن أقام
بعد خروج القافلة في ماله) أي لا يكرن نفقته من مال الميت كما في رواية قاضيجان (وكذا
لو أقام بمكة) وكذا بغيرها (بعد الفراغ) أي فراغ أعمال الحج (للقافلة) أي لا انتظار خروجهم
(ففي مال الميت) أي نفقته ولو كان أكثر من خمسة عشر يوما (والا) أي بان أقام بعد الفراغ
لحاجة أخرى بعد خروج القافلة (ففي ماله) أي مال نفسه (فإن بدله إن يرجع) أي ظهر له رأى
بعد المقام في رجوعه (رجعت نفقته في مال الميت وإن توطن مكة) أي قصد استيطانها (ثم
بداله العود) أي الرجوع إلى بلده (لا تعود) أي نفقته في مال الميت فقد روى عن أبي يوسف
أنه لا تعود نفقة في مال الميت وذكر القنطري أن علي قول محمد تعود وهو ظاهر الرواية قال ابن
الهام ود كر غير واحد من غير ذكر خلاف أنه أن نوى الإقامة خمسة عشر يوما سقطت فإن عاد
عادت وإن توطنها قل أو أكثر لا تعود انتهى وقد صرح في البدائع هذا نقل الرواية عن أبي يوسف
أنه لا يعود وهذا إذا لم يتخذ مكة دارا أما ان اتخذها دارا ثم لا تعود النفقة بلا خلاف وكذا
شرح الكثران توطن بمكة سقطت قل أو أكثر ثم إن عاد لا تعود بالاتفاق (وان أقام بها) أي بمكة
(أيام من غيرنية الإقامة) أي الشرعية بالمدة المعلومة (إن كانت) أي إقامته تلك (أقامة

معناده) أي لاهل القافلة (لم تقط) أي نفقته من مال الميت (والا) أي بأن زاد على المعتاد سقطت ولو تجمل الى مكة) أي دخلها قبل ذى الحجة (فهو في ماله) أي فالنفقة في مال نفسه (الى أن يدخل عشر ذى الحجة فتصير) أي فترجع نفقته (في مال الميت ولو خرج من مكة) أي بعد دخولها في أو ان الحج (مسيرة مقر) أي مدة ثلاثة أيام ولياليها (لحاجة نفسه سقطت) أي نفقته (في رجوعه) أي حين عودته الى مكة وكذا مادام مشغولاً بالحاجة نفسه فنفقته في مال نفسه فإذا فرغ عادت في مال الميت لما سبق عن محمد (وما فضل من النفقة من الزاد والامتعة) أي الآلات والادوات حتى الثياب (بعد رجوعه يرد على الورثة أو الوصي إلا أن يتبرع الورثة أو أوصى له به الميت فيكون له) وفي المحيط وعند بعضهم لا يجوز الوصية والاصح انه يجوز وفي الذخيرة ذكر في الاصل اذا كان الميت قال فليأتي من النفقة فهو للمأمران هذا على وجهين ان لم يعين الميت رجلاً يبيع عنه كانت الوصية بالباقي باطلة والحيلة في ذلك أن يقول الموصي للوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت وإن عيّن الموصي رجلاً يبيع عنه كانت الوصية جائزة ولو شرط الماء ورأى يكون الفاضل له فالشرط باطل ويجب الرد أي الى الورثة كذا في خزائن الاكمل (وينبغي للأمران يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عني) أي بهـ هذا كيف شئت مفرداً وقارناً ومقتعاً فيه ان هذا القيد سهو ظاهر اذا التفويض المذكور في كلام المشايخ مقيد بالافراد والقران لا غير ففي الكبير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا أمر غيره أن يبيع عنه يبغي أن يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عني بهـ هذا كيف شئت ان شئت حجة وان شئت فاقرن والباقي من المال وصية له لكي لا يضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه الرد الى الورثة انتهى كلامه وقد سبق أيضاً أن من شرط الحج من الغير أن يكون مقيماً آفاقياً وتقرر ان بالعمرة ينتهي سفره اليها ويكون حجه ميكاً وأما ما في قاضيخان من التخيير بحجة أو عمرة ووجهة أو بالقران فلا دلالة على جواز التمتع اذا الواو لا تقيد بالترتيب فيعمل على حج وعمرة بان يجمع أولاهن ثم يأتي بعمر له أيضاً فقد برفاته موضع خطر ثم قوله (ووكلتك) ذكره قاضيخان وتبعه ابن الهمام حيث قال اذا أراد أن يكون ما فضل للمأمر من الثياب والنفقة يقول له وكلتك (ان تهب الفضل من نفسك أو تقبضه منك فيهب من نفسه فان كان على موت) أي في صدمه (قال والباقي لك وصية) انتهى كلامهما وهذا كله ان كان الأمر عين رجلاً (وان لم يعين الأمر رجلاً يقول) أي بقض الحيلة (لوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت) أي خيئته لئلا يعطيه الوصي من شاء من عينه لان يبيع عنه (وان أطلق) أي الموصي (فقال وما يبقى من النفقة فهو لاهل الامر) أي مأمور الوصي من غير تعيين الموصي له (فالوصية باطلة) أي كما قلناه (فان عيز رجلاً صرح) لما سبق وقال الفقيه أبو الليث ولو جعل الميت الباقي ماله له بعد رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما أوصى

• فصل • لو وصى الميت أو وارثه ان يسترد المال من المأمور (الظاهر ان المراد ما مور الوصي أو الوارث لا ما مور الموصي) لكن قال في الكبير رجل له ألف لامل له غيره فدفعها الى رجل يبيع عنه ثم مات فالورثة استردادها وان مات بهـ مائماً حرم المدفوع اليه ويضمن ما أنفق منه بعد موته انتهى ولا يخفى أنه ينبغي ان يحمل على ما اذا استحق استردادها بظهور خيانة أو حصول

تهمة وارْتِكَابُ جُنَايَةٍ وَالْقَهْرُ أَعْلَمُ (مَالٌ مَحْرُومٌ) فِي خُرَاقَةِ الْاَكْمَلِ وَلَوْ اسْتَرَدَّ الْاَحْرَمَ مَالَهُ بَعْدَ مَا أُحْرِمَ
لَهُ الْجَهْلُ زَلِيلٌ لَدُنْكَ وَالْمَحْرُومُ يَعْنِي فِي اَسْرَامِهِ وَبِهِ سَدُّ رَاغَتِهِ مِنَ الْحُجِّ لَيْسَ لَهُ اسْتِرْدَادُهُ حَتَّى يَرْبِعَ
إِلَى أَهْلِهِ وَإِنْ أُحْرِمَ حِينَ ارَادَ الْاِخْذَ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ وَيَكُونُ اَحْرَامُهُ تَطَوُّعًا عَنِ الْمَيْتِ وَإِنْ اسْتَرَدَّ
فَذَقْتُهُ إِلَى بَلَدِهِ مِنْ مَالِ الْمَيْتِ انْتَهَى وَهُوَ بِأَمْلَاقِهِ غَيْرُ ظَاهِرٍ بِلِ التَّفْصِيلِ هُوَ الْمَغْسَبُ كَمَا ذَكَرَ
الصَّنْفُ بِقَوْلِهِ (ثُمَّ إِنْ رَدَّ لِنَجَايَةِ) أَيْ ظَهَرَتْ (مِنْهُ) وَفِي نَسْخَةِ جُنَايَةٍ بِالْحُجِّ وَهِيَ تَشْمَلُهَا وَغَيْرُهَا
مِنْ أَنْوَاعِ الْعَصِيَةِ وَلِذَا قَالُوا بِهِضَهُمْ وَلَا تَهْتِمُ (فَقَفَقَةُ الرَّبْعِ فِي مَالِهِ) أَيْ فِي مَالِ نَفْسِهِ (وَإِنْ
رَدَّ بِاِخْطَانَةٍ فِي مَالِ الْوَصِيِّ) يَنْفُخُ الرُّوَاةُ لِنَصْبِهِ وَسُوءِ تَنْبِيهِهِ (وَإِنْ رَدَّ لَضَعْفٍ) أَيْ حَدَثَ لَهُ
(أَوْ جَهْلٍ بِأُمُورِ الْمَأْسَكِ) أَيْ حَسِبَ تَبَيُّنَهُ (وَرَأَى غَيْرَهُ أَصْلَحَ) أَيْ بِالْإِدْفَعِ إِلَيْهِ بِأَنْ يَكُونَ أَقْوَى
رَأً - لَمْ أَوْ أَصْلَحَ وَرَدَّ (فِي مَالِ الْمَيْتِ) كَذَا فِي التَّحْنِيسِ وَغَيْرُهُ هَذَا وَلَوْ جَامَعَ الْمَأْمُورُ فِي اَسْرَامِهِ
فَلَا وَصِيَ أَنْ يَسْتَرْدَّ النِّفْقَةَ كُلَّهَا لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِالْإِتِّفَاقِ فِي اَسْرَامٍ صَحِيحٍ وَلَمْ يَرُودْ

• (فَصْلٌ • وَلَوْ قَالُوا الْمَأْمُورُ) أَيْ بَعْدَ رَجُوعِهِ عَنِ الطَّرِيقِ (مَنْعَتٌ مِنَ الْحُجِّ وَكَذِبُهُ الْوَارِثُ
أَوْ الْوَصِيُّ لَا يَصْدُقُ) أَيْ قَوْلُهُ (وَبِضْمَنِ) أَيْ النِّفْقَةُ (الْإِنْ يَكُونُ) أَيْ الْمَنْعُ (أَمْرًا ظَاهِرًا
بِشَمْعٍ عَلَى صَدَقَةٍ) أَيْ فِي مَنْعِهِ وَرَجُوعِهِ (وَلَوْ قَالُوا حُجَّتْ) أَيْ عَنْهُ (وَكَذِبُهُ) أَيْ الْوَرْدَةُ وَكَذَا
إِذَا كَذَبَ الْوَصِيُّ (قَالَ قَوْلُ الْمَأْمُورِ عَيْنُهُ وَلَا تَقْبَلُ بَيْنَهُ الْوَارِثُ أَوْ الْوَصِيُّ) أَيْ شَمْعُهُمَا عَلَيْهِ
(أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ الْخَبَرِ بِالْبَلَدِ) أَيْ مِنَ الْبَلَدِ أَنْ غَيْرَهُ كَمَا وَمَا حَوْلَهَا (الْإِنْ يَنْقَبِ) أَيْ يَنْقَبِ (عَلَى أَقْرَانِ
أَنَّهُ لَمْ يَحْجِجْ) أَيْ عَنْهُ أَوْ هَذِهِ السَّنَةُ وَإِذَا كَانَ الْحَاجُّ مَدِينَةَ الْمَيْتِ وَأَمْرُهُ أَنْ يَحْجِجَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَسْأَلْهُ
بِحَالِهَا فَانَّهُ لَا يَصْدُقُ الْإِبْيَاشَةُ فِي خُرَاقَةِ الْاَكْمَلِ الْقَوْلُ لَهُ مَعَ عَيْنِهِ الْأَنْ يَكُونَ لِلْوَارِثِ مَطْلَابُهُ
يَدِينُ الْمَيْتَ فَانَّهُ لَا يَصْدُقُ الْإِبْيَاشَةُ

• (فَصْلٌ • جَمِيعُ الدَّمَاءِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحُجِّ) أَيْ يَنْفُسُهُ كَدَمِ شُكْرِ (وَالْاَسْرَامِ) أَيْ بِارْتِكَابِ مَحْظُورٍ
فِيهِ بِكَزَاهُ - يَدُوطِيبُ رِحَاقٍ شَعْرٍ وَجَمَاعٍ وَنَحْوُ ذَلِكَ (عَلَى الْمَأْمُورِ) أَيْ اِتِّفَاقًا لِأَنَّ الشُّكْرَ
وَالْجَبْرَ يَخْصُرُ عَلَيْهِ (الْأَدَمُ الْأَحْمَرُ خَاصَّةً فَانَّهُ فِي مَالِ الْاَحْرَمِ) عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْقَدِيرُ وَغَيْرُهُ
مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ أَنْ دَمَ الْأَحْمَرِ عَلَى الْحَاجِّ الْمَأْمُورِ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ
وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَنَحْوِهِ عَلَى الْاَحْرَمِ وَكَذَا ذَكَرَهُ قَاضِي خُصَّانٌ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ (حَتَّى لَوْ أَمْرُهُ بِالْقِرَانِ
أَوْ الْقَتْلِ فَانَّهُ عَلَى الْمَأْمُورِ) أَيْ فِي مَالِ نَفْسِهِ وَلَهُ أَنْ يَرَادَ بِالْمَنْعِ عَنَاءُ الْغَرَضِ فَلَا سَاقِي مَا تَقَدَّمَ
(فَإِذَا أَحْصَرَ) أَيْ اَلْمَأْمُورُ (بِبَيْعِ الْوَصِيِّ الْهَسْدِيِّ مِنْ مَالِ الْمَيْتِ لِيَجْعَلَ بِهِ) أَيْ لِيُخْرِجَ الْمَأْمُورُ
عَنِ اَسْرَامِهِ بِهِ ثُمَّ قِيلَ يَبْعَثُ مِنْ ثُلُثِ مَالِ الْمَيْتِ وَقِيلَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ (وَيُرَدُّ) أَيْ الْحَاجُّ (مَا بَقِيَ
مِنَ النِّفْقَةِ) أَيْ إِلَى الْوَصِيِّ (لِيَحْجِجَ) أَيْ عَنِ الْمَيْتِ (مَنْ - يَنْ يَبْلُغُ) أَيْ أَنْ لَمْ يُلْغِ مَا بَقِيَ وَقَالَ الْحُجَّ
مِنْ بَلَدِهِ وَهَذَا إِذَا أَوْصَى بِمَالٍ مَعِينٍ أَنْ يَحْجِجَ عَنْهُ وَالْأَنَّهُ عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي مَرَّ وَلَا ضَمَانُ عَلَيْهِ
فِيمَا أَتَّفَقَ قَبْلَ الْإِحْصَارِ

• (فَصْلٌ • أَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا جِئَ الْمَأْمُورُ وَأَصْلُ الْحُجِّ يَقَعُ عَنِ الْاَحْرَمِ) وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَالْمَذْكَورِ
فِي الْأَصْلِ وَاخْتَارَهُ شُعْبَةُ الْأَثَمَةُ السَّرْحَنِيُّ وَبَعْضُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْاِتِّفَاقُ مِنَ السَّنَةِ
وَصَحِيحُهُ قَاضِي خُصَّانٌ وَيُؤَيِّدُهُ بَعْضُ الْقُرُوعِ مِنْ اسْتِثْنَاءِ النِّيَّةِ عَنِ الْمَجْبُوجِ عَنْهُ وَاسْتِثْنَاءِ ذَكَرَهُ
الْجَامِعُ فِي تَلْبِيَّتِهِ (وَقِيلَ يَقَعُ عَنِ الْمَأْمُورِ نَفْلًا) لِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ فَرْضُهُ بِاجْمَاعٍ (وَالْاَحْرَمُ نَوَابِ

النفقة) كما روى عن محمد ومثله عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه جمع من المتأخرين منهم صدر
 الاسلام وشيخ الاسلام وأبو بكر الاسيبياني قال قاضيان في شرح الجامع وهو أقرب الى التفقه
 وأسمه شيخ الاسلام الى أصحابنا فنال على قول أصحابنا أصل الحجج عن الأمور وهذا وسئل الشيخ
 الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن هذا فقال ذلك متعلق بعيشة الله تعالى كما قال محمد فسلم منه
 ان لمحمد قولين التفويض وجعله عن الأمور (ويسقط عن الأمر الفرض) كان الاولى ان
 يقول ويسقط الفرض عن الأمر (بالاجماع) كما صرح به الكافي وغيره ~~بأن~~ إذا أداه على
 الموافقة سواء قلنا انه وقع عنه أو عن الأمر (ولا يسقط به) أي بالحجج عن الغير (عن الأمور
 فرض الحجج بالاجماع سواء أداه على الموافقة) وهو ظاهر (أو المخالفة) أي قد صار الحجج له (وسواء
 كان عليه الحجج) أي فرضا باقيا في ذمته بأن حجج عن غيره وهو ضرورة (أو لم يكن) أي الحجج فرضا
 عليه أي ابتداء أو كان قد أداه عن نفسه وكان حقه ان يقول وسواء قلنا انه وقع عنه أو عن
 الأمر وكذا الوجه عن أبيه ولم يكن عليه حج لا يسقط عن الفاعل حجة الاسلام وان انعقد ثم في
 شرح ابن وهب ان عرف فتاوى الظهيرية هذا الاختلاف في الفرض (وفي حج النفل يقع عن الأمور
 اتفاقا) أي باتفاق مشايخنا لان الحديث ورد في الفرض دون النفل (وللا أمر الثواب) أي
 ثواب النفقة وفي شرح النفاية للشيخ محمد القهستاني في النفل ~~بأن~~ ثواب النفقة للأمر
 بالاتفاق واما ثواب النفل فيجبه له الأمور ~~لأن~~ والله أعلم ثم أعلم ان من مات من غير وصية
 وعليه الحجج لم يلزم الوارث ان يحج عنه خلافا للشافعي رضي الله تعالى عنه قال ابن الهيثم وان
 فعل الولد ذلك مندوب اليه جدا انتهى فلو حج وورث أو أجنبى يحزبه ويسقط عنه حجة الاسلام
 ان شاء الله تعالى لانه ايصال للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به
 الكرماني والدمرجي ثم مقتضى كلامهم ان الاولى ان يحج أو لا ثم يجعل ذلك الثواب للميت
 لانهم قالوا في مسألة الابوين لانه لا يفعل ذلك بحكم الأمر وانما يجعل ثواب فعله لهما وجعل
 ثواب حجه لغيره لا يكون الا بعد أداء الحج فبطلت نيته بالاحرام لانه غير مأورف وهو متبرع فيقع
 الاعمال عنه البتة فيصح جعل الثواب بعد ذلك لاحدهما أو لهما قال المصنف هذا حاصل
 ما أشار اليه قاضيان وغيره فافهم المرام انتهى ولا يخفى ان قوله فبطلت نيته بالاحرام ليس في
 مقام النظام فانه لا شك ان نيته أو لا يبلغ في تحصيل المرام مع انه الاتيان في جعل ثوابه لآخر
 كما لا يخفى على أرباب الافهام

* (باب العمرة) *

وهي الحجة الصغرى (أي بالنسبة الى الحج الاكبر وقد أفردت رسالة تسميتها بالخط الاوفر في الحج
 الاكبر) العمرة سنة مؤكدة (أي على المختار وقيل هي واجبة قال المحبوبي وصححه قاضيان
 وبه جزم صاحب البداة حيث قال انه واجبة كصدقة الفطر والاضحية والوتر ومنهم من
 أطلق اسم السنة وهو لا ينافي الوجوب وعن بعض أصحابنا أنها فرض ~~بأن~~ كفاية منهم محمد بن
 الفضل من مشايخ بخاري ~~بأن~~ لا يمكن لأما لما قيل قال المصنف (من استطاع) أي اليه استيلا بالزاد
 والراحلة كما ثبت تفسيره بالسنة (وشرائط الاستطاعة) الاولى أن يقال شرائط وجوبها
 أو وجودها (ما مر في الحج) أي من شرائط وجوبه لان الواجب يلحق بالفرض في حق الاحكام

وكذا السنة تتبع الترائف في كثير من الاحكام (واحكام احرامها كاحكام احرام الحج من جميع الوجوه) اى بالنظر الى محذوراته وامانها بالنظر الى سائر احكامها فيما يتعلق اكثر من ستم ا وادام او وجوبه من ميقاتها ونحو ذلك (وكذا حكم فرائضها) اى فى الجملة (وواجباتها) اى فى بعضها (وسننها) كذلك (ومحرماتها) اى بامرها (ومسدها) اى وان اختلفا فى محل (ومسكروها) واحدا راجعها (اى بين عريتين واكثر) (واضافتها) اى الى غير الفرائض (ورفضها) اى حال شتم غيرها اليها (حكمه ما فى الحج) اى فى غالب احكامها وهى كسيرة لقوله (وهى) اى العمرة (لا يختلف الحج الا فى أمور) اى بـ مرة كفى لثمنه وجموعها واحد بشر (الاول منها) اى من الاحكام الخالفة (انها) اى العمرة (ليست بفرض) اى بخلاف الحج فيها خلاف الشافعى (الثانى انه) اى الشان (ليس له اوقت معين) اى بالانسان (بل جميع السنة يركبها) اى بلجوازها (الا انه اتكره فى خمسة ايام) اى فى ظاهر الرواية (يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق مع النحر) اى جهة وقوعها وعن ابي يوسف انه لا يكره يوم عرفة قبل الزوال واحاق قاضيخان فى المنفقات وقال لا بأس بالعمرة غداة عرفة الى نصف النهار ولم يحل الى أحد كذا ذكره المصنف فى الكبير ولعله ما اراد انه لا بأس بفعلها حيث لا انشاء للمال الى البحر الاخر يكره انشاؤها فى هذه الايام فان اداها باحرام سابق لا يكره وبهذا يرتفع الاشكال عن قاضيخان ومنها جميع السنة الا خمسة ايام يكره فيها العمرة غير القارن يعنى فى معناه المتبع ويؤيده ما فى المهاج انه اذا قصد القران أو التمتع فلا بأس بل يكون أفضل فى هذه الايام انتهى ولا يخفى انه اراد ابقاء احرامها فيما الادام الا ان قصد له انشاءه الماصر هو ابتكر اذ انشأها فيها (الثالث انه لا شئ) اى بخلاف الحج (الرابع ليس فيها وقوف بعرفة ولا مزدلفة ولا رى ولا بيع) اى بين صلاتين لا فى ليل ولا نهار (ولا نطبة) اى بخلاف الحج فى جميعها (الخامس ليس لها طواف القدوم) اى سنة ولو كان آفاقا بخلاف الحج (السادس لا يجب بعده طواف الصدر) اى الوداع ولو كان المعتمر من أهل الآفاق وأراد السفر وهذا فى ظاهر الرواية وقال المسرى بن زياد يجب عليه (الرابع لا يجب بدنة باقة ادها) فيها نظر لان افاد الحج وهو بالجماع قبل الوقوف لا يوجب بدنة بل شاة وانما تجب البدنة بالجماع بعد الوقوف فكان الاولى ان يقول بالجماع قبل طوافها (بل تجب شاة) اذا وقع الجماع قبل الطواف كله أرى أكثره بل ولا تجب البدنة فى العمرة قط اما لوجامع بعده اطاف أكثره قبل السعى أو بعده قبل الحلق لا تنفذ عمرته وعليه شاة ثم اذا أقصد عمرته فعليه النسي فى الفاء وقضاؤها بأحرام جديد (الثامن عدم وجوب البدنة بطوافها اجنبيا وطافا أو نقصا) اى بل تجب شاة (التاسع ان ميقاتها الملحج مع الناس) اى من المكى والآفاق ومن بينهما (بخلاف الحج فان ميقاته لاهل مكة الحرم) اى وجوبها (العاشر انه يقطع التلبية عند الشروع فى طوافها) اى فى أصح الروايات بخلاف الحج المفرد أو القارن فانه لا يقطع التلبية الا فى أول رمي جرة العقبة (الحادى عشر انه لا مدخل للصلاة بالجنابة فى طوافها) اى بخلاف طواف الحج والله سبحانه وتعالى اعلم (واما فرائضها) اى جملة (فالطواف والتبى) اى وتبته كك ما فى نسخة (والاحرام) وفيه فرضان وهما التبية والتلبية كك ما فى أحرام الحج واما ذكرها بالطواف

والاحرام بشرط لصحة أدائها لا الركن وهو الأصح وقيل الاحرام ركن (وواجباته السبع) أى
 بين الصفا والمروة (والخلق أو التقصير) أى بعده جواز أو قبله صحة بعده وقوع طوافها وفى
 التحفة جعل السبع فيها ركناً كالطواف وهو غير مشهور فى المذهب وأوله بعضهم فقال كأنه
 أراد أنه داخل فى العمرة بخلاف الاحرام والخلق نظرو وجهه أعني كالرضوء للصلاة وفيه ان كل
 داخل فى عبادته ليس ركناً كواجبات الصلاة ولعله الواجب فرضاً عملياً ولم يفرق بين الركن
 والشرط ومطلق الفرض ويؤيده انه جعل فى المنهاج الخلق فيه فرضاً أيضاً وذكر بعضهم ان
 الخلق أو التقصير شرط الخروج عنه اذ فيه انه لا يختص بالعمرة اذ فى الحج كذلك كما لا يخفى قال
 المصنف فى الكبير وتقديم الطواف على السبعى شرط لصحة السبعى بالاتفاق انتهى والظاهر أن
 يقال الترتيب بين طواف العمرة وسبعها فرض وأما تقديم طواف تأمير شرط لصحة السبعى (وأما
 صحتها) أى كقبية العمرة بمجمله (فهى أن يحرم من الحل كاحرام الحج) أى مثل مهفة
 احرامه فى آذانه وسننه بالافرق الا فى تعيين النية فيفعل عند احرامها ما يفعل فى احرام الحج
 (ويتقى فيه) وفى نسخة فيها أى فى احرام العمرة أو زمان اتيانها بعد تلبسها الى فراغها (ما يتقى
 فى الحج) أى من محظورات الاحرام ومكروهاته ومقصداته (فإذا دخل مكة بدأ بالمسجد)
 أى بدخوله من باب السلام على ما هو الافضل وقيل يدخل المعتمر المسجد من باب ابراهيم ذكره
 المصنف ولا وجه له نعم لو دخل من باب العمرة فلا بأس به لانه أقرب وعلمه العمل (وطاف برمل) أى
 فى الثلاثة الاول (واضطباع) أى فى جميع طوافها (وقطع النسيئة عند أول استلام الحجر) أى بعد
 نية طوافها (وطاف سبعة أشواط) أربعة منها فرض والباقي واجب (وأكثره وهو أربعة منها)
 أى لكونه هو الركن (ككله فى حق التحال) أى فى حق صحة تحلله وخروجه عن احرامه بخلق
 أو تقصير الا أنه يحرم عليه التحال قبل اتيان السبعى بكامله (وأمن الفساد) أى وفى حق أمن فساد
 العمرة حتى لو جامع بعداً كثر طوافها لا يفسد عمرته (ثم صلى ركعتيه) أى ركعتي الطواف
 وجوبا عندنا (وخرج للسبعى) والافضل من باب الصفا (فسعى كالحج) أى كسعيه (ثم حلق) يعنى
 أو قصر (وحل) أى خرج عن احرامها

• (فصل فى وقتها) • أى وقت العمرة (السنة) أى أيامها (كلها وقتها) أى لجوازها (الا أنه)
 أى الشأن (يكراهه تحريماً) أى كراهة تحريم كما قاله ابن الهمام ويشير اليه كلام صاحب
 الهداية (ان شاء احرامها فى الايام الخمسة) أى المذكورة سابقاً ثم منع هذه الكراهة لو أذى
 العمرة فى هذه الايام يصح ويبنى محرماً فى هذه الايام لو أخر أداها الى ما بعد القول (وان أداها
 باحرام سابق لا بأس) أى لما ذكرنا (ويستحب أن يؤخر) أى أداها (حتى يفضى الايام) أى
 الخمسة (ثم يقبلها ولو أهل فيها) أى أحرم بالعمرة فى الايام الخمسة (ولو بعد الخلق من الحج
 يومه برفضها) أى إبقاء بعض أفعال الحج عليه (فان لم يرفضها وعصى فيها) أى فعلها (ولادم
 عليه) أى لا دخلها عليه وتردد رفضها وفى الفتاوى الظهيرية رجل أهل بعمرة فى أيام العشر
 ثم قدم فى أيام التشريق فأحب الى أن يؤخر الطواف حتى يفضى أيام التشريق ثم يطوف وليس
 عليه أن يرفض احرامه يعنى (لانه لم يقع له ادخال عمرة على حجة) ولو طاف فى تلك الايام أجزأه ولا
 دم عليه يعنى ولا كراهة أيضاً فى حقه لان انشاءها لم يكن فى الايام المنهية عنها ثم فى كلامه إشارة

الى أنه لو وقع طواف العمرة قبل الايام ومعيها فاعلم الا باس به ثم قال ولو اهل بعمرة في ايام التشریق
 يؤمن برفضها وان لم يرفضها ولم يناف حتى مضت ايام التشریق ثم طاف بها لادم عليه انتم
 (ويكره فعلها في أشهر الحج لاهل مكة ومن معها) أي من المتقين ومن في داخل المقات لان
 الغالب عليهم أن يحجوا في سنتهم فيكونوا امتنعين وهم من التمتع ممنوعون والا فلا منع للمكي
 عن العمرة المفردة في أشهر الحج اذ لم يحج في تلك السنة ومن خالف فعليه البيان واثنان البرهان
 (وفضل أوقاتها شهر رمضان) أي ثم ارا أولبلا افضليه كل منهما (فعمره فيه ثل حجة) أي كما
 ثبت في السنة وزيادة حتى في رواية ولكن هل المراد عمرة افاقية أو شاملة للمكة فيه بحث طويل
 في القضية (ولو اعقر في شعبان وأكملها في رمضان فان طاف أكثره في رمضان فهو في رمضان
 والانشعابية) قياسا على التمتع وغيره (ولا يكره الاكثر منها) أي من العمرة في جميع السنة
 بخلاف المال (بل يستحب) أي الاكثر منها على ما عليه الجمهور وروى قد قيل سبع أسابيع من
 الاطوفة كعمرة وورد ثلاث عمر كحجة وورد عمرتان (وأفضل مواقيتها إلى مكة التميم
 والجرانة) والاول أفضل عندنا لان دليله أقوى لا سيما على الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها
 ان تخرج منها والثاني أكمل عند الشافعي لان دليله أقوى فانه صلى الله عليه وسلم اعتمر منها
 حين رجع من الطائف بعد فتح مكة وكانت حق المصنفة أن يقول ثم الجمرانة ولعله مال إلى كلام
 الخليلي الموافق لمذهب الشافعي من ان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك الجواز لا للافضلية
 ثم موضع احرام عائشة قبل هو المسجد انظر اب الاذني من الحرم وقيل انه المسجد الأقصى الذي
 على الاكمة قبل وهو الاظهر وقيل بين مسجد هارون بن انساب الحرم غلوة سهم والله أعلم

• (باب النذر بالحج والعمرة) •

(وهو) أي النذر نوعان (صريح وكناية) اما الاول فبيان أنه (اذا قال الله على حجة أو قال على حجة)
 أي ولم يقل الله (يلزمه الوفاء سواء كان النذر مطلقا) أي غير متبذ بشرط كما سبق (أو معلقا بشرط
 بأن قال ان قدم غائي) أي من سفره (أو ان شئني الله صريضي) أو صريضي (فعلى حجة مثلا أو عمرة)
 أي مثلا لان حكم الاكثر من حجة أو عمرة كذلك (لزمه ما عني) أي من الحج أو العمرة واحدة
 أو متعددة أو منها ما تجتمع (لكن لزمه عند وجود الشرط) أي اذا كان معلقا كما تقدم وكذا اذا
 قال ان فعلت كذا ففقه عني ان أيج حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج منه بالكفر
 في ظاهر الرواية عن أي حنيفة وقيل هذا اذا كان التعليق بشرط براد كونه ووجوده كقوله
 ان شئني الله صريضي فعلى كذا اما اذا كان لا يراد كونه كان كملت زيدا ففقه على كذا فقبل يجب
 عليه الايفاء بالنذر فيسئل بجزية كفارة اليمين وهو الصحيح وقد رجع إليه أبو حنيفة قبل ووجه
 بثلاثة ايام أو سبعة وهو قول محمد ثم اذ لزمه الحج ورجح جاز ذلك عن حجة الاسلام الا أن ينوي
 غيرها على ما في الخلاصة والظاهر ما في بعض الكتب من الفرق بين قوله فعلى حجة ففقه على حجة ففقه على حجة
 سوى حجة الاسلام الا أن يقصد به ما وجب عليه وبين قوله فعلى ان أيج حيث يجزئ عن حجة
 الاسلام الا أن ينوي غيرها وقد تقدم ان من لزمه بالنذر حجة ورجح حجة الاسلام فانه لا يسهط بها
 المذوبة بالاختلاف (ولو قال ان دخلت) أي الدار مثلا (فانا أيج يلزمه) أي عند وجود شرطه
 (ولو قال ان أيج) أي من غير شرط (لاصح عليه) ففي الخلاصة لو قال ان أيج مع عليه ولو قال ان

دخلت فأنا أجب بزمه عند البسوط (ومن نذر ما توجب حجة أو أكثر أو أقل بزمه كله أو عليه ان يحج
بنفسه قدر ما عاش ويجب الايضاء بالبقية) وهذا على ما في العيون وقاضيان والسراج
مما نصوا على لزوم الكل وقال في النوازل هذا قولهما وعلى قول محمد بن عمر قال القرائن
وأطلق في التحفة لله تعالى على ألف حجة بزمه وعن أبي يوسف وكذا عن محمد بن عمر بزمه قدر ما يعيش
من السنين واختاره على الرازي والسروجي كقوله على أن أجب بزمه من سنة ومات قبلها لا يلزمه
شي قال ابن الهمام والحق لزوم الكل للفرق بين الالتزام ابتداء وإضافة (ثم ان شاء) أي الداذ
بالأمانة (أج ما توجب رجل في سنة واحدة وهو الأفضل) أي للمصارعة الى الخيرات والخافة من
الآفات (وان شاء أج في كل سنة حجة) أي على وفوق بزمه (أو أكثر) أي بناء على الأفضل
في الجملة (ولكن كلما عاش الناذر بعد ذلك) أي الاجتناب (سنة بطلت منها حجة فعليه أن يحج
بنفسه) أي لانه قدر بنفسه فظهر عدم حجة اجابها (وان لم يحج بزمه الايضاء بزمه قدر ما عاش من
بعد الاجتناب ولو قال لله على عشر حجج في هذه السنة بزمه عشر سنين) على ما في الفقه وغيره
وفي خزانة الاكمل بزمه كلها في تلك السنة (ولو قال لله على أن أج في هذا العام ثلاثين حجة بزمه
الكل) أي عند أبي حنيفة (ولو قال على أن أج في سنة كذا حج قبلها جاز) أي عند أبي يوسف
وهو الاقيس خلافا لمحمد (ولو لم يحج ومات قبلها لا يلزمه شيء) ولو قال ان كنت فلانا فعلى حجة) أي
من غرض كاليوم (أو على حجة اليوم) بالنصب والاحسن عبارة الكبير ان كنت فلانا فعلى حجة
يوم أكله (لا يصير محرما بل يلزمه بفعله ما متى شاء) كما لو قال على حجة اليوم انما يلزمه وفاء ذمته
يحرم بهما متى شاء انتهى وتبين ان اختصاره في المبني هنا محل للمعنى (ولو قال أنا محرم بحجة مهمل)
أي محرم (بعمرة ان فعلت كذا صرح) أي فعلية قهوما (ويلزمه ان فعله) أي ما شرطه كذا ذكره
في خزانة الاكمل عن أبي حنيفة (ولو قال على حجة ان شئت أنت) أي أيها الخطاب أو الخطابية
(فقال شئت بزمته حجة) أي ولم يصير محرما ما لم يحرم (وكذا لو قال ان شاء فلان) أي سواء كان
حاضرا أو غائبا (فشاء) أي فظهر رايه شاء بزمه حجة ولا تقدر) أي على الاصح (مشيئة فلان)
أي الغائب (على محاسن بلوغه الخبر) أي بالتعلق (ولو قال أنا محرم بحجة ان فعلت كذا ففعل
بزمته حجة وكذا لو ذكر العمرة ولم يصير محرما ما لم يحرم ولو قال ان لبست من غزل فأنا أج بزمه)
أي ويحج متى شاء (ولو قال على أن أج على رجل فلان) أي مثلا (أو بجمال فلان) أي بدراهم كذا
مثلا (بزمه) أي الحج (ولفت الزيادة) كما في شرح الكافي (ولو علق الحج بشرط ثم علقه بآخر)
أي بشرط آخر (ووجد الشرطان يكفيه حجة واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الحج)
على ما في قاضيان (ولو قال على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء) أي زائد على المرة (ولو قال في
النذرية صلا ان شاء الله لا يلزمه شيء في جميع الصور) أي ان قد هب شئ الله والله أعلم
* (فصل) أي في الكلمات (اذا قال على المنى الى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو زيارة البيت
أو علقه) أي ما ذكر (بشرط) أي كبيره مريض وقدم مسافر (أولا) أي أول لم يعلقه (بل حلف)
منيا (بحجة أو عمرة وهو في الكعبة) أي في مكة وما حوله من الحرم (أولا) أي أو في غيرهما
أرض الحل أو في الآفاق (أو قال على إحرام فعليه حجة أو عمرة ماشيا أو بالسيارة) أي تعين
أحدهما (ولو قال على المنى أو الذهاب أو الخروج أو السفر أو الاتيان أو الركوب أو النسوة)

أى الرجل (أو الهرولة) أى الذى (الى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة أو مقام
إبراهيم أو الحجر الأسود أو الركن) أى مطلقاً واليمنى (أو أشتار الكعبة أو بابها أو مصبها
أو الحجر أو عرفات أو مزدلفة) وكذا الى منى (أو اسطوانة البيت أو زمزم أو مسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم أو بيت المقدس أو مسجد آخر) ولو كان من المساجد المأثورة كمسجد
الحبيب ونحوه (لا يلزمه شئ فى جميع الصور) لكن فى بعضها خلاف فانه لو قال على المشى الى
الحرم أو الى المسجد الحرام لاشئ عليه عند أبى حنيفة وعندهما يلزمه حجة أو عمرة ويؤيدهما
انه لو قال على المشى الى مكة حيث يلزمه حجة أو عمرة اتفاقاً مع ان المسجد الحرام انحصر من
مكة وانه قد يطاق على الكعبة وعلى مطلق الحرم أيضاً وقيل فى زمن أبى حنيفة لم يجر العرف بل فقط
المشى الى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمانهم ما فيكون اختلاف زمان لا اختلاف دليل
وبرهان وكذا ذكره فى الكبير وفيه ان الكليات لاتعاق لها بالعرفيات وكان المناسب ان يختلف
حكمها باختلاف النيات وان اعتبر من اجانب الایمال فينبغى أن يعتبر كل ما يختلف فى الزمان
والمكان فلا يدخل الحكم تحت ضابطة كدية فى هذا الشأن وأما لوفال الى الصفا والمروة
أو مقام إبراهيم عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شئ بالاتفاق وقيل الى الحجر الأسود أو
الركن أو مقام إبراهيم يلزمه وصريح الميسر فى البسوط فى المقام بعدم اللزوم وفى الطرابلسى الى زمزم
واسطوانة الكعبة يلزمه عندهما خلافاً للإمام وعزاه الى شارح نكرة (ولو قال على المشى الى
بيت الله تعالى ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة أو عمرة) هكذا ذكره فى المتقى وقاضيان وفى المتقى
عن محمد هذا على الحج وان قال ثلاثين مرة ان شاء حج وان شاء اعتمر (ولو قال على المشى ثلاثين
شهر أو واحد أو عشر من شهر أو عشرة أشهر أو عشرة أيام أو أحد عشر يوماً عليه عمره) أى
واحدة (وقيل فى ثلاثين شهر الله عليه الحج) رافقوا لان نقله صاحب المتقى عن محمد باختلاف
روايته (ولو نذر المشى الى بيت الله تعالى ونوى مسجد المدينة أو بيت المقدس أو مسجد آخر)
كمسجد قباء أو الكوفة (لا يلزمه شئ وان لم تكن له نية) أى معينة (فعلى المسجد الحرام) أى بناء
على انه هو الفرد الا كل من بيوت الله (فيلزمه حجة أو عمرة) على خلاف تقدم والظاهر أن يقال
فعلى الكعبة ليكون عليه الحج أو العمرة بخلاف لان حكم بيت الله والكعبة سواء كما سبق وقد
قال الله تعالى والله على السامع البصير وقال عز وجل جعل الله الكعبة البيت الحرام ويؤيده
قوله (ولو حلف بالمشى الى بيت الله تعالى ثم حنث) بكسر التون أى لم يفرق بينه (ثم حلف به ثم حنث
يجعل أحدهما حجة والآخر عمرة ويعتدى لكل واحد من مكان الحلف ولو حلف ان يمضى
بفلان) أى من البدنة أو البقرة أو الشاة (على أن أقار عينيه) أى أهدأهما أو أطرافهما (الى
بيت الله تعالى أو أوجهه على عتقى) أى يحجج بفلان من انسان أو حيوان لاشئ عليه (ومن جعل على
نفسه أن يحجج ماشياً فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة) أى فى وقته فانه يتم حجه به وينبغي
أن يقيد بحمله قبل الطواف أو بعده ليخرج عن احرامه قياساً على قوله (وفى العمرة حتى يجلس)
وفى الاصل خبر بغير الركوب والمشى لكن فى الجامع الضعيف أشار الى وجوب المشى وهو
الظاهر والصحيح وجهاً ورواية الاصل على من شق عليه المشى وفى شرح الجامع قال الشيخ
الامام أبو جعفر الهندى والى انما يطاق له الركوب اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ

الابتهة عظيمة وأما إذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز له الركوب أصلاً ثم اختلفوا في محل
ابتداء المشي لأن محمد الميذكره فقيل يتدنى من الميقات وقيل من حيث أحرم وعليه الامام فخر
الاسلام والعتابي وغيرهما وقيل كما قال المصنف (ومحل ابتداء المشي من بيته سواء أحرم منه
أولاً) وعليه شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية وصححه قاضيان والزليعي وابن الهمام
لأن المراد عرفاً وبؤيده ما روى عن أبي حنيفة أن بغدادياً قال إن كنت فلا تافلي أن أخرج ماشياً
فلقية بالكوفة فعليه أن يخرج يمشي من بغداد وأما لو أحرم من بيته فلا تفارق على أنه يمشي من
بيته (ولو ركب في كل الطريق أو أكثره بعذر أو بلا عذر فعليه دم) أي لأنه ترك الواجب يخرج عن
العهد (وان ركب في الأقل) أي في أقل الطريق وكذا في المساواة (تصدق بقدره من قيمة الشاة
*) (فصل * لو نذر أن يصلي في مكان فوصل في غيره دونه في الفضل) أي الأقل منه في الفضيلة
(أجزأه) أي عُدنا (وأفضل الأماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم
مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم الجامع) أي المسجد الذي يصلي فيه الجمعة (ثم مسجد الحنبي)
وهو الذي يصلي فيه الجماعة والقبيلة المحصورة (ثم البيت) أي أفضل من خارجه كـ الزقاق
والاسواق إذا عرفت هذا الترتيب ولو نذر أن يصلي ركعتين في المسجد الحرام لا يجوز أدائها
إلا في ذلك الموضع عند زفر خلافاً لأصحابنا وان نذر أن يصلي ركعتين في مسجد النبي صلى الله
عليه وسلم لا يجوز أدائها إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو في المسجد الحرام وان نذر أن
يصلي في بيت المقدس لا يجوز أدائها في هذه المساجد وان نذر أن يصلي في الجامع لا يجوز
أدائها في مسجد المحلة وان نذر أن يصلي في مسجد المحلة يجوز أدائها في الجامع ولا يجوز أدائها
في بيته وان نذر أن يصلي في بيته يجوز في الكل ولا يجوز في الزقاق والاسواق كذا في المصنف
وهذه المسائل يخالف أصحابنا في زفر وقيل أبو يوسف أيضاً معه وكذا حكم الاعتكاف إذا نذر
في هذه المساجد (ولو نذر أن يلبث) بفتح الواو وحده أي يمكث (في المسجد الحرام ساعة لم يجب عليه
ذلك) كان الظاهر أن يقال أقل من يوم لأنه مدة أقل ما يجوز فيه الاعتكاف خلافاً للمحمدية أنه
يجوز اعتكافه ساعة أيضاً في النفل ومن غير شرط صوم خلافاً لغيره والله أعلم

(باب الهدايا)

وهو ما يهدي إلى الحرم للتقرب إلى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا وأكثراحكامها كالضحايا
(الهدى من الإبل والبقر والغنم) أي لا من غيرها من النعم (وكل دم يجب في الحج والعمرة
فإنه شاة) أي وأعلامه بدنة من الإبل أو البقر وأعظمها أفضلها وفي حكم الأدنى سبع بدنة
أو سبع بقرة وهذا التحخير للمشهور من الكلام في كل شيء (الاجتماع في الحج بعد الوقوف بعرفة
وطواف الزيارة جنباً) فإنه لا يجوز فيه ما إلا البدنة ولا يخلو قصور العبادة ويستفاد منه أنه
لا يجب البدنة أصلاً في العمرة (وحكم البقر حكم الإبل في هذا الباب) أي باب الهدايا لا في
مطلق التضايا لكن هذا عندنا خلافاً للشافعي تغمد الله برحمته حيث يخص البدنة بالإبل
وأما إذا أطلق الجزور فهو من الإبل خاصة اتفاقاً (ثم الهدى) أي جنسه منقسم (على نوعين
هدى شكر) اتوفيق الطاعة المخصوصة (وهو هدى المتعة والقران) وقدم المتعة لأنها
الأصل المستفاد من القرآن وقيم عليه القران في هذا الشأن بتبيان البرهان (والتطوع) شكراً

مطلقاً (وهدي جبر) أى لتصرف الطاعة أو ارتكاب جناية (وهو سائر الدماء الواجبة) من
احصار أو رفض أو جزاء صيد أو كثارة جناية أخرى أو تبا وزيقات (ماعداه هذه الثلاثة)
أى المتقدمة من المتعة والقران والتطوع وأما النذر فهو وان كان دم نسله الآن حكمه
ان كان واجباً فكبيراً وتطوعاً فكشكراً وكذا الاضحية وجوباً وتطوعاً (وكل دم واجب شكراً
فلساحبه أن يأكل منه) أى ماشاء منه ولا يتقيد ببعض منه كما يتوهم من قوله منه (وبز كل
الاغنياء) أى يطعمهم ولو بالاباحة (والفقراء) تملكاً واباحة والقمام يقتضى تقديم الفقراء
والا يكون ذكركم كالمستدرك (ولا يجب التصديق به) أى لا بلكه ولا يعرضه وهذا نصريح
بما علم منحنما قبله من التلويح (بل يستحب أن يتصدق بثلثه ويطعم) يقتضين أى وإن يأكل
(ثلثه ويهدي ثلثه) أى للاغنياء من الجيران وغيرهم (أو يذبحه) أى الثلث الاخير فإن
للتنويح (ولو لم يتصدق بشئ جاز) وهذا قد علم من قوله ويستحب (وكره) أى كراهة تنزيه
لانها مقتضى ترك الاستحباب المعبر عنه بأنه خلاف الاولى ولذا قال فى الكبير ولا ينبغي أن
يتصدق بأقل من الثلث وهذا أيضاً مستدرك كالأول (ويستحب) أى دم الشكر (عجز
الذبح حتى لو سرق أو استهلك بنفسه) وكذا بغيره (بعد الذبح) قبل الله سلتين (لم يلزمه شئ) أى
من الضمان بخلاف ما لو ذلك أو سرق قبل الذبح فإنه يلزمه غيره ولا يجوز له أن يتصدق بقيته
(وكل دم واجب بسبب الإيجوزة الاكل منه) ولو كان فقيراً (وللاغنياء) الا اذا أعطاهم
الفقراء تملكاً لا اباحة وكذا فى حكم نفسه (ويجب التصديق بجميعه حتى لو استهلكه به الذبح)
أى كله أو بعضه (لزمه قيمته) أى للفقراء فيصدق به عليهم (ولو سرق لا يلزمه شئ) واعلم انه
يجوز التصديق بكل من دم الشكر والجبر على مساكين الحرم وغيرهم وكذا يجوز على مسكين واحد
أو مساكين الآن مساكين الحرم أفضل إلا أن يكون غيرهم أو ج على ما قاله فى السراج
الوهاب (وهو) أى دم الجبر كدم اللبس والطيب والحلق وقلم الاطفار وقتل الصيد والجماع) أى
وأما ذلك من ارتكاب المحظورات ولو بعدد (والطواف بلا طهارة وترك شئ منه) أى من
الطواف اذا كان موجبا للدم (أو السعى أو الرى أو أمانه ادا الوقوف) أى بعرة الى العروب
(أو وقوف مزدلفة) أى ونحوها من ترك الواجبات اذا لم يكن عن عذر (والاحصار والرفض)
أى ودمهما (وقطع أشجار الحرم) فيه أن هذا الحكم غير مختص بالحرمة (ولا يجوز بيع شئ من
لحوم الهدايا) أى وإن كان مما يجوز الاكل منه على ما صرح به ابن الهمام (فإن نعل) أى باع
شأ منه (ضمن قيمته للفقراء ولو أعطى الجزاء أجرة منه غرمه) أى فعلبه أن يتصدق بقيته (وان
شرط) أى أجرة الجزاء (منه لم يجز) أى مذبوحه (عن الهدي) وتوضيحه ما قاله الطرابلسى ولا
يعطى أجرة الجزاء منه فإن أعطى صار الكل لخالته اذا شرط اعطاه من ينى شركا له فيه فلا
يجوز الكل لقصد اللحم وان أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضعفه وان تصدق بشئ منه عليه غير
الاجرة جاز اذا كان أهلاً للتصدق عليه (ولو هو هدى التطوع قبل وصوله الحرم لا يجوز
الاكل منه له) أى للمتطوع (وللاغنياء) أى ولو أكل منه أو من غيره مما لا يعمل له أكله منى
مأكل (وكل واحد من الابل والبقر يجوز عن سبعة دماء) لا خلاف فى جوازها عن السبعة عند
الاربعة لكن بشرط قصد القربة حتى لو كان أحداً المشركاً كما رأوا وسمايريد اللهم دون

الهدى والاعتق لم يجزهم جميعا (فلو شارك فيه سبعة نفر قد وجب الدماء عليهم جاز) أى وغيرهم
 بالاولى كما لا يخفى (سواء اتحد الجفنس) أى جنس ما وجب من دم منعة واخصار وجزاء صيد
 ونحو ذلك (أولا) لأنه ان اتحد الجفنس كان أحب وأولى (ولو اشترى بدنة) أى جزورا أو بقرة
 (للمنعة مثلا وأوجبها لنفسه) أى تلك البدنة بتعيين النية وتخصيصه به (لا يسعه أن يشارك فيها)
 أى فى البدنة (أحدا) لأنه لما أوجبها لنفسه خاصة صار الكل واجبا عليه (وليس له بيعها بعد
 ما أوجب) أى وليس له أن يبيع ما أوجبه هديا فان فعل فعله أن يصدق بالخن (وان نوى ابتداء
 الشركة جاز) أى وان نوى أن يشرك فيه ستة نفر أجزأه فان لم يكن له نية عند الشراء منهم ولكن
 لم يوجبها حتى اشتركت الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر
 الباقيين وأى الشركاء فبحرهما يوم النحر أجزأ الكل ثم اذا اشترك سبعة فى جزورا أو بقرة اقتسموا
 اللحم بالوزن ولو اقتسموا جزاء فالجزء لا يجوز الا اذا كان مع شئ من الاكارع والجلد اعتبارا بالبيع
 كفى شرح المجمع (واذا ولدت بدنة الهدى) أى بعد ما شرها لهدية (ذبح ولدها معها ولو باع
 الولد فعله قيمته) أى للفقره (وان اشترى بها) أى بقيمتها (هديا جفنس) أى وان تصدق به الجفنس
 وهذانى الحسن أظهر فتدبر (واذا غلط رجلان فذبح كل) أى كل واحد (هدى صاحبه
 اجزأهما) أى استحسانا لا قايسا (ويأخذ كل هديه) أى بعد ذبحه (من صاحبه) وعن أى يوسف
 كل بالخيار بين أن يأخذ هديه من صاحبه وبين أن يذمه فيشتري بالقيمة هديا آخر يذبحه فى أيام
 النحر وان كان بعد هاتين بالقيمة وهدى المنعة والقران والتطوع فى هذاسواء وأمالو كانت
 البدنة بين اثنين وخصيماي الاختلاف المشايخ فيه واختار انه يجوز كفى الخلاصة وقال الصدر
 الشهيد وهذا اختيار الفقيه والامام الوالد وعن أحمد بن محمد العامى انه لا يجوز اذا كان
 الجزور بينهما اثنين وقال أبو الليث لا تأخذ به ابل يجوز اذا كان بينهما منصفان وعلى التفاوت
 وكذا بين ثلاثة وأربعة قال فى البحر الزاخر هذا هو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الاكل) أى
 منه (لا يجوز له الاتفاع بجلاده ولا بشئ آخر منه) يعنى بل يصدق به بخلاف كل هدى يجوز له
 أكله فانه يجوز له الاتفاع بجلاده ونحوه (ولا يجب التعريف بشئ من الهدايا سواء أريد به) أى
 بالتعريف (الذهاب الى عرفات أو التشهير) أى الاعلام بكونه منها المعروفها ولم يتعزضاها
 (بالتقليد) أى بتعاقب قلادة فى رقبتها فان كلاً منهما لا يجب (وبسن تقليد بدن الشكر) كالمنعة
 والنذر (دون بدن الجبر ولا يسن فى الغنم مطلقا) كالاخصار والجلد نية لكن لو قلده جاز ولا بأس
 به وفى المبسوط لا يضره ثم ان بعث الهدى يقلده من بدله وان كان معه فهو من حيث يحرم هو
 السنة كذا فى شرح الكنز (وبكره الاشعار) أى اشعار البدنة وهو اعلامها بشق جلدها أو
 طعنها حتى يظهر الدم منها (ان خيف منه السراية) أى الذى يترتب عليه الضرر (وحسن
 الذهاب) أى استحسان الذهاب المهدى (بهدى الشكر الى عرفة) وفى البحر الزاخر وغيره ان كل
 ما يقلد فالذهاب به الى عرفات حسن وما لا فلا قال فى الكبير ويرد عليه قواهم مطلقا تعريف
 هدى المنعة حسن وهو أن يذهب به الى عرفات مع نفسه لأن الشاة وان كان لا يسن تقليدها
 لكن دخلت فى هذا الاطلاق انتهى ولا يخفى أن ما من عام الا ويخص (والافضل فى الابل النحر)
 أى قبا ما مع قوله الهدى يسرى وان شاء أضجعه او عن أبي حنيفة مع قوله تباركة (وبكره) أى النحر

(في غيرها) من البقر والغنم لانه يسن ذبحهما فلو شجر البقر والغنم وذبح الابل ابراء اذا اشق
العروق ويكره واستحب الجوه واستقبال القبلة وكان ابن عمر يكره أن يؤكل مما يليه قبل به
القبلة والاولى أن يتولى الانسان ذبحها بنفسه ان كان يحسن ذلك والافقية عند الذبح
(ويستحب التصديق بخطامها ووجلاها) كافي المحيط (ولا يبيع جلدها فان باعه تصدق بثمنه)
فان عمل من جلدها شيئا ينفع به كالقراش والجراب جاز ذكره في الكبير لكن الظاهر ان هذا انما
يجوز فيما أبيع له الاتضاع به كدم الشكر والتطوع والاضحية دون غيره والله أعلم

• (فصل) • ومن ساق بدنة واجب أو تطوع لا يحل له الاتضاع بظهرها) أي ركوبها (وصوفها
ووبرها) أي شعر الغنم والابل قطعاً وتلقاً (ولينها) أي حلبها وشرباً الاحال الاضطرار (وان
اضطر الى الركوب) أي ركوبها افر كرها واذا استغنى عنه تركها أو حمل مناعه عليها (ضمن
ما اتص بركوبه أو حمل مناعه) أي بسببه وتصدق به أي بما ضمنه (على الفقراء دون الاغنياء)
لان جواز الاتضاع بها للاغنياء معلق بيلوغ المحل على ما قاله في شرح الكثر (وينضج) أي
يرش (شعرها بالماء البارد ليقطع لبنها ان قرب ذبحها) أي زمنه (والا) بأن كان بعيداً (حلبها
وتصدق به) أي على الفقراء (وان صرفه لنفسه) أي لحاجة نفسه وكذا اذا استعملت لكذا ودفعه
اغنى (ضمن قيمته) أي في تصدق بمذله أو بقيمته (واذا سلب) أي ذهب (الهدى) أي الذي ساقه
(في الطريق) أي قبل وصوله الى محله من الحرم أو زمانه المعين له (فان كان) أي الهدى (تطوعاً
شجره وصبيغ فلا دتم ابدما وضرب بها صقعة) (نامها) وقيل جائب عنقه العلم انها هدى
(ليأكل منه الفقراء دون الاغنياء وليس عليه غيره) أي إقامة غيره بدله (ولم يأكل من نفسه عموماً ولا
غيره من الاغنياء) أي بل يتصدق به على الفقراء وقد قال السروي انه لا يتوقف الاباحة على
القول (فان أكل أو أطعم غنياً ضمن) أي تصدق بقيمته على الفقراء (فان كانت البدنة واجبة
فعليه أن يقيم غيرها مقامها) (ينضم الميم الاول أي بدلهما) (وصنع بالاول ماشاء) أي من بيع وغيره
(وكذا اذا اصابه عيب كبير) بالوحدة أو بالثنية بأن ذهب أكثر من ثلث الاذن عند أي خنفة
أو أكثر من النصف عندهما (فعليه أن يقيم غيره مقامه ولو ضل هديه فاشترى غيره) أي مكانه
(فقلده) أي وجهه (ثم وجد الاول شراً أي ماشاء) أي وباع أي ماشاء (فلوباع الاول وذبح الثاني
أو بالهكس أجزاء) كذا ذكره والظاهر ان ذبح الاول أفضل فان الثاني بمنزلة البدل ولا اعتبار
للبدل بعد حصول البدل فتأمل (والأفضل شجرهما) لان الذية تعاقبتهم - حافي الجملة (ولو شجر
الثاني وكان الاول أكثر قيمة تصدق بالنضل) وهذا يؤيد ما قد مضى من قبل (ومن ساق هدياً)
أي الى مكة (وقلدها لابنوى بها الهدى) جملة حالية (فهو هادي) أي استخسانا للعرف العادي
(ويستحب لكل من قصد مكة بفلسك) أي حجة أو عمرة (أن يهدي هدياً)

• (فصل) • أي فيما لا يجوز من الهدايا كما لا يجوز في الفخا يا فان شرط صحته أن تكون سالمة
من العيوب والبلابا لا يجوز مطوع الاذن كلها أو أكثرها) وأما اذا كان الذهاب من الاذن
الثالث أو أقل اجزاء وهو الظاهر عن أبي حنيفة ومحمد وهو الاصح وعن أبي حنيفة ان كان الثالث
فما زاد لم يميز وان كان أقل من الثالث جاز قال الكرماني وفي رواية ان ذهاب الربيع مانع ثم قال
ان كان الذهاب أقل من النصف يجوز وان كان نصفاً فعنه أي يوسف رواه ابن عمر أبو يوسف

ان كان الباقي أكثر أجرامه وان بقي النصف لم يجزه (والذي لا اذن له خلقة) أما اذا كانت أذنه صغيرة جاز (أوله أذن واحدة) أي فانه لا يجوز على ما نقله ابن جماعة وعن أصحابنا لانه لا يجوز التي خلقت لها أذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي قدس سره (ومقطوع الذنب أو الانف أو الالبسة) أي اذا ذهب أكثرها كما تقدم في الاذن (والتي يبس ضرعها) وكذا التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها (أو ذهب ضوء إحدى عينيها) وهي العوراء فبالاولى انه لا يجوز العمياء (والجفء التي لا تخها) وهي الهزيلة (والعرجاء) التي يمنعها رجليها عن المشي الى المنسل على ما في المختار وقيل التي لا تنزع رجليها على الارض (والمریضة التي لا تعطف والتي لا اسنان لها) أي سواء تعطف أو لا وفي رواية تجوز اذا كانت تعطف وهو الاصح (والجلالة) بفتح الجسيم فتشديد اللام أي التي تتبع النجاسات (ويجوز مقطوع الاذن والذنب والانف والالبسة اذا بقي أكثرها) وهذا قد علم بالفتاوى ومن منطوق ما قبلها (والجاء) بتشديد الميم (وهي التي لا قرن لها أو كان مكسورا) أي ذهب غلاف قرنها (والجملونة) قال في المختار ويجوز التولاء وفي الصحاح التول هو بالتحريك جنون يصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتستدير في مرعاتها (والخصي والشرقاء وهي التي شقت أذنها وانخرقا وهي مثقوبة الاذن) قال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرقاء وانخرقا وهي المسحونة الاذن من كي أو غيره (والحولا) وهي التي في عينيها حول والجرباء اذا كانت سمينة والحامل مع الكراعة (والعرجاء التي لا يمنع عرجها من المشي) كما تقدم (والمریضة التي تعطف وصغيرة الاذن والتي لا اسنان لها اذا كانت تعطف) أي على الاصح ثم هذا كله اذا كانت العيوب بها قبل الذبح (ولو أصابها العيب عند الذبح بأن انكسرت رجلها أو أصابت عينيها بالاضطراب وانقلاب السكين جاز) أي استعملنا

* (فصل في السن * أدنى السن الذي يجوز في الهدى الثاني) بفتح فكسر فتشديد تحتية (وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن) أي دخل (في السادسة ومن البقر ماله ستان وطعن في الثالثة ومن الغنم ماله ستة وطعن في الثانية ولا يجوز دون الثاني) أي غيره (الاجذع من الضأن وهو ما أتى عليه أكثر السنة) على ما في شرح الجمع (وانما يجوز) أي الجذع (اذا كان عظيما) أي في الاستحسان (وتقسيمه انه لو خاطب بالثمانية اشبه على الناظر انه منها) أي أو ايس منها وقيل الجذع ماله ستة أشهر وذكر الزعفراني انه ابن سبعة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وهذا كله اذا كان عظيما كما مر وأما اذا كان صغيرا الجسم فلا يجوز الا ان يتم له سنة كاملة كفاي المعز (والجواميس كالبقر) أي كفاي السن وغيره (والذكر من المعز والضأن) الاولى تقديم الضأن (افضل اذا استويا) أي في الاوصاف الكاملة (والاثنى من الابل والبقر أفضل اذا استويا)

* (فصل) * أي في ايجاب الهدى وما يتبعه من لزوم الهدى بذرتيها او تعليها (ولو نذر هديا) أي واطلقه (يلزمه ما يجزئ في الاضحية وادناه شاة واعلاه بقرة وابل الا ان ينوي بالهدى بعيرا أو بقرة فيلزمه ذلك ويختص ذبحه بالحرم) أي فانه لا يذبحه حيث شاء من أرض الحرم الا انه ان كان في أيام النحر فالسنة ذبحه بمعى والافني مكة ولو نذر جزورا أو بقرة أو بدنة ولم يذكرا فظ الهدى لزمه ما ذكر) أي من الابل في الجزور ومن البقر والبعير في البدنة (ولا يختص ذبحه في الحرم ولو قال على ان أهدي بدنة خير بين البعير والبقرة ولو قال جزورا تعين الابل) قال في

الكبير ولو قال على ان أهدي جزوا بصفة متكلم من الاهداء تعين الابل والحرم ولو قال
جزوا رافقه ما جاز البقر والبعير حيث شاء ولو سارح الحرم الا أن ينوي معيناً من البدن وعن أبي
يوسف تعين الحرم وظاهر المذهب خلافه الا أن يزيد فيقول بدنة من شعائر الله والحاصل كما في
التحفة ان في نذر الهدى يختص بالحرم اتفاقاً وفي الجزور والبقر لا يختص به اتفاقاً وفي البدن
لا يختص به عندهما خلافاً لابي يوسف وزفر انتهى فتدبر (ولو قال هذه الشاة هدى الى بيت الله
أو الى الكعبة أو مكة أو بكة) وهي لغة في مكة لانها تملك أعناق الجبارة (رمة) أي هدى بالغ
الكعبة المراد به الحرم (ولو قال الى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شيء) أما في
الصفا والمروة فلا يصح في قولهم جميعاً وأما فيما قبلهما فكذلك عند أبي حنيفة وعندهما يصح
ويلزمه وهو الاظهر لما سبق فتدبر (ولو قال أنا أهدي ولائته له يلزمه شاة) فيه ان هذا اختصار
يحمل لقوله في الكبير ولو قال على الله ان أهدي ولائته له يلزمه شاة وكذا قال ابن الهمام انه لو قال
ان فعلت فأنا أهدي كذا الرمة اذا فعل انتمي والحاصل انه لا يلزمه الا اذا كان النذر تصيراً
أو تعليقاً سواء نوى أولم يوقعهما وأما مجرد قوله أنا أهدي فلا وجه انه يلزمه شيء لاسيما ولائته
(ولا تجوز القيمة في هدى النذر كما لا تجوز في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حنيفة
واستحسنه صاحب البدائع وابن الهمام وفي رواية أبي سليمان يجوز ان يهدي قيمته او يذكر
العار بالمسئ عن ابن سماعة انه لا يجوز كدم القيمة والفران والاحصار بخلاف جواز الصيد
ولو بعث ببقية فاشترى به امثله بمكة فذبح جاز قال الحاكم ويحتمل ان يكون هذا تأويل لقوله في
رواية أبي سليمان اجزأه ان يهدي قيمته (ولو نذر شيئاً مما سوى النعم) أي مما عدا الانعام وهي
الابل والبقر والغنم (كالثياب والعبد والقدر) بكسر القاف (والقدوم) بفتح قاف وضم دال
مهملة متخففة أي ونحوها (عما ينقل) أي عما يمكن نقله (جاز اهداه قيمته وعينه الى مكة) أي وعليه
أن يتصدق به أو بقيته ويجوز أن يعطى عجيبة البيت اذا كانوا فقراء (ولو تصدق في غير مكة جاز)
أي ولو على غير أهل مكة الا ان الافضل أن يتصدق على فقراء مكة بمكة أقول الاظهر ان المنذور
اذا كان معيناً بان قال هذا الثوب أو هذا الغنم يعين عينه بخلاف ما اذا كان مبهماً بان قال
ثوباً أو عمامة فيجوز منه نذر كل من العين والقيمة وهذا كما ان كان المنذور مما ينقل
(وان كان مما لا ينقل) كالدار والارض وسائر المقار (بتعين القيمة) اذا أراد الايصال الى
مكة (ولو قال كل مالي أو جميعه هدى فعليه ان يهدي ماله كله في الاصح) وبمسك منه قدر قوله
ولو نذر شجر ولده يلزمه شاة

• (باب المتفرقات) •

أي مسائل شتى لا يجمعه باب (مسئلة أفضل الاعمال بعد الصلاة والزكاة والصوم الحج) يعني
ثم الجهاد على ما نقله في البحر الزاخر عن أصحابنا وكانهم نظروا الى ترتيب الفروض والافتد قبل
الصلاة أفضل الاعمال وهو أقوى الاحوال (وقيل الصوم) واهل وجهه قوله عليه الصلاة
والسلام في الحديث القدسي الصوم لي (وقيل الحج) ولعل وجهه انه الجامع بين العبادة البدنية
والمالية وهي مع تحصيل سائر المشتقات النسبية من مفارقة الاهل وترك الوطن واختيار
الغربة ومحسن البر والصرف في مسره وإكثار النكاح المتعلقة به لم يفرض الا في آخر الامر

ولا يجب الا في جميع العمر وقد قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ونزل عليه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يوم عرفة وروى انه قال هو دى لعمر رضى الله عنه لوزنات هذه الآية علينا في كتابها لعنا يوم نزلها بعد النافق قال قد جعلناه عابدين فانه يوم الجمعة وعرفة (مسئلة اذا حج عن فرضه فاصدقة أفضل من الحج) أى على ما هو المختار كما في التنجيس والمزيد ومنية المفتى وغيرها ولعل تلك الصدقة محمولة على اعطاء الفقير الموصوف بغاية الفاقة أو في حالة الجماعة والا فالج مشتمل على النفقة التي هي من جلة الصدقة بل ورد ان الدرهم الذي يتفق في الحج بسبع مائة مع زيادة احتمالات الكلفة ومن المعلوم ان الاجر على قدر المشقة وقد ورد افضل الاعمال اجزها أى أصعبها وكذا ذكر في القنية ان أباحنية كان يقول الصدقة أفضل من حج التطوع فلما حج عرف مشاقه فقال الحج أفضل (وقيل الحج أفضل) وهو رواية عن أبي حنيفة ان الحج تطوعا أفضل من الصدقة والصدقة أفضل من العتق والوصية بالصدقة أفضل ثم بالحج ثم بالعتق وفي النوازل ان الحج أفضل من الصدقة عند الامام وعند محمد المصدقة أفضل منه انتهى وتبين بما ذكرنا ان ما عبر المصنف عنه بقبول هو الاولى كما لا يخفى (مسئلة لوقف الجمعة فريضة على غيرها) أى بسبعين درجة وقد ألفت في هذه المسئلة رسالة مستقلة سميتها بالحظ الاوفر في الحج الاكبر (مسئلة الحج يهدم ما كان قبله من الصغار) أى قطعاً اذا كان من حقوق الله تعالى والافقه قال العلماء لا يكفر شيئاً من المظالم المتعلقة بحقوق العباد بل تبقى على ذمته حتى يؤديها الى أصحابها أو يستحل منهم فيها أو يكون تحت المئنة (واختلف في البكائر) أى المتعلقة بحق الله تعالى دون غيره لما سبق والمعمدان البكائر مظلة تحت المئنة عند جميع أهل السنة كما ذكره الشيخ التوربشتي وغيره من الأئمة ومثنى الطيبي على ان الحج يهدم المظالم والبكائر ووقع منازعة غربية في هذه المسئلة بين أمير باشا من الحنفية حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور وروايت رسالة السيد المشايرايه في هذا الباب وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة من الجواب والله أعلم بالصواب (مسئلة من حج بمال حرام سقط عنه الفرض) أى بحسب الظاهر (ولا يقبل حجه) لانه ليس حجاجاً بورا والاوى ان يقال ويعد قبوله لا مكان قبوله حيث وجد شرائطه وأركانه (ويكون عامياً) أى باكتساب الحرام وانفاقه في حال الاحرام مع عدم توبته من ارتكاب الاستنام ثم لا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يشاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج كما اذا صلى في أرض غصب أو ثوب حور ونحو ذلك والصحيح في مذهب الامام أحمد ان من حج بمال حرام لم يجز حجه أصلاً ولا يخرج عن عهد الحج قطعاً لما ورد ان من حج بمال حرام فقال لبيك وسعديك يقال له لا لبيك ولا سعديك وحجك مردود عليك ثم الحيلة ان ليس معه الامال حرام أو فيه شبهة ان يستدين للحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضى دينه من ماله ذكره قاضيخان وقال الغزالي من حرج يحج بمال حرام أو فيه شبهة فليجته ان يكون قوته من الطيب فان لم يقدر فن الاحرام الى التحلل فان لم يقدر فليجته يوم عرفة فان لم يقدر فليزيم قلبه الخوف لما هو مضطر اليه من تناول ما ليس بطيب فعسى الله ان ينظر اليه بعين رحمة ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكرهاته (مسئلة اذا مات المحرم بصنع به) أى في التجهيز والتكفين (ما يصنع بالحلل من تغطية الرأس والوجه) أى ومن

استعمال السدور الكافور ونحو ذلك خلافاً لما في (مسئله الجاورة بمكة المشرقة لا تكسر)
بل تصب على مذهب اليه أبو يوسف ومحمد وعليه عمل الناس قال في المبسوط وعليه الفتاوى
وهو مختار بعض الشافعية والحنابلة (وقيل تكسر) أي على مذهب اليه أبو حنيفة ومالك
وجاعة من المحتاطين خوفاً من الملل والتبرم في ذلك المقام والاخلال بما يجب من حرمته ورعايته
وخوف اجتراح المعاصي والالتزام لما روى من أن الحسنة فيها تضاعف فيها إلى مائة ألف
وإن السيئة كذلك وهذا على تقدير صحة هذه الرواية إنهم تضاعف بالكسبة والافتلاش من
السيئة تضاعف في حرم الله تعالى باعتبار الكيفية وأجاب الأقول بأن ما يخاف من سيئته
فيقابل ما يرجي من حسنته ثم هذا كله باعتبار المخطئين لا المخلصين من تضاعف أفعالهم الحسنات
من غير ما يحبطها من السيئات فإن الأقامة في حرمهم من أفضل العبادات بلا نزاع فالمقام بمكة
جنتهم والنور العظيم بالاجماع لكن لا يقدر على حق الأقامة ورعاية الحرمة إلا أفراد من عباد
الله المخلصين من مقتضيات الطباع وهذا كما قال تعالى إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقيل
ما هم فلا يبيح حكم الفقه باعتبارهم ولا يذكروا حالهم قيداً في جواز جوار غيرهم إذ لا يقاس
الحدادون بالملوك ونحوهم ولا عبرة بما يقع للنفوس من الدعوى الكاذبة والمبادرة إلى دعوى
الملكة والقعدة على شروط الجاورة فإنها لا كذب ما يكون إذا حلفت فكيف إذا ادعت وما
أيسر الدعوى وما أيسر المعنى وهذا قول الإمام الاعظم بكراهة الجاورة في الحرم المحترم
بالنسبة إلى زمانه الأقدم ولو شاهد ما ذكرناه من أحوال الجاورين في هذه الأيام وما اختاروه من
أكل وظائف الحرم وما ظهر عليهم من عدم القيام بتعليم هذا المقام لقال بصرمة الجاورة من
غير شك وشبهة في هذا الكلام وحسبنا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ونحن من
المتجشئين إلى بابيه المنصرمين إلى جنبابه المستحقين لعتابه وعقابه الراغبين عقوبه وكرمه على
بابه القائلين حال دعائه وخطابه إلى بابك الأعلى غديداً الرجاء ومن جاء هذا الباب لا يخشى الردا
(مسئله الجاورة بالمدينة الشريفة لا تكسر ما يشق بفسه) وقد تقدم أنه يعزى مثل وجوده في حكم
مجاورة المدينة المكرمة حكم مكة الممنظمة كيف لا والجاورة بمكة أفضل عند جمهور الأئمة
بخلاف المالكي في هذه المسئلة ومن تبعه من بعض الشافعية ثم الاجماع على أن الموت بالمدينة
أفضل والجاورة بسبب الموت فيها فيكون أفضل من هذه الحينية والأقن المعلوم أن تضاعف
الحسنة في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة وإن نفس المدينة لا تضاعف فيها بخلاف حرم
مكة وأما ما قيل من أن الأقامة بالمدينة في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل اجاعة فيستهجب
ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم حتى يثبت اجماع مثله على ما نقله في الكبير عن بعض العلماء
واستحسنه فندوع بأن مفهوم قيد حياته في المسئلة دليل على أن ما بعده محتمل ليس كذلك اجاعة
فهو واجماع مثله بلا نزاع وكيف لا ولا يتصور خلاف الجاه وجماع عليه الاجماع وأما قوله (وذهب
جماعة من العلماء إلى أن الجاورة بها أفضل منها بمكة وإن قلنا بكثر ثواب العمل بمكة) فلا وجه له لأنه
إذا كان ثواب العمل بالمدينة أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهراً في كيف تكون الجاورة
بها أفضل فتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته صلاة في مسجدى هذا أفضل
من ألف صلاة في غيرهما من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة

ألف صلاة في مسجد رواد الإمام أحمد بأسناده على رسم الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه
وصححه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة أهل الاثر

* (فصل في حدود الحرم زاده الله شرفاً وأمناً وتعظيماً) * اعلم انهم قد اختلفوا في ذلك فقال
الهندواني مقدار الحرم من المشرق قدر ستة أميال ومن الجانب الثاني عشرة أميال ومن
الجانب الثالث ثمانية عشر ميلاً ومن الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلاً وهذا شيء لا يعرف
الانقلاب لكن قال الصدر الشهيدي فيه نظر فان من الجانب الثاني التنعيم وهو قريب من ثلاثة
أميال كذا في الفتاوى الظهيرية وفي السراجية من الجانب الثاني قبل ثلاثة أميال وهو الاصح
قلت من رأى التنعيم فلا يشك في انه ثلاثة أميال وانما الكلام على مرام الهندواني فان
مراده من الجانب الثاني هو المغرب المقابل للمشرق وهو لا يكون الا نحو الحد بيئية قرب جادة
على طريق جده وهو على عشرة أميال بخلاف (حده) أي حد الحرم (من طريق المدينة دونه
التنعيم على ثلاثة أميال من مكة) أي بلا شبهة (ومن طريق الجعرانة على سبعة أميال) وهو قريب
من قول الهندواني قدر ستة أميال (ومن طريق جده) بضم جيم وتشديد دال مهملة وهي
مكان معروف بقرب مكة (على عشرة أميال ومن طريق الطائف على سبعة أميال ومن طريق
العراق على سبعة أميال) أي أيضاً على ما ذكر جماعة كثيرة كالازرق والنووي وغيرهما هذه
الحدود الا ان الازرق انفرد بقوله ان حده من طريق الطائف احد عشر ميلاً ويمكن الجمع بانه
أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجهور وغيره

* (فصل من جنى في غير الحرم بان قتل أو ارتد أو زنى أو شرب خمر أو فعل غير ذلك مما يوجب
الحسد) أي ولو تعلق به حق العبد (ثم لا ذالیه) أي التجأ به ودخل في أدنى حقه من حدوده
(لا يتعرض له) أي بضرب وقتل وجبس (مادام في الحرم) أي ولم يخرج منه (ولكن لا يبيع)
الاولى لا يباع له وكذا لا يشارى والظاهر اطلاقهم غير مقيد بالما كول والمتروك وتحوهما لان
المقصود الجأزه الى الخروج من الحرم المحترم كما يدل عليه قوله (ولا يبايأ كل ولا يجالس ولا يؤوى)
أي لا يعطى له مأوى ولا يخلى ان يدخل في المأوى ويستمر به هذه الاحوال (الى ان يخرج منه)
أي من الحرم (فيقتص منه) أي من الجانبى بعد دخوله وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
وزفر والحسن بن زياد الا ان رواية عن محمد انه لا يمنع من مياه العامة ثم قيل ان كانت الجنابة
في بادون النفس بان كان عليه قصاص في الطرف ثم دخل الحرم اقتص منه واعل المسئلة
مختلف فيها في قاضيهان عن أبي حنيفة لا يقطع يد السارق في الحرم خلافا لهما (وان فعل شيئاً
من ذلك في الحرم يقام عليه الحدفية) كذا في التيسير وأما ما ذكره في المنع من انه لو ارتد ثم
جأ الى الحرم يعرض عليه الاسلام فان أبي قتل فهو مخالف بظاهره لاطلاق غيره انه لا يقتل
في الحرم عندنا الا ان كلام غيره قابل للتخصيص والتقييد ولعله جعل ابا المرتد عن الاسلام
جنابة في الحرم وهو الظاهر والله أعلم وفي البدائع الحربي اذا التجأ الى الحرم لا يساح قتله
في الحرم عندنا لكنه لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ثم اختلف أصحابنا فيما
بينهم قال أبو حنيفة ومحمد لا يقتل في الحرم ولا يخرج منه أيضاً وقال أبو يوسف لا يساح قتله
في الحرم لكن يساح اخراجه من الحرم (ومن دخل الحرم مكابراً مائة قتل فيه) أي

سواء يكون كافرا أو فاجرا (ولا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام) أي فضلا عن الحرم
واقه أعلم

• (فصل في وجوب طهارة الحرم وأبوابه وأبوابه والبابية والاذنية المطلقة) خلاصة
الشافعي حيث يحرم أبواب الحرم ويكره ما دخل غيره فيه والشافعي فيهما بين (وما من
التبرك) أي جاز أخرجه إجماعا بل يستحب كما يأتي زاد في الكبير وأبواب البيت للتبرك التبرك
داخل في عموم ما سبق ثم قيل هذا إذا أخرج من تراب الحرم قد رابيرا للتبرك أما إذا فعل ما هو
خارج عن العادة وعنى في المذخر فلا يجوز وروايت في البصر الزائري عدم جواز إخراج التراب
والإجماع ثم قل وقيل لا بأس إذا أخرج عنه قد رابيرا وأما إخراج ما من ترابا لا يتناق
ولا يدخل من تراب المل وأبوابه شيئا في الحرم كذا إطلاقه في الكبير وأعله ذهب الشافعي وأنه
أفتبه عليه والأفاذا جاز الأخراج مع احتمال تعدد ونوع من الضرر فلا يلازم جواز إدخال شيء
فيه مما يتنافى به ومنه إدخال الأمطوانات في المسجد الشريف من الاستسكانية وغير ذلك
(ويكره إجازة بيوت مكة) أي ولو لم يكن وقعا عاما (في الموسم) أي أيامه لا في غيره أي عند أي
حينية وكان يقول للعاج أن ينزلوا دورهم إذا كان لهم فضل والأبواب (ويكره بيع أرض مكة)
وكذا إجازتها (لأنها وقيل يجوز بيعها) أي بيع أراضيها (وعليه الفتوى) وأرض الحرم
كلها في حكم مكة فدخل جميع ما حولها من مئذنة وغيرها ليس لهم اقتضاها البنين يعني ويؤيده
حديثه في مناه من سبق ولا يجوز بيع شيء من أرض الحرم عند أبي حنيفة في رواية أبي يوسف
ومحمد عنه وهو ظاهر الرواية لأنه ليس بمأوى لا أحد عنده لانها وقوفة ويؤيده قوله تعالى
والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد أي المقيم والمسافر وعندهما
يجوز بيعها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال الصدر الشهيد في الوقعات وعليه الفتوى
وله لا يظن عموم البلوى وجعل صاحب الباب قول محمد مع أبي حنيفة في عدم الجواز وجعل
غيره مع أبي يوسف في الجواز فينبغي على نقل صاحب الباب أن يكون الفتوى على قول أبي
حنيفة ومحمد في هذا الباب والله أعلم بالصواب وأما بيع باب مكة فلا بأس بالإجماع لأن من أخذ
من طين وقف عام فعملة آية أو بناء لمكة وصار كسائر أملاكه كذا قالوا وفيه مناقشة لا ينبغي
أذ قد يقال انعم الله على مكة لبقائه مرفه ولا يلزم منه جوازه وتخليكه لغيره (وتكره الصلاة بمكة
في الاوقات المكروهة كغيرها واقامة الحرم كذمة المل) أي في تفاصيل أحوالها (ولا يحرم

صيدا وادى وج) بضم واو وتشديد جيم

• (فصل في وجوب طهارة الحرم وأبوابه وأبوابه والبابية والاذنية المطلقة) خلاصة
الشافعي حيث يحرم أبواب الحرم ويكره ما دخل غيره فيه والشافعي فيهما بين (وما من
التبرك) أي جاز أخرجه إجماعا بل يستحب كما يأتي زاد في الكبير وأبواب البيت للتبرك التبرك
داخل في عموم ما سبق ثم قيل هذا إذا أخرج من تراب الحرم قد رابيرا للتبرك أما إذا فعل ما هو
خارج عن العادة وعنى في المذخر فلا يجوز وروايت في البصر الزائري عدم جواز إخراج التراب
والإجماع ثم قل وقيل لا بأس إذا أخرج عنه قد رابيرا وأما إخراج ما من ترابا لا يتناق
ولا يدخل من تراب المل وأبوابه شيئا في الحرم كذا إطلاقه في الكبير وأعله ذهب الشافعي وأنه
أفتبه عليه والأفاذا جاز الأخراج مع احتمال تعدد ونوع من الضرر فلا يلازم جواز إدخال شيء
فيه مما يتنافى به ومنه إدخال الأمطوانات في المسجد الشريف من الاستسكانية وغير ذلك
(ويكره إجازة بيوت مكة) أي ولو لم يكن وقعا عاما (في الموسم) أي أيامه لا في غيره أي عند أي
حينية وكان يقول للعاج أن ينزلوا دورهم إذا كان لهم فضل والأبواب (ويكره بيع أرض مكة)
وكذا إجازتها (لأنها وقيل يجوز بيعها) أي بيع أراضيها (وعليه الفتوى) وأرض الحرم
كلها في حكم مكة فدخل جميع ما حولها من مئذنة وغيرها ليس لهم اقتضاها البنين يعني ويؤيده
حديثه في مناه من سبق ولا يجوز بيع شيء من أرض الحرم عند أبي حنيفة في رواية أبي يوسف
ومحمد عنه وهو ظاهر الرواية لأنه ليس بمأوى لا أحد عنده لانها وقوفة ويؤيده قوله تعالى
والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد أي المقيم والمسافر وعندهما
يجوز بيعها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال الصدر الشهيد في الوقعات وعليه الفتوى
وله لا يظن عموم البلوى وجعل صاحب الباب قول محمد مع أبي حنيفة في عدم الجواز وجعل
غيره مع أبي يوسف في الجواز فينبغي على نقل صاحب الباب أن يكون الفتوى على قول أبي
حنيفة ومحمد في هذا الباب والله أعلم بالصواب وأما بيع باب مكة فلا بأس بالإجماع لأن من أخذ
من طين وقف عام فعملة آية أو بناء لمكة وصار كسائر أملاكه كذا قالوا وفيه مناقشة لا ينبغي
أذ قد يقال انعم الله على مكة لبقائه مرفه ولا يلزم منه جوازه وتخليكه لغيره (وتكره الصلاة بمكة
في الاوقات المكروهة كغيرها واقامة الحرم كذمة المل) أي في تفاصيل أحوالها (ولا يحرم

مكان نجس (ويكره الاستنجاء به) وكذا إزالة التنجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويقال أنه استجنى به بعض الناس فحدث به الباسور (ويستحب حمله إلى البلاد) أي تبرك بالعباد فقد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحمله وتخبز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي أنه كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويستقيهم وأنه حدث به الحسن والحسين رضي الله عنهما

• (فصل • أمر كسوة الكعبة زادها الله شرفا وكرما إلى السلطان) إذا صارت خلقا (ان شاء باعها وصرف غناها في مصالح البيت) كما قصر عليه في الفتاوى السراجية (وان شاء مملكتها لأحد) أي ولو لواحد من المسلمين إذا كان من المساكين (وان شاء فرقها على الفقراء) أي جمع منهم سواء من أهل مكة وغيرهم ويستوى بنو شعبة وخدمهم فيهم (ولا بأس بالشراء منهم) أي من النقراء بعد أخذهم وقبضهم على ما في الخبة لكن في البحر الزاخر أنه لا يجوز قطع شيء من كسوة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه في أوراق المصنف ومن جعل شيئا من ذلك فعليه ردة ولا عبرة بما يتوهم الناس أنهم يشترونه من بني شعبة فإنهم لا يملكونه انتهى وهو محمول على غير الخلق أو على ما إذا كانوا أغنياء أو على ما إذا لم يملكهم السلطان أو على أن أصل الكسوة من الأوقاف فيعمل على وفق شرط الواقف وليس فيه التصرف للسلطان ولا غيره وفي خزانة الأكل أنه لا يؤخذ من استار الكعبة وإن مات ما أقط منها للفقراء وأنه لا بأس أن يشتري منهم وفي قسمة الفتاوى عن محمد في ستر الكعبة يعطى منه إنسان قال إن كان شيء له ثمن لا يأخذه وإن لم يكن له ثمن فلا بأس به وفي الخبة أيضا رجل اشترى من بعض الخدام ستر الكعبة لا يجوز ولونقله المشتري إلى بلدة أخرى يتصدق به على الفقراء وهذا إذا لم ينقله الإمام أما إذا نقله الإمام للخدام أو لآخر من المسلمين بخلاف ما تقدم من الأمر فيه إلى الإمام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من أن هذا إذا كانت الكسوة من عند الإمام بخلاف ما إذا كانت من وقف فإنه يراعى شرط واقفه في جميع الأحكام وفي منسك أبي النجاء ومن اشترى منهم من حائض أو نساء أو جنب فلبسهم لا بأس به انتهى ولا بد من قيد ما إذا كان اللابس فيمن يجوز له لبس الحرير كالمرأة والافه وحرام على الرجال وكذا على أولياء الضياع أن يلبسوهم ردة أو دركا من كان يدعى المشيخة وكان يلبس فانسوة من الكسوة ويرعم التبرك بثوب الكعبة وأنه يقدر على خرقه الصوفية وهذا من قلده له وكثرة جهله (ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولو للتبرك) أي سواء يكون من الوقف عليها أو لا وسواء التصق بها أم لا فلا يجوز أخذ رشاش ماء الورد الذي أتى به الكعبة الشريفة كما يتبادر إليه العامة (وعليه ردة) أي ردة الطيب إن كان بقي عينه (اليها) أي الكعبة أو خدامها إن كانوا من أهلها (وان أراد التبرك أي بطيب من عنده فشحه بها ثم أخذها) ولا يحل لخدام الكعبة أن يمنحوا أحدا من ذلك ويدعوا أنه إذا أتى به لا كعبة لبس له إن يرجع بيته وكذا حكم الشغل أن يأتي بشمع ويسرج على باب الكعبة ونحوه ثم يأخذ الباقي تبرك به وأما شرايع الكعبة من الخدام وشيخ الفتراشين وكذا أخذ زيت الحرم منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقا

• (فصل • يستحب دخول البيت) أي المكرم (إذا روى آدابه) بأن يقدم رجلا اليمنى عند

دخوله واليسرى عند خروجه ويدعو بالادعية المأثورة فيها (والصلاة فيه) أي تأتله
ولو ركعتين (والدعاء) لاسميا في أركانه (ويدخل خاصها بأشياء) أي حانيا (مع قلما) أي وقرأ
(مستحيا) أي مما فعله سابقا بأن يكون تأتيا مستغفرا ومندحا بحال كونه داخل لا يرفع رأسه
إلى السقف) أي جهة السماء بقصد مطالعة ما فيه من النقوش ونحوها أو الأشياء المتعلقة من
الفتاويل وغيرها (وبقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم) أي في داخل البيت كما يشهد بقوله
(وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا دخلها مشى قبل وجهه وبهمل الباب قبل ظهره حتى يكون
بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قرب من ثلاثة أذرع ثم يصلي بقصد صلى النبي صلى الله عليه
وسلم) هذا وليست البلاطة الخضر بين العمودين مصلاه عليه الصلاة والسلام كما توجه
العوام (وإذا صلى) أي وتوجه إلى الجدار الذي يقام (وضع خذقه على الجدار وحمد الله
واستغفره) أي ودعا بأشياء (ثم يأتي الأركان) أي الأربعة (فيحمد ويستغفر ويسبح وبهمل
ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه واله والسلام ويدعو بأشياء) فيدعوا لوالديه ولله ومثله
والأموات ويقول رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لذك
سلطانا نصيرا ويقول الله -م كما دخلتني بيتك فأدخلني جنتك اللهم يا رب البيت العتيق أعظم
رقابا ورقاب آباءنا وهاشمنا النار يا عزيز يا جبار اللهم يا خفي اللطاف آمنا بما تخاف
اللهم اني اسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذ منه
نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ربنا قبل هذا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب
الرحيم (ون أهم الادعية طلب الجنة بلا حساب) أي بلا سبق عذاب وهو المعنى به حسن
الطاعة من الموت على التوبة (ويجتنب البدع والايذاء) أي مما يقوله من لا عقل له فيه (فان
أدى دخوله إلى الأيذاء) أي حال دخوله أو حال وصوله (لم يدخل) فان الدخول مستحب
والأذى حرام ثم اعلم أنه رعايتك الجاهل المعكوس الذم به قوله صلى الله عليه وسلم كما
بالعروف فيستحب أخذ الاجرة على دخول البيت الحرام أو زيارة مقام إبراهيم عليه الصلاة
والسلام فانه لا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام في تحريم ذلك كما صرح به في البصر الزائر
وغیره

(فصل في أماكن الاجابة الطواف) أي مكانه وكان الاولى أن يقول المطاف واللام له
وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مسجدا والافا لمسجد الحرام كما هو مطاف به في انه يجوز فيه
الطواف (والمترنم) وهو ما بين الحجر الاسود والباب على ما عليه الجمهور وعن بعض السلف منهم
عمر بن عبد العزيز ان المترنم بين الركن اليماني والباب المدد وفي ظاهر البيت وهو الذي يسمى
الآن بالمستجار (وتحت الميزاب) أي فانه مصلى الابرار (وفي البيت) أي داخله (وعند زمزم)
أي بئر (وخلف المقام وعلى الصفا والمروة وفي المسجد) وما بينهما لاسميا فيما بين الميادين (وعرفة)
أي عرفات أطلق عليه مجازا (ومزدلفة) لاسميا المشعر الحرام (ومنى والحجرات) وهو لا ياتي
أنه لا يقف للدعاء عند جرة العقبة (وروية البيت) أي في كل مكان يراه (والحجر) بكسر الحاء
أي داخل المطم بكاه (والحجر الاسود والركن اليماني) أي وما بينهما والتظاهران هذه الاماكن
الشريفة مواضع اجابة الدعوات المنية في الأزمنة والاحوال الخصوصية ويمكن جعلها على

عومها والله سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام خاف المقام) •
قال في البحر والذي رجحه العلماء أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لمصقبا بالبيت
قال ابن جماعة هو الصحيح وروى الأزرقي أن موضع المقام هو الذي به اليوم في الجاهلية
وعهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم انتهى والظاهر أنه كان
لمصقبا بالبيت ثم أخرج عن مقامه الحكمة هناك فتقضى ذلك وإيا كان فالآية توجب أنه أين
يوجد فهو والمصلى وهو المذبح كما قال تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى (وتلقاهم الحجر
الأسود على حاشية المطاف) أي مطلقاً ومختصاً بمن يشترع عن هي العمرة (وقرب الركن
الغراقي) أي من أحد طرفيه والظاهر أن هذا هو وقلم من الكنانة في الكبير قريب الركن
الشامي الذي يلي الحجر عمالي الباب والله أعلم بالصواب (وعند باب الكعبة) أي حيث أتم به
جبريل عليه السلام ذكره في الكبير وهو غير معروف (والحفرة) أي التي تسمى مقام جبريل
حيث أتم النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس صلوات في أوائل أوقاتها وأواخرها وهذا هو المشهور
عند أهل مكة ويكاد أن يعد متواتراً عندهم على ما قاله في العمدة وتسمى بمجتمعة إبراهيم عليه
السلام وروى أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة مرة ولما خرج منها صلى عند باب الكعبة
وهو يحتل موضع الحفرة أما قوله في الكبير أن الحفرة تلامص الكعبة بين الباب والحرفان
كان يريد به الحجر الأسود فتفسير صحيح وإن أراد به الحجر الحطيم فهو عن معنى النبوة بعيد (وجه
البيت) أي جميعه من الجوانب الذي فيه الباب وقد وردت قبيل وجه الكعبة على غيره من
الجهات في حق الصلاة وبشراييه قوله سبحانه ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الصلوات ثم
أطرف الميزاب لانه قبلته صلى الله عليه وسلم (والحجر) أي الحطيم كاه أو بعضه وهو قد رُسمة أذرع
أو سبعة أو بخصوص تحت ميزابه (وداخل البيت) أي داخل السبعة وكان الأولى تقديمه
(وبين الركنين اليمانيين) تغليب لليمانى والحجر الأسود (وعند الركن الشامي) أي من الحجر
أخارجه (بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره ومضى آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام
وهو جانب الركن اليماني) أي أحد طرفيه والظاهر أنه في المستبحار وهو ما بين الركن اليماني
والباب المسدود والله سبحانه أعلم بالصواب فينبغي أن قصده الآثار أن يعم الأماكن التي ورد
فيها الاخبار رجاء أن يظفر بمصلى سيد الأخيار

• (فصل في استحباب زيارة بيت سيدتنا خديجة) أي الكبرى (رضي الله عنها) وهو الذي ولدت فيه
فاطمة الزهراء رضي الله عنها وهو مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ير صلى الله عليه وسلم
مقيماً فيه حتى هاجر منه وهو أفضل مواضع مكة بعد المسجد الحرام على ما قاله الطبراني وغيره
من الاعلام فتعبيره بقوله (وقيل هو أفضل موضع بمكة بعد المسجد) ليس في محله اذ لم يعلم خلاف
في حكمه (ومولد النبي صلى الله عليه وسلم) وهو في الشعب المعروف بمكة على خلاف في كونه
مولده صلى الله عليه وسلم على ما بينته في المورد الروي في مولد النبي (ودار أبي بكر رضي الله عنه)
وهو المعروف بدكان أبي بكر في زقاق الحجر حيث فيه حجران أحدهما المعروف بالنسك والثنائي
بالنسكا (ومولد علي رضي الله عنه) وهو موضع مشهور وقيل ولد في جوف الكعبة (ودار

الارقم) وهو مسجد عند الصفاوية، سلم حر رضى الله عنه وكل الاربعين وحصل به عز الدين
ونزل بآية النبي صلى الله عليه وسلم من المؤمنين (وغار جبل ثور) وهو الذى فى القرآن
ذكره ثانياً اثنين اذ هما فى الغار (وغار جبل حرا) وكان صلى الله عليه وسلم يستعبد به من لا قبل
الرسالة واول ما نزل عليه فيه اقرأ باسم ربك الذى خلق الايات وقدرى ابونعيم ان جبريل
ويكاتب شفا صدره وغسله ثم قال اقرأ باسم ربك الذى خلق وكذا روى شق صدره الشريف
هنا أيضاً النابلسى والحارث فى مستديم ما على ما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية
(ومسجد الزاوية) وهو بأعلى مكة يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه (ومسجد الجن) أى
موضع اجتماعه صلى الله عليه وسلم بهم واستماعهم القرآن او موضع ترك ابن مسعود رضى الله
عنه وضط حوله وقال له لا تخرج منه حتى ارجع واقه اعلم (ومسجد الشجرة مقابلة) أى مقابل
مسجد الجن (ومسجد النعم) لانه نسب الى موضع كان يباع الغنم فيما حوله (ومسجد باجباد)
بفتح الهجمة ارض بمكة او جبل به الكونه موضع خيل تبع كذا فى القاموس والا ان محلة بمكة
يسمى الجباد بكسر الجيم وهو الماسب لقوله تعالى اذ عرض عليه بالعشي المائتات الجباد
(ومسجد على جبل اى قيس) وهو اصل الجبال والها على ما قبل وأما ما اشترى من اكل رأس
النمر يوم السبت فيه الاصل فيه بل اكل الرأس على ما يظنون فى هذا الزمان سرام لكونه
بحجة لسمطهم اياه ابد ماها (ومسجد بنى طوى) بضم الطاء بكسر هاء ونون وينع وهو
موضع معروف قرب الجرحى نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعقر وحيرج (ومسجد العقبة
بقرب منى ومسجد الجمرات) بكسر الجيم وسكون العين وبكسر هاء وتشديد الراء احد حدود
الحرم احرم منه صلى الله عليه وسلم بمرة ارجع من فتح الطائف بعد فتح مكة (ومسجد عائشة
رضى الله عنها بالتعظيم) سبق الكلام عليه (ومسجد الكبريت) أى مسجد من بين الموقف يعرفان
وهو غير مسجد غرة الذى صلى فيه الامام هناك يوم عرفة (ومسجد الخيف) وهو مسجد ما نور
شهور وقضاه فى لكتب مسطور (وغار المرسلات) بقربه أى ليزوله فيه عليه الصلاة والسلام
• (فصل • يستحب زيارة اهل المعلى) بفتح الميم واللام ضد المسئلة واشترى بين العامة بينهم الميم
وتشديد اللام المفتوحة وله وجه فى القواعد العربية وهو ان فصل مقابر المسلمين بعد البيع
بالمدينة وقد ورد فى فضاهما احاديث كثيرة (وينوى فى زيارته من دفن به من الصحابة والتابعين
والاولياء والصالحين) أى بجملة اكثرهم وعدم معرفتهم (ولا يعرف) أى معرفة معينة (بمكة فبر
صالحى) أى ولا صحابة (الا انه رأى بعض الصالحين فى المنام قبر خديجة الكبرى رضى الله عنها
بقرب قبر فضيل بن عياض) فبنى قبة هناك وفيه ايماء الى ان هذه الرؤيا حدثت بعد موت
الفضيل بن عياض رضى الله عنه ونحوه من التابعين نعم لاشك ان خديجة رضى الله تعالى عنها
مات بمكة الا انه كما قال (ولا يغنى عنه) أى تعيين قبرها (على الامر المجهول) كما قال المرحوم
(والقبر المنسوب لابن عمر غير صحيح) أى لا يعرف موضع قبره أيضاً مع الاتفاق على موته بمكة
الا ان بعض الصالحين أشار الى انه بالجبل المعلى على غير الخارج من مكة المشرقة والصحاح
ليس به وكذا قبر عبد الله بن الزبير رضى الله عنه ما لا يصح كونه فى موضعه المعروف عند ثبوت
السادة الصفاوية ولعله كان موضع صلته (ومن مات بها من التابعين عطاء رضى الله عنه

وفضيل رضى الله عنهم) والمشهور انهم في موضع واحد معزوف قريب قبلة خديجة الكبرى
 رضى الله عنها وكثير من الاكابر كالامام الباقي وغيره دفن عندهم فينبغي أن يزورهم ويتبرك
 بهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الدعاء والاستغفار لهم ولغيرهم من
 المسلمين ويقول ما ورد في آداب القبور ومن مات بأحد الحرمين الشريفين يرجى له فضل جليل
 وأجر جزيل جعلنا الله منهم ثمن آداب زيارة القبور ومطابقا لما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل
 رجل المتوفى لا من قبل رأسه فإنه أعجب ابصر الميت بخلاف الاول لأنه يكون مقابل
 بصره ناظرا الى جهة قدمه اذا كان على جنبه ولكن هذا اذا أمكنه والا فقد ثبت انه صلى الله
 عليه وسلم قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخرها عند درجتيه ومن آدابه أن يسلم باللفظ
 السلام عليكم على الصحيح دون قوله عليه السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين
 وأنا ان شاء الله بكم لاحقون ونسأل الله لنا ولكم العافية ثم يدعو قائما طويلا وان جالس
 يجلس بعيدا منه وقريبا بحسب مراتبه في جلال حياته ويقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة
 وأول البقرة الى الفلقون وآية الكرسي وآس الرسول وسورة يس وتبارك الملائكة وسورة التكاثر
 والاخلاص اثنتي عشرة مرة أو إحدى عشرة أو سبعا أو ثلثا ثم يقول اللهم اوصل ثواب ما قرأنا
 الى فلان أو اليهم وقد قال ابن الهمام ويكره الجلوس على القبر ووطؤه فباي صفة بعض الناس
 من دفن أقاربهم وقد دفن حوا اليهم خلق في طائفة تلك القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكرهه انتهى
 فينبغي أن يحتجب ما أمكنه وقد استحب بعض المشايخ أن يعنى في المقابر حفاوا وان كان لم ترديه
 السنة بل حديث وان الميت ليسمع خلق فعالمهم دل على ان هذا كان أكثر أحوالهم
 والله أعلم

(باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم)

(اعلم ان زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أى وعليهم أجمعين (باجماع المسلمين) أى من غير
 عبرة بما ذكره بعض المخالفين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأنبج المساعي) أى أرجى
 الوسائل والدواعي (انبل الدرجات قرينة من درجة الواجبات) بل قبل انهم من الواجبات
 كما بينته في الدرة الماضية في الزيارة المصطفوية (لأن لهجة) أى وسعة واستطاعة (وتركها
 غفلة عظيمة وجفوة كبيرة) أى غلظة جسيمة وفيه إشارة الى حديث استدبل به على وجوب
 الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزرني فقد جفانى رواه ابن عدى بسند حسن
 (وصرح بعض المالكية بأن المشى الى المدينة) أى للمجاورة بها (أفضل من الكعبة وبيت
 المقدس) أى من المشى الى مكة للمجاورة فيها بناء على مذهبه من ان المدينة أفضل من مكة
 باعتبار المجاورة وهذا انما يكون بعد اداء الحج والا فلا يصح اطلاق هذا الكلام والله أعلم
 بالمرام وأما زيارة بيت المقدس وان كانت مستحبة فلا شبهة انما دون مرتبة الزيارة المصطفوية
 بل خلاف في هذه المسئلة بقي الكلام على انه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء
 أو يكرهه فالصحيح انه يستحب بأكراهة اذا كانت بشرطها على ما صرح به بعض العلماء ما على
 الاصح من مذهبه وهو قول الصكرى وغيره من ان الرخصة في زيارة القبور ثابتة للرجال
 والنساء جميعا فلا اشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستصحاب لاطلاق الاصحاب والله أعلم

بالجواب (واذا عزم على الزيارة) أى قصد لها (فعليه ان يحصل نيته ويجرد عزمه) أى طوره تمس
 ارادة الرياء والهمة وقصد المبالاة والفرجة ومن علاماتها الدالة على ان لا يترك شيئا مما يلزمه
 من المرائى والسنة والا فلا يحصل له من الزيارة الاتعب والتعب والتسارعة بل يوجب التوبة
 والكنانة ثم ان كان الحج فرضا أى عليه (فيبدأ بالحج ثم بالزيارة) أى ابتداء بالاهم فالاهم ولان
 الحج - قى الله تبارك وتعالى وهو مقدم على حق رسوله كما نبى تقديم التحية على الزيارة وبشهاد
 له لا اله الا الله محمد رسول الله لكنه مقيد بما قاله (ان لم يرب بالدينة فى طريقه) أى ~~ص~~أهل
 الشام (وان مر بهم ابدا بالزيارة لا محالة) لان تركه مع قريبه ايه من القساوة والشقاوة وتكون
 الزيارة جنته بمنزلة الوسيلة وفى مرتبة السنة النبيلة للصلاة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا
 اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة أى الدرومة بالتوجه الى صاحب الشريعة ولا شبهة ان من
 قل أول محمد رسول الله ثم قال لا اله الا الله يكون مؤمنا لان الايمان هو التصديق بالتوحيد
 والسوة على وجه العادة لا بشرط الترتيب فى المسألة الجمعية وقد روى الحسن عن أبي حنيفة
 انه اذا كان الحج فرضا فلا حرج للعاج ان يبدأ بالحج ثم ينتهى بالزيارة وان بدأ بالزيارة فجاز ان
 وهو الطاهر اذ يجوز تقديم الفل على الفرض اذ لم يحش الموت بالاجماع فعلى هذا من كان حجه
 فرضا وجامكة قبل أو ان الحج فهل له أن يورق قبل الحج أم لا والطاهر ان له أن يورق قبل دخول
 أشهر الحج وأما بعده فلا (وان كان الحج) أى عليه (تفلافه وبالنهار) أى اذا كان آفاقا (بين
 البداء بالهتار) أى بزيارته (صلى الله عليه وسلم) بالاصح والابكار أى فى جميع الليل والنهار
 (وبين أن يحج أو لا يطهر من الاوزار) أى الاثام (فيؤزور الطاهر طاهرا) أى فى مقام المرام
 ولا يعد أن يكون الامر كذلك فى قضية الانعكاس أيضا لانه بالزيارة يرتجى الكفارة فيحج
 طاهرا فيقع حجه مبرورا والحاصل ان لكل وجهة وجهة تقديم الحج من كل وجه مقدمة
 الضرورة نحو جهة الى مخالفة

• (فصل) • واذا توجه الى الزيارة) أى مع كمال النظافة والطهارة (أكثر فى المسير) أى زمان
 سيره ومكانه (من الصلاة والتسليم) أى وما فى معناه من انشاء المدح وانشاء الثناء ومداكرة
 السجدة (مدة الطريق) أى ان وجد رفيق التوفيق (بل يستغرق اوقات فراغه) أى عن اداء
 فرائضه وشروريات معاشه (فى ذلك) أى فيما ذكر من الصلاة والسلام فانه المناسب لا مقام
 فان كثرة الثواب مترتبة على قدر التوجه فى المرام (ويتبع ما فى طريقه من المساجد المنوبة
 اليه صلى الله عليه وسلم) وكذا المشاهد الماثورة المتعلقة بمآلديه كما يشاهد فى الدرة المحضة ومن
 أهمها الذى أهملها النحاص والعام قبرا مبرورة من المؤمنين رضى الله عنهم الثابت وقادها
 وعمايتها بسرف وهو موضع بين التميم والوادى للمتوجه من مكة المعظمة الى المدينة
 المكرمة وحول قبرها مسجد نراب فينبغى أن يزور ويتبرك بذلك المزار (وكما ازدداد نوا)
 بضمين وتشديد الدال أى قريبا (ازداد غرما) بضم غين معجمة وسكون راء وهو ما يلزم أدائه من
 الغرام وهو الولوع على ما فى القاموس ومنه مولع بكذا أى حرص عليه فالملقى ازدداد لما
 بالشوق وولوعا بالدوق وأما ما نسب من فتح عين مهله وسكون زاي فليس فى عمله اذ لا معنى
 لزيادة العزم ومساغته لانه لا يتصور تردد لزاى فى توجهه ويشترى ما اختارها من راء غاف

تفسيره بقوله (وحنوا) بضمين وتدبدبوا أى ميلا ومحبة كما يقتضيه قرب المسافة وشهود
المسافة كقائل

وابرح ما يكون الشوق يوما * اذا دنت الخيام الى الخيام
وبدل عليه ما ورد من الافاضة شوقا الى مشاهد الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم اذا رأى
المدينة حرك الدابة وقال سير واسبق المفردون الحديث وهذا معنى قوله (واذا دنا من حرم
المدينة المشرفة) أى حوالها من الاماكن المحترمة اذ لا حرم للمدينة عندنا لحرم مكة في
أحكامها (فلنزدخشوعا) أى فى الباطن (وخضوعا) أى فى الظاهر (وشوقا وتوقا) التوق
مبالغة فى الشوق (وان كان على دابة حركها أو بعيرا وضعه) أى اسرعه وهو تخصيص بعد
تعميم ويفيد انه اذا كان ماشيا يسرع فى مشيه كما قال قائل

ولو قيل للمجنون أرض أصابها * غبار ترى ايلي لجد واسرعا
(ويجتمد حينئذ في مزيد الصلاة والسلام) أى كيمه وكيفية واذا وصل اليه قال اللهم هذا حرم
رسولك صلى الله عليه وسلم الذى اعظمته وذلك أن تجعل فيه من الخير والبركة مثل ما هو فى حرم
البيت الحرام فخرى على النار وامنى من عذابك يوم تبعث عبادك وارزقنى فيه حسن الادب
وفعل الخيرات وترك المنكرات (واذا وقع بصره على طيبة) بفتح الطاء اسم من أسماء المدينة
كطابة (الطيبة) أى الطيبة الطاهرة المطهرة (وأشجارها المعطرة) أى جميعها من المثمرة وغير
المثمرة (دعا بخير الدارين) أى الدنيا والاخرة (وصلى وسلم) أى وأكرمهم ما (على النبي صلى الله
عليه وسلم والاحسن أن ينزل عن راحلته بقر بها) أى تذلا وتواذبا (ويمشى) أى فى طريقها ان
قد رتواضها وتقربا (با كيا حافيا ان اطاق) أى الخفاء أو ما ذكر من النزول والمشي والسكاء
والخفاء (تواضعا لله ورسوله صلى الله عليه وسلم) أى واجبالاله (وكما كان أدخل) أى أكثر
دخلا (فى الادب والاجلال كان حسنا) أى مستحسنا فى رعاية الاحوال (بل لومشى هناك على
أحد اقه وبذل المجهود من تذله وتواضعه كان بهض الواجب) أى من جميع استحقاقه (بل لم
يف بعشار عشره) أى من حقوق أمره وقيام شكره كقائل

لوجه تكلم قاصد السعى على بصرى * لم اقض حقوا أى الحق اذيت
(واذا وصل الى المدينة اغتسل بظاهرها) أى فى خارجها (قبل الدخول) أى بها (واذا لم يتيسر)
أى قبل الدخول (فبعده) أى ولو فى داخل المدينة قبل دخول المسجد (والا) أى وان لم يغتسل
(توضأ) أى لانه لا بد من طهارته فى دخول المسجد وتيممه وليكون على أكمل الاحوال فى
زيارته (والغسل أفضل) لانه التطهير الاكمل (ثم لبس أنظف ثيابه والجديد أفضل) أى كفاى
العدو والياض أولى كفاى الجمعة (ويتطيب) واسمه مال المسك أفضل (واذا وقع نظره على
القبة المقدسة) أى المنيفة (والحجرة المشرفة) مما لعة الشريفة (فليس تحضر عظمها) أى عظمتها
(وتفضلها) أى على غيرها (وشرفها فانها حوت أفضل البقاع بالاجماع وسيد القبور بالانزعاع
وأكرم الخلق) أى ومحل أكرمهم (على الخلق بالاطلاق) أى من غير تقييد وضافة فى
الاستحقاق وقد نقل الناضى عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما ضم الأعضاء الشريفة حتى
على الكعبة المنيفة وان الخلاف الواقع بين الأئمة الثلاثة وبين المالكية فيما عداه وما وراءه

المكة ونقل عن أبي عقيل الحميلي ان تلك لبقة من الفرس أفضل من العرش وبه كان يقول
شيخنا محمد البكري قدس الله سره الساري (فاذا دخل باب الباء) أي أراد دخوله (قال بسم الله
ما شاء الله) نجيها من ضيقه لعبد و أثر كرمه وجوده (لا قوة الا بالله) أي لا قوة على طاعة الله
وعبادته الا بتوفيق الله ومعونه (وب أدناي مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) أي
ادخل صدق واخرج صدق في المدينة ومنها اودخل ولا مرضيا وخروجي مقبولا مرعيا حسبي
الله آمنت بالله توكلت على الله لا حول ولا قوة الا بالله (اللهم افتح لي أبواب رحمتك) أي وأزل
لي أصناف نعمتك (وارزقني من زيارة رسولك صلى الله عليه وسلم) أي من أجلها أوفى
فخصيلها (مارزقت أوليا له وأهل طاعتك وأهله من النار) أي خلصني من دخولها
(واغفر لي) أي ذنوبي وخطايي وعدي (وارحمني) أي بترك المعاصي أبدا ما أبقيتني (يا خير
مبزل) أي لا سيما بوسيلة الرسول (وليكن) أي الزائر حال دخوله الى أو ان وصوله (متواضعا)
بظاهره (متخفيا) بباطنه (معظما محرمنا) لا حترار تلك البقعة (متمثلنا من هيئة الحال بها) أي
من عظمة النازل فيها (مستشعر العظمة) أي رقة قدر ذاته وصفاته (صلى الله عليه وسلم) كأنه
يراه) أي في مقام المراقبة ومرتبة المشاهدة سال كونه (حزينا) أي على أشواقه (متأسفا على
فراقه) أي عدم ادراكه وعلى ما فات وصالحه فيما مضى من عمره (وفوات رؤيته) صلى الله عليه
وسلم في الدنيا والله) أي الزائر (من ذلك) أي من حصول ما ذكر من ملاقاته ورؤيته (في الآخرة
على عظيم الخطر) في انه هل يتصور له رؤيته في العقبى أم لا ومع هذا يكون (شاكر العنايم) ما من
به عليه من الخضوع بين يديه والمثول) أي الوقوف حال كونه (وجلا) بفتح فكسر أي خائفا (من
الزمع رجاء القبول مكثرا من الصلاة والتسليم على هذا الرسول متوسلا به لوصول المأمول
واذا دخل البلد العظيم) أي وحصل له المقام الانغم (بدأ بالمسجد المكرم) أي كما كان يفعل
صلى الله عليه وسلم حين قدمه بالمدينة يبدأ بالمسجد المحترم (ولا يعرج على ما سواه) أي غير
دخول المسجد (الا لضرورة كخوف على محترم) أي مال أو حرم (وأما النساء) أي من الزائرات
(فتأخير الزيارة الى المساء أولى) أي لان حالهن في الليل استرخا (فبدخله) أي المسجد
(مقدمارجله اليه) مع غاية الخضوع والافتقار) أي الظاهري (ونهاية الخشوع والانكسار)
الى الباطني (تائبما اقترقه) أي اكتسبه (من الاوزار) أي انقال المعصية (قائلا اللهم صل
علي محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي) أي اعصمني من معصيتك (وافتح لي
بواب رحمتك) أي بانعام نعمتك ودوام مننتك (ويدخل من باب جبريل أو غيره) كباب السلام
كما عليه العمل (والاول أفضل) اهل وجهه دخول جبريل عليه من ذلك الباب أولا لأنه كان الى
الجرات من أقرب الابواب (فاذا دخله) أي من باب السلام ونحوه (قصدا لروضة المقدسة)
هو ما بين المنبر والقبر المنور (فان دخل من باب جبريل قصد هاهنا خلف الخطة الشريفة) أي
من أمامها المانع من العبور الى الروضة للتحية من غير سلام الزيارة (مع ملازمة الهيبة) أي
خشية وهو الخوف مع العظمة دون النفرة (والخضوع والذلة) أي المذلة والمسكنة (على وجهه
يق بالمقام) أي بحال الزائر والاي قدس راى على أن يخرج من عهد قديم الى بالزور الطاهر
غير مستغل بالنظر الى ما هنالك) أي من الظواهر وما وراء الستائر (ثم يبدأ بتهيئة المسجد

ركبتين) تعظيما لله وتقديرا لمخلقه على حق رسوله كما بقية نفي ترتيب حقوق الربوبية والعبودية
(والأفضل أن تكون) أي تلك الصلاة (بصلاة صلى الله عليه وسلم) أي في مقامه بجمراه (وهو
بطرف المحراب بما يلي المنبر يقرأ في الأولى الكافرون وفي الثانية الإخلاص) كما ورد عنه صلى
الله عليه وسلم أنه اختارهما في كثير من المناسبات ما فيه ممان من التبرئة عن الشرك والشركاء
وإثبات الذات والصفات (وإذا سلم منهم ما شكر الله تعالى وحده وأثنى عليه) تأكيد لما قبله
وقال الأكراماني وصاحب الاختيار من أصحابنا وكثير من العلماء من غير مذهبنا أنه يسجد لله
شكرا (على هذه العمة العظيمة والمنحة الجليلة ويسأله تمامها) أي تمامها وادوامها
(والقبول وان ين عليه في الدارين بنهاية المسؤل) الأولى بحصول المسؤل ووصول المأمول
(وان لم يتيسر له) أي ما ذكر من المحراب الأكبر (فما قرب منه ومن المنبر والاحتياط يتيسر)
أي من الروضة وغيره من المسجد الشريف ولا سيما ما كان موجودا في زمنه صلى الله عليه
وسلم فإنه أفضل وقوابه أكثر (وان أقيمت المكتوبة أو خيف فوتها أبدأهم وأحصلت التحية بها)
أي في ضمنها (فإذا فرغ من ذلك قصد التوجه إلى القبر المقدس) أي الموضع المستأنس (وفترغ
القلب من كل شيء من أمور الدنيا) أي ونظفه من الوسخ والدنس (وأقبل بكليته لما هو بصدده
ليصلح قلبه للاستعداد منه صلى الله عليه وسلم وحرام) أي يمنع (على قلب شغل) بصيغة الجھول
أي اشتغل (بقاذورات الدنيا من الشهوات) أي اللاهوتية (والآرادات) أي الرديئة (أن يعزل إليه)
أي إلى قلبه (من ذلك شيء) أي ما ذكر من الحالات الرضية والمقامات العلية شائبة أو شمة
(بل ربما يمتحن عليه) أي على صاحب هذا القلب المقبل على الدنيا والمعرض عن العقى (من
نوع محقق) أي ولو في وقت (واعراض) أي موجب اعتراض لما اختار من اعراض فاسدة
وأعراض كاسدة (والعياذ بالله تعالى) أي من غضبه وعقابه وإبعاده عن ملازمة بابه وجنابه
(فليجتمد في ذلك التفرغ ما أمكنه) أي تسهل له - لينتد من جذبة آلهية والافتقار إلى ربح القلب في
ساعة واحدة مع صرف العمر جميعه بالعوائق والعلائق والتعلق بأمور الخلق من المحال
كما لا يخفى على أرباب الكمال وأصحاب الأحوال ونظيره مركب ما تعهده في جميع سفره ووصل
إلى عقبة شديدة اضرورة فيقطعها حينئذ صاحبها من العاف والشهير جاء انية قوي بذلك على
المسير ولكن لا يأمس من روح الله ويسأل من فضله ويتوسل بروح رسوله صلى الله عليه وسلم
في تحصيل مسؤله وتحقيق مأموله (وليلاحظ مع ذلك الاستعداد من سعة عفو صلى الله عليه وسلم
وعطفه ورأفته) أي شدة رحمته على سائر العباد (أن يسأله) أي ما صدر عنه في حضرته من قلبه
أدبه (فيما يجزع من آله من قلبه) كما قيل

عصبت فقالوا كيف تلقى محمدا * ووجهك أنواب المعاصي مبرقع

عسى الله من أجل الحبيب وقربه * يداركني بالعفو والعفو أوسع

(ثم توجه) أي بالقلب والذات (مع رعاية غاية الأدب فقام تجاه الوجه الشريف) بضم التاء أي
قبالة مواجهة قبره المنيف (متواضعا خاضعا خاشعا مع الذلة والانكسار والخشية والوقار) أي
السكنية (والهيبة والافتقار غاضر الطرف) بتشديد الصاد المعجمة أي خافض العين إلى قدمه
غير ملتفت إلى غير أمامه وإمامه (مكفوف الخوارج) أي مكفوف الأعضاء من الحركات التي

هي غير مناسبة لمقامه (فارغ القلب) أي من سوى مقصوده ومراعاة (راضة عينيه على شمله)
أي أديان حال اجلاله (مستقبلا لوجه الكريم) أي ولو يلزم استقباله كونه (مستكبرا
للقبلة) لأن المقام يقتضي هذه الحالة (تجاه مسمار القصة) أي المركبة على جدران تلك البقعة
(على نحو أربعة أذرع) أي بقدر بعيدا على هذا المقدار (لا الأقل) أي لانه ليس من شعار آداب
الابرار (من السارية) أي الامطاة (التي عند رأسه الكريم) ناظرا الى الارض والى
أسفل ما به تقبله من الحجرة الثمينة (أي من جدرانها) (مستقرا عن اشتغال النظر بما هناك من
الزينة) أي الطاهرة الناعمة من شهود الزينة الباطنة الباهرة التي ظهر وردها في الاخرة (متمتلا
صورته الكريم في خيالها) ينتج انهاء أي في تحيلات بالاك لتصين حاله (مستشعرا بأنه عليه
الصلوة والسلام عالم بصورك وقبامك وسلامك) أي بل بجميع آفائه والحوالك وارتقاءك
ومقامك وكله حاشر جالس بازائك (مستحضرا عظمته وجلالاته) أي هيبته (وشرفه وقدره)
أي رفعة مرتبته (صلى الله عليه وسلم ثم قال) فبه الثقات بالمعطف على توجه والمثول سياتي
سأل كونه (مسألا) أي مریدا السلام (مقتصدا) أي متوهم طافي رفع كلامه كما ينبغي بقوله (من غير
رفع صوت) لقوله تعالى ان الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله الآية (ولا اخفاء) أي
بالزفة الموت الامع الذي هو السنة وان كان لا يخفى شيء على الحضرة (بجضور وسياح) أي
يحه ورقاب واستحياء من كثرة ذنب (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) وهذا القدر
بما ثبت في الآثار وقد اقتصر عليه بعض الاكابر كابن عمر واختاره به منهم الاطالعة من غير الملافة
وعليه الاكثر ويؤيده ما ورد في الاخبار والاشعار من فضيلة الاكثار من الصلاة والسلام على
الذي اختار فيه تزييد الممد من اغاضة الانوار قائلا (السلام عليك يا رسول الله) أي الى جميع
خلق الله (السلام عليك يا حبيب الله) أي الجامع بين مرتبتي المحبة والمحبة (السلام عليك
يا خليل الله) الموصوف بوصف الخلوة وهي المحبة المتخللة من كمال الودعة المنقضية بشهود الوحدة
(السلام عليك يا خير خلق الله) أي من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا صفوة الله) بتبليط
الصلاة والفتح أفصح أي من اصطفاؤه الله برسائه (السلام عليك يا خيرة الله) بكسر الهمزة أي من
اختاره الله من بين بريته (السلام عليك يا سيد المرسلين) كما يدل عليه قوله لو كان موسى حيا لما
ودعه الا تابعي (السلام عليك يا امام المؤمنين) أي لما اقتدى به جميع الانبياء في لهالة الاسراء
(السلام عليك يا من أرسله الله رجلا للعالمين) كما قال تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين
(السلام عليك يا شفيع المؤمنين) أي من الاوابين والآخرين (السلام عليك يا بشر المحسنين)
لقوله تعالى وبشر المحسنين (السلام عليك يا خاتم النبيين) بكسر الهمزة وفتحها (السلام عليك
وعلى جميع الانبياء والمرسلين) فيدخل في عموم سلامهم أيضا (واللائكة المقربين) ركاهم
مقربون لا يعضون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (السلام عليك وعلى آلائك) أي أقاربك
(وأهل بيتك) يشمل أمهات المؤمنين ومواليه وخدمته (وأصحابك أجمعين وسائر عباد الله
الصالحين) أي من التابعين وتابعيهم الى يوم الدين (جزاك الله عناء) أي عن قبلتنا العجزنا عن القيام
بما يجب علينا من الشكر لما احسن اليكنا (أفضل وأكمل ما جرى به رسولا من أمته ونبيائه
قومه) أي لكونه أكرم الرسل المبعوث الى خسير الامم (وصلى الله وسلم عليك أذكى) أي الطاهر

(واعلى) أى اغلى (وانحى) أى أزيد (صلاة صلاه على أحد من خلقه) أى من أنبيائه وملائكته وأصفياه (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) أى شهادة عند الله مستودعة تشهد على بها يوم القيامة (واشهد أنك عبده ورسوله وخيرته) أى مختاره (من خلقه واشهد أنك بلغت الرسالة) أى الى الأمة (وأديت الامانة) أى من غير الخيانة (ونصحت الامة) أى وكشفت الغمة (وأقت الخلة) أى وأظهرت المحبة (وجاهدت في الله حق جهاده) أى من الجهاد الاكبر والا صغر فيما بين عباده (وعبدت ربك حتى أتاك اليقين) أى الى أن حضر الموت المبين وأنت جامع بين ههنا تحقيق الدين من علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين (وصلاة الله) أى وصلواته (وملائكته وجميع خلقه من أهل سمواته وأرضه) أى علوياته وسفلياته (عليك يا رسول الله اللهم آية الوسيلة) وهى المنزلة العلية المختصة (والفضيلة) أى زيادة المزية (والدرجة العالية الرفيعة) أى الغاية المنيع (وابعهقه مقام محمودا الذى وعدته) وهى الشفاعة العظمى فى القيامة الكبرى (وأعطه المنزل المقعد المقرب عندك) أى فى مقعد صدق (ونهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون ربنا آمنا بما أنزلت) أى من القرآن أو بجميع الكتب المنزلة (واتبعنا الرسول) أى فى جميع ما يجب اتباعه اعنقادا وانقيادا (فما كتبنا مع الشاهدين) أى من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره) وهذا هو الايمان الاجمالى المندرج فيه ما يجب من الايمان التفصيلى الا كمالى (اللهم فنبسئ على ذلك) أى مدة حياتنا ومماتنا (ولا تردنا على أعقابنا) أى بعد هدايتنا (ربنا لا تزغ قلوبنا) أى لا تلهها عن محبتك (بعد اذ هديتنا) أى طريقة (وهد لنا من لدنك رحمة) أى تغنينا عن رحمة من سواك (انك أنت الوهاب وهى لنا من أمر نارشدا) الاولى أن يقول ربنا آتانا من لدنك رحمة وهى لنا من أمر نارشدا أى سهل لنا الهداية اليك والاعتماد عليك والتسليم بين يديك (ربنا اغفر لنا) وهذا يعوموه بشمل ما زاده المصنف على ما فى الآية بقوله (ولا تباتنا ولا مهاتنا وذرباتنا ولا خواتنا الذين سبقونا بالايمان) أى من الصحابة والتابعين أو من المؤمنين الاولين من اتباع الانبياء والمرسلين (ولا تجعل فى قلوبنا غلا) أى حقد او حسد او عداوة وكرهاة (للذين آمنوا) أى جميعهم سابقهم ولا حقهم ولذا وضع الظاهر موضع المصغر حيث لم يقل لهم (ربنا انك رؤوف رحيم ذو الفضل العظيم ثم) أى فى تلك الساعة (يطلب الشفاعة) أى فى الدنيا بتوفيق الطاعة وفى الآخرة بغفران المعصية (فيعول يا رسول الله أسألك الشفاعة ثلاثا) لانه اقل مراتب الاحلاح لتحصيل النال فى مقام الدعاء والسؤال ولا يعبدان يكون اشارة الى طلبهم فى المقامات الثلاثة من الدنيا والبرزخ والآخرة والمراتب المرتبة من الشريعة والطريقة والحقيقة (ثم يتأخر) أى بعد فراغه عن سلامه واستقباله (الى صوب يمينه) الصواب يساره وعن صوب يمينه أى متوجها الى جانب يساره (قد رد ذراع في سلم على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى تلو يمينها وتصريحها واجبالا وتوضيحها (أبى بكر السدبى رضى الله عنه) فى قول السلام عليك يا خليفة رسول الله (أى بلا واسطة) (السلام عليك يا صاحب يا صفى رسول الله) أى ملازمه الخاص ومختاره على وجه الاختصاص (السلام عليك يا صاحب رسول الله) أى اثبات صحبته بنص الكتاب فى انكره كافر أبدي العقاب حيث قال عز

وبل اذ يقول صاحبه مع الاجماع على انه المراد به (السلام عليك يا ذر رسول الله) وقد ورد
به الظاهر أي مشير به (السلام عليك يا ثاني رسول الله في القاد) كما قال تعالى ثاني اثنين
اذ هما في القاد وهو غار ثور جبل بمكة حين دخل فيه سنة الهجرة (ورقيقته في الاسناد وأمينه على
الاسرار السلام عليك يا علم المهاجرين والانتصار) أي رئيسهم (السلام عليك يا من أعتقه الله من
النار) أي كما ورد في بعض الاخبار (السلام عليك يا أبكر الصديق) أي كثير الصدق والتصديق
على وجه التحقيق (السلام عليك ورحمة الله وبركاته جزاء الله عن رسوله) أي في تنويع دينه
(وعن الاسلام وأهله) أي في القيام بأمره وتبيينه (خير الجزاء ورضي الله عنك) أي من الرضا
بأنه إلى عيته (وفيه ما سبق) (قد رذراع) لأن رأسه من الصديق كراس الصديق من النبي
صلى الله عليه وسلم (يقول السلام عليك يا أمير المؤمنين) وهو أول من سمى به (عمر الفاروق) أي
المبالغ في الفرق بين الحق والباطل (السلام عليك يا من كدل به) بتشديد الميم أي اكمل باليمين
(الاربعة) أي عدد المؤمنين السابقين (السلام عليك يا من استجاب الله فيه دعوة خاتم النبيين)
حيث قال اللهم اعز الاسلام بعمر بن الخطاب اوبعده ورو بن هشام (السلام عليك يا من أظهر الله
به الدين) أي فانه كان محققا قبل اسلامه وظهور مرآته (السلام عليك يا من أعز الله به الدين)
أي في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد مماته بفتوحات بلاد المسلمين وتولية أمور المؤمنين
(السلام عليك يا من نطق بالصواب ووافق قوله بحكم الكتاب) كما ورد به أحاديث في هذا الباب
(السلام عليك يا من عاش حجة) وخرج من الدنيا شهيدا) أي وهو امام أهل التقوى حال
كونه عبدا (جزاء الله عن نبيه وخليفته) أي الصديق (وأمنه خيرا السلام عليك ورحمة
الله وبركاته قبل ثم يرجع قدر نصف ذراع) فإن العود أحمد (فيقف بين الصديق والذاريون
ويقول السلام عليك يا صاحبي رسول الله السلام عليك يا خليفتي رسول الله) بالتغليب أو بالعنى
الاعم الشامل لاواطة (السلام عليك يا وزير رسول الله) أي مشير به (السلام عليك يا ضجيجي
رسول الله) أي رفيقه في مدقته (السلام عليك يا معيني رسول الله في الدين) أي في أمر دينه
وشريعته (والقائمين بنقته في أمته حتى أنا كما اليقين) أي الموت على الامر بالمعروف والنهي عن
الله عن ذلك) أي عبادا كرم من منابته (مرافقته في جنته وإياها معكابر رحمة الله أرحم الراحمين)
أي وأكرم الأكرمين (ويزر كما الله عن الاسلام وأهل خير الجزاء شيئا يا صاحبي رسول الله صلى
الله عليه وسلم زائر من المؤمنين وصديقنا وفارقنا ونحن نقول بك إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليشفع لنا إلى ربنا) أي في مقبرة ذنوبنا (وان يتقبل دعائنا) أي في عبادتنا المحذوبة بغيرنا
(وان يجيئنا على ملته ويميتنا عليها) أي على متابعتة (ويحشرنا في زمرة برحمته وكرمه أنك كرم
رؤوف رحيم أمين ثم يرجع إلى حبال وجه النبي) بكسر الحاء أي قبالة وجهه (صلى الله عليه وسلم
ويقف عند القبر الأقدس) أي والقيام الاتمس (على قدر ربح أو أقل) أي أو أكثر حسب ما يكون
في حاله آنس (فيحمد الله تعالى) أي يشكره (ويشفي عليه ويغفره) أي يغفله ويوحده (ويصلي
على النبي صلى الله عليه وسلم ويستشفع به إلى ربه ويدعور أفعاليه) أي إلى كتفيه (لنفسه
ولوالديه ولمن شاء من أقاربه وأشباهه) أي وأحبابه (وأخوانه) أي وأصحابه (ولي أو صاه) أي
وإن استوصاه (وسائر المسلمين) أي من الأسباط والاموات ويحتمل ما بين (ومن أراد الاكمال)

أى من يسمعه القائل والحال (فليقل السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا شفيع المذنبين
 السلام عليك يا امام المؤمنين السلام عليك يا قائد الغر المحجلين) أى هذه الامة المرحومة المتميزة عن
 غيرهم ببياض الجبهة والايدي والارجل بزيادة الانوار من اثر الوضوء في اسبغ الطهارة
 (السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا مائة الله سبحانه وتعالى على المؤمنين) أى بقوله
 سبحانه وتعالى اقدمت الله على المؤمنين اذ بعثت فيهم رسولا من أنفسهم (السلام عليك يا طه) أى
 البدر المنور يا بيا الحسب المعبر (السلام عليك يا يس) أى أيها المنادى يا سبى في الكتاب المبين
 والمعنى يا سيد (السلام عليك وعلى اهل بيتك) أى أقاربك وذريتك (الطيبين) أى المؤمنين
 المتقين (السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات المبرآت أمهات المؤمنين السلام عليك وعلى
 أصحابك أجمعين) أى وعلى التابعين وتابعيهم الى يوم الدين (اللهم آتني) أى اعطه (نهاية ما ينبغي
 أن يسأله السائلون) أى الداعون والطالبون والراغبون (وغاية ما ينبغي أن يؤمله الملوك)
 أى يرجوه الراجون ويطمعه الطامعون (وحسن) أى بصيغة الوصف أو المضي أى ويستحسن
 (أن يقول) أى كما قال اعرابي مقبول (اللهم انك قات وأنت أصدق القائلين ولوا نعم اذ ظلوا
 أنفسهم جاؤك) أى تائبين (فاستغفروا الله) أى عن ظلمة المعصية (واستغفروا لهم الرسول) أى
 بالشفاعة لردهم الى الطاعة (لوجدوا الله توابا) أى قابلا لتوبتهم (رحيما) بصعقتهم (جنتناك)
 أى فقد انبناك (ظالمين لانفسنا مستغفرين من ذنوبنا) أى ومستشفعين بك الى ربنا (فاشفع
 لنا) أى الى ربك (واسأله أن يعين علينا بسائر طلباتنا) بكسر فسكون أى مطلوباتنا ومسؤولتنا
 (ويتشرفنا في زهرة عبادته الصالحين) أى من مشايخنا وعلماؤنا وساداتنا ويقول كما قال أيضا
 يا خير من دفقت في التريب أعظمه * وطاب من طيبن القاع والا كم
 نفسى الفداء لغير أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم

(اللهم ان هذا حبيبك وأنا عبدك والشيطان عدوك فان غفرت لي سر) بصيغة المجهول أى
 فرح (حبيبك) بوجوده (وقاف عبدك) أى ظفر بقصوده (وغضب عدوك) أى بناء على عدم
 سجوده (وان لم تغفر لي غضب حبيبك) هذا خطأ فأحس والصواب حزن حبيبك (ورضى عدوك
 وهلك عبدك وانت اكرم من ان تغضب) صوابه ان تحزن (حبيبك وترضى عدوك وتهلك عبدك)
 أى المؤمن بك (اللهم ان العرب الكرام) احتراز من القوم اللئام (اذا مات فيهم سيد اعقوا
 على قبره) أى من العبيد (وان هذا سيد العالمين) أى وانت اكرم الأكرمين (أعقني على قبره) أى
 من جملة المعتقين (ويقول اللهم اني أشهدك) بضم الهمزة وكسر الهاء أى اجعلك شاهدا وكذا
 قوله (واشهد رسولك وأبا بكر وعمر) أى ضيحي فيك (واشهد الملائكة النازلين على هذه الروضة
 الكريمة العاكفين عليها) أى القائمين والمعتكفين في هذه البقعة العظيمة (أنى) أى بآنى (أشهد
 ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمدا عبدك ورسولك وأشهد ان كل ما جاء اى رسولك
 (به من امر) أى فى طاعة (وفهى) فى معصية (وخبر عما كان) أى من الامور الماضية (ويكون)
 أى من الاحوال الآتية (فهو حق) أى ثابت وصدق (لا كذب فيه ولا استراء) أى ولا شبهة
 بالامراء (وانى مقررك بجنابى) أى معترف بخطيئتي (ومعصيتي) أى من الكبائر والصغائر
 (فأعقرنى) أى جيعها (وامننى على بالذى مننت به على اوليائك) أى بتوفيق الطاعة وتحقيق

العصمة (فانك المنان) اى كثير العطاء والاحسان (الفقور الرحيم) اى باهل الايمان (ربنا
آتانا فى الدنيا حسنة) اى متابعه الاولى (وفى الآخرة حسنة) اى الرفيق الاعلى (وقناعنا
النار) اى حجاب المولى (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) اى ينقته المجدون وغيرهم من
الضالين (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) اى اولاد آخر الى يوم الدين وقد قيل تم
يتقدم الى حيايل رأسه الكريم فيقف بين القبر العظيم والاسطوانة التى هنالك علامة لقائه
وبستقبل القبلة ويحجده ويعدو لنفسه وان شاء من أسبابه وهذا القيل اولى مما تقدم
وعليه العمل عند اهل العلم والله أعلم هذا مع أن ما ذكر من العود الى قبالة الوجه الشريف ومن
التقدم الى محل رأس القبر المييف للدعوة مستقبل القبلة عقيب الزيارة لم ينقل عن رجل أحد
من الصحابة والتابعين وكان موقف الحلف عند الزيارة هو المقصورة وقد حرم الناس منه الآن
فتصور لهم هذه الصورة المطورة (ومن ضاف وقته عمدا كرأا ويحجز عن حقله) اى عن حفظ ما
قررنا (اقتصر على ما تيسر وأهله السلام عليك يا رسول الله) مع امكان ان يسكروا (وان أوصاه
أحد بتبليغ سلامه فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو فلان يسلم عليك
يا رسول الله) وأما ما اعتاده الناس من الاتيان خلف الحجر النوراء لزيارة قاطعة الزهراء رضى
الله تعالى عنها فلا بأس به لانه قد قيل ان هناك قبرها وهو الاظهر ثم اعلم انه ذكر بعض مشايخنا
كأبي الليث ومن تبعه كالكرمانى والسروجى انه يقف الزائرين مستقبل القبلة كذا رواه الحسن
عن أبي حنيفة وقال ابن الهمام وما عن أبي الليث من ان الزائرين يقف مستقبل القبلة مردود بما
روى أبو حنيفة عن ابن عمر رضى الله عنهما انه قال من السنة ان تأتى قبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم فتقبل القبلة تواجهه ثم تقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته انتهى وبزيده
ما قال المجد الفخرى روى شاعن الامام ابن المبارك قال سمعت أبا حنيفة يقول قد قدم أبو أيوب
السختياني وأبا باديته فقلت لا تطرن ما يمتنع جعل ظهركم على القبلة ووجهه على راس
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى غير متبالي فقام مقام نفسه انتهى وفيه تنبيه على ان هذا هو
محتمل الامام به لما كان مترددا فى مقام المرام ولعل وجه القائلين من أصحابنا للزيارة من قبل
الراس الكريم ما روى ان الناس قبل ادخال الحجر الشريفة فى المسجد كانوا يقفون على بابها
ويسلمون بأدبها ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنباتها على ان الجمع بين الروايتين ممكن كما قال
عز ابن جماعة من ان مذهب الحنفية أن يقف الزائر للسلام عند راس القبر المقدس بحيث يكون
عن يساره ثم يدور الى ان يقف قبالة الوجه الشريف مستدبر القبلة انتهى ولا يثنى ما رواه
المطري وغيره ان موقف علي بن الحسين للسلام عند الاسطوانة التى تلى الروضة قال وهو موقف
السلف قبل ادخال الحجر فى المسجد كانوا يستقبلون السارية التى فيها الصندوق مستدبرين
الروضة انتهى ولا يضرننا قول المصنف فى الكبير ان فى هذا الاستقبال الى القبر لا الى القبلة
نقول يمكن الجمع بانهم كانوا يستقبلون القبر للزيارة ويدورون الى جهة الكعبة عند الدعوة
وعذرهم عن المواجهة عدم الامكان لحجاب الامام كونه والله سبحانه وتعالى اعلم (واذا قرع من
الزيارة يأتى المنبر) اى قربه فبدع وعند حديث ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة
وأما ما ذكره من اخذ رمايته فلا اثر لها اليوم ولا خير لمكانته لانه كان فى الحرم الثانى لله دنة

وما حولها (ويأتى الروضة) أى من موضع المحراب وغيره (فيكثر فيها من الصلاة) أى ينوع عليها
(والدعاء) أى المقرون بالجد والثناء (وعند الأساطين القاضية) كما سأتى بيان محالها مفصلة
* (فصل) * وليغتنم أيام مقامه بالمدينة المنورة (فإنه المستدركة من الأيام السائرة) (فيحرص على
ملازمة المسجد) أى باجتهاده فى العبادة والجد فى الطلب الجدل لاسيما فى حضور الصلوات الخمس
للجماعة (والاعتكاف) أى الشرى والعرفى (والختم) أى القرآنى (ولو مرة منه) فإنه لا يستغنى
عنه فى ذلك المحل الذى هو مهبط الوحى (واحياء ليله) أى احياء أكثر لياليه بعبادته فى أيام زيارته
(وإدامة النظر إلى الحجرة الشريفة) أى أن تيسر (أو القبة المنيفة) أن تعسرفا والتنويع (مع
المهابة والخضوع) أى ومع الخشعة والخشوع ظاهره وأباطنا (فإنه) أى النظر المذكور (عبادة
كالنظر إلى الكعبة الشريفة) أى قياسا عليه ما حيث ورد كبارواه أبو الشيخ عن عائشة رضى الله
تعالى عنها امر فوعا النظر إلى الكعبة عبادة وروى الطبرانى والحاكم النظر إلى على عبادة فقيل
معناه أن علما رضى الله عنه كان إذا برز قال الناس لا اله الا الله ما شرف هذا الفقى لا اله الا الله
ما أعلم هذا الفقى لا اله الا الله ما كرم هذا الفقى لا اله الا الله ما أشفع هذا الفقى فكانت رؤيته
تجملهم على كلمة التوحيد كذا فى النهاية والحاصل أن كل ما يكون النظر إليه يدل على الحق
ويشير إليه فهو عبادة كما روى أن أولياء الله هم الذين إذا رؤوا ذكر الله (وايكثرون الزيارة) أى
بلا كراهة (عند الأئمة الثلاثة خلافا لما لك) ولعله رأى أن كثرة الزيارة سبب الملائة أو نظر إلى
ظاهر ما ورد من قوله اللهم لا تجعل قبري عبدا فى رواية وثنا يعبد لعن الله اليهود اتخذوا قبور
أنبيائهم مساجد واما مثل ذلك مما حيل بعض العلماء على نهى الزيارة مطلقا فهذه العلة ودليل
الجهل وعمى السلف وحسنه صلى الله عليه وسلم على مطلق زيارة القبور بعد نهيه عنها وما ذكره
المصنف بقوله (لأن الاكثار من الخير خير) والذى يظهر هو قول مالك كما يدل عليه حديث زرغب
ترددت بها فان الغيب أن ترد الا بال الماء يوما وتدعه يوما ثم تعود ولأنه أبعد من المشابهة المنهى عنها
ثم الانسب أن يقال يجوز الزيارة فى أوقات الصلوات الخمس قياسا على ملازمة الصحابة فى حال
الحياة (ولا يعم عند الزيارة الجدار) أى لانه خلاف الأدب فى مقام الرفار وكذا لا يقبله لأن
الاستلام والاقبله من خواص بعض أركان الكعبة والقبلة (ولا يلتصق به) أى بالتزامه ولصوق
بطنه لعدم وروده (ولا يطوف) أى ولا يدور حول البقعة الشريفة لأن الطواف من مختصات
الكعبة المنيفة فيحرم حول قبور الانبياء والاولياء ولا عبرة بما يفعله العامة الجهلة ولو كانوا فى
صورة المشايخ والعلماء (ولا ينحن ولا يقبل الأرض) أى كل واحد (بدعة) أى غير مستحسنة
فتكون مكروهة وأما السجدة فلا شك انها حرام فلا يغتر الزائر بما يرى من فعل الجاهل بل
يتبع العلماء العاملين (ولا يستدبر القبر المقدس) أى فى صلاة ولا غيرها الا ضرورة ملجئة اليه (ولا
يصلى اليه) أى الى جانب قبره صلى الله عليه وسلم فإنه حرام بل بقتى بكفره ان اراد به عبادة أو تعظيم
قبره وهذا على تقدير إمكان تصويره بان لا يكون بينه وبينه حجاب من جدره والافلا تكبره الصلاة
خلف الحجرة الشريفة الا اذا قصد التوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم ثم هذه الآداب كلها
مستفادة من حكمه فلا ينبغي مخالفة أمره وخصوصا فى حضوره فانظر الى الامام الشافعى قدس
الله سره ورضى عنه حيث فى رقبته الامام الاعظم ترك سنة من سنن مذهبه مع الا باني استحيى ان

الشافعية والامام في حذره وهذا يدل على غاية تأديبه ونهاية شعوره (ولا يبريه) أي بمجاهدة
قبره من جميع جوانبه (حتى ينف ويسلم) أي بتطاوله واقتصاره (ولو من خارج) أي من الموطأ
وجداوه فقد روى عن أبي حازم ان رجلاً أتاه فحدثه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقول قل
لا إله إلا الله الماتري معرضاً لا تقف تسلم على فلم يدع ذلك أبو حازم مذنباً له الزبوا وأما ما يتعلق
بالجهة من التقرب بكل الثمر المصاني في المسجد والقاء السوى فيه ونحو ذلك من التكررات
الشعبة والبعد الشطية فيجب ان يجتنبه ويتركه إذا رأى من يرتكبه (ويكثر من الصلاة
والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) أي على الدوام (والصيام) أي مدة إقامة الأيام
(والصدقة) أي على المساكين خصوصاً للمجاورين والمتمولتين من أهل المدينة إذا كانوا
مستحقين فانهم أولى من غيرهم اذ يجب حبس مكان المدينة على حسب مراتبهم بل ينبغي ان لا
يقتض منهم ويكرم محسنهم ولا يؤذى أحد منهم (عند الاساطين الناضلة) وأهل هذه تطا
من الكتاب اذ لا معنى لكونه ظرفاً لما قبله من الصيام والصدقة بل ينبغي ان يقال ويكثر
الصلاة من السن والنوافل عند الاسطوانات الناضلة (وغيرها) أي وغير الاسطوانات
من المشاهد الكاملة من قرب محرابه ومنه وبره وقرب قبره وسائر أماكن الروضة الشريفة
وسائر بيان الاساطين وتفصيلها في غيرها (مع تحزير المسجد الاقل) أي الكائن في
زمته صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه قوله تعالى لسجد اسس على التقوى من أول يوم أحق
ان تقوم فيه على خلاف انه نزل فيه أو في مسجد قبا مع امكان الجمع بينهما وكذا الوارد في فضله
أحاديث اذ ذلك محل أولى من غيره ولو كان الفضل حاسلاً في غيره مما لحقه على الصحيح فإذا
عرفت ذلك فلا بد من معرفة حدود المسجد الاقل بناء على العمل بالافضل كما حقه بعض أهل
التواريخ مما عليه المعول وهو قوله (وحده) أي حدود المسجد الاقل (من المشرق) أي جانبه
(الاسطوانة الملاصقة بجدار الحجر المقدسة من جهة الرأس الشرقي ومن القبلة) أي جانبها
(من وراء المنبر نحو ذراع) قيل أولاً أكثر وما زاد على ذلك انما هو عرض الجدار والافق ومن
الدرابزينات الملاصقة بجداره صلى الله عليه وسلم وما بينها وبين المنبر اليوم ثلاثة أذرع ونصف
فلا يتم هذا الامع ادخال عرض جدار المسجد (ومن المغرب) أي جانبه (الاسطوانة الخامسة
من المنبر) وأما ما ذكره بعض المؤرخين المتأخرين أن حده من المغرب الاسطوانة الثانية من
المنبر فمحمول على البناء الاقل فتأمل (ومن الشام) أي جانبه (حيث تنتهي مائة ذراع من محرابه
صلى الله عليه وسلم) وهو معلوم لأهل المدينة بالعلامة الموضوعة وهذا على رواية أن المسجد
كان في زمته صلى الله عليه وسلم مائة ذراع حيث تنتهي المائة من الدرابزينات وأما رواية أنه
كان سبعين في ستين ذراعاً فهي أيضاً على البناء الاقل لانه صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثانياً فجعله
مائة في مائة ذراعاً وكان مائة وقل كان أقل من مائة وكان للمسجد ثلاثة أبواب باب من خلفه
وباب عن عين المصلى وباب عن يسار المصلى (وأما حد الروضة الشريفة فهي ما بين القبر
المقدس والمنبر) أي الانفس (طولا) أي من جهة طولها (وأما عرضها فقل) أي من جانب
الشام وعليه الاكثرون (الى اسطوانة على رضى الله عنه) وسائر ما يسلمها (وقد نقل الى صف
اسطوانة الوفود) أي على ما سبأ في مكانها قبل وهو الصواب (وقيل غير ذلك) أي حيث قبل

المسجد الاول كله روضة وقيل بل مع ما زيد فيه وقيل ما بين الخجرة ومصلى العيد وقيل مصلى
المسجد وهو محرابه صلى الله عليه وسلم أو مسجده ولعله كان فاصلة قليلة بين المسجد والخجرة وقد
أدخلت الآن في المسجد لكنهم غير معلومة (واما الاساطين الفاضلة فيها اسطوان) الاظهر
اسطوانة لقوله (هي علم المصلى الشريف) وكان سلامة من الاكوع رضى الله عنه يتجرى الصلاة
عندها (وكان الجذع امامها) أى قدامها فى موضع كرسى الشيعة عن عيين محرابه صلى الله عليه
وسلم ولا اعتماد على قول من جعل الاسطوانة فى موضع الجذع (واسطوان عائشة رضى الله
عنها) أى ومنها (وهى الثالثة من المنبر الى المشرق) أى الى صوبه وهى الخامسة من الرحمة
متوسطة للروضة (فى الصف الذى خلف امام المصلى) أى الذى يصلى فى محرابه صلى الله عليه
وسلم (روى صلواته صلى الله عليه وسلم اليها) أى يضعه عن يمينه وما بعد تحويل القبلة ثم تقدم الى
مصلاه اليوم وكان يستند اليها وأفاضل الصحابة كانوا يصلون اليها وفى الاوسط للطبراني ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فى مسجدى لبيعة لويعلم الناس ماصلوا فيها الا ان يطيراهم
قرعة فعن عائشة رضى الله عنها انها اشارت اليها (وانه) أى وروى انه (يستجاب عندها الدعاء)
أى فينبغى ان يصلى اليها ويستند عليها (واسطوان التوبة وهى بين اسطوان عائشة والاسطوان
اللاصقة بشباك الخجرة) أى لا كما توهم انها هى اللاصقة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم اليها
واستناده عليها بما يلى القبلة) أى مستقبلا لاستند برأيه خلاف ما تقدم (واعتكافه) أى
وروى (عندها) فانه كان اذا اعتكف طرح له فراش ووضع له سرير عندها بما يلى القبلة يستند
اليها وقد يصلى عندها ولعل وجه تسميتها بالتوبة انه ربط بعض الخلفين من غزوة تبوك نفسه بها
بعد ندامته خالفا انه لا يحل عندها الا هو صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر فى محلها (واسطوان السرير
هذه هى اللاصقة بالشباك) أى لا التى تقدمت على ما توهم (شرقى اسطوان التوبة روى
اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها) لانه قيل كان السرير يوضع مرة عند هذه ومرة عند تلك
(واسطوان على رضى الله عنه) وكان يسمى اسطوان المحرس (وهى خلف اسطوانة التوبة من
جهة الشمال وكان على كرم الله وجهه صلى الله عليه وسلم) أى عندها (ويجلس عندها) أى على صفحتها (بما
يلى القبر) أى فانها مقابل للخوخة التى كان صلى الله عليه وسلم يخرج من الخجرة المنيفة الى
الروضة الشريفة (واسطوان الوفود وهى خلف اسطوان على من الشمال بينها وبين اسطوان
التوبة اسطوان على وكان صلى الله عليه وسلم وسراة الصحابة) بفتح السين المهملة اسم جمع سرى
أى أفاضلهم وأشرفهم (يجلسون عندها) ولعل اضافتها الى الوفود لانه صلى الله عليه وسلم كان
يقعد عندها للملاقاة وقضاء مقصوداتهم هذا ومنها اسطوان التمسجد وهى وراء بيت فاطمة
رضى الله عنها وفيها محراب اذا توجه اليه المصلى كان يساره الى باب جبريل وأما اسطوان مربعة
القبر ويقال لها مقام جبريل على نبينا وعليه السلام فهى فى حائر الخجرة فى صفحتها الغربية الى
الشمال بينها وبين اسطوان الوفود الاسطوانة بالاسباك وقد حرم الناس التبرك بها
الامن تشرف به بدخول الخجرة بالوصول اليها فهذه هى الاساطين الخاصة التى ذكرها أهل
التواريخ وغيرها والاف كما قال المصنف (وجميع سوارى المسجد) أى المصطفوى فى أصل
بنائها (يستحب الصلاة عندها لانها لا تتخلو عن النظر النبوى اليها) أى الى ما كان فى موضعها

الآخ الرضا ع النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص) كلاهما
من العشرة المبشرة (وعبد الله بن مسعود) من اجله الاحياء وافقههم بعد الاربعة (وخنيس)
بضم خاء معجمة وفتح نون وسكون تحتية فهـ له (ابن حذافة) بضم الحاء المهملة صحابي سمي
(واسعد بن زرارة) بضم الزاي صحابي جليل (فينبغي أن يسلم هنالك) أي عند مشهد سيدنا
ابراهيم (علي هؤلاء كلهم رضى الله عنهم) لكونهم معه في محله (ومشهد عباس بن عبد المطلب
وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أي في مشهده وعند مرقد (حسن بن علي) أي ابن أبي
طالب (عند رجل العباس) أي لانه بمنزلة والده في عرف الناس (قيل وفاطمة الزهراء) أي عند
محرابه وقيل في مسجد هابا بالقيس بدار الاخوان (قيل ورأس الحسين) أي كذلك (قيل وعلى
أيضا نقل اليهم رضى الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وان كان خلاف في كون
بعضهم هنالك (وفيه أيضا زين العابدين) وهو علي بن الحسين بن علي رضى الله تعالى عنهم (وايه
مجدد الباقر وابن محمد جعفر الصادق رضى الله عنهم ومشهد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى
آله) أي ذريته الطيبين (وأزواجه) أمهات المؤمنين (ماعد اخديجة) فانها بمكة (وميمونة) فانها
بسرف قرب مكة (وقيل لا يعلم تحقيق من فيه منهن) أي بخصوصهن ماعد اعائشة رضى الله
عنهن (ومشهد عقيل) بفتح فكسر (ابن أبي طالب) أخى علي رضى الله عنهم (وفيه سفيان بن
الحريث) أي ابن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الله بن جعفر الطيار) أي
ابن أبي طالب رضى الله عنهم (وقيل قبر عقيل في داره) أي بمكة أو بالمدينة (وقيل بالشأم ومشهد
قرب مشهد أمهات المؤمنين) أي وقرب مشهد عقيل (قيل فيه ثلاثة من أولاد النبي صلى الله
عليه وسلم ومشهد فيه قيل فاطمة بنت أسد رضى الله عنها أم علي كرم الله وجهه) وقيل في دار
عقيل عند قبر عباس وقيل بقرب قبر ابراهيم رضى الله عنهم (وقيل الظاهر انه مشهد سعد بن
معاذ) أي من أكابر الانصار (ومشهد صفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنها
ومشهد الامام مالك) رضى الله عنه أي صاحب المذهب (ومشهد يقال ان به نافعا مولى ابن عمر
رضى الله عنهم) وهو من اجله التابعين وليس هو الامام نافع من القراء السبعة كما يتوهمه
بعض العامة (ومشهد اسمعيل بن جعفر الصادق رضى الله عنهم ما داخل السور) أي سور
المدينة المعطرة (وبقي ثلاثة مشاهد ليست بالجميع) أي بل هي داخل المدينة (أحد هامشهد
مالك بن سنان رضى الله عنه) أي والد أبي سعيد الخدري (من شهداء أحد غربي المدينة داخل
السور) أي ملصقا به (وثانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن
علي رضى الله عنهم) وهو المقتول أيام أبي جعفر المنصور (شامى المدينة وثالثها مشهد
الشهداء) أي بعد الانبياء أو شهداء أحد وهو أفضل شهداء هذه الامة (جزء رضى الله عنه) أي
عم النبي صلى الله عليه وسلم (يأتى ذكره في فصله) أي على حدة ثم اعلم انه اختلاف في أولى البداة
من مشاهد البقيع فذكر بعض العلماء ان الاولى بالبداة زيارة عثمان بن عفان رضى الله عنه
لانه أفضل من هنالك كما قدمنا واختار بعضهم البداة براهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم الوارد
في حقه لو عاش ابراهيم لكان نبيا ولكونه قطعة منه صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فينبغي
الابتداء به وذكر العلامة فضل الله بن الغوري من أصحابنا ان البداة بقبة العباس والختم

بعضية رضى الله عنهما أولى لأب مشهده العباس أول ما يلقى الخارج من البلد عن عينه فبما ورثه
من غير سلام عليه جثوة فاذا سلم عليه وسلم على من يمر به أو لا فيضتم بصغية رضى الله تعالى عنهم
رجوعه كما شرح به أيضا كثير من مشايخنا وهذا سهل للزائر وارفق قلبه وكذا باعتبار
التعظيم في الجلالة أرفق لأن العباس رضى الله عنه من حيث أنه عم النبي صلى الله عليه وسلم
وانضم إليه الحسن بن علي وزيين العابدين وغيرهم من أهل البيت باعتبار مجموعهم وعوهم
أفضل من عثمان رضى الله عنهم ونفعنا بركاتهم وحشرنا في زمرة من هم ثم إذا دخل البلد راجعا من
الزيارة فليقله من زيارة الثلاثة الذين هم داخل السور

• (فعل في المساجد المنسوبة إليه) • صلى الله عليه وسلم (منه مسجد قبا) ينضم القاف عدد ودوا
ومقصودا (هو أفضل المساجد) أي الماثورة (بعد المساجد الثلاثة) أي مسجد الحرام ومسجد
المدينة والمسجد الأقصى لكن يرد عليه ما روى عن سعد بن أبي وقاص أنه قال لأن أصلي في
مسجد قبا ركعتين أحب إلي من أن أت بيت المقدس مرتين أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح ورواه
الحاكم ولم يذكر مرتين وقال استاده صحيح على شرطهما انتهى والطاهر ترك ذكره مرتين لما سبق
من مضاعفة الصلاة في المسجد الأقصى والحديث لا تدخل إلا إلى ثلاثة مساجد منها الأقصى
ثم لا يلزم من كون الصلاة أحب في مسجد قبا إلى سعد أن يكون أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون
وجه الاحتمال غير جهة الأفضلية اهله كانت موصوبة لتلك القضية ويجعل على هذا اثباته صلى
الله عليه وسلم وكذا إثبات عمر رضى الله عنه مع أن الصلاة في مسجد المدينة أفضل من مسجد
قبا إجماعا (يستحب زيارته) أي مطلقا وقوله (يوم السبت) انما هو بيان زمان الأفضل لما روى
إثباته صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين أيضا وصححه عشرة من رمضان وكان عمر رضى الله عنه يأتي
قباء يوم الاثنين والحجس ولهذا ذكره بقوله (وصح) أي في الحديث (عنه صلى الله عليه وسلم) أن
صلاة ركعتين فيه أي سواء يكون يوم السبت أو غيره له ومعه (كعمرة) أي كثواب عمرة وفيه
إشارة إلى أن العمرة سنة ثم عدد الركعات التي تقوم مقام العمرة ركعتان وفي رواية أربع
ركعات وله محمول على أن الركعتين للعبادة وآخرين لمنوبة العمرة والرواية الأولى على
أن الرابع الأولى في الأخرى وفي الكبير صرح عنه صلى الله عليه وسلم أن الصلاة فيه كعمرة رواه
الترمذي وغيره وصح عنه أنه كان يأتيه كل سبب راكبا وماشيا كما رواه البخاري ومسلم (وأما
موضع صلته صلى الله عليه وسلم منه) أي من مسجد قبا (قبل تحويل القبلة فالحراب) أي الأول
هو (الذي عند الاسطوانة التي في الرحبة) بفتح الراء والحاء المهملة وتسنكن أي الساحة وعمل
السعة (مخاضا بمحراب المسجد) وقد نقل أنه أول موضع صلى فيه صلى الله عليه وسلم بقبا (وبعد
لتحويل) أي وبعد تحويل القبلة من مكة (هو المحراب الذي عند جدار القبلة) وهو المحراب
الثاني (وأما الحفيرة) تصغير الحفرة (التي في ضمن المسجد) أي مسجد قبا (فقبل أن أميرك ناقه
بلى الله عليه وسلم) حين نزل به أسنة الهجرة (ومما يترك به بقبا إذا رعد في قبلة المسجد) فقد
روى أنه صلى الله عليه وسلم دخل اضطلع فيه (وفي قبلة ركن المسجد الغربي موضع لعله مسجد دار
عد) أي وإن كانت العامة يسمونه مسجد علي والجمع ممكن (وفي قبلة المسجد أيضا دار أم
كلثوم نزل به النبي صلى الله عليه وسلم وأهله) أي ثم أهله (وأهل أبي بكر) أي معه (ويزورون

اريس) أى التى يقرب مسجد قبا (التي يأتي ذكرها) أى عند ذكر آبارها (مسجد الجمعة شامى
قبا) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى به الجمعة (مسجد الفصح) بالناء والضاد المعجمة ولعله بمعنى
الوضيح فى القاموس ففتح الصبح بدا أى ظهر وابتدأ (شرقيه) أى فى شرقى قبا (ويعرف بمسجد
الشمس ولا وجه له) لا يبعد ان يقال لكونه فى مشرق الشمس أو فى ضيائه أو صفائه أو أماما روى
من ردا الشمس بدعونه صلى الله عليه وسلم لعلى فلا يصح عند المحدثين مع انه كان بالصهباء فى خيبر
على ما ورد فى ضعيف من الاثر (مسجد بنى قريظة) بالتصغير قبيلة من اليهود روى - لانه صلى
الله عليه وسلم فيه موضع المنارة التى هدمت (مسجد أم ابراهيم) وهى مارية القبطية جارية
صلى الله عليه وسلم (ابنه صلى الله عليه وسلم بالعالية) أى قرى يظاهر المدينة وهى العوالى روى
انه صلى الله عليه وسلم فيه وولد ابراهيم ابنه عليه السلام به (مسجد بنى ظفر) بفتح الظاء
المعجمة والفاء وهم بطن فى الانصار (شرقى البقيع ويعرف بمسجد البغلة) أى الماسيات روى
صلاته صلى الله عليه وسلم فيه وجلسه على الحجر الذى به قال فى الكبير وقد أدركا هذا الحجر ثم فقد
المسجد (وهناك) أى عند هذا المسجد على ما قاله المطرزي (آثار حفر بغلة ومرفق
وأصابح بنسبونه) أى كل واحد منها (اليه صلى الله عليه وسلم) بمعنى انهم ينسبونهم الى بغلته
ومرفقه وأصابه والناس يتبركون بها والله سبحانه أعلم بحقيقةها وحقيقة تم (مسجد الاجابة
شامى البقيع) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا به طويلا قائما وهو على عين
الحراب نحو ذراعين فليتحر ذلك (مسجد الفتح على قطعة من جبل سلح) بكسر السين مهملة
وسكون لام وهو جبل خارج المدينة روى صلته صلى الله عليه وسلم فيه ودعاؤه بين الصلاتين يوم
الاربعاء قبل وجعل ذلك ما يقابل محراب المسجد من الرحبة (وعنده) أى عند مسجد الفتح
(مسجد) أى ثلاثة روى صلته صلى الله عليه وسلم بها (يعرف الاول بمسجد سلمان الفارسي
والثاني بمسجد على والثالث بأبي بكر الصديق رضى الله عنهم) قال صاحب التاريخ ولم أقف
على شئ فى نسبة هذه المساجد اليهم (مسجد بنى حرام) ضد حلال وهو اسم شائع بالمدينة كما فى
القاموس (وينبغي ان يتبرك بكهف سلح) أى غاره (عند مسجد بنى حرام) ويسمى كهف بنى
حرام فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحى به وكان يبيت به ليالى الخندق
وهو على عين المتوجه من المدينة الى مساجد الفتح من طريق القبلة (مسجد القبلتين) أى فيه
محرابان احدهما الى الكعبة والاخر الى بيت المقدس وكان بعض الصحابة يصعدون الى بيت
المقدس فاخبروا فى اثناء صلاتهم بتحويل القبلة الى الكعبة فاداروا منه اليها وأقبلوا
يصدروهم عليهم افضلى تلك الصلاة الى القبلتين فى ذلك المحل فسمى بمسجد القبلتين (الاربع) أى
الاضح من الاقوال (ان تحويل القبلة) أى الى الكعبة (كان به) أى على ما قدمناه ولا يبعد ان
النبي صلى الله عليه وسلم صلى به مرة الى جهة القدس وأخرى الى شطر الكعبة ولا منافاة بين
الروايتين والله أعلم (مسجد السبقيا) بضم السين وسكون القاف موضع بالمدينة كما ذكر
فى القاموس (شامى بئرا سبقيا) أى الا أنى ذكرها قريبا روى صلته صلى الله عليه وسلم ودعاؤه
فيه (مسجد ذباب) بضم ذال المعجمة وموحدين بينهما - ما أنفجبل بالمدينة على ما فى القاموس
(ويعرف بمسجد الراية) أى العلم أو العلامة (شامى المدينة على قطعة جبل) روى صلته صلى الله

عليه وسلم وضرب قبته به (مسجد صغير بطريق السائلة) أي طريق النبي بشرق مشهد حمزة
رضي الله عنه (إلى أحد) أي ما إلا إلى شق جبله وهو صغير جدا طوله ثمانية أذرع (يقال الله
مسجد أي ذكر رضي الله عنه) لكن قبل له الموضع الذي روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه
ركعتين فمسجد حمزة أطال فيها ونزل عليه الوحي فيه (مسجد البقيع) بوحدة ثقاف (من بين
الخارج من درب البقيع) أي غربي مشهد عقيل رضي الله عنه (قيل الطاهرانه) أي هذا
المسجد (مسجد أبي) أي ابن كعب (رضي الله عنه) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتخاف إلى
مسجد أبي فيصلي فيه غير مرة ولا مرتين (مسجد فاطمة الزهراء رضي الله عنها بالبقيع) وهو
المشهور ببيت الاحزان وقد قيل ان قبره فيه (مسجد مصلي العبد معروف) أي وهو الذي
يصل صلاة العبد فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصل فيه حتى توفاه الله تعالى وكان انما قدم
من يفره وهو به استقبل القبلة ودعا (مسجد شمال مسجد المصلي) أي في شمال مسجد مصلي
العبد (جائحا) بالجيم والنون المكسورة أي ما إلا (إلى الغرب) أي وسط الحديقة (يعرف
بمسجد أبي بكر رضي الله عنه) له صلى فيه أيام خلافته وأوقباها بعض نائليه (مسجد شامي
المصلي يعرف بمسجد علي رضي الله عنه) قال المصنف وله صلى به العبد حين كان عثمان
رضي الله عنه محصورا (قيل) أي على ما يذهبهم من كلام بعضهم (أنه صلى الله عليه وسلم صلى
العبد من الذين المسجدين أولا) له الله الله الناس (ثم في المصلي المعروف) أي لكثرتهم والله سبحانه
وتعالى أعلم

• (فصل في زيارة جبل أحد وأهله يستحب ان يزوره هذا جبل أحد) لما روى ابن أبي شيبة ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم
بما صبرتم فنع عقبي الدار (ومساجده) أي على ما يأتي انما (والجبل نفسه) أي لما ورد في صحيح
البخاري وغيره من طرق أحد جبل يحبنا ونحبه زاد الطيالسي عن أنس فاذا اجتمعوه فكلوا من
شجره ولومن عضاهه أي من أشجار شوكه تبركاه وفي حديث أحد ركن من أركان الجنة وفي رواية
أحد هذا جبل يحبنا ونحبه على باب من أبواب الجنة وهذا غير يقضنا ونقضه وأنه على باب من
أبواب النار (والأفضل) وفي نسخة ويستحب (ان يكون ذلك) أي وقت زيارتهم (يوم الخميس
متطهرا) أي من الاقذار والاوزار (مبكرا) يكسر الكاف المشددة أي في أول النهار (لئلا
يقوته الظاهر بالمسجد النبوي) أي مع جماعة الابرار لما ورد من فضائله في الاخبار والاسفار
(ويبدأ) أي حين وصوله إلى قرب أحد ومساجده (بمسجد حمزة سيد الشهداء) لما روى الحاكم
ان فاطمة رضي الله عنها كانت تزور قبر حمزة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده وروى يحيى انما
كانت تختلف بين اليومين والثلاثة إلى قبور شهداء أحد تبدأ بشهد سيد الشهداء (عم سيد
الانبياء رضي الله عنه) وقد وردت أخبارا عما جرى حمزة رواه الحافظ الذهبي وروى ابن سيرين
مر فو عاصد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب وفي مجمع البحري انه صلى الله عليه وسلم
قال والذي نفسي بيده انه لم يكتب عند الله عز وجل في السماء السابعة حمزة أسد الله وأسود
رسوله (فيسلم عليه بخشوع) أي في الباطن (وخشوع) أي في الظاهر (مع مراعاة غاية الادب
والاجلال التام) أي بالتواضع والسكينة والوقار في ذلك المقام الذي هو محل الكرام ومنزل

الأكرام فعن ابن مسعود رضي الله عنه ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكف أشد من
 بكائه على حجرة بن عبد المطلب وضعه في القبلة ثم وقف على جنازته وانتحب حتى نشخ من البكاء
 أي شق حتى كاد أن يغشى يقول يا حجة يا عم رسول الله وأسر رسول الله يا حجة يا فاعل الخيرات
 يا حجة يا كاشف الكربات يا حجة يا ذاب عن وجه رسول الله (وإنبغي أن يسلم بشفه) أي فيه
 (على عبد الله بن جحش) بفتح الجيم وحاء مهملة وهو أخو زينب إحدى أمهات المؤمنين وابن
 عمته صلى الله عليه وسلم وابن أخت حجة (ومصعب) بصيغة المجهول (ابن غير) بالتصغير وهو من
 أكابر الصحابة (لأنه قيل) أي روى (أنه ما دفن معه رضي الله عنهم ومن الشهداء) أي شهداء
 أحد (سهل بن قيس رضي الله عنهم قيل قبره دير حجة شاميا) أي حال كونه شاميا مكانه كما بينه
 بقوله (بينه وبين الجبل ومنهم عبد الله وعمر وعبد الله بن الحنظلة) مضاعف رباعي (وأبو
 أيمن وخالد وخرجة وسعد والنعمان رضي الله عنهم وقبورهم) أي هؤلاء المذكورين (مما يلي
 المغرب من قبر حجة نحو خمسمائة ذراع قال السيد) أي السهمودي (في تاريخه) أي للمدينة
 وتوابعها (تأملته) أي تتبعته وتصفحته (فوجدت ذلك) أي محل قبورهم (بالربوة) بضم الراء
 وفتحها أي قطعة من الأرض مرتفعة (التي غربي المسيل الذي هناك) أي ويجري العين بقرهم
 من القبلة (فيسلم على هؤلاء الثمانية) أي المذكورين أخيرا سوى سهل (هناك) ظرف يسلم
 (وأما بقية الشهداء من شهداء أحد فلا يعرف قبورهم والذي يظهر أنهم بالقرب الموضع المذكور
 في الزبوة شاميا والمشهور أن الذين أكرموا بالشهادة يوم أحد) أي الذين قال الله تعالى فيهم
 ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآيات (سبعون رجلا)
 أي كما هو ظاهر قوله تعالى أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها إلا آية فأنهم قتلوا يوم بدر
 سبعين وأسر سبعين (وأما القبر الذي عند رجل سبيد نا حجة بقبر متولى العمارة) أي عمارة
 تربة حجة (والقبر الذي يحسن المشهد قبر بعض أمراء المدينة من الأشراف) أي فلا يظن أنه
 من قبور الشهداء (والقبر والتي بالخطارة) أي فيها بالاجار (بين المشهد) أي قبر حجة (وبين
 الجبل قبور أعراب فلا يظن أنهم من قبور الشهداء) وهذا كله غير ملائم لما اختصره من البناء
 (وأما مساجد أحد) أي المنسوبة إليها الواقعة حواياها (فهي مسجد الفصح) بفتح فسكون بمعنى
 الوسع والتوسيع (ملاصق بأحد على عينك وأنت ذاهب إلى الشعب) بكسر أوله وهو الوادي بين
 الجبلين (لله هرامس) بكسر الميم ما بأحد (سمي) أي المسجد (به) أي بالفصح (لأنه قيل نزل به آية
 الفصح) أي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قتل لكم نفسهم فافسمعوا في الجبال فافسمعوا يفسح الله
 لكم (ويقال أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه الظهر والعصر بعد القتال) أي بعد فراغه يوم أحد
 (مسجد ركن جبل عمنين) بصيغة تثنية العين وقيل بفتح العين وكسر النون الأولى وأما كسر أوله
 فليس بثابت (الشرفي) أي على قطعة من الجبل (وهذا الجبل في قبلة مشهد حجة ويقال أنه هو
 الموضع الذي طعن فيه حجة رضي الله عنه وأنه صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم مسجد الوادي
 على شفير شامى المسجد المذكور قريباً منه يقال أنه رضي الله عنه مشى من الموضع الأول إلى
 هذا فصرخ به وقيل أنه لما قتل أقام في موضعه) أي تحت جبل الرماة (ثم أمر به النبي صلى الله
 عليه وسلم لحمل) أي من بطن الوادي (إلى هذا الموضع) وقد قال في التاريخ أن المسن المنيث

[illegible]

جارية فخره سوداء (الغربية) أى الواقعة فى غربى المدينة (روى انه صلى الله عليه وسلم لم يبق فيها) أى رعى بصاقه أى يراقبه بها (قبل وكان يحمل ماؤها الى الاقطار) أى اقطار الارض وجوانبها (كما نرى من) أى مثل جل مائه الى اطراف البلاد واكافها (بثرائى غنية) بكسر مهملة ففتح نون فوحدة واحدة العنب (لعلها المعروفة اليوم بترودى) بفتح واو وسكون دال مهملة والظاهر انه بذال مججمة لان من معانيه الماء القليل وأما الودى بالمهملة فهو وما يخرج بعد البول والرجل القصير فان ثبت روايته فيحمل على الاضافة الى رجل قصير بادن الملبسة (روى انه صلى الله عليه وسلم ضرب عسكره عليها فى غزوة بدر) العسكر جمع الكثير من كل شى فارى والعسكران عرفة ومعنى والموضع معسكر بفتح الكاف (بثرائى بن مالك الراجح انها المعروفة اليوم بالزناطية) لعلها بكسر الزاى فنون فان الزناط الزحام وقد تزاوا ولا يبعد أن تكون بالموحدة بدل النون منسوبة الى معنى من معانى الزباط أو بالتحسية بدل النون بمعنى المنازعة واختلاف الاصوات (روى شربه صلى الله عليه وسلم مهاو برفقه فيها) والحاصل انها شامى الحديقة المعروفة بالرومية بقرب دار فحل (بثرومة) بضم الراء وسكون الواو (روى عنه صلى الله عليه وسلم من حفر رومة فله الجنة فحفرها عثمان رضى الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الصدقة صدقة عثمان يريد رومة وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الحفيرة حفيرة المارنى) لعله بالموحدة المكسورة رومة (بثرائى) بضم السين وسكون قاف (على يسار السالك الى بئر على) وفيه انه لم يبق ذكر لبئر على ولعله أراد بئر ما نسب اليه من آبار على فى ذى الحليفة وقد سبق أنه لا يصح اضافته الى على كرم الله وجهه (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها والى اشهرت اليوم من الآبار سبعة نظمه بعضهم) أى وهى هذه (اذا رمت آبار النبى بطيبة) * هى اسم من أسماء المدينة صرفت للضرورة ورببت بضم الراء بمعنى قصدت (فقدت اسمع مقالا بلاهون) بضم عين وتشديد دال مثله والفتح أخفى وأفصح (اريس وغرس رومة وبضاعة) كذا بصة قل يبرطامع (الهن) وقد تقدم ضبط هذه الاسماء واخبرهم بما مد يبرطاء لاجل ضرورة البناء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

* (فصل فى المساجد التى تعزى اليه) أى تنسب وتسمى (صلى الله عليه وسلم عليه فى طريق مكة) الى المدينة وعكسها وهى طريق الانبياء عليهم الصلوة والسلام تفارق طريق الناس اليوم بعد الروحاء ومسجد الغزاة فلا تعزى بالخيف ولا بالصفراء (وهى) أى تلك المساجد كثيرة الا انما تذكر هنا الاما اشهر منها (يكون) أى ونما يوجد (بالطريق التى يسلكها الحاج فى زماننا فها مسجد ذى الحليفة) وهو ميقات أهل المدينة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم ونزوله) كان ينبغى تقديمه (واحرامه فيه) أى الحج وغيره (مسجد المعرس) بتشديد الراء المفتوحة أى مكان التعريس وهو النزول آخر الليل للاستراحة (أبضا) أى من المساجد الماثورة والمشاهد المستورة (بها) أى فى ذى الحليفة (قريب من الاقل) أى من المسجد الاقل وهو مكان الاحرام (مسجد شرف الروحاء) بفتح الراء موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينة (وهذه المساجد) مسجدان صغير وكبير روى انه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى (صوابه بالصغير كما فى الكبير كما يدل عليه قوله) (الذى على حافة الطريق اليمنى) عمدة للحافة وهى بتخفيف الفاء بمعنى الجانب

(وأنت ذاهب الى مكة) بجهة خالصة وكذا قوله (ويبين ما رمية حجر) أي وبين المسجدين الصغير والكبير قد مر من رمي حجر (أو نحوه) أي كدور (وعنده قبور تعرف بقبور الشهداء) وقال في الكبير ولعلمهم من قتل ظالمين أهل البيت الذين كانوا بويقة (مسجد عرق الطيبة) بفتح عين مهملة وراء قفاف والطيبة بفتح معجمة وسكون موحدة فتحة أنى الطيبي ومنعرج الوادي ولعل المراد به الثاني لما سيجي من مسجد الغزاة ثم رأيت في القاموس عرق الطيبة بالضم موضع (دون الرواح) يملين روى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي رواح وقال لقد صلى في هذا المسجد سبعون نبيا مسجد الغزاة) بفتح غين معجمة وزي واحد الغزال وهو الولد للطيبي حين يتحرك ويمشي أو من حين يولد الى أن يشتد امرأه (آخر وادي الرواح) عند طرف الجبل على يسار السالك الى مكة) فيكون في عين الذهاب الى المدينة (روى صلواته ونزوله صلى الله عليه وسلم فيه) ولعله سمى به لما روى عن أم سلمة رضي الله عنها بطريق ضعيف لا يمكن تقوى عجم وعما قالت بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحراء من الأرض اذاها فتمت فقام رسول الله ثلاث مرات فالتفت فاذا طيبة مشدودة في وثاق واعرابي منجبدل في شدة تامة في الشمس فقال ما حاجتك قالت صادني هذا الاعرابي ولي خشقان في ذلك الجبل فاطلقتني حتى أذهب لهما فارضعهما وأرجع قال وفعلين فقالت عذبي الله عذاب العشاران لم أعد فاطلقتها فذهبت ورجعت فوافقها النبي صلى الله عليه وسلم فاقته الاعرابي وقال يا رسول الله ألك حاجة قال تطلق هذه الطيبة فاطلقتها فخرجت تدور في الصحراء فرحاهي تضرب برجليها الأرض وتقول أشهد أن لا إله الا الله وأنك محمد رسول الله (مسجد الصقراء) بفتح الصاد واهل المراد به الحضراء لكثرة أشجارها (الناس يتبركون به) أي بمسجدها (وقدمات أبو عبيدة بن الحرث) أي من الصحابة (بالصقراء من برأحه بيدرومات بالصقراء) أي ودفن بها أفيزار ويتبرك به فيها (مسجد بدر) في القاموس بدره موضع بين الحرمين وبذكرا واهم بترقه رها بدر بن قريش (كان العريش الذي بنى له صلى الله عليه وسلم عنده وهو) أي موضعه (معروف عند النخل وبرقه عين) أي متبع ماء (وبرقه مسجد آخر لا يعرف أصله وينبغي أن يسلم بدره على من بها من شهداء الصحابة رضي الله عنهم) أي بطريق الاجال (والشق الذي في جبل بدر) أي على عين الذهاب الى مكة (يصعد الناس) أي ويرجعون انه صلى الله عليه وسلم صلى به (لأصل له) كذا المكان الذي يدعى العامة ان الملائكة يضربون فيه النقارة باطل كما يشته في محله ولا يغرنك ما ذكره القسطلاني في مواهبه (مسجد بالحققة) بضم حيم فسكون مهملة فقاء وعنى ما اجتمع من ماء البئر ومقات أهل الشام وكانت به قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهملة فقل بها بنو عبيد وهم اخوة عاد وكان أخرجهم العماليق من ينرب فجاءهم سيل فاجتفاهم الخفاف فسميت بالحققة (الاولى في أوها) أي مبدئها من صوب المدينة (والثاني في آخرها عند العامين) أي لبيان حد المقات (والثالث على ثلاثة أميال منها ابصرة) بفتح أوله أي في يساره (عن الطريق) أي الى مكة أو الى المدينة لم يبين اوله يذكرك في الكبير هذا المسجد الثالث أصله وزاد فيه انه مسجدان أحدهما عند عقبة خليص ومسجد خليص بالتصغير (مسجد بئر الظهران) بتشديد الزا وفتح الظاء المعجمة وهو واد قرب مكة يضاف اليه

من ويقال له بطن مكة من وهو على مرحله من مكة عن يسار الطريق وأنت ذاهب الى مكة
(وسمى مسجد الفتح) واعلم صلى الله عليه وسلم صلى فيه سنة الفتح (ومسجد بسمرق) بفتح مهملة
وكسر راء فافاء يصرف ويمنع (وبه قبر ميمونة رضي الله عنها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
وبه بنى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى دخل عليها حال زفافها فيه (وبه توقيت ودفت)
وهو من غرائب التواريخ حيث اجتمع في موضع واحد لحالة الهناء والضراء ومقام الوصال
والفراق (مسجد بالتنعيم يقال له مسجد عائشة رضي الله عنها) لانها أحرمت للعمرة منه بإذنه
صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع (بعد قبر ميمونة) أى بالنسبة الى الراجع من المدينة الى مكة
(بثلاثة أميال) توهم عبارته ان بين قبرها ومسجد عائشة قدر ثلاثة أميال والظاهر ان مراده
ان التنعيم موضع على ثلاثة أميال من مكة وقيل أربعة وهو أقرب اطراف الحبل الى البيت
وأفضل مواضع الاعتماد هنا حتى من الجعرانة وسمى به لان على يمينه جبل نعيم وعلى يساره
جبل ناعم والوادي اسمه نعمان (واعلم انه يستحب زيارة المساجد والآبار والآثار) أى
المشاهد (النسوبة اليه صلى الله عليه وسلم سواء علمت منها) أى تعينها بتبيين الأئمة (أو جهتها)
أى اشتهر تعينها عند العامة والافتقر دجتها لا يكفي لاستحباب زيارتها (صرح به) أى بهذا
الاجمال وبهذا الاستحباب (بجاعة من) أى من أصحابنا الخفية (ومن الشافعية) أى وطائفة
منهم (وبعض المالكية وغيرهم) أى من الحنابلة أو من أرباب الحديث (وقد كان ابن عمر رضي
الله عنهما يجرى الصلاة والنزول والمروء) أى يجتهد في تحصيل هذه الثلاثة على وفق المتابعة
(حيث حل صلى الله عليه وسلم ونزل) عطف تفسير لما قبله وأهل حل صحف وأصله صلى الله عليه وسلم ترك
ذكر من اكتفاهما من ولان الصلاة والنزول بحسب الموافقة لا يتصور الإلزام ورعى وجه
المطابقة (قال) أى القاضى عياض (في الشفاء) أى في شمائل المصطفى (ومن اعظامه
واكرامه) أى تعظيمه وتكريمه (اعظام جميع أشيائه) أى من أسبابه وأجزائه ولولم فصله
من أعضائه (واكرام جميع مشاهد) أى التي حضرها (وامكنته) أى التي سكنها (ومعاهده) أى
التي تعاهدها وتفقدتها ولازمها الاسماء اذ صلى بها (ومالسه صلى الله عليه وسلم بيده) وكذا برجله
أو جنبه على تقدير صحة نقله (أو عرف به) أى ولو كان على وجه اشتهاره من غير ثبوت اخبار
في آثاره والله أعلم

* فصل * أجعوا على ان أفضل البلاد مكة والمدينة زادهما الله شرفاً وتعظيماً ثم اختلفوا فيما
بينهما) أى في الافضل منهما وفي تفاوت ما بينهما وكان الاولى ان يقولوا اختلفوا ايها أفضل
(فقبل مكة أفضل من المدينة) وهو مذهب الأئمة الثلاثة وهو المروى عن بعض الصحابة (وقيل
المدينة أفضل من مكة) وهو قول بعض المالكية ومن تبعهم من الشافعية قيل وهو المروى عن
بعض الصحابة وأهل هذا الخصوص بخيانته صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة الى المهاجرين من مكة
(وقيل بالتسوية بينهما) هذا قول مجهول لا منقول ولا معقول وكان قائله نظراً الى مجرد المعارضة
بين أفعال الأئمة والمناقضة في ظواهر الأدلة فتوقف في المسئلة (والخلاف) أى الاختلاف
الذي ذكره محصور (فيماء موضع القبر المقدس) وكذا في غير البيت المستأنس فان الكعبة
أفضل من المدينة معاً الضريح الاقدس بالاتفاق وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام

بلا خلاف بل قال الجوهري (حاشى أعضاء الشريعة فهو أفضل بقاع الأرض بالاجماع) أى
بالاتفاق القل أو بالاجماع السكوتى (حتى من الكعبة) أى عند بعضهم (ومن العرش) أى
أيضا (على ما سرح به بعضهم) فقد نقل الشافعى عياش وغيره الاجماع على تفضيل ما ضم
الأعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيرة وإن الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلى
أن تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة البكريون على ذلك وقد سرح الشافعى
الفاكهى بتفضيل الأرض على السموات ملولة صلى الله عليه وسلم بهم وأحكامه بينهم عن
الأكثرين تلقى الاتيائهم وأدفعهم فيها وقال النووي الجوهري على تفضيل السماء على الأرض
فينبئ أن يستثنى منها مواضع ضم أعضاء الاتيائهم للجمع بين أقوال العلماء (وأما المجاورة فيها)
أى فى الحرمين (فتقبل على الخلاف المتقدم) أى بين أبي حنيفة والمالكية وغيرهم فى الكراة
وقبيل (وقيل تكرم) أى المجاورة (بهم ما لا ينبت من شجر) أى يعتمد عليها القيام بحجة وقبيل
وآدابها وأمان بمجاورة حوايتيها بوطائفة ما ومعالمها ما من الوجوه المحرمة أو يدعى التوكيل
ومحط نظره الطمع من التجار والمجاورين والأغنياء الواردين وأطهار الرىاء والسعة فيحرم عليه
هذه المجاورة ولو كانت الأئمة فى زماننا وتحتق لهم شأننا الصرح بالحرمة فانه مدار الطاعة
وأساس المعرفة على تظافة الشئمة ولطافة النية قال تعالى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعلموا
صالحا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله أن كنتم إياه
تعبدون والأحاديث فى ذلك كثيرة والأخبار والأسماء شهيرة (وقيل تنكره بمكة ولا تكرم بالمدينة)
ولعل وجهه أن مضاعفة السبحة وردت مطلقا فى مكة ودون المدينة والصحيح أن السبحة لا تزيد
بالكمية لإفادة حصر قوله تعالى ومن جاء بالمدينة فلا يجزى الامثلها وأما باعتبار الكسبة فلا
مزية فى أنها انتفاع فى جميع الامكنة الشريفة والازمنة اللطيفة بل بالاشخاص والأحوال
واختلاف أجناس السبحة من الكبيرة والصغيرة والقبيلة والكثرة (وقيل يشترط التوثيق)
أى فى كل منهما وهو الصحيح وبه يحصل الجمع بين أقوال أصحاب التحقيق والله ولي التوفيق
(وقيل المجاورة بالمدينة أفضل من المجاورة بمكة) أى مطلقا لا بالإضافة (وإن قلنا يزيد المضاعفة
بمكة) أى فى حرم مكة وعموما والمسجد الحرام خصوصا (وذلك لوجوه) أى لادلة ثلاثة (الأول)
انقضاء الاجماع على أن المجاورة بالمدينة فى عصره (أى فى زمان حياته) صلى الله عليه وسلم أفضل
من غيرها فلا يترك هذا الاجماع ما لم يثبت آخر (أى اجماع آخر منه) له وقد يقال أن التقيد
بعصره يفيد أن الأمر فى عكسه لا يكون مثله بالاجماع أى من غير النزاع فافضلية المدينة حينئذ
باعتبار هذه الحقيقة والكلام فى مطلق الافضلية مع قطع النظر عن حثية المعية بل اجماعهم هذا
يفيد أن لو وجد امام عالم عامل أو شيخ مرشد كامل فى الكوفة أو البصرة ستكون المجاورة فيها
أفضل من مجاورة الحرمين إذا لم يوجد فيها أحد مثلها (الثانى لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك
ولم يكن يختار الا الأفضل) وهذا مدفوع بأنه صلى الله عليه وسلم لم يترك مكة ونزل المدينة
باختياره بل وقع ذلك باضطراره وإن كان باختياره لربه فى قراره ولذا قال صلى الله عليه وسلم عند
هجرته وحالة مواعده أنى لأعلم أنك أحب إلى الله إلى الله ولوانى أخرجت لما خرجت وأيضا
مدار الافضلية على نسبة الأجر بالكثرة والاجماع على أن ثواب العبادة فى المسجد الحرام

أفضل من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنة في حرم مكة وعدم
 المضاعفة في نفس المدينة فلا معنى لافضلية مجاورة المدينة على مجاورة مكة نعم الافضلية ثابتة
 بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم لانه معذور في ذلك بل مأمور ولما هنالك ولذا قيل كان اذا نهى
 عن شيء نهى تنزيهه يجب عليه بيانه بقوله وفعله حينئذ اذا قيل ذلك المكروه لم يكن مكروها
 بالاضافة اليه بل له فضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذي لا مرد له) أى لا مدفع بزعمه
 (حشمه صلى الله عليه وسلم على السكنى والموت بها) أى بالمدينة (في أحاديث كثيرة) أى بروايات
 شهيرة امكن الاستدلال بها امر دود من وجوه منها ان هذا كان في حال وجوده وشهود جلال
 كرمه وجوده ومنها ان حشمه على السكنى بها وعدم الخروج عنها بقوله والمدينة خير لهم لو كانوا
 يعلمون انما كان الى اليمن والعراق والحجيم ونحوها لا الى مكة كما هو مبين في محلها ومنها ان قوله
 صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح يدل على ان حشمه على الهجرة الى المدينة لما كانت من شرط
 الايمان أو من كمال الايقان فلا يكون الامر كذلك بعد حصول الفتح والنصرة فلا يحتاج حينئذ
 الى الهجرة ومنها انه لم يقع في حديث انه حدث أحد بعد الهجرة من العدول الى مكة والنزول
 الى المدينة فمع تحقق وجوه الاحتمال كيف يصح الاستدلال وكيف يدعى انه لا مرد له في جميع
 الاحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أى حشمه في مجاورة مكة لا يصح من أصله لان الاحاديث
 الواردة في فضله كلها حث في بابه وفضله (بل كرهه جماعة من السلف) قلت وكذا ذكره مجاورة
 المدينة أيضا طائفة من السلف والخلف والتحقيق ان عليه الكراهة مشتركة بينهم ما ولو خصصنا
 بمكة فهو أدل على فضيلة مكة وان مجاورتها أفضل لانها اذكرا اذا لم يكن على وجه الاكمل
 فتأمل ثم قوله (والجواب عن مزيد مضاعفة الاعمال بمكة) يعنى من حيث انها ادلة على زيادة
 فضيلة المجاورة بها اذ هي سبب اتيان الاعمال بها (انه يقابلها تضعيف السيئات) فجوابه ما تقدم
 من ان تضعيف السيئات كمية لا يصح وانما يتصور كيفية باعتبار تعظيم البقعة فن غلب حسناته
 فالمجاورة قيم افضل له بالنسبة اليه وأما من كثرت سيئاته فمجاورة مكروهة ومضررها عائد عليه
 فهذه كلها أمور اضافية والكلام المنازع فيه انما هو في المجاورة مطلقا وبالنسبة الى من
 لم يوجد في حقه الكراهة (وبالمدينة ورد تضعيف الحسنات لا السيئات) أى وان كان فعلها بها
 أقبح وأقطع منها في غيرها وفيه انه ان أراد بالمدينة نفسه فلم يرد المضاعفة في حقه مطلقا وان
 أراد بالمدينة مسجد هاف كما أنه تضاعف الحسنات فيه لاشأن انه تضاعف السيئات أيضا به

نظر الى ارتكاب المحرم في المكان المحترم والله سبحانه أعلم

* (فصل) ويستحب أن يصوم ما أمكنه أيام مقامه بالحرمين) أى لتضاعف الحسنة في حرم مكة
 وكذا في حرم المدينة وان لم يرد به المضاعفة الكمية لكن لا يخلو عن المضاعفة الكيفية (وان
 يتصدق على أهلها) أى من الفقراء والمساكين القاطنين والمجاورين والواردين والوافدين
 (ويستكثر من أعمال الخير كلها) أى من غير الصوم والصدقة من صلاة النافلة والتلاوة
 وملازمة الذكر ومداومة الفكر وشهود الوجود ووجود الشهود (وينبغي ان ينظر الى
 أهلها باعين التعظيم) أى ورعاية التكريم (ولا يجهل عن بواطنهم) أى ولا عن ظواهرهم لقوله
 تعالى ولا تجسسوا (وبكل سرارهم) أى ويدع ويتربس سرارهم وكذا ظواهرهم (الى الله تعالى)

لأن الذنوب ما عدا الشرك تحت مشقة يذهب من يشاء ويرحم من يشاء ولا أحد يطلع على
 حقيقة تعلق ارادته (ويجهم بلوآدهم كيفما كانوا) أي من ارتكاب ذنوب الصغار والكبار
 (أذعنم الاسامة) أي ولو في الدار (لا تسلب حرمة الجوار) بكسر الجيم وما أحسن قول الغافل
 وأحبها وأحب منزلها الذي * نزلت به وأحب أهل المنزل
 (ويستحب ختم القرآن بالمساجد الثلاثة) أي بان يختم في كل منها ولو مرة لأن الحرم من الشريقتين
 مهبط الوحي ونزل القرآن والمسجد الأقصى مذكور في القرآن بانه بؤرة حوله فكيف
 أصله ومشهور بكونه محل الانبياء ونزل الوحي اليهم (والاكتثار من الاعتكاف) أي عند
 الجهور (والطواف) أي بلا خلاف (بمكة المشرقة والبطر الى البيت الشريف عبادة) كما
 قدمنا من الرواية قبل ان المطر الى الكعبة ساعة أفضل من عبادة سنة وقد سبق ان النظر الى
 جدران القبة المعطرة كذلك بالمقايسة (ويستحب الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم في المدينة العظيمة) أي خصوصا (وملازمة المسجد النبوي) أي للزيارة وغيره من أنواع
 العبادة (والعكوف فيه) أي بالاعتكاف وأقله يوم بصوم ويجوز عند محمد أنه بغيره فيه
 فكما دخل المسجد يقول نويت الاعتكاف ما دمت فيه (والصلاة مع الجماعة) أي لزيادة
 المصافحة (واحياه) أي في لياليها باعتبار أكثر أوقاتها وساعاتها (ولوليله فيسه مع مراعاة غاية
 الادب والاجلال) أي الاكرام والتعظيم التام أي لذلك المقام الذي هو من أعلى المرام
 * (فصل في آداب الرجوع) أي من الزيارة بعد تحصيل أسباب الخشوع (اذا فرغ من زيارة
 سيد الامام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة المساجد) أي الكرام (والمشاهد العظام وغزم
 على الرجوع الى الاوطان) أي واقامة المقام (يستحب ان يودع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
 بصلاة) أي بطلواف الوداع من مكة (ودعا بما أحب والاوى ان يكون) أي كل من الصلاة
 والدعاء (بصلاة صلى الله عليه وسلم) أي بحجراه في الروضة (ثم يقرب منه) أي الى ما يلي المنبر
 أو في سائر أماكن الروضة أو قرب الضريح الانور (وان يأتي القبر اقدس فيروى كما مر)
 وهذا اذا دخل من خارج وان كان في داخل فيقدم الزيارة ثم يصلي على الاطهر (ثم يدعو بما
 أحب من دين) أي لزيادة ديانته (أو دنيا) أي من ضرورياتها أو بما ينفعه في العقبى أو بما يقربه
 الى المولى (ويسأل الله تعالى القبول والوصول الى الازل سالما من بليات الدارين) أي ومن
 آفات الكافرين (ثم يقول اللهم لا تجعل هذا) أي الزمان (آخر العهد بينك ومسجدك وحرمة)
 أي مكان محترمه (ويسر لي العود اليه والعكوف لديه) أي والوقوف بين يديه (وارزقني العفو)
 أي عن الذنوب (والعافية) أي عن العيوب (في الدنيا والآخرة) أي في الامور المتعلقة بهما
 (وردنا الى أهلنا سالمين غافين آمنين) أي آمنين من البلايا والاسقام (برحمتك يا أرحم الراحمين
 ويحتمل في اخراج الدمع) أي من العين مع السبيل (فانه من علامات القبول) أي امارات
 حصول الوصول (ثم يصرف متبائكا) أي ان لم يقدر على ان يكون باكا (متحسرا) أي
 متأسفا (علي مفارقة الحضرة الشريفة والآثار المنيفة وينبغي ان يتصدق بما تسره) أي
 فانه حق السلامة من كل آفة وملازمة (ويأتي في رجوعه بالاذكار الواردة) أي في الاحاديث
 المسطورة والادعية الماثورة أي في الكتب المشهورة ومنها قوله (فاذا قرب من بلده قال

آيئون) همزة مدودة (تأبون) والفرق بينهما مع اتفاقهما في اللغة ان الالوية رجوع من
 الغفلة والتوبة من المعصية ولذا جاء في وصف الانبياء اواب (لربنا حامدون) أي شاكر ون
 له لاغيره لان النعم كلها من فضله وكرمه ويحتمل ان يكون الجار متعلقا بما قبله (ويرسل
 امامه) بفتح الهـ همزة أي قدومه (من يجبر أهله به) أي يبشرهم بوصوله لان يستقبلوه ويقبلوه
 على وجه حصوله مستعدين لوقت دخوله (والاولى ان يدخل نهارا) أي بان يظهر شمسها
 رجوعه من المشاعر جارا (واذا دخل البلد بدأ بالمسجد) أي كما كان يفعل صلى الله عليه
 وسلم (وصلى فيه ركعتين) أي تحية المسجد (ان لم يكن وقت كراهة) أي عندنا خلافا للشافعي
 رضى الله عنه فان عنده لا كراهة في صلاة لها سبب يتقدمها (واذا دخل على أهله قال توبابا
 أي رجوعا والمراد بالتفنية التكرير والتكثير (لربنا أوبا) أي لاغيره (لا يغادر علينا
 حوبا) أي لا يترك علينا ذنبا بل يغفره جميعه كما ورد * ان تغفر اللهم فاعفر جما * وأي عبد ملك
 لا الما (ثم يدخل بيته) أي الخاص به (ويصلي فيه ركعتين ايضا) يعني تحية المنزل ولان يكون
 ختم زيارته أفضل طاعته وليصير المسك ختامه ويعود العود تمامه (ويشكره على ما أولاه
 من اتمام العبادة والرجوع بالسلامة) ثم يستحب ان يدخل على أحب أهله اليه ان كان
 موجودا لديه لانه صلى الله عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه وخروجه منه
 يبدأ بالدخول على فاطمة الزهراء رضي الله عنها قبل دخوله على طواغرات النساء (وينبغي
 ان يجتهد في محاسنه) أي في زيادة تحسين مكارم اخلاقه (في باقي عمره) أي ليجس من ختام
 أمره (وان يزداد خيره بعد العود) كما قيل والعود احمد (فعلة الحجة البرور وقبول زيارة
 خير من ان يعود خيرا بما كان في جميع الامور) اختلف في الحج البرور فقال النووي رحمه
 الله الاصح ان البرور هو الذي لا يخالطه اثم وقيل هو المقبول وقيل هو الذي لا معصية بعده
 وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في العقبى (فان رأى في نفسه) أي
 باطنه (نزوعا) بضم النون والزاى أي تباعدا (عن الاباطيل) أي من الخوض في الضلال
 والتضليل (وتجافيا عن دار الغرور) وانابة الى دار الخلود أي وجوار المعبود (فليحترز
 ان يدنس ذلك) أي بخالط عمله ويوسخ أهله (بطلب الفضول) أي الزيادة من الدنيا وترك القناعة
 بما يكفيه ويعينه على الطاعة من زاد العقبى (ويستبشر بحصول خلعة القبول وهو غاية
 المطلوب والمسؤل ونهاية المقصود والمأمول وبه) أي وبما ذكر من النصيحة في هذا المقام
 (يتلى باب المرام) أي خلاصة المقصود من ظهور الوجود (والحمد لله على التمام وصلى الله
 وسلم على سيد الانام محمد وعلى آله وصحبه الغرا الكرام) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء
 جمع الاغز وهو أبيض الجبهة من الوجه الانور والكرام بكسر الهمزة كاف جمع الكرم
 والوصقان ممرتان على آله وصحبه أو مشتركان موجودان في كل من
 أقاربه وأصحابه وعلى أشياعهم وأتباعهم من أحزابه وأحبابه
 والمسلمين كلهم أجمعين الى يوم الدين آمين يارب العالمين
 وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله
 وصحبه أجمعين آمين

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول المتوسل الى الله بالجاء
القاروقى ابراهيم عبد الفقار البسوقى معصم دار الطبع والتخيل أقال الله
عثرته فى كل فعل وقيل

تم بهون مالك المالك طبع شرح كتاب المناسك المنسوب لأوله هذا العالم العلامة والبحر
الحبيب الفهامة صاحب الذهن الجارى ملا على القارى وثانيه بالامام الاوحد الناضل
الايحيد من كان لنفاوس العلوم بسدى الشيخ وجة الله السندى بالمطبعة الكبرى المعروفة
بالتجوى فى كل مجرى المتوفرة دوايحى مجدها المشرقة كواكب سعداها فى ظل من نعتطرت
بطيب ثنائته الاسناد واشتهرت بحماسة اشتها الشمس فى رابعة النهار حيث نشر الوبة العدل
صديها وطهر نفوس رعاياه من جهلها وغيها ومحاطم الظلم بسناصورته القمرية وأثبت
مراسم العدل بحسن سيرته العمريه وأسبل على أهل مملكته غيث كرمه ونعمته وشملهم
بعظيم رأفته ومن يدرجته وبسطاهم بساط عدله وصلاحهم بحلى جوده وفضله فازرى كرمه
بفيض النيل جناب خديو مصر اهليلج

لا زال فى عون الاله وحفظه * متمتع بسروره وبحفظه

ولا رحمت مصر به مشيدة الدعائم وبانجباله موطدة القوائم خصوصا بأب كبر انجباله
وأرشد اشباله الوزير الشهير النبل الامصيل صاحب المعارف المشهورة والعوارف
المشكورة من هو بكل ثناء حقيق سعادة محمد باشا توفيق لازالت الايام مضينة بشمس علاه
والنباى منيرة بسدر حلاه وكان طبعه القائق وتمثيله الرائق مشمول بأدارة ذى المهارة
والمدق والسطارة والفصاحة والفظانة حضرة حسين بك حسنى مدير المطبعة
والكاغذ خانه ونظارة من قام مقامه فيما يروم حله وابراره من لم يزل عليه حذقه يبنى
حضرة محمد أفندى حسنى وملاحظة ذى الرأى الاسد حضرة أبى العينين
أفندى أحمد وقد وافق تمام تحصيله وكمال طبعه وتمثيله
أواسط شعبان المعظم التالى لرجب الاصح من شهر رسنه
ثمان وثمانين ومائتين وألف من هجرة من كان كجارى
من الامام يرى من الخلف سيدنا محمد الصادق
الامين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
أجمعين ما طلع ذكاه

ودرجت الطباء

أمين

